الفناوي لوالحاليين

المِلْعَام الفقيَّه أَفِي الفتح ظهيرًا لدِّن عَبُرُالرَّث يُرَبُ أَبِي مَهْ مَيْعَة المِلْعَ الْمُن عَبْرُالرِّزُا ومالولوا لجي النوَّف بَعْرُ الرِّزُا ومالولوا لجي النوَّف بَعْرُ النَّرْف النَّرْف بَعْرُ النَّرْف بَعْرُ النَّرْف بَعْرُ النَّرْف بَعْرُ النَّرْف بَعْرُ النَّرْف بْعُرُ النَّرْف بْعُرُ النَّرْف بْعُرُ النَّرْف بْعُرُ النَّرْف بْعُرُ النَّذِ النَّذِ النَّرْف بْعُرُ النَّذِ النَّذِ النَّذِ النَّذِ النَّذِ النَّذِ النَّذِ النَّذِ النَّعْرُ النَّذِ النَّذِ النَّذِ النَّذِ النَّذِ النَّذِ النَّذِ النَّذِ النَّذِ الْعُلْمُ الْمُنْ الْعُلْمُ الْعُلِمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُل

حَقَّنهُ عِلْدِیَلیُهُ الشیّخ مقدَّاد بُن مُروسَّی نرمُوِی

قَرْمُلْتُهُ السِشْتَى خِ خَلْتِ لِ ٱلْكَيْسُ منزَّ زَعِلَةَ دَالبَدَاعِ تَعَدِيْرُ أَرْعُرُ لِبَادِثُ

الجئزة الأقطيت

يَحَدَّمُونَ عَلَى الكَتبِ التَّالِيَة: الظَهَاءَ - السَّجِمَالِيَّ -الذَّيَّاة -الضَّمَّ - الحُجْ -الثَّكَاح

> متنشورات محت رقع بي بي فردن ولكر كنب الشنة وجمسانه دار الكفب العلمية ببندن - بستاه



دارالكنب العلمية

جميع حفسوق المكيسة الأدبيسية والمنيسة صحفوظ السنة المسلمة الم

Exclusive rights by Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah setrut - Lebenon

No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher

Droits exclusifs à Dar Al-Kotob Al-iimiyah Beyrouth - Liben

Il est interdit à toute personne individuelle ou morale d'éditer, de traduire, de photocopier, d'enregistrer sur cassette, disquette, C.D. ordinateur toute production écrite, entière ou partielle, sans l'autorisation signée de l'éditeur.

> الطبعـة الأولى 2007 م.1676 هـ

دارالكنبالعلمية

بكيروت - لشيئان

رمل الطريف شارع البحثري بناية ملكارت الإدارة المامة، عرمون القية مبنى دار الكتب العلمية هاتف وفاكس: ۱۸۲۸-۱۸۷/۱۲/۹۱ (۱۹۹۰) صندوق دريد ۱۹۲۵ ۱۱ ببروت لينان

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

Beirut - Lebanon

Rami Al-Zarif, Bohtory Str., Melkart Bldg. 1st Floor Head office

> Aramoun - Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Bidg. Tel & Fax: (+961.5) 804810 / 11 / 12 / 13 P.O.Box: 11-9424 Beirut - Lebanon

Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah

Beyrouth - Liban

Rami Al-Zanif, Rue Bohtory, Imm Melkart, 1er Etage

Administration général

Aramoun - Imm Dar Al-Kolob Al-Imiyah Tel & Fax (+961 5) 804810 / 11 / 12 / 13 P P: 11-9424 Beyrouth - Liban



http://www.ai-limiyah.com/

e-mail: sales@al-limiyah.com info@al-limiyah.com baydoun@al-limiyah.com

بنسب أنفر الزنمن الزيجية

تقريظ مفتي زحلة والبقاع الشيخ خليل الميس

الحمد لله والصلاة والسلام على المصطفى رسول الله محمد وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد.

فإن كتب (الفتاوى) أو (الواقعات) أو (النوازل).. ثلاث مسميات لموضوع واحد _ هي المسائل التي أفتى بها فقهاء كل مذهب بعد عصر كل إمام وتلاميذه.. فكما أن فتاوى الصحابة رضوان الله عليهم إنما صدرت بناء لقراءتهم الوحي كتاباً وسنة.. ويمكن بأن توصف القراءة المباشرة.. ثم كان عهد التابعين فتابعوا مسيرة الصحابة واعتمدوا فتاويهم وأضافوا إليها فتاوى استجدت مقتضياتها في زمانهم.. ثم تكونت المدارس الفقهية والتي اقتصرت على مدارس الأثمة الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد رضي الله عنهم أجمعين ـ بعد ذلك اقتصرت جهود علماء كل مدرسة على النسج على منوال إمامه وكانت الفتاوى بمثابة التخريج على مقتضيات كل مذهب وهي التي تعرف.. بالنوازل والواقعات والفتاوى كما ذكرنا.. وأن هذه الحصيلة الفقهية التراثية تعتبر كنوزاً فقهية يستعان بها ويتابع نهجها وإن كانت تمثل آراء فقهاء المذاهب في المسائل المستجدة وتعتبر تخريجاً على مذهب الأثمة الأربعة وغالباً ما تكون هذه الفتاوى بدون ذكر وتعتبر تخريجاً على مذهب الأثمة الأربعة وغالباً ما تكون هذه الفتاوى بدون ذكر

ومن هذه الكنوز الفقهية كتاب (فتاوى الولوالجية لظهير الدين الولوالجي ومن هذه الكنوز الفقهية كتاب (فتاوى فقهاء الأحناف وقد اعتمد عليها شراح المتون التي صنفت لضبط المذاهب وأنه توجه عزيمة الفاضل الشيخ مقداد بن موسى فريوي جزاه الله خيراً لتحقيق نسخ هذا السفر العظيم وأخراجه من عالم المخطوطات العطوية إلى عالم المطبوعات المنشورة يعتبر عملاً جليلاً أجزل الله مثوبته ونفع به. ولا شك أن الكتاب ولد مرتين: الأولى: يوم صنفه صاحبه جزاه الله خيراً.. وثانياً: يوم أن حققه الأخ الفاضل مقداد وعمل على نشره ليتوفر بين أيدي آلاف الباحثين والقراء إسهاماً منه في نشر راية هذا العذم..

فالله تعالى نسأل أن يبارك بجهوده وأن ينفع الله بهذا الكنز الفقهي الثمين وأن يتوفر له مؤسسة طباعية تحسن إخراجه ليكون هذا المجهود في ميزان حسناتهم جميعاً والله من وراء القصد.

٩ دو القعدة سنة ١٤٢١هـ
 ٣ شباط _ فبرابر سنة ٢٠٠١م

وكتبه مفتي زحلة والبقاع، مدير أزهر لبنان خليل الميس

بنسب ألله النخب الزيب

بين يدي الكتاب

الحمد لله الذي أنزل الكتاب بالحق وجعله المنهج القويم لعباده حتى تكون حياتهم منتظمة تسير وفق التواميس الكوئية التي أقامها الله عز وجل على ما تقتضيه حكمته فكان ذلك للعباد رحمة وجعل من هذه التواميس والأسرار الكوئية آية للناظرين تدلهم على قدرة الصانع العليم الذي أظهر ذلك في الكتاب المشهود وأنزله في الكتاب المقروء فقال عز وجل: ﴿ كِنَتُ أُخْيَكَ مَا يَنَامُ ثُمّ فَعِلَتْ مِن لَدُنْ حَيْمٍ خَيِمٍ ﴾.

والصّلاة والسّلام على النبيّ الرّحيم بأمته المنقدّ لها من الويلات يوم يقوم الناس لرب العالمين قبلغ الرّسالة كما أمِر ونصح كما فعل، وبعد

فقد آتي الله عبداً من عباده هذا الكناب الملىء بالهدى والنّور فكان معتمد الفقهاء ودستور الحكماء من بعده وقد تركنا على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لنسير عليه، وأيضاً فقد تكفّل الله بحفظه فلم تقدر الأيادي النّجسة أن تغيّر فيه شيئاً قال تعالى: ﴿إِنَّا غَنْ نُزُّلْنَا ٱلذِّكْرُ رَإِنَّا لَمُ لَمَنظُونَ ۗ وتتالت مدارسة هذا الكتاب بين الضحابة والتابعين تفسيراً وتعليماً وتجويداً مستنبطين منه الحلال والحرام. وفي ذلك مكمن السعادة والشقارة، وتكوّن لدى العلماء ملكة فقهية فظهرت المذاهب بمدارسها وبذلك تولى العلماء تفسير وشرح هذا الدين بأن قاموا عليه خير قيام فشرحوه وأوصلوه إلى الأمة فصارت هذه الأمة تفخر بأسلافها العلماء وبمؤلفاتهم العظيمة التي تحري فيه أصحابها الصخة والذقة من حيث النقل والأداء فقد كانوا يطبقون قول من قال: إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذوا دينكم. ومن جملة من سار على هذا: الفقيه النّظار عبد الرشيد بن أبي حنيفة الولوالجي فوضع كتابه المسمى بالفتاري الولوالجية وفق ما يقتضيه المنهج العلمي السَّليم؛ لأنَّ العلم السَّليم لا شُكْ أنَّه نافع لصاحبه ويتفع قارئه إذا كان صاحبه أمين، وقد عرف العلماء المسلمون بالضدق والأمانة في كل شأن من شؤون حياتهم فبذلك صار هذا الدِّين منتشراً في ربوع المعمورة بالسَّند مراعياً فيه الصَّبط والإتقان. والفقه وإن تعدُّدت مشاربه فمصدره الوحي، ثم ما تفرع عن ذلك فإليه المردّ سواء بطريق القياس أو الاستحسان. . . الخ. وهذه كلها جاءت بطريق الاجتهاد الذي أذن به الشَّرع الإسلامي على لسان النبيُّ عليه الصَّلاة والسَّلام لمن بعده نظراً لتجذد الحاجات وتطور المجتمعات وأعرافهم والتصوص لذلك متناهية فلا بذ من إيجاد ما يلبي حاجات البشرية فجاء الاجتهاد.

بين يدى الكتاب

أقول بعد هذا: إن كتب الفتاري جاءت في زمن كثرت فيه الأحداث والوقائع وأبس هناك نصوص صريحة من الوحي ولا من أئمة المذاهب، فلجأ العلماء إلى الفتوى فيما يرد عليهم من المستفتين من تساؤلات تحتاج إلى حلول، وكان كثير من العلماء من بدون فتاويه أو قتاوي من سبقه إذا وجد معتمداً يصحح تلك الفتوى؛ لأنَّه رَبِّما احتاجها في زمن ما. ومن جملة من سلك هذا المسلك الفقيه النّظار عبد الرّشيد الولوالجي، فجمع في كتابه الفتاوي التي وصلت إليه من العلماء كالضدر الشهيد والفقيه أبي اللّبث وأبي جعفر الهندواني، وآخرين سيأتي ذكرهم في ثنايا الكتاب فجمع تلك الفتاوي وأضاف عليها كثيراً حتى أحاط بمادة الفقه الإسلامي إحاطة شاملة في جميع أبوابه ممّا بدلّ على سعة علمه وقوته العقلية، فراح يسرد المسائل، ويبيّن الأوجه التي يمكن أن توجد في المسألة، وهي كثيرة على مستوى الكتاب كله، وراح يرجع بين الأوجه ويبيّن أقوال الأثمة الأصحاب ملزماً نفسه بالتدليل لكل قول راجع على غيره ومبيّناً ضعف قول المخالف، وحاول أن يكون منهجه الدليل من القرآن أو السُّنَّة أو الإجماع. لكن متى لم يعثر عليه كان الطريق الثاني له: القياس والاستحسان حتى يضع سنداً قويّاً متيناً يبيّن به صحة المسألة المفتى بها، ولو تنبّعنا مسائل هذا الكتاب دراسة لطال بنا الأمد ولبقى هذا الكتاب في قرطاس ولحرم الاستفادةُ منه المحبُّ للفقه الإسلامي، لكنَّنا آثرنا أن نكتفي بإخراج النَّص. وفي ذلك نفع وخير كثير للمتلهف لمزيد مما تركه هؤلاء العلماء، فإنَّى أسأل الله عزَّ وجل أن ينفع به الخادم ومن وقع بين يديه، ثم إنَّني أرجو أن يكون هذا العمل قرية إلى الله عز وجل عساه أن يجعلني من المقبولين عند، وأن تكلأ العناية الربّانية والديّ وأن يرحمهما وذريتهما، وإنّي لذر أمل أن يتكرم على أهل العلم بإتمام ما فاتنى فالنقص سمة بني آدم إلا من عصمهم الله فَأَسَالُ اللهِ الذي قال: مَنْ جَاءَ بِالْحَسَـّةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسِّيقَةِ فَلاَ يُجْزَى إلاّ مِثْلُهَا وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ. أن يعفر عني وأن يجعل هذا العمل بداية لمشوار طويل في البحث والتحقيق بصحبة رفيقتي في الدُّرب والحياة كريمة وبالرَّعاية السَّامية من صالح، ولا أنسى أن أتقدم بالسُكر الجزيل لكل من كان لي عوناً من أجل إخراج هذا الكتاب في حلته البهية فأسأل الله لهم خير الجزاء.

والحمد لله رب العالمين.

نبذة عن المؤلف

اسمه: عبد الرّشيد بن أبي حنيفة نعمان بن عبد الرزّاق بن عبد الله.

كنيته: ظهير الدّين أبو الفتح.

نسبته: الولوالجي نسبة إلى ولوالج بفتح الواو وسكون اللام والجيم من أعمال بدخشان خلف بلخ وطخارستان وأحسب أنها مدينة مزاحم بن سبطان وإليها ينسب أبو الفتح الولوالجي(١).

مولده: سنة ٤٦٧ بولوالج وسكن سمرقند.

وفاته: اختلف في تاريخ وفاته. قال البعض: سنة ٥٤٠ وقال البعض الآخر: ما بعد الأربعين وخمسمائة، وقال ياقوت الحموي في معجم البلدان: لا أدري متى مات (٢). ولعل الرّاجع أنّ وفاته كانت بعد الأربعين.

مؤلفاته: صنّف الولوالجي كتابين: الأمالي، والفتاوى وهو الذي نقدم له.

سنده في العلم وثناء العلماء عليه: تفقه ببلخ على أبي بكر القزّاز محمد بن علي، وعلي بن الحسن البرهان البلخي، والإمام أبي محمد محمد بن أيوب القطواني^(٣)، وورد بخارى فتفقه بها على الصدر الشهيد، وقد صرّح بسماعه على الصدر الشهيد في موضعين في ثنايا الكتاب وأشار إليه إيماء في مقدمة الكتاب على ما سيأتي.

قال السمعاني: وذكر أنّه سمع من أبي القاسم الخليلي كتاب شمائل الرّسول ﷺ لأبي عبسى الترمذي في سنة 891هـ بقراءة رجل معروف يقال له: أبو المعالي.

ومات الشيخ أبو القاسم رحمه الله تعالى بعد سماعنا منه بسبع أو ثمانية أشهر فلما رجعنا إلى سمر قند سألته بوما الحضور عندنا لنقرأ عليه الكتاب فحضر وقرأنا عليه جميع الكتاب في مجلس واحد.

قال السّمعاني في حقه: إمام فاضل حسن السّيرة ورد بلخ وتفقه على أبي بكر القرّاز، ثم ورد بخارى وتفقه على البرهان مدّة، ثم ورد سمرقند واختص بأبي محمد القطواني، وكتب الأمالي على جماعة من الشيوخ، وسكن كش مدّة ثم انتقل إلى سمرقند.

⁽١) معجم البلدان لياقوت الحموي (٥/ ٤٤١) ١٢٥٧٨.

⁽۲) معجم البلدان لياقوت الحموي (٥/ ٤٤١) ١٣٥٧٨.

 ⁽٣) قطوان قرية من قرى سمرقند على خمسة فراسخ منها وقد ورد ذكرها في الحديث قال رسول الله على الموراء سمرقند تربة يقال لها قطوان يبعث منها سبعون ألف شهيد بشفع كل شهيد في سبعين من أهل بيته وقريته 4 انظر معجم البلدان لياقوت الحموي.

وقال أبو المظفّر عبد الرّحيم بن السّمعاني: لقيته وسمعت منه، وكان إمام فقيها فاضلاً حنفي المذهب حسن السبرة.

ويعتبر ظهير الدّين أبو الفتح عبد الرّشيد الولوالجي من رواة الحديث. جاء في الجواهر المضية في طبقات الحنفية لأبي الوفاء الحنفي بعد أن ذكر كلام السمعاني المذكور أعلاه: قلت: والكلام لأبي الوفاه: سمعت كتاب الشمائل للترمذي من باب صفة وضوء رسول الله ﷺ عند الطعام إلى قوله: "من رآني في المنام" في باب رؤية النبي 雄 في المنام على شيخنا أبي المحاسن يوسف بن الحسين الخنني الحنفي في شعبان سنة ٧١٩ بقراءة الإمام العلامة الحجة تقي الدين أبي الحسن علي السبكي بسماعه لذلك من الإمام صفى الذين أبي عمران موسى بن زكرياء بن إبراهيم بن محمد بن صاعد الحصكفي الحنفي بسماعه من الإمام افتخار الذين أبي هاشم عبد المطلب بن الفضل بن عبد المطلب بسماعه من المشايخ الثلاثة: أبي الفتح عبد الرشيد الولوالجي، وأبي الفتح عمر بن على الكرابيسي، والصائن أبي الحسن بن بشير النَّقاش عن أبي شجاع عمر بن محمد بن عبد الله البسطامي عن أحمد بن محمد الخليلي، أخبرنا الشريف أبو القاسم على بن أحمد الخزاعي، أخبرنا أبو سعد الهيثم بن كليب الشاشي، أخبرنا أبو عيسى الترمذي(١).

وجاء في ثبت البلوي الوادي آشي المتوفى سنة (٩٣٨هـ) (١٥٣٢م) والمسمّى بثبت أبي جعفر عند الحديث عن مشايخه، فقد ذكر منهم العلامة ابن مرزوق الكفيف الذي روى الشمائل المحمدية، ودرسه عليه، وأثبت أسانبد ابن مرزوق حول الشمائل فقال: أخبرنا رضى الله تعالى عنه بها عن أبيه رضى الله عنه في عموم إجازته له قال: حدثني بها إجازة غير واحد من أشياخي رضي الله تعالى عنهم، منهم: أبو عبد الله محمد بن عرفة الورغمي، وأحمد بن محمد القصار التونسيان عن الشيخ أبي عبد الله محمد بن جابر بن محمد القيسي الوادي آشي بقراءته لها تجاه الكعبة المعظّمة على الشيخ رضى الدين أبي إسحاق إبراهيم الطبري المكي عن الشيخين الجليلين: تقى الدّين أبي العباس الحوراني، وعماد الدِّين عبد الرّحيم العجمي الحلبي، قراءة عليهما، وهو يسمع بحق سماعهما على الشريف أبي هاشم عبد المطلب بن الفضل بن عبد المطلب الهاشمي بسماعه على المشايخ الأربعة أبي حفص عمر بن علي بن أبي الحسين الكرابيسي، وأبي علي الحسن بن بشير النَّقاش البلخي، وأبي شجاع عمر بن محمد بن عبد الله البسطامي، وأبي الفتح عبد الرَّشيد بن النِّعمان بن عبد الرزاق الولوالجي. قالوا جميعاً: «أنا» الدَّهقان أبو القاسم أحمد بن محمد بن محمد البلخي قراءة عليه وساقوا السّند إلى أبي عيسى الترمذي المصنّف (٢٠).

وربِّما قال قاتل: ما فائدة هذا الكلام؟ فلو قال: بأنَّه قد روى الشِّمائل المحمدية

 ⁽۱) انظر الجواهر المضية في تراجم الحنفية لأبي الوفاء القرشي (٢/٢١٨،٣١٧/٢).
 (٢) انظر: ثبت أبي جعفر أحمد بن علي البلوي الوادي آشي المتوفي سنة ٩٣٨ هـ. (٢٢٢،٢٣١) بتحقيق الدكتور عبدالله العمراني.

مقدمة التحقيق

لكفى؟. والجواب: أنني سفت الشند حتى أبين ضعف قول من قال: إنه مات سنة ، ١٥هـ؛ لأنّ هذا لا يتفق وسماع الشريف أبي هاشم عبد المطلب بن الفضل المذكور في الشندين ذلك أن الشريف أبا هاشم عبد المطلب بن الفضل بن عبد المطلب الهاشمي ولد سنة ٥٤٠ للهجرة، وعبد الرشيد توفي سنة ٥٤٠ فهل يمكن أن يسمع منه وهو في المهد صبياً أو أشبه بذلك طبعاً لا ولهذا فإنني أرجّح قول من قال: بإنه توفي بعد الأربعين وخمسمائة حتى يظهر على الأقل نضج الشامع بأن بلغ سنّ التمييز، ولعل هذا أقرب إلى الشواب (١). والله تعالى أعلم.

نسبة الكتاب إلى المؤلف والتدليل عليه والرَّدْ على من خالف

أما ما يتعلق بنسبة الكتاب إلى المؤلف فقد تضاربت الأقوال بين العلماء.

ففي كشف الظنون لحاجي خليفة ينسبها إلى إسحاق بن أبي بكر الولوالجي المتوفى سنة ١٧٥هـ وتبعه في ذلك التميمي صاحب الطبقات السنية وقطلوبغا صاحب تاج التراجم، والزّركلي في كتاب الأعلام، وهؤلاء جميعاً اتفقوا على نسبة الكتاب لأبي المكارم إسحاق. وقال الزّركلي: وعندي شك في وفاته فليحقق ولم يتطرق إلى نسبة الكتاب.

وأمّا الآخرون وهم اللكنوي في الفوائد البهية، وأبو الوفاء في الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية، والبغدادي في هدية العارفين، فقد نسبوها إلى عبد الرّشيد الولوالجي. ففي الفوائد البهية: يجزم اللكنوي جزماً قاطعاً بأن الفتاوى الولوالجية إنّما هي لعبد الرّشيد بن أبي خنيفة وليست لإسحاق بن أبي بكر ويعقب على ذلك بقوله: وفيه خطأ من وجوه عديدة، ولم يذكر تلك الوجوه، وهذا مشكل، ولكن لدى البحث والتّحقيق وجدت أنّ هناك بعض الإشارات قد تكون هي الدّافم لما يقوله اللكنوى في فوائده وهي:

أولاً: أن إسحاق بن أبي بكر الولوالجي متأخر، ولم نجد له ترجمة تذكر ما عدا تلك الجملة التي سردها حاجي خليفة في الكشف ومن جاء بعده فقد نقل عنه وقد صرح بوفاته ١٧٥هـ. وهذا ليس بشيء.

ثانياً: أن إسحاق بن أبي بكر لم يعرف له شيخ، ولا تلمبذ ولا قرين، وهو مجهول. في حدود ما وصلت إليه في البحث.

ثالثاً: أن الكتاب ذكر فيه مشايخ ما قبل الأربعين بعد الخمسمائة ولم يذكر من عاش بعد هذه الفترة ممّا يرجّع أنّ صاحب الفتاوى عاش قبل الخمسين وخمسمائة وبطلان قول من قال: إنّه توفي سنة ٧١٠هـ. فيما لو ثبتت نسبة الكتاب إلى أبي المكارم إسحاق بن أبي بكر الولوالجي.

⁽١) عد إلى الجواهر المضيئة لأبي الوفاء (حـ٧/ ٣٥٨).

وأمّا عن عبد الرّشيد بن أبي حنيفة ونسبة الكتاب إليه فلعله يستند إلى الأدلة النالبة.

أولاً: أنّ عبد الرّشيد بن أبي حنيفة مات صنة ٥٤٠هـ أو ما بعد الأربعين كما أسنف وعاصر بعض العلماء وتتلمذ على بعضهم كالصدر الشهيد، وأبي محمد القطواني، وأبي القاسم الخليلي، والبرهان البلخي، وهؤلاء من جملة الذين عاصرهم ظهير الذّين أبو الفتح عبد الرّشيد.

ثانياً: أن عبد الرّشيد الولوالجي انفقت الرّوايات على سماعه من الصدر الشهبد.

ثالثاً: أنَّ مؤلف الكتاب الذي بين أيدينا يصرّح بسماعه من الصدر الشهيد في موضعين من الكتاب.

في الموضع الأول: في كتاب القضاء في الفصل الثالث عند الحديث عن أهلية الفتوى والقضاء بقوله: قال المصنف رحمه الله تعالى: سمعت الصدر الشهيد رحمه الله تعالى يقول حين سأله واحد من الفقهاء: أأنت مجتهد؟ قال رحمه الله تعالى: أيها الفقيه إن كنت أحفظ قولاً من أقوال الأئمة وما أفتي به على حسب فتاويهم بلا غلط ونسيان وسهو وحسبان يلزمني من شكر مواهب الله تعالى وأباديه ما لا أخرج من عهدته مدة حياتي، فإن الاجتهاد أشرف مقام العلماء، وأقضل مراتب الفقهاء، وقد خصّ بذلك كرام السلف ولم يبق لها أهل من بقبة الخلف. انتهى.

وفي الموضع الثاني: في الفصل الرابع من كتاب القضاء وهو يتحدّث عمّا تسمع فيه الذّعوى وفيما لا تسمع في موضوع: كتاب القاضي إلى القاضي حيث يقول: قال رحمه الله تعالى: سمعت الصّدر الشّهيد رحمه الله تعالى حين قرأت عليه الصّلح فلما انتهينا إلى آخر الصّلح ذكر علينا مسائل الحاكم المحكم وجواز التحكيم في الطلاق المضاف وغيره من المجتهدات فقال: هذا مما يعلم ولا يفتى به تحرّزاً عمّا ذكرنا. انتهى. وهذا نصّ في موضوع السّماع والتتلمذة على الشيخ الصّدر الشهيد، ولكن ليس نصّاً في نسبة الكتاب إليه أعنى عبد الرّشيد.

وفي مقدمة الكتاب دليل آخر على المعاصرة والتتلمذة حيث يقول: «وكان الشبخ... العمدر.. أشد النّاس اهتماماً بتحريره.. فاتفق لخادمه المربوب في برّه وإنعامه أن يفصل ما أورده في كتابه تفصيلاً... انتهى. كما هو في مقدمة الكتاب.

رابعاً: لقائل أن يقول: إن في بداية الكتاب نصّ صريح في نسبة الكتاب إلى إسحاق فلماذا الجنوح إلى غيره؟

والجواب أنّ ذلك النّص، ليس دليلاً على نسبة الكتاب إلى إسحاق؛ لأنّ هذا من مقدمة النّاسخ، وهذا كثير ما يفعله النّسّاخ فإنّك تجد كلامهم في بداية المخطوط ونهايته، يضاف إلى ذلك أن النّسخ الخطية الموجودة في المكتبة الأزهرية، ومكتبة أوقاف بغداد، ومكتبة طهران، ومكتبات استنبول بها نفس الكلام أعني: قال الشيخ. . . إسحاق. وهذا كما قلت ليس بشيء.

مقلمة التحقيق

بعد هذا أقول. قد بذلت جهداً لا نأس به للوصول إلى دليل دوي أعضى به كل دي حق حقه لئلا أطلم فأظلم، وإنّك تجدي وبلا شك قد عرصت إلى مناقشة الاحتمالات فظهر لي الميل بعض الشيء إلى ما رجّحه اللكنوي في فوائده وهذا الذي أسدت إنيه الكتاب أعني عبد الرشيد الولوالجي كما تجده في الغلاف، وربّما توجد فناوى لأني المكارم إسحاق في إحدى مكتبات العالم، فالله أعلم.

مصادر الكتاب

أذا عن المصادر التي اعتمد عليها المؤلف في تأليف كتابه هذا فخير من يدليا عليها المؤلف نفسه إذا ما أردنا معرفة أهمية الكتاب، ذلك أنه أشار في مقدمة الكتاب أنه ضم إليه ما اشتمله كتاب الإمام محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله تعالى ممّا لا بد من معرفته لأهل الفتوى من قضايا الدّين وأحكم الهدى، ليكون كتاباً حامعاً لأصول الفقه وقواعده، مقيداً لأوابده وشوارده ينال فيه المستفيد منيته، ويدرك به المفيد بغيته ويستريح من مطالعة الكتب حاويه، وينجو من أتعاب الفكرة واعيه، وأن يضم إليه سواه من الواقعات المهمة القريمة دون ما يندر وقوعه من القوائب الغريبة (١). وقد تبيّن من خلال كلامه هذا أنه اعتمد على كتب الإمام محمد التي تعدّ المرحع الأول لفقه أبي حنيفة. هذه الكتب التي ألفها الإمام محمد قد قسمها العلماء من حيث النّقة إلى قمسين:

القسم الأولى: كتب ظاهر الزواية: وهي ثابتة عن محمد برواية الثقات وهي إمّا متواترة أو مشهورة وهي: المبسوط والزيادات، والحامع الصّغير والسّير الصّغير والسّير الكبير والجامع الكبير وتسمى الأصول ويلحق بها كتاب الآثار والحجّة.

القسم الثاني: كتب غير ظاهرة الرّواية؛ لأنّها لم ترو عن محمد بروايات ظاهرة عن النّفات، وهي مع الأمالي لأبي يوسف وكتب الحسن بن زياد وغيره تسمّى النّوادر.

والكتب عند الحنفية أصول ونوادر (وفتاوى وواقعات) والأصول: هي أصل المدهب؛ لأنها الأقوى سنداً، فإذا تعارضت النوادر حكمنا برواية الأصول⁽⁷⁾ والعناوى والواقعات. وهي مسائل استنبطها المجتهدون المتأخرون فيما يسأل عنه من مسائل واقعة لم يجدوا رواية لأهل المذهب المتقدّمين كأصحاب أبي يوسف ومحمد. ومن هذه الفناوى والواقعات: كتاب النوازل للفقيه الكبير أبي اللّيث السمرقندي وكتاب الفتاوى الصغرى والكبرى للصدر الشهيد شيخ ظهير الدّين أبي الفتح عبد الرشيد الولوالجي مؤلف هدا الكتاب الذي نتحدث عنه في مقدمتنا هذه. ومن مثل هذه المراجع تكونت الأصول العامة في فقه مدرسة الحنفية⁽⁷⁾.

⁽١) انظر مقدمة الكتاب.

 ⁽٢) نظر العقه الحنفي وأدلته الأسعد الصاغرجي، (١/ ٣٣،٣٢)، المذاهب الإسلامية الحمسة العقه الحمي ثاليف الأسناذ محمد وفاء ريشي (٣٦٢).

٣) حاشية ابن عابدين مقدمة المحقّق س٢٤٠

عود على بله

إن المصادر التي اعتمد عليها عبد الرّشيد الولوالحي بعد كتب الإمام محمد كثيرة ¡٢ أنّنا سنحاول إبراز البعض منها على سبيل الذكر:

أدب القضاء: لأبي جعفر الطحاوي.

المسوط: لأبي سهل الشرخسي،

الكافي: للحاكم الشهيد.

المتقى: للحاكم الشهيد،

مختصر العصام: للصدر الشهيد.

مختصر الطحاوي.

مختصر القدوري.

مختصر الكرخي.

شروح الزّيادات.

توادر هشام.

نوادر ابن سماعة

نوادر رستم.

واقعات الناطقي.

فتاوى الصدر الشهيد الكبرى والصغرى.

هذه كلمة موجرة عن المصادر التي اعتمدها المؤلف، وتفصيل ذلك يعرف بمطالعة الكناب. وإذا ما عدنا إلى الحديث عن المذهب الحنفي وسعته وتفريعاته فذاك أمر يطول، وبخرحنا عن المقصود؛ لأن البغية عندنا أن نقدم للقارىء كلاماً مفيداً به يستطيع أن يحصل لديه تصور كامل لهذا الكتاب أولاً ومصدره ثانياً.

وإنّي لأجد صواباً إذا ذكرت بعض العلماء الذين يكثر ذكرهم في الكتاب عدا الأثمة الشلاثة وزفر والحسن بن زياد مثل: الحاكم الشهيد، أبي سليمان الجوزجاني، الضدر الشهيد وهو الشيخ المباشر، وأبي جعفر الهندواني، وأبي جعفر الطحاوي، عيسى من أبان: بعسر بن يحيى، عصام بن يوسف، أبي بكر الكرخي، محمد بن مقاتل، أبي بكر الزازي، أبي الحسن القدوري، وغيرهم كثير.

عملي في تحقيق الكتاب

١ - قمت بنسخ المخطوطة قا) بكاملها مراعياً أصول الكتابة الحديثة.

٢ ـ قمت بقراءة ما نسخته من المخطوطة ١٦٥ مزة أخرى على نفس المخطوط تفادياً

مقلمة التحقيق

لأي سقط يقع من كلمة أو سطر أو صفحة أو ورقة، وقد تم الناكد من صحة المسوح وأنه مطابق للمخطوط الأصلي تماماً. وهي تامّة من بداية الكتاب إلى نهايته.

" ما انتقلت بعدها إلى المقابلة بالنسخ الأخرى فابتدآت بالمحطوطة التي ومزت لها بحرف اللباء والتي تتضمن الجزء الأول والثاني أي من مداية الكتاب، والتي في مدايتها كتاب الطهارة إلى نهاية كتاب الهمة وهو آخر الجزء الثاني كما سترى، فأثبتت ما بينهما من فروق مميزاً ما في الله والتي جعلتها بمثابة الأصل من زيادة بذكر الزيادة إلى نهايتها في الحاشبة الشفلية، وفوق آخر كلمة ضمن النص جعلت لها رقماً يميز الزيادة والتي تعد ناقصة في البه، ومميزاً ما في البه من زيادة والتي تعد سقطاً في اله بمعقوفين مع وضع رقم على أعلى القوس الأخير عبد نهاية هذه الزيادة والإشارة إليها في الحاشبة حسب الأصول، وكذا هذا في كامل النسخة الله التي تحوي نصف المحطوط اله.

٤ - انتقلت بعد الانتهاء من المقابلة بين «أ» و «ب» إلى مقابلة الجزء الثالث والرّابع من المخطوط «أ» مع المحطوطة «ج» والتي تتضمن الجزء الثالث والرّابع وبدايتها: كتاب البيرع، ونهايتها: كتاب المتعرقات من جميع الكتب الذي ينتهي به الكتاب كما هو في المخطوط «أ» وكان العمل مع هذه النسخة مقابلتها مع الجزء الثالث والرّابع من النسحة «أ» وسرت في إثبات الرّيادة والنقصان بنفس الطريقة التي سرت عليها بين «أ» و «ب» إلا أنّه لدى المقابلة بينهما ظهر لي أن خروماً كثيرة في المخطوطة «ج» لا تسمح بالاكتفاء بها مع المخطوطة «أ» حيث يكون العمل غير كاف وربّما سبّب لي أمراً لا أحبّه، فبحثت كثيراً بعد أن أسهيت المقابلة بينهما أعني بين «أ» و «ج» في الجزأين الأخيرين فاهتديت إلى وجود مخطوطة تتضمّن هذبن الجزأين، هذه المخطوطة في جامعة أم القرى بمكة المكرمة - حرسها الله تعالى -.

عندها طلبت من أخ فاضل تصوير المخطوطة فلتى طلبي وعلى عجل مه وأرسلها لي فجزاه الله خيراً، وحين وصلتني تنفست الصعداء وباشرت مقابلتها بالنسختين أا واجه وقد أثلجت صدري هذه النسخة لقدمها وجمال خطها، فكان العمل بإذن الله تعالى تاماً فلله الحمد في الأولى والآخرة. وقد رمزت لها بحرف قده وصبعت بالزيادة والنقصان ما صنعته بالنسخ الشابقة الذكر مشيراً إلى بداية الخرم ونهايته ولو كان كثيراً مع الأخذ بعين الاعتبار أنه إذا كان الشقط كلمة واحدة أشير في الهامش بلفظ ساقط أو غير واردة دون ذكر الكلمة.

٤ ـ خرجت الآيات القرآنية في الهامش وتمييزها في صلب النّص بأقواس زهرية
 ♦ . . . ♦ مع مراعاة الضبط التّام .

٥٠٠٠ الأحاديث النبوية وتمييزها في صلب النص بأقواس مزدوحة ٥٠٠٠٠ مع
 مراعاة الضبط التام.

٦ ـ ترجمت للأعلام المذكورين في هذا الكتاب من صحابة وتابعين ومن بعدهم من

فقهاء الأمصار الذين استشهد المؤلف بأنوالهم ومروياتهم ترجمة وافية وباعتبار أن أحدر في المذهب الحنفي فإنّه لا يوجد ذكرٌ لفقهاء المذاهب الأخرى.

 ٧ ـ قمت بوضع علامات الترقيم في كامل الكتاب محاولاً بذلك إحراجه في حدة جميلة يستفيد منه الناطر فيه.

ومما صعب عليّ عمله في هذا السّفر الصخم ترجمة المصطلحات الفارسية الني لم أستطع ترجمتها وقد عرصتها على بعض الفارسيين إيرانيين وعراقيين، فقالوا لي: بأنّها لغة قديمة وهي مندثرة فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وصف المخطوطات

المخطوطة (أه: وهي المخطوطة التي تنميز عن غيرها بأنها كاملة وواضحة وبخط ناسخ واحد من أولها إلى آخرها ولا يوجد بها خرم أو سقط ـ كلمة أو جملة، إلا قلبلاً. وقد رمزت لها بحرف (أه وجعلتها بمثانة الأصل؛ لأن ناسخها يشير أحياناً إلى كلمة المصحة أو المكذا بياض في الأصل» مما دعني إلى البدء بها ونسخها وجعلها أصلاً للباقي كما أوضحت آنهاً. هذه النسخة ـ مصدرها المكتبة الظاهرية بدهشق، مكتبة الأسد الوطنية حائياً ـ مفهرسة تحت رقم (١٦٦٦ه وعدد أوراقها (٣٦٧ه حسب المفهرس، ولكن بعد النسخ تبين أن عدد أوراقها ٢٥٨ وربع الورقة كما تجده في نماذج المخطوطات. في كل ورقة صفحتان في كل صفحة ٤٥ سطراً، ويتجاوز الخمسين سطراً في بعض الصفحات، وفي كل سطر في كل صفحة وينما أقل وربما أكثر، ويستمر هذا حتى نهاية المخطوطة مع الإشارة إلى أن العناوين مكتوبة بالحمرة، وفي آخر المخطوطة بعد الورقة ٢٥٨ فهرس الموضوعات.

بداية المخطوطة: الحمد لله الدي جعل العلوم حجة الإسلام ومحجّة الأنام إلى أن قال: فإنّي وجدت علم الأحكام أشرف ما تصرف إليه العناية.

نهاية المخطوطة: وإن سكت يقع على المشيع له حتى لو لم ينصرف هو يحنث المشيع له، والله تبارك وتعالى أعلم، نسخها محمد بن عمر الميداني سنة ١١٤٣هـ برسم حامد أفندي مفتي دمشق الشام. نوع الخط فيها مشرقي.

٢٩٠ المخطوطة «ب٥: وهي المخطوطة التي تحمل رقم ٨٢٩٧، وعدد أوراقها ٢٩٠ ورقة. في كل صفحة منها ٣٥ سطراً في كل سطر ٢١ كلمة، وربّما أقل، وربّما أكثر، ونوع الخط فيها نسخ واضح وجميل. هذه النسخة تبدأ ببداية الكتاب مثل سابقتها تماماً، وتمتهي بانتهاء المجزء الثاني مع آخر كتاب الهبة عند قوله: وفي الوجه الثالث: لا؛ لأنها لم تصر مسجداً لانعدام الشرط وهو التأميد والله تعالى أعلم . ويوجد في آخرها فهرس الموضوعات، وهي من مخطوطات الطاهرية في مكتبة الأسد حالياً وتمتاز هذه النسخة أيضاً بأنها قليلة الشقط وأنها تتفق مع النسخة «أ» تماماً ولا يوجد تاريخ النسخ.

مقدمة التحقيق

٣ ـ المخطوطة اجما. وهي التي تحمل رقم ٢٠٢٨ وعدد أورافها ٢٥٨ ورفة في ذل صفحة منها ٣٥ سطراً في كل سطر ١٤ كلمة وربّما أقل ورئما أكثر، ونوع الخط فيها نسخي كتبها أحمد بن محمد النابلسي عام ١٣٠٥، وكأنّها امتداد للنسحة البا وذلك للتشابه الكبير في الخط، ولكن لكثرة الحزم في هذه الأخيرة، وكذا السّقط المتكرر في كل صفحة تقريب يجعلني أستبعد مسألة اتحاد النسختين وجعلهما نسختين لكلّ نسخة ناسخ على حدة.

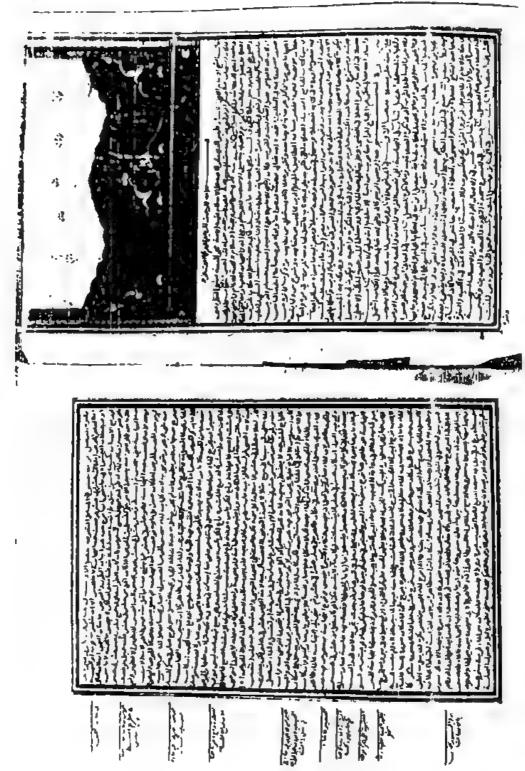
هذه النَّسحة تبدأ بكتاب البيوع عند قوله: هذا الكتاب اشتمل على عشر فصول ونتهي بنهاية الكتاب عند قوله: وإن سكت يقع على المشيع له حتى لو لم ينصرف هو يحتث المشيع له . . والله أعلم.

٤ - المخطوطة قدة: وهي التي تحمل رقم ٣٠، وعدد أوراقها: ٤٣٤ بمعدل ٢٩ سطراً في كل صفحة وعدد كلمات الأسطر ١٢ كلمة وربما أكثر، مصورة من مكتبة جامعة أم القرى، ومصدرها: مكتبة أحمد القالث بتركيا تحت رقم ٧٨٣. تبدأ بكتاب البيوع عند قوله: هذا الكتاب اشتمل على عشر فصول، وتنتهي مع نهاية الكتاب عند قوله: وإن سكت يقع على المشيع له حتى لو لم ينصرف هو يحنث المشيع له. والله أعلم، وتنفق في البداية والنهاية مع النسختين قاه وقجه.

وتمتاز هذه النسخة أعني «د» بقدمها وصحتها وجمال خطّها حيث تمّ نسخها في سنة المحمد، وقلة السّفط بها، حيث يندر ذلك في كلّ المخطوطة مما أثلج صدري، فكان العمل بذلك تاماً إن شاء الله تعالى. ونوع الخط النسخي، وإليك النّماذج فانظرها وقارن بينها وبين هذه المعلومات فلعلك تجد ما يسرّك.

والحمد أه رب العالمين.

وكتب هذه المقدمة مقداد بن موسى فريوي



ن: فأه: الورقة الأولى

فالنح

همطع وخصل پيزينظون والحرج وجدي يسيده جمدوب ويسيسه و مؤلك والصاري سيادنها تئ خده وسعان بالكلاح وسهائت جاكي اقالسيد و خاطئه صنه لما ديدسة دكية وجهت جمعه مسالا إلى البابكونوا الحرافية بالتاجيدة فتكووجه وطووش يدرج الصفاحة للماسسة فتواجدة فواحة وطعه وتيا الدرجات والوحيك في د للسائلة يسبسوا للعلوجية بكاسستام وتبيئة بما والوجينية السعطالعلب فكأن احل المؤسن الخفلالفياء ولتعالز بدوكاة التيح علم العبوالسيدالتيو مكوما يترطحا ليداهما يدهونها الاستنطودواست العابية وديب اختال المتاس ملههامهم مددقاييد عيدال ملهام الايورل الحجاج الزيم جاموء الاغر بتغيث فاسده للرموج الدء والفارراق يعمها للادرة الحركتا بالتناعيطا أيسأرا للعنفلاء وخدمه بيلاويغ الباماتك ماكنا ميفك الاسادع وياللس يصمعنه منظمها ويدس معرنتها هوالايوء مدافعالا يدامكم الهدى دكونكتابا باسالامول المتقدوفواعده سويدالابيدي مسامإلا لاصدومه ورائم أدفراله ليراتف المصطفأ إرجي ودخوان وبوليفون جنان سده الماس اختفاع إجماع يواكثوم منا يدّه ميشك سعواكيس ها تا معده مكتاسة لمناسيك ميره وكعدوان سنسطال ساحهدون التعرسانة ططالبين للمائلوي مثلثهما متاتان إنائزا وتلفأه لاستميده ليتماد وميدادا فاللحيه بتبيته فيسترح سيسعانها فكنسعاق ونهرا مناطلي ولكر يوليهم حليكون الطراعلينان الدناوة ويلجان العقو وطرق الويد سيويسونافوا فسطيق للبوسة المذجهسة مقاذما ليتمعط ليوحصصون المتوافيه المتفريه ةواقا ينوأني ا いっているいからいっているといっているというというないできます فكالمدموا المكتاب المدورة واستعيا المدورون مدراهم الندسس والعرارة للماحد والإر وجمعيولله بهجساد فيالاسيرة المياءالمسعد الفيسطولفان فالخلاسالان متسراليوم ولايلام للاندهاس الدحرة الكيروي سأطوا في الديك الدنية منسرالاكم النب والخالم في لماس بيلاجيع الدشاء واليهود بالموتود الإيواد してきなるからしなしならなられるから

والاستدوافسا والكوا عكماد واستراع ستراضرها خديداده اللاميميان إراامها الإدامية ه يترمنا بعلامات النصب عاطية الجنب الوعوس ولالق الكل مؤلوه معطيس لدمين عدائما العدل عالم السابع في الميسوالسمول للاص لمال وص وقواة الفريدوري أور ميديا وجيره عمد و إلاء مسح في بالمدين المشاركي عما المستلة المواقعان إنا فيعتلن للعسط التراز بالمقسمين عدال يتطبع حمانا لشطاح المستهدان وحسا قال عاسيرا سيان لواد عيابا أدم الراساد سرادا الهوالفيورسي للباروشروهم و هوالمنا وكاستر بالمراجعة الماعيرة المناهد سيسالاتك في مشروق فلسيروجيرة السائد الايلياسة لاسد وماكمير ويم مقاطعة حسل فراهدة عشرها لإنها يؤوسسوائية، وأنكيد عاصوا إلمهابزة وهما الدر وهما العدسيل الاامع عليماني اعسامكا المستبرة والفيه سسوالاولائ المقامت والأبوب شياءوا الماب تراطب آء الحلامت ا والمستيه فالباسية فالفصب والبطيان فيالدوعيدوس فالبريعينا يعامستام فصلم وللأرد جهلوباء اللزارع وأصلة كي مفروطين بهلينيفروا يتجسده لايتصيريداوا الكاحصية وياماء والدؤ واصفه يتطايعها بالمدود والمصيدورة والمائد مقدم عاوالفاسة فرملان لافاحاسته المدوده لجيف مديرا يجهونا لترميعه حكا جود جابيان الميل والمبيداناييان المسهداة العمالاق ونهاجات بكيء غسيمند ومترجهات حييون ربيديره يتواقيه شدفاه باصب إلاصطاحه فيسير هسس مؤلك عبي ألمرص والكاء أفامه حركي سلو عك العسية مواحدة في المؤار ويصوف في سدة الإسهالا معيان في مقدوم على العناقيد الإيادة الإيلالية على وفريوجة ويوريون المياساوة حواراته لجواري المتاري المتهادي سترضهما وكإذاة أويوج الجلطان مياح ويداري الوطول لتوثيان ما ويتلاؤها جائز الماسك جاريك والماسك والماس مقداني والارا بيهلاك يجهب للبيد الاستيراد اصفية باعطوافا ستبطئه معايد معاويه عاجات للوطيقه يعادونهم ملا معاون المستباء ويكما التبار باحاطوح صداريه كمالة للاديرة للذالجا ويداهوا والترشيق فيالجياء الإيار للجفدعك المسماده وتهيديط لمعيطا لمستسدة والالمعتصولا يجاء والاصلوا كالمشيعة حيصوفا واستشد أيوم الأآء فالعصيبواداخ الخلوامي دهالا فداخ للساسييو خدجهج عضفان فيسسيا يستعاث كيسدخونهمانست بهبه فالكن آعة وعشوا لليعشون سسطاء فالين فالمليوع ومستل يجدين السنوني فالإفت بالديدة وما مناصرا لسآء للبرخيه الكييرا فاليسع مائؤه تفاقب ضرفك إيومتهما معاملة المعرب يهلودنه ينوطلهم عوالاء سننسلاس طاريها فبالمصاركية ويجود فيسته فيالعبيب ورودك فيه هماجيطناسهم وقده فيانشسته ويرضأ فلعهد لليدهور كارتابه الاييه متوالات يردب طلوطها والجارات جسسة الكميلاء يجديده حزائة للأمهد والاعزامة مثل اليرفيون الدامش لالكلوف فانتان جدر كالدهديري ويدوون كالالامن فلول حود الدين معوين تجبوعت طعطرا الادن لوسطراء عاضانه ميسايده سشون لوائل سفوالكه يتعوابلي المؤاد الاستطاعية ليدهك مستراد مأدواكما الكاسام عدية مشاطا جهوا الشعري فيعون كماكار سفاجته المراح تقياجوا كامة هيميارية فركارها الكامة مشتراتي مستعيم فيسعد لمكراء في مل سألجاء يعتسدها والأن هيميارا يشيده عزامية الإنجار الجهيز فاحتمامين على جياسية مفتارها في الجهاب ستارة جالتيجية بخساكات في ميدا العصيفية مندس وجاب حيثانك سبعاني مصيئك هجميز التيويزوة خصب الدمساون هؤمن مشمك يوستر كين يلتزئ مشهوتون حساريف طبيطه والتسائر كيزون المانان الأجيد حوافقرب يستطرا علون الما عيسين سادها جيون مداوله ستر عاشها إلياسهالا مكادما ورماي منا عدفان المأد صفرتش إفعالوني سدداك الكيرو يتعسرونوع المياسة ليهوون في مصيبود في فيزالبولودان أي وحيثوا هجيج شداوي سداوتان المشأء فيبسدعك ال فيافهم حكول بيطنا الإربياء لالان والأس عبعائها بدعة الما هافالا اعتبار لأجاء بيعالماء البلياء

ن: (ب): الورقة الأولى. هذه المقدمة تشترك فيها جميع النسخ الموزعة في كلّ من الظاهرية كما سنحده والمكتمة الأزهرية، مكتبات بتركيا، وفي طهران. فكل المخطوطات الموزعة تنضمن اسم إسحاف مر أبي بكر الولوالجي، ولا بوجد أسم لعبد الرّشيد فيما اطلعت عليه، فيما هو موحود في المهارس خاصة بكر الولوالجي، ولا بوجد أسم لعبد الرّشيد فيما التفصيل فقد مرّ في المقدمة.

او و گروانگ به کسید بیشند در این به کست این این کشت این بیشند برای میشد از مصر با سهندان میشد و مصر این این ای جماعه برداید این این میشد و بیشن و میشد و این از نامی می در میشا میگ این این این در در در داد در این در این ای

كذا من في مستقط من المستميزي لدج المستميز المايندا الان مشارات من في من الان المستميزة المستميزة المن المستميزة المن المنتخط المستميزة المنتخط ر و المراز و سيس سيس المدرانسة و تراد الدخوة ها و سيم الميروق المدروة و المودة من المدروة و المودة من المدروة و الم » لاكراي وجعرا غوامته فيهما تواد تواليسية فايكون كواد والتطبيب يك فوقاة فاسطيقكا و حيث لهملسواهس الم تحال جيد مصريكس إدسينية كاكر التطبيقيك الادفاليسية "تكون جية جيون القبيصة الاحتياز وإلعبه الميكين المتوود العبليود الذيومسية الفرداة والدين ومدالون علر عالي هواجة الديور والملفظة فوروقا السر غنواها گزاندر و معمل آنوا هست و حسک میدانشدند تدید اهار که ۱۰ و در و جداد می مدیر خامت العمل آمود خیکون افزاد و بلامت آناد حدود به های تدید اکر حدوب ای به بلاک دکار و باینزور بایستید بیزده اطری باوگرز حیکه کمک از جهب آن افزارشها おりとかなるかられるのようななのとは、日本のはないのでは、日本ののでは、日本のは、日本ののでは、日本ののでは、日本ののでは、日本のののでは、日本ののでは、日本ののでは、日本ののでは、日本ののでは、日本ののでは、日本ののでは、日本のでは、 معددات مگر جدورست (الباستم کمهاد میپ ما عمل الترسط فریالا و جدست (حد ماداد عافل الدیما فی ادامیده تعسیمانی فالعسد (درسد الدیمانی) دادادی من به المدعداب له مزود اسسان مانکواها به این جدیجها هیچه و فلیماد الافعه به آرهای سنسته (و دیو ریب الواهدیای کامل سنده) تو آنودوان کیورسنگالان جوز افزیعاب فی افزیری از آهیدهای میکهایی میکهایی نظراها به منافعهایی الدائر وعب للبط مؤافراه بدادا بزه بتغلد المدخ طرج الملاس الانفواء معوا هذماله بالذرارة معده الاشتاق والزعة مدالسنام حالوم بالوزاقية مناه الظنطوران بالاورالاور فما كالتطلقيم الوردورال ديد دكالم حذا ميويس خيطب المهوم مشاه فالتسرد خصدووا ميزامتين والعهق الماسم فالمشرود معه تتكام بالأعطاب والمعتب والمناء بالأعزارة لهدة 大きのないではないけるからなるのではないのはいからないとうない A supplied to the supplied of And the second s و اما تا دید مه اندریان بومالا دید مه آن می دسیانیان الاشراف سندند دندا ایوسه مای غیران استهان به مناصب فیست با مشابه همیشد تا به دود اون اید اوارد المناحد فيطله فدمتهم تدمهم لايول يدعل وكالارتهال ملكه رميده مواه عيلا الشدرق لاشبيهم ليدال والمعاقصين ليواب المتدخل لمرخطك وتشرق بيوهرسهاما وجاعناه وداهماتك لله كاعلواده اخدت يعذوالدا ومرع تيند حدهاله طلما مديا سماله وت يتسميد اللاس فالمرجمة ورار إلى يد ري لعد ملك يولان خابانسدانشا ادرفا الاثراء نيشا مؤوسهمية الزكار بيهال لوائنة والمكالاتين ويتراجأه تفاق مؤينده نشارون بازي بيديولك هانتان وإجلاء المعاولة في الأوار ببالمكاروج لكودة التعييلاسال مسطة اللعمطيع بالمعالية بإمقالات وويكون امسي كالدائل مليات والإمدي أشرناه فلتصل إمايين تتالمه ني العرفنال وشده فلاج عدائنا يدوعها بالدويل عواريد الولاي وللاا このころはいいんとうちんからっていれている البلاد وشالدو لاهاد قاري عدد كريد المادل Landing to the control of the Control

استان د الدسان د الد

4.7

'bğ

در معروده الا تدبيل استاره معرفها و شده الامر الالدارة الا The same of the sa

Ą

おりまする ちゅうけんし

Carlotte and the second of the

のかっていまするからのできる

というからのようないというとう Sand Made Successful Links was and

4

بالمسبوما لامنه و دماء بالرجوع مشكان المسبومة كالأمنع والمسطرة السبادالية منافعيد والمسطرة المساحة والمسابرة والمتاطقة عود بماوالووية والشرط ومنوها ومتا سطوللمياد والنصم كمر فعاشر وللسط اللكتدرة لماوالمنصسل الادادة الالماط المستنديما ابسع وتالاستندالياء الاسكري اوللباح لنانسل معالا حزوة وكالطب للباع والمصري منالثرق والمبع وشاكارمطب ٥ وقائع المواحدة والتوليطة ٥ وانهاسون للباح ولاحتلاب وسايلاتون فواج و تنالا شبط مودنها عبوا مع الاب والوص والإعمل وما لأعيدوه وما مكولي يدة طهم ومالاطون مواسلات الوصل بالمايل والعصسي الماي مداران وخامع اجاؤهانعتروم الإبيع والمبصب وجلماط الامزاحت حديمهذا مسلك بالمت حدمعوان قال المستبوى تديندن شتا دبسيكا مة والنصر التاس بالمنديان عولاء ري والتمون والمسواء وفنا لامني ومناحي معاومالاجن معاه وفامناخ المي ملان البياواتي للبوع المستايم الإشهاد وعمروة ونها متقاسكما البس والعزوة سالمتاوها إ واسعناقالي ومريدالامر والدصي مراساد مغدات الساد ابس والمشروط الديلات عده السيمالان عينه العدواد الادبوافع وخما بسي الاطروط الالديم وخما بسيق الملئما وعد فالمدون المديد وتما الاحواج الملئما وعد فالمدون المديد وتما العدوة الملئما وعد فالمدون الديمة الديمة الديمة الديمة المديمة ا ماعوز مسوف الماس وللشوع فالعروالبساء وفعارنه اعتالين البعيم يعوذ وورا لاحاش دوخا شيالكله فإفري للبي للباجاولات ويء دواملان الباءيع الباع اد ودمها واسلان الباع والمتحري في المنه واحلام والمداعل وساسع الابرامن المب وسالاس ، وتناعب ومادمادة والدروللسعارا الماع وللشوى وما يونام ولاية الاستودادة مالأحون والمعسسيرانان والشهرى والبيءوالمن ولمفكات مستدولان سيالتهرى ادورندالتهري ع ه ومُعَاعِوزَهِ البِسِج وَمَمَا كِلْحُورَ مَمَاعِوزَالسَفْرِوهُما لِأَعِوزَةُ وَفَالْبِلُ مِمْيَاسٍ ساز اسطرمةجن مأحاليان وغيوء والمحد فمامعمره البحوملامعفده وخياسمتد فإيوسال ونهاسينزع لأيواط المصرف الراج فتاعم الباج كالمباح والمشرى وليالم والذيء وق فالدرس عدصدهدوالحاب استهراعل مشرضول التمشير البيوع المسالة الماليدر آمة الآحيرالجيه ءرب ل الماق والشروط الميند

فعرضك حن بالمن دوحروان فردب فحاءو للانافاحد متوليعل فاللاعتاديل تالدواب بد الممال لمستاز مرودا وماليطيد وتتال تخرورات عث الجبيلار رارد ارتزالا مرتبيلات العسامة سيم منسوالعسد مرا اصدادا ماواطو لحاصيره الشيومنسيل سخيا لمصد وحوفعال الدبيه لعسبكا شاباء لأمستان حب لمصذا المسير مشال تدوعيت مت المسبة وازائواد والليووائما مشه مائت المواءوزوسي آعلمي بماسة صوحيون كالماؤوج بدقعت جاؤوان لإمنواقواة لازأ واحد ستملط وللليما واعار الددار مداووا ولفاحسة العالم اداهال لانسان فانعام احماله مداداه وادامه الاعانة عواريعتود المخدمة والاواطة عدوان استرالاموسل والمادع واستاح اداعاله الووح دوعى سله مخافتان المرامعورة عبده لد لم تشرا لودج جلت لازا لواسد متوليطروا لدعج سطلانا والرامدة المذاءا لاسعيم بأعدادكتان كالواحدلا مخلط فألب لمنفومتام نحنسين لكون للوعود لليووجدالكان وودولالافالة تظوائب كاللئ يجهمها فومزع نالائل كانتوامر بهويويواب لاعبأ جوتف يئب السالك ضعبت العسى وومب علدالمت دريموره وطيالا للخزص جعزا العبعد مالمت ورجع وتاله قدوت لاشبرانس لازالعج دحا وغة يكس سمى د و نوادو الشاويخ استويت حدرك بالمدود حومت في لبا عدوي بالسي مستالغك تكومسن كا والوقاد فهوهواء تبويسكلسج فعنوالعبدة ومليدالددوع ش عرائستاه ي هنال الاطريصات معالدتناه ب الديد الااس علدة للالالالديد مده د دیمگویش خورشنسف جایس جده دایا لازها چاپ ایس کستم منول الاخزارست » سسا ۱۳۶ بال احدها بوت دهشوند جهاد الاخزارپورت پیکسعدهٔ حدثا تدیا درمنسیام اولان کاد ودعم منكاف الاحصوم لاسكون مراولا كتابيتهالار فولدعوه ليس يمواب لاعابه ذار بيعا تتسعة لايوسطوا مؤجمه كليوما بضيورية لملته وموقائد لاج نعت عبدي عذاناه فلك صندة كابولاالتصديم ويكرب مذخب جفعله مستوون لابديص يبدؤه دمواستباج من كعيوي باحشعده والعمومتال ديداليوب بالمادسية بوه ودب سكو الجاج فسويكس التشهيء وسيوقاف لآمزيعت للتاحدا التؤب اصغوب متناوالاعتيق أ مدماوا فبطردمستيره تضعب بالتؤب فصطلت فيمده تعطيبه فمسده و لوقال الباريمه السيماؤة فالبسيع سعفيف المفاطئ والرطيخات الاحريف ببزل حنامهما يبمؤنجلسوا وطبهارينيز حزعب وتعالدال يوى اسيون المسيلان التساع حزاليل وتساللا مرامن عسلال مراء احاتوا فالبالهمولاموا تماضان ونسبك سالت تفرفعات كالتحرا أحنبا واوقعات لمراة موزاحتساوا ۵ دجادوس حندمتكب الإماوينسسا ويعطروكا مومواحتاجه وتريطؤامن خزجوله فدمعطة عمسق واريجا والمشهري لعبولاشيسه السيملال حذا ليدريعتس إلاية

ن: الدا: الورقة الأولى منها.

Ş

ويرون بسير بواجد عدر بدوسف وحداله سطروات نشا والعشاور وسلمام عأب عواة ويوعش عرضة مرجها درخا از وج مصبها منوست وصده مدين والتا ننه والعشوص وسها معاص عونه ويوسعه ويربه مرجها درخا از وج مصبها منوست ومقالعه عرة والإصبقوالسترجه، «امه رت امواة الهداء و فبت سليسة و تعدامها الاقت من أحد يوما وليلا" ويوميرونيليو، حاريت المصلة وينا إدوات وحارك يون وحارك المده سعامها في البنا ومرك أوادم ين أحد يوما وليلا" ويوميرونيليو، حاريت المصلة وينا إدوات وحارك أيين وسعامها في ما سد علي مكينية ، ويوسيوني وما وما أن شورانا بعد يلتي العبيا وقد لإيوبوسب وحاد العدة سيقوميت ما سب مي مكيفيه بويوده و دادوگان شريالا بده بلق ادعيا قول و بروس و مدون شرخ يوسود ما سب مي مكيفيه بويوده في در درگا دوشت في ماند او تواندا اي و و كيب ا به و با مطلبه و در مات اي مدون و صدى و عامه است تاريخ بدر براي عدل و قست في مدورة الدول وا و كافل مسكن و لمسابق مي مكرك التعام و مكرم ان ساريت اند كي بعد براي عدل و قست في مدورة الدول وا و كافل مسكن و لمسابق مي مكرك التعام والقراع الماسود على المستخدم المعتدي المستخدم المدون المستخدم والقرائب المستخدم المستخدم المستخدم المستخدم الم يسلع أيدت مساع وصاع من المستخدم المستخدم المدون المستخدم المست لجاه واللب موجود مصارميتبرأ شعب إصلا ومستبرآ امصا بالك يماني شعا يجاحدًا للرجب عنماليا شَّمَا بِ الْعُ صَالِمَ مَتَوَرَهِ المِنْ إِن إِمِنْ الْكِيمَانِ الْمُلْكِينَ إِنَّ الْعَلَيْ مِنْ الْمُلِينَ مَثَمَّا رَمَا الْحَلْ اللَّهِ عِلَى الْمُعَلِّى إِنْ الْعَلِينَ إِنْ الْعَلِينَ فِي الْمُعَلِّى اللَّهِ عَلَي اذا اللَّهِ عَلَامُ وَكُلُّ اللَّهِ عَلَى الْمُلِينَ عَلَيْهِ الْعَرَاعِ مِنْ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْ اربع مكمات فله تعلقهان التسنق اربعت والعراج ومستمس واح وادقالهو زن ك وراجوه والشدسة حلاقه فتروج احاقة يتعالطان الانتهاء وماشد يفير أنسلا بيت فراد بود النطاف والما استعم أنرجله ريف البارك فو باز وعتد عمر الب علائلات الإيمام في الارمان ما تدويد تعدق في مرمة وروسياليوس معرف الوريس عروب من القوار معه ماست في جالا مغالا النب باب النالاشيدة والعرب غير من في البيت على المرب في المرب و الملاقات الأرب وعمل المناف فالدائم و مناف الماسية والعرب عن الرقم بنصرت عربية في يمينه ولد سكت بنع في الملك المن يرقم بنصره عرب المناف المنت المناف المناف المناف المناف وشار لعادم الاستهام ومناكرة فاتم البنوس والمرسلون والمال الدوسية المدعم والمستوالية والاستان وهذا اخرانتنا واريخ البيتريع الدنشا يسوافها وغفواء واشطالها ودعاله النشرة والاستين عكارته ٥ مِن كُنَا سُنِهِرِهِ السُنيَةِ المِنارِكَةِ يَعَامَلُهُا قَالْ وَلَمُ مُومِنِهِ المُلْوَمِسَةِ كَا فَ الدِّسِينَ ردماية ولعث مذالهم والبنوية عايد الفقرانسقر يحدص البدالي عواس وتغالي ذواس والمسائلة الرسيمة الدائدي العادي مسؤوس . وتشام إطاب العالي عبدة وأداء اللبنع بسبه للنكوليم . درسترعبربدوریمان والوه ولیونه وایر والمسلين أجعوت بأوكيسها • ميد تفوليسا فللاخطيف والإستابيدة

وعؤاله والتبدا

صور المحطوطات Y٤ 水 p_{k} المادر والمستدور مستوطعة المالة ملاي وجمياً عمالا الرجود المادر والمستدور مستوطعة المالة ملام وردمة الرجود المادي عمال مستدور هما المادية من المادية المستدورة وي الربوع ماشا هماست الدوء مربطة المستدورة المستدورة دمار درا اون دجارها کامی نشیده ما حیرتهویک حنا ایمیود. رسل حک امت ۵ میگونتا ۶ میآا المیکات ال المصفیف مکید و صف المامة ا كالمدارد المارية احديرون الرسيل اذا كاردر جارسة امراة وادخلت لاسيما ومؤسب وركوبيتها كتيب العربة المعاجدة الاميسة المار المديد المديد المديد المارك المديد ال يق سقاد ساخکسها ده اصفر كاوريت كيمي رسيدن عديد جود ماياندرن شور سيموای م تا نالد در رشنا بوادوي سيمواد مايکنگي ديده ميرا چوبري ميلاگيل دمين كرميا سي خديد مي ليماديترو داردي دادي こうないのかんとうからのなからいましていましていますという المنظمة المنظ دوان ارمیک آن اصفائی ستری سازیکس نده صورکی، فلل نمز مل ان انتساق ع 10 میرستد فاق (معاقی مشدور) احکیزی و معاد ولية شدن مباهده سينطا جنواناسك كال سينط اللاينمارات اعليماء وشدر العدايات الديد الكرم الاساديس للايت نسسها عندا こっちょうしていいなるないのかかかか بللعين أمنده كالمعين متديان الإرسان بناعرا يتدان فرفال بيعمهم مين الراقع ارت ," <u>1</u> ¥ المارحات مکارا تقوایسه مغریسائی سورعای (آودجان در را این مغداد. و میسسادامدگزاده ست آلماتولی سعیدها از مهایشته حبطا حشان الاشاعی ارحاد آبیوساطیل اطال کاران ادادید علیات ه عندیا در دیده امر با تصر در دورد. الدین و الاست امنین کتا به خشکاسد الو توالی مورد هب ای حدید میسیده میریست و عوالی د ای توانیخ الانتیران میاد اصب الكيع بأدناللكي مؤيل مدحة وبهيون همجة فيبتسلمك سيتامل ألتنهاموا والبيعة عديرة

ن: ﴿ حَدُ الْمُورَقَةُ الْأَخْيَرَةُ وَبِهَا يَنْتُهِي الْكُتَابِ.

والرابع والمنوص اختاعت امراة إلى موقعات البهوة واسناعل دين عناده تا منظمها العساع لايكندا لمناوين لنا الدادية بأمان العنوول العديم إدامة و معادمة منظمها العساع لايكندا لمناوين لشالة الدادية بأمان مع وليفة إداره

1

إدداد ظيدون فالإرج والمرال وج والماس مورة المتاعرة والا

Williaghten, عسائظوه و داليات عسون الملام المامة في حسود و مراعلها دوجها يمن عبدها ساعة هي الملوء و الواجع عبوا مواه ناسة ها و نسويا يمي معيمها مسروسة المناعة والما سيسوالته والموقدة المديمة المام يما والموقدة المديمة المام يما والمام المرابط والمام يما والمام يمام يمام والمام و وبإطاؤهما خطلاقا ومعاجا المطروبها اشهوةوع ناعفماولوم م والطن المشرون اوعار المزوح ناما فان الداء وفيل بديهوة بسير السيرة كالرسيم والمنطان عواق مسيمشوا فالمستنطعة النامر فاحده رعوب للنكان سمولاس موائد لاجه يليد عمرة النادوه وعب فالمنوالانوا والمدالراة كماعددال السردال والسروان ويترون والعرون وطيله الناسبان سسمم لامنف والاحج أنمعنف موالحادى والمدموزن الإسخلولاناخا المتالدنالا كيفوت عليه وجونا مروما لسلد قونافر لسيستناها المصاحبة الملاصعة خلافاليمك مدال الدعوالة عروب الأجافة الإمالية التاميم ساع دهس عمدانسان ، دوانيا سعم آلاب ادانا مهد، مدارون الاملامين مواريا سعم الاب ادانا مهد، مدارون الاملامين وهذا الاملامين وهذا المدين وهذا الاملامين وهذا المدين وهذا المدين وهذا المدين وهذا التامين ووني أميان التوان اليام التيام وهذا المدين المراهد المالين وهدي المراهد إلى ويمان ويوم إمراه ومان التيام التيام التيام التيام ويوم إمراه وماني أميان الميان الميام التيام الت داسه صاكلية للزاء والحاسسة الحرواة الماء والتلس وينوعه على وداله ى غاردىرا ، دانسا دىدة دادارلى مىلىدىزدىدى دىران قىداردرك كى سىاسىدالى كالبرالى مادادى مىداسرفان تىزىلايارسە جزيرانكا داد تىچىرائىشان دىرغادىغ داخات دائامىدە الىزا ر اعترادي تعاصمتها الحداء والرابعي يعالير إدان مالحاليواوعين النامية وفطافع فأمهم مسهمومها والتعالينهن يستاجه مفتجاءها

> خالت مادان نوسوواهل اللاقارار إد بعدما للندوس فالمسع مرتع مدحى لوتتم يدهوممن ويسددان كنتع اللنع مؤاولا للعريب هوعزي السنياد والماد

عروافع المدايعة المعروز لمست المرجية ويتم أيطاع والدومات Statement of the statement of

ن: ٤٥١: الورقة الأخيرة وسا ينتهي الكتاب.

علارلىسىنىسالات دراھىرەتاسانىسىدالىسىدارىلىدارىلىسىلىرى مەسكارلىسىدى باد بىلدىرەرلىسىلارىم ركماسلارىمىشىدىدالىلان دارقلىمىيەي بابدە دراسىدسىداك دىروماسىلىدىدالىلان كارتولىدرىلىدىرىلمالات بولدوردىن ئىلدان الدارسىدىدارى

الما درموداة وعدراعيدالب عوالعائ الذي عوالدوا الاوصفان وائت

اصحالات مذالا مع در الدين السالم ، إما كان ، عنظمان وصعة وطرشنج كهلا فقاليا لمستعاد بالمدالات من طائسون طويتم وطويتها

ئىداي ئىسدىز ياستىدار تالىكىنى ئارىلىلى مىدىنى يازارىدى سەرھىرىسىر مال ئىندا قاھىغالىيتىدار ئالىكىنى يايىسى يكىرى مىسىي ئارىسىدىنى مەھەم دافىت ئىساقىلىدىغانى سىدار تامىكىنى ياسىلىغى كىلىنىيىد

مى ئىدانىدۇرادىلغامىكى دارالىيى چەل ادالىي كى دىسىدىدىكى ئىمىلەردەللەكلىغى ئىلانىدىلان ئائىياسە ئىدلامىل اسىلىدىل

ديليص وقاع كانشم للامد معتى ان يل مدار يروسندلاك ويدما يمديمه River Care Madailike a Sugalace 1 staccate Min والمارية وتألدامة مفسالامن واستادا الراميسيديس وما

المسايطان بالمنظمه فالجروسية ومارجره لعام ومسراء بدعل مد

گاستانه ویستا امیرا الهوتورد به الا به بالدار رخایات بزیر در از از ایستان بردید و تا واسته ارام ویاست خانق واجعیقان دا دیچیت و دهم و چکت سازمین برید.

د دجد ساست الان مطلعة آن لا زالدرج والواحد و إيد وجد جيجور خصتة د يبيح راست مماه ومنه واناصهام الماقي الدمدة ومؤهد الديمورة اغال ا

ينسب أنفي النكني النجيبيز

كما أنعمت فزد(١)

[مقدمة]

الحمد أله الذي جعل العلوم حجّة الإسلام ومححّة الأنام وأوضح بنوره الأحكام وفضّل بين الحلال والحرام وهدى به سببل الأصلاب والأرحام وعلى آله وأصحابه الأحيار مفاتيح الهدى ومصابيح الظّلام وسلّم تسليماً كثيراً.

قال رضي الله عنه: أمَّا بعد

فإنّي وجدتُ علم الأحكام أشرفَ ما تُصْرَفُ إليه العناية، وتبلغُ في حفظه ودراسته [الغاية] (٢٠) ورأيتُ إقبال النّاس عليه بأسعد السّعي والطلب إذ كان هذا العلم من أفضل العبادات والقُرَبِ، وكان الشّيخ الإمامُ الأجلُ السّعيدُ الشّهيدُ حسامُ الذين (٣) صدرُ صدور الأثمّة في العالمين تغمده الله تعالى برحمته ورضوانه وبوّاه غُرَفَ جنانِه أشدُ النّاسِ اهتماماً بتحريره وأكثرهم عناية لإيضاحه وتقريره لما آناه الله تعالى من لَطَانِفِ برّه وكرمه وآثره من خلال مواهيه ونعمه فقصر مسافة الطّالبين إلى علم الذين بما لخص من حقائقه وَشَرَحَ مِنْ ذَوْبَتِهِ لا سيّما كتابُ الحامِع لنوازل الإحكام التي تعمم به بلوى الأنامِ فاتقق لخدمه المربوب في برّه وإنعامه أن يفضل ما أورده في كتابه تفصيلاً ويسهل في حفظه وفهمه سبيلاً ويضم إليه ما [اتفق](٤) سواه من الواقعات المهمّة القريبة دون ما يندر وقوعُه من النّوانب العربية إليه ما [اتفق](٤)

١) في قيه: كما أنعمت فزد: ساقطة,

⁽٢) في قاله: المنابة.

⁽٣) الصدر الشهيد عمر بن عبد العزيز بن مازه برهان الأنمة أبو محمد المعروف بالجسام الشهيد ولد مي صغر سبة ١٨٥هـ. إمام الفروع والأصول المبرز في المعقول والمنقول كان من كبار الأنمة وأعيان الفقهاء له البد الطولى في الخلاف والمعاهب، تفقه على أبيه برهان الدين الكبير عبد العزيز واجتهد وبالغ إلى أن صار أوحد زمانه وماطر العلماء ودرس الفقهاء وقهر الحصوم وعاق الفضلاء في حباة أبيه بخراسان وأقر بقضله المخالف والموافق، ثم ارتفع أمره إلى ما وراء النهر حتى صار السلطان ومن دونه بعظمونه وبتلفون إشاراته بالقبول وعش مدة محترماً إلى أن استأثر الله بروحه رزق الشهدة، من مصنفانه: الفتاوى الضغرى والعتاوى الكبرى والجامع الضفير المطول والمسوط في الحلاقيات، انظر: تاج التراجم ص ٢١٧، ٢١٧ه والموافد الكبرى وعنه أحد صحصالهداية. توفي شهيداً سنة ١٣٥.

⁽٤) من (أء) ساقطة.

مقدمة المؤلف

وأن يضم إليه ما اشتملت عليه كتب الإمام محمد بن الحسن رحمه الله تعالى مما لا بدّ من معرفته لأهل الفتوى من قضايا الذين وأحكام الهدى ليكون كتاباً جامعاً لأصول الفقه وقواعده [مقيداً لأوابده]() وشوارده يُنَالُ فيه المستفيدُ منيته وَيذُرِكُ بِهِ المفيدُ بَفَيْنَهُ ويسترين من مطالعةِ الكتب حاويه وينجو من أتعاب الفكرة واعبه وليكون لي ذخراً آجلاً في العقبى وطريقاً إلى جنة المأوى ووسيلةً إلى رحمة الملكِ الأعلى وأسالُ الله تعالى الكريم إنجاب المرامِ قيما نويتُ من إحياء الإسلام إنّه وليّ الإنعام.



ينسب مراملك الزنخن الزيجب يز

قال رضي الله تعالى عنه: هذا الكتاب [المبارك](١) اشتمل على أربعة عشر فصلاً. الفصلُ الأوّل: في الحياض، والآبار، وفيما يصير الماء به نجساً، وفيما لا يصير، والمياه المستعملة.

الفصلُ النَّاني: في النَّجاسة التي تصيبُ النَّوب، والبَدْنَ، والخُفّ، وغير ذلك (٢٠ من الأرضِ والآجرِ والبساط والنُّوب الذي تكره الصّلاة فيه وما لا تكره.

الفصلُ النّالث: في المعاني الموجبة للوضوء، وما يجوز به الوضوء وما لا يجوز، وأحكام الجنابة.

الفصلُ الرّابع: في أحكام الحمّام وأحكام المسجد وما فيها.

الغصلُ الخامس: في النَّفاس والاستحاضة والاستنجاء.

الفصلُ السّادس: في المسح على الخفّين، ومسح الجبائر، وغيره.

القصلُ السَّابِعِ: في التَّبِشَمِ.

الشصلُ الشَّامن: في الأذان، وقراءة القرآن، والدَّعاء (""، وما يكون فيه رباء، [وغيره](1).

الفصلُ النّاسع: في الحدثِ الطارىءِ على الصّلاةِ، والأعمال المبطلة للصّلاة وفيما يُقْضَى ويُغْدى، وفيما عند افتتاح الصّلاة وبعدها، والسّهو في الصّلاة.

الفصلُ العاشر: في المريض وما(٥) كان بمعناه، وأحكام الإمامِ والمأموم والوتر، والتراويح، والكسوف، والاستسقاء، والضلاة بمكّة في الكعبة، والسّترة، وستر

(١) عي (١): ساقطة.
 (٥) غي (٤٠٠ ومن.

(۲) في دبه: وغيرها.
 (٤) في اله: سائطة.

العورة، والقبلة.

الفصلُ الحادي عشر: في الأفعالِ الواحبة بالنَّذرِ والأَفعال المستحبَّة في الصّلاة، وغيرها.

الفصل القاني عشر: في السّفر، وسجدةِ التّلاوةِ، والحمعةِ، والعبدين، وتكبيرِ النّشريق.

الفصل الثَّالث عشر: في الجنائز، وغسل الميَّت، وتكفينه، وحمل الجنائز، ودفي الميِّت، وقبره.

الفصلُ الزابع عشر: في المسائل المتفرَّقة.

الفصل الأول

في الحياض والآبار وغير ذلك

أمّا الحياض:

الحوض إذا كان عشراً في عشر فوقعت فيه النجاسة لا يتنجّس إلا أن يتغيّر به لونه أو طعمه أو ريحه، لأنّ العشر⁽¹⁾ أدنى ما ينتهي إليها نوع عدد. هذا بيان الطول والعرض. أمّا بيان العمق: إدا كان بحال لو رفع الإنسان بكفيه انحسر أسفلُه ثم اتصل بعد ذلك لا يتوصأ به، وإن كان لا يتحسِر ما تحته لا بأس بالوضوء منه (۲)، وإن كان له طول وعمق ضبق (۱) وليس له عرض إن كان الطول بحالي لو جمع وقدر بصير عشراً في عشر، فلا بأس بالوضوء منه تيسيراً للأمر على المسلمين.

الحوض إذا كان أقل من عشر لكنّه عميقٌ فوقعت فيه النّجاسة حتى ينجس ثم انبسط وصار عشراً في عشر، فهو نجسٌ؛ لأنّ النّجاس لا يَطْهُرُ إلاّ يمطهر ولم يوحد، وإن وقعت فيه النّجاسة وهو عشرٌ في عشر ثم اجتمع فصار أقلٌ منه فهو طاهرٌ لأنّه الآن لم يوجد المنجّس.

الحوض إذا كان عشراً فقل ماؤه فوقعت فيه النّجاسة، ثم دخل فيه الماء فامتلأ الحوض ولم يخرج منه شيء لا يجوز التوضي به؛ لأنّه كلّما قلّ⁽¹⁾ فيه الماء تنجس.

الحوض الصّغير إذا صار نجساً فدخل الماء من جانب وخرج من جانب آخر يطهرُ، وإن لم يخرج مثل ما فيه؛ لأنّ الماء الحاري^(ه) لما اتصل به وخرح صار في حكم الماء الجاري، والماء الحاري طاهرٌ إلاّ أن تنبيّن فيه النّجاسة على ما يذكر.

الحوض الكبير إذا انجمد (٦) ماؤه فثقب فيه ثقباً وتوضّاً من ذلك الموضع أو ولغ فيه الكلب إن كان منفصلاً عن الجمد فلا بأس به؛ لأنّه يصير كالحوض المسقّف، وإن كان منصلاً لا يجوز؛ لأنّه كالقصعة (٧).

حوضان متغيّران يخرج الماء من إحداهما ويدخل في الآخر فتوضأ إنسان في حلال ذلك حاز؛ لأنه ماء جار.

الحوض لمّا كان مُقدّراً بعشرة أذرع فالمعتبر ذراعُ الكرباس(١) دون ذراع المساحة [وهو سع مشتات](") [أي](") سبع قبضات ليس فوق كل مشت أصبع قائم؛ لأنَّ ذراع الكرباس دون ذراع المساحة سبع مشتتات نوق كل مشت أصبع قائم (¹) فالأول أليق بالتوسعة.

الحوض إذا كان مدوراً يعتبر فيه ثمانية وأربعون ذراعاً (٥) حتى لو كان دومه لا يجور التوضي فيه؛ لأنَّه أقصى قول قالوا فيه. فإن منهم من قال: أربعة وأربعون فكال الأخد

الحوض إذا كان أعلاه عشراً في عشر وأسفله أقل من ذلك وهو ممتلىء يجوز التوضى والاغتسان فيه، وإن انتقص الماء حتى بلغ سبعاً في سبع مثلاً لا يجوز التوضي والاغتسال فيه؛ لأنَّه أقلَ من عشر في عشر، لكن يغترف منه ويتوضأً.

حوض كبير عشر في عشرٍ إلاّ أنَّه له مشارع توضأ رجلٌ في مشرعةٍ أو اغتسل والماء متصل بألواح المشرعة لا يضطرب فيه فإنه بمنزلة ماء راكد أقل من عشر في عشر لا يحوز التوضي فيه وإن كانا أسفل من الألواح قليلاً يجوز التوضي فيه.

غدير كبير لا يكون فيه ماءً في الصّيف ويروّثُ فيه الدّوابُ والنَّاسُ ثم امتلاً في النَّمَّاء ويرفع النَّاسُ منه الجمدُ فإن كان الماءُ الذي يدخلُ الغديرُ يدخلُ على مكانِ نجس فالماءُ والجمدُ مجلُّ وإن كثر الماءُ بعد دلك؛ لأنَّه كلُّما دخل صار نجساً فلا يَطُهُر وَإِن صار كثيراً، وإن كان الماء الذي يدخل الغدير يستقر في مكانٍ طاهر حتى صار عشراً في عشر ثم انتهى إلى النَّحاسة فالماء والجمد طاهران: لأنَّ الماء صار كثيراً قبل أن يتنجس والماء الكثير لا يتنجَّس بوقوع النجاسة فيه.

حوض فيه عصير وقع فيه البول إن كان عشراً في عشر لا يفسد؛ لأنَّه لو كان ماء لا يفسد مكذا لو كان [عصيراً إذا لو كان](٢) أقل من عشر في عشر يفسد فكذا في كل ماءٍ لو

الكرباس: بكسر فسكون جمع كرابيس، ثوب من القطن الأبيض معرب فارسيته بالفتح. القاموس

في الله جملة وهو سبع مشتات. ساقطة وهي في ابع

⁽Y)

في ابع: جُملة: لأن ذراع الكرياس... قائم: ساقطة. (2)

هذَا أِحد الأقوال الخمسة: جاء في «المحاشية»؛ وفي المدور سنة وثلاثين بأن يكون دوره سنة وثلاثين ذراعاً وقطره أحد عشر ذراعاً وحمَّسة أذرع ومساحَّته، أن تصرب بصف القطر وهو خمسة ونصف وعشر في نصف الدور وهو ثمانية عشر يكون مائة ذراع وأربعة أحماس ذراع. وفي «الدور» عن الظهيرية ﴿ : هُوَ الصَّحِيحِ وَلَلْعَلَامَةُ الشُّرْتِبَلَانِي رَسَالُهُ سَمَاهَا ٱلرَّهُو النَّظير على الحوَّض المُستدير أُرضح فيها البرهان المذكور مع رد يقية الأقوال. والحاشية، ج ٦، ص ٣٠٥. وفي والهندية؛ مثلما مي «الولوالجية»، انظر: العتاوي الهندية ج ١، ص ١٨.

⁽٦) - في ≀أ1: ساقطة.

كان يفسد فإذا كان عصيراً بفسد.

وآمًا الأبار :

البشر إذا وقعت فيه نجاسة فغار ماؤها ثم عاد ماؤها يعود نحساً الآلة أم يوحد المطهر، وإن صلى رجل في قعرها وقد جفت تحريه؛ الآنه قد زالت النجاسة عن ظاهرها

[إذا وجب] (٢) نزح بعض ماه البئر فالمعتبر في حق كل بئر دلوها فإن لم يكن لها دنو يعتبر بدلو يحمل ثمانية أرطاله وفي رواية : إذا وجب نزح ماه البئر كله هنزح لا يحب غسل الحبل والدّلو ؛ لأنّ نجاستها بنجاسة البئر فكان طهارتهما بطهارة البئر كحب الحمر إذا صار خلاً يطهر الحب بطهارة الخل .

إذا وقع حيوان في بئر واستخرج حياً لا يجب نزح البئر إلا الكلب والخنرير (")؛ لأنّ الدلالة قد قامت على نجاسة عينهما (أ) لما نبيّن. هذا إذا لم يصب فمه الماء. فأمّا إذا أصاب فمه الماء (ه) ينظر: إن كان سؤره طاهراً فالماء طاهر لا ينزح شيء وإن كان سؤره نجساً فالماء نجس ووجب نزح كله، وإن كان سؤره مكروهاً فالماء مكروه، ويستحب نزح عشرين دلواً، وإن كان سؤره مشكوكاً كالبغل والحمار ينزح ماء البئر كله؛ لأنّه حكم بنجاسته احتياطاً.

إذا نزح الماء النَّجس في البئر يكره أن يبلّ به الطّين ويطيّن به المسجد أو أرضه؛ لأنّ الطين صار نجساً وإن كان التراب طاهراً ترجيحاً للنجاسة احتياطاً بخلاف السّرقين (٢٠) إذا جعل في الطين لتطيين المسجد حيث يجوز؛ لأنّ فيه ضرورة؛ لأنّ ذلك النّوع لا يتهيأ إلاّ بذلك.

السَّنُورُ إِذَا بِهِلَ فِي البِيْرِ نَزِحُ (٢) ماؤها كلها؛ لأنَّ بِولَه نَحَسَّ بِالاَتَّهَاقِ وَلَهَذَا لُو أَصَابِ ثُوباً أَفْسِدِهِ إِنْ كَانَ زَائِداً عَلَى قَدْرِ النَّرِهِمِ.

بثر البالوعة إذا حفروها وجعلوها بئر ماء فإن حفروها مقدار ما وصلت إليها النحاسة فالماء طاهر وجوانيها نجس، وإن حفروها أوسع من الأول فالبئر طاهر والماء طاهر، وأدنى ما يكون بين بئر الماء والبالوعة خمسة أذرع. وفي رواية سمعة أذرع، وهذا التحديد غير

⁽١) قول نصير بن يحيى، هو طاهر وقال محمد بن سلمة: هو نجس، كذا روي عن أبي يوسف، وجه قول نصير: أن تحت الأرض ماه جار فيخلط الغائر به، فلا يحكم بكون الغائر نجساً بانشك، وجه قول محمد بن سلمة: أن ما نبع يحتمل أنه ماه جديد ويحتمل أنه الماه النّجس فلا يحكم بظهارته بالشك وهذا القول أحوط والأول أوسع، البدائع ع ١٠ ص ٢٢٠.

⁽٢) - في ﴿أَنَّا: سَاتَطَةً .

 ⁽٣) الاستشاء للخزير دون الكلب لأن الدّلالة قامت على نجاسة الخنزير وإن لم يدحل عاه جاء في المتاوى الهندية ج ١، ص ١٩، والضحيح أن الكلب ليس بنجس العين علا يفسد الماه ما لم يدحل عاه.

⁽¹⁾ أمل الضواب عينه كما هو في الفتاري الهندية؛

 ⁽٥) في الساء: وأمّا . . . العاه: سائطة. وهي في الله الأصل.

 ⁽٦) السرقين. لعة فيه لفط معرب، الزبل والسرجين يعتج السين وكسرها انظر معجم لعة الفقهاء، عربي إنجليزي وضع محمد رواس قلعة جي، حامد صادق قبيسي، ص ٣٤٤ ، ٢٤٤.

⁽٧) في ابَّا: نَنزَح.

لازم. بل لا يفسده، وإن كان بئر الماء قريبة بئر نحسة ما لم يتغيّر طعمه أو نوبه أو ربحه؛ لأن بينهما حائلاً وهو الأرص فلا يحكم بنحاسته حتى يظهر دليل النّجاسة من تغيير طعمه أو لونِه أو ريجه.

ولو تُزخ ماء بثر بغير أمره (١) حتى صارت يابسة لا شيء عليه؛ لأن صاحب الشر عير مالك للماء، ولو صبّ ماه رجل كان في الجب (٢) يقال له: املا الماه؛ لأنّ صاحب الحبّ مالك للماء، والماء من ذوات الأمثال فيضمن مثله.

خشبة أصابتها نجاسة فاحترقت فوقع رمادُها في البئر يفسد الماء وكذلك رمادُ عدرة احترقت، وكذلك الحمارُ إذا مات في مملحة لم يُؤكل المِلْخ، هذا كلُّه قولُ أبي يوسف^(۲) رحمه الله تعالى؛ لأنّ الزّماد أجزاء تلك النّجاسة فبقيت النّجاسة من كلّ وجه احتياطاً.

البثر إذا وجب نزح مائه كلّه، ونزحوا كلّ يوم عشرين دلواً أو أكثر حتى نزحوا على التّفاريق مقدار ما يطهر على التفاصيل التي اختلفوا فيّها جاز؛ لأنّ الواجب نزح ماء مقدر وقد وجد، ولا ينفع نزح الماء قبل إخراج الذي مات فيه؛ لأنّ النّجس قائم.

بنر وجب فيها نزح عشرين دلواً فنزح منها ماة فإنْ صبت الدّلو الأولى في بنر طاهر طهر أنه وجب فيها نزح عشرين دلواً فنزح منها ماة فإنْ صبت الدّلو المصبوبُ أنه لو كان في الأولى كم؟ ينزح ففي الثانية كذلك؛ لأنّ الثانية في الحكم صارت بمنزلة الأولى والدّلو الأول حين كانت في الأولى تطهر بنزح عشرين دلواً، وكذلك إذا صُبّ في الثّانية، ولو كان المصبوب في الثّانية الأخير ينزح دلوً واحدً، ولو كان المصبوب الدّلو العاشر ينزح عشرة دلاه سوى المصبوب، ولو نزح منها بدلو عظيم يسع فيها عشرون دلواً جاز؛ لأنّ المعتبر

(١) في الب؛ إدنه، (٢) في الب؛ العين.

(٥) في (أنا سأتطلق

⁽٣) أبر يرسف: هو يعقرب بن إبراهيم بن حبيب بن خنيس بن سعد بن عتبة أبو يوسف القاضي صاحب أبي حنيفة . أحد الفقه عن أبي حنيفة رولي القضاء للمهدي والهادي والرشيد الخلفاء العباسيين وهو أول من وضع الكتب في أصول الفقه على ملعب أبي حنيفة وثبت علم أبي حنيفة في أقطار الأرص. قال أبو يوسف: ما قلت قرلاً حالفت فيه أبا حنيفة إلا وهو قول علم أبي حنيفة في أقطار الأرص. قال أبو يوسف ما ذكر أبر حنيفة. له من الكتب: الأمالي، الصلاة، قال ثم رضب عنه. قيل: لولا أبو يوسف ما ذكر أبر حنيفة. له من الكتب: الأمالي، الصلاة، والزكاة، والخراج، اختلاف الأمصار، وهناك كتب أخرى، مات في وبيع الأول سة ١٨١هـ. انظر: ثاج التراجم ص ٣١٥، ٣١٦، ٢١٦، الفوائد المهية ص ٣٧٢، ٣٧٣.

⁽⁴⁾ الإمام محمد بن الحسن بن فرقد الشبيائي أصله من قرية بدمشق يقال لها: حرسنا ومولده بواسط، صحب أبا حيفة وعنه أخذ الفقه ثم عن أبي يوسف، روى عن مالك ومسلم والمثوري وعمرو بن ديناره ولي قضاه الزقة للرشيد والزئي، روي عن الشافعي أبه قال: أخذت عن محمد وقر بعير من علم وما رأيت رجلاً سميناً أخف روحاً منه وهو الذي نشر علم أبي حنيفة وإثما ظهر علم أبي حيفة بتصانيف، ترك كتباً كثيرة أذكر منها: الأصل، والجامع الكبير والجامع الشغير، النبر الكبير، النبر الكبير، النبر الكبير، النبر الفيد، الأثار، الموطأ، وروى عنه النوادر جماعة منهم؛ ابن سماعة، ابن رستم، هشام، مات سة الشغير، الأثار، الموطأ، وروى عنه النوادر جماعة منهم؛ ابن سماعة، ابن رستم، هشام، مات سة المحمد والكسائي، فقال الرشيد: دفن الفقه والعربية بالزي، (طبقات الفقهاد ص ٢٣٠، ٢٣٨ الموادد المهية عن ٢٦٨ المحمد المح

قدرُ العام، لا الدُّفعات، ولو أبين^(١) الدِّلوالأحير عن العام إلاَّ أنها في النذ بعد فاعترف منها رجل وتوضأ جاز في قول محمد رحمه الله تعالى. وقال أبو يوسف رحمه الله تعاس. ١ يحوز ما لم يخرج وهو يقول: لما انفصل الماء النجس على الماء الطاهر حكم بطهارة ماه البير وما يعود إليه بالتَقاطر عمواً، وأبو يوسف يقول. الماء النَّجس لم بنفصل عن الماء الطاهر ما دام الدَّلُو في السّر؛ لأنّه يعود إليه بالتّقاطر.

ولو اغتسل جنبٌ في عشر آبار أفسدها كلها في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى. وقال محمد رحمه الله تعالى: يطهر في الثَّالثة إن كانت على بدَّنه نجاسة عيبته، وانماء في الثَّلاثة نجس، والزَّابِعة فصاعداً مستعملٌ. محمد يقول: الماء إدا ورد على النَّحس يطهُّرها؛ لأنه يقلُّله والقليل عمو، فكذلك إذا ورد النَّجس على الماء. أبو يوسف يقول: القياس يأبي حصول الطَّهارة بصبُّ الماء على النَّجس؛ لأنَّه يتنجَّس بملاقاة النَّجس لكنَّ الشَّرع أسقط اعتباره للضرورة فإنها تندفع بصب الماء ولا ضرورة إلى إسقاطه مطلقاً، بخلاف الثوب النَّجس إذا غسل في الإجانات (٢) حيث يطهر عند أبي يوسف في رواية؛ لأنَّ النَّاس تعارفوا غسل النَّيابِ في الإجانة، وفي قلع النَّاس عن العادة حرجٌ فترك القباس فيه، وكذلك خوابي الماء يقع فيها فأرة فيدخل يده فيها، ثم في عشر خوابي فهو على هذا الخلاف. عند أبي بوسف: أفسد الكلُّ، وعند محمد: أفسد الثَّلاث، ويخرج من الثَّلائة طاهراً، وإن كان حوابي الحلِّ أفسد الكل عند أبي يوسف خلافاً لمحمد، أما عند أبي يوسف: قلما ذكرنا، وأمّا عند محمد؛ لأنّ إزالة النّجاسة بما سوى الماء لا يجوز عنده، وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى: أفسد الثلاثة ويخرج من الثِّلاثة طاهراً في الوجهين جميعاً؛ لأنَّ الصُّبِّ ليس بشرط عنده وإزالة النجاسة بما سوى الماء جائز عنده.

ولو دخل جنت بثراً في طلب دلو فانغمس قيها لم ينجز غسله والماء طاهر في قول أبي برسف. وقال محمد رحمه الله تعالى: هما(٣) طاهران إذا لم يكن على بدنه نجاسة حقيقية (٤) بأن غسل فرجه بالماء. وقال أبو حبيفة رحمه الله تعالى: نجسان. محمد يقول: عندي الماءُ لا يصير مستعملاً؛ إلا أن يقصد القربة، وقد انعدم فيبقى الماءُ طهوراً والصُّ عندي ليس بشرط لعمل الماء في إفادة الطَّهارة. أبو يوسف يقول: للنَّاس ضرورة للَّخول في البئر وليس عليهم أن يغتسلوا (٥) قس النّزول والماء لا يصير مستعملاً عند الصّرورة كالجنب يدخل يده (٦) في الإناء ليغترف تطهر يده ولا يتنجّس الماء فيبقى هو جنباً واسماء طاهر بخلاف ما إذا اغتسل؛ لأنه لا ضرورة فيه فيصير الماء مستعملاً وأبو حنيفة بقول:

⁽٢) الإَجَانَة: بالتَّقْديد إناء ينسل فيه الثياب والجمع أجاجين، والإنجانة لغة تمتع الفصحاء من استمسالها شم استعير ذلك وأطلق على ما حول الغراس نقيل في المساقاة على العامل إصلاح الأحاحير، واسراد ما يحوَّظ على الأشجار شبه الأحواض. (المصبح المنير، العلامة العيومي المقرى، ص ٣.

في قبّه: سأقطة، وهي من فأه. (3) في قبه: حقيقة. في قبه. يتسلوا. (1) في قبه: ساقطة.

الجنابة زالت عن أوّل عضو لاقاه مصار الماء نجساً وبقي الزجل حنباً ليفاء الحماية مي الباقي؛ لآنها لا تتجزأ.

والفارثان كفارة واحدة؛ لأنَّ جئتها(١) لا تبلغ جنَّة الدجاجة فلا ينغير به التقدير. والثَلاثةُ كالدِّجاجة؛ لأنَّ جُتُهن (٢) تبلغ جنَّة لدَّجاجةً، فينزح أربعون دلواً أو خمسون (٣).

وفي الجدي ينزح جميع الماء؛ لأنَّه يصل إلى أكثر الماء باضطرابه، والأوزُّ كالجدي في رواية عند أبي حنبفة، وفي رواية: كالذجاجة.

ولو انتفخ أو تفسّخ شيء من هذه الأشياء نزح كلّه.

وفي ذنب الفارة إذا وقع ينزح كله؛ لأنّه لا يخلو عن رطوبة تكون عليها تشيع في كلّ

ولو وقعت فأرة في سمن جامدٍ فماتت فيه أخذت الفارة وما حولها ويؤكل الناقى، وإن كان ذائباً لم يؤكل، ويستصبح به ويدبع به الجلد ثم يغسل الجلد(1). هكذا روى أنن عمر رضي الله تعالى عنهما فتوى رسول الله ﷺ، وإنَّما بغسل الحلد؛ لأنَّه تنجَّس لمَّا دُمنَمْ بالدُّهْنِ النَّجِسِ فإن كان ينعصرُ بالعصرِ يُغْسَلُ ثلاثَ مرَّاتٍ ويُغْصَرُ في كلِّ مرَّةً، وإن كان لا ينعصر؟ لا يطهر عند محمد أصلاً، وعند أبي يوسف: يُغْسَلُ ثلاثَ مرّاتٍ، ويجفّفُ في كلّ مرّةٍ، لبخصُلَ أقصى ما يقدر عليه في التطهير،

وعظم الميتة وشعرُها وعصبُها وغيرُها (٥) إذا وقع في البتر تنجس (٦) إن كان عليه دسومةً، وإن لم يكن لم ينجس.

وعظم الخنزير تُنَجِّسُ بكلِّ حال؛ لأنَّه نجس العين.

والبعرة والبعرتان لا تنحّسُ الماء قبل التّفتّت لتعذّر الاحتراز عنه في المفازة(٧٠ وبعد

⁽١) في اب: لأن جنتهما: ساقطة.

⁽٢) في اب: جثنهما.

⁽٣) - لهذا الكلام أثر وهو ما روي عن علي رضي الله تعالى عنه أنَّه قال: ينزح عشرون وفي رواية: ثلاَّتوبِ وعن أبي سعيد الخدري رضَّى الله عنه أنَّه قال: • في دجاجة مانت في البثر ينزح منها أربعون دلواً • قال الزيَّلعي في نصبُ الرَّاية؟ قلت: قال شيخت عُلاء الدين: رواهمًا الطحاويُّ من طرق، وهدان الأثران لم أجدهما في شرح الآثار للطحاوي ولكته أخرج عن حجاح ثنا حماد بن سلمة عن حماد عن أبي سُليمان أنَّه قَال في دجاجة وقعت في البشر فمأتت: قال: يُمزح منها قدر أربعين داواً أو خمسين، والشيخ لم يقلد غيره في ذلك. نصب الزابة للزيلعي ح ١، ص ١٩٧، وفي إعلاء السن قال: وقد وهم الشيخ فإن الطحاوي بذكرهما عن أحد من الصحابة نعم ذكرهما عن أبي إبراهيم النَّخْفِي، حَمَادُ بِنْ أَبِّي سَلِّيمَانَ. ومَنْ أَرَادَ الاستزادة فليرجُّع إلى إعلاء السُّس ج ١، ص١٩٥. ففيه تفصيل، والزّوايات كثيرة

في اب : ثم يفسل الجلد: ساقطة.

كألظلم والظفر والقرن والصوف والوبر والريش والمنقار والشن والمحلب وكذا شعر الإنسان وعطمه وهو الصحيح. (العناوي الهندية ج ١، ص ٢٤).

[&]quot; (٧) في البه: في الغادة أو في العادة. أي البئر .

النفئت تنجُّسُ لاختلاط أجزائها بالعاء.

وإذا وجدت في البئر فأرةً مينة وقد ترضي منها أيّاماً. فإن كانت سنفحة (١) بعبد صلاء ثلاثة أيّام ولياليها وإن لم تكن منتفخة (١) يعيد صلاة يوم ولبلة عند أبي حنيمة رحمه انه تعالى، وعندهما: لا شيء عليه حتى يستيقن بوقوعها فيه قبل وصوته مها الأن الأصل هو الطّهارة فلا تُزَالُ بالشّك، ولأبي حنيمة أن وقوع الفارة في الماء سبب للموت فيحال بالموت عليه كما يخرج ثم الفأرة لا تنتفخ بقليل المدّة وتنتمخ في كثير المدّة فقدر الكثير بالثلاث: لانها أدنى المقادير المعتبرة. أمّا في النّوب: لا بعيد شيئاً من صلاته في قولهم؛ لأنّ سبب الإصابة غير ظاهر حتى قيل: إن كان دماً فمن آخر ما احتجم أو افتصد، وإن كان بولاً معن آخر ما بال، وروي عن أبي خنيفة رحمه الله تعالى: أنّه يعيد صلاة يوم وليلة إن كان حديثاً، وإن كان عنيقاً أعاد ثلاثة أيام بلياليها فعلى هذه الرّواية سوّى بينهما. هكذا ذكر في والكافي (١) وقي المختار عند أبي حنيفة (٤): أنّه لا يعيد إلا الصّلاة التي هو فيها.

وأمًا قيما يصير الماء به نجساً وقيما لا يصير:

ماء النهر إذا كان بعضه يجري على جيفة أو في جوف الجيفة فإن كان ماثلاً في الجيفة أكثر فهو نجس، وإن كان ماثلاً في الجيفة أقل فهو طاهر! لأنّ الأكثر يقوم مقام الكل مي موضع الاحتياط، وإن كان سواء؟ فهو نجس ترجيحاً للنّجاسة احتياطاً، ونظير هذا: ماء المطر إذا جرى في ميزابٍ من السّطح وكان على السّطح عذرة متفرقة فالماء طاهر؛ لأنّ الذي يجري على غير العذرة أكثر وإن كانت العذرة عند (٥٠ الميزاب إن كان الماء كله أو أكثره أو نصفه يلاقي العذرة فهو تجس، وإن كان أكثره يجري على غير (١٠ العذرة فهو طاهر، وكذلك ماء المطر إذا مرّ على عذرات فاستنقع في موضع فخاض فيه إنسان ثم دخل المسجد فصلى قال: لا بأس به وكان الجراب كذلك هو الصحيح.

ماء النَّلج إذا جرى على الطّريق وعلى الطّريق سرقين ونجاسة. إن تغيّبت النَّجاسة فيها واختلطت حتى لا يُرى لونُها ولا أثرُها جاز التوضي به (٧)؛ لأنّه في معنى الماء الجاري.

الحمار إذا شرب من العصير لا يجوز شربُه؛ لأنّه صار مشكلاً وقال محمد بن مقاتل (^^): لا بأس به، ولو أخذ إنسانٌ بهذا القول يرجى أن لا يكون عليه إثم، والاحتياط فيه أن لا يشرب.

الفارة إذا وقعت في الخمر فصار خلاً إن لم تتفسخ واستخرجت قبل أن يصير حلاً

⁽١) في ابا: متفسحة.

⁽٣) الكافي: للحاكم الشهيد وسيأتي الحديث عمه

⁽٢) في ابا: مطبخة. (٤) في ابا: مطبخة.

 ⁽³⁾ في الباد: جملة عند أبي حيفة غير واردة. (٥)في الباد غير ٠
 (1) في الباد ساقطة. (٧)في الباد عنه.

 ⁽٨) محمد بن مقاتل الرّازي: قاضي الرّي من أصحاب محمد بن الحسن من طبقة سليمان من شعب
وعلي بن معبد روى عن أبي مطبع، قال اللّهبي: وحدث عن وكيم وطبقته، توفي سنة ٢٤٨
(الجواهر المضيئة ج ٢، ص ٢٧٣، ميزان الاعتدال ج ٤، ص ١٧، النوائد الهية ص ٣٢٩.

جاز أكلُه؛ لآنه لم يبق جزءً منها فيها، وإن تفخت لا يجوز أكلُه؛ لآنه بقي فيها حر، سها وإن تخللت وهي فيه؟ الصّحيح: أنّه نجسٌ.

ولو شوب خمراً إن تردد في فمه البُراقُ ما لو كانت تلك الحمرة على ثوب طهرها ذلك البزاق يطهر فعه وإلاً فلا.

وكذلك الهرّة إذا أكلت الفأرة ثم شربت الماء في الإناء إن شربت في فورها تنخس. لأنها شربت وقمها نجس، وإن شربت بعد ساعة أو ساعتين لا يتنخس؛ لأنّها قد لحست فمها بلمابها، وإزالة النّجاسة الحقيقية بما سوى الماء من المانعات جائز.

وكذلك لو أصاب النّجاسة السّيفُ فلحسه بلسانه أو مسحه بريقه طهر.

وكذلك الصبي إذا قاء على ثدي أمّه ثم مصّ ذلك مراراً طهر لما قلما(١٠).

الميِّت إذا وقع في الماء القليل إن وقع بعد الغُسل لا بنجُس الماء؛ لأنَّه طاهر إلا أن يكون كافراً فإنَّه تجس وإن غسُّل. وإن قُطْع الكافر قبل الغسل فهو سنزلة الحنزير، وإن وقع المسلم قبل الغسل تنجس الماء.

بيضة خرجت من الدِّجاجة وهي رطبة فوقعت في الماء أو كانت يابسة فوقعت في الماء لا ينجس الماء.

وكذلك السَّخلة إذا وقعت من أمها وهي رطبة أو يابسة فوقعت في الماء القليل لا يفسد الماء في قياس قول أبي حنيفة؛ لأنَّها كانت في مظانَّها ومعدنها كما في الأنعجة إدا خرجت بعد موتها فهي طاهرة عنده.

ضفدع برّي مات في الماء أو اللّبن فهو طاهر إلاّ إذا تقطّع فيه لأنّه ليس له دم سائل.

حيّة برّية ماتت في الإناء إن كان لها دمّ سائل فسد الماء وإن لم يكن لم يفسد حتى لو كان للضَفدع البرّي دمّ سائلٌ أفسد الماء أيضاً.

جلد الإنسان إذا وقع أو قشره إن كان قليلاً مثل ما بتناثر من شقوق الرّجل وما أشبهه لا يفسد وإن كان كثيراً يفسد، ومقدار الطفر كثير؛ لأنَّ هذا من جملة لحم الأدمي ولو وقع الظفر في الماء لا يفسد الماء.

بول الخنافيس^(٢) لا يفسد الماء؛ لأنّه لا يمكن التحرز عنه.

وقيده الأستروشي في جامعه بثلاث مرات وإليك النَّص مفصلاً تبحث عنوانَ ﴿ هَلَ قَيْءَ الْعَسِي حَسَّ ۗ وفيه (المحبط) الطفّل إذا قاء على ثدي أمه ثم امتصه ثلاث مرات طهر، وفي والتّحبيس: صبى ارتضع من أمه ثم قاء فأصاب ثباب الأم إن كانَ مل، فيه فهو نحس فإن راد علَى قدر الدُّرهم يسم حوار الصَّلاة. وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمهما الله: أنَّه لا يمنع ما لم يعجش؛ لأنَّه لم ينمبر من كلِّي وجه فكانت بجاسته دون نجاسةً البول بخلاف المرة (العصارة المرارية) لأنَّها منعيَّرة من كن وحمِّ كذا ذكر في خريب الرواية عن أبي حيفة وهو الصّحيح وإن كان أقل من مل، فيه عليس بنجس اعتبادا بالمالب، أنظر جامع أحكام الضغار، ج ١، ص ٣١، ٢٢ (٢) الخنافيس : جمع خنفساء بضم الخاء وسكون النون وفتح العاء والشين المهمله وبعدها ألف ممدودة. دكر ٣

رجل أحرق رأس شاة وكان متلطحاً بالذم قلم يعسله واتحذ المرفة فإن رال عنه الذه يحرق النّار جاز؛ لأنّه يصير حبثته الحرنى كالعسل.

الخمر إدا وقع في الماء أو الماء إذا وقع في الخمر ثم صار حلاً يظهر؛ لأن بحاسة الماء كانت بنجاسة المجاور، وهو الخمر فإذا رال لم يبق المجاور فلم يبق النجاسة بهما نبين أن خل ابكته لا بأس به وإن أراد الاحتياط في ابكته لاحتلاف الأفوال.

بطيخ ايكته حلواً ولا يجعل خلاً، ولو أدحل في الإناء أصبعاً أو أكثر منه دون الكف بريد غسله لم يتنجس الماء فإن أدخل كفّه يريد الغسل تنجّس الماء؛ لأنّه في الوحه الأول ضرورة، وفي الثّاني: لا.

البعر إذا وقع في المحلب عند الحلب واستخرج من ساعته لا بأس به لما قبه من الضُّرورة؛ لأنَّ فيه عمومَ البلوي.

الماء إذا أننن وهو كثير. إن علم بوقوع النّجاسة أو جيفة فيه يتنجّس الماء؛ لأنّ النغيّر لوقوع النّجاسة فيها، وإن لم يعلم لا يتنجّس؛ لأنّ التغيير لطول المكث.

ساقِبةُ ماءِ فيها كلب مبت سدٌ عرضها، ويجري الماء عليها لا يأس بالوضوء في أسفل منه. هكذا ذكر في اللواقعات للناطفي، (١) وما ذكره قبل هذا قول عيسى بن أبان (٢٠)، وذكر الطحاوي في مختصره (٢) خلاف هذا، وما ذكرنا قبل [هذا](١) يؤكد قول الطحاوي.

عرق الحمار والبغل إذا أصاب النوب لا يفسده، ولو وقع في الماء أفسده يعني به لم يبنى طهوراً؛ لأنّ عرقهما إذا وقع في الماء صار الماء مشكلاً كما في لبانهما. والماء المشكل طاهر لكنّه في كونه طهوراً مشكل فلا يزول الحدث الثّابت بيقين بالشَّك، وكل ما نيقنًا بنجاسته أو غلب على ظنّا ذلك لم يجر التوضي به؛ لأنّ عليه الظنّ تلحق باليقين في حق العمل، ولهذا لو أخبر واحد بنجاسة الماء لا يجوز التوضي به، وإن اختلط الطّاهر

الخفساه ويقال لها: الدوية: حشرة من الجمائس، أي مغمدة الأجنحة. (انظر غوامض الضحاح للصفدي
 ص ٩٦ مع حاشية المحقق الدكتور عبد الإله بنهان، وفي الفناوى الهندية: الحفافيش ج ١٠ ص ٣٤.

⁽۱) الناطغي أحمد بن محمد بن عمر والناطغي الطبري: نسبته إلى عمل الناطف أر يبعه. قال آمير كاتب في قصل الغسل في (غاية البيان). هو من كبار علماتنا العراقيين، تلميد أبي عبد الله الجرحاني وهو تلميذ أبي بكر الجماص، وفي الجواهر المضيئة: أحد الفقهاء الكبار وأحد أصحاب الواقعات والبوازل. من تصائيفه: الواقعات المذكور أعلاه، الأجناس، المهداية الفروق، مات بالمزي سنة 183هـ. (الفوائد البهية ص 10، تاج التراجم ص 10،).

⁽٢) عيسى بن أبان بن صدقة القاضي أبر موسى أحد الأثمة الأعلام تعقه على محمد بن الحس وصحبه، وتفقه عليه أبو خازم القاضي عد الحميد أستاذ الطحاوي، روى بكار بن قتيبة عن هلال بن يحيى: ما قمد في الإسلام قاض أفقه من عيسى بن أبان في وقته، وقد كان يقول والله لو أوتيت برحل يفعل في ماله كفعلي هي مالي لحجرت عليه. صنف كتاب: الحجة الصغير، ثم كتاب الحجة الكبر، وإثبات الفياس، الحج وكتب أخرى، توفي سنة ٢٢١ه.. (ثاج التراجم ص ٢٤٦، ٢٢٢ المواقد البهبة ص ٢٤٦.

⁽٣) تأني ترجمته , (٤) ني (b) أمكذا.

بالماء ولم يزل اسمه ورقته فهو طاهر تغيّر لونه أو لم يتغيّر، لأنّ اسم الماء قائم وإن طبع فيه شيء نحو ماء الباقلاء أو غيره لا يجوز النوضي به لزوال اسم الماء عنه إلاّ إذا طبع فيه ما يقصد به نحو: الحرض والصابون يجوز، وإذا تغيّر به الماء لا يجوز التوضي به؛ لأنّ اسم الماء زال عنه.

وأمّا المياة المستعملة:

في الماء المستعمل عن أبي حنيفة رحمة الله تعالى عليه ثلاث روايات. وروي عن محمد رحمه الله تعالى: أنه طاهر غير طهور، والفتوى عليه لعموم البلوى فيه إلاّ في الجنب على ما يأتي بيانه.

المرأة إذا وصلت شعر آدمي إلى ذواتها ثم غسلت دلك الشّعر بالماء لم يصر مستعملاً، وإن غُسِلَ رأسُ إنسان مقتول قد بان منه بالماء كان مستعملاً؛ لأن الرأس إدا وجد مع البدن ضم إلى البدن وصني عليه فكان هو بمنزلة البدن فتكون غسالته مستعملاً والشّعر لا يُضَمُّ إلى الجسد علا تكون عسالته مستعملاً، وهذا الفرق يأتي على الرّواية المختارة أنَّ شعر الآدمي ليس ينجس الماء.

الفصل الثاني

في النجاسة التي تصيب الثوب والبدن والخف والأرض والآجر والبساط وغيرها

أمَّا [النَّجاسة](١) التي تصيبُ النُّوبَ:

رجلَّ رمى بعذرة في نهر فانتضح الماء من وقوعها فأصاب ثوبَ إنسانِ لا ينجس إلاَّ أن يظهر فيه لونُ النَّجاسة؛ لأنَّ في إصابة النَّجاسة شكَّاً ونظيرُ هذا: الحمار إذا بال في الماء فأصاب ثوبَ إنسان من ذلك الرَّشُّ لم يضرُّه؛ لأنَّه ماءً حتَّى يتيقَنَّ أنَّه بولٌ.

البعيرُ إذا اجترُ فأصابَ ثوبَ إنسان فحكمه حكم سرقينه؛ لأنّه وصل إلى جوفه. ألا ترى أنّ العاء إذا وصل إلى جوفه كان حكمه كحكم بوله كذا هنا.

ماءً فم النّائم إذا أصاب النُّوب فهو طاهرٌ سواء كان في اللهم أو منبعثاً من الجوف؛ لأنَّ الماء الذي يخرح من الله حالة النّوم يتولّد من البُلْعُم فيكون طاهراً كيف ما كان عند أبي حنيفة ومحمد، وعليه الفتوى.

الكلب إذا أخذَ عضو إنسانِ أو ثوب إنسانِ، إن أخذ في حالة الغضب لا ينجس، لأنَّه

⁽١) في (أه: ساقطة.

يأخذه بالأسنان ولا رطوبة فيها، وإن أحد في حالة المراح بمحس، لأنه بأحذه بالأسب

النُّوبُ النَّجِسُ إذا غُسِلَ وعصرَ في المرّة الثَّالِثة ثم تقاطر منه قطرة فأصاب ثوباً، إن عصر في المرّة الثَّالِثة عصراً بالغ فيه حتى صار بحال لو عصر لم يسل منه الماء فالمد طهرة والثّوبُ طاهرٌ والبللُ طاهرٌ، لأنها بلَّة والتحرّز عنها لا يمكن، وإن كان بحالة لو عصر سال منه الماة فاليد نجسٌ والثوبُ والبللُ نجسٌ؛ لأنّه يمكن التحرّز عنه.

وجلٌ امتخط في ثوبٍ فوجد في ذلك أثر الدُّم، فإن لم يسل الدُّم عن رأس الجرح لا يَضُوُّهُ؛ لأنَّه ما ليس بحدثِ لا يكون نجساً.

رجلٌ رأى على ثوب إنسان نجاسةٌ أكثرَ من قدر الذّرهم، إن وقع في قلبه أنّه لو أخبره بذلك اشتغل بغسله؟ لم يسعه إلا أن يخبره؛ لأنّ الإخبار مفيد وإن رقع في قلبه أنّه لو أخبره لم يلتفت إلى كلامه كان في سعة من^(۱) أن لا يخبره؛ لأنّ الإخبار غير مفيد. قالوا: ومشايحنا قاسوا الأمر بالمعروف على هذا أنّه إن كان يعلم أنّهم يسمعون قوله يجب عليه وإلاّ فلا.

رجل معه ثوب ذو طاقين فأصابته [النّجاسة] (٢) مقدار الدّرهم أو أقل ونفدت إلى الجانب الآحر وصار أكثر من [قدر] (٢) الدرهم؟ يمنع جواز الصّلاة، وكذلك الدّرهم إدا وقع في النّجاسة وأصابت النّجاسة الوجهين، وإن كان التّوبُ ذا طاق واحد فأصابته نجاسة قدز الدّرهم أو أقل فنفذت إلى الجانب الآخر وصارت أكثر من قدر الدّرهم لا يمنع جواز الصّلاة؛ لأنّ التّوب إذا كان ذا طاق واحد فالنّجاسة من الجانبين واحد فلا يعتبر متعدداً، أما إذا كان التّوب ذا طاقين كان متعدّداً فتعدّدت النّجاسة، وكذا الدرهم فإن [كان] (٤) بين الجانبين فاضلا فاعتبر كلّ جانب بنفسه.

رجلٌ فنن جبّته فرجد فيها فأرة مينة ولا يعلم منى دخلت فيها إذا لم يكن للجبّة ثقبٌ يعيد الصّلاة كلها منذ يوم ندف القطن فيها وإن كان للجبّة ثقبٌ يعيد صلاة ثلاثة أيام ولياليها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى: لا يعبد إلا أن يعلم متى مات قياساً على مسألة البئر وجد فيها فأرة وقد كان توضأ منها.

كلب دخل الماء ثم خرج فانتهض فأصاب ثوب إنسان أفسده، ولو أصابه ماه (٥٠) المطر لم يفسد؛ لأنّ في الوجه الأول الماء أصاب الجلد وجلدُه نجس، وفي الوجه الثّاني. أصاب الشّعر وشعره طاهرٌ.

من انتهى إلى القوم وهم (1) في الصلاة وعلى ثوبه نجاسةً أقلَ من قدر الدّرهم وهو بخشى إن غسله تفوته الجماعة يستحبّ له أن يدخل في الصّلاة ولا يغسله؛ لأنّ غسله ليس بفرض عليه ومتى دخل الجماعة صار مؤذياً الفرضَ.

 ⁽۱) مي ابه: ساقطة.
 (۳) في الها: ساقطة.
 (۵) في الماة ساقطة.

 ⁽٢) في وأه: ساقطة.
 (٤) في الله: (٦) في ابه. وهو

كل ما يخرج من بدن الحيوان (١١٠ فهو مجس سواه كان يؤكل لحمه أو لا عاديا و الأنه (٢) استحال بطبعه إلى فسادٍ كرجيع الآدمي.

وخرم الدَّجاجة والأوز والبط لجس، وخرم ما يؤكل لحمه من الطير كالحمام، والعصفور طاهر لاقتناء الحمامات في المساجد، وكذلك خره سباع الطّيور طاهر عبد بي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى لنعذر الاحتراز عنها، والأبوال كلها نجسة عند أبيّ حيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى(٣).

ودم البق والبراغيث طاهر؛ لأنّه ليس بمسموح، ودم القملة (١)، والأوزاع نجس. لأنّه مسفوح، وما بقي من الدّم في العروق بعد الذّبح فهو طاهر؛ لأنّه ليس بمسفوح (م)، ولدلك يؤكل مع اللَّحم.

وأمَّا النَّجاسة التي تصيبُ (1) البدن:

رجل غمس يده في سمن نجس ثم غسل يديه بالماء الجاري ثلاث مزات بغير حرض، وأثر السّمن باقي على يدبه طهرت يداه؛ لأنّ نجاسة السّمن بالمجاورة وقد زال المجاورٌ فبيقي على يديه سمنٌ طاهرٌ، وهذا كما روي عن أبي يرسف رحمه الله تعالى.

الدَّهن إذا أصابته النَّجاسة يجعل في إناء فيصتُ عليه الماء ثلاث مرات فيعلو الدَّهن على الماء فيرفع الدِّهن (٧) هكذا في كلُّ مرَّةٍ فيطهر في المرَّة الثَّالثة.

رجلٌ أصابه طينٌ أو مشي في الطَّين ولم يغسل قدميه وصلَّى يجزيه ما لم يكن فيه أثر النَّجَالَة؛ لأنَّ المانع هو النَّجَالَة ولم يوجد إلاَّ أن يحتاط. أمَّا في الحكم لا يجب عليه ولهذا قال خلف بن أيوب(^^): لا ينبغي من كان ببلخ وله أربعة آلاف درهم أن يمشي في الأسواق راجلاً كيلا يصيبه أذى الطُّريق.

رجلَ قطعت أذنُه أو قلعت سنَّه فأعاد أذنه إلى مكانها والسِّن السَّاقط إلى مكانها، وصلَى. لو صلى وأذنه وسنّه في كمه يجزئه وإن كان أكثر من قدر الدّرهم، فإنَّ ما ليس بلحم لا تحلُّه الحياة فلا ينجس بالموت، وهذا قول أبي يوسف. وقال محمد: في الأسنان السَّاقطة إذا أعادها فصلاته فاسدة (٩) إن كان أكثر من قدر الدَّرهم وفي قياس قوله: لا يجوز

⁽١) في ابه: الإنسان. (۲) في اب٤: ساتعة.

في اب»: جملة لتعذر.... رحمهما الله تعالى: سائطة. وهي في أو.

في أبَّ الحلمة . (٥) في ابا: جملة وما يقي. . . يُمسَفُوح: ساقطة.

⁽٦) ﴿ فَي ابِ؟: لقيت. (٧) في ابه: قيرنم الدّهن: سائطة خُلُّف بن أبوب: الإمام المحدث الفقيه مفتى المشرق أبر سعيد المامري البلحي الحنفي الراهد عالم أهل بلنج من أصحاب محمد بن الحسن وزفر تفقه على القاضي أبي يوسف مات في أول رمصان ٢٠٥ له من المسائل: الصّدقة على السّائل في المسجد. قال: لا أقبل شهادة من تصدق عليه. انظر المواتد النهية من ١٩٢١، تاج التراجم ص ١٩٦٦، الطبقات الشبية في تراجم لحنية ج ٣، ص ٢٠٩، ٢١٠، طبقات الفقهاه لطاش كبرى زاده ص ٤٣، سير أعلام النبلاء ج ٠، ص ٥٤١ مع ما بعدها.

⁽٩) في (ب): باطلة.

في الأذن أيضاً، قال أبو للبث رحمه الله تعالى (1) في اللعبودة بهذا القول بأخد فلا بد من الأخذ بهذا القول حتى يمكسا المقتضى عن مسألة جلدة الإنسان إذا وقعت في الماء فإنه يقسد إذا كان كثيراً والأذن فوقه وقال: في السّن والأذن قول أبي بوسف مثل قول محمد رحمهما الله تعالى هذا إذا كان سنه. أمّا سنّ غيره لا تجوز صلاته عند أبي حبيعة رحمه الله تعالى، وقال أبو يوسف: بيهما فرق، وإن لم يحضرنى.

امرأة صلَّت وفي عنقها قلادة، وفيها سنّ كلب، أو ثعلب، أو أسد فصلاتها ثامة؛ لآنه من جنس ما تقع عليه الرَّكة فعظمها لا يكون نجساً بخلاف الآدمي والخنزير.

رجل دخل المشرعة وتوضأ ولم يكن معه نعلان فوضع رحله على ألواح المشرعة وقد كان دخل فيها من كان على رجله قلر جاز ولا يجب عليه عسل القدمين ما لم يعلم أله وضع رجليه على الموضع النّجس؛ لأنّ فيه ضرورةً وبلوى.

ونظير هذا: إذا دخل الحمّام واغتسل وخرج من غير نعل لم يكن به بأس لما قلنا، ولو أصاب بعض أعضائه نحاسةً قبل يده ومسحها على ذلك الموضع، إن كانت البلّة من بده متقاطرة جاز وإلاّ فلا؛ لائه بكون غسلاً.

رجل ترضأ ووضع رجله على أرض نجسة ثم ذهب فصلًى إن كانت صلبة وهي يابسة غظهرت الرّطوبات في قدمه فعليه أن يغسلها، ولو صلى معها لا يجوز؛ لأنّه لزق به النّجاسة، والنّدوة لا تعتبر هو المختار، وعلى هذا إذا لفّ النّوب النّجس في ثوب طاهر غظهرت نداوته.

رجل على يده نجاسة رطبة فجعل يضع يده على عروة القمقمة كلّما صبت الماء على البيد فإذا غسل ثلاث مرّات طهرت العروة مع طهارة البيد؛ لأنّ نجاستها بنجاسة البيد نطهارتها بطهارة البد.

من شرب الخمر وصلّى ولم يغسل فاه لم تجز الصّلاة؛ لأنّه أصابته النّجاسة أكثر من قدر الذّرهم هذا إذا صلّى على فوره أمّا إذا أتى على ذلك ساعاتٌ عند أبي حنيفة رحمة الله تعالى عليه: لا تجوز لما ذكرنا.

وأمَّا النَّجاسة التي تصبيب الخفُّ:

خُفُ [بطانةً] (٣) ساقه من الكرباس فدخل من خروقه [ماة] (٣) بجس فغسل الخفّ فدلكه باليد، ثمّ ملا الماء ثلاثاً، وأهرق؛ إلاّ أنّه لم يتهيأ عصر الكرباس طهر الخفّ؛ لأنّ

⁽۱) أبو اللّيث: بصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم أبو الليث السّمرقندي إمام الهدى، صاحب الأقوال المفيدة والتصانيف المشهررة، تفقه على أبي جعفر الهندواني، من مؤلفات: تفسير القرآن، كتاب النوازل في الفقه، وخزانة الأكمل، عيون المسائل، توفي في ١١ جمادى الآخرة ٣٩٣. انظر تناج التراجم ص ٣١٠، الجواهر المغيثة، ح ٣، ص ٤٥٤، ٥٤٥، الفوائد البهية ص ٣١٠. طبقات الفقهاء طاش كبرى زاده ص ٧٤.

⁽Y) في «أ»: ساقطة، (٣) في «أ»: ساقطة،

جريان العاء قد يقام مقام العصر. ألا ترى أنّ السياط النَّجس إذا أدخل (١) في نهر « رنَّه بيه ليلة حتى جرى الماء طهر.

الخفُ إذا أصابه روت على قول من يعتبر الكثير الفاحش إنَّما بعتبر فيما دون لكعس ولا يعتبر من أسفل القدم خاصة ولا من الخف كله حتى قال محمد: إن الرَّبع فيما درن

رجل استنجى فجرى الماء من استنجائه تحت رجليه فصلى مع ذلك الخف، فإل كان خفه غير منخرق رجوت (١٦) أن يتسع الأمر في ذلك، وإن كان متخرفاً ودخل تحته ١ تجزيه.

الجلود كلها تطهر بالذباغ إلاّ جلد الآدمي والخنزير. أمَّا الآدمي فإن الانتفاع به حراء لتعظيمه. وأمّا جلد الخنزير؛ فلأنّه لا يقبل الدَّباغ. وأمّا ساتر الجلود فلقوله عليه الصّلاة والسَّلام: ﴿ أَيُّمًا إِيهَابِ دُبِغَ فَقَدْ طَهُرُ ۗ () وما يطهر بالنَّباغ يطهر بالذَّكاة ، لأنَّ الدَّكاة تعمل عمل الدَّبع في إزالة الَّذَهاء والرَّطوبات النَّجسة.

وأمَّا التي تصيب هذه الأشباء من الأرض، وغيرها من الآجر، والبساط:

الأرض إذا أصابتها نجاسة فسست وظهر أثرها طهرت؛ وإن أصابها ماء عادت نجسة

المني إذا قرك وذهب أثره، ثم أصابه ماء لا يعود نجساً في رواية؛ لأنَّ النَّجس لا يطهر إلاَّ بالتَّطهير، وفي المني: الفرك تطهير؛ لأنَّه بمنزلة الغسل، وفي الأرض لم يوجد التطهير لما نبيّن، وأمّا إذا لم يصب الأرض ماءً بعد ما ذهب أثر النَّجاسة لا بأس بالصَّلاة عليها؛ لأنَّه لم يظهر أثر النَّجاسة.

الأجر إدا أصابته نجاسة وتشرّبت فيه فإن كان الآجر قديماً مستعملاً يكفيه الغسل ثلاث مرات دفعة واحدة، وإن كان حديثاً يغسل ثلاث مرات ويجفّف على إثر كلّ مرّة.

بساط في أحد طرقيه نحاسة فصلًى على الجانب الآخر جاز سواء تحرك الطَّرف الذي فيه النَّجاسة بتحرك المصلَّى أو لم يتحرك، لأنَّه صار بمنزلة الأرض فلا يصير مستعملاً للنَّجس هكذا ذكر الفقيه أبو جعفر (٤)، وإنَّما تعتبر الحركة إذا كان لابساً للنُّوب كالمنديل والملاءة، وفي أحد طرفيه نجاسة فصلَى والطُّرف الذي فيه النجاسة على الأرص فإن [تحرّك](٥) الطرف الذي عليه النّجاسة بتحرّك المصلّي لم تجز صلاته؛ لأنّه بصير مستعملاً للنَّجس، وإن لم يتحرك جاز؛ لأنه لم يعتبر (٢) مستعملاً، وكذلك على هذا القياس: لو

⁽١) - في الب: جعل. (٢) - في اب1; رجب.

التُومذي، كتابُ اللباس، باب: ما جاءً في جلود الميتة إذا دبغت رقم ١٧٢٧ من رواية ابن عـاس ج ٤٤ ص ٢٢١، التسالي، كتاب الفرّع والعثيرة ح ٧، ص ١٩٥ رقم ٢٧٥٧، صبن ابن ماحة، كتاب اللباس، باب: لبس جلود المبتة إدا دبنت ج أ، ص ١٦٤ رقم ٢٦٠٩.

⁽³⁾ ستأتي ترجعته. (٥) في دأه: ساقطة. (٦) في اب١: يصر.

حلف لا يلبس ثوباً من غزل فلانة فلمس ثوباً من عون فلانة، لم كان عولها في طوف الثوب: إن كان يتحرك ذلك الطرف بتحرك اللائس بحث وإلاً فلا.

بعرة من يعر الفارة وقعت في وقر حنطة بطحنت والبعرة فيها، أو وفعت في وقر السمسم لم يفسد الذَّقيق، والذَّهن ما لم يتغيّر طعمها؛ لآنه إذا تغيّر طعمها كان كلبراً والتحرز عن الكثير ممكن.

البول إذا أصاب الأرض واحتيج إلى الغسل يصبّ عليه الماء ثم يدلك وينشف دلك الماء بصوف أو خرقة يفعل ذلك ثلاثاً، وإن لم يفعل ذلك لكن صب عليه ماء كثير حتى يغرق ولا يوجد في ذلك لون النجاسة، ولا ريحها ثم ترك حتى تنشف الأرض صار طاهراً؛ لأنّ بمثل هذا ورد الأثر، وهكذا يفعل بكل أرض نجس.

إذا صلّى الرّجل على الدّابة وسرجها نجس؟ إن كانت النّجاسة مثل الدّم والبول ونحوهما أكثر من قدر الدّرهم فصلاته فاسدة (١)؛ لأنّه صلّى على موضع النّجس، وإن كانت النّجاسة مثل عرق البغل والحمار ولعابهما فصلاته جائزة؛ لأنّه مشكل.

رجل صلّى ومعه نافجة مسك إن كانت النّافجة بحال متى أصابها الماء تفسد إن كانت الدّابة التي فيها النافجة قد ذكيت جازت صلاته؛ لأنّه من أجزاء الدّابة وقد طهرت الدّابة بالتّذكية، وإن كانت لم تذكّ الدّابة لم تحز الصّلاة؛ لأنّه بمنزلة جلد مينة غير مدبوغ.

رجل ذبح شاة بسكين ثم مسح الشكين على صوفها أو بشيء من الأشياء وذهب أثر الذم منه فهو طاهر حتى لو قطع بطيخاً به يكون طاهراً لما [روي](٢) أن أصحاب رسول الله ﷺ: «كانُوا يُفْتُلُونَ الْكُفَارَ بالسَّيْفِ وَيَمْسَحُونَ السَّيْفَ وَيُصَلُّونَ مَعَهُ».

الذّم الذي يخرج من الكند إن لم يكن ذلك الذّم من غيره متمكناً قيه فهو طاهر ؛ لأنّ الكبد دم جامد، وكذا اللّحم المهزول إذا قطّع فالذّم الذي يخرج منه ليس ينجس، وقيه نظر ؛ لأنّه إن لم يكن دماً فقد جاوره الذّم والشّيء يتنجّس بمجاورة النّجس.

إذا صلّى ومعه جلد حيّة أكثر من قُدر الدّرهم لا تجوز الصّلاة مذبوحة كانت أو غير مذبوحة؛ لأنّ جلدها لا يحتمل الدّباغة لتقام الذّكاة مقام اللباغة.

حصير أصابته التجاسة: إن كانت النّجاسةُ يابسةَ لا بدّ من الدّلك حنى تلين فتزول النّجاسة بالغسل، وإن كانت رطبة يجري عليها الماء؛ إلا أن يتوهم زوالها؛ لأنّه لا طريق لزوالها سوى ذلك وإجراء الماء قد يقام مقام العصر لما قلنا من قبل.

امرأة سغرت التنور ثم مسحت التنور بخرقة مبتلة نجمة حتى خبزت فيها إن كانت حرارة النار أكلت البلة قبل اتصال الخبز بالنّور لا يتنجّس الخبر؛ لأنّ النجاسة لا تبقى بالنار كما لا تبقى نحاسة الأرض إدا يست النّجاسة (٢٠)، وإن لم تكن النّجاسة أكلت قبل ذلك

⁽١) من قاسة: باطلة. (٢) في «أ»: ساقطة. (٣) من «سه: الأرص.،

يتنجس الخبرُ؛ لأنَّ النَّجاسة قائمة على التنور.

الذم الملتزق باللَّحم إن كان ملتزقاً من الدّم السائل كان نجساً، وإن لم كن من الذه السائل كان طاهراً لما روي عن عائشة (١) رضي الله عنها: «أَنْهَا سُتِلْتُ عن اللَّحَم يَنْفُعِ السَّائل كان طاهراً لما روي عن عائشة (١) رضي الله عنها: «أَنْهَا سُتِلْتُ عن اللَّحَم يَنْفُعِ السَّائل كان طاهراً لما روي عن عائشة (١) وأَسَ بِلَلِكَ اللَّم عنها: ﴿ وَهُو اللَّم عَنْ اللَّم عَنْ اللَّم عَنْ اللَّم عَنْ اللَّه عَنْ اللَّه عَنْ اللَّم عَنْ اللَّه عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّه عَنْ اللَّه عَنْ اللَّه عَنْ اللَّه عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّه عَنْ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلْمُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَالَهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّهُ عَلَيْهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَا اللَّهُ عَلَى عَلَيْ عَلَى اللَّهُ عَلَّا اللَّهُ عَلَى عَلَى اللّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّاللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَّى اللّهُ عَلَّا عَلَى اللّهُ عَلَّا اللّهُ عَلَّا اللّهُ عَلَّا اللّهُ عَلَّا عَلَّا عَلَّا عَلَّا عَلَّا عَلَّا عَلَّهُ عَلَّا عَلَّا عَلَّهُ عَلَّا اللّهُ عَلَّا عَلَّا عَلَّا عَلَّهُ عَلَّهُ ع

النَّبِن النَّجِس إذا كَانَ مستعملاً في الطَّين إن كان يرى مكانه [كان] نجساً؛ لأنه أبس بمستهلك وإن لم ير مكانه كان طاهراً؛ لأنّه صار مستهلكاً، وإن رُطُّب عاد نجساً.

رجل اتخذ عصيراً في خابية بغلا واشتد وقذف بالرّبد ثم سكن وانتقص عما كان ثم صارت الخمر حلاً طهر الحبّ كلّه حتى يحرج الخلّ طاهراً وزالت الخمرية عنه لعموم البلوي.

إذا ذبع شيئاً من السباع مثل الثعلب ونحوه يطهر جلده، ولا يطهر لحمه حتى لو صلى الزجل ومعه من لحمه أكثر من قدر اللرهم فصلاته فاسدة، ولو وقع لحمه في الماء القليل أفسده؛ لأن سؤره الجس، ونجاسة سؤره دليل نجاسة لحمه وبه أخذ الفقيه أبو جعفر الهندواني (٦)، والفقيه أبو الليث رحمهما الله تعالى (٦)، والمختار: أنه طاهر حتى كالت هاتين المسألتين على خلاف هذا. هكذا اختار الصدر الشهيد (٤) في «الجامع الضغير» أولاً ثم أخذ بما أخد به الفقيه أبو جعفر والفقيه أبو الليث رحمهما الله تعالى وقال (٥): لا يطهر اللحم بالذبح ولو كانت بازياً مذبوحاً، أو غير البازي من الطيور أو الفارة أو الحبة تحوز الصلاة مع لحمها؛ لأنّ سؤر هذه الأشياء ليس بنحس، وكل ما لا يكون سؤره نجساً تحوز الصلاة مع لحمه إذا كان مذبوحاً؛ لأنّه لا يكون لحمه نجساً.

ومرّارة الشَّاة ومرّارة كلّ شيء كبوله وكل حكم ظهر في البول فهو الحكم في المرّارة. وأمّا الثّوبُ الذي تكره فيه [الصلاة] وما لا تكره:

لا بأس بلبس ثياب أهل الذمة والصلاة فيها. [وأما](١) الإزار والسّراويل: فإنها تكوه الصّلاة فيهما ما لم يغسلا في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، وقال أبو يوسف؟(١) رحمه الله تعالى: أجزأه بلا كراهة: أمّا الجواز في الكلّ ؛ فلأنّ الطّهارة في النّياب أصلٌ، وليس في حالة الكفر ما يوهم نجاسة ثيابهم. فلهذه العلّة لم يكره أبو يوسع في الإرار والسّراويل وهما كرّها: لأنّ الإزار والسّراويل عقربان من موضع الحدث وهم لا

⁽١) عائشة بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما من أكبر تقهاء الصحابة توفيت سنة ٥٧ هجرية.

⁽٢) أبو جعفر الهندواني: هو محمد أن عبد الله إمام كير من أهن بلخ. كان يقال له: أبو حيفة الصغير، تعقه على الأستاذ أبي بكر الأعمش أدرك ببلخ وما وراه النهر وأفنى المشكلات وشرح المعصلات وكشف العوامض. مات ببخاري في ذي الحجة سنة ٣٦٢ وهو ابن ستين سنة. الطرا طنقات لعقه، لطاش كبرى زاده، ص ٣٥، تاح النراجم ص ٢٦٤، ٢٦٥، والفوائد البهية ص ٣٠٠.

⁽٢) سبقت ترجمته. (٤) سبقت ترحمته.

 ⁽٥) الصمير يعود إلى الصدر الشهيد رحمه الله تعالى.
 (٦) في ١١٠١: ساقطة

⁽٧) في «أَهُ وَأَبُهُ، محمد لكن القُول قول أبي يوسف، لأنه خالفهما وعلل مسب المحالمة فعدلك استداء به؟

يستنجون فلا يؤمن من أن يكون فيها بجاسة فصار شبه ببد المستيقط من النوم ومنه. الذجاجة المحلاة.

الفصل الثالث

في المعاني الموجبة للوضوء وغيره

أمًا المعاني الموجبة للوضوء:

الذّم إذا خرج من أنف ولم يظهر فأدخل أصبعه في أنفه فطهر الذّم على أصبعه إلى حرح الله من أنفه (١) إلى موضع يجب إيصال الماء إليه في الحبابة يحب عليه الوضوء؛ لأنّ الذّم يكون خارجاً من الباطن إلى الظّاهر.

إذا أدحل الحقنة ثم أخرجها لم يكن عليه الوضوء. وكلّ شيء إذا صبّه ثم أخرجه لو خرج فعليه الوضوء وقضاء الصّوم؛ لأنّه كان داخلاً مطلقاً فترتب عليه الخروج، وكل شيء إذا أدخل بعضه وطرفه خارج لا ينتقص الوصوء وليس عليه القضاء للضوم؛ لأنّه غير داخل مطلقاً فلا يترتب عليه الخروج.

إذا ترضأ الرّجل وغسل وجهه وأمرّ الماء على لحيته ثم [حلق](٢) لحيته لم يحب عليه غسل موضعها؛ لأنّه حين أمرّ الماء على الشّعر كان بمنزلة البشرة.

إذا نام أحد وهو قاعد فسقط على الأرض. إن استيقظ حين سقط فلا وضوء عليه؛ لأنّه لم بوجد النّوم مضطحعاً. وإن استيقظ بعد سقوطه فعليه الوضوء؛ لأنّه وجد النّوم مضطحعاً.

السّكران إذا أفاق إن كان بحال لا يعرف الرّجل من المرأة فقد انتقضت طهارته؛ لأمّه بمنزلة المغمى عليه.

إدا أفاق رجلٌ وانغمس في الماء فدخل الماء أذنه واستعط فدخل رأسه ثم مكث ساعة ثم ساله من أنفه وأذنه لا ينتقض وضوءه وليس ما وصل إلى الرّأس كما وصل إلى الجوف؛ لأنّ ما وصل إلى الجوف لا يخلو عن النّجس وما وصل إلى الرّأس يخلو.

رجلُ أقلف خرج بوله أو مذيه من طرف ذكره حتى صار في قلفته كان عليه الوضوء؛ لأنّ هذا بمنرلة المرأة إذا خرج من فرجها بول ولم يظهر، وذكر في بعض المواضع على خلاف هذا؛ لأنّ الذم فيه ليس بسائل.

القراد إذا مص من عضو إنسان فامتلاً دماً إن كان صغيراً لا ينتقض وضوءه؛ لأرّ الدّم فيه لبس بسائل كما إذا مص الذّباب والبعوض وإن كان كبيراً ينتقض؛ لأنّ الدّم فيه سائل.

العلقة إذا أخذت بعض جلد إنسان ومضت حتى امتلاً من دمه بحيث لو سقط لسال التقض الوضوه؛ لأنّ الدّم فيه سائل.

⁽١) في دبه. من أنفه: ساقطة. (٢) في دأه: ساقطة.

إذا نام الرّجل في صلاته مصحك قهقهة لا ينتقض وصوم، لأن الفهقهة . ما حعدت حدثاً حكماً [وفعل] الشرط أن يكون جنابة، وفعل السائم لا يوصف مكومه حدية. وثو تكلم في صلاته نائماً تفسد الضلاة، هو المحتار؛ لأنّ الكلام قاطع الضلاة مطلقاً نفواه عميه الصّلاة والسلام: "إنّ صَلاَتُنَا هَذِهِ لاَ تَصْلُحُ بِشَيءٍ مِنْ كَلاَمِ النّاسِ".

رجل استظهر إلى وسادة أو هو مريض يميكه إنسان لولا الوسادة أو ذلك الإسان م استمسك فنام فإن كان إليتاه مستوثقتين على الأرض لا وضوء عليه لعموم البلوى، وعده خروج الحدث عالباً.

المريض إذا لم يستطع الصّلاة إلا مضطجعاً فنام في الصّلاة ينتفض وضوءه! لآبه ناه مضطجعاً حقيقة، وإن نام قائماً وقاعداً حكماً. والنّوم مضطجعاً حقيقة سبب لاسترحاء المفاصل [فيكون](٢) سبباً لخروج الحدث.

الرّيح الخارج من قبل المرأة وذكر الرّجل؟ ذكر محمد: أنّه حدث ينبعث من معدن النّجاسة.

وقال أبو الحسن⁽³⁾: إنّه ليس بحدث؛ لأنّه لم تجاوره النحاسة ولهذا لم تخرج منتنة إلاّ إذا كانت المرأة مفضاة فيستحب لها الوضوء لاحتمال أن يكون عن محل النّجاسة.

الدّم إذا خرج من الغم لو غلب البزاق ينتقض الوضوء وإذا غلب البزاقُ لا ينتقض؛ لأنّ العبرة للغالب في الشّرع، وإن استويا ينتقض الوضوء احتياطاً.

ومس الرّجل للمرأة أو المرأة للرّجل لا ينتقض لما روي عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن النبي ﷺ: «كَانَ يُقَبِّلُ بَعْضَ نِسَائِهِ، ثُمَّ يَخْرُحُ إِلَى الصّلاَةِ وَلاَ يَقَوَضًا هُ (*).

⁽١) في الله: ساقطة.

 ⁽٢) مسلم، كتاب المساجد ومواصع الصلاة، باب: تحريم الكلام في الصّلاة ونسخ ما كان من إباحة ج ١، ص ٢٨١، وتم (٣٧/(٣٥)، أبو داود، كتاب الصّلاة، باب: تشميت العاطس في الصّلاة ح ١، ص ٢٤، ٣٤٥، وقم (٩٣٠)، النسائي، كتاب السّهو، الكلام في الصّلاة، في حديث طويل ج ٢، ص ٢١، ٢٠، ٢١، وقم (٢٢٧).

⁽٣) في الله ساقطة رمي ني اب

⁽³⁾ أبو الحسن الرستعيني علي بن سعيد أبر الحسن الرستعيني من إحدى قرى سمرقد وهو من كبار مشابخ سمرقند وأحد أصحاب أبي منصور الماتريدي، فقال. وأبت الماتريدي في النوم بقال: با أما الحسن، ألم تر أن الله غفر لامرأة لم تصل قط، فقلت: بماذا؟ قال: باستماع الأذان وإجابة المؤذن، صنّف كتباً منها: إرشاد المهتدي، وكتاب الزوائد والفوائد وكتاب في الخلاب. (تاج التراحم صنّف كتباً منها: إرشاد المهتدي، وكتاب الزوائد والفوائد وكتاب في الخلاب. (تاج التراحم صنّف كالفوائد اللهية عن ١٩١٢).

⁽٥) أبو داود، كتاب الطهارة، باب: الوضوء من القبلة، ج ١، ص ٤٥، وقم (١٧٨، ١٧٩، ١٨٠)، بروابات مختلفة. الترمذي في جامعه، أبواب الطهارة، باب: ما جاء في ترك الوضوء من القبلة ج ١، ص ١٣٣، بروايتين رقم (٨٦). النسائي في ستنه، كتاب الطهارة، باب. ترك الوصوء من القبلة ج ١، ص ١٦٣، بروايتين رقم (١٧٠) وقال: ليس في هذا الباب حديث أحسن من هذا الحديث وإد كان مرسلاً. ابن عاجه في سننه، كتاب الطهارة وسنبها، باب؛ الوضوء من القبلة، ج ١، ص ١٨٦، رقم (٥٠٢).

وكذا مسَّ الذَّكُو لا ينقض؛ لأنَّه عضو طاهرٌ فلا ينتقض الوضوء كالانف''

إذا باشر امرأة مباشرة فاحشة بتحرد وانتشار وملاقاة الفرج ينتقض الوضوء عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى هو يقول: لم ينعذر الوقوف على حقيقة الحال لكون الحال حال اليقظة، هما يقولان: إنه سبب للحدث غالباً وعدم الخروج كالنادر فلا يعتبر.

القهقهة في الصّلاة المطلقة تنقص الوضوء وفي صلاة الجبازة وسحدة النلاوة لا تنقض، لأنّها دون الصلاة المطلقة في التعظيم فلا تلتحق بها.

وأمًا ما يجوز به الوضوء وما لا يجوز:

الماء إذا كان يجري ضعيفاً فأراد إنسان أن يتوضأ منه فإن كان وجهه إلى موردالماء يحوز وإن كان وحهه إلى مسيل الماء لا يجور إلا أن يمكث بين كل غرفتين مقدار ما تذهب غسالته؛ لأنه بمنزلة الماء المستعمل.

التوضي بالثّلح إذا كان ذائباً بحيث يتقاطر عن يده يجوز؛ لأنّه يكون غسلاً وإن لم يكن كذلك لا يجوز؛ لأنّه يكون مسحاً.

رجلٌ به قرحة فنرثت وارتفع قشرها وأطراف القرحة بالجلد إلاّ الطّرف الذي يخرج منه القيح، فإنّه مرتفع ولا يصل الماء إلى ما تحت القشرة يجزيه؛ لأنّه ليس بظاهر فصار حكمه حكم ما تحت اللّحية (٢).

الماء الجاري إذا سدّ من فوقه فتوضأ إنسان ممّا يجري في النّهر وقد بقي جريال الماء جاز؛ لأنّ هذا ماء جاري.

إذا ادّهن رجلٌ وأمرّ الماء على رجله، ولم يسل الماء لمكان الدّسومة جاز الوضوء؛ لأنّه وجد غسل الرّحل.

وأمّا المماني الموجبة للغسل وما يجوز [به](٢) الغسل وما لا يجوز:

رجل جامع امرأته فيما دون الفرج فدخل من مائه فرج المرأة لا غُسُلَ عليها لأنَّ الغسل إنَّما يجب بالثقاء الختانين أو بنزول مائها ولم يوجد، حتى لو حبلت كان عليها

⁽۱) وجاء في الحائية: لكن يغسل بده ندباً لحديث: «من مئل ذكره فلبتوصاً» أي ليغسل بده جمعاً بينه وبين قول رسول الله على: «على هو إلا بضعة منك» حين سئل عن الرّجل بمس ذكره بعدما يتوضاً» وفي رواية في الصلاة أخرجه الطحاوي وأصحاب السّنن إلا ابن ماجه وصححه ابن حبان وقال الترمذي: إنّه أحسن شيء يروى في هذا الباب وأصح، ويشهد له ما أخرجه الطحاوي عن مصعب بن صعد، قال: كنت آخذ على أبي المصحف فاحتككت فأصبت فرجي نقال: أصبت فرجك فقلت: نعم، فقال: قم فاغسل يدك، وقد ورد تفسير الوضوء سمثله في الوضوء، مما مسته النار، ثم قال محرر الحاشية: ومقاده استحباب غسل البد مطلقاً». حاشية ابن عامدين ج ١٠ ص ٢٥٠.

 ⁽٢) في «ب»: جملة النشرة يجزيه. . . . اللّحية . صاقطة . وهي من «أه «الأصل المعتمد».

⁽٣) في اله: ساقطة.

الغسل؛ لأنه نزل مازها.

غلام ابن عشر سنين له امرأة بالعة وهو يحامعها يجب عليها الغسل ولا يحب علمه، وكذلك لو كان على العكس؛ لأنّ جماع الغلام ليس بسبب لنزول مانه، لكن يؤمر العسل احتياطاً(١٠) كما يؤمر بالصلاة.

رجل احتلم فنزل الماء إلا أنّه لم يظهر على رأس الإحليل لا غسل عليه؛ لأنّ هذا الموضع مما لا يلحقه حكم التطهير بحال، فكان باطناً فلو كان هذا في فرج المرأة كان عليها الغسل؛ لأنّ فرجها بمنزلة النم وعليها تطهيره.

الإيلاج في الآدمي يوجب الغسل على الفاعل والمفعول، أنزل أو لم ينزل؛ لأنّه إبلاح في الفرج، وفي البهائم لا يوجب ما لم ينزل؛ لأنّ هذا بمنزلة الاستمناء بالكف.

رجل أتى امرأته وهي عذراء لا غسل عليها ما لم تنزل؛ لأنَّ العذراء تمنع النقاء الخنانين.

البكر إذا جرمعت فيما دون الفرج فحبلت كان عليها الغسل؛ لأنَّها قد أنزلت.

امرأة احتلمت ولم يخرج منها الماء إن وجدت شهوة الإنزال كان عليها الغسل، وإن لم تجد لا غسل عليها؛ لأن ماءها لا يكون دافقاً كماء الزجل وإنّما ينزل ماؤها من صدرها إلى رحمها.

المرأة إذا جامعها زوجها فاغتسلت ثم خرج منها مني الزوج؟ لا يجب عليها الغسل بالإجماع؛ لأن هذا ليس ماءها، وكان بمنزلة الحدث.

⁽١) عني العبه: اعتباداً.

⁽۲) البحاري، كتاب العلم، باب: الحياء في العلم ح ١، ص ٥٥ (١٣٠) بالعاظ متقاربة. مسلم، كتاب الحيض، باب: وجوب الغسل على العرأة بخروج العني منها ج ١، ص ٢٥٠ بعدة روايات مرة عن أم سليم، ومرة امرأة بالإبهام، وقم (٢١، ٣٠، ٢١، ٣٢). سنن السائي، الطهارة، غسل العرأة ترى في منامها ما يرى الرّجل ج ١، ص ١٩١، ١٢١، ١٢٤ وقم ١٩٥، ١٩٥، ١٩١، ١٩٨، بعده روايات. أبو داود، كتاب الطهارة، باب: في المسرأة ترى ما يرى الرّجل ج ١، ص ١٦، وقم (٢٣٧)، سنن أبن ماجه، كتاب الطهارة وسننها، أبواب التيمم، باب: في المرأة ترى ما يرى الرّجل ج ١، ص ٢٣٣، ١٩٠١، وقم (٢٣٠)، بألفاظ محتلفة. الرّمذي، باب: الغسل، باب: ما جاء في العرأة ترى في العنام ما يرى الرّجل ج ١، ص ٢٠٠، وقال أبو عيمى هذا حديث حس صحيح من رواية أم سلمة عن أم سلم التي سالت النبي ﷺ، رقم (١٢٠).

وأسكه في قصبته حتى بكسرت الشهوة ثم أرسل بحث عليه الاعتسال عبد أبي حبيمه ومعمد احتياطاً، وقال أبو يوسف: لا يجب، أبو يوسف يقول الحكم في ها بتنى على خروج المني على سبيل الدَّفق والشهوة وقد يخرج لا على وجه الدَّفق والشهوة فلا يحت هما يقولان: بأن الخروج يتنى على الانفصال فكان حكمه حكم الانفصال وقد عصل على وجه الدَّفق والشهوة.

وإن وجد في فراشه بللاً أو على فخذيه وقد رأى رؤيا أو لم ير وجب العسل في قول أبي حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: لا يجب الغسل حتى ينيش أله قد احتلم. أبو يوسف يقول: شكّ في سبب وجوب الاغتسال فإنه إن كال منباً رقّ بطول المكث فيجب الغسل، وإن كان مذياً من الأصل لا يجب فلا يجب بالشك كما لو كان البلل ودياً. هما يقولان: إن سبب خروج المني عيان (۱). إمّا حقيقة الوطى، أو الاحتلام، فإذا فقد أحدهما تعين الأخر، فصار كما لو تذكر الاحتلام، ولو تذكر الاحتلام يجب بالإجماع بخلاف الودي فإن سببه البول فصار كما لو تذكر البول (۱) ولو تذكر البول، لا يجب الغسل بالإجماع.

ثم لا بد من معرفة المني والمذي (٢٦) والودي.

فالمني: خاثر أبيض غليظ يخلق منه الولد ينكسر منه الذكر هكذا فسره محمد رحمه الله تعالى(٤).

والمذي (°): ماءً رقيق يضرب إلى البياص يخرج عند انتشار الآلة عند ملاعبة الأهل. والودي: ماء رقيق يخرج عند البول.

مسافرٌ معه نبيذ التمر، ولم يجد ماه يتوضأ به ويغتسل به (٢)؟ يتوضأ ينبيذ التمر عند أبي حنيفة، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: لا يتوضأ، وقال محمد رحمه الله تعالى: يجمع بينه وبين التيمم، والمسألة معروفة، واختلف المشايخ في جواز الاغتسال به على قول أبي حنيفة؟ قال بعضهم: يحوز، وقال بعضهم: لا يجوز، لأنّ جواز التوضي به عرف بالتص بخلاف القياس والنص ورد في أخف الحدثين فلا يلحق به لفظهما.

أمّا أحكام الجنابة وما يجزيه عن الغسل وما لا يجزيه:

الحنب لا يكتب القرآن، وإن وضع الصحيفة على الأرض أو اللّوح على الأرض، ولا يضع بدء على ذلك، وإن كان ما دون الآية؟ لأنّ كتابته بمنزلة القراءة (٧) ويستوي هي قراءته الآية وما دونها، وهو الصحيح، وكذا في الكتابة، ويكره للجنب قراءة. اللّهم إنّا

⁽١) في كلا السختين هكذا ولعل الصواب: شيئان أو أمران.

 ⁽٢) في (ب»: جملة، ولو تذكر الاحتلام. . . البول، ساقطة .

 ⁽³⁾ جاً ، في كتاب الأصل بدون ذكر «يخلُق منه الرلد» ج ١، ص ١٥.
 (4) في دبه: الوزي.
 (7) في دبه: الغرآن.

نستعينك (١) هكذا روي عن محمد لاحتمال أن هذا من القرآن. وكان الطحاوي لا سام هذه الرواية، وبه يفتى.

ولو عاود النجنب أو نام قبل أن يتوضأ لا يكره لما روى أنس رضي الله تعالى عنه أن النَّبي ﷺ: «كَانَ يَدُورُ عَلَى نِسَائِهِ بِغُسْلِ وَاحِدٍ» (١)

رجل اغتسل من الجنابة وبين أسنانه طعام فلم يصل الماء تحته جاز لأن ما بين الأسنان رطب، والماء لطيف يصل إلى كل موضع غالباً.

إذا عجنت المرأة ولقي العجين بين أظفارها، واغتسلت من الجنابة، لم يجز؛ لأنَّ العجين سمين غالباً فالماء لا يصل تحته، فلو بقي الدّرن بين أظفارها جاز؛ لأنَّ الدّرن تولّد من هناك فلا يكلف إيصال الماء تحته ويستوي فيه المدني والقروي هو الصّحيح.

الحنب إذا تمضمض فشربه ولم يمجّه يريد به أنه لم يرمه، وقد أصاب جميع فمه من ذلك جاز، لأنّ الجنابة تحوّلت إلى الماء فطهر الفم.

الأقلف إذا اغتسل من الجنابة ولم يدخل الماء داخل الجلد جاز؛ لأنّها خلقة وقد ذكرنا على خلاف هذا، وكذا أوردوا هذه المسألة فكانت الزّراية مضطربة.

الجنب إذا كان عليه خاتم ضيق فاغتسل أو توضأ ولم ينزعه، فالاحتياط أن يحركه ليصل الماء إليه بيقين، وإن لم يكن ضيقاً لا يجب عليه تحريكه.

وثمن ماء الاغتسال على الزّوج؛ لأنّه مؤنة الجماع وكذلك ماء وضوئها على الزّوج غنيّة كانت أو نقيرة؛ لأنّها لا بدّ لها منه فصار كماء الشرب.

إذا كان في أسنانه كاواكي (٢) وبقي فيها طعام وهو جنب فاغتسل لا يجزيه ما لم يخرج ويجري عليها الماء وقد ذكرنا قبل هذا على خلاف هذا وكانت الزواية مختلفة، أو بحمل ما دكرما قبل هذا على ما إذا لم يكن بين أسنانه كاواكي ونأخذ بالاحتياط في مثله؛ لأنّه مما يحتاط.

والله تعالى أعلم.

الفصل الرّابع

في أحكام الحمام وأحكام المسجد

أمّا أحكام الحمام:

النساء إذا دخلن الحمام لا بأس بذلك، إذا كان الحمّام للنساء خاصة، ويدخلن

⁽١) في الله: نستعيذك.

 ⁽۲) ابن ماجه في سننه، كتاب الطهارة وسسها، باب: ما جاء فيمن يعتسل من حميع بسائه عبيلاً واحداً ح ١، ص ٢٢٩، رقم (٥٨٨) (٥٨٨) بروايات متقاربة الألفاظ. والسائي في سننه، كتاب الطهارة، باب. إتيان النساء قبل إحداث الغسل ج ١، ص ١٥٦، ١٥٠، رقم (٢٦٤، ٢٦٤). جامع النرمدي، أنواب الطهارة، باب: ما جاء في الرّجل يطوف على نسائه بغسل واحد ج ١، ص ٢٥٩، رقم (١٤٠)
 (٣) كاواكى: فضلات الطعام التي تبقى بين الأسنان.

يمتزر، لعموم البلوي.

إذا خاض الرّجل في ماء الحمام بعدما عسل قدميه فليغسلهما إذا سرح وإن مد بعص فإن لم يعلم أنّ في لحمّام جنماً أجزأه، فإن علم أن في الحمّام حنب قد اعتسل ووي الحسن (۱) عن أبي حنيفة أنه لا يحزئه حتى يغسل قدميه إذا خرج، فعلى قياس رواية محمد عن أبي حنيفة رحمهما الله تعالى في الماء المستعمل أنه طاهر على ما احتاروا للفتوى يجزيه، وإن لم يغسل قدميه.

رجل غرف من حوض الحمّام وبيده نجاسة، وكان الماه يدخل من الأنبوب في الحوض، والناس يغترفون غرفاً متداركاً لم ينجس الماه؛ لأنّه صار بمنزلة الماء الجاري، ولا يقرأ القرآن في الحمام، والمخرج، والمغتسل إلا يحرف؛ لأنّه موضع لانجاس هذا إذا رفع صوته. أمّا لو قرأ خافتاً في الحمّام لا يكره. وهو المختار، وأمّا التّهليل والتسيع وإن رفع صوته لا يكره.

وأمًا الصّلاة في الحمام:

إن كان في الحمام^(٣) صور وتماثيل يكره، وإن لم تكن وكان الموضع طاهرآ؟ لا بأس به؛ لأنه صلّى في موضع طاهر. وقالوه: كثير من أئمة بخارى كانوا يقعلون ذلك.

وأمّا أحكام المسجد:

الخياط إذا كان يخيط النّوب في المسجد يكره، لما روي عن عثمان رضي الله عنه وأنّهُ رَأَى خَيَّاطاً فِي الْمَسْجِدِ فَأَخْرِجَ مِنَ الْمَسْجِدِ»، وكذا الورّاق إذا كان يكتب في المسجد بالأجر. فعلى هذا: الفقهاء إذا كانوا يكتبون الفقه بالأجر في المسجد يكره، وإن كان بغير أجر لا يكره؛ لأنّه إذا كان بأجر، كان العمل للعبد والمسجد لم يمن لذلك؛ لأنه بيت الله تعالى.

النّائم إذا احتلم وهو في المسجد إن أمكنه أن يخرج من ساعته خرج واغتسل حتى لا يبقى في المسجد جنباً، وإن لم يمكن بأن كان في وسط اللّيل ولم يقدر على الخروح؟ يستحبّ له النّيمَم حتّى لا يبقى في المسجد جناً.

ويكره مسح الرّجل من الطين والرّدْغَة باسطوانة المسجد أو حائط من حيطانه؛ لأنّ حكمه حكم المسجد، وإن مسح بنري المسجد أو بقطعة حصير ملقاة فيه لا بأس به؛ لأنّ حكمه ليس حكم المسجد، ولا له حكم حرمة المسجد كذا قالوا. والأولى أن لا يفعل. وإن مسح بتراب في المسحد؟ فإن كان مجموعاً لا بأس به، وإن كان منبسطاً يكره، هو

⁽۱) تأنی ترجمته.

 ⁽٢) جملة: الما لو قرأ. . . . صورته لا يكره. لا توجد في نسخة اب وهي في اله.

⁽٣) جَمِلة: إِنْ كَانَّ فَي الحمام: سَاقطة مِنْ نَسخة اللهِ.

المختار، وإليه دهب أبو القاسم الصفّار رحمه الله تعالى (١)؛ لأنّ له حكم الأرص، وكان من المسجد، وإن مسح بحشبة موضوعة في المسجد لا بأس به؛ لأنّه ليس لهذه الحشبة حكم المسجد، فلا يكون لها حرمة المسجد.

ويكره الوضوء في المسجد إلا أن يكون فيه موضعاً اتخذ للوضوء، ولا يصلم فيه؛ لأنّ الماء المستعمل نجس في رواية، فيجب تنريه المسجد عنه.

ولا بأس بأن يتخذ في المسجد بيتاً توضع فيه البواري لتعامل الناس من غير نكير.

رجل مات في مسجد قوم، فقام واحد منهم، وجمع الدّراهم على أن يكفّنه ففضل من ذلك شيء، فإن عرف الذي أخذ منه ردّ عليه، وإن لم يعرف وقد اختلط صرف إلى كفل مثله من أهل الحاجة، فإن لم يقدر على صرفها إلى الكفن يتصدق بها على الفقراء.

رجل جمع مالاً من الناس لينفقه في بناء المسجد، فأنفق من تلك الذراهم في حاجته، ثم ردّ بدلها إلى نفقة المسجد؟ لا يسعه أن يفعل، فإن فعل؟ إن عرف صاحب المال ردّ عليه، أو يسأله تجديد الإذن فيه؛ لأنّه يدخل في ضمانه، فلا يبرأ من ضمانه إلاّ بالردّ إلى المالك أو إلى نائب المالك، ولم يوجد، وإن لم يعرف صاحب ذلك المال استأمر الحاكم في أن يستعمله، فإن تعذّر عليه الزجوع إلى الحاكم يرجى له في الاستحسان أن ينفق مثل ذلك من ماله على المسجد، فيجوز، ولكن هذا واستثمار الحاكم يجب أن يكون في دفع الوبال دون الضمان. أمّا الضّمان: واجب عليه في كل حالة، فإنّه ذكر في "المبسوط، في كتاب الوكالة أن الوكيل بقضاء الدّين إذا صرف مال الموكل إلى قضاء دين نفسه، ثم قضى دين الموكّل من ماله الركاة إن شاء الله تعالى، وينبني على هذا مسائل ابتلي بها أهل العلم والصّلاح:

منها: أنّ العالم إذا سأل للفقير شيئاً، وخلط بعضها ببعض يصير ضامناً من جميع ذلك، فإذا أدّى إلى الفقير صار مؤدّياً من مال نفسه ويصير ضامناً، ولا يجزئهم عن زكاتهم، فيجب أن يستأذن الفقير، فيأذن له في القبض حتى صار وكيلاً بالقبض، فيصير خالطاً ماله يماله.

ومنها: اباي مردا إذا قام، وسأل للفقير شيئاً بغير آمره، فهو أمين، فإن خلط مال البعض بمال البعض يصير مؤذياً من مال نفسه ويصير ضامناً لهم، ولا يجزئهم عن زكاتهم، فوجب أن يأمره الفقير أولاً بذلك؛ لأنه إذا أمره صار وكيلاً يقبضه بالتصرف، فيصير خالطاً ماله بماله فلا يضمن.

 ⁽١) أحمد بن عصمة أبو القاسم الصفار أخذ عن نصير بن يحيى عن محمد بن سماعة عن أبي يوسع وكان إماماً كبيراً، إليه الرّحلة سلخ، تفقّه عليه أبو حامد أحمد بن الحسين المروزي، مات سنة ٣٣٦هـ مي الشنة التي توفّي فيها أبو بكر الإسكاف. وفي تاريخ وفاته خلاف. انظر: الفوائد المهية (٢٦).
 (٢) في ١٠٠١ البياعين، وأثبتنا ما في ١٤٥.

إذا ضاق المسجد عن حلف الإمام على القوم؟ لا بأس أن يقوم الإمام في الطَّاق؛ لأنَّه تعذّر الأمر عليه، وإن ثم يضق المسجد عن خلف الإمام؟ لا ينبعي للإمام أن يقوم في الطاق؛ لأنه يتشبه بمقام المحانين.

إذا تعلق بثياب المصلي بعض ما يلقى في المسجد من البواري، فأخرجه رجل، فليس عليه أن يردّه إلى المسجد إذا لم يتعهد؛ لأنّ ما في المسجد يخرجه حادم المسجد، فإذ وقع خارج المسجد لا تجب الإعادة إلى المسجد.

رجل يمرّ في المسحد، ويتخطّى طريقً، فإن كان بغير عذر؟ لا يجوز، وإن كان بعدر؟ بجوز، ثم إذا صلَّى حاز أن يصلي في اليوم مرَّة لا في كلِّ مرَّة؛ لأنَّ في ذلك حرجاً.

قوم ضاق مسجدهم، فبنوا مسجداً آخر، ويبيعون المسجد الأول، ويستعينون به على بناء المسجد الآخر؟ لا يجوز السع. أمّا عند أبي يوسف: فلأنّه بقي مسجداً أبداً، وإن استغنى عنه القوم، وعند محمد: لمّا استغنى عنه القوم صار ملكاً للباني(١) أو ملكاً لورثة الباني^(٢)، فلا يكون لهم ولاية السع.

رجل له مسجد حي في محلة، فحضر المسجد الجامع لكثرة جماعته، فالصلاة في مسجده أفصل، قلَّ أهل مسجده أو كثروا؛ لأنَّ لمسجده حقًّا عليه، وليس لذلك المسجد حق، قلم يقع التعارض ليترجّح على مسجده بالجمع.

غرس الأشجار في المسجد إن كان بحال فيه نقع للمسحد بأن تكون أرضه ذات نزُّ، واسطوانتها لا تستقر، فعرس الأشجار لتجذب عروق الأشجار ذلك النَّزُّ يجوز، وإلا فلا؛ لأنَّ غرس الأشجار في المسجد يشبه بالبيعة، وذلك(٣) لا يجوز إلاَّ لحاجة، قالوا: وإنَّما جوزوه مشايخا في مسجد جامع بخاري لما قلنا من الحاجة.

لا يتخذ في المسحد بثر الماء؛ لأنّه يخلّ بحرمة المسجد، فإنّه يدخل فيه الجنب والحيَّض، وإن حقر فهو ضامن لما حقر؛ لأنَّه فعل بغير حق إلاَّ أنَّ ما كان قديماً يترك، كبثر زمزم في المسجد الحرام،

مسجد بني على صور المدينة لا ينبغي أن يصلى فيه؛ لأنَّ الصور للعامة، فلا يحعل خالصاً لله تعالى، فصار كما لو بني المسجد على أرض الغصب.

البزاق في المسجد لا يلقى فوق البواري ولا تحته، لقوله ﷺ: ﴿إِنَّ الْمَسْجِدَ لَيَنْزُوِي مِنَ النَّخَامَةِ كُمَّا تَنْزُوِي الْجِلْدَةُ مِنَ النَّارِا، ويأخذ النجاسة بكمَّه أو بشيء من ثيابه، وإن اصطر إلى ذلك كان البزاق فوق البواري خيرٌ من البزاق تحت البواري؛ لأنَّ البواري ليست

 ⁽١) في دب: للثاني، (٢) في «ب»: للثاني،
 (٣) جملة: يحوز...، وذلك، ساتطة من «ب».

من المسجد حقيقة، وإن كان لها حكم المسجد، وما تحت المواري مسجد حقيم، فإرا ابتلى ببلتين اختار أهونهما.

مسجدان يصلي الرّجل في أقدمهما بناء؛ لأنّ له زيادة حرمة، وإن كانا سواء؟ بقيس منزله منهما ويصلّي في أقربهما وإن استويا فهو مخيّر؛ لأنّه لا ترجيح لأحدهما على الآخر، فإن كان قوم أحدهما أكثر؟ فإن كان هذا الرّجل فقيهاً؟ يذهب إلى الذي هو أقل قوماً كي يكثر النّاس بذهابه إلى المسجد، وإن لم يكن فقيهاً؟ يذهب حيث أحبّ.

إذا فانته ركعة، أو ركعتان، أو تكبيرة الأولى في مسجده، فالأفضل أن يصلي ثمة، ولا يذهب إلى مسجد آخر؛ لأن لهذا المسجد عليه حقاً.

أهل المسجد إذا باعوا حشيش المسجد، أو جنازة، أو نعشاً صار خَلِقاً؟ يجوز، وإن رفعوا إلى الحاكم أحب وأولى، لكن يفتى أن لا يجوز إلا بأمر الحاكم؛ لأنّه حق العامة، فكان النّصرَف فيه لمن هو نائب عن العامة، وهو الإمام، والله سبحانه وتعالى أعلم.

القصل الخامس

في النفاس والحيض إلى آخره

أمّا النّفاس:

المرأة إذا خرج بعض ولدها إن خرج الأقل؟ لا يكون حكمها حكم النفاس، ولا تسقط عنها الصلاة؛ لأنّ الأكثر ليس بخارج، وللأكثر حكم الكل، ويجب عليها أن تصلي؛ لأنّ المانع من الصلاة هو النفاس، وقد عدم، ولو لم تصلّ في تلك الحالة؟ تصير عاصية، ثم كيف تصلي؟ قالوا: يؤتى بقدر، فيجعل القدر تحتها، أو تحفر لها حفيرة، وتجلس هناك، وتصلى كى لا تؤذى الولد.

المرأة إذا خرح ولدها مبتاً من قبل سرتها، بأن ظهر قرجة عند سرتها، ثم انشقت، وخرج منها، وكذا إن سال الدم من قبل سرتها؟ لا تكون نفساء، بل مستحاضة؛ لأنّ النماس اسم لدم يخرح من الرّحم عقيب الولد، وإن سال الدّم من الأسفل صارت نفساء لوحود دم النّفاس، ولو كانت معتدّة انقضت عدتها؛ لأنّها وضعت حملها، فدخلت تحت النص فر فَأُولَنتُ ٱلْأَنْهَا إِنْ كان الولد من المولى، ولو كانت أمة تصير أم ولد إن كان الولد من المولى، ولو كان الزوج قال لها: إن ولدت فأنت طالق، طلقت؛ لأنّها ولدت ولداً.

ودم النَّقاس: ما يخرج [عقب الولد](٢) ولا حدُّ لقليله وأكثره، مقدر بأربعين يوماً.

⁽١) سورة الطلاق، الآية: ٤. (٢) ساقطة من اله وهي عي دبه.

وأمّا الحيض: من أنى امرأته في حبضها، فعليه الاستعفار والتوبة. هد من حيث الحكم. أمّا من حيث الاستحباب؟ يتصدق مدينار أو بنصف دينار.

ولا يجوز للحائض أو الجنب أن يمس المصحف بكمة، أو ببعض ثيابه؛ لأن ثيابه التي عليه بمنزلة بدنه. ألا ترى أنه لو صلى وقام على النجاسة، وفي رحليه بعلان، أو حوربان لم تجز صلاته، ولو فرش نعليه أو جوربيه، وقام عليهما جازت صلاته؛ لأنه إذا كان لابساً صار كبعض حسده، ولهذا جرت العادة بين الناس في صلاة الجنازة أنهم يفرشون مكاعبهم، ويقومون على المكاعب، وروي عن محمد رحمه الله تعالى في فالتوادرة: أن (۱) الجنب لو أخذ المصحف بكمه لا بأس به، ويستحب للمرأة الحائض إدا دخل عليها وقت الصلاة أن تتوضأ، وتجلس عند مسجد بينها، وتسبّح، وتهلّل كي لا تزول عنها عادة العبادة.

المسافرة إذا طهرت من الحيض، [فتيمّمت] (٣) ثم وجدت الماء جاز للزوج أن يقربه، ولكن لا تقرأ القرآن؛ لأنّها لمّا تيمّمت، فقد خرجت من الحيض، فلمّا وجدت الماء وجب عليها الغسل، فصارت بمنزلة الجنب.

امرأة حاضت في آخر الوقت، وهو وقت لو كانت فيه طاهرة أمكنها أن تصلّي؟ سقط عنها فرض الوقت، وكذلك لو كان لا يسع فيه صلاتها؛ لأنّ الوجوب آخر الوقت، سواء أكان الوقت قليلاً أو كثيراً (٤)، فقد وجب سبب الوجوب، وهي ليست من أهل الصّلاة فلم نجب عليها [الصلاة فلا يجب عليها] (٥) القضاء.

المعلمة في حالة الحيض تعلم الصبيان حرفاً حرفاً، ولا تعلَّمهم آية كاملة؛ لأنَّ الضرورة تندفع بالأول، والمسقط هي الضرورة.

الحائض أو الجنب إذا كان يكتب الكتاب (٢)، وفي بعض السُطور آية من القرآن، غير أنه لا يقرأ، يكره ذلك، لأنهما منهيان عن مس القرآن، وفي الكتابة مسّ؛ لأنه يكتب بطرف القلم، [والقلم](٧) في يده. هكذا صورة المس.

امرأة تحيض في دبرها لا تدع الصلاة؛ لأنّ هذا ليس بحيض، ويستحب أن تغتسل عند انقطاع الدّم، ولو أمسك زوجها عن الإثيان كان أحب إلي^(٨) لمكان الضرورة، وهو الدّم عن الفرج.

الحيض: هو الدم الخارج من الرّحم، أقلّه مقدّر بثلاثة أيام، وعن أبي يوسف آنه مقدر بيومين وأكثر اليوم الثالث، وأكثره عشرة أيام ولياليها، لقوله عليه الصّلاة والسّلام

⁽٥) ساقطة من اب.

⁽١) ساقطة من ابه.

⁽٦) سائطة من اب

⁽٢) ساقطة من (ب.

 ⁽٧) ساقطة من ١٩١٠.

 ⁽٣) ساقطة من (أ)، وهي في ابا.
 (٤) سوادكان الوقت قليلاً أو كثيراً: ساقطة من ابا.

 ⁽A) سائطة من اباء

الْقُلُ الْحَيْضِ ثَلَائَةُ أَيَّامِ وَاكْتُرُهُ عَشْرَةُ أَيَّامِهِ، فإن زاد الدم على عشرة، فإن كانت لحداء مبتدأة، فحيصها عشرة من أول الذم، وما زاد فهو استحاضة، وكذا في كل شهر، ويد كان لها عادة معروفة ردّت إلى عادتها المعروفة فإن رأت مرة سبعاً ومرة ستاً ثم استحيضت أخذت في الصّوم والصلاة، وانقطاع الرجعة بالأقل، وفي حلّ التزوج والوط، بالأكثر احتياطاً. هذا إذا جاوزت العشرة، فأما إذا انقطع على العشرة؟ فالعشرة حيض؛ لأنه دم حيض في زمان الحيض، فيكون حيضاً.

الحامل إدا رأت الدم في زمان حملها، فليس بحيض؛ لأنَّ الحيض اسم لدم خارح من الرّحم، وقد انسد فم الرحم بالحمل، فلا يخرج منه الدّم.

الحائض لا تصوم، ولا تصلّي، وتقضي الصّوم، ولا تقضي الصّلاة، هكذا روي عن عائشة رضي الله تعالى عنها.

وأمّا الاستحاضة:

حدّ الاستحاضة وحد صاحب الجرح الشائل: أن يمضي عليه وقت صلاة كامل، ولم ينقطع ذلك الدم، فتصير مستحاضة، وصاحب الجرح الشائل صاحب عدر، فحينتذ تحوز الصلاة مع الحدث.

ولا بأس أن يقرب امرأته وهي مستحاضة؛ لأنَّ المطلق موجود والماسع وهو دم الحيض مفقود.

وصاحب الجرح الشائل إذا منع الجرح من الشيلان بعلاج يخرج من أن يكون صاحب الجرح الشائل، بخلاف الحائض، فإنها إذا حبست الذم عن الذرور بالحشو لا تخرج من أن تكون حائضاً مع الأمر بالحبس بالحشو، ولم يعتبر في حق صاحب الحرح الشائل، فعلى هذا: المفتصد لا يكون صاحب الحرح الشائل(١٠).

رجل رعف أرسال عن جرحه الدم ينتظر آخر الوقت، فإن لم ينقطع الدّم توضأ وصلى قبل خروج الوقت، فإن توضأ وصلى قبل خروج الوقت، ثم خرج الوقت، ودخل وقت صلاة أخرى، وانقطع الدّم، توضأ، وأعاد الصّلاة، وإن لم ينقطع في وقت الصّلاة النّائية حتى خرج الوقت جازت صلاته، لأنّ الدّم إذا كان سائلاً وقت صلاة كامل؟ صار بمنرلة المستحاضة اعتباراً للثبوت بالسّقوط، فإن المستحاضة إذا انقطع دمها مقدار وقت صلاة كامل تخرج من أن تكون مستحاضة، فإن كان أقل من ذلك لا تخرج، فكذا صح في الثبوت.

إمامة صاحب الجرح السائل للأصحاء لا تجوز، لأنَّ طهارته ضرورية، فلا تظهر في حق جواز صلاة القوم.

⁽١) فعلى هذا. . . . السائل: ساقطة من دب،

رجل بحلقه جرح، وهو لا يقدر بأن يسجد، وهو قادر على القيام والرادوع، صلى قاعداً بالإيماء؛ لأنَّ القيام والرَّكوع إنَّما صار فرضاً لأجل السجود؛ لأنَّ معس آلفرية في الخرور إلى الشجود، فكل قيام وركوع لا يعقبه منجود لم يكن من فرائض الصلاة، وإن صلى قائماً، وركع قائماً، فإذ بلغ أوماً أجرأه، لكن الأفضل أن يصلَى جالساً، فإن قاء سال جرحه، وإن قعد يستمسك جرحه، فإنه يصلّي قاعداً، ريــحد؛ لأنَّه التلي سلبنس فيحنا: أيسرهما، والصّلاة قاعداً بركوع وسجود أقرب إلى الحواز من الصّلاة بغير طهارة، فإنّ التطوع يجوز قاعداً بركوع وسجود، ولا يجوز بعير وضوء بحال، ولو كان بحال لو سحد سال جَرحه ولو لم يسجد لا يسيل لا يسجد ويصلّى قاعداً بالإيماء؛ لأنّه أقرب إلى الجواز بغير وضوء، فإن صلى قاعداً بركوع وسجود وجرحه يسيل لم تجز صلاته؛ لأنه ترك الصّلاة بالطهارة مع القدرة عليها، وإن كان بالرّجل جرح إن قعد أو قام سال، وإن استنقى على قفاه لم يسل قائم يصلِّي قائماً بركوع وسحود، ولا يحزيه (١) أن يصلي مستلقياً على تفاه، وكذلك من به سلس البول؛ لأنَّ صَّلاة المستلقى على قفاه لا تجوز في حالة الاختيار بحال، لا في حالة التطوع، ولا في حالة المكتوبة، ولا في حالة الرَّكوب، ولا عند التَّزول، كما أن الصَّلاة مع السَّيلان لا تجوز في حالة الاختبار بحال، فاستويا، لكن ترجَّح الصَّلاة بركوع وسجود من وجه، وهو: أنّه إذا صلّى هكذا يكون مصلياً مع عذر واحد وهُو سيلان الدم، وإذا صلى على قفاه كان مصلياً مع أنواع عذر الاستلقاء على قفاه (٢)، وترك الرّكوع والسَّجود، فكان المصير إلى هذا أيسر؛ لأنَّه يحصل فيه إحراز الأركان، فهذه الجملة في «الزيادات» .

الحائص والمستحاصة والنّفساء إذا احتشت لا يمنع ثبوت حكم الدم، بل يمنع تنجّس النّوب لما عرف

أما الاستنجاء:

رجل استنجى من قمقمة، فلمّا صبّ الماء على يديه لاقى في الماء الذي يسبل من القمقمة البول^(٣) قبل أن يقع على يديه بعد أن خرج من القمقمة، فهو طاهر. هكذا ذكر في بعض المواضع، وفيه نظر؛ لأنّ هذا ينبغي أنّه إذا استنجى لا يصبر الماء نجساً، وهذا ليس بشيء.

المرأة إذا استنجت تجلس منفرجة بين رجليها وتغسل في الاستنجاء ما ظهر منها فلا تدخل أصبعها في قبلها، ويكفيها أن تغسل براحتيها أو بعرض أصابعها، وذلك هو المختار. وقيل: الاستنجاء بالأصابع يورث البواسير،

نظير هذا: من تُحسل الوجه لا يفتح عينيه، ولا يغمض، فكذا هذه.

 ⁽۱) ني «ب»: ولا يكنيه.
 (۲) على تفاه: سانطة من «ب».

المستحاضة لا يجب عليها الاستنجاء لوقت كل صلاة إدا لم يكن منها عامر، أن سقط باعتبار نجاسة دمها.

إذا استسجى الرّحل بثلاثة أحجار، وكيفية ذلك؟ أنّ يدبر بالحجر الأرن، ويقمل بالثّاني، ويدبر بالثّالث؛ لأنّ هذا أقرب إلى نظافة موضع الاستنجاء.

إذا أصابته النّجاسة أكثر من قدر اللّرهم فاستجمر بثلاثة أحجار، ولم يغسل يحريه وهو المختار؛ لأنّه ليس في الحديث المروي قصل، فصار هذا الموضع محصوصاً من سائر مواضع البدن، حبث تظهر من غير غسل، وسائر مواضع البدن لا تظهر إلاّ بالعسل.

الاستنجاء بالماء أفضل إلا أن يكون على شط نهر أو مشرعة ليس فيها سترة، فإنّه لا يفعل، ولو فعل، قالوا: يصير فاسقاً؛ لأنّه كشف العورة من غير ضرورة، والغسل في الاستنجاء غير مقدر، ولكن يغسل حتى يطمئن قلبه.

من أدخل أصبعه عند الاستمجاء في الدّبر ينتقض وضوءه، ويفسد صومه؛ لأنّ أصبعه لا تخلو عن البلة السّائلة.

إذا استنجى في الصيف بالغ أيضاً، ولكن لا يبالغ كما يبالغ في الشّتاء، فإذا استنجى في الشّتاء (١) بماء مسخّن كان كمن استنجى في الصّيف، لكن ثوابه دون ثواب [من استنجى](٢) بماء بارد.

الرّجل إذا خرح دبره وهو صائم، فينبغي أن لا يقوم من مقامه حتى ينشف ذلك الموضع بخرقة؛ لأنه إذا لم يفعل ذلك عسى يدخل الماء جوفه تحرّزاً عن فساد الضوم.

المستنجي لا يتنفس في الاستنجاء إذا كان صائماً، لهذا ينبغي أن يستنجي بعدما خطا خطوات؛ لأنّه عسَى يخرج من قبله شيء، فيحتاح إلى إعادة الطهارة.

الاستنجاء سنة، وليس بفرض، ولا واجب؛ لأنَّه عضو لمكان المحرج.

ويجوز الاستنجاء بالأعيان الطاهرة نحو: الحجر والمدر وغيره، ويكره (٣) الاستنجاء بالرّوث؛ لأنّه نحس، وكذلك يكره بالعظم؛ لأنّ النّبي ﷺ نهى عنه.

وسنّة الاستنجاء: ثلاثة أحجار، أو ثلاثة أمدار، أو بحجر له ثلاثة أحرف، واتباع الماء للأحجار أدب لقوله تعالى: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُمِبُّونَ أَن يَنَظَهُ رُواً ﴾ (٤) وذا نزل في أهل قباء كانوا يتبعون الماء للأحجار.

وإن كان ما أصابته النّجاسة أكثر من قدر الدرهم، فإزالة ذلك بالماء فرض إذا تعدت عن موضع الاستنجاء، وذلك أكثر من قدر الدّرهم، أمّا إذا لم يكن لكن إذا ضمت مع موضع الاستنجاء يصير أكثر من قدر الدّرهم (٥) عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله

 ⁽۱) جملة: فإذا استنجى في الثّبتاء: ساقطة من «ب».
 (۲) في «أ»: ساقطة.

 ⁽٣) في اب: سالطة. (٤) سورة التربة، الآية: ١٠٨.

⁽٥) في دب: جملة: أمّا إذا لم يكن . . . اللَّارهم: ساقطة.

تعالى: لا تفتر من إرالة دلك بالماء، مل بكفيه الاستنجاء بالأحجا، وعبد محمد حمه به تعالى: لا يكفيه؛ لأنه كثير، هما يفولان: إنّ النجاسة في موضع الاستنجاء سافطة شرع، كأن لا نجاسة مدلالة أنه لا يكره تركها، ولو كان لها عبرة يكره كما لو كان في غير هد الموضع، فبقيت العبرة للنّجاسة التي في غير هذا الموضع، وتلك النّجاسة لبست بأكثر من قدر الذّرهم، ويستنجي بيساره لا بيمينه، هكذا فعل رسول الله يمينية، والله تعالى أعلم.

القصل الشادس

في المسح على الخفين وغير ذلك إلى آخره

أمّا المسح على الخقين:

من أنكر المسح على الخفين يخاف عليه الكفر؛ لأنه ورد فيه في الأخبار ما يشبه التواتر. إذا لبس المكعب، ولا يرى في كعبه إلا مقدار أصبع أو أصبعين جاز المسح عليه، وقد نص في «الزيادات»(١): لو كان معه خف لا ساق له، وذكر الجواب على نحو هذا(١): الخف الذي لا ساق له يراد به المكعب.

المسح على الجوربين:

الجورب إذا كان من الجلد، ويلبس معهما التعلين جاز في قولهم، وإدا كان من الصوف فهما ثخينين؟ فيه خلاف معروف. عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى: لا يجوز، وعندهما: يجوز، وروى محمد بن سلمة (٣) بإسناده عن أبي حنيفة: أنّه مسح على الجوربين قبل موته بثلاثة أيام، فرجع إلى قولهما، وعليه الفتوى.

المسافر إذا مضى مدة المسح، وهو يخاف من نزع الخفّين ذهاب رجليه من البرد حل له المسح على الخفّين، كما حلّ المسح على الجبابر؛ لأنّ فيه ضرورة، وإن كان لا يخاف ينزع الخفّين، ويغسل القدمين؛ لأنّه لا ضرورة فيه.

وتفسير المسح على الخفين: أن يمسح على ظهر قدميه ما بين أطراف الأصابع إلى السَّق، ويفرج بين أصابعه قلبلاً.

إذا مسح خفّه أو رأسه ببلل في يده والبلل ليس يتقاطر يجزيه إذا كان بللاً عير مستعمل؛ لأنّ الواجب هو المسح، وألة المسح: هو البلة، ولهذا روي عن أصحانا أن من مسح رأسه بالثلج أجزأه مطلقاً، ولم يفصل بين بلل قاطر، وبلل غير قاطر.

⁽١) لمحمد بن الحسن الشيائي رحمه الله تعالى.

⁽۲) لو كان. ... هذا. سائطة من «ب».

 ⁽٣) عُو: أبو عبد الله محمد بن سلمة الفقيه البلخي. ولد سنة ١٩٣هـ، وتعقه على شداد بن حكيم شم على أب على أب على أب على أبي سليمان الجوزجائي ومات سنة ٢٧٨هـ. انظر: العوائد البهية (١٦٨).

من لم يعسح خفه، فعشى في الفلاة، فأصاب خفيه الطّل، والعثل بالمه، سية (مريجاب) تكلموا فيه، منهم من قال: (مديجاب) نفس داية تكون في البحر، تنفس في الفلاة، فتبتل منها الأشياء، فإن كان على هذا لا يجزئه؛ لأنه ليس بماه، وسهم من قال لا، بل هو ماء، فإن كان على هذا؟ يجوز، وليس هذا بشيء معروف في الفقه، والطهر، أنه ماء. أمّا إذا كان في الخف شق يدخل فيه ثلاثة أصابع إن أدخله، إلا أنه لا يرى شيئا من الرّجل جاز عليه المسح؛ لأنّ المائع هو الخرق الطاهر الذي ترى منه الرّجل

المسع على الخفين في حق المقيم مقدر بيوم وليلة من رقت الحدث، ومي حق المسافر: بثلاثة أيام بلياليها. هكذا روي عن رسول الله ﷺ.

وإنّما اعتبرت المدّة من وقت الحدث لا من وقت اللّبس، لأن الخفّ بمنع حكم الحدث، والمنع يكون من وقت الحدث.

وشرط جواز المسح: أن يكون اللّبس على طهارة كاملة، سواء غسل الرّجل أولاً. ولبس الخفّ، ثم أكمل الطهارة، أو لبس على طهارة كاملة؛ لأنّ الشّرط أن تكون الطهارة على اللّبس قبل الحدث، فيمنع حكم الحدث عن الرّجل، والمسح يصح بدون النيّة، لأنّ العمل للماء، والمسح من الحدث دون الجنابة؛ لأنّ الجواز لدفع الحرج، ولا حرح فيها لقلة وقوعها.

المستحاضة وصاحبة الجرح السّائل يمسحان في وقت العسّلاة، ولا يمسحان بعد ذهابه؛ لأنّه لما ذهب الوقت ظهر حكم الحدث السّابق في وقت اللّس لوجود السّيلان من ذلك الوقت، فظهر أنّ اللّبى حصل لا على طهارة، والمسح مقدر بثلاثة أصابع البد؛ لأذّ المسح يكون بالبد.

المسافر: إذا أقام قبل مدة المسح مسح تمام مدة الإقامة؛ لأنَّ السّفر قد يطل، والمقيم: إذا سافر يمسح مدة السّفر إذا كان قبل تمام مدة الإقامة؛ لأنّه مسافر، وحكم الحدث بعد لم يحل في الرّجل.

وإذا نزع خفيه أو أحدهما غسل رجليه فحسب؛ لأنّ الحكم فيهما لا غير ولو نزع أحد النجرموقين، ثم الباقي؛ لأنّ النجرموقين، ثم مسح على الخفّ الذي ظهر وأعاد على الجرموقين، ثم الباقي؛ لأنّ انتقاض النقض النقض النقض النقض النقض النقض النقض النقض في أحدهما انتقض في الأخر.

ولو لبس خفيه، ثم أحدث، ثم لبس حرموقيه على خفيه، ثم توضأ؟ مسع على حفيه دون جرموقيه؛ لأنّ الحدث قد سوى إلى الخفّ، فلا يرتفع بلبس الجرموقين؛ لأنّه مانع لا دافع، ولو توضأ، ولبس خفيه وجرموقيه على خفيه، ثم أحدث وتوضأ ومسع على جرموقيه، ثم نزعهما مسح على خفيه؛ لأنّ الجرموق كان مانعاً سواية الحدث إلى الحف، فإذا نزع الحنموق ذال المانع، قسرى إلى الخفّ، كما لو مسح الخفّ إذا نزع الخفّ نزمه

غسل الزجل بخلاف ما لو مسح الشعر حيث لا تلزمه إعادة المسح ، لأن الشعر من الأس خلفة فإذا مسح [الشعر، فقد مسح] (١) الرأس فلا نلزمه إعادته بإرالنه . كما مر عسل عهد ولا مشرت الحلدة من وجهه] (٢) لا تلزمه إعادة الغسل ، أما ها ها الحرموق لبس من الحدث ولا الحفق من الرّحل ، لكنة مانع سراية الحدث إلى ما تحته ، فإذا زال سرى الحدث إليه لزوال المانع ، وللماسح أن يؤم للغاسل ؛ لأن الحدث حل الخف وقد وال بالمسح ورد وفع قدمه في السّاق انتقض مسحه ؛ لأن الساق لبس بموضع للمسع ، فكان خروج القده إليه كخروجه من الخف . وقال أبو يوصف رحمه الله تعالى : وكدلك إذا خرج أكثر من سف القدم إلى الساق ، وإن لم يخرج القدم إلى السّاق ، لكن ارتفع شيء من العقب إلى الساق لم يبطل ، وروي عن محمد : أنه إذا السّاق ، ولا يحوز ينتقض مسحه ، وروي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى : أنه إذا ارتفع أكثر العقب انتقض المسح ، ولو مسح بظاهر كفه أجزأه لحصول المقصود بوصول الماء إلى الخف ، ولا يحوز المسح على منعل الخف ولا الساق . أما الأسفل ، فلأن السّنة جاءت بمسح ظاهره حتى قال رضي طاهره ، لكن رسول الله يُنْ مسح على ظاهر الخف ، وأما الساق ، فلأنه لا يحب ، فلا ظاهره ، لكن رسول الله يُنْ مسح على ما يقابله من الخف .

الخرق القليل لا يمنع المسح؛ لأنّ خفاف أكثر النّاس لا تخلو عنه، فلو كلفوا النّزع لذلك لخرجوا، وتخلّوا عن كثير خرق.

وحد الكبير: مقدار ثلاثة أصابع الرّجل أصغرها؛ لأنّها أكثر الرّجل، وقد جعلنا في مسح الرّأس والخفّ الثلاث أصابع حكم الكل، فكذا في الانكشاف.

والخرق المانع ما يستبين ما تحته، فأمّا إذا كان الخرق طولاً لا ليستبين ما تحته لا يمنع المسح، وتجمع الخروق من رجل واحد، ولا تجمع من رجلين دفعاً للحرج، بحلاف النّجاسة على الخفّيل، حيث تجمع في الوجهين؛ لأنّ الخرق إنّما يمنع المسع باعتبار المانع في قطع الشفر به، وهذا يوجب الفرق بين الخفّ والخفين. أمّا النّجاسة: مامة بعينها كيلا يصيرُ مستعملاً للنّجاسة، وهذا لا يوجب المرق بينهما.

وأمّا المسح على الرّأس:

إذا مسح رأسه بأطراف أصابعه؟ إن كان الماء متقاطراً جاز، وإن كانت مسلة، ولم تكن متقاطرة؟ لم يجز؛ لأنّ الماء إذا كان متقاطراً فالماء ينزل من أصابعه إلى أطراف الأصابع، فإذا مدّه كان آخذاً ماء جديداً.

إذا مسح بأصبع واحد، ثم بلَّها، ومسح ثلاثً إن مسح في كلَّ مرَّة في غير الموضع

 ⁽٢) في الله: سائطة، وُهِي في الله.

الذي مسح أولاً؟ جاز؛ لأنه يعبير كأنه مسح بثلاثة أصابع، ولو مسح بالإنهام والسّابة إل كان مغنوحاً جاز؛ لأن ما بين إصبعين مقدار أصبع واحد، فكأنه مسح بثلاثة أصابع، ومسع الرّأس مقدر بربع الرّأس، وقال بعضهم: مقدر بثلاثة أصابع البد؛ لأنّ الله تعالى أمر بالمسح، فاقتضى ذلك آلته، ودلك هي البد، فكانت الآلة مذكورة. مقتضى الأمر، والمقتضى لا عموم له، فانصرف إلى الأدنى، وثلاثة أصابع أكثر البد، وللأكثر حكم الكل، وأنّه دون الكل أن فحددنا، به حتى يكون التحديد بكل آلة هو أدنى، فإن مسحه بثلاثة أصابع وضعاً لا مدّاً؟ أجزأه، فإن مسح بأصبع واحد قدر ثلاثة أصابع مدّاً؟ لا يجزيه، وإن مسح بأصبعين؟ لا يجزيه إلا أن يكون إبهاما أو سبابة لما ذكرنا.

والسّنة في مسح الرّأس مرّة واحدة لما روي عن معاذ رضي الله تعالى عنه أنه قال. وزَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ عَلَى اللهُ قَالَ مَرْأَيْتُهُ وَرَأَيْتُهُ تَوَضًا مَرْقَبُنِ، مَرْقَيْنِ وَرَأَيْتُهُ تُوضًا ثَلَانًا ثَلَانًا، وَرَأَيْتُهُ تَوضًا مَرْقَبُنِ وَرَأَيْتُهُ تُوضًا ثَلَانًا ثَلَانًا، ومَا زَأَيْتُهُ مَسْتَة عَلَى رَأْسِهِ إِلاَّ مَرَّةً وَاحِدَةً ، والاستيعاب فيه سنّة ، كذا روي وضوه النبي عَلَى رَأْسِهِ إِلاَّ مَرَّةً وَاحِدَةً ، والاستيعاب فيه سنّة ، كذا روي وضوه النبي عَلَى .

وأمّا المسح على الجبائر:

رحل بأصبعه قرحة أدخل المرارة في أصبعه، والمرهم تجاوز موضع القرحة، فتوضأ، ومسح عليها جاز، لأنّ هذا أمر لا بدّ منه، وكذا القرحة إذا كانت على يده، فجعل عليها الجبائر وهو زائد على موضع القرحة جاز له أن يمسح عليها إذا استوعب المسح العصابة، وكذا في حق المفتصد؛ ولأنّ الفاضي أبا علي النّسفي رحمه الله تعالى (٢٠٠): لا يجيز المسع على عصابة المفتصد ويقول: يجوز على خرقة المفتصد لا غير. فأمّا ما تأخذه العصابة يغسل، ويفرق بينه وبين القرحة، والفترى البوم على الأول.

رجل به جرح يخاف إن غسله يضره، فمسح على العصابة، فسقطت العصابة، فدّلها بعصابة أحرى، فالأحسن أن يعيد المسح، وإن لم يعد؟ أجزأه؛ لأنّ المسح على الأول بمنزلة الغسل لما تحته، بدليل أنّه لو أتى عليه أيام يجوز، ولا يقدر بوقت، فصار كما لو عسح، ثم جزّ شعره.

وس ربط خرقة به أو جباير على ما انكسر، وذلك في موضع وضوء جاز أن يمسح عليه؛ لأنه عجز عن غسله، فيكتفي ممسحه، وإن لم يمسح، وذلك لا يضره لم يجز في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى، وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: روايتان: في رواية: مثل قولهما، وفي رواية: يجور، لهما: ما روي عن النبي ﷺ: قَأَنَّهُ أَمَرُ عَلِيّاً رَصِي

(١) في اب: وأنّه هون الكلّ، ساقطة. (٢) في do. ساقطة.

⁽٣) الحسين بن خصر القاضي أبو على النسفي تعقّه على أبي بكر محمد بن الفضل وأخد عه هر عبد الله الأستاذ السندوني عن أبي عبد الله عن محمد وأخذ عه شمس الأنمة عبد العزير الحلواب وحمد بن محمد النسفي، له العوائد والفتاوي وكان إمام عصره، مات سنة ٤٣٤هـ انظر المواتد اللهية (١٦)

اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ حَيْنَ كُسِرتُ إِخْدَى رَلَدَيْهُ مِي يَوْمُ أُخَذِ بَرِيطُ الْحَيَائِرِ عَلَيْهَا وَالمَشْخُ فَوْفِهَا والأمر للوجوب.

ولأبي حنيفة: أنّ المسح يقام مقام العسل فيما يعرص عسله، لولا المناتر، هما في الخفّ، وهنا لولا الشاتر لكان لا يعترض غسل ما تحت الحيائر، لمكان العذر، فعد وحود السّائر لا يفترض المسح، وكذا تبيّن أنّ أمر النّبي شخ عليّاً رضي الله تعالى عنه ما كان بطريق الوجوب

ولر سقطت الجبيرة بعدما مسح يمضي في صلاته، وإن لم تبرأ؛ لأن غسل ما تحت الجبائر لم يجب؛ لأنّه لم يقدر عليه، فإذا مضى في صلاته لم يكن مصلّباً مع الحدث، بخلاف ما لو سقط الخفّ الممسوح. والله تعالى أعلم.

الفصل الشابع

في الثيمم

رجلُ أراد أن يتوضأ فمنعه إنسانٌ من التوضّي بوعيد. قيل: ينبغي أن يتيمّم ويصلي ثم يعيد الصّلاة بعد ما زال عنه ذلك؛ لأنّ هذا عذر جاء من قبل العباد فلا يسقط عنه فرض الوضوء، وإذا تيمّم فمسح الأكثر من وجهه وذراعيه وكفّيه لا يجوز هو المختار؛ ولأن التيمّم خلف عن الوضوء، وفي الوضوء يشترط الاستيعاب، فكذا في التيمّم، حتى لو لم يصح تحت الحاحبين وفوق العينين أو لم يحرك خاتمه وخاتمه ضيق لا يحزيه.

رجلٌ كان في البادية وليس معه إلا قمقمة من ماء زمزم في رحله، وقد رصّص رأس القمقمة لا يجوز التيمّم إذا كان لا⁽¹⁾ يخاف عليه العطش؛ لانه واجد للماء، وكثير ممّا يبتلى به الحاج الجاهل، [والحيلة]^(٢) في الجواز: أن يبيعها من غيره ثم يستودعها الماء الموضوع في الفلوات في الجب أو نحو ذلك، ويجوز للمسافر أن يتيمّم؛ لأنه لم يوضع للوضوء وإنّما وضع للشّرب، فكان الوضع دلالة الإباحة في نوع فلا يستعمل في غيره إلا إذا كان الماء كثيراً فحينتذٍ يستدل به على أنّه وضع للوضوء والشرب جميعاً.

الماء الموضوع في الفلوات في الجب ونحوه يجوز شربه للفقير وللغني؛ لأنهما يستريان في الحاجة إليه في هذا الموضع، وكذا الثمار إذا جعل للمارة يستوي في دلك الفقير والغني. وهذا بخلاف الصدقة؛ لأنّ الصدقة تمليك من الفقير وهذا إباحة للفقير والغني جميعاً. مثال هذا: المسجد، والمقبرة، وسرير الجنارة، وثبابها، والرّباط ونحو ذلك من المصحف للقراءة، وغير ذلك يستوي فيه الفقير والغني لاستوائهما في الحاجة.

 ⁽۱) في اب الله ساقطة .
 (۲) في اب الطة وهي أي ساقطة وهي أي ساقط وهي أ

المريض إذا أقعده المرض بحيث لا يستطيع الحركة إن كان له حادم أو عده من العال مقدار ما يستأجر به أحيراً أو بحضرته من المسلمين ما لو يستعان به على الوضوء أعامه وهو بحال لو وضأ. لا يدخله الصرر لا يحوز له التيمّم؛ لأنّه قادر على التّرضي بحلاف المربعيّ إذا لم يقدر على الصَّلاة قائماً ومعه قوم لو استعان بهم في الإقامة والنَّبات على الإقامة جاز له الصَّلاة قاعداً إلا أن يخاف على المريض زيادة الوجع في قبامه ولا تلحقه زيادة الوجم

من سقط فأصاب رجله وجع لا يقدر على القيام ولا على غسل رجليه يتوضأ ويمسم على ذلك العضو ولا يتيمم إلا (١) من عجز عن غسل أكثر الأعضاء فحينتذ يجوز ل التيمم، وكذلك الجنابة؛ لأنَّ للأكثر حكم الكل، وإن كانوا سواء يغسل ويمسح حتى قال محمد: إن كان على اليدين قرح لا يقدر على الغسل وفي وجهه مثل ذلك يتيمّم وإن كان ببده خاصة توضأ.

إذا تيمُم الجنب لدخول المسجد أو لقراءة القرآن لا يجوز له أن يصلّي بذلك النبغم لأنه لم يقع للصّلاة، ولو تيمّم لصلاة الجنازة أو لسجدة التلاوة أجزأه أن يصلَّى المكتوبة. لآنه وقع للصلاة أو لجزء من الصّلاة.

إذا تيمّم المسافر بالملح إن كان مائياً لم يجز؛ لأنّه ليس من أجزاء الأرض، وإن كان جبلياً جاز؛ لأنه من أجزاء الأرض.

رجلٌ رأى النيمم إلى الرّسع، أو الوتر ركعة، واعتقد أن ذلك حق وصواب، فصلى على ذلك زماناً، ثم (٢) رأى الوتر ثلاثاً، والتيمّم إلى المرفق لا يعيد ما صلى؛ لأنّه مجتهد، وإن فعل ذلك من غير أن يسأل أحداً ثم سأل فأخبر بثلاث يعيد ما صلَّى؛ لأنَّه مجتهد.

رجلٌ أصابه الغبار فمسح وجهه وذراعيه وأراد به التيمم أجزأه؛ لأنه وجد المتيمم بصعيد الطاهراء

منيمم مرّ على ماء في موضع لا يستطيع النزول إليه لخوف من عدو أو سبع بخاف على نفسه لا ينتقض تيممه؛ لأنّه غير قادر.

خمسة من المتيمّمين إذا وجدوا من الماء مقدار ما يتوضأون به (٣) ينتقض تيممهم جميعاً؛ لأن كل واحدٍ منهم صار قادراً وقد وجد ما يوضّيه.

رجل قال: هذا الماء يتوضأ به أيكم شاء انتقض تيمّمهم جميعاً بهذا المعمى، فلو قال: هذا الماء لكم جميعاً فإنَّه لا ينتقض بتيمِّمهم؛ لأنَّه على قول أبي حنيفة لا تصع هذه الهبة، وعلى قولهم إن صحّت فقد أصاب كل واحد ما لا يكفي الوضوء به، ولو أدن كل واحد منهم لواحد بالوضوء عند أبي حنيفة لا يجوز إذنهم؛ لأن الهبة فاسدة، وعندهما صح

أ في الساء : غير موجودة . (٣) في دب، ساقطة. (٢) في تبه: ارْزُ

إذبهم فانتقض تيممه

إذا تيمُم الرّجل يخلّل أصابعه فإن ترك لم يجزه؛ لأن الاستبعاب شوط هو المحت. قوم متيممون دخلوا في الصّلاة فجاء رجل، وقال: من يربد ملكم الماء؟ انتقص تيمُمهم؛ لأنْ كلّ واحد منهم قدر على الماء.

قوم متيمون، منهم متيم من حدث، ومنهم من جنابة، وإمامهم منوضىة فحاء رجل وقال: هذا الماء لمن شاء منكم فسدت صلاة المتيمين من حدث، وصلاة المتيمين من جنابة جائزة؛ لأنهم لم يجدوا من الماء ما يكفي لهم، ولو كان إمامهم متيماً من حدث فسدت صلاة الكلّ؛ لأنه لما فسدت صلاة الإمام فسدت صلاة المقتدي، وإن كان الإماء متيمًا من جنابة [فصلاته](۱) وصلاة من خلفه تامة إلاّ صلاة المتيمين من حدث، فإنها فاسدة. هذا إذا كان الماء لا يكفي للاغتسال، وإن كان الماء يكفي للاغتسال فإن كان الإمام متوضئاً فصلاته وصلاة المتوضئين تامة، وصلاة المتيمين مطلقاً فاسدة، ولو كان الإمام متيماً عن أي شيء كان فسدت صلاتهم جميعاً لما ذكرنا.

ثلاثة نفر في السّغر أحدهم جنب، والأخرى امرأة طهرت من حيضها، والآخر مبّت، ومعهم من الماء ما يكفي لغسل أحدهم؟ إن كان الماء لأحدهم فهو أحق به؛ لأنّه ملكه، وإن كان الماء لهم لا ينبغي لواحد منهم أن يغتسل به؛ لأنّ للمبّت نصيباً فيه، وينبغي لهم أن يصرفاه إلى المبت ويتيمّما، وإن كان الماء مباحاً فالجنب أحقُ به؛ لأنّ غسله فريصةً ويصلح إماماً للمرأة، ويُبعّمُ المبت؛ لأن غسله سنة.

الأسير إذا كان في أيدي العدر فإنه يتيمّم ويومىء إيماء؛ لأنه عجز عن الأصل في الصّلاة والوضوء جميعاً (٢) فيصير إلى الخُلُفِ في الصّلاة، وهو الإيماء، وفي الوضوء وهو التيمّم، فإذا خرج تجب عليه الإعادة؛ لأنّه لم تظهر طهارة التيمّم، ويصلي، وإذا خرج يعيد كذا هنا.

كيفية النيمَم: أن يضرب يديه على الضعيد ثم ينعضهما ويمسح، وجهه بهما ثم يضرب ضربة أخرى ويمسح بهما ظاهر ذراعيه إلى المرفقين ثم يمسح باطن ذراعيه إلى الرُسغ كذا روي عن ابن عمر (٢) رضي الله تعالى عنهما عن النبي ﷺ.

ولا يصح التيمم بدون النّية؛ لأن التراب عرف طهوراً حالة إرادة الصّلاة، ولو تيمّم للنافلة جاز أداء المكتوبة به؛ لأنّ التّراب حال عدم الماء يعمل عمل الماء فيجور به أداء

 ⁽١) في «أه ساقطة. (٢) في اب»: كلمة جميعاً غير موجودة.

⁽٣) عند الله بن حمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي ولد سنة ٣ من البعثة وهاجر ابن عشر سنين عرض على اللبي ﷺ يوم بدر فاستصفره ثم بأحد فكدلك ثم بالخدق فأجاره وهو ابن حمس عشرة سنة وهو من المكثرين عن النبي ﷺ قال عنه طاووس ما رأيت وجلاً أورع من ابن عمر رضي الله عنه توفي سنة ٧٣ هـ. انظر ١ الإصابة في تمييز الصحابة (١/ ١٦٧).

الصّلاة ما دام عديم الماء.

ولو تبمّم الكافر بنيّة الإسلام ثم أسلم لا يجزيه ذلك، وقال أبو يوسف: يحربه إدا نوى به الإسلام؛ لأنه نوى العبادة، وإنا نقول. عبادة (١) تصبح بدون الطهارة فلا يجور التيمُّم لأحلها كما لو تيمُّم بنيَّة الصُّوم. قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه. يجوز التيمُ بكل ما كان من أجزاء الأرض نحو: الطلُّ والجمل والنَّورة والزرنيج والمرداسنع(٢). وقال أبو يوسف: لا يجوز إلا بالتراب والزمل(٣)؛ لأن المراد من الصّعيد المذكور في النّص: مو وجه الأرض والطيب: هو الطاهر فشرطناهما، وقال أبو حنيفة : يجور التيمُّم بالأجر؛ لأنَّهُ من وجه الأرض وعند محمد يجوز إذا كان مدقوقاً.

إذا تيمّم بالدُّهب والحديد والفيروزج والنّحاس والرّصاص وكان مخلوطاً بالتراب إن كان عليه غبار (٤) يجوز وإلا فلا، ولو ضرب يده على صخرة لا غبار عليها(٥) أو أرض ندية لم يتعلق بيديه شيء يجوز التيمّم عمد أبي حنيفة.

المسافر إذا كان في ردَّغة وطين ولم يجد الصّعيد ينفض ثوباً أو لبادة وتيَّمُم جاز؛ لأنَّه من أجزاء (٢٦) الأرض، وأن لم يكن فيه غبارٌ لطُّخ ثوبه حتى إذا جفَّ تيتم الأن هذا تحصيل التراب فيحب عليه ذلك كما يجب تحصيل الماء لو قدر عليه، إن ذهب الوقت قبل أن يجفُ لا يتيمم بالطين ما لم يجف. لكن مشايخنا قالوا: هذا قول أبي يوسف، فإن عنده لا يجوز التيمُّم إلاَّ بالتراب أو بالزمل. فأمَّا عند أبي حنيفة فإن خاف ذهاب الوقت تيمُّم بالطين؛ لأن التيمّم عند، بالطين جائز؛ لأنّه من أجزاء الأرض إلاّ أنه لا يتيمم قبل حوف ذهاب الوقت كيلا يتلطّخ وجهه فيصير بمعنى المثلة. هذا إدا لم يقدر على الصّعبد. أما إذا قدر عليه مع هذا لو نفض ثوبه وتيمّم بضاره جاز في قول أبي حنيقة ومحمد رحمهما الله تعالى، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: لا يجزيه؛ لأن الجواز عنده متعلق بالتواب أو بالزمل ولم يوجد.

مقطوع البدين من المرفقين لا بدُّ له في الوضوء من أن يغسل موضع القطع وفي التيمُّم يصيبه أيضاً وقوق ذلك ليس بواجب عليه؛ لأن المرفق من أعضاء الوضوء، والتيمم، فيجب غسله رمسحه بخلاف ما فوقه؛ لأنه ليس من أعضاء الوضوء والتبشم، ولو تبمّم مسافر ومعه ماء في رحله لم يعلم به حتى صلى جازت صلاته في قول أبي حنيفة ومحمد. وقال أبو يوسف: لا يحوز؛ لأنَّ الشُّرط عدم الماء بالنَّص ولم يوجد؛ لأن النَّسيان يضاد الذكر دون الوجود(٧)، وصار هذا كالمكفّر بالصّوم إذا كان في ملكه رقبة فنسيها لم بجزيه

⁽۱) في دب: عيان

المُرداسع: هو بضم الميم الرصاص الذي ينفسل عن الفضة كذا في الفتارى الهندية (١/ ٧٧)

وثمة روايّة أخرى أنّه لا يجوز إلاّ بالنّراب خاصّة أنظر الدائع الصّنائع للسكاساني (١/ ١٨١). هي البه: غيبا، (٥) في البه: فيها، (١) في البه جنس. (٤) عن ابا: غيا.

⁽٧) في ﴿ إِنَّ النَّبِيانَ يَصَادُ الوجودِ.

لما قلما كذا ها هنا. هما يقولان: إن الشُّرط هو العجز عن استعمال الماء الموجود و للص صار عبارة عن القدرة على الاستعمال وقد تحقق العجز عن الاستعمال بسبب النسبان فوجد الشُّرط بخلاف المكفر بالصوم؛ لأن الوجود ثمة عبارة عن الملك دون القدرة على الإعتاق بدليل أنه لو وهب رقبة الفقير جاز أن لا يقبل ويكفر بالصوم لكن لما عدم الملك حرز التكنير بالصّوم والملك موجود مع النسبان.

الرّجل الصّحيح في المصر إدا أجنب وهو يخاف على نفسه من البرد ولا يجد ماه سخبناً يتيمّم ويصلّي ولا يعيدها في قول أي حنيفة. وقالا: لا يجزيه. هما يقولان إن عُدِمَ ما يدفع البرد عن نفسه (۱) في المصر نادر والنادر لا حكم له وهو يقول في حق الفقير. ليس ننادر فصار هذا والمفارّة في حقه سواء على أن الحلاف فيما إذا تحقق العجز.

إذا نيمم [ثم تيمم](٢) غيره من ذلك الموضع جاز؛ لأن القراب لا يصير مستعملاً؛ لأن المستعمل ما التزق بيده وهو كفصل ماء في الإناء، والتيمم من الحيض، والحدث، والجنابة، والتفاص سواء، ولو كان معه ماء وهو يخاف العطش جاز التيمم؛ لأن الماء كالعدم في حقه لحاجته إليه.

إذا خرج من المصر لغير الشفر فلم يجد الماء جاز له التبتم لقيام العذر: بعضهم: قدر المسافة بينه وبين الماء بالبيل، وقال بعضهم: إذا صار بحال [لا يسمع صوته] (٣) ولا يسمع أصوات الناس جاز له التيمّم، والعبرة للخروج فإذا خاف المريض زيادة المرض بالتوضي جاز له التيمّم؛ لأن زيادة المرض سبب عن الهلاك فيكون عذراً.

المحبوس في المصر إذا لم يقدر على الماء يتيمّم ويصلّي ثم يعيد، وعن أبي يوسف آنه لا يعيد؛ لأنه عاجز عن استعمال الماء فجاز له التيمّم، وإنّا نقول: العجز جاء من قبل العباد فلا يؤثر في إسقاط حق الله تعالى. أما إذا حبس في السّفر لا يعيد؛ لأن الأصل ثمة عدمُ الماء فبالحبس تحقّق ما هو الأصل، ولو حبس في مكان نجس ولم يجد ماء نطيفاً ولا تراباً طاهراً فإنّه لا يصلّي عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: يصلّي بالإيماء ثم يعيد تشبّها بالمصلين كما في الضّوم، وإنّا نقول: إنه لبس بأهل للأداء فلا يلزمه النشبة كالحائض لا يلزمها النشبة بالمصلين ولا بالصّائمين.

ويتيمم لصلاة الجنارة إذا خشي الفوت؛ لأنه لا يمكنه التدارك بعد الفوت وعن أبي حنيفة: في الأولى (٤) لا يتيمم؛ لأنه لا يخاف الفوت، ولو تيمم [وصلى] على جبازة وجيء بجنازة أخرى صلّى عليها ولم يعد التيمم عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى، وقال محمد: يعيد؛ لأنّ التيمم بطل؛ ولأنّه جاز لضرورة، وقد زالت تلك الضرورة،

لهما: أن المبيح خشية الفوت وهذا قائم في حق الثَّانية ويتيمَّم لصلاة العيد إذا خشي

⁽١) في اب: عن نفسه ، ساقطة . (٣) في الله ، ساقطة .

 ⁽٤) أن ابه: في الولي وهو تصحيف طاهر

⁽٢) في دأو: ساقطة.

الفوت، ولا ينيمُم للجمعة وإن خشي فوتها: لأن فرض الوقت هو الظهر و آب عدت أنَّ الخلف ولا يتيمُم لسجدة التلاوة لإمكان القضاء.

ويؤخر المسافر الضلاة إلى آخر الوقت إذا كان على طمع الماء فيحصل الأداء أكما الطهارة، وتأخير الضلاة استحماب وليس بحتم، وعن أبي حنيفة وأبي يوسف: أنه حتم ويجوز التيمم قبل الوقت؛ لأن التراب قائم مقام الماء حال عدم الماء مطلقاً وإذا أحر أن بقريه ماء وغلب على ظلة ذلك ينزمه الطلب قدر غلوة ونحوها ولا يلزمه الطلب دون ذك؛ لأن العدم أصل في هذه المواضع، وإذا وجد ما يباع بثمن المثل يلزمه الشراء؛ لأنه لا صرر فيه، وإن زاد على ثمن المثل بما لا يتغابن الناس في مثله لا يلزمه الشراء لما فيه من الضرر وإذا وجد مع رفيقه ماء لا يلزمه الطلب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لأبي يوسف، لأن الملك الحاجز عن التصرفات قائم فلا يلزمه الطلب.

المصلي إذا وجد مع رفيقه ماء لا يدري أيعطبه أم لا؟ يمضي في صلاته ولا تبطل بالشك فإن فرغ وسأله فأعطاه يعيد بعد التوضّي؛ لأنه تبيّن أنه كان قادراً فإن طلب وأبى ثم أعطاه بعد ذلك لا تلزمه الإعادة؛ لأنه إذا أبى تأكّد العجز فلا تعتبر القدرة بعد ذلك. وعن محمد رحمه الله تعالى: إذا كان مع أحدهما إناء يغترف به من البئر ووعد لصاحبه أن يدفعه إليه أو العاري إذا وعد (٢) له الكاسي أن يدفع إليه الثوب بعد الفراغ من صلاته ينتظر وإن فات الوقت؛ لأن الظاهر هو الوفاء بالرعد فأنزل (٢) قادراً على الموعود وما يبطل الوضوء يبطل التيمم وكذلك يبطله رؤية الماء، وإن كان في خلال الصلاة؛ لأنه قدر على الأصل فيبطل حكم الخلف وإن رأى الماء بعد ما قعد قدر التشهد فسدت صلاته عند أبي حنيفة خلافاً لهما. وعلى هذ الخلاف: ماسح الخف: إذا مضى مدة مسحه وهي المسألة الاثنا عشرية (٢).

ولو رأى الماء بعد الفراغ من الصّلاة لا تفسد صلاته؛ لأنّه قدر على الأصل بعد تمام الحكم بالمدل قلا يبطل البدل(1) ولو حال بينه وبين الماء سَبُعٌ أو عدو أو ليس معه ما يستعين به جاز النيمم لقيام العجز. والله أعلم بالصّواب.

القصل الثامن

في الأذان، وقراءة القرآن، إلى آخره

أمَّا الأذان:

المؤذن إذا أقام فهو بالخيار إن شاء مكث حتى يتم الإقامة وإن شاء مشى بعد ما انتهى

⁽۱) في الب! وحد، (۲) أي فأصبح أو فاعتُرز.

 ⁽T) المسائل الاثنا عشرية: هي المسائل التي اختلف فيها ألامام أبو حنيفة رحمه الله تعالى وصاحبه أبو
يوسف ومحمد رحمهما ألله تعالى. وقام بشرحها أحد علماء الحنفية وسماها المسائل البهبة الراكبة
على الاثنا عشرية. انظر: فهرست المخطوطات الظاهرية، الفقيه الحنفي (١٦٠/٢)

⁽٤) في دب: فلا يبطل البدّل: ساقطة.

الى قوله قد قامت الصّلاة؛ لأنّ كلّ ذلك مأثورٌ.

رجل دخل المسجد والمؤذِّن يقيم ينبغي أن يقعد ولا يمكث قائماً؛ لأن هذا ليس أوان الشروع في الصّلاة.

المؤذن إذا لم يكن حاضراً لا يذهب القوم إلى مسجد آخر بن يؤذن القوم، ويصلّي(١) وإن كان واحداً؛ لأن حق المسجد عليه فمتى صلى صار مؤدياً حق المسجد.

مؤذن مسجد ليس يحضر مسجده أحد يؤذن ويقيم ويصلّي وحده أحب إليّ من أن يصلى في غيره؛ لأن حق هذا المسجد عليه، وحق مسجد آخر ليس عليه.

تَنْخَنُحُ الْمؤذَّنْ عَمَدَ الأَذَانُ وَالإِقَامَةِ مَكْرُوهُ؛ لأَنَّهُ بِدَعَةً ﴿

عند أبي حنيفة: في قوم صلُّوا في مسجد بغير أذان وإقامة أخطأوا السُّنَّة، وعن محمد رحمه الله تعالى: لو اجتمع أهل بلدة على ثرك الأذان قاتلناهم، ولو ترك واحد ضربته وحسنه وكذلك في سائر السُّنَن، وعن أبي يوسف؛ لو امتنعوا عن إتامة الفرض نحو صلاة الجمعة، وإقامة الفرائض، وأداء الزَّكاة بقاتلون، ولو امتنع واحد ضربته. أمَّا السُّنَن نحو: صلاة الجماعة: آمرهم، ولا أضربهم؛ لأن ذلك يلبق بالفرانض دون الشنن.

ويترسّل في الأذان، وَيُجَوِّزُ في الإقامة، ويستقبل القبلة في الأذان والإقامة، ويحوّل وجهه بميناً وشمالاً في قوله: حيّ على الصّلاة، حيّ على الفلاح، ولا يحوّل قدميه، ولا بأس بأن يستدير في صومعته ويجعل أصبعيه في أذنيه ليكون أبلغ في الإعلام، ويرفع صوته ولا يجهد نفسه؛ لأنّ الضّرر منهي عنه، ولا يتكلم (٢) في الأذان؛ لأنّه يخل بالنَّظم، والأحب أن يكون المؤذن على وضوء، وإن لم يكن لا يعيد؛ لأنه ليس بصلاة.

وأمَّا الإقامة: فتكره بغير وضوء؛ لأنَّه تشبُّه بمن يدعو ولا يجيب.

ريكره أن يؤذن أو يقيم جنبًا؛ لأنَّ الجنابة أغلظ من الحدث فعليه أن يعيد فإن لم يعد أجزأهم؛ لأنَّ الإعلام قد حصل.

ويكره أن يؤذِّن قاعداً؛ لأنَّه بخلِّ بالإعلام. هذا إذا أذِّن للجماعة. أمَّا إذا أذَّن لنفسه فلا بأس به، ويجوز للمسافر أن يؤذن راكباً ثم ينزل للإقامة كيلا يفصل بين الإقامة والشروع في الصّلاة بالنّزول، ويكره الأذان راكباً ثم ينزل في المصر لعدم الحاجة إليه، فإن أذّنت امرأة يكره؛ لأن صوتها عورة، وعن أبي حنيفة أنّه تلزمه الإعادة؛ لأنها إن لم ترفع صوتها لم يحصل المقصود^(٣).

⁽١) ونَّمَا ويصلُّونُ لكن وردت في كلا السَّختين بذلك اللَّمَظ.

في السه: ولا يتكلم. فير مُوجودة. جاء في البدائع: يكره أدان المرأة باتماق الروايات؛ لأنها إن رفعت صوتها، فقد ارتكبت معصية وإن حقصت فقد تركت سنة الجهر ولأن أذان النساء لم يكن في السلف فكان من السحدثات وقال النبي ﷺ: كل محدثة بدعة، ولو أذبت للقوم أجزأهم حتى لا يعاد لحصول المفصود وهو الإعلام البدائع جد ١ ص ٢٧٧. وفي الفتاري الهندية جد ١ ص ٥٤. وكره أذان المرأة فيعاد ندبأ، كذا في الكافي، وفي الحاشية (٢/ ٥٧) وأذان الفاسق والمرأة والجنب صحيح-

البصير أحب من الأعمى؛ لأنه أعرف بمواقيت الضلاء، والأذان في الضلوات الخمس، والجمعة لا غير؛ لأن الشِّعائر تختص بالفرائض ولا يؤذن لصلاة قبل الوقت؛ لاَّتُه لاستحصار القوم للأداء فيختص بالوقت، وعن أبي يوسف: أنَّه يؤذن للمجر من لنصف الأخير من اللَّيل، ولو صلَّى في بيته من غير أذان وإقامة لا يكره وإن أذَّن فهو أقصل مراعاة لسنَّة الجماعة، وعن أبي حنيفة في قوم صلُّوا في منزل أو مسجد بغير أذان وإقامة أنَّهم أساءوا بخلاف الواحد؛ لأنَّ أذان الجماعة يكفي الأفراد دون الجمع.

المسافر يؤذن ويقيم ويكره ترك الإقامة دون الأذان [لأن الأذان](١) لإعلام الغائبين والإقامة للحاصرين، وهم حضور، وإن أذَّن واحد وأقام آخر قلا بأس به لما روي أنه أذن بلال(٢) وأقام عبد الله بن زيد الأنصاري^(٣) الحاكي للأذان النّازل من السّماء⁽¹⁾. وإذا صلّم أهل مسجد بالجماعة بأذان كره الأذان والجماعة بغيرهم (٥) إلا إذا كان المسجد على الطربق؛ لأنَّا لو جوَّزنا ذلك يؤدِّي إلى تقليل الجماعة؛ لأن كلِّ راحد يعتمد جماعة نفسه بخلاف ما إذا كان المسجد على الطريق؛ لأنه [لا] اختصاص لأحد به، ويفصل بين الأدان والإقامة بصلاة أر فعدة إلا في المغرب فإنّه يفصل بيتهما بالسّكوت، وعندهما: بجلسة خفيفة؛ لأنَّ الأذان والإقامة غيران في المقصود فلا بدَّ من الفصل بينهما، والفصل أنها تتحقِّق بالجلسة وإنَّا نقول: الجلسة تؤدي إلى تأخير المغرب عن أوَّل الوقت، وأنَّه مكرو،

(١) في اأه. ساقطة.

⁽٢) بلال رضي الله عنه مولى أبي بكر الصديق وأمه حمامة وهو مؤذّن رسول الله ﷺ من المسابقين الذين عذبوا في الله شهد مدراً وشهد له النِّي ﷺ على التَّعيين بالجمة. له عدة أحاديث. مناقبه حمَّة. توفي سنة ٢٠ بداريا ضراحي دمشق، وهذا أحد الأقوال. . سير أعلام النبلاء لنذهبي جـ ٣، ص ٢١٦.

عبد الله بن ريد الأَنصاري ابن عبد ربه بن ثعلبة الأنصاري الخزوجي المدني من سادة الصحابة شهد مِدرًا، وهو الذي أري الأذان وكان دلك في السّنة الأولى من الهجرّة وله أحاديث يسيرة حدث عنه سعيد بن العسيب، وعبد الرّحمٰن بن أبي ليلي. نوفي سنة ٢٦٠هـ (سير أعلام النبلاء للذَّهبي جـ ٢٠

رواه الترمذي بتمامه وهدا نصه بعد أن ساق السَّند إلى أن وصل إلى عبد الله بن زيد قال: لمَّا أَصِيحِنا آتِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْرَتُه بِالرَّرْيَا فَقَالَ: إنْ هَذَهُ لَرَوْيًا حَقَّ فَقَمَ مَعَ بَلال فَإِنَّهُ أَنْدَى وَأَمْدَ صَوْنَا مِنْكُ عالق عليه ما قيل لك وليبادِ بدلك قلما سمع عمر بن الخطاب بداء بلال بالضلاة حرح إلى رسول الله ﷺ وهو يجز إزاره وهو يقول: يا رسول آلله والذي معتك بالحق لقد رأيت مثل الدي قال، فقال رسول الله ﷺ: فظلُّه المحمد فذلك أثبت، وفي الباب عن ابن عمر قال: كان المسلمون حين قدموا المدينة بجتمعون فيتحيَّنون الصَّلوات وليس ينادي بها أحد فتكلموا يوماً في ذلك، فقال معصهم اتخذوا باقوساً مثل ناقوس النصاري. وقال بعضهم: اتخذوا قرناً مثل قرن اليهود، قال: فقال عمر الا تبعثون رجلاً ينادي بالصلاء قال: فقال رسول الله عليه: "با بلال قم فعادي بالصلاة " قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غربب من حديث بن عمر، وحديث عبد أنه بن ريد حس صحيح. (صحيح الترمذي مع العارصة كتاب الضلاة، باب ما جاء في بدء الأدان جد ١، ص ٢٠٥٠ ٣٠٦، ٣٠٧)، صنن ابن مآجه كتاب الأذان والسنة فيها، باب بده الأذان جد ١، ص ٢٣٢ رقم ٧٠٦) بنجو حديث الترمدي، سن أبي داود، كتاب الصّلاة، باب بده الأذان رقم ٤٩٨، ٥٠٠ كيفُ الأذان رقم ٤٩٩، ٥٠٥ جدًّ ١، ص ١٣٤، ١٣٥، ١٣٨، ١٣٩). (a) في احاد: بغير الإقامة.

نيفصل بالسّكوت.

والسَّنَّة في الفائنة: أن يقضيها بأدان وإقامة كذا فعل رسول الله بطخ لما فائنه صادة عداة المعريس (١)

ويجب على القوم أن يقوموا في الصّف إذا كان الإمام معهم إذا قال المؤذن حيّ على الصّلاة (٢٠)؛ لأنه حث على القيام للصّلاة، وإذا قال: قد قامت الصّلاة كبر الإمام وكبروا في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يكتر حتى يفرغ المؤذن من الإقامة. هذا إذا كان الإمام معهم، فإن لم يكن لا يقوموا حتى يأخذ (٣) مكانه، إذا دخل الإمام أمام الصّفوف. أمّا إذا دخل خلف الصّفوف فكلّما حاوز صفّاً يقوم ذلك الصّف فإن كان الإمام هو المؤذن يتم الإقامة على باب المسجد وهو الأصغ. هكذا ذكر في الكافي،

وأمَّا قراءة القرآن:

رجل قرأ في صلاته الحمد لله بالهاء، والرّحلن الرّحيم بالهاء، وغير المغضوب عليهم بالذال، أو قل أعوذ بالدّال، أو الله الصّمد بالسّين، أو قرأ في التشهد التحيات لله بالهاء، أو قال في ركوعه: سبحان ربّي العظيم بالذّال أو الضّاد، أو سمع الله لمن حمده بالهاء، إن يحتهد باللّيل والنّهار في تصحيحه ولا يقدر عليه فصلاته جائزة؛ لأنّه عاجز وإن ترك جهده فصلاته فاسدة إلاّ أن يكون الدّهر كلّه في تصحيحه.

إذا صلَى وقرأ في صلاته بسم الله، بالشّين أو بالنّاء وهو الألتْع ولا يطاوعه اللّسان على غير ذلك إن كان فيه تبديل الكلام تفسد صلاته.

ولو قرأ خارح الصلاة لم يكن مأجوراً؛ لأنه يصير كلاماً آخر من كلام النّاس⁽²⁾، فإن أمكنه أن يتخذ من القرآن آيات ليس فيها تلك الحروف يتخذ وإلا فسدت، وعلى قياس المسألة الأولى: إذا كان يبذل جهده ولم يقدر لم تفسد صلاته، وبه يفتى إن كان لا يتبذّل الكلام⁽⁰⁾ إن كان يمكنه أن يتخذ من القرآن آيات ليس فيها تلك الحروف يتخذ إلا فاتحة الكتاب فإنّه لا يدع قراءتها في الصّلاة وإن كان يقرأ نستعين بالشّين أو نحو ذلك فلا ينبغي

⁽۱) أخرجه مسلم في صحيحه من رواية أبي هريرة ولم يذكر فيه الأذان، كتاب المساحد ومواضع الصّلاة، باب قضاء الصّلاة الفائدة واستحباب تعجيل قضائها (١/ ٤٧١) رقم ٣٠٩. أبو داود في مسنه من رواية أبي هريرة، كتاب الصلاة، باب في من نام عن الصّلاة أو نسبها (١/ لم ٢١٨)، رقم (٣١٦). قال أبو داود: رواه مالك وسفيان بن عبينة والأوزاعي وعد الرّزاق عن معمر وابن إسحاق لم يذكر أحد منهم الأذان في حديث الزهري هذا ولم بسنده منهم أحد إلا الأوزاعي وأبان العطاء عن معمر.
وقال الزيلعي في نصب الرّاية: وهذا حجة على الشّافعي رحمه الله تمالى في اكتفاته بالإقامة. إنظر

رفان الزيندي في نصب الزاية: وهذا حجه على السافعي رحمه الله تعام تصب الزاية (١/ ٣٩١).

 ⁽۲) في «ب»: حي على الفلاح،
 (۳) في «ب»: يأذن.
 (٤) في «ب»: لا يتبدّل الكلام، ساقطة.

لغيره أن يقندي به؛ لأن صلاته ناقصة .

الرّجل إذا كان يعلم بعض القرآن ولم يعلم الكل، فإذا وجد فراغاً كان تعنم الفرآن أفضل من صلاة التطوع؛ لأن حفظ القرآن على الأمة فرض وتعلّم الفقه أولى من دنت؛ أن تعلُّم جميع القرآن فرض كفاية وتعلُّم ما لا بدُّ منه من الفقه فرض عين والاشتعال بقرص العين أولى من ذلك.

الأمي إذا اقتدى بالقارىء فصلَّى ركعة ثم تعلم صورة مضى على صلاته؛ لأنَّه إذا كان حلف الإمام لم يكن عليه صورة بخلاف القارى، إذا وجد ثوباً في وسط صلاته حيث بستقبل الصّلاة؛ لأن عليه ستر العورة.

رحل افتتح الصَّلاة ثم نام وقرأ في صلاته وهو نائم يجوز عن القراءة؛ لأنَّ الشُّرع حعل النائم كالمنتبه في حق الصّلاة تعظيماً لأمر الصّلاة بالحديث وهو ما روي عن النَّني ﷺ آنه قال: الإذا نَامَ الْعَبْدُ في سُجُودِهِ بَاهَى اللَّهُ تَعَالَى بِهِ مَلاَئِكَتَهُ فَيَقُولُ (١٠): الْظُرُوا عَبْدِي رُوحُهُ عِنْدِي وَجَسَدُهُ فِي طَاعَتِي (٢) بخلاف ما إذا طلق النائم حيث لا يقع ؛ لأنّه يجوز أن يكون أملاً للصّلاة ولا يكون أهلاً للطلاق كالصّبي تحوز منه الصّلاة ولا يجور منه الطلاق. والمختار أنَّه لا نجوز الصَّلاة بقراءة النائم؛ لأنَّ الاختيار شرط لأداء العبادة ولم يرجد.

رجل يقرأ القرآن وكلَّما انتهى إلى قوله تعالى. ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِيرَ ۖ ءَامَنُوا ﴾ رفع رأسه. وقال: لبيك سيِّدي إن فعل ذلك في الصَّلاة فالأحسن أن لا يفعل، ولو فعل، قَالُونَ لا تفسد صلاته، والأوجه: أن تفسد؛ لأنَّه ليس من القرآن.

امرأة تتعلم القرآن من الأعمى إن تعلمته من امرأة كان أحب؛ لأن نغم المرأة عورة ولهذا قال عليه الصَّلاة والسَّلام: ﴿ التُّسْبِيعُ لِلرِّجَالِ وَالتَّصْفِينُ لِلنَّسَاءِ ا (٣).

رجل بقرأ القرآن كلُّه(١) في يوم واحد والآخر يقرأ: ﴿قُلُّ هُوَ ٱللَّهُ أَحَـٰدُۗ۞﴾ خمسة آلاف مرَّة فإن كان هذا قارئاً فقراءة القرآن كلُّه أفضل؛ لأنَّه جاء في ختم القرآن ما لم يجيء في غيره.

القراءة في الركعتين من آخر السورة أفضل أو سورة بتمامها؟ ينظر(٥): إن كان آخر سورة أكثر آية من السّورة التي أراد قراءتها كان أفضل له دلك وإن كانت السّورة أكثر آية

في «ب»: غير واردة.

أبُو داود، كتاب الطُّهارة، باب الرضوء من النُّوم ص ٢٠٢، أحمد: كتاب الزهد ص ١٣٤٠.

البحاري كتاب: أبراب العمل في الصّلاة، ياب التصفيق للنساء جداً ، ص ٣٩٣ رقم ١١١٤٠ مسلم/كتاب الصّلاة، بأب تسبيح الرّجل وتصفيف المرأة إذا نابهما شيء في الصّلاة حـ ١٠ ص ٢١٨ رقم (٢٠١ عام) عدم الصّلاة والسنة فيهاء جد ، ص ٤٤/٥٤٣ وقم (٤٢٢/١٠٦)، ابن ماجه في سنته كتاب إقامة الصلاة والسنة فيهاء جد ، ص رقم (١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣١)، أبو داود: كتاب الصلاة، باب التصفيق في الصّلاة حـ إن ص ٢٤٧ رقم (٩٣٩)، النسائي في سنه، كتاب الشهر، باب التسبيح في الضَّلاة بعد ٣، ص ٢٠١/ ۱۷ رقم (۱۲۰۸، ۱۲۰۹).

⁽٤) الى البه: ساقطة. (٥) في النه: ساتطة.

هقراءة السورة أفضل؛ لأنّه كلما طالت قراءتها كان ذلك أمصل لكن ينبعي أن يقرأ في [كل] من الركعتين آخر سورة واحدة أما لا يسبعي أن يقول في كل ركعة اخر سورة على حدة؛ لأن ذلك عند أكثر مشايخنا مكروه.

من يختم القرآن في الصّلاة إذا فرغ من المعوذتين في الرّكعة الأولى يركع ثم نقوم في الثانية ويقرأ نفاتحة الكتاب، وشيئاً من سورة البقرة؛ لأن النبي ﷺ قال: الحَيْرُ النّاس الْحَالُ الْمُرْتَّحِلُ، يعني: الخاتم المفتتح، وإذا حشم القرآن في الأولى فقد حل، وإذا افتنح فقد ارتحل فيه.

وقراءة الفاتحة في الرّكعتين الأخيرتين أحب من السّكوت والتسبيح ليكون مؤدّياً الصّلاة لجائزة بيقين.

رجل أراد أن يقرأ في صلاته سورة فجرى على لسانه سورة أخرى فلما قرأ منها آية أو آيتين أراد أن يترك ويفتتح السورة التي أدّاها(١) يكره لقوله عليه الصلاة والسلام: «إِذَا الْتَخْتُ سُورَةً فَاقْرَأُ عَلَى نَحْوِهَا».

قراءة القرآن على التأليف في الصّلاة لا بأس به لما روي عن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه: ﴿ أَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَاتُوا يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ في الْفَرَائِضِ عَلَى التَّأْلِيفِ. ﴿ وَمَدَايِحَنَا اسْتَحَسَنُوا قَرَاءَة المفصّل ليستمع القوم ويتعلموا.

إذا أراد إنسان قراءة القرآن يستحب أن يكون على أحسن الأحوال نيلبس صالح ثيابه ويتعمم ريستقبل القبلة؛ لأن القارىء يجب عليه تعظيم القرآن والعالم تعظيم العلم.

القراءة في الأسباع جائزة، وفي المصحف جائزة وأحب؛ لأن الصحابة رضي الله تعالى عهم كانوا يقرأون في المصاحف والأسباع محدثة.

إذا قال: بسم الله الرحمٰن الرَّحبم، إن أراد القرآن يتعوذ قبله لقوله تعالى: ﴿ فَإِنَا قُرْآتُ الْقُرْآنُ فَآسَتَهِدُ بِأَلْقُ مِنَ ٱلشَّيْطُانِ ٱلرَّحِيرِ ﴿ الرَّهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ على الشَّرِانُ فَآسَتَهِدُ بِأَلَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطُانِ ٱلرَّحِيرِ ﴿ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ ا

قراءة ﴿ فَلْ هُو اللّهُ أَحَدُ اللّهُ اللّهُ عند ختم القرآن لم يستحسنه بعض مشيخنا. وقال الفقيه أبو اللّيث: هذا شيء استحسنه أهل العراق وأثمة الأمصار، فلا بأس به؛ لأن ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن إلا أن يكون ختم القرآن في الصّلاة المكتوبة لا يزيد على مرّة واحدة، ولا بأس بأن يعلّم النّصراني القرآن؛ لأنّه ربّما يتوب.

⁽١) لعل الضراب: أرادها.

⁽٢) سورة النّحل، آية: رقم ٩٨.

إذا أراد إنسان ختم القرآن قال عبد الله بن المبارك(١٠): يعجبني (١) أن يحمد في نصيف أوَّل النَّهار وفي الشِّناء أول اللَّيل؛ لأنَّه إذا ختم أول النهار فالملائكة يصلون عنَّيه حتى يمسي، وإذا ختم أول اللَّيل فالملائكة يصلون عليه حتى يصبح.

رجل قرأ وركع وسجد وهو ثائم فصلاته فاسدة؛ لأنَّه زاد ركعة لا يعتد بها فتعسد صلاته، وإن نام في ركوعه أو في سجوده جازت صلاته ولا يعيد شيئاً. ولو سحد وهر ناثم؟ أعاد السجدة.

رجل قرأ القرآن في غير الصلاة لا يجب عليه أن يتعوذ عند افتناح كلُّ سورة؛ لان الكلُّ محلُّ واحد فيكفيه التعوَّذ مرَّة.

رجل يكتب الفقه وبجنبه رجل يقوأ القرآن ولا يمكنه أن يستمع القرآن كان على القارىء الإثم؛ لأنَّه قرأ في موضع اشتغل النَّاس فيه بأعمالهم ولا شيء على الكانب.

رجل يقول: سمع الله لمن حمده مكان النَّون اللَّام تفسد صلاته؛ لأنَّه صار لغوا وإن كان لسانه لا يطاوعه يترك.

المصلى إذا فرغ من فاتحة الكتاب فقال: آمين بتشديد الميم فسدت صلاته؛ لأن هذا ليس بشيء وقيل: عند أبي يوسف لا تفسد صلاته؛ لأنَّه يوجد مثله في القرآن وهو قوله تعالى: ﴿ وَلا مَا يَنِينَ ٱلْمِيْتَ ٱلْمُرَّامُ ﴾ (٢) وعليه الفتوى، ويقول: أمين بغير مدُّ ولا تشديد أو مين بالمدُّ دون التَّشديد وأصله يا أمين استجب لنا إلاَّ أنَّه أسقطت ياء النَّداء وأدخلت المد

رجل كبّر في الصّلاة للرّكوع ثم بدا له أن يزيد في القراءة لا بأس به، ما لم يركع؛ لأنَّه محل القراءة وهو القيام.

المصحف إذا صار كهناً إن صار بحال لا يقرأ فيه ويخاف أن يضيع يجعل في خرقة طاهرة ويدفن؛ لأن المسلم إذا مات يدفن فالمصحف إذا كان كذلت كان دقته أفضل من وضعه موضعاً يخاف عليه أن تقع عليه النّجاسة أو نحو ذلك.

يقرأ المقيم في الفجر قدر ثلاثين آية إلى ستين سوى الفاتحة وفي الظهر يقرأ مثل ذلك كذا روي عن النبيّ ﷺ (1) وفي العصر بعشرين آية، وفي المغرب سورة قصيرة في كل ركعة كبلا يؤدِّي إلى تأخير المغرب عن أول الوقت. وفي العشاء يقرأ مثل العصر؛ لأن الوقت

عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي مالولاء التميمي المروزي أبو عبد الرحمن الحافظ المحاهد الناجر، ولا سنة ١١٨هـ أفني عمره في الأسفار حامياً، مجاهداً وتاجراً، جاء مي السير: محمود بن والأن: صمعت محمد بن موسى، سمعت إبراهيم بن موسى يقول: كنت عند يحيى بن معين فحامه وجل فقال: من أثبت في معمر؟ ابن المبارك أو عبد الرزاق وكان يحيى متكناً فجلس وقال: كان اس السارك خير من عبد الرَّزاق ومن أهل قريته، وكان عبد الله سيَّداً من سادات المسلمين مات صعرف من عزو الزَّوم سنة ١٨١. سير أعلام النيلاء للذهبي، جـ ٨، ص ٣٧٨ مع ما بعدها.

في البال: يتبغي (٢) سورة المائدة، آية: "رقم ٣. النُّسالي كتاب الافتتاح، قراءة في العشاء الآخرة بسبح اسم ربك الأعلى ملفط آخر.

وقت الكسل فلا يثقل الأمر على القوم، وعن النبي يَثِيَّةُ أنه قال لمعاد رضي الله تعالى عنه النِّنَ أَنْتُ مِنْ سُورَةِ سَبُحِ السَّم زَبِّكَ، والشَّنْس، والشَّح، واللَّبِ إذا بعشي، مِأنا هي السَّفر يقرأ بعد الفاتحة أي سورة شاء؛ لأن السَّفر لمَا قَصَر أصل الضلاة فالسَورة أولى و مَا في الوتر فما قرأ فهو حسن، وعن النِّبي عليه الصّلاة والسّلام. وأنّه كان يقرأ في الركعة الأولى سَبْحِ السَّم رَبُكَ، وفِي التَّانِيَةِ: قُلْ في الرّافة الكافرون، وفي النَّاليَة: قُلْ هُو اللَّهُ أحدًا (*)

وها هُنا فصل لا بد من معرفته: وهو التسمية، والكلام فيها في ثلاث مواصع.

أحدها: أنها ليست من الفاتحة و لا من كل سورة عدنا خلافاً للشافعي رضي الله تعالى عنه . والثاني: أنّها آية من القرآن وهو الصّحيح . .

والثالث: أنّه يأتي بها في كل ركعة عند افتناح قراءة فانحة الكتاب ولا يعيدها مع كل سورة بعدها وهو الصّحيح^(٢).

وأمّا الدعاء:

رجل يدعو وهو ساهي القلب فإن كان دعاؤه على السَّرقة فهو أفضل وإن لم يمكنه أن يدعو إلا وهو ساهي القلب، فالدَّعاء أفضل من تركه؛ لأنّه ليس في وسعه أكثر من ذلك.

المصلّي إذا دعاه أحد أبويه فلا يجيبه ما لم يفرغ [من] (٢) صلاته إلا إن [كان] (١) يستغيث بشيء مه؛ لأن قطع الصّلاة لا يجوز إلا للضرورة، وكذلك الأجنبي إذا خاف أن يسقط من سطح أو تحرقه النّار أو يغرقه الماء وجب عليه أن يقطع الصّلاة هذا إذا كان في المرض، فأمّا في النّوافل إذا ناداه أحد أبويه فإن علم أنّه في الصّلاة وناداه لا بأس بأن لا يجيبه وإن لم يعلم يجيبه.

السّائل إدا قال على الياب: السّلام عليكم لا يجب رد السّلام [عليه](٥)؛ لأن هذا السّلام ليس للتحية بل لترويج السّؤال فلا يجب الردّ.

المصلي ينبغي أن يدعو في الصلاة بدعاء محفوظ لا بما يحضره؛ لأنّه يخاف أن يجري على لسانه ما يشبه كلام الناس فتفسد صلاته، فأمّا في غير الصّلاة فيبغي أن يدعو بما يحضره ولا يستظهر الدّعاء؛ لأنّ حفط الدّعاء يمنعه من الرّقة.

ويكره الذعاء عبد ختم القرآن في شهر رمضان، وعند ختم القرآن بجماعة؛ لأن هذا

النرمذي، باب ما جاء فيما يقرأ بآية في الوتر رقم ٤٥٨، اللسائي، كتاب فيام الليل، باب ذكر صلاة الماقيين رفم (١٦٩٠).

⁽٢) الكلام في ألتسمية وفي وجوهها الثلاثة أوردها العيني في البناية على شرح الهداية جـ ٢٠ ص ٢٣٤ ومن أراد معرفة ذلك عليرجم إليه وإلى البدائع جـ ١، ص ٤٧٨ ، أما ما ذكر في الكتاب هما مهو المدحدة بالمدالة معرفة ذلك عليرجم إليه وإلى البدائع جـ ١، ص ٤٧٨ ، أما ما ذكر في الكتاب هما مهو

الصحيح في المذهب. (٣) في دأ»: ساقطة. (٤) في دأ»: ساقطة. (٥) في دأ»: ساقطة

لم ينقل عن النسي ﷺ وعن الصحابة رضي الله تعالى عنهم أجمعين. لكن هذا شيء لا عنى به الآنه لا ينبغي أن يقال للعامّة ما لا يفهمون.

إذا عطس المصلي فالأحسن أن يسكت مع هذا لو قال: الحمد لله لا نصد صلاته، لأنّه ليس بكلام وليس بجواب، وإذا عطس خارج الصلاة فيسبغي أن يحمد الله تعنى فيقول: الحمد لله رب العالمين، أو يقول: الحمد لله على كل حال، ولا يقول غير ذلك، وينبغي لمن يحضره أن يقول: يرحمك الله، ثم يقول العاطس: يغفر الله لنا ولكم أو يقول يهديكم الله ويصلح بالكم، ولا يقول غير ذلك، وإن عطس ثلاث مزات ينبغي أن يحمد الله تعالى فيقول: الحمد لله رب العالمين، يقول في كلّ مزة ولمن حضره أن يشمته بيمه ويت ثلاث مرات فإذا زاد على الثلاث فلعاطس يقول: الحمد لله. أمّا من حضره إن شمتر، فحسن، وإن لم يفعلوا بعد الثلاث فحسن.

من عطس فقال رجل آخر هو في الصلاة: الحمد لله لم تفسد صلاته (۱) ، إن أراد به المجواب ولو قال: يرحمك الله (۲) فسدت صلاته ؛ لأن جواب غير العاطس [للعاطس] للبس هو التحميد فلم يأت بما هو يصير مجيباً للعاطس فلم يكن جواباً ، وإذا قال في صلاته: اللهم ارزقني الحج لا تفسد صلاته ؛ لأنه لم يشبه كلام الناس، وإن قال اللهم اقض ديني تفسد الأن هذا يشبه كلام الناس.

إذا رأى الرّجل رؤيا تعجبه فليحمد الله تعالى عليها؛ لأن ذلك تعمة فليشكر على ذلك، وإن رأى رؤيا يكرهها فليتعوذ بالله من شرها، فإن شاء يقضها، وإن شاء لا يقضها على أحد.

وأمّا الزياء لا يدحل في صوم الفريضة، وصوم التطوع، وفي سائر الطاعات يدحل؛ لأنّ النبيّ عليه الصّلاة والسّلام قال: «يَقُولُ اللّهُ تَعَالَى: الصَّوْمُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ»⁽¹⁾ نفى شركة الغير وهذا لم يذكر في سائر الطاعات.

رجل افتتح الصّلاة بريد بها وجه الله تعالى ثم دخل بعد الافتتاح في قلبه الزباء، فالصّلاة على ما أسّس أولاً؛ لأن التحرّز عمّا يعترض في أثناء الصّلاة لا يمكن.

إذا أراد الرّجل أن يصلي أو يقرأ القرآن فيخاف أن يدخل قلبه الرّباء فلا يسغي أن يترك؛ لأن ذلك موهوم.

⁽١) ني ابه: سانطة.

⁽٢) في ابِّ: جملة: إن أراد. . . برحمك الله .غير واردة .

⁽٣) - في دأه: ساقطة...

⁽٤) جَزْء من حديث أخرجه مسلم كتاب الصوم، باب فضل الصائم رقم ٢٠٠١. السائي الصيام، باب دكر الاختلاف على أبي صالح رقم (٢٩٢، ٢٢١٤). ابن ماجه، كتاب الصيام، باب ماحه في فضل الصيام رقم ١٦٣٨. وكتاب الأدب، باب فضل العمل رقم ٣٨٢٣

الفصل التاسع في الحدث الطارىء على الصّلاة إلى آخره

أمًا الحدث الطارىء:

رجل سبقه الحدث في صلاته فخرج ليتوضأ فنزح الماء من البتر استقبل الضلاة سواء كان عنده ماء آخر أو لم يكن؛ لأن البناء إنّما يجوز إذا لم يحدث شيئاً آخر (١)، أما لو أحدث في الضلاة تمسد الصّلاة إلاّ أن فعَل فعلاً لا بدّ منه من لمشي والاغتراف من الإناء يحمل للضّرورة، وهذا الفعل منه بدّ في الجملة فلا ضرورة.

إذا وجد الذَّلو منخرقاً فخرز الدُّلو ثم نزح فهذا أولى بالفساد فإدا خرج ليتوضأ فاستنجى استقبل الصَّلاة (٢).

إذا أبدى عورته كان عليه الاستنجاء أو لم يكن؛ لأن إبداء العورة فعل منه بد في الجملة فإن توضأ ورجع ونسي ثوباً من ثيابه في ذلك الموضع فذهب [ليأتي به]^(٣) استقبل الصلاة؛ لأن هذا انصراف منه بدّ للبناء في الجملة، ولو ذكر أنّه لم يمسح رأسه فرحع ومسح رأسه يجزيه البناء؛ لأنّه فعل لا بدّ منه للبناء فإن لم يدكر حتى قام في الصلاة ثم ذكر استقبل؛ لأنّه أذى حزءاً من الصلاة مع الحد فيفسد ذلك الجزء فيفسد الباقي.

المحدث إذا خرج من الجماعة ليتوضأ فإذا توضأ له أن يتوضأ منه ثلاثاً؛ لأن الغرض يقرم مقام الكل.

رجل صلّى فسبقه الحدث في قيامه في موضع القراءة فذهب ليتوضأ فسبّح في ذلك الوقت قبل أن يتوضأ فصلاته تامة، وإن قرأ فصلاته فاسدة؛ لأنّه أذى ركناً من الصّلاة مع الحدث ويستوي الجواب بينهما، وإذاقرأ ذاهباً أو جائياً اختلفوا فيه منهم من قال: إن قرأ ذاهباً تفسد وإن قرأ جائياً لا تفسد، ومنهم من قال: على العكس والمختار ما قلنا؛ لأنّه إن قرأ ذاهب فقد أدّى ركناً من الصّلاة مع الحدث فإن قرأ جائياً فقد أدّى ركناً من الصّلاة مع الحدث فإن قرأ جائياً فقد أدّى ركناً من الصّلاة العمل الكثير فتفسد صلاته.

رجل سبقه الحدث في الصّلاة والماء بعيد وبقربه بثر يذهب إلى الماء؛ لأنّه لو نزح الماء استقبل الصّلاة فلا يمكنه البناء.

المصلِّي إذا سبقه البول في صلاته وانتضح البول وأصاب ثوبه منه شيء كثير جاز له

⁽١) في اب: ساقطة. (٢) في دبه: القبلة. (٣) في دأه: ساقطة.

⁽٤) في ابه: جملة مع الحدث.... من الصَّلاة - ساقطة -

أن يتوضأ ويغسل ثوبه ويبني على صلاته. هكذا ذكر في بعض المواصع وعنى فباس ما ذكرنا قبل هذا يجوز؛ لأن هذا فعل منه بد للبناء في الجملة وهو الأقيس.

رجل أمّ رجلاً واحداً فأحدثا جميعاً وخرجا جميعاً من المسجد فصلاة الإماء تائة، لأنه منفرد فيبني على صلاته، وصلاة المقتدي فاسدة؛ لأنّه مقتد ليس له إمام في المسحد.

إمام أحدث فقدم رجلاً من آخر الصف ثم خرج من المسجد فإن نوى الثّاني أن بكون إماماً لهم جاز. أمّا إذا قام مقام الإمام فسدت صلاتهم إذا خرج الأول قبل أن يصل النّاني إلى مقامه؛ لأنّه خرج وليس لهم إمام في المسجد فتفسد صلاتهم.

الإمام إذا أحدث فتوضأ من جانب المسجد والقوم ينظرون فرجع إلى مكانه وبني على صلاته أجزأه، وأجزأهم؛ لأنّ إمامهم في المسجد بعد، ولو لم يخلف الإمام إلاّ رحل واحد فتوضأ في جانب المسجد ورجع ينبغي أن يأتم بالثّاني؛ لأن الثّاني تعيّن إماماً عينه الأول أو لم يعيّنه.

رجل صلى بقوم في الصحراء فأحدث فتقدم إمامهم خطوتين قبل أن يقدم أحداً إن أن تقدم مقدار ما لو تأخر كان كذلك فكذا تقدم مقدار ما لو تأخر خرج من الصفوف فسدت صلاتهم؛ لأنه لو تأخر كان كذلك فكذا إذا تقدم في حق هذا الحكم ولو صلّوا في البيت صار الخروج من البيت كالخروج من المسجد، والمحدث الذي سبقه الحدث يكون في الصّلاة حتى يتوضأ، ولا يكون مصلياً؛ لأن الطهارة شرط أداء الصّلاة ولم توجد.

وينبني على هذا مسائل:

منها: لو صلّى بالمسح على الخفين فذهب وقته وهو في الصّلاة انتقضت صلاته، ولو أحدث فذهب وتوضأ وهو في وضوئه فذهب وقت المسح له أن يخلع خفيه ويتم وضوء، ويبني على صلاته؛ لأنّه في حالة الوضوء لم يكن مؤدّياً للصّلاة وفي غير حالة الصّلاة له أن يخلع حفيه ويتم وضوء، وفي حالة الصّلاة ليس له أن يخلع خفيه، ولو فعل ذلك قسدت صلاته، وكذا من نام في الصّلاة فهو في الصلاة ولم يكن مصلياً؛ لأن الاختيار شرط أداء العبادة ولم يوجد.

من قاء في صلاته ملء الفم تنتقض طهارته؛ لأنه حدث، ولا تفسد صلاته؛ لأنه ليس بحدث عمداً فيترضأ ويفسل فمه ويبني على صلاته فإن لم يغسل فمه بعد ما مضى على ذلك ساعات يجب أن يكون على قياس مسألة شرب الخمر على ما ذكرناه، وإن ابتلعه بعد ما قاء وهو قادر على أن يمجّه فسدت صلاته؛ لأنه عمل كثير، وإن قاء أقل من ملء فيه لا تنتقض طهارته ولا تفسد صلاته؛ لأنه ليس بحدث، وهل ينجس فمه؟ فهو على ما عرف في اللجامعة: أن ما ليس بحدث ليس^(۱) بنجس، وإن ابتلعه ولم يمجّه وهو قادر [على]^(۱) أن يكون على قياس قولهم في الصّوم، وفي الصّوم عند أبي يوسع، لا

⁽١) في ١٩به: أن يقدم أحداً إن، ساقطة.

 ⁽٢) في اب، ساقطة أ (٣) في (١٤: ساقطة , (٤) في اب: وهو .

يفسد صومه فها هنا لا تفسد صلاته، وعند محمد روايتان. لكن الأظهر أنه بعدد صومه فها هنا تفسد صلاته (١).

رجل دحل المسجد والإمام والقوم في صلاة الظهر فأحدث الإمام فقده هد الرحدي وهو لا يعلم كم صلّى إمامه؟ ينبغي أن يصلّي أربع وكعات ويقعد في كلّ وكعة احساطً لتجوز صلاته وصلاتهم بيقين.

من سبقه الحدث فذهب ليتوضأ فانتهى إلى بهر وحارز عنها إلى نهر آخر'"، وتوصأ فيه استقبل الصّلاة؛ لأنّه اشتغل بأمر لا يحتاح إليه.

من أراد أن يصلّي ركعتين تطوعاً فلمّا صلى ركعة طلع الفجر كان الإتمام أفصل · لأنّه وقع في التطوع بعد طلوع [الفجر] لا عن قصد فكان الإتمام أفضل (").

الإمام إذا تكلم والمقتدي بعد لم يقرأ التشهد إن أحدث عمداً لم يقرأ التشهد، لأن الكلام بمنزلة السلام والإمام إذا سلم والمقتدي يقرأ التشهد يجوز أن يبقى المقتدي في حرمة الصلاة بعد سلام الإمام. أما لا يحوز أن يبقى بعد حدث الإمام إذا كان عمداً.

إذا صلى الإمام بقوم ركعة فسبقه الحدث فقدم رجلاً وخرج من المسجد وتوضأ ثم جاء إلى المسجد فأمره قوم في المسجد الخارج أن يؤمهم فلم ينكلم وكبر نكبيرة أخرى جازت صلاته وصلاة القوم؛ لأنه لما كبر بنية الإمام خرح من الصلاة الأولى؛ لأنه كان مقتدياً بالثّاني، وصلاة الإمام مع صلاة المقتدي صلاتان مختلفتان.

ولو أحدث الإمام فقدم رجلاً وتقدم آخر فَأَتُمْ بكل واحد طائفة واستوت الطائفتان فسدت صلاتهم؛ لأن السخلاف القوم صحيح كاستخلاف الإمام؛ لأن الإمام يستخلف لهم وهم لممّا أتموا بهذا المتقدم فكأنهم استحلفوه فصار كأن الإمام قدم رجليل فاقتدى بكل واحد منهما طائفة واستوت الطائفتان فسدت صلاتهم كذا ها هنا. هذا إذا تقدما معا أمّا لو نقدما على التّعاقب صحت إمامة الأول وجازت صلاته، وصلاة من خلفه، وفسدت صلاة النّاني وصلاة من خلفه وفسدت صلاة النّاني وصلاة من مفردين ومن صار إماما النّاني ومن اقتدى به مفردين ومن صار إماما للكل كالأول، وصار الإمام النّاني ومن اقتدى به مفردين ومن صار إماما لهم فسدت صلاتهم. هذا إذا استوى الفريقان جميعاً أمّا إذا كان إحدى الطائفتين أكثر وقد نقدما معاً جارت صلاتهم؛ لأن الإمامة الصغرى معتبرة بالإمامة الكبرى وفي الإمامة الكبرى ولي الإمامة الكبرى ولي الإمامة الكبرى كان الذي تابعه الأكثر يصير إماماً، ولو استوى الفريقان لم يصر واحد منهما إماماً.

ولو أحدث الإمام فقدم مسبوقاً أنم صلاة الإمام وتأخّر وقدم رجلاً [آخر](٥) أدرك أوّل

⁽١) في قياد: جملة. وعند محمد... صلاته. ساقطة. (١) هي قبه. نهر العر

⁽٣) في قبه: جملة لأنه. . . أفضل. ساقطة.

⁽¹⁾ في دب: وفسدت . . . من خلفه ساقطة (a) في (b) ساقطة .

صلاته ليسلم بهم وقصى المسوق بعد ذلك ما فاته.

أما جواز الاستخلاف من الأول؛ لأنه شرع لإصلاح صلاة القوم والمسبوق منهم فصح استخلافه إياها.

وأما جواز الاستخلاف من المسبوق؛ فلأنَّ السَّلام سنة الصَّلاة والمسبوق عاجز من فيستخلف واحداً من القوم ليحصل السُّنة هذه والأولى الأول أن لا يستخلف المسوق وللمسبوق أن لا يقبل الخلافة وإذا قبل يرجع ما لـم ينته إلى مقام الأول فإذا انتهى إليه ٧ يرجع فيفعن ما قلنا والأول إذا توضأ أتم بالثَّاني؛ لأنَّ الإمامة تحولت إليه فإن قضى مي مـزله بعد قراع النَّابي جاز؛ لأنَّ النَّاني حَرج من الإمامة فلزمه الانفراد بما عليه وإن قصى مي سزله قبل فراغ الثاني من الرّابعة من قدر التشهد لم يحزه؛ لأنَّه لو جاز. إمَّا أن يجرز على سبيل الاقتداء أو على سبيل الإنفراد؟ لا وحه إلى الأول؛ لأنَّه بينه وبين الإمام ما يمم الاقتداء، ولا وجه إلى الثَّاني؛ لأنَّه انفرد في موضع الاقتداء.

ولو تهقه النَّاني بعد التشهِّد وهو مسبوق فسدت صلاته وجازت صلاة أصحابه إن لم يكن منهم مسبوق. أما فساد صلاته؛ فلأنَّه قهقه وقد بقى عليه نعض أركان الصَّلاة. وأنَّ جوار صلاة أصحابه؛ فلأنهم خرجوا عن الصّلاة وليس عليهم شيء من الأركان فلا تبطل صلاتهم وإن كان منهم مسوق فسدت صلاته؛ لأنّه حرج من الصلاة قبل أداء أركان الصلاة وأمّا الإمام الأول فصلاته فاسدة هو المختار؛ لأنّه وإنّ أدرك أول الصّلاة إلاّ أنّه بقي عليه شيء من صلاته.

رقهقهة الإمام بمنزلة قهقهة المقتدي في حق فساد الصَّلاة، ولو قهقه بنفسه فسدت صلاته فكذا إذا قهقه الإمام، ولو قهقه الإمام بعد التشهد أو أحدث، متعمَّداً وخلفه مسوق فسدت صلاة المسبوق، وعلى الإمام الرضوء في قول أبي حنيفة وقالاً: لا تفسد ويبني، وأجمعوا أنَّه لو سلَّم أو تكلم الإمام وذهب لا تفسد صلاة المسبوق.

هما يقولان إن هذا العارض لم يبطل صلاة الإمام بالإجماع؛ فلأن لا يبطل صلاة غيره كان أرلى.

أبو حنيفة يقول: إن هذا العارض أنسد جزءاً من أجزاء(١) [الصلاة التي هي](٢) صلاة الإمام لفقد الطهارة التي هي شرط الأداء فيفسد ذلك الجزء من صلاة المسبوق فإذا فسد منعه من مناء ما بقي على ما مضى. أمّا الإمام لم يبق عليه شيء من الأركان فاستغنى عن البياء .

ولو أحدث الإمام فقدم رجلاً جالساً عنده لم يفتد به بعد فتقدم وكبّر فإن نوى أد يصلِّي بهم صلاة الإمام الأول جازت صلاتهم؛ لأنَّه لمَّا نوى الدُّخول في صلاة الإمام فقد صح الاستخلاف؛ لأنَّه استخلف واحداً من المقتدين؛ لأنَّه لمَّا كبِّر النَّاني ونوى الدَّخول في

⁽۱) می ابا: آخر، (Y) في «أ» ساتطة.

ملاة الإمام الأول صار مقتدياً والإمام الأول في حومة الصلاة بعد فيصح اقتداؤه كما لم الندى به قبل الحدث، وإذا صار مقتدياً به وقد بقي الإمام الأول بعد صحة الاقتداء به على الاستخلاف فصار مستخلفاً واحداً من المقتدين فيصح وإن كان مسبوقاً، وإن بوى أن بصلي بهم صلاة نفسه مستقبلة لم يصر مقتدياً بالإمام الأول فتين أن الإمام الأول استخلف مى ليس بمقتدى به فلم يصح الاستخلاف فقسدت صلاة القوم وصلاة هذا الناني صحيحة ؛ لأنه في حكم المنفرد فتصح صلاته بدون إمام، وصلاة الإمام الأول. قال مشايحنا: ينبغي أن نفسد؛ لأنه استخلف من لا يصلح خليفة له فتفسد صلاته كما لو استخلف جناً

ولو أحدث الإمام وقد اتصلت الصغوف خارجاً من المسجد فقدم رجلاً خارجاً فسدت صلاتهم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى، وقال محمد رحمه الله تعالى: لا تفسد. محمد يقول: الصغوف المتصلة بالمسجد تجعل الموضع كالمساجد، ولهذا جاز الاقتداء فصار الاستخلاف من هذا الصف الموضع لا لاستخلاف من الصف في المسجد، وهما يقولان: نعم، لكن في حق جواز الاقتداء لا في جواز الاستخلاف؛ لأنه إنّما جعل مسجداً لأجل الضرورة وفي حق الاستخلاف لا ضرورة (١) فبقي في حق الاستخلاف خارجاً من المسجد من غير استخلاف فتفسد صلاتهم.

المحدث بالخيار إذا كان منفرداً إن شاء عاد إلى مكانه بعد ما توضأ، وإن شاء أتم في منزله احترازاً عن المشي. والاستقبال أفضل ليكون الأداء بوصف الكمال فإن أصابه الحدث بدون صنعه كالشجة يستقبل الضلاة عند أبي حنيفة ومحمد؛ لأن ما يلزمه بصنع العباد لا يسقط حق الله تعالى.

وأما الأعمال المبطلة للصلاة:

رجل نظر إلى فرج امرأة قد طلقها عن شهوة وهو في الضلاة يصير مراجعاً ولا تمسد صلاته. أما الرّجعة ليكون النظر حلالاً وعدم فساد الصّلاة؛ لأنه ليس بعمل كثير ولو قبّلها أو لمسها فسدت صلاته؛ لأنّه في معنى الجماع والجماع عمل كثير.

العصلي إذا مشى في صلاته فإن كان مقدار صف واحد لا تفسد صلاته؛ لأنه عمل لليل وإن كان مقدار صفين فمشى (٢) دفعة واحدة فسدت صلاته، ولو مشى من صف إلى صفين دفعة واحدة فسدت صلاته. ثم مشى إلى صف آخر لم تفسد، ولو مشى من صف إلى صفين دفعة واحدة فسدت صلاته.

رجل نتف شعره في الصَّلاة إن نتف ثلاث شعرات فسدت صلاته؛ لأنَّه عمل كثير.

المصلّي إذا شدّ إزاره فسدت صلاته؛ لأنّه عمل كثير؛ لأنّه يحتاج فيه إلى اليدين وإذا حلّ لا تفسد؛ لأنّه عمل قليل لآنه لا يحتاج فيه إلى البدين وكذا إدا لجم دابته فسدت

⁽٢) في ابه: ساقطة.

صلاته وإن نزع اللَّجام لا تفسد وإذا تحقَّف فسدت صلاته، وإذا حلع وهو وسع لا عسد لما قلنا.

المصلّي إذا قتل القمل مراراً وهو في الصلاة إن كان قتلاً متداركاً حتى يكثر فسدت صلاته؛ لأنه كثير، وإن كان بين القتلات فرجة أو تحوها لا تفسد؛ لأنه قليل والكفّ عنه أفضل.

المصلي إذا رمى الححر في صلاته إن رمى بأطراف أصابعه لا بكف واحد أو اثنين \ تفسد صلاته؛ لأنه قليل، وإن أخذ من خارج الفم وابتلعها تفسد صلاته؛ لأنه أكل والأي عمل كثير.

المصلّي إذا صبّ الدّهن على رأسه بيد واحدة لم تفسد صلاته، وإن أخذ من الدُهن وادّهن رأسه بيد أخرى فسدت صلاته؛ لأنّه عمل كثير، وكذا إذا جعل ماء الورد على نفسه فهو على هذا التعصيل.

رجل مضغ العلك في صلاته فسدت صلاته إذا كان المضغ كثيراً؛ لأنّه عمل كثير، وكذلك إذا كان في فيه هلبلح فلاكه فسدت صلاته لما قلنا.

المصلّي إذا نظر إلى شيء مكتوب وفهمه: إن نظر غير مستفهم لا تفسد صلاته بالإجماع، وإن نظر مستفهماً عند محمد تفسد وبه أخذ الفقيه أبو اللّيث رحمه الله تعالى. وعمد أبي يوسف رحمه الله تعالى؛ لا تفسد، وبه أخذ مشايخنا: رحمهم الله تعالى؛ لأن الفساد متعلق في مثل هذه الصورة بالتكلم ولم يصر متكلماً.

المصلّي إذا لم يصع ركبتيه على الأرض عند السّجود لا يجزيه (1)؛ لأنا أمرنا أن تسجد على سبعة أعضاء (7). هذا اختيار الفقيه أبي الليث، وفتوى مشايخنا: أنّه يجوز؛ لأنّه لو كان موضع الركبتين نجساً جاز؛ والفقيه أبو الليث: لم يصحح هذه الرّواية ذكره في «العيون» (7).

رجل سجد على ظهر رجل في الصّلاة؟ يجوز لمكان الحاجة إليه في الجملة، فإن سجد على فخذه سجد على فالله لا حاجة إليه، فإن سجد على فخذه

انی اسا: لا یکفیه.

 ⁽۲) صحيح البحاري، كتاب صفة الصلاة، باب الشجود على سعة أعظم جد ١، ص ٢٧٣ رقم (٢٧٧) وبلقطه. سعة أعظم رقم (٧٧٧).
 مسلم كتاب الصلاة، باب أعضاء الشجود والنهى عن كف الشعر ...، حد ١، ص ٣٥٤.

مسلم كتاب الصّلاة، باب أعضاء السّجود والنهي عن كف السّعر...، حد ١، ص ٢٥٤، رقم (٢٢٧)، صنن أبن ماجه كتاب إقامة الصّلاة باب السّجود، جد ١، ص ٤٧٨، رقم (٢٨٨، ٨٨٤)، سنن أبي داود كتاب الصّلاة. باب أعضاء السّجود جد ١، ص ٢٠٥٥، رقم (٨٨١)، بلمظة: آراب، النسائي في سننه، كتاب التطبيق، باب النهي عن كف الثبات في السّجود، جد ١، ص ٤٦٤، رقم (١١١٤). الترمدي في جامعه مع العارضة، كتاب الصّلاة، باب ساحه، عن السّجود على سبعة أعضاء جد ٢، ص ٢٧، ٧٣.

⁽٣) العيونُ: هو عيون المسائل لأبي الليث السَّمرقدي وقد مرت ترجعته

فإن كان بغير عذر فالمحتار أنه لا يحوز؛ لأن السّاجد بنبغي أن يكون عمر محل الشحاد، وإن كان بعذر فالمختار أنه يجور اعتبرها هنا حقيقة العذر في الحال وفي السّجود عنى الظهر بعذر في الجملة، وإن سجد على ركبتيه لا يجوز سواء كان معذر أو بغير عذر لكن إن كان بعذر يكفيه الإيماء وإن سحد على ظهر ميّت إن كان على الميت لمد لا يحد ححم الميّت جاز؛ لأنه سجد على اللبد، وإن وجد حجمه لا يجور؛ لأنه سجد على الميت.

من أصابه وجع في الصّلاة فقال: بسم الله فسدت صلاته هي قباس فول أبي حبيفة ومحمد؛ لأنّه صار من كلام النّاس.

المصلّي إذا سرّح وأسه أو لحيته فسدت صلاته؛ لأنّه بقوم باليدين، وكذلك على من رآه بحسبه خارج الصّلاة، وهو الصّحيح في حدّ العمل الكثير.

المصلِّي إذا سلَّم على إنسان أو ردّ السَّلام فسدت صلاته؛ لأنّه كلام.

المصلِّي إذا صافح إنساناً يريد بذلك التسليم عليه فسدت صلاته؛ لأنَّه كلام.

رجل كتب في صلاته خطأ مستقيماً لا تفسد صلاته إلا أن يطول ذلك فيصير عملاً ثيراً.

رجل صلى فجرى على لسانه نعم إن كان هذا الرّجل يعتاد أن يجري في كلامه في غير صلاته نعم تفسد صلاته؛ لأنّه من كلامه، وإن لم نكن له عادة في غير الصلاة لا تفسد صلاته؛ لأنّه من القرآن وإن قال بالفارسية (آري)(١) ينبغي أن يكون على الاختلاف المعروف. هكذا ذكر الفقيه أبو اللّيث، والصحيح: أنّها لا تفسد؛ لأن العربي إذا جعل من القرآن كما لو قرأ القرآن بالفارسية، ولو قرأ بالفارسية لا تفسد بالإجماع، إنّما الاختلاف في الاعتداد وقد ذكر هذا في اشرح الجامم الصّغيرة.

المصلّي إذا قال: سبحان الله بعد ما ناداه صاحبه لا تفسد صلاته؛ لأن هذا ليس بجواب، بل إعلام منه أنّه في الصّلاة.

رجل زحم النّاس بوم الجمعة فخاف أن يضيع نعله فرفعه، وكان فيها أكثر من قدر النّرهم فقام والنّعل في يده ثم وضعها لم تفسد صلاته حتى يركع ركوعاً تامّاً أو يسجد سجوداً تاماً والنّعل في يده ليصير مؤدياً ركناً تاماً مع النّجاسة من غير حاجة بخلاف القيام؛ لأنّ له في رفع النّعل حاجة حتى لا يضيع نعله.

رجل صلّى خلف الإمام وزحمه الناس حتى وقع في صف النّساه، ولم يبرح حتى فرغ الإمام من صلاته فلمّا وجد مسلكاً تنتى عن النّساء ثُمّ صلّى فصلاته تامّة؛ لأنه لم يؤدي ركناً مع النّساء ولو كان ركع مع النّساء فسدت صلاته.

رجل صلى في الصحراء فتأخر عن موضع قيامه فالمختار أنه لا تفسد صلاته ويعتبر

⁽۱) معناها: بلي.

مقدار موضع سجوده من خلفه وعن يمينه وعن شماله كما في وجه القبلة سوء فما لم يتأخّر عن هذا الموقع لا يتأخّر عن المسجد فلا تفسد صلاته. ولو حطَّ خطَّا ولم يحرح من الخطّ لكن تأخّر عمّا ذكرنا من الموضع فسدت صلاته؛ لأنَّ الخطَّ لبس بشيء.

رحل افتتح الصّلاة وحده ويركع ويسجد بركوع مصل آخر، وسجود مصل آخر، ويقعد بقعوده لا تفسد صلاته؛ لأنّه ربّما يكون صاحب وسوسة فيقول: إن صليت معنمداً على نفسي يُشْتَبهُ عليّ فأفتتح الصّلاة وأعتمد على صلاة غيري.

رجل يصلي، قسمع الأذان، فيقول مثل ما يقول المؤذن، إن أراد جوابه تفسد صلاته، وإن لم يرد لا تفسد صلاته، وإن لم تكن له نبة تفسد؛ لأنّ الظاهر أنّه أراد الإجان، وكذلك إذا سمع اسم البي الله فصلى عليه فهو إجابة، وإن صلى ولم يسمع اسمه فصلاته جائزة؛ لأنّه ليس بإجابة، ولو ابتلع شيئاً بين أسنانه لا تفسد صلاته، وإن كان قدر الحمص؛ لأنّه عمل قليل، فرق بين الصوم والصلاة، والفرق: أن فساد الصلاة متعلّق عمل كثير، والفرق فساد الصوم؛ لأنّه تعلق بوصول المعذّي إلى جوفه وكذلك إذا رفع اليدين بعد الزّكوع والسّحود في الصلاة لا يفسد صلاته؛ لأنّه عمل قليل، وفي كل موضع جاز البناء جاز للإمام الاستخلاف. لأنّه بعذر وفي كل موضع لا يجوز البناء لا بحوز الاستخلاف كالحدث العمد، ولو استخلف الإمام محدثاً فلم يقم مقام الإمام حتى قدم غيره صح ذلك؛ لأنّ حكم إمامته لا تبطل حتى يقوم غيره مقامه، ولو لم يكن مع الإمام إلا واحد فهو متعين للإمامة كما ذكرنا.

وأمًا فيما يقضي ويقدي:

رجل افتنح الصلاة في وقت مستحب، ثم أفسدها، ثم أراد أن يقضيها بعد العصر قبل غروب الشمس لا يجزيه، فرق بين هذا وبين قضاء سائر الطلوات الفائتة؛ لأن قضاء الفائتة والجبة من كل وجه فشابه عصر الوقت فيجوز. فأمّا هذه وجبت لغيرها فلا يظهر الوجوب في حقّ هذا الحكم ، وكذا سنة الفجر إذا شرع إنسان فيها ثم أفسدها، ثم قضاها بعد الفجر لم بجز لما قلما.

رجل صلّى سنين ولم يعلم أنّ الصّلوات الخمس فريضة على العباد إلاّ أنّه كان يصلبها في مواقيتها لا يجور، وعليه أن يقضيها؛ لأنّه لم ينو القرض وأنّها شرط، وكذلك إن علم أنّ منها فريضة ومنها سنة ولم يعرف الفريضة من السنّة لم يجز لما قلنا.

رجل صلى سنين ولم يعرف النافلة من المكتوبة فإن كان يظن أن محلّها وريضة أجزأه ما صلّى؛ لأنّ النّفل يتأدّى بنية الفرض. أما الفرض قلا يتأدّى إلاّ بنيّة العرض، وإن كان يعلم أن بعضها سنة وبعضها [فريضة] إلاّ أنّه لا يعرف شروطها وأركانها، فعليه أن يعيد جميع الفرائض، وإن كان لا يعلم أن بعضها فريضة وبعضها سنّة فكل صلاة صلاها خلف الإمام نجزيه، إذا نوى صلاة الإمام وإن كان يعرف الفرائض من النّوافل ولكن لا يعلم س

في الصَّلاة من الفريضة والسنَّة حازت صلاته؛ لأنَّه إذ عرف الفرائض ينوي العريضة.

إذا دخل الرّجل في الصّلاة وفي كمه فرخة حية فإذا فرغ من صلاته رآه ميتة فإن لم يكن غالب رأيه (١) أنها ماتت في الصّلاة بأن كان مشكلاً لا بعيد الضلاة الآنها لم تحب الإعادة غالباً، ولو صلّى وفي كمه قارورة فيها بول لا تجوز صلاته سواه كانت ممتلئة أو غير ممتلئة الأن هذا في مطانه، وليس في معدته.

الميت إذا فاتته الصّلاة فقضاها الورثة بأمره لا يجوز؛ لأن الصّلاة عبادة بدنية لا تجري فيها النّيابة بخلاف الحجّ عن الميت؛ لأن السّبب ثمة يقوم مقام المباشرة عند الحاحة والتسبّب عبادة مالية جاز أن تجري (٢) فيها النّيابة كأداء الزكاة.

إذا صلّى على الثّلج إن لبّده جاز؛ لأنّه صار بمنزلة الأرض، وإن لم يلبده وكان يغيب وجهه فيه ولا يجد حجمه لم يجز؛ لأنه ممنزلة السّاجد في الهوى، وعلى هذا: إذا أللى في المسجد حشيش كثير إن وجد حجمه جاز أن يسجد وإن لم يجد لا.

إذا أراد الرّجل أن يقضي القوائت ينوي أوّل ظهر لله تعالى عليه، وكذلك كل صلاة يقضيها فأراد ظهر آخر. كذلك ينوي؛ لأنه لما قضى الأول صار الثّاني أول لله تعالى عليه ويقضي الفائنة إذا ذكوها إلا في الأرقات الثّلاثة عند طلوع الشمس وعند الزّوال وعند الغروب لما روي عن عقبة بن عامر الجهني رضي الله (٣) تعالى عنه أنه قال: اثّلاث ساغات الغرب لما روي عن عقبة بن عامر الجهني رضي الله (تأ تعالى عنه أنه قال: اثّلاث ساغات نهانا النّبي عليه مِنْ أَنْ تُعسَلّي فيها، وَأَنْ تَقْبُر مَوْقَانا إِذَا طَلَعَتِ الشّمْسُ حَتّى تُرتَفِع وَيضفَ النّهارِ وَإِذَا تُضيفتِ الشّمْسُ للْغُرُوبِ (١٠). نهى عن الصّلاة في هذه الأوقات مطلقاً إلاّ أنه استثنى عصر يومه بالإجماع ولا إجماع فيما عداه ولا يصلي الوقتية إذا تذكر الفائنة. وفي الوقت سعة لقوله عليه الصّلاة والسّلام: فقن صَلاَةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيُصَلّيهَا إِذَا ذَكَرَهَا فَإِنْ طلك وَقْتُهاه (٥). جعل النذكر وقت الفائنة. فهو إذا اشتغل بالوقتية مع تذكره الغائنة، فقد طلك وَقْتُهاه في غير وقتها من طريق الحكم فلا يجوز.

وإذا كثرت الفوائت سقط الترتيب؛ لأنه دخل في حد الكثرة فتظهر الكثرة. وقال محمد: إذا دحل وقت النّادسة سقط الترتيب؛ لأنه فات كل الجنس وكل الحنس هو الكثرة

⁽۱) في ابء: ظله، (۲) في اسه: تجزي.

⁽٣) عقبة بن عامر: أبو عيسى الضحابي ويقال: أبو حماد، ويقال: أبو عمر الإمام المقرى، صاحب النبي عليه الشالا والسلام كان عالماً مقرناً، فصيحاً، فرضياً، شاعراً كبير الشأن وهو البويد إلي عمر بفتع دمشق له دار بخط باب توما أحد مداخل قلعة دمشق من الناحية الشرقية وما زال الباب بافياً حتى يومنا هذا، أي: زمن الذهبي، مات سنة ٥٩هم، سبر أعلام النبلا، جد ٤٤ ص ٩٩ مع ما بعدها.

⁽³⁾ أخرجه مسلم، كتاب صلاة المساورين، كتاب الأرقات التي نهي عن العبلاة فيها رقم (٣٩٣). الترمذي، كتاب المحادثة فيها رقم (٣٩٣). الترمذي، كتاب الجنائز، باب ما جاء في كراهية العبلاة على الجنائزة عند طلوع الشمس رقم (١٠٣٤). النسائي، كتاب المواقيت، باب الشاعات التي نهي عن الصلاة فيها رقم (٥٥٥). أبو داود، باب الذفن عند طلوع الشمس رقم (٣٩٩٣).

ابن ماجد، باب ما جاء مي الأوقات التي لا يصلى فيها رقم (١٥١٩).

في كل شي، ويسقط الترتيب بالنسبان لكونه معذوراً فيه ويضيق الوقت لما دكرا أن الاشتعال بها بفوت الوقتية عن وقتها، فإن صلّى بعد ذكر الفائنة صلاة أعادها، لآنه رك الترتيب، فإن صلّى بعدها ستاً قبل أن يعيد الفائنة (۱) لا يعيد ما صلاه عند أبي حنيعة رحمه الله تعالى وقال: (۱) لا يعيد الفائنة وما صلّى بعدها؛ لأنا حكمنا بفسادها مزة فلا ينقلب إلى الصحة. لأبي حنيفة: أنّ الكثرة صفة الكل فيسقط الترتيب من الأصل فينقلب الكل جائزاً.

ولو افتتح الصّلاة في أول الوقت فأطال حتى ضاق الوقت لا يجزيه المؤذى، لأنّ التّرتيب يسقط بضيق الوقت فلا يستند إلى أول الوقت فلا يجزيه المؤذى.

ومن نسي ركعتي الفجر حتى صلّى الغداة لم يقضها بعد ذلك عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى. وقال محمد رحمه الله تعالى: يقضيها إذا ارتفعت الشمس وابيضت فإن زالت لم يقضها.

محمد: احتج بما رُوي عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه (٢) عن النبي عليه الضلاة والسّلام أنّه قال: • مَنْ فَاتَنَهُ رَكْعَنَا الْفَجْرِ فَلْيُصَلِّبِهَا إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ (٤). وهذا نص في الباب إلا أن النّص جاء بالقضاء بعد طلوع الفجر وهو وقت مهمل فلا يلحق به وقت صلاة أخرى. وهما يقولان: إن السّنة ما فعله النّبي ﷺ، والنبيّ عليه الصّلاة والسّلام إنّما فضاهما تبعاً للفرض فإذا قضاهما وحدهما لم يكن ذلك استناناً بسنة النبيّ ﷺ. وأما العديث: قلنا إن الحديث مختص عن قصة ليلة التعريس وإنّما أراد فوتهما مع الفرض.

من صلى المغرب بعرفات بعد غروب الشمس فعليه أن يعيدها، فإن لم يعدها حتى طلع الفجر أجزأت عنه؛ لأنه صلاها في وقتها.

وأمّا فيما يقدى:

رجل مات وفاتته صلاة عشرة أشهر ولم يترك مالاً. قالوا: إن استقرض ورثته قفيز حنطة ودفع إلى مسكين ثم ذلك المسكين تصدق على بعض ورثته ثم تصدق على المساكين فلم يزل يفعل هكذا، حتى يتم كل يوم قفيز حنطة، كل قفيز إثنا عشر منا ليقع عن كل صلاة مع الوثر منوين أجزأه ذلك؛ لأن اعتبار العدد في المساكين إنما يعرف في كفارة البين فلم يعتبر في غيرها كما في صدقة الفطر. وميأتي التفريع على هذه المسألة في كتاب الأيمان إن شاء الله تعالى، بخلاف الصوم فإنه يطعم عن صوم كل يوم نصف صاع؛ لأن صوم واحد كله عبادة واحدة فجاز أن يكون فديته نصف صاع إذا فات الوثر عن المربص

⁽١) في البه: جملة: صلاة أعادها. . . الفائنة . ساقطة . (٢) أي محمد .

⁽٣) اخْتَلْفَ في اسمه راسم أبيه على ثمانية عشر قولا وأشهرها عبد شمس بن هامر وعبد الرحمن من صحر فسمي في الإسلام عبد الله كان له هرة صميرة فكنيّ بها قدم المدينة سنة ١٩٥ ورسول الله عبد فساد إلى خيبر حتى قدم المدينة مع رسول الله عليه ترمي بالمدينة منة ١٩٥ مي آخر حلامة معارية وعمره ٨٧ سنة. صفة الصفوة (٢٤٨/١).

 ⁽³⁾ المترمذي، كتاب الصلاة عن وسول الله، بأب ما جاء في إعادتها بعد طلوع الشمس رقم (٢٢١)، الذار قطي، باب الحث على صلاة الجناعة (١/ ٢٨٣). أبن حبان (٢/ ٢٢٤) رقم (٢٧٤)

يكفّر لكل وتر نصف صاع كسائر الصلوات وهذا يبجب أن يكون على قول أبي حنيفة وبدفع عن كلّ صلاة نصف صاع حنطة منوين. ولو دفع جملته إلى فقير واحد جار ولو دفع عن حمس صلوات تسعة أسان لفقير ومناً واحداً لفقير واحد؟ قال أبو بكر الإسكاف''! بجوز ذلك كله واحتيار الفقيه أبي اللّيث أنه يجوز عن أربع صلوات، ولا يجور عن الصلاة المحامسة؛ لأنه فرق، ولا يجوز أن يعطي لكل فقير أنى من نصف صاع وكذا في كمارة اليمين فكفارة الصلاة فارقت كفارة اليمين من حيث إنه لا يشترط العدد فيها حتى لو دفع الكل إلى فقير واحد يجوز لكن ساوى كفارة اليمين من حيث إنه لو دفع أقل من نصف صاع إلى فقير واحد لا يعتد بذلك. بخلاف صدقة الفطر،

وأمَّا ما يفعله المصلِّي عند افتتاح الصَّلاة وبعدها:

رجل أراد أن يكبّر لافتتاح الصّلاة لا يجب عليه أن يفرج بين أصابعه إذا رفع يديه وكذا في التشهّد. فرق بين هذا وبين الرّكوع فإن في الرّكوع يفرّج؛ لأنّه يحتاج إلى الأخذ وأنه لا يتهبأ إلا بالتغريج

رجل صلّى على دابته تطوعاً يجوز له أن يفتتح الصلاة حبثما توجهت به الدّابة كما جازت صلاته حبثما توجهت به الدَّابة لمكان الحاجة.

الإمام إذا مدّ التكبير وجزم رجل من خلفه وفرغ قبل أن يفرغ الإمام على قباس قول أبي يوسف: لا يجزيه بناه أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى: يجزيه، وعلى قياس قول أبي يوسف: لا يجزيه بناه على أن عندهما لو قال الإمام: الله، ولم يزد على ذلك يجوز الافتتاح، وكذلك إذا قال(٢٠) المقتدي، أكبر قبل فراغ الإمام إذا لم يكن كلامه قبل الإمام؛ لأن افتتاحه يقع مع افتتاح الإمام، وعند أبي يوسف: ما لم يقل الإمام: الله أكبر لا يجوز، فيقع افتتاح المقتدين قبل الإمام.

إذا أدرك الإمام وهو راكع فكبر وهو يريد تكبيرة الركوع ينظر، إن كثر وهو قائم جازت صلاته؛ لأن نيته لغت فيبقى التكبير حالة الإحرام. وإن كبر وهو راكع لم تجز صلاته بفوات القيام (٢٠).

المصلّي إذا قام في صلاته ينوي مقام إبراهيم الخليل ولم ينو الكعبة إن كان هدا الرّحل قد أي مكة لم يجز، وإن لم يكن أتي مكة وعنده أنّ المقام والبيت واحد أجزأه؛ لأنّه نوى البيت.

⁽۱) أبو بكر الإسكاف: محمد بن أحمد أبو بكر الإسكاف البلخي إمام كبير جليل القدر، أحد الفقه عن محمد بن سلمة عن أبي سليمان الجوزجاني، وتفقه عليه أبو بكر الأعمش محمد بن سعيد وأبو جعفر الهندواني وبه انتفع وعليه تحرج، قال: كبت عبد الحاكم عبد الحميد يعني المفاضي أما حازم فأراد أن يطلب رجلاً بكمالة نفس قد كفل إلى ثلاثة أيام فقال له: لا بلزم المطالبة إلى ثلاثة أيام فإدا مضت ثلاثة أيام فله المطالبة بنف أبدأ ما لم يسلم إليه وقلت لو باع عبداً إلى ثلاثة أيام بالنس لا يلزمه إلا بعد ثلاثة أيام فقال عبد الحميد؛ كنت لا أعلم ذلك، توفي صنة ٣٣٣هـ. انطر: طفات المفهاه طاش كبرى راده ص ٧، الفوائد البهبة ص ٣٦٣، ٢٦٤.

المصلي إذا تحرّم في الصلاة ورفع يديه لا يوسلهما ثم يضع، بل يضع، لأن هذا نهاء فيه ذكر مسنون ويستحب أن يضع يمينه على شماله وهو في الطلاة قائم لما روي على التي ينظير أنه قال: «إنّا مُعشَر الأنبِياءِ أُمِرْنَا أَنْ تَضَعَ أَيْمَانِنَا عَلَى شَمَائِلنا في الطلاة "، ولأن هذا أقرب إلى الخضوع. ثم عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى يضع كلما فرغ من التكبير، وروي عن محمد في «التوادر»: أنه يوسل حالة الثناء، فإذا فرع من الثناء يضع اليمين على الشمال، والضحيح: قولهما.

من مشابخنا من يجعل الرّواية عنهم في حالة الثناء رواية منهم في حالة الفنوت ويجعلون الخلاف فيهما واحداً وإليه ذهب أبو بكر الإسكاف^(۲). ومنهم من فرق لهما بين حالة الثناء وبين حالة القنوت، ويقول في حالة القنوت يرسل عندهم^(۲) جميعاً، وإليه ذهب أبو بكر الأعمش⁽³⁾، والمختار أن كل قيام فيه ذكر مسنون فالسنة هو الصّحيح كالقيام حالة الفنوت وحالة التكبيرات في صلاة الجنازة، وكل قيام ليس فيه ذكر مسنون فالسنة هو الإرسال كالقومة بين الرّكوع والسّجود وبين التكبيرات في صلاة العيدين وعيه الفتوى.

ولو افتتح الضلاة بالتهليل ونحوه وهو يحسن التكبير جازت صلاته في قول أبي حنيمة ومحمد وقال أبو يوسف: لا يجزيه إن كان يحسن التكبير، هو احتج بقوله ﷺ:
وَتَخْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ اللَّهُ عَلَى الافتتاح به.

وهما: احتجا بقوله تعالى: ﴿وَدَّكَرَ أَسْدَ رَبِّهِ فَسُلَى ﴿ وَالْمَرَادَ بِهُ ذَكَرَ اسْمَ الرَّبُ لَا تَتَاحَ الصّلاة بدليل تعقيب الصّلاة إياه بحرف يوجب التعقيب بلا فصل فالله تعالى شرع افتتاح الصلاة بمطلق الذكر فمن قيّده بذكر خاص فقد قيد المطلق.

ولو افتتح الصّلاة بالفارسية، وهو يحسن العربية جاز في قول أبي حنيفة، وقالا: لا يجوز، فأبو حنيفة: اعتمد الكتاب، وأبو يوسف: اعتمد السّنة، ومحمد: فرق بين هذا والأول، والفرق. أن التكبير عبادة لله تعالى والله تعالى لا يحبّ غير العربية، ولهذا كان الدّعاء بالعربية أقرب إلى الإجابة، فلا يقع غيرها من الألسنة في الرضى بها، والمحة لها في كلام العرب.

(٢) سبقت ترجعته. (٣) في (٤)؛ عنهم.

(٤) أبو بكر الأعمش: محمد بن أبي سعيد عبد الله أستاذ أبي جعفر الهندواني تفقه على أبي بكر الإسكاف وهشام أبو الرليد الأندلسي الغرناطي النحوي عرف بابن الحباني. انظر طقات الفقهاء طاش كبرى زاده ص ٥٩.

⁽١) ابن حيان (٦٧/٥)، الطبراني في المعجم الكبير (١١/ ١٩٩).

⁽٥) أخرجه الشافعي في المسند، كتاب استقبال القبلة في الصلاة، الباب الشادس في صفة الصلاة ترتيب مسه الإمام الشافعي (١/ ٧٠ وهو بعض من الحديث التالي: قوله ﷺ: قمقتاح الصلاة الوضوء وتحريمها التكبير وتحليها التسليم. والحديث بتمامه. أخرجه الترمذي، أبواب الطهارة، باب ما حاء في أن افتاح الصلاة الطهور (١/ ٣٧٥). أبو داود كتاب الطهارة، باب مفتاح الضلاة الطهور (١/ ٣٧٥). أبو داود كتاب الطهارة، باب فرض الوضوء (١/ ٥٩٧).

⁽٦) سورة الأعلى، آية: رقم ١٥.

ومن يسبق الإمام بالافتتاح منية الاقتداء؛ لأن الاقتداء بــا. والبناء على المعدوم مستحيس فإذا كبُر الإمام بعد تكبيرته وصلَّى هو بصلانه لم يوحد منه إلا مجرد بية الاقتداء ودلك عبر كاف، ثم هل يصير شارعاً في صلاة نفسه؟ فيه روايتان، والأصح أنَّه لا بصير شارعاً؛ لأن صلاته منفرداً بخلاف صلاته مقتدياً حكماً فصار كاحتلافهما اسماً.

ومن نوى الظهر لا يصير شارعاً في المصر، فكذا ها هنا.

وإذا وضع يمينه على شماله يضع تحت الشرة؛ لأنَّه أقرب إلى الخضوع، ثم يقول سبحانك اللَّهم إلى آخره ويتعوَّذ بعده في نفسه؛ الأنه جاء أوان القراءة، وقال الله تعالى. ﴿ فَإِمَا قُرَّأَتَ ٱلْقُرْءَانُ فَأَسْتَمِذُ بِاللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَانِ ٱلرَّحِيدِ ﴿ أَنِي اللَّهِ الدَّتْ قراءة الفرآن

ثم التعوذ عند أبي حيفة ومحمد تبع للقراءة، وعند أبي يوسف: تبع للثناء، وينبني عليه ثلاث مسائل.

الأولى: أنَّ المقتدي لا يتعرَّذ عندهما، وعنده: يتعوذ.

والثانية: في صلاة العيد يتعوذ الإمام بعد تكبيرات العيد عندهما، وعنده: قبل

والقالثة: المسبوق إذا أتي بالتعوذ عندهما حسن، وعنده: لا يأتي، ثم يأتي بالتسمية(٢٠) واختلفوا أنَّها من الفاتحة أو من رأس كلِّ سورة أو لا؟ عندهما: ليس من الفاتحة ومن رأس كل سورة؛ لأن العلماء اختلفوا فيها فأدنى درجات الاختلاف المعتبرات يحدث (٢) شبهة والقرآن لا يكتب مع الشبهة فلا يجهر مها عندنا، وعند أبي حنيفة: أنَّه لا يتعوذ إلاَّ في أول الرَّكعة، ويقرأ بسم الله في كنَّ ركعة، وروى عن أبي حنيفة: أنَّه يقرأ عند الفاتحة في كلَّ ركعة، وإن قرأ السورة فحسن اتباعاً للمصحف؛ ثم يقرأ القرآن.

ثم اختلفوا في قدر الفرضية من القرآن عند أبي حنيفة: أنه [آية](١) تامة، وعندهما: ثلاث آيات قصار؛ لأن القرآن معجز والإعجاز لا يتحقَّق بدونه. لأبي حنيفة قوله تعالى: ﴿ فَآتَرُ وَا مَا نَيْتَرُ مِنَ ٱلْفُرُهُ إِنَّ ﴾ (٥) ولم يعتبر القدر، وفي الأخريين إن شاء قرأ، وإن شاء سبح وإن شاء سكت؛ لأن الأمر بالقراءة لا يقتضي النكرار لكن ألحقنا الثَّانية بالأولى لاستوائهما في الدَّرجة وليست الأخريين كذلك بدليل أنَّهما بسقطان في السَّفر.

ويخفي التأمين بعد القراءة عندنا؛ لأنه دعاء، وسبيل الذعاء الإخفاء، فإن [كان](١٠ منفرداً جهر بالقراءة إن شاء أسمع نفسه في صلاة الحهر مراعاة لسنة الجماعة، وإن ترك لا بأس؛ لأنَّ الحهر سنة الجماعة. أمَّا الصَّلاة التي لا يجهر فيها: لا يجهر، ولا بد من تحريك اللِّسان ليشت حدُّ التلاوة وإن حرَّك لسانه ولم يكن مسموعاً؟ قال أبو الحسن (٧٠):

⁽٣) هي اب ايورت (٢) سبقت الإشارة إليها. (۱) سبل تخریجها.

في «أ»: ساقطة. (٥) سورة العزم، آية: رقم ١٨. (١) في «أ» ساقطة. الكرخي: عبد الله بن الحسين بن دلال بن دلهم أبو الحسن الكرخي ولد سنة ٢٦٠ امتهت إليه » (٤) - تي (أه; ساقطة. -

هو قراءة، وقال الفقيه أمو جعمر الهنداوي (١٠) ليس بقراءة، والقراءة واحمة في حميم ركعات الوتر، أمّا عندهما: فلأنه سنة، وعند أبي حنيفة: واجب، وليس بفرض، ويطمئ في كلّ حالٍ من أحوال صلاته راكماً أو ساجداً أو واقفاً، وما عدا ذلك؛ لأنّ النّبي عب الصلاة والسّلام: «أمّرَ الأغرَابِي بالاطّمِئنَانِ فِي الرُّكُوعِ ورَفْعِ الرَّأْسِ مِنْهُ، وَفي السُّخود، ورَفْع الرَّأْسِ مِنْهُ، وَفي السُّخود،

ثم الطُّمَانينة ليست من الفروض عند أبي حنيفة، ومحمد، وعند أبي يوسف ركن.

وصورة الطمأنينة في الرُّكوع والسّجود والاعتدال بعد رفع الرَّاس منها، والطمأنينة فيهما، ثم إنَّ عند أبي حنيفة ومحمد إذا لم يكن فرضاً يكون واجباً أم سنة، وأحمعوا أن الطمأنينة فيما شرع للانتقال كالقومة بين الرّكوع والسّجود، والعقدة بين السّجدتين سنة عندهما أمّا الرّكوع والسّجود وكل فعل ركن بنفسه ذكر الكرخي: أنّها واجنة حتى إن المصلّي لو تركها ساهياً يلزمه سجود السّهو وذكر غيره أنّها سنة حتى لا يجب على تارك ساهياً السّجدة.

وفرض السجود يتأذى بوضع الجبهة والأنف والقدمين عند أبي حنيفة، وعندهما: لا يتأذى بوضع الأنف وحده، إلا بعذر؛ لأنّ وصع الجبهة أصلّ لقوله عليه الصّلاة والسّلام حين مرّ على ساجد: "مَكُنْ جَبْهَتَكَ وَأَنْفَكَ مِنَ الأَرْضِ" ولأبي حنيفة: إذاكان بجبهته على ساجد: "مَكُنْ جَبْهَتَكَ وَأَنْفَكَ مِنَ الأَرْضِ الجبهة مقامها؛ لأن النيابة لا تجزي في عذر يتأذى بوضع الأنف على الأرض بإقامة غير الجبهة مقامها؛ لأن النيابة لا تجزي في هذا الباب بدليل وضع الذفن فإنّه لا يجوز، وإذا كان الأنف موضع الوضع واسم السجود ينطلق عليه جاز أن يكتفى به.

والسُّجُود على اليدين والرَّكبتين ليس بواجب عندنا؛ لأن اسم السَّجُود يطلق على الجبهة وحدها، ولو سجد على كور عمامته جاز لما روي عن النبق ﷺ وَأَنَّهُ كَانَ يَسُجُدُ كَذَلِكَ ا^(٣).

والقعدة للتشهّد الأول ليست بفرض، حتى لو تركها عمداً لا تفسد صلاته. وإن تركها ساهياً فعليه سجدة السّهو، وأمّا القعدة الأخيرة: ففرض لما روي عن النبيّ ﷺ: وأنّهُ قَامَ

برئاسة الحنفية في زمانه بعد أبي خازم، تفقه عليه أبو بكر الزازي، وأبو الفاسم التنوخي، كان كثير المضوم والصّلاة، صبوراً على الفقر والحاجة، ولما أصابه الفائج في آخر عمره كنب أصحابه إلى سيف الدولة ابن حمدان فلمًا علم الكرخي بذلك بكى وفال: اللهم لا تجعل ررقي إلا من حبث عودتني فمات قبل أن تصل إليه صلة سبف الدولة. توفي في النصف من شعبان سنة ٣٤٠ه. (تاح المتراجم ص ٣٠٠، ٢٠١)، (الطبقات السبيّة ٤، ص ٤٣٠ وما بعدها). (طبقات الففهاء طاش كبرى زاده ص ٢٠٠)، (الفوائد البهية ص ١٨٢، ١٨٠).

⁽۱) سبقت ترجعته.

⁽٢) المحديث أخرجه ابن حبّان من حديث طلحة بن مصرف عن مجاهد عن ابن عمر في حديث طويل ا ورواه الطبراني من طريق ابن مجاهد عن أبيه به نحوه. وقد بيّض المنذري في كلامه على هذا الحديث في تخريح أحاديث المهذب وقال التووي: لا يعرف، وذكره في الخلاصة في مصل الضّعيف. انظر: تلحيص الحبير (١/ ٢٥١).

⁽٣) مجمع الزوائد، كتاب الصّلاة، بّاب السّجود من ٢٧٥٦.

إلى الثَّالِثَةِ فَسَيْخُ لَهُ عَلَمْ يُرْحِغُ (`` عَلَو كَانَتَ القَعَدَةُ الأُولَى فَرَضَاً لَرْجُعُ ﴿ وَمَ لَى تُحْمَلُهُ . أَنْ أَنْ فَرْجَعُ ا^(٢) فَدَلُ عَلَى أَنْهَا مِرضَ.

وقدر الغرض مقدار النشهد لقوله عليه الضلاة والشلام: ﴿إِذَا قُلْتُ هَدَا رَمَعَلْتُ هَدَ: فَقَدْ مَنْتُ صَلاتُكَ (٣). علَّق التَّمَامَ بالقعدة.

وتقعد المرأة كأستر ما يكون لها؛ لأنَّها عورة، ويكون ستهي بصره في الصَّلاة إلى موضع سجوده في القيام. وقال الطحاوي: يجب أن يكون منتهى بصوه إلى أصابع رجليه إلى طَرِف أَنفُه، وفي قعوده إلى حجره؛ لأنَّه إذا نظر ولم يتكلف بقع نصره على هذه المواضع، وهذا أقرب إلى الخشوع، والله تعالى مدح الخاشعين.

وأتا الشهو:

رجل نسي صلاة فذكرها بعد شهر فصلَّى بعدها الونتية وهو ذاكر لها أجزأه؛ لأنَّ الترتيب بين الفائنة وبين هذه الوقتية لم يكن واجباً؛ لأنَّ المتخلِّل بينهما كثيرٌ وهو المختار عد المشايخ ،

رجل افتتح الصَّلاة المكتوبة ثم نسي فظنَّ أنَّها تطوع قصلَي على نية النَّطوّع حتى قرغ من صلاته فالصَّلاة هي المكتوبة، ولو كان على العكس فالصَّلاة هي التطوّع؛ لأنَّ السنيَّة لَا يمكن قرانها مع كل جزءٍ من أجزاء الصّلاة فشرط قرانها بأول جزء الصّلاة وقد وجد.

وإن كبّر للتطوع ثم كبّر ونوى به الفرض فالصّلاة [هي](٤) الفريضة، ولو كان على العكس فالصَّلاة هي النطرُّع؛ لأنَّه لَمًّا كبُّر ونوى الآخر صار دَّاخلاً في الآخر.

رجل فاتته ثلاث صلواتٍ من صلاة أيام الظُّهر من يوم، والعصر من يوم، والمغرب من يوم، ولا يدري أيتهن فائته أولاً؟ يبدأ بأيتهن شاء؛ لأنّه زاد على يوم رليله فلا يبقى^(a) الترئيب.

رجل فاتته صلاة واحدة من يوم واحد ولا يدري أي صلاة هي؟ يعيد صلاة بوم ولبلة؛ لأن صلاة يوم وليلة كانت واجبة بيقين فلا يخرج عن عهدة الواجب إلاَّ بما ذكرنا.

رجل شك في صلاة أنَّه صلاها أم لا؟ فإن كانت في الوقت فعليه أن يعيدها؛ لأن سبب الوجوب قائم، وإنَّما لا يعمل هذا السُّبب بشرط الأداء قبله وفيه شكُّ راحتمال، وإذا

⁽١) المخاري في صحيحه، باب ما جاء في السّهو إذا قام من ركمتي الفريضة رقم (١١٦٦، ١١٦٧) مسلم، بابّ الشهو في الصّلاة والشجود (١٣/٢). الترمدي: كتاب الصلاة عن رسول الله على باب ما جاء في الإمام ينصرف من الركعتين ماسياً رقم (٢٦٢٣) بلغظ آخر، الموطأ، أبواب الصّلاة، باب السّهو في الصّلاة رقم (١٤٠). أحمد في مسدده مسد الكوفيين ٢٤٧/٤.

الطيراني في المعجم الكبير (٢٨/١٠) بلفط آخر، فاستقبل الفيلة وكبّر وسحد سجدتين دود فرجع

ودون سبّح. مين تخريجه في حديث المسيء في صلاته.

⁽٤) في دأه أحق (٥) في دَبِهُ فسقط -

شك في نقصان الصّلاة أنّه ترك ركعة أم لا فإن لم يفرغ من الصّلاة فعليه إنمامها(١٠)، ويفعد في كلّ ركعة وإن شكّ بعد ما فرغ وسلم (٢) علا شيء عليه لما قلما من قبل.

رجل صلَّى خلف الإمام وهو يظن أنَّه خليفة، واقتدى بالإمام وهو خليفة (٣) في زعمه فإذا هو غيره بجزيه؛ لأنه اقتداء بالإمام مطلغاً وإن نوى حين كثر الخليفة يربد الاقتداء بالخليفة لا يجزيه؛ لأنَّه اقتداء بالخليفة ولم يوجد.

رجل دخل في صلاة الظهر، ثم شكّ في صلاة الفجر أنَّه صلاَّها أم لا، فلمُ فرغ من صلاته نبيَّن أنَّه لم يصل الفحر؟ يصلِّي الفجر ثم يعيد الظهر؛ لأنَّه لمَّا تحقق ظنَّه، صار كأنَّه كان ني الابتداء مُثيقًناً، كالمسافر إذا تيمّم، وصلّى، ثمَّ رأى في صلاته سراباً، فمضى على صلاته، ثم ظهر بعد فراغه من الصَّلاة أنَّه كان ماءً، يتوضأ، ويعبد الصَّلاة، كذا ها هـا.

رجل افتتح الصّلاة فنسى التعوّذ حتى قرأ فاتحة الكتاب لا يتعوّذ، لأنّ التعوّذ في أول القراءة، فإذا قرأً بعض القراءة يذهب محل التعوذ.

رجلُ صلَّى العشاء فلمَّا صلَّى ركعتين ظنَّ أنَّها ترويحةٌ فسلَّم، أو صلَّى الظهر وهو يظن أنَّه يصلَّى الجمعة فسلَّم استقبل القبلة؛ لأنَّه سلَّم، وهو متيقِّن أنَّه صلَّى ركعتين.

إمام صلَّى بقوم قلمًا ذهب الإمام قال بعضهم: هي الظهر، وقال بعضهم: هي العصر، فإن كان في وقت الظهر، فهي الظَّهر، وإن كان في وقت العصر فهي العصر؛ لأنَّ الظاهر شاهدُ لمن يدّعي ذلك، وإن كان مشكلاً؟ جاز للفريقين في القياس، بمنزلة قطرة الدُّم وقعت من خلف الإمام ولا يدرى ممَّن هي جازت صلاة الكل، لأنَّ السُّكُّ وقع في وجوب الإعادة فلا تجب بالشُّكُّ.

إمام صلَّى العشاء على غير وضوء، وهو لا يعلم ثم^(٤) صلَّى بهم إمام آخر التراويح ثمَّ علموا؟ كان عليهم أن يعيدوا العشاء، والتراويح. أمّا العشاء فظاهر، وأمّا التراويح: فلأنّها أُذَيت في غير وقتها؛ لأن وقتها فيما بعد العشاء.

والمسبوق إذا شك في صلاته وكبر ينوي الاستقبال يخرح عن صلاته؛ لأن حكم صلاة المسبوق وحكم صلاة المنفرد مختلفان. ألا ترى أنْ الاقتداء بالمسبوق لا يصح، والاقتداء بالمنفرد صحيح، فإذا قبل على أحدهما وكبر ثبت الانتقال عن الأخرى كما انتقل بالتكبير من فرض إلى نفل، ومن نقل إلى فرض.

المصلِّي إذا سلَّم ناسباً وعليه سجود التلاوة فسجدها، ثم خرح من الصَّلاة قبل أن يقعد مقدار التشهد فسدت صلاته؛ لأنَّ العودة إلى سجدة التَّلاوة يرفص القعدة الأولى. ونو سهى عن قراءة التشهد حتى سلم، ثم ذكر فعاد إلى قراءة التشهد، ثم إنه خرح من الصّلاة قبل أن يتم قراءة التشهد لم تفسد صلاته هو المختار، وإن كان بعض المشايخ سوى

⁽١) في اب: سائطة. (٣) في اب: واقتدى بالإمام وهو حليمة. سافعة -

⁽٢) في اب: ساقطة. (٤) - هن اب: ساقطة.

ينهما؛ لأن التَّشَهَد محلَّه القعدة، فالعود إلى قراءة التشهد لا يرقص القعدة أن السُحدة محلَّها قبل القعدة فالعود إلى السَجدة يرفض القعدة.

إذا رفع رأسه من الركوع، ثم تذكر أنه لم يسجد في القابية إلا سجدة واحدة يسحد بناك الشجدة، ثم يتشهد للثانية، ثم يتشهد للثالثة سحدتين، ثم أكمل ما بقي من صلاته الأن العود إلى تلك السّحدة لا يرفض الركوع وعليه سجدنا السّهو؛ لانه آحر السّحدة من الزّكعة الثّانية، وإن تذكر وهو راكع في الثّالثة أنّه عليه سجدة من لثانية يرمع رأسه عبر فص الرّكوع، ثم يسجد للتي تركها في الثّانية، ثم يتشهد لنثّانية، ثم يقوم فيصلي الثّالثة والزّائعة، بركوعهما وسجودهما؛ لأنّ الرّكوع بقي محلاً للارتفاض فإذا رفضه ارتفض.

رجل صلّى خمس صلوات، ثم علم أنه لم يقرأ في الأوليتين في إحدى الطلوات ولا يملم تلك الصّلاة فإنّه يعيد صلاة الفجر وصلاة المغرب؛ لأنه إذا قرأ في الأخيرتين من الظهر والعصر والعشاء أجزأه بخلاف^(۱) الفجر والمغرب، فإنه يعيدهما احتباطاً.

ولو أن راعياً في بعض الفيافي صلى الفجر في وقتها، وصلى بعدها الظهر ولعصر والمغرب والعشاء، وصلى كذلك أشهراً على حسبان أنه يجوز. فالفحر الأول جائز؛ لآنه أذى فائتة عليه وما يعدها من أربع صلوات لا يجوز، والفجر الثاني لا يجوز؛ لأنه صلى وعليه أربع صلوات، والفجر الثالث يجوز؛ لأنه صلى وعليه أكثر من صلاة يوم وليلة وكذلك الفحر جائز وغير الفجر لا يجوز، وجواب السنة على هذا الترتيب.

من شكّ في إتمام وضوء إمامه جازت صلاته ما لم يستبقن أنّه ترك بعض أعضائه سهواً أو عمداً؛ لأنّ الظاهر أنّه لم يترك.

إذا صلَّى من المغرب ركعتبن وقعد قدر التشهد، وزعم أنه أتمها، فسلم، ثم قام فكير ينوي الدَّخول في سنة المغرب، ثم تذكّر أنه لم يتم المغرب وقد سجد لسنة أولاً فصلاة المغرب فاسدة؛ لأنه لمّا كبر ونوى الدَّحول في صلاة أخرى فيكون ناقلاً من الغرض إلى النطوع قبل إنمامها، أمّا إدا سلَّم وتذكّر أنه لم يتم فحسب أن صلاته فاسدة، فقام وكبر للمغرب ثانياً، وصلى ثلاثاً إن صلى ركعة وقعد قدر التشهد أجزأه المغرب وإلاً فلا، لأن المغرب ثانياً لم يصح بقي (٢) مجرد التكبير وذا لا يخرجه عن الضلاة.

وإذا صلَّى الإمام صلاة الغداة وسلَم، فقال له رجلٌ من القوم: توكت سجدة من صلب الصَّلاة، فقام الإمام وكبّر واستأنف الصَّلاة لا يجزيه لا الأولى ولا الثّانية؛ لأنَّ هذا التَّكير لا يخرجه عن الأولى فقد خلط المكتوبة بالنطوع قبل الفراغ من المكتوبة.

⁽۱) في ابا: عملاً.

إذا سلم الإمام وقد تفرق القوم، ثم تذكُّر من مكانه أنَّه ترك سحدة النَّلاوة بسجد ويقعد قدر التشهّد فإن لم يقعد فسدت صلاته وجازت صلاة القوم.

إذا صلى الظهر أربعاً فلما سلم تذكر أنه ترك سجدة منها ساهياً، ثم قام واستقبل الصَّلاة وصلى أربعاً وسلم، وذهب فسد ظهره؛ لأن نية دخوله في الظهر ثانياً لعو فإذا صلُّم ركعة فقد خلط المكتوبة بالنافلة قبل الفراغ من المكتوبة.

رجل صلَّى العصر خمساً وقعد في الرَّابعة قدر التشهد، ثم تذكر ذلك لا يضيف إليها الشادسة؛ لأنَّه لا تطوع بعد العصر ولا سهو عليه؛ لأنَّ سجود السُّهو شرع في آخر الصَّلاة. ولم يوجد آخرها؛ لأنَّه لم يوجد آخر العصر ولا آخر النطوع بدخول الواسطة وهي الزِّكعة الحامسة إلاَّ في رواية هشام عن محمد رحمه الله تعالى أنَّه يضيف إليها السَّادسة، وكذلك ل صلَّى ركعة من النَّطوع، ثم صلَّى الفجر والفَّتوى على رواية هشام(١٠).

إذا صلَّى الإمام والقوم وفرغوا، واستبقن واحد منهم بالتمام، وواحد بالنَّقصان وشكَّ الإمام والقوم، كلُّهم فليس على الإمام شيء، ولا يستحبُّ للإمام أن يعيد الضلاة؛ لأر الشُّكُّ إذا وقع بعد الفراغ من الصَّلاة لا يلتفت إليه، وعلى الذي استيقن بالنَّقصان الإعادة؛ لأنَّه استيقن أنَّه لم يؤد فإذا كان الإمام مستيقناً بالتقصان، وواحد منهم مستيقن بالتمام، يقندي القوم بالإمام؛ لأن الإمام تيقَّن أنَّه لم يؤد، ولا يعيد الذي استيقن بالنمام؛ لأنَّه تبقُّر أنَّه أدَّى.

إذا شك الإمام فأخبره عدلان يأخذ بقولهما؛ لأنَّه لو أخبره عدلٌ يستحب أن بأخذ بقوله، فإذا أخبره عدلان يجب الأخذ بقولهما، بخلاف ما إذا شكَّ الإمام والقوم، واستيقن واحد من القوم بالتِّمام، واستيقن واحد منهم بالتَّقصان حيث يعيد الذي استيقن بالتَّقصاد، وصلاة الإمام والقوم تامة (٢)، وإن أخبر المستيقن بالنقصان؛ لأن قول المستيقن بالنقصان عارض قول المستيقن بالنَّمام فكأنهما لم يوجدا، ولو شك الإمام والقوم واستيقن واحد منهم بالنقصان، فالأحب أن يعيدوا فإن لم يعيدوا فليس عليهم شيء حتى يكون رجلان عدلان لما ذكرنا.

رجلٌ صلَّى الظهر ونوى أنَّ هذا الظهر (٣) ظهر يوم هذا وهو يوم الثلاثاء، فتبين أنَّ ذلك اليوم يوم الأربعاء جاز ظهره؛ لأنَّه نوى في صلاة بعينها وهو صلاة الظهر في وقت بعينه وهو يوم الثلاثاء إلاَّ أنَّه غلط في تعيين الوقت.

ولو أن رجلاً زاد في صلاته ركوعاً أو سجوداً متعمداً لم تفسد صلاته؛ لأن الرّكوع أو

هشام؛ هو هشام بن عبد الله الرّازي، ذكره صاحب الهداية في الحج له النوادر وصلاة الأثر تعلُّه عِلمي أبي يوسف ومحمد، وقال الدَّمبي في الميران: هشام عن مالك وعنه أبو حاتم قال: لقيت ألعا وسبعمانة شيخ وأنفقت في العلم سبعمائة ألف درهم. وقال أبو حاتم صدّوق ما رأيت أعظم قدراً مه وعن ابن حَبَانَ: كان هَشَام ثَفَةً. العرائد البهية ص ٣٦٧.

في ابًّا: سَاقطة. (٣) في قبًّا: أن هذا الطَّهر، ساقطة.

السَّحود على الانفراد ليس نقرية مقصودة، وهذا على قول أبي حنيفة بناء على آنه لا يري

قراءة الفاتحة في الأوليين فرض يوحب سجود الشهو، لأنه تأخر الشورة عن محله، وفي الأخريين لا يوجب سجود الشهو؛ لأنه مخبّر في القراءة، وقراءه الفاتحة في المشهد فكان التشهد يوجب سجود الشهو؛ لأنه أخر الواحب وهو التشهد. ولو فرغ من التشهد، ثم قرأ الفاتحة لا سهو عليه؛ لأنه مخبّر في قراءة الفاتحة وغيرها.

سجود السّهو إذا وتع في وسط الصّلاة لا يعتد بها، ويسجد ثانبًا؛ لأنّها وقعت في غير محلّها.

ولو صلى الظهر على غير وضوء، وهو لا يعلم به، والعصر بوضوء، وهو ذاكر لما صنع، فعليه أن يعيدها، فإن أعاد الظهر ولم يعد العصر حتى صلى المغرب أعاد العصر؛ فلأنه ولم يعد المعصر وقعت جائزاً. أمّا إعادة العصر؛ فلأنه أذاها في وقت الظهر حكماً؛ لأنه حين صلى العصر صلى وهو عالم أن عليه الظهر بيقين، وكان الوقت وقت الظهر حكماً، وأمّا جواز المغرب: فإنه حين أعاد لم يكن عالماً أن عليه العصر وقت المغرب إذا كان عنده أن عليه العصر بيقين حتى لو كان عالماً أن عليه إعادة العصر بيقين لا يجزيه المغرب نص عليه محمد بيقين حتى لو كان عالماً أن عليه إعادة العصر بيقين لا يجزيه المغرب نص عليه محمد رحمه الله تعالى في النوادر ابن سماعة؛.

إذا شك في صلاته أنها ثنائية أو ثلاثية لا يقعد وهو الصّحيح؛ لآنه دار بين السّنة والسدعة، ولو نسي فاتحة الكتاب في الرّكعة الأولى أو الثانية وبدأ بالسّورة فلمّا قرأ شيئاً من السّورة ذكر أنّه لم يقرأ فاتحة الكتاب، يبدأ ويقرأ فاتحة الكتاب، ثم السورة وعليه السّهو، قرأ من السّورة حرفاً أو أكثر؛ لآنه أخر الواجب عن محله.

إذا قرأ في الصّلاة فاتحة الكتاب على قصد النّناء (١١ جازت صلاته؛ لأنّه وحدت القراءة في محلها فلا يتغير حكمها بقصده، وإذا تفكر في صلاته أنّه أطال بجب عليه سجود السّهو وإلا فلا.

والحد الفاصل بين الطويل والقصير: أنه إذا أشغله عن شيء من فعل الصلاة وإن قُلَّ فهو طويل. حتى قالوا: إذا أحدث فدهب للوضوء فشكُ أنّه صلى ثلاثاً أم أربعاً إن شغله عن الوضوء ساعة وجب السهو وإلاّ فلا؛ لأنّه أخر الوقت عن محلّه؛ لأنّ حرمة الصّلاة باقية، وقد تأخر ركن بسبب هذا التفكر وهو البناء.

المصلّي إذا تلا آية السّجدة ونسي أن يسجد لها، ثم ذكر وسجد وحب عليه سجدنا السّهو؛ لأنّه أخّر واجباً وجب وصله وصار تاركاً للرصل، وأنّه واجب وذكر أنّه مي معض المواضع لا سهو عليه، والأول أصح، وكذلك لو ترك سجدة صلبية، ثم ذكرها لما قلت،

⁽١) في اب: الضّلاة.

ولو نسي تلاوة صلبية بدأ بالأولى ورجب عليه سجدتا السَّهو لما قلنا.

ومن سهى في صلاته فلم يدر ثلاثاً أم أربعاً، وذلك أول ما سهى استقبل الضلاة، ولو لقي ذلك غير مرَّة تحرَّى الصُّواب، وأتمّ الصَّلاة على ذلك فإن لم يقع تحزّيه على شيء بى على الأقل وسجد سجدتي الشهو بعد السّلام، ولو سجدهما قبل السّلام جاز.

أَمَّا الأُول: فلما روى ابن عباس رضي الله تعالى عنهما (١) عن النبي ﷺ أنّه قال الإدا للهُ أَخَدُكُمُ فِي صَلَاتِهِ أَنَّهُ كُمْ صَلَّى فَلْيَسْتَقْبِلِ الصَّلاَةَ (٢). أمر بالاستقبال ؛ ولأنا تيقّنَا بالوجور وشككنا في أدائه وقدر على أدائه بيقين من غير حرج فلزمه (٢) الاستقبال ليؤدّي الواجب بيفين.

وأمّا الثاني: فلما روى ابن مسعود رضي الله تعالى عنه (٤) عن النبي على قال: اإذ شَكُ آخَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ يَدْرِ ثَلَاثاً صَلَّى أَمْ أَرْبَعا فَلْيَنْحَرَّى أَقْرَبَهُ إِلَى الصَّوَابِ وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَلَا آخَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ يَدْرِ ثَلَاثاً صَلَّى أَمْ أَرْبَعا فَلْيَنْحَرَّى أَقْرَبَهُ إِلَى الصَّوَابِ وَلَيْسَ عَلَيْ الشَّانِ عَلَى الشَّانِ عَلَى النَّانِي؛ ولأن [الإعادة [6]] (١). قالحديث الأول محمولُ على الأول والحديث الثاني على الثاني؛ ولأن رأي القلب حجة يعمل بها عند عدم الأدلة فإن لم يقع تحريه على شيء بنى على الأقل أخذاً بالاحتياط.

أَمَا النَّالَتُ: فلحديث ثوبان رضي الله عنه (٧) أن النَّبي ﷺ قال: ﴿ لِكُلُّ سَهُو سَحْدَتَانِ

⁽١) ابن عاس رضي الله تعالى عمهما: النحر حبر الأمة وفقيه العصر وإمام التفسير أبو العباس عبد الله بن عمر رسول الله على العباس بن عبد المطلب. وأمه: أم الفضل لبابة بنت الحارث، ولد بشعب بني هاشم قبل عم الهجرة بثلاث سنين. انتقل ابن عباس مع أبويه إلى دار الهجرة زمن الفتح وقد أسلم قبل ذلك، قرأ كثيراً على أبي بن كعب وزيد بن ثابت، وقرأ عليه مجاهد وسعيد بن جبير وطائفة، ولى ذلك، قرأ كثيراً على أبي بن كعب وزيد بن ثابت، وقرأ عليه مجاهد وسعيد بن جبير وطائفة، روى ألفاً ومشمائة وستين حديثاً وتفرد البخاري بمائة وعشرين حديثاً، وتفرد مسلم بتسعة أحاديث، توفي سنة ثمان أو سبع وستين للهجرة (١٧٠) مم ما يعدها)...

⁽٢) مسلم في صحيحه، كتاب المساحد، باب السهو في الصلاة، رقم (٧٧١). الترمذي، كتاب الصلاة، باب ما جاء في رجل يصلي فشك رقم (٣٩٣) بلفظ آخر، النسائي، كتاب السهو، باب إتمام المصلي على ما ذكر إدا شك رقم (١٣٣١). أبو داود، باب ما جاء فيمن شك في صلاته فيرجع إلى اليقين رقم (١٢٠٩) بلفظ آخر، الموطأ، أبواب الصلاة، باب السهو في الضلاة رقم (١٣٩).

⁽٣) في ألب؛ كذا.

⁽⁴⁾ أبن مسعود رضي الله تعالى عنه: هو عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي، وكان يعرف بأمه أبن أم معبد، الفقيه الحير، فقيه الأمة أبو عبد الرّحمٰن الهدلي المكي المهاجري المدري حليف بني زهرة، كان من السابقين الأولين ومن التجباء العالمين، شهد بدراً وهاجر الهجرتين وكان يوم البرموك على النفل ومناقبه غزيرة روى علماً كثيراً، حدث عنه أبو موسى وأبو هريرة وابن عباس وابن ععر وجابر وأنس وعلقمة والأسود ومسروق، وكثير من الصحابة والتابعين، وروى عنه القراءة أبو عنه الرحمٰن السلمي، اتفق له في الصحيحين على أربعة وستين وانعرد البخاري بإخراج أحد وعشرين حديثاً ومسلم بإخراج خمسة وثلاثين حديثاً قال الدهبي: كان معدوداً في أدكباء العالم، (سير أعلاء النالاء جداً ص ٢٩٠ مع ما بعدها).

 ⁽٥) في الله غير واردة.
 (٦) ست تخريجه في أبواب الشهو، فليراجع.

 ⁽٧) ثوبان رضي الله تعالى عنه، مولى رسول الله ﷺ، وليس ثوبان النّـوي، ويكبى أبا عبد الله، سب من أرض الحجاز فاشتراه النّبي ﷺ وأعتقه فلزم النّبي ﷺ وصحبه وحفظ عنه كثيراً من العلم وطال *

تغد السلام (() ولم يعصل (() بس أن بكون الإدخال زيادة مي الطالاة أو لنحصبل نفسائية الكن إدا سحدهما قبل السلام جاز؛ لآنه ترك السنة فإن لتأخير إلى ما بعد السلام سنة، وترك السنة لا يمنع الاعتداد، وكذلك لو قعد فيما يقعد قيه أو قدم في الأوبيس السورتين، أو تركهما، أو أحدهما، أو أخر القراءة كلها إلى الأخيرتين ساهيا، أو ترك القنوت، أو التشهد، أو التكبيرات الزوائد في العيدين أو زاد سجدة أو ركوعاً أو سحو دنث فإنه يجب عليه في ذلك كله سجدتا لشهو، [ولو ترك الفوابع مثل القاء والنسيح في الزكوء والشجود، وغيره لم يجب عليه، ولو فعل من ذلك شيئاً عامداً لم يحب عليه سحود الشهو] (")، وتكبيرات الركوع والشجود من التوابع، والأصل في هذا أنّ المتروك ثلاثة الشهو] (")، وتكبيرات الركوع والشجود من التوابع، والأصل في هذا أنّ المتروك ثلاثة

ففي الوجه الأول: إن أمكنه التدارك بالقضاء يقضي وإلاّ فسدت صلاته؛ لأن العرائص أركان وركن الشّيء ما به قيام ذلك الشيء.

وفي الوجه الثّاني: لا تفسد؛ لأن قيامها بأركانها وقد وجدت ولا يسجبر بسحدتي السّهو: لأنّهما واجب فلا يجب جبر الشيء بما هو فوق الفائت.

وفي الوجه الثالث: إن ترك ساهياً ينجبر بسجدتي السّهو لاستوائهما⁽¹⁾ في الدُّرجة والشيء ينجبر بمثله، وإن ترك عامداً لا ينجبر بسجدتي السّهو؛ لأنّهما [عرفتا]⁽⁰⁾ جابرتين بالسَّرع، والشرْع ورد حالة السّهو وجعلهما مثلاً لهذا الفائت لا فوقه؛ لأن الشيء لا يجبر بما فوقه، والنقصان المتمكن بتركه سهياً، وهذا الجابر⁽¹⁾ إن كان مثلاً للفائت سهواً كان أدون من الفائت عمداً، والشيء لا ينجبر بما هو دونه، وإذا ثبت هذا فقول: ما ذكرنا أولاً كله واحب؛ لأن بعض ذلك واجب كالقنوت.

والتشهد، وتكبيرات الزوائد في العيدين، وبعض ذلك تأخير ركن عن محله كالقعود في الأول فإنه بالقعود صار مؤخّراً للركن، وتأخير واجب وجب أصله بالزكن كالقيام من الثانية فصار بالتأخير تاركاً الوصل الواحب، وما ذكرنا ثانياً من التوابع سنة، وترك السنة لا يوجب سجود الشهو.

لو خافت الإمام فيما يجهر أو جهر فيما يخافت قدر آية قصيرة وجب عليه سجدتا السّهو في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى. وقالا: لا يجب حتى يكون مقدار ثلاث آبات قصار أو آية طويلة تعدل ثلاث آبات قصار، لو فعل ذلك وحده لم يجب عليه سجدت

⁼ عمره واشتهر دكره، حدث عنه: شداد بن أوس، وجبير بن نفير، وأبو إدريس الحولامي، نرل حمص، وتوفي سنة ١٥٥هـ. (سير أعلام البلاء جـ ٤، ص ٢١٣ مع ما بعدها).

 ⁽٤) في (ب): الأنهما واجبان، الاستوائهما. ساقطةً.
 (۵) في (أء: ساقطة.

⁽٦) في اب الجابر،

السهو. هرق بين الإمام والمنفرد، والفرق: أن الجهر فيما يجهر واجب على الإمام لاستماء عبره ليحصل ثمرة القراءة من التأمّل والتفكّر، وغيرهما، وترك الوجب ساهياً يوجب سجدتا السهو، أما الجهر فيما يحهر فيم واجب على المنفرد لعدم الحاحة إلى استماع غير، سواء في بعض المواضع بين الجهر فيما يخافت، والمخافتة فيما يجهر. وقالا: يجب [بأيهما](1) كان سجدتا السهو قل أو أكثر.

ولو سهى خلف الإمام لم يجب عليه سجود السّهو ويجب عليه بسهو الإمام أما الأول: فلأنّ السّهو لا يخرجه عن المتابعة فمتى وجب عليه يصبر مخالفاً للأمام وأما الثاني: فلأنه تبع للإمام فيجب عليه بسهو الإمام.

ومن سلم ساهياً قبل التمام وجب عليه سجدتا الشهو، ومن سلم عامداً وهو ذاكر لركن عليه فسدت صلاته.

أما الأول: فلأنه فعله في غير حينه (٢) ونعل السّلام عامداً ينقض الصّلاة وفعله ناسياً (٢) يوجب نقصاناً فيها فلزمه سجود السّهو.

وأمَّا الثاني: فلأنه ترك ركناً من الصَّلاة وترك الرَّكن يبطل الصَّلاة.

ولو قام إلى القالنة (٤) ولم يجلس ولم يستو قائماً فذكر فقد وجب عليه سجدتا السهو, ذا تعثر عن حاله. رإن استوى قائماً مضى ولم يعد وجب عليه سجدتا السهو وإنما لم يعد؛ لأن القبام فريضة، والقعدة الأولى واجبة، ولا يترك الفرض لمكان الواجب ولولا الأثر الوارد بالاشتغال بسجدتي القلاوة إذا قرأ آية السجدة في الصّلاة لما جوّزنا الانتقال من القيام إليها.

وأمّا وجوب السّهو عليه بترك القعدة الأولى ساهياً وهي واجبة ولو لم يستو قائماً لكنّه إلى القيام أقرب يقعد. واختلف المشايخ في وجوب سجدتي السّهو: كان الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى (٥) يقول: لا يسجد؛ لأنّه إذا كان إلى القعود أقرب كان كأنّه لم يقم ولهذا يجب عليه أن يقعد، وقال عيره من مشايخنا: إنّه يسجد وهو المختار؛ لأنّه بقدر ما انشغل بالقيام صار مؤخراً واجاً وجب وصله بما قبله من الرّكن فصار تاركاً للواجب فيجب عليه سجدتا السّهو.

ولو سهى مراراً لم يجب عليه إلا سجدتان؛ لأن سجود السّهو شرع جبراً للتقصان في

⁽١) في (ب: بأيهما وفي (أ): لأبهما والمثبت ما في (ب).

⁽٢) في دب : محله، " (٣) أني دب : ساهياً. ((٤) في ١٠٠١: الصلاة.

⁽a) أبو بكر محمد بن الفضل الكماري العلامة الكبير، كان إماماً وشيحاً جليلاً. نفقه على الفاضي أي على الحسين بن المخضر النسفي، يحكي أن أبا بكر محمد بن الفصل وعده والده بألف دينار أو أكثر عبد تمام حفظه للمبسوط وكذلك لأخيه فلما حفظه دفع المال لأخيه وقال له: يكفيك حفظ المبسوط، كان معتمداً في الرواية، مقلداً في الدّراية، رحل إليه أنمة البلاد ومشاهير كتب العتاوى المبسوط، كان معتمداً في الرّواية، مقلداً في الدّراية، وحل البه أنمة البلاد ومشاهير كتب العتاوى مشحرنة بفتاواه ورواياته، مأت ببخارى يوم الجمعة ٢٤ رمضان ٣٨١ وهو ابن ثمانين سنة. (الحواهم المخيئة جـ ٣، ص ٣٠٠ مع ما بعدها، الفرائد البهية ص ٣٠٠، ٣٠٤)

الصُّلاة، والصُّلاة واحدة فكان إيحابه لنقصابها سجدتان فقط.

ولو سهى المسبوق فيما يقضي وجب عليه ؛ لأنه مفرد بيما يقصي، ولو سهى إمامه ولم يسجد معه حتى مضى ما فاته سجدهما، لأنه تمكن النقصان في صلاته سهو الإمام فوجب جبره بسجدتي الشهو، ومحل فعلهما آخر الصّلاة، وإنّما المسبوق بالتقديم على آحر الصّلاة بحكم المتابعة فإذا فات عاد الأمر(١) إلى موضعه.

والمسبوق^(T) [لا يسلم]^(T) إذا سلّم الإمام، ولا يلبّي، ولا يكبّر في أيّام التشريق مع الإمام ويسجد معه سجدتي السّهو؛ لأن سجدتي السّهر يؤديان في حرمة الصّلاة بدليل آنه لو ضحك قهقهة في تلك الحالة تنتقض طهارته، وبدليل صحة الاقتداء به وكانا من الصّلاة، والتلبية والتكبير في أيام التشريق لا يؤديان في حرمة الصلاة فلم يكونا من الصّلاة.

والمسبوق يتابع الإمام فيما هو من الصّلاة لا فيما هو ليس من الصّلاة فإن سلّم ساهباً إن سلّم مقارناً لملإمام لا يجب سجود السّهو؛ لأنّه سهى وهو مقتدي، وإن سلّم بعده،

(٢) المسبوق: هو من لم يدرك الرّكعة الأولى مع الإمام وله أحكام كثيرة منها:
 ١ ـ أنه إذا أدرك الإمام في القراءة التي يجهر فيها لا يأتي بالثناء سواء كان قريباً أو بعيداً أو لا يسمع لصممه فإذا قام إلى قضاء ما سبق يأتي بالثناء ، ويتعوّد للقراءة.

٢- أنه يعملي أولاً ما أدرك مع الإمام ثم يقضي ما صبق وإذا بدأ بقضاء ما فاته قبل: تمسد صلاته وهو الأظهر حدالة بالله لا يقوم قبل السلام بعد قدر النشهد إلا في مواصع: إذا خاف المسبوق الماسح زوال مدّته أو صاحب العدر خاف خروج الوقت، أو خاف المسبوق في الجمعة دخول وقت العصر أو دخول وقت الظهر في العيدين أو في الفجر طلوع الشمس أوخاف أن يسقه الحدث له أن لا يتنظر فراغ الإمام ولا سجود الشهو.

أنّه لا يتور إلى القضاء بعد التسليمتين بل ينتظر فراغ الإمام.

ه-أن المسبوق بمعض الركعات يتامع الإمام في التشهد الأخير وإذًا أتم التشهد لا يشتغل بما معده من الدّعوات.

آنه لو سلم مع الإمام ساهياً أو قبله الآيلزمه سجود الشهو وإن سلم بعده لزمه.

 لا - أنّه يقضي أول صلائه في حق القراءة، وآخرها في حق التشهد حتى لو أدرك ركعة من المغرب قصى ركعتين وقصل بقعدة فيكون بثلاث قعدات وقرأ في كل فاتحة وسورة.

٨- أنّه يَتابع الإمّام في الشهر والا يَتابعه في التسليم والتّكبير والتّلبية والمراد من التكبير: تكبير التشريق فإن المعه في التسليم، والتلبية فسندت صلاته وإن تابعه في التكبير وهو يعلم أنه مسبوق لا تفسد صلاته .

٩ ـ أن الإمام لو تذكر سجدة ثلاوة وعاد إلى قضائها إن لم يقيد المسبوق ركعته يسجدة يرمص ذلك
 ريتابع فيها ويسجد معه للسهو ثم يقوم إلى القضاء ولو لم يعد فسدت صلاته ولو تابعه بعد تقبيدها
 بالشجدة فيها فسدت رواية واحدة . ١ هـ . العتاوى الهندية جـ ١ ، ص ١٩١ ، ٩١ . ٩٢ .

١٠ - وصها أنَّه مفرد فيما يقضي إلا في أربع مسائل:

١ ـ أنَّه لا يجوز اقتداؤه ولا الأقتداه يه.

٢ ـ أنَّه لو كَبَّرٌ نَّاوِياً للسَّنشاف يصير مستأنفاً قاطعاً للأولى بخلاف المنفرد.

٣- أنه لو أقام إلى قضاء ما سيق به وعلى الإمام سجدتا سهو قبل أن يدخل معه كان عليه أن يعود يسجد معه ما لم يقيد الزكعة بسجدة فإن لم يعد حتى سجد يعضي، وعليه أن يسحد في آخر صلاته بحلاف الدغرد لا يلزمه السجود لسهو عيره.

بسارك المتفرد و يفرق السجود تسهو عرب . 2 - أنه يأتي بتكبير التشريق اتفاقا بحلاف المنفرد ولا يجب عليه عند أي حنيمة رحمه الله تعالى.

⁽١) في البه: الأثر،

⁽٣) في (أ): ألا توجد وهي في ب.

يجب هو المختار؛ لأنه سهى وهو منفرد.

ولو أدرك رجل مع الإمام السجدة النائية من السهو لم يقض الأولى؛ لأنه حين دحل في صلاة الإمام كان النقصان في تحريمة الإمام بقدر ما يرتفع بسجدة واحدة فيكون في تحريمه دلك القدر قد أتى بسجدة واحدة فقد انجبر النقصان فلا يجب عليه شيء آخر.

والمقيم خلف المسافر يسجد للسهو ولا يسلم معه، ثم يقضي، والنائم إذا انته قضى كما كان يفعل لو لم يتم، وكذلك إذا أحدث. أمّا المقيم خلف المسافر؛ فلأنّه بمئرلة المسبوق؛ لأنّه منفرد فيما يقضي.

وأما اللاحق (١)، وهو النائم والمحدث: فلأنه مدرك لما سبقه الإمام إلا أنه تأخر فعله عن فعل الإمام فكان عليه الاشتغال بما عليه، ثم يسجد سجدتين ليكون موجب تحريمة على النرتيب الذي أوجب.

ولو قضى المسبوق قبل أن يقعد الإمام قدر التشهد إن كان مسبوقاً بركعة أو ركعتين فقام قبل أن يتشهد الإمام ينظر الإن قرأ بعدما تشهد الإمام مقدار ما تجوز به الصّلاة أجزأه وإلا فلا، لأن ما وجد (٢) من القيام والقراءة قبل تشهد الإمام لا يقتدى بهما؛ لأنّه أتى بهما.

ولو بقي على الإمام بعض الأركان وهو القعود قدر التشهد وما يقي على الإمام شيء من الأركان [إن كان] (٢) الحال حال لزوم المتابعة فلا يعتد بالانفراد [كله (٤)] كما (٥) لو أتى به وقد بقي على الإمام ركعة وأما [ما] وجد من القيام والقراءة بعد تشهد الإمام يعتد بهما؛ لأنه أتى بهما وليس على الإمام ركن لزمه المتابعة فيه فيعتد بهما كما لو امتد القيام والقراءة بعد قعود الإمام قدر التشهد، وإن كان مسبوقاً بثلاث ينظر: إن قام بعد تشهد الإمام مقدار ما ينطلق عليه اسم القيام، أو يقرأ في الأخيرتين كالإمام أو المنفرد إذا صلى ثلاناً كالمغرب، وقام في الأولى في مقدار ما ينطلق عليه اسم القيام، أو يقرأ في الآخر حار كدا هنا، ولو قام فدكر الإمام سجدتي الشهو سجدهما، عاد إلى صلاة الإمام ولا يحتسب مما قرأه وركع؛ لأن منابعة الإمام فيما بقي عليه من أفعال الصلاة واجب وما بقي به من القضاء محل للرفض فيلزمه الرفض بالعود إلى المنابعة، وإن كان المسبوق سجد لم يعد؛ لأنه ليس بمحل للرفض، وإن عاد فسدت صلاته؛ لأنه اقنداء في حال الانفراد، ولو لم يقيد الركعة بالشجدة فلم يعد وقيده بالشحدة لم نفسد صلاته؛ لأن الباقي على الإمام سجدتا الشهو وهما واجبتان والمنابعة في الواجب واجبة، وترك الواجب قساد الصلاة.

ولو ركع، ثم ذكر الإمام سجدة تلاوة فسجد عاد فإن لم يعد؟ لم يجزه، ولو كان

 ⁽١) اللاحق: هو الذي أدرك أولها وماته الساقي لنوم أو حدث أو بقي قائماً للإمام أو الطائمة الأولى في صلاة الخوف كأنه خلف الإمام لا يقرأ ولا يسجد للشهور. ا هـ. الفتاوى الهندية جد ١، ص ٩٣.

⁽٢) في (ب: وجب. ﴿ (٣) ۖ فَي (أَه. ساقطة. ۗ

⁽٤) في (١٤) ساتعة. (٥) في دب: ساتطة.

سجد، ثم ذكر الإمام جازت صلاة المسبوق؛ لأنَّ تشهِّد الإمام إنما اربعص بعد با حكم به بالإنفراد، ولو لم يسجد الإمام لا تفسد صلاته؛ لأن العود إلى سجود النَّلاء، عدر الفعود وقدر التشهد، ففي القعدة لو لم يعد لا ترتفض القعدة؛ لأن سجدة التلاوه وحم، محلها قبل القعدة فإدا أنى بها تبيّن أن القعدة وحدت قبل أوامها فإن نقصت كان عليه أن يأتي بقعدة أخرى في محلَّها فإذا لم يأت بها وخرح من الصَّلاة لم ترتفض الفعدة؛ لأنَّ حكمناً بجواز أن الصَّلاة بدونها واجبة لا فريضة فصار في حق الجواز كأنها ما وحبت فلم تحرح القهدة من أن تكون في محلها.

إذا ثبت هذا فيقول: إذا تذكر الإمام سجدة التلاوة ولم يسجد لها حازت إن لم يقيد الزَّكعة بالسَّجدة فظهر ارتفاض فعدة الإمام في حقه؛ لأنَّه لم يصر منفرداً؛ لأنَّ ما أتى به دون فعل الصّلاة فلا يحرج عن متابعته وإذا طهر ارتفاض قعدة الإمام في حقّه وجب عليه أن يعود؛ لأنَّ هذا أوانٌ تفرض فيه المتابعة فإذا لم يعد لم يجزه؛ لأنَّ الانفراد في حال تفترض فيه المتابعة يفسد(١) الصّلاة، وإن قيد الرّكعة بالسّجدة لا يظهر ارتفاض قعدة الإمام ني حقه؛ لأنَّه صار منفرداً والقطعت المتابعة، وارتفاض جميع الصَّلاة في حق الإمام بعد انتطاع المتابعة بالارتفاض لا يظهر في حق المؤتم فارتفاض القعدة أولى، ولو كانت الشجدة صلبية وقد سجد المؤتم لما يقضى فسدت صلاته ولو لم يكن سجد عاد ولو لم بعد فسدت صلاته، أما إذا لم يسجد فلما قلنا في سجدة التلاوة، وأمَّا إدا سجد؛ فلاته انشغل عن صلاة الإمام [وعلى الإمام](٢) ركنان: الشجدة والقعدة بكونهما واقعة في غير محلها، ولو انتقل وعليه ركن فسدت صلاته فها هنا أولى، ولو نسى التكبير في أيام التشريق لم يجب عليه سجدتا السَّهو؛ لأنَّه لم يترك واجباً من واجبات الصَّلاة، ولو نسى الفنوت حتى ركع لم يعد؛ لأن الزكوع فرض والقنوت واجب فلا يجوز ترك الفرض لأجل الواجب بخلاف ما إذا ترك الشورة، وركع حيث يعود [إلى الصلاة](٢)؛ لأنّه إذا عاد قرأ السّورة؛ لأن قراءة الشورة وقعت فرضاً، وكذلك لو ترك الفائحة وذكرها قبل الشحود قرأها ويعيد السُّورة؛ لأن قراءة السُّورة وقعت قرضاً؛ لأنَّه ليس بعض القراءة بأنَّ بجعل فرضاً أولَّى من البعض فوقع الكل قرضأ ورفض الفرض لإتيان فرض مثله جائز وكذا رفض الفرض لإكمال الفرص جائز. ولو سلم وعليه سجدتا الشهو فلم يسجد حتى طلعت الشمس أو وجد العاري ثوباً أو المتيمم وجد الماء أو نحوه لم نفسد صلانه في قولهم جميعاً، ولو سحد، ثم حصل ذلك تفسد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وعندهما: لا تفسد؛ لأن عند أبي حنيفة وأبي يوسف⁽¹⁾ بالسَّلام خرج من حرمة الصَّلاة، وعند محمد: إن لم يخرج لكنُّ اعتراض هذه العوارض بعد القعدة وقبل القعدة قبل الخروج غير مفسد للصلاة عنده فإذا مجدعاد إلى حرمة الصلاة ويرتفع الخروج، فإذا حصلت هذه العوارض بعد ذلك فقد

⁽٣) عي الله: سالطة،

 ⁽۱) ني «ب»: يقيد.
 (۲) ني «۱»: سانطة. (٤) - نيّ اب: وأبي يوسف غير واردة.

حصل بعد القعدة قبل الخروج وذلك مفسد للصلاة عند أبي حنيفة خلافاً لهما

ولوسهي بعد ماسلم تسليمة واحدة لم يجب عليه الشهو؛ لأنه سهى بعد الخروح من الصلاة.

ولو سهى، ثم قام فكمر ودخل في صلاة أخرى فرضاً كان أو نفلاً لا بحب عليه سجود السهوء لأن التحريمة الأولى قد انقطعت وهذه تحريمة استؤنفت فكان النقصان الدي حصل في التحريمة الأولى لا يمكن جبره بفعله في التحريمة الأخرى.

ولو سجد سجدتي السّهو، ولم يسلم فأراد أن يزيد في صلاته لم يكن له ذلك، ولو زاد لم يكن له ذلك، لأنَّه لو فعل حصل سجدنان في وسط الصَّلاة وهو غير مشروع، وإنَّما جاز؛ لأن التحريمة ماقبة والتحريمة ما بقيت أمكن البناء عليها، وينبغي أن يعيد سجدتي السُّهو ثانياً؛ لأنَّ الأول ما وقع في محله، ولو سلم وهو ذاكر لسجدة التلاوة ناسياً الصلبية أو ذكر هذه ونسي هذه فسدت صلاته؛ لأن هذا سلام سهو في حق أحدهما وسلام عمد في حق الآخر، وسلام السَّهو لا يخرج، وسلام العمد بخرج، فترجَّح جانب الخروم احتياطاً. والله تعالى أعلم.

القصل العاشر

في حق المريض ومن بمعناه إلى آخر الفصل

أما المريض:

مريض لا يمكنه الوضوء ولا التيمم، وله جارية فعليها أن توضئه؛ لأنَّها مملوكته، وطاعة المالك واجب إذا عري عن المعصية، وإذا كان له امرأة لا يجب عليها أن توضعه؛ لأن هذا ليس من حفوق النَّكاح إلاَّ إذا تبرّعت بذلك؛ لأنَّها بمنزلة سائر المسلمين، والإعانة على البر مندوب إليه للمسلمين لقوله تعالى: ﴿وَتَمَاوَنُواْ عَلَى ٱلَّذِي وَٱلنَّقَوَٰقُ ﴾ (١٠).

مريض صلَّى جالساً فلمّا رفع رأسه من السَّجدة الأخيرة يريد به في الركعة الرّابعة ظنَّ أنَّها الثَّالثة فقرأ وركع وسجد سجدة بالإيماء فسدت صلاته؛ لأنَّه انتقل إلى النَّافلة قبل الفراغ س الفريضة ولو لم يكن في الرّابعة ولكن كان في الثّانية وظنّ أنَّها الثَّاليَّة وأخذ بالقراءة ثم عدم أنَّها الثانية لا يعود إلى التشهد لكن يمضي في قراءته، ويسجد سجدتي الشهو في آخر الصلاة.

مريض مجروح تحته ثياب نجسة فإن كان بحال لا ينبسط تحته شيء إلا يتنجس من ساعته له أن يصلي على حاله؛ لأنّه ليس فيه فائدة، وكذلك لو لم ينجس الثّاني إلا أنّه يزداد مرضه وتلحق مشقة بتحريكه؛ لأنَّ الجرح مرفوع شرعاً.

المريض الذي يصلي قاعداً في قعوده حال قيامه اختلاف ظاهر. عند علمائنا الثلاثة رحمهم الله تعالى: يقعد مربعاً، أو محتبياً، وقال زفر رحمه الله تعالى(٢): يقعد كما بقعد

⁽١) سورة المائدة، آية: رقم ٢.

⁽٢) رفر بن هديل بن قيس العنبري البصري صاحب أبي حيفة كان بفصله ويفول عو أنيس اصحاب

ني التشهد، وعليه الفترى؛ لأن دلك أيسر^(١) على المريض.

رجل له عبد مريص لا يستطيع أن يتوضأ يجب على مولاه أن يوضته بحلاف المرأة (٢٠ المريضة حيث لا يجب على الزوج أن يعاهدها؛ لأن المعاهدة إصلاح ملك وإصلاح الملك على المالك لا يجب؛ وأمّا المرأة حرّة فكان إصلاحها عليها.

المريض إذا صار بحال لا يستطيع أن يصلّي لا بالإيماء ولا بغير الإيماء فمات لا يجب عليه شيء من كمارة الصّلاة ولا يكون مؤاخذاً؛ لأنّه لم يقدر على أداء الصّلاة في الحال ليجب الأداء فيجب خلفه وهو القدية، فإذا برى، وصعّ إن كان دلك أفل من صلاة يوم وليلة قضى تلك الصّلاة؛ لأنّه قدر على أداء الصّلاة في زمان هو خلف فيلزمه، وإن كان أكثر من يوم وليلة لم يجب عليه القضاء؛ لأنّه لم يصر خلفاً؛ لأنّه لا يفيد؛ لأنّه لا يقدر على الدّوج في القضاء فصار كالمغمى عليه.

رجل به جرح إن صلى بالإيماء قائماً لا يسيل جرحه وإذا ركع وسجد يسيل جرحه أملى قائماً ويومى، للركوع ثم يجلس ويومى، للسجود، ليكون أداء الصلاة مع الطهارة، فإن لم يفعل كذلك قصلى قائماً هكذا ويومى، إيماء لا تجوز صلاته؛ لأن الإيساء للسجود جالساً أقرب إلى حقيقة السجود وقد ذكرنا حنس هذا في فصل المستحاضة.

قوم يصيبهم المطر فيكثر المطر إن لم يستطيعوا أن ينزلوا أرمأوا على الذابة [جار]؟ لأن الإيماء خلف والمصير إلى الخلف عند العجز جائز عن الأصل، وإن أومأوا والدّوابُ تسير (3) لم يجزهم إن كانوا يقدرون على إيقاف الدّواب وإن لم يقدروا جاز وإن قدروا على النزول فلم يقدروا على الانحراف إلى القبلة أجزأهم أن يصلوا إلى غير القبلة.

رجل كان في موضع طين وردّعة فإن كانت الأرض ندية ومبتلة ولم تكن طيناً يغيب وجهه ؟ صلى هناك ؛ لأن هذا ليس بمثله وإن كان طيناً وروغة لا يصلي ثمة فبعد ذلك ينظر إن كان يجد موضعاً آخر لا طين فيه يذهب إلى ذلك الموضع ويصلّي وإن كان لا يجد بأن كان مسافراً يصلي قائماً متوجهاً إلى القبلة يومى، إيماء، وإن [كان] (٥٠ راكباً يصلّي على حاله راكباً بالإيماء.

لا يستقبل [القبلة](١) الأحدب إذا بلغت حدوبته الركوع يشير برأسه للرّكوع؛ لأنّه

ولد سنة ١١٠ ولى قضاء البصرة، قال: ما خالفت في قول إلا وقد كان أبو حيفة يقول به. وعن الحسن بن زياد: كان زفر وداود الطائي متواخيين فأنما داود فقد نرك العقه وأقبل على العبادة. وأتما زفر وإنه جمع بين الفقه والعبادة. توفي سنة ١٥٨. (تاج التراجم ص ١٦٩ مع ما بعدها)، (العبقات السنيّة جـ ٢، ص ٢٥٤ مع ما بعدها)، (طبقات الفقهاء، طاش كبرى رادد ص ١٦٨، ١٩٩).

⁽٢) في اب: اليس: (٣) في اب: سائطة.

 ⁽٣) في البه: وإذا ركع وسجد سال جرحه، غير موجودة.
 (١) في البه: سائطة. (٥) في اله: سائطة. (١) في اله: سائطة.

عاجز عما هو أعلى منه.

مربض صلى فيقول في صلاته عند القيام وعند الانحطاط بسم الله لما بلحقه من المشقة لا تفسد صلاته الأن قوله: سم الله في الأصل ليس من كلام الناس، ولم بخوص جواباً ليصير كلاماً، وإذا أغمى عليه، أو جنّ، أو عجز عن الإبعاء بالرأس إن دام على دلك حتى كان أكثر من يوم وليلة يسقط قضاء الصلاة، وإن كان أقل لا يسقط لما ذكرنا الأعماء والجنون قد يطول وقد يفصر فإذا طال فالقضاء يوقعه في الحرج، وإذا قصر لا، فلا بد من حد فاصل بين القليل والكثير الفجعلنا الأكثر من يوم وليلة طويلاً، ثم إن أبا حيمة وأما يوسف رحمه الله تعالى يعتبران أكثر من يوم وليلة بالشاعات، وعن محمد رحمه الله تعالى: بأوقات الصلوات عتى لو أغمي عليه قبل الزوال ولم يفق إلى ما بعد الزوال من الغد قبل دخول وقت العصر لا قضاء عليه عندهما الأنه من حيث الشاعات صار أكثر من يوم وليلة ، وعنده، بلزمه ما لم يعتد إلى وقت العصر.

ولو(١) رفع المريض شيئاً يسجد عليه ولم يقدر على الأرض؟ لم يحز إلا أن يخفض براسه لسجوده أكثر من ركوعه ثم يلزقه بجبينه فيجوز؛ لأنه لمّا عجز عن السّجود رجب عليه الإيماء والسّجود على الشيء المرفوع ليس بإيماء إلا إذا حرّك رأسه فحينئا يجوز لوجود الإيماء لا لوجود السّجود على ذلك الشيء.

ولو أصابه فزع، أو خوف فصلى قاعداً جاز إن خاف إن صلى قائماً لقوله عليه الصَّلاة والسَّلام لعمران بن حصين (٢٠): «فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ نَقَاعِداً» (٣) من غير فصل.

ولو⁽¹⁾ امتتح صلاة قائماً ثم أصابته علّة فقعد وأوماً جاز؛ لأنّ التحريمة انفقدت بالإيماء وزيادة، فجاز بناء الإيماء عليه؛ لأنه لو استقبل لوقع⁽⁰⁾ الكل ناقصاً، وإن صلّى ركعة بالإيماء ثم قدر على الركوع والسُّجود فسدت الصلاة، ولو صلّى ركعة من أولها قاعداً بركوع وسجود ثم قدر على القيام بنى على قول أبي حنيفة وأبي يوسف، وقال محمد؛

⁽١) في اب: ساتطة.

⁽۲) عَمَران بن حعين بن عبيد بن خلف القدوة، الإمام صاحب رسور، الله ﷺ أبو تجيد الخزاعي، أسلم هو وأبو هريرة سنة سبع وله عدة أحاديث، ولي قضاء البصرة وكان عمر بعثه إلى أهل البصرة ليقصهم فكان الحسن يحلف ما قدم عليهم البصرة خبر لهم من عمران بن حصين. توفي عمران سنة ٥٠٠ ودوى ١٨٠ حديثاً. اتفق الشيخان له على تسعة أحاديث وانفرد المخاري بأربعة أحاديث وسلم بتسعة. (سير أعلام النبلاء للدهبي جـ ٣، ص ١٣٦ مع ما بعدها).

⁽٣) أبن ماجه في سننه ، كتأب إقامة المبلاة والسنة فيها. بآب: ما جاء في صلاة المريص جد ٢٠ ص ٢٠٠ رقم (٩٥١ رقم (١٩٤١) أبر داود في سننه كتاب الصلاة، باب في صلاة القاعد جد ١، ص ٢٥٠ رقم (٩٥١ ٢٥٠)، البخاري في صحيحه كتاب تقصير الصلاة، باب. صلاة القاعد حد ١، ص ٢٦٤ رقم (١٠٦١).

⁽٤) في أدأه: ومن. (٥) في اب: الوقوع.

بستقبل. محمد يقول. التحريمة ما انعقدت للقيام فلا يجوز بناء الفيام عليه كالمومى. د قدر على الركوع والشجود، هما يقولان: إنَّ أصل القيام موجود في [أصل]⁽¹⁾ صلاة نفاعه وهو الاستواء بالنصف الأعلى والشمام معدوم وهو الاستواء بالنصفين فقد انعقدت التحريمة على القيام فصح بناء النتمة عليه؛ لأنَّ وصف الكمال فيه لا أصله.

مصل لا يحسن إلا الفاتحة ثم علم مورة أخرى صخ أدازها بتلك التحريمة بخلاف المؤمىء لأنّ الركوع والسجود معدومان في صلاته؛ لأن الركوع انحنه الظهر والسجود وضع الجبين، والأنف على الأرض ولم يوجد في حقه إلا تحريك الرأس ولو قدر على النّيام ولم يقدر على السّجود صلى قاعداً بالإيماء؛ لأنّ من سقط عنه فرض الشجود سقط عنه فرض الشيام كالمصلّي على الرّاحلة صلاة الخوف فلا يلزمه القيام مع القدرة عليه بأن يحعل رجليه في الرّكاب وينتصب ولو ائتم بقاعد يركع ويسجد وهو كذلك، أو يومي، وهو كذلك أجزأه، ولو ائتم قائم أو قاعد يسجد برجل يوميء لم يجز؛ لأنّه لا يجوز أن يبني صلاته بركوع وسحود على تحريمة انعقدت للإيماء في حق نفسه فلا يجوز أن يبني على صلاة غيره أيضاً، ولو ائتم قائم يسجد برجل يقعد ويسجد لم يحز القيام، ويحوز بجوز لقائم يسجد أن يأتم أبي يوسف ومحمد رحمة الله تعالى عليهما، وقال أبو حنيفة رحمه الله: يجوز لقائم يسجد أن يأتم أب بقاعد يسجد؛ لأن الأصل أن ما يقبل البناء على تحريمة نفسه فكذا في البناء على تحريمة غيره، والصّحيح أن أبا يوسف مع أبي حنيفة في هذه المسألة كالمسألة على ولو لم يقدر.

مريض عاجز عن القراءة فصلى ولم يقرأ جاز؛ لأن فرض القراءة يسقط بعذر العجز بفرض القيام والرّكوع والسّجود.

المريض إذا فاننه صلوات حالة المرض فقضاها حالة المرض بالإيماء حاز ". أم حالة الصّحة لزوال العدر وأما حالة المرض لقيام العدر (3).

المريض إذا كان يستطيع القيام لو صلّى في بيته، ولو خرج إلى الجماعة يعجر عن الفيام أيصلي في بيته قائماً، أو بالجماعة قاعداً؟ اختلف المشايخ فيه: والأصح أنه يخرج إلى الجماعة. والله تعالى أعلم.

وأمّا الإمام والمأموم:

المأموم إذا كان أطول من الإمام فصلى بجنبه وهو بحال لو سجد يقع رأسه قبل رأس الإمام فصلاته جائزة المِمَا رُوِيَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ صَلَى بِعَلْقَمَةُ (٥٠ وَالأَسُودَ رَضَيْ

⁽١) في (أ): ساقطة . (٢) في (أ)، (ب: يتم والعلها يأتم .

 ⁽٣) في ابه: الإن فرض . . . بالإيماء جاّز . سائطة . .

 ⁽١) في اب: وأما حالة. . . العذر. ساقطة، وهي في اله.

 ⁽a) عَلَمْهُ بن قيس بن عبد الله بن مالك بن علقمة بن سلامان بن كهل الكوفي عم الأسود بن يريد =

الله تَعَالَى عَنْهُمْ، وأَفَامَ أَحَدَهُمَا عَنْ يَمِينِهِ وَالآخَرَ عَنْ يَسَارِه وَكَانَ النَّ مَسْعُودِ صعير الخَفْ، وَكَانَا أَطُولُ مِنْهُ حَتَّى نُقِلَ أَنْهُما كَانًا يقُولانِ أَنْتَ فِيمَا بَيْنَنَا كَنُونٍ فِي إِنْ الحلاف من واصلًى بالإيماء ورأس المؤتم وقع قبل رأس الإمام لا يجوز هكذا ذكر بعض المشايح، والصحيح: أنّه يجوز الآن العبرة لأقدامهم لا لوؤوسهم.

والرّمام في الركوع إذا سمع شخصاً جائياً وطوّل الرّكوع ليدرك الجائي الصلاة فإذا كل الإمام عرف الجائي يكره؛ لأن ذلك يشبه الميل إليه، وإن لم يعرفه فلا بأس مذلك مفدار تسبيحة، أو تسبيحتين قدر ما لا يثقل على القوم؛ لأنّ في ذلك إعانة على الطّعات.

الإمام إذا طوّل القراءة في الرّكعة الأولى لكي يدرك الثاني الرّكعة فإن كان التطويل تطويلاً يشق على الناس فينبغي أن لا يثقل؛ لأنّه يصير سبباً لتقليل الحماعة ولو أخر العوّذن الإقامة حتى يدرك النّاس جاز لما مرّ.

الإمام إدا رفع رأسه من الرّكوع قبل أن يقول المقتدي ثلاث تسبيحات تكلموا فيه؟ منهم من قال: يتم المقتدي ثلاثاً؟ لأن من العلماء من قال: لا تجوز الصّلاة بأقل من ثلاث مرّات، وكان عليه أن يآتي به، ومنهم من قال: يتابع الإمام وهو الصحيح؛ لأنّ التسبيحات مئة، ومنابعة الإمام فريضة، فكان الاشتغال بالمتابعة (١) أولى.

إذا أدرك الإمام في التشهد فقام الإمام قبل أن يتم المقتدي، أو سلم الإمام في آحر الصّلاة قبل أن يتم المقتدي، أو سلم الإمام إلى الثالثة الصّلاة قبل أن يتم المقتدي التشهد، وإن حاف قوات الثالثة؛ لأنّ التشهد موجب أصليّ والمتابعة أمر عارضٌ ثبتت بحكم الإقتداء فعند تعذّر الجميع كان الاشتغال بالموجب الأصلي.

إذا أدرك رجل الإمام في الرّكوع يشتغل بتسبيحات الرّكوع ولا يشتغل بالثّناء بخلاف تكبيرات العيدين فإن ثمة يأتي بتكبيرات العيد في الرّكوع ولا يأتي بالتسبيحات؛ لأنّ الثّاء سنّة كتسبيحات الرّكوع، والتسبيحات في محلها والثّناء لا، وكان الإتبان بها أولى، فأمّا تكبيرات العيد واجبة ولهذا يجب سجود السّهو بتركها ساهياً وتسبيحات الرّكوع لا قاعداً لا يجب سجود السّهو بتركها بالمحل.

العبد إذا قلّد على ناحية، فصلّى بالمسلمين جازت صلاتهم لقوله عديه الصّلاة والسُّلام: «اسْمَعُوا وَأَطِيمُوا وَلَوْ أُمَّرَ عَلَيْكُمْ عَنَدٌ حَبَشِيٌّ أَجْدَعٌ»(٢). بخلاف ما لو استقصى

⁼ وحال عقيه العراق إبراهيم النخعي وبد في أيام الرسالة المحمّدية وعداده في المخضومين وهاجر مي طلب العلم والجهاد ونزل الكوفة ولازم ابن مسعود حتى صار رأساً في العلم والعمل وتفقه به العلمه ويعد صيته حدث عن عمر وعشان وعلي وعائشة وكثير من الصّحابة جوّد القرآن على ابن مسعود تعقه به أثمة كامراهيم والشعبي وتصدّى للإفتاء والإمامة بعد على وابن مسعود وكان يشبه باس مسعود مي هديه ودلّه وسعته وكان طلبته يسألونه ويتفهمون به والصّحابة متوافرون مات سنة ٦٦ على اختلاف مي تحديد تاريخ الرفاة. (سير أعلام النبلاء لللهبي جده، ص ٩٤ مع ما بعدها).

⁽١) - في البه: بالعريضة. (٢) - البخاري في صحيحه، كتاب الجماعة والإمامة، باب إمامة العبد المولى رقم (٦٦٠) (٢٣٩/١) *

فقضى حيث لا يجور؛ لأن أهل القضاء من كان أهلاً للشهادة، وهو ليس من أهن الشهادة إذا صلى الرَّحل خلف فاسق، أو مبتدع بنال فضلبة الحماعة لقوله عليه المسلاة والسّلام: الصّلُوا خَلْف كُلْ بِرٌ وَفَاجِرِ الكن لا ينال خلف تقي ورع لفوله على الله على حَلْف عَلَى عَلَى

والمقتدي إذا كان بينه وبين الإمام حائط حازت صلاته. هذا إذا كان الحائط قصيرة بحيث لا يمنع الرصول إلى الإمام لو قصد كحائط المقصورة؛ لأنه لا يكون حائلاً. أمّا إذا كان عريضاً غليظاً يمنع الوصول إلى الإمام لو قصد يمنع الاقتداء اشته عليه حال الإمام، أو لم يشتبه، فإن كان على هذا الحائط ثقب إن كان يمكنه الرصول لو قصد يجوز الاقتداء، وإن كان الثقب صغيراً كثقب الشجرة (٦) ولا يشتبه حال الإمام سماعاً، أو رؤية ينظر إن كان على الحائط باب مفتوح لا يصير حائلاً في قولهم جميعاً فإن كان عليه باب مسلود قال أبو بكر الإسكاف (٤): لا يجوز الاقتداء؛ لأنه يمنع من الوصول إلى الإمام لو قصد؛ لأنه يصير حائلاً بينه وبين الإمام. وقال أبو بكر الأعمش (١): يجوز؛ لأن الحائط إنما يمنع صحة الاقتداء بسبب اشتباه الإمام عليه ولا اشتباه لمثل هذا اليقين، وإن كان طريقاً، أو بهراً لم يجزء إن كان عظيماً إلا أن يكون في الطريق صفوف متصلة لقوله عليه الصلاة والسلام يجزء إن كان عظيماً إلا أن يكون في الطريق صفوف متصلة لقوله عليه الصلاة والسلام

ثم الطريق المائع من الاقتداء هو الذي يسلكه الناس لغير خيمة وثمر فيه العجلة، أو الحمولة فإن كان أقل من ذلك لا يمنع الآنه قصير يسير، والنهر المانع هو النهر الكبير الذي لا تحصى شركاؤه، وقيل: ما تجري فيه الشفن فإن كان على النهر جسراً وقنطرة وتكون الصفوف على الجسر متصلة جاز الاقتداء لانعدام الحائل بينه وبين (٢٠) الإمام (٧٠).

⁼ وفي باب إمامة المفتون، والمبتدع يلفظ آخر رقم (٦٦٢) (٢٢٩/١)، وفي ناب السَّمع والطَّاعة للإمام ما لم تكن معصية (٢٤٥/٤) رقم (٦٧٧٣).

مسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية (٢٢٨/٣) رقع (٤٧٣٢). النّسائي في سننه، كتاب البيعة، ياب الحض على طاعة الإمام وقم (١٧٣/٧) رقم (٤٢٠٣). إبن ماجه في سنه، باب طاعة الإمام (٣/ ٣٩١) رقم (٢٨١٠، ٢٨٦١).

⁽١) كَشْفُ الْمَعْمَاءُ لِلْمَجِلُونِي: قَالَ فِي الأَصَلِ: وما في الهدابة للحنفية بِلْفظ الحديث، لم أقف عليه بهدا اللّفظ حرف القاف رقم ١٨٦٥، تقدموا حياركم نزكوا صلاتكم، الدّاوقطي من طريق محمد الأردي بإساد الطبراني، وقال عبد الله بن موسى ضعيف،

⁽٢) في ابء: اُلطَّيْخَرَةً. (٣) مُسقَتْ تُرْجِمتِهِ. (١) سَقَتْ تُرجِمتِهِ.

⁽٥) البخاري في صبحبيد، كتاب الجماعة والإهامة، ياب إذا كان بين الإمام وبين القوم حاتظ أو ستره وقال الحسن: لا يأس أن تصلي بيبك وبينه نهره وقال أبو مجلز: الإمام وإن كان بينهما طريق أو جدار إذا سمع تكبير الإمام. كنز العمال (مانع الإقتداء) عن عمر أنه قال في الزجل يصلي مصلاة الإمام إذا كان بينهما نهراً أو طريق أو جدار قلا يأتم به.

 ⁽٦) في اب»: بعد.
 (٧) الحاصل أن المانع من الاقتداء ثلاثة أشياء:

إمام صلى بالنّاس صلاة العيد ثمّ علم أنّه على غير وصوء، إن علم قبل الرّولَ يعيد في العيدين؛ لأن الوقت باقي وإن علم بعد (⁷⁷ الزوال خرج من الغد في العيدين؛ لأن تأخير بعدر، وإن علم في الغد بعد الزّوال ففي عيد الأضحى يخرج في اليوم الثّالث؛ لأن الوقت باقي، وفي عيد الفطر لا يخرج؛ لأن الوقت لم يبق فإن علم اليوم الأول بعد الرّوال وكان عبد الأصحى وقد كان ذبح النّاس يجزى، من ذبح.

إذا أراد أن يؤم إنسان في بيت رجل في مصلاه إن استأذنه كان أحسن لحرمة الحديث لقوله عليه الصّلاة والسّلام: «لا يَؤُمُّ الرَّجُلُ الرَّجُلُ فِي بَيْتِهِ وَلاَ يَجْلِسُ عَلَى تَكْرُمتِهِ إلاَ لِهُوله عليه الصّلاة والسّلام: «لا يَؤُمُّ الرَّجُلُ الطّاهر أن صاحب الدَّار يكون راصياً به.

رجل صلى بالقوم في فلاة من الأرض بمقدار ما ينبغي أن يكون بين الإمام والقوم حتى لا تجوز صلاتهم فأقل ذلك تكلموا فيه قال بعضهم: مقدار (3) ما يمكن أن يصطف فيه القوم، وقال بعصهم: مقدار ما يسع منه صفان وعليه الفترى، بخلاف الإمام إذا صلى في المصلى يوم العبد حيث يجوز، وإن كان بين الصّفوف فصل ؛ لأنّ مصلى العبد بمنزلة المسجد في حق الصّلاة بالاتفاق، وإن اختدفوا فيما عدا الصّلاة وكأن ذلك كله جعل للصّلاة ولا كذلك الفلاة.

إمام صلى بقوم على الطريق فاصطف النّاس على الطريق على طوله إن لم يكل بين الإمام وبين القوم مقدار ما يمرّ فيه الجمل جازت صلاتهم وإلاّ فلا، وكذلك بين الصف الأول والثّاني؛ لأنّ المانع من الاقتداء هنا هو الطريق؛ لأن الأثر جاء بكون الطريق مانعاً لما روينا. وقدرنا الطريق (٥) المانع بهذا لما قلنا من قبل، بخلاف المسألة الأولى؛ لأن المانع ثمة مجرد الانفصال فقدرنا بالصف.

رجلان أمّ أحدهما صاحبه في فلاة من الأرض فجاء ثالث ودخل في صلاتهما فنقدم

ا ـ طريق عام تمر فيه العجلة والأوقار فإدا كان بين الإمام وبين المقتدي طريق إن كان ضيقاً لا تمر فيه العجلة والأوقار لا يمنع، وإن كان واسعاً تمرّ فيه العجلة والأوقار يمنع، هذا إذا لم تكن الضعوف منصلة على الطريق يمنع أمّا إذا اتصلت لا يمنع الاقتداء ولو كان على الطريق واحد لا يثبت الاتصال وبالثلاثة يثبت وبالمشى خلاف.

٢-النهي العظيم الذي لا يمكن العبورعنه إلا بالعلاح كالقبطرة وغيرها، فإن كان بين الإمام والمأموم نهر
 كبير تجري فيه الشفن يمنع وإن كان صغيراً لا تحري فيه لا يمنع الاقتداء، هو المختار .

٣ - صف تام من النِّسآء خلف الإمام ووراءهن صفوف من الرَّجال فسدت تلك الصفوف كلها استحساناً (انظر: الفتاوي الهندية جداء ص ٨٧).

⁽١) في اب: بعد . ﴿ ﴿ (٢) في دَبُّ عُبِن .

⁽٣) الترمذي في جامعه، كتاب الصلاة، بآب ما جآء في الأحق بالإمامة رقم (٢٣٥) كتاب الاستئنال والأذان رقم ٢٨٤٧، مسلم في صحيحه، كتاب المساجد، باب من أحق بالإمامة ٢٩٠٠، السائي مي سنة، كتاب الإمامة، باب اجتماع القوم وفيهم الوالي رتم ٢٧٨. ابن ماجه في سبه، باب من أحق بالإمامة رقم (٩٨٠).

⁽٤) في البها: حُتى لا تجوز . . مقدار ، ساقطة . ﴿ وَ ﴾ في أوبه : مأنما . . الطريق ، سامطة -

الإمام حتى جاور موضع سجوده إن تقدم مقدار ما يكون بين الضف وبين الإمام لا عمد صلاتهم وإن جاوز (١) موضع سجوده؛ لأن في الابتداء لو كانوا ثلاثة وكان بينه وبينهما هدا القدر جاز فكدا إدا تقدم هذا القدر .

المقتدي إذا رأى الدول على ثوب الإمام أقل من قدر الذرهم وهو يرى أنه لا تجور العلاة معه والإمام يرى ذلك جائزاً فالمقتدي يعيد الشلاة؛ لأنه لم ير الإمام في الضلاة فلم ير اقتداءه جائراً ولو كان الإمام رأى فساد الصّلاة، ورأى المقتدي جوازها، ولا يعلم به الإمام، وعلم به المقتدي لا يعيد المقتدي الصلاة؛ لأنه رأى الإمام في الصّلاة فرأى الإمام به جائزاً.

نوم احتمعوا في دار فيها أجير ومستأجر، فأراد رجل أن يصلي فيها فإنما يؤم بإذن المستأجر؛ لأنّ التصرّف للمستأجر فتضاف الدَّار إلى المستأجر.

إذا صلّى الإمام بالقوم ثم قال بعد ذلك: إنّي صلّيت يوماً بغير وضوء فإن كان ثقة يجب عليهم أن يعيدوا؛ بخلاف ما لو قال: كنت مجوسياً فإنّه لا يعيد: فإن هنا أخبر وليس له مكذب ظاهر، وثمة أخبر وله مكذب طاهر؛ لأنّ الصّلاة بحماعة دليل الإيمان.

النّساء إذا أردن [أن](٢) يصلّين الضّحى يوم العيد يصلين بعد أن يصلي الإمام؛ لأن التطرّع قبل صلاة العيد للرّجال مكروه في الجبّانة وغيرها هو المختار، فكذا النّساء.

ولا ينبغي أن يخرج العجائز إلى الصّلاة في هذا الزّمان؛ لأنّ الناس لم يعاينوا ذلك فربّما يقعوا في الغيبة بخروجهن. هذا في غير ظاهر الرواية أمّا [في] طاهر الرّواية: لا بأس للعجوز الكبيرة أن تشهد (أ) العشاء والجمعة والعيدين والفجر وقالا: تشهد جميع الصّلوات إلا الشّابة. هما يقولان: الخروج إلى الجماعة إنّما حرم بسبب الوقوع في الفتنة وخروج العجائز مما لا يضر فلا يحرم عليهن، ولهذا لم يحرم عليهن الخروج في صلاة الجمعة والعشاء والفجر والعيدين، وأبو حنيفة يقول: إن وقت الظهر والعصر والمغرب وقت يكثر فيه انتشار الغساق والحربص منهم يرغب في العجائر فيصير خروجهن سبب للوقوع في الفتنة، ولا كذلك الفجر والعشاء؛ لأنه لا يكثر فيها الفسّاق، وفي الجمعة والعبدين: إن كانوا يكثرون فيكثر الصّلحاء أيضاً فهية الصّلحاء ثمنعهم عن الفتنة.

المقتدي إذا شرع في قراءة التشهد، ففرغ قبل فراغ^(ه) الإمام ثم تكلم، أو ذهب فصلاته جائزة؛ لأن المعتبر هو القعدة دون القراءة وقد تمت قعدة الإمام في حق المقتدي، ألا ترى أن الإمام لو كرّر قول التحيات للهِ حتى كان بحال لو قرأ التشهد أمكنه دلك جارت صلاته.

الإمام إذا فرغ من صلاته وأراد أن يسلّم، فلما قال: السَّلام جاء رجل واقتدى به قبل أن

⁽١) هي اسه: من موضع سجوده.، وإن جاوز، ساقطة. (٤) في دب، ساقطة

 ⁽۱) في اب» عير موجودة.
 (۱) في اب» عير موجودة.

⁽٣) في (أ) سأقطة.

بقول: عليكم؛ لا يصير داخلاً مي صلاته؛ لأن هذا سلام. ألا ترى أنه (١) لمو أراد المصلم (١) أن يسلّم [على] أحد في صلاته سأهياً، فقال: السّلام ثم علم فسكت تفسد صلاته.

رجل جاء إلى الإمام وقد رفع الإمام رأسه من الزكوع فركع ثم سجد معه السحدتين لا يصير مدركاً للزَّكعة ولا تمسد صلاته، لأنه انفرد بركوع واحد، والمقتدي إذ انفرد في أَوَا من ركعة واحدة لا تفسد صلاته، وكدلك لو أدرك الإمام في السَّجدة الأولى فركم من الرُّجل وسجد سجدتين لا تفسد صلاته؛ لأنَّه وجد إدخال زيادة ركعة تامة (٣) وهو الزَّكوم والشجود، أما ها هنا لم يدخل فيها إلاّ زيادة ركوع؛ لأنَّه قد وجب عليه متابعة إمامه مي السُّجدتين وذا لا يفسد الصلاة.

رجل ركع مع الإمام أول ركعة ولم يقدر على أن يسجد حتى قام الإمام فركع مع الإمام الثانية ثم سجد أربع سجدات لهما جميعاً تكون السجدتان منهما للركوع الأول ويعيد الرَّكعة النَّانية كِلُّها؛ لأنَّه لَمَّا ركع ركوعاً آخر قبل أن يعيد الرَّكوع الأول بالسَّجدة ثم سجد سجدتين التحقتا بإحدى الزكوعين وانتقض الزكوع الآخر، فإذ سجد سجدتين فالسجدنان بغير ركوع فلا يعتد بهما، فصار كأنه لم يسجد إلا سجدتين.

رجل جاه إلى الإمام وهو راكع فكبّر الرّجل وهو إلى الركوع أقرب قصلاته فاسدة٠ لأنّه لم يوجد الافتتاح قائماً، فإن كان إلى القيام أقرب جازت صلّاته؛ لأنّه وجد الافتتاح

رجلان هما في الفقه والصلاح سواء إلا أنّ أحدهما أقرأ قدم أهل المسجد الآخر وتركوا الأقرأ فقد أساؤوا ولكن لا يأثمون.

وكذلك القاضي إذا ولَى القصاء وهو مستحق للقضاء إلاَّ أنَّ غيره أفضل، وكذلك الوالي، فأما الخليفة فليس لهم أن يولوا الخليفة إلا أفضلهم. هذا خاص في حق الخلفاء على هذا إجماع الأمة.

وإذا صلى الأخرس بالأميين فصلاة الأخرس تامة وصلاة الأميين فاسدة، ولو كان على المكس فصلاتهم تامة؛ لأن الأمي قادر حكماً لقيام آلة القدرة والأخرس لا، فنزل الأخرس مع الأمي منزلة الأمي مع القارىء.

دجل صلَّى ونوى أن لا يؤم أحداً فصلى خلفه^(١) رجلان أجزأهما؛ لأن نية الإمام إمامةً الرّجال ليس بشرط لصحّة اقتداء الرّجال، فإن كان الإمام حلف أن لا يوم أحداً لم يحنث وأجزأتهم صلاتهم؛ لأن شرط الحنث أن يقصد بالصلاة الإمامة ولم يوجد، وإن كان حلم على رجل بعينه أن لا يؤمه فصلى مع النَّاس خلقه وهو لا يعلم به، ثم علم حنث؛ لأنه لمَّا نوى أن يؤم النَّاس والنَّاس جماعة يدخل فيه هذا الواحد وغيره فتحقق شرط الحنث.

⁽١) - في البال: ساقطة. (٣) في البا: قائمة.

⁽٢) في دب»: ساقطة. (٤) في «بُ وراءه

إمام صلّى مقوم ثم اختلفوا فقال القوم صليت ثلاثاً رقال الإمام صليب أربعاً إن كان بعض القوم مع الإمام يؤخذ بقول الإمام؛ لآنه ترجع بقول من كان مع الإمام سسب الإماء وإن لم يكن يعض القوم مع الإمام فإن كان الإمام (١١) على يقين لا يعيد الإمام الصلاة، وإن لم يكن أعاد الصلاة.

رجل أمّ قوماً ثم قال كان في ثوبي قذر يعيد الصّلاة إلاّ أن يكون فاجراً ماحماً؛ لأنّه ظهر كذبه بظاهر الحال.

مصلي الظهر إذا جاء إلى الإمام ولم يصل السنة قبلها يدخل مع الإمام في الجماعة بخلاف سنة الفجر فإنه إذا كان لا يخاف فوت ركعتين يصلي السنة فإذا كان يخاف فوت الركعتين لا يصلي السنة؛ لأنّ سنة الفجر (٢) تفوت لا إلى خلف ولا تقضى، وسنة الظهر تقضى ما دام الوقت قائماً.

قوم صلّوا على ظهر ظلة المسجد قدامهم نساء، لا تجزئهم صلاتهم؛ لأنّه تخلل بينهم وبين إمامهم صف نساء فمنع اقتدائهم به وكذلك الطويق، واختلفوا في أدنى صفّ النّساء؛ قال بعضهم: ثلاثة، وفي طاهر الرّواية: لم يجعل الثّلاث صفاً؛ حتى قال: تفسد صلاة ثلاثة من كل صف إلى آخر الصّفوف وجاز اقتداء الباقي، والفتوى على ظاهر الرّواية، وإن كان الرّجال الذين قوق الظلة بحذاهم من تحتهم النساء (٢) أجزأهم؛ لأنّه ليس بينهم وبين الإمام نساء قلو قسدت الصّلاة إنما تفسد لمكاني المحاذاة وبينهما حائل (١٤)، وهو ارتفاع المكان فصار بمنزلة امرأة بحذاء رجل يصلى وبينها وبينه حائط.

ولو قامت امرأة بجنب الإمام ونوى الإمام أن يؤمها فسدت صلاتهم جميعاً إذا نوت صلاته.

الكلام [عن] هذه المسألة في ثلاثة مواضع ا

أحدها: إن محاذاة المرأة في صلاة مشتركة ذات ركوع وسجود تبطل صلاة الرَّجل.

والثاني: أن الإمام إدا لم بنو إمامة المرأة لا يصح اقتداؤها به.

والثالث إذا نوى إمامة المرأة فاقندت به في صلاة أخرى وحاذته، هل تبطل صلاة الإمام؟

أما الأول: قلأن الرّجل ترك فرضاً من فرائض الصّلاة وهو التأخير عن الصف لقوله ﷺ: وأخْرُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَخْرَهُنَّ اللّهُ (٥) فتفسد صلاته كالمقتدي إذا تقدم تفسد

⁽١) في اب: ساقطة، لفظة الإمام غير موجودة.

⁽٢) في قبه: فإذا كان يخاف. . . . سنة الفجر، سقطة.

 ⁽٣) إلى اب: ساقطة. (٤) في اب: حائل، غير موجودة.

⁽٥) أخرجه عبد الرّزاق في مصنّفه عن ابن مسعود، الطبرّانيّ في المعجم الكبير (٩/ ٢٩٥)، ابن خزيمة في صحيحه (٤٩/٤).

صلاته؛ لأنَّه ترك فرضاً من فرائض الصَّلاة. وهو التقديم لإمامه، لأنَّ ثمَّة المقتدي مر المخاطب بالتقديم أمّا ها هنا الرّجل هو المخاطب بالتأخير.

والثاني: مذهبنا، وقال زفر: يصح انتداء المرأة به وإن لم ينو الإمام إمامتها(١٠).

هو يقول الذنية الإمام إمامة المرأة ليس بشرط لصحة الاقتداء للمرأة كما في الزج قياساً على الجمعة والعيدين، وإنا نقول: إن الإمام يلزمه بإمامة المرأة زيادة فرض وهو تأخيرها فلا يلزمه ما لم يلتزمه ولا كذلك اقتداء الرّجل.

وأمَّا الثالث: فيه روايتان: في رواية: لا تجزئها صلاتها. ولا تفسد على الإمام (١) صلاته، وفي رواية: قال: تجزئها صلاتها وتفسد على الإمام صلاته، وهذا بناء على من اقتدى بإمامه ونوى فرضاً غير مرض الإمام، هل يعتبر شارعاً في النطوع؟ في رواية: لا يصبر شارعاً في النطوع، وفي رواية: يصير شارعاً في النطوع، ولو نوى النطوع واقتدت به وحاذته واقتدت به أفسدت عليه صلاته فكذا ها هنا. هكذا ذكر بعض المشايخ أن في المسألة روايتين. وذكر بعض المشايخ: على أن قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى: جازت صلاتها، وتفسد على الإمام صلاته وعلى قول محمد رحمه الله تعالى: لا تجزئها ولا تفسد على الإمام صلاته.

فرع لمسألة أخرى، وهو: أن مصلي الفجر إذا طلعت الشَّمس هل تنقلب تطوَّعاً؟ فهو على هذا الاختلاف كذا هنا.

ولو نسى رجل الظهر والآخر العصر فأمّ أحدهما صاحبه لم تجز صلاة المؤتم، وكذلك لو كانت صلاة واحدة فاتتهما من يومين، ولو كانت من يوم واحد جازت صلاتهما؛ لأنَّ صلاة القوم بناء على صلاة الإمام حتى فسدت صلاة القوم بفساد ٢٠٠٠ صلاة الإمام وتنتقض بسهو الإمام ولهذا لا تصح ممن [هو](2) ليس من أهل الإمامة للصلاة كالمرأة والجنب والكافر والبناء على المعدوم باطل وعلى الموجود صحيح ففي المسألتين الأوليتين: العقدت تحريمة القوم لصلاة موصوفة بوصف(٥) عدم ذلك الوصف في صلاة الإمام فكان هذا بناء على المعدوم وفي المسألة الثالثة: اتصفت صلاة الإمام والمقتدي يصفة واحدة ووجبتا بسبب واحد، وكان بناء على الموجود، ولو قامت المرأة في الصف فسدت صلاةً من عن يمينها، وعن يسارها، ومن خلفها بحذائها. وكذلك إذا كانتا ثنتين وخلفهما رجلان؟ فسدت صلاتهما وصلاة من عن يمين إحداهما ويسار الأخرى؛ لأنَّ الذي عن يمينهما ويسارهما وخلمهما مأمورين بتأخير المرأة عنهم فإذا لم يفعلوا فقد تركوا فرضاً من فرائض الصَّلاة فتفسد صلاتهم، ومن سواهم لم تحاذهم المرأة فلم يحب عليهم

⁽١) - في اب، : سالطة. (٤) - في الله: ساقطة، وعن بي اب.

⁽٢) في دب: الرجل. (۵) - في اب: ساقطة.

⁽٣) - في اب: ساقطة،

التأخير وإن كن ثلاثاً فسدت صلاة ثلاث من الرِّجال إلى آخر الصَّموف، ثلاثة حلف ثلاث وإن كن صفاً فسدت صلاة الصَّفوف الذين خلفهن.

أَمَّا الصَفَّ: كَانَ القياسِ أَنْ تَفْسَدُ صَلاَةً مِنْ خَلَفُهُنْ صَفَّاً وَاحِداً لا غَيْرِ لاَنعدام محاذاتهن مِن وراء هذا الصَفِّ الواحد إلاَّ أَنَنا استحسنا وحكمنا بفساد صلاة الصَفوف أجمع لحديث عمر رضي الله عنه أنَّه قال: قمَنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِمَامِهِ طَرِيقَ أَوْ صَفَّ مِن نسامِ فليس هُوْ مَعَ الإِمَامِ اللهُ .

وأمّا الثلاث:

فلأنهن ألحقن بصف كامل في حق من صرن حائلات بينه وبين الإمام ففسدت صلاة الشلاثة من كل صف إلى آخر الصفوف وصلاة من عن يسار إحداهن ومن عن يسين إحداهن، وإن قامت المرأة أمام الإمام، أو قامت بجنبه لا تأتم به ولا تفسد صلاة الإمام.

أمَّا الأول: فلأنَّه لم (٢) يصح اقتداؤها به فلم تتحقق المحاذاة في صلاة مشتركة.

أمّا الثاني: فلأنّها شارعة في صلاة نفسها لا في صلاة الإمام فلم تتحقق المحاذاة في صلاة مشتركة.

ولو قام رجل وامرأة بقضيان ما مبتهما الإمام فحاذت المرأة الرّجل لم تفسد الصلاة. وإن أدركا أول الصّلاة وكان تاماً، أو أحدثا فذهبا وتوضّآ وجاءا فحاذت المرأة الرجل فسدت صلاته؛ لأن المسبوقين فيما يقضيان كل واحد منهما في حكم المنفرد. ألا ترى أن عليهما القراءة والسّهو فلم يشتركا في صلاة واحدة، فلم توجد المحاذاة في صلاة مشتركة فلا تفسد الصلاة، فأمّا المدركان كأنهما خلف الإمام بدليل أنه لا قراءة عليهما ولا سهو عليهما "للماركة في الصّلاة فتحققت المحاذاة في صلاة مشتركة.

وإن أدركا الإمام في الرَّكعة الثَّالثة واقتديا به ثم أحدثا وتوضآ وجاءا يقصيان محاذت المرأة الرّجل؟ إن حاذت في الثَّالثة والرّابعة للإمام وهو أول وثاني لهما تقسد صلاة الرّجل؛ لأنه تحققت المحاداة في صلاة مشتركة، وإن حاذت في الثالثة والرّابعة لهما حقيقة وهو أول وثاني للإمام لا تفسد صلاته لأنَّهما مسبوقان فيهما، والفلاح إن قم في الصَّف لا تفسد كما تفسد المرأة؛ لأن قيام المرأة إنما أفسد؛ لأن تأخيرها فرض لنقصان رتبنها في العقل ولصفة الأنوثة، وتأخير الصبي مستحب لنقص عقله فحسب وترك الفرض هو المفسد لا ترك المستحب.

رجلان يصليان في الصّحراء وأحدهما يأتم بصاحبه وقد قام عن يمينه، فجاء ثالث وجدب المؤتم إلى نفسه قبل أن يكبر هذا الثالث لا تفسد صلاة هذا المؤتم، لأنّ توجه هذا الثالث وقيامه مقامه صير ذلك الموضع مسجداً له؛ لأنّه كالدّاخل في صلاتهما حكماً، وإن لم يكبر بعد. ألا ترى أن الإمام يكبر للحمعة قبل القوم ويصح وإن كانت الحماعة والشركة

(٢) في اب: لا.

 ⁽١) مبقت ترجمة الراوي وتخريج الحديث.
 (٣) في هده: ساقطة.

شرط الجمعة لما أن القوم لمَّا توجّهوا للجمعة صاروا كالدّاخلين فيها وإن لم يكسرو ، كد ما ميا.

إمام قام إلى الثالثة والمأموم لم يفرغ من التشهد بعد قد ذكرنا [أنه يتم] الله ولا يت الإمام وإن فانه الرّكوع؛ لأن الرّكوع لا يفوته في الحقيقة؛ لأنّه مدرك فكان حدم الأر. وإن سلَّم الإمام في آخر الصَّلاة قبل فراغ الإمام من التشهِّد(٢) يتم ما بقي ولا يسلُّم؛ لأنَّ سلام الإمام على قول من يخرجه من الصلاة لا يخرجه (⁽⁷⁾ وعليه شيء من الواجبات، وإن بقي [عليه](١) شيء من الدَّعوات يسلم، وكذلك إن لم يصلُ على النَّبي ﷺ؛ لأنَّه لم يبق عليه واجب؛ لأنَّ الصَّلاة على النَّبي على النَّبي على النَّبي على النَّبي على السَّادة، ويستحب للإمام إدا غرغ من الصَّلاة أن يبحرف إلى يمين القبلة وكذا إذا صلَّى الإمام المكتوبة فأراد أن يصلى بعدها تطرّعاً يستحب أن يكون تطوعه من يمين القبلة؛ لأن لليمين فضلاً على اليسار ويمبن القبلة ما بحدًا، يسار المستقبل لها ويسار القبلة ما بحدًا، يمين المستقبل لها.

قوم يصلون خارج المسجد، أو في الصّحراء، أو وسط الصّفوف ولم يقم فيها أحد مقدار حوض، أو فارقين تجوز الصلاة من وراء ذلك الموضع إذا كانت الصفوف متصلة حوالي ذلك الموضع؛ لأن الصفوف إذا كانت متصلة حوالي ذلك الموضع (٥) صار الكل في حكم المسجد.

إمام يصلي في المسجد الداخل^(١) فجاء رجل يصلي الفجر في المسجد^(٧) الخارج، اختلف المشايخ فيه قال بعضهم: يكره وقال بعضهم. لا يكره الأن ذلك كلَّه كمكان واحد بدليل جراز الاقتداء لمن كان في المسجد الخارج بمن كان في المسجد الدَّاخل وإذا اختلف المشايخ فالاحتياط أن لا يفعل.

ولو أدرك مع الإمام الرّكعة النَّالـثة من المغرب قضى الأولى والثَّانية يقرأ ويجلس في كل ركعة؛ لأنَّ الرَّكعة الأولى من القضاء ثانيته [فعلاً] (^) وحقيقة، وإن كان أول صلاته حكماً عندنا على ما نذكر فيقعد، والرّكعة الثانية من القضاء ثلاثية صلاتِه من حيث الفعل والحقيقة، وإن كانت ثنائية صلاته حكما فيفرض فيها القعدة.

الأولَى بالتقديم أعلمهم بالسنَّة إذا كان يحسن قراءة ما تجوز به الصَّلاة؛ لأنَّه أقدر على حفظ الأمانة وإن تساوو فأكثرهم ورعاً والعالم بالسنة أولى إذا كان يجتنب الفواحش الظَّاهرة [والباطنة](٩) وإن كان غيره أورع منه؛ لأنَّه أقدر على حفظ الأمانة.

ولا بأس بأن يؤم الأعمى لما روي عن النَّبي ﷺ أنه استخلف ابن أم مكتوم (١٠٠).

⁽١) في (أ): ساقطة. (٢) في ابه: ساقطة. (٣) في (ب): ساقطة.

⁽٤) - نَيْ فأه: ساقطة. (a) في ابا: لأنّ الصّفوف... الموضع، ساقطة.

⁽٦) في فسه: ساقطة. (Y) في قبأ: الفجر في المسجد، ساقطة،

⁽٨) - بَيْ الله: ساقطة. (٩) في الله غير موجودة.

⁽١٠) أبن أم مكتوم، صحابي جليل مؤذن رسول الله عليه مع بلال رصي الله عنهم جميعاً

وتكره إمامة العبد، وولد الرنا؛ لأنه يستخف به فيؤدي إلى تقلبل الجماعة

والأعرابي كغيره في الإمامة إذا كان عالماً بالسنة لكن الغالب من حالهم الجهل طدنك قالوا: غيره أولى بالإمامة إذا كان مع الإمام واحد يقوم عن يمبيه لما روي عن ابن عاس رضي الله تعالى عبهما أن النّبي رهي القامة عن يمبيه الله فإن قام عن يساره، أو خلمه حار لاتعدام المفسد وهو مسيىء؛ لأنه خالف السنّة، وإن كان معه النان قاما حلقه، وكدنك إذا كان أحدهما صبيناً؛ لأن الصبي كالبالع في حق الاقتداء؛ وإن كان معه رجل وامرأة قام الرّجل عن يمينه والمرأة خلمه؛ لأن المرأة لا تحاذيه فصار كأنه لبس معه عبره، وإن كان معه رجلان وامرأة قام الرّجلان خلفه والمرأة خلفهما.

المقتدي إذا تقدم على الإمام فسدت صلاته، والإمام إذا تأخر عن المقتدي لا تفسد؛ لأن فرض التقديم على المنتدي.

رجل قال: لله تعالى على أن أصلي ركعتين فأنم برجل يصلي تطوعاً، أو فريضة لم يجزه! لأنّه المندور واجب، وتحريمة الإمام لم تتضمن وصف الوجوب إذا كان متطوعاً، أو وجوباً هو وصفه.

صلاة المقتدي إذا كان مفترضاً، فكان هذا بناء على المعدوم في حق الوصف فلا يصح، ولو قال: والله لأصلين ركعتين فأثم برجل يصلي تطوعاً، أو فريضة جاز؛ لأنّ المحلوف عليه لم يصر واجباً بعينه، وإنّما يصير واجباً لغيره وهو تحقيق البرّ فكان هذا اقتداء المنظوع بالمنظوع، أو بالمفترض.

وبقية مسائل هذا الفصل تأتى في فصل الإمامة في الوتر إن شاء الله تعالى.

أمًا في التّراويح:

إمام يصلي التراويح في المسجدين في كل مسجد على الكمال لا يجوز ذلك؛ لأن التراويح سنة وسائر السّنن لا تتكرر في وقت واحد فكذا هذه السنّة، وإن كان غير إمام فاستقبل جماعة في التراويح في مسجد آخر لا بأس بأن يدخل معهم؛ لأنه يكون اقتداء المتطوع بمن يصلي السنّة فيجوز كما لو صلّى المكتوبة ثم أدرك الجماعة. . كان له أن يصلّى مع القوم.

قوم صلّوا التراويح ثم أرادوا أن يصلّوا بعد ذلك؟ بصلّوا " فرادى؛ لأنه تطوع وصلاة التطوّع بالجماعة ليست بمستحبّة؛ لأنها لو كانت مستحبة لكانت أعضل من الصّلاة فرادى، ولو كانت أفضل لفعلها أصحاب رسول الله ﷺ.

الإمام إذا فرغ من التشهد في التراويح ينظر: إن علم أنَّ الزيادة على قدر التشهد لا

⁽١) الدَّارمي في سنته (١/ ١٦١). أحمد في مستده (١/ ٣٥٧) مستد ابن عباس.

⁽٢) في بُ: غير موجودة. (٣) في أَبِ: سانطة.

تثقل على القوم يزيد ويأتي بالدعوات، وإن علم أنه يثقل عليهم لا يربد فيقتصر على التشهد؛ لأنّ الدُّعوات ليست بفرض ولا سنّة. لكن إذا كبّر يأتي بالثّناء في كل نكيرة منها. لأنه سنة مستحبة.

رجل له مسجد حي لكن لا يختم الإمام القرآن في التراويح وفي مسجد آخر بحثم قال الشيح الإمام الأجل برهان الأثمة (١). الأفصل أن يصلي في مسجده إذا كان يقر فيها قدر المسنون وهو قدر ما يكون قدر المسنون في العشاء؛ ولأن الآية والآيتين غير مسنون لا مي العشاء ولا في التراويح .

وأمَّا الإمامة في الوتر:

إدا قنت الإمام في الوتر فالمقتدي بقرأ الدّعاء خلفه؛ لأن الإمام يقرأ مخافتة هو المختار فيمكن المقتدي أن يقرأ ويضع المصلي اليمين على اليسرى وقت القنوت وفي كل قيام فيه ذكر مسنون على ما ذكرنا في فصل افتتاح الصلاة.

من لا يحسن الدّعاء في الوثر بالعربية؟ فإمّا أن يقول: اللّهم اغفر لنا ويكرّرها ثلاث مرّات، أو أكثر من ذلك؛ لأنّه إذا غفر له صار أهلاً للخيرات كلّها، أو يقول: ربنا آتنا في الدنيا حسنة إلى آخره (٢) وهذا اختيار مشايخنا ولا يصلّي على النّبي ﷺ في القنوت؛ لأن هذا لبس موضعه، واختيار الفقيه أبو الليث أنّه يصلّي؛ لأن القنوت دعاء ويستحب في كل دعاء أن يكون فيه الصّلاة على النّبي ﷺ.

أهل قرية اجتمعوا على ترك الوتر أذّبهم الإمام وحبسهم، وإن امتنعوا عن أداء السنر؟ فجواب أثمة بخارى رحمهم الله تعالى أن الإمام يقاتلهم كما يقاتلهم على ترك الفرائض لما دوي عن عبد الله بن المبارك رحمه الله تعالى أنّه قال: لو أن أهل بلدة أنكروا سنة السواك نقاتلهم كما نقاتل المرتدين.

رجل أوتر ولم يقرأ في الرّكعة الثّالثة؟ لا يجوز في قولهم جميعاً؛ لأنّ الوتر في حق اشتراط القراءة حكمه حكم الفريضة.

رجل أوتر فقرأ في القالثة القنوت ونسي القراءة حتى ركع، أو قرأ الفاتحة ونسي السورة حتى ركع، أو قرأ الفاتحة ونسي السورة حتى ركع يرفع برأسه ويقرأ السورة ويعيد القنوت والركوع؛ لأنه تبين أنه نقض الركوع لإقامة المرض، وإن قرأ الفاتحة والسورة ولم يقنت حتى ركع يمضي ويسجد سجدتي السهو؛ لأن القنوت واجب ولا يجوز نقض الفرض لإقامة الواجب على ما ذكرنا.

ويكره للجنب أن يقرأ دعاء الوتر: اللهم إنَّا تستعينك. قيل: إنه آية من القرآن، وظاهر

⁽۱) سفت ترجمته.

⁽٢) سورة البقرة، آية: رقم ٢٠١.

المذهب أنه لا يكره؛ لأنَّه ليس من القرآن، وعليه الفتوي.

رجل شكَّ في الوتر وهو في حالة القيام أنه في الثَّانية أم في الثَّاليَّة يتم تلك الرِّكعة. ويقنت فيها لجواز أنَّها النَّالِئة ثم يقعد ويقوم فيضيف إليها ويقنت فيها أيضاً هو المحتار، بخلاف المسبوق بركعتين في الوتر في شهر(١) رمضان إذا قنت مع الإمام في الرِّكعة الأحرة من صلاة الإمام حيث لا يقنت في الركعة الأخيرة إذا قام إلى القضاء؛ لأنَّ تكرار الفنوت ني مرضعه [ليس بمشروع، وهنا أحدهما في موضعه والآخر ليس في موضعه](٢). نفي المسألة الأولى: لا يدري أيهما في موضعه فيقنت ثانياً فيكون آنياً بالقنوت في موصعه بيقين، وأما في المسبوق هو مأمور بأن يقنت مع الإمام فصار ذلك موضعاً له فلو أتى والنَّاني كان ذلك تكراراً للقنوت في موضعه فإنَّه ذكر في الأصل: لو أدرك مع الإمام الرَّكعةُ النَّالَثَةُ مِن الوتر فقنت معه لم يقنت فيما يقضي وقال بعض المشابخ: يقنت، وهذا الاختلاف راجع إلى حرف واحد وهو أن ما يدرك المسبوق أول صلاته وآخر صلاته حكماً وما يقضى المسبوق أول صلاته حكماً كما هو آخر صلاته حقيقة، وذكر الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى (٣) أنه قال: وجدت في غير رواية الأصول عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال: ما أدرك المسبوق مع الإمام أول صلاته وما يقضي آخر صلاته حكماً وحقيقة إلاَّ في حق ما يتحمل له الإمام عنه وهي القراءة، فإنه يعتبر ما أدرك آخر صلاته.

وفائدة هذا الاختلاف مع محمد لا يظهر إلاَّ في مسألة تكبيرات العيد وهي معروفة في االجامع الكبيرا.

وفائدة الاختلاف مع غيره من المشايخ (١) تظهر في موضعين:

أحدهما: أنَّ المسبوق فيما يدرك يأتي بالاستفتاح لمحال؛ لأنَّه أول صلاته حكماً، رحفيقة .

الثاني: أنَّه يأتي بالفنوت في آخر ما يقضي الوتر؛ لأنَّه آخر صلاته حقيقة وحكماً وما يأتِي مع الإمام بطريق التبعية في غير محلَّه فلا بدُّ من أن يأتي به في محلَّه، وعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى: المسبوق لا يأتي بالاستقتاح فيما أدرك، بل يأتي إذا قام إلى قصاء ما سبق؛ لأنَّه أول صلاته حكماً هذاالإدراك، ولا يأتي بالقنوت فيما يقضي؛ لأنَّه أتى به مع الإمام في محله؛ لأن ذاك آخر صلاته حكماً.

من يقضي الصلوات والأوتار يقنت في الأوثار؛ لأنَّه لمَا كان عليه الوتر كان عنيه القنوت وإن لم يكن عليه الوثر فالقنوت يكره في التطوّع والقنوت في التطوّع لا يصر .

⁽۱) ني ب: غير موجودة.

ي بدر عير موسوده. (٢) في ابه: «أه: ليس بمشروع ليس في موضعه، ساقطة وقد أثبنناها. (٣) ميفت ترجمته. (٤) في «به: ساقطة،

الصّلاة خلف أهل الأهواء والبدعة إن كان هوى لا يكفر، لكن مال عن الحق بتأويل قاسد وهو من أهل ملتنا يجوز لما روينا في الحديث، وإن كان يكفره كالجهمي والفدري وهو الذي قال بحلق القرآن. قالوا: ففي الغالي وهو الذي ينكر حلافة أبي بكر الصدّبن رضي الله تعالى عنه لا يجوز؛ لأنه كافر، والكافر ليس من أهل الإمامة والعبادة.

رجل صلى ثلاث ركعات ثم أقام المؤذن والمصلي يعلم أنّه لم يصل في المسجد فأراد أن يصلي مع الإمام فالحيلة في ذلك: أن لا يقعد في الرابعة حتى تنقلب هذه الصلاة نقلاً عند أبي حيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ويصلي مع الإمام.

إذا أدرك الرجل والمرأة الإمام في الزكعة الثانية واقتديا به، ثم أحدث، وأحدث المرأة ثم توضآ وجاءا ليقضيان، فحاذت المرأة الرجل إن حاذت في الثالثة والزابعة للإمام، وهو أول وثاني لهما تفسد الصّلاة؛ لأنه (١) تحققت المحاذاة في صلاة مشتركة وإن حاذت في الثّالثة والرّابعة إمّا حقيقة وهو أول وثاني للإمام لا تفسد؛ لأنهما مشتركان فيهما.

المقتدي إذا رفع رأسه من الركوع، أو الشجود قبل الإمام فينبغي أن يعود؛ لأن المتابعة فرض.

إذا كبّر مع الإمام ثم نام حتى صلى الإمام الركعة ثم انتبه يصلي الركعة وإن كان الإمام يصلي الرّكعة الثانية. وهذه المخالفة لا تفسد؛ لأن اللاّحق في الحكم كأنّه خلف الإمام.

ولو فتح على إمامه أشاءً ولم تفسد صلاته.

وأمّا الإساءة: فلأنّ النّبي ﷺ «علّم عليّاً رّضي الله عنه أَشْيَاءَ مِنْها: النّهُيُّ عَن الْفَتْحِ عَلَى الإِمَامِ وهذا إذا لم تمس الحاجة إلى الفتح.

أمًّا الجواز: فلأنه يقصد به إصلاح صلاة نمسه بواسطة إصلاح صلاة "الإمام فكان من أعمال صلاته فلا تمسد صلاته، ولو فتح على غيره فسدت صلاته، إلا أن يريد به تلاوة نفسه؛ لأنّ الفتح على غير الإمام ليس من أعمال الصّلاة فكان مفسداً للصّلاة، إلا أن يريد به التلاوة دون التعليم؛ لأن النّلاوة في الجملة مشروعة في الصّلاة فلا تكون من قواطعها، والإمام مسيء إن ألجأه إلى ذلك، وينبغي له أن يأخد في آية أخرى، أو سورة أخرى، أو يركع إذا قرأ ما تجوز به الصلاة؛ لأنه حينئل لا حاجة إلى الاستفتاح، أمّا إذا لم يكن قرأ ما تجوز به الصّلاة والرتج عليه فلا بأس بالاستفتاح والفتح لقوله عليه الصّلاة والسّلام "إذا أستخلف المسوق فأثم المسبوق صلاة الإمام القراءة كالإمام إدا استخلف المسبوق فأثم المسبوق صلاة الإمام يستخلف غيره ليسلم كذا هنا.

 ⁽۱) في اب»: غير موجودة.

وأمًا الإمامة في كسوف الشَّمس والاستسقاء

يسلي في كسوف الشّمس جماعة ركعتان مثل النطوع عدما لما ذكر الخصاف " وي الحكام الصّلاة بإسناده عن علي وجماعة من الصّحابة رصوان الله عليهم أحمعين وأنّ النّبي عَلَى وَكُمْتَيْنِ كُهَيّتُهِ صَلاتنًا ولا يصلّى في كسوب القمر إلا وحداناً ، وكذلك مي الظّلمة والرّبع يصلى وحداناً عدنا .

وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه، يصلى بجماعة. هو سؤى سن كسوف الشمس وخسوف القمر ونحن فرقنا وقلنا. لو كانت سنة لاستفاض النقل في خسوف القمر كما استفاض في كسوف الشمس، ويصلي في كسوف الشمس، الإمام الذي يصلي بهم الجمعة ولا يصلوا في مساجدهم؛ لأن الأصل في النقل ألا يصلى في جماعة تدعى النّاس إلى إقامتها إلا ما ورد به الأثر، والأثر ورد بإقامة النّبي على ذلك بالناس وكانت جماعة واحد، ولا يحهر فيها في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى، وذكر في بعض روايات الأصل قول محمد مع أبي حيفة. مذهبهما ما روي عن عائشة رضي الله تعالى عنها: المن النّي على شكلة الكُنوفِ وَلَمْ يَحْهَرُ بِالْهَرَاءَةِ وَلَّ ومتى وقع النعارض فالأحد بالأصل وهو: الإخفاء أولى لقوله على القرائة النّهار عَجْمَاءُها.

أنا الإستسقاء:

قال أبو حنيفة: لا يصلّى في الاستسقاء جماعة، ولا يقلب الإمام رداءه وقال محمد: يصلى جماعة، ويقلب الإمام رداءه، وقول أبي يوسف مضطرب ذكر بعضهم: مع آبي حنيفة وبعضهم: مع محمد، والخلاف في موضعين في الصّلاة، وتقليب الرداء.

أمًا الكلام في الصّلاة: مذهب محمد رحمه الله تعالى ما روي عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه: ﴿ أَنَّ النَّبِيُّ وَتُلْقَ صَلَّى رَكُعَتَيْنَ فِي الاسْتِسْقَاءِ (* ومدهمهما قوله تعالى: ﴿ مَثَنْتُ

⁽۱) هو العلامة شيخ الحنفية آبو بكر أحمد بن عمر بن نهير الشيباني الفقيه الحنمي كان من طبقة المحتهدين مقدماً عند الخليفة المهتدي بالله، صبقف للمهتدي كتاب الحراج فلما قتل المهتدي نهبت دار الحصاف وذهبت بعض كتبه ومن تصانيفه الحيل، الشروط الكبير ثم اختصره، الرضاع، أحكاء الوقوف: أدت المقاضي، وكتب أخرى بذكر عنه زهد وورع وأنه كان يأكل من صنعته. مات ببعداد سنة ٢٦١. الطراسير أعلام النبلاء للذهبي و(٣١/ ٢٢٣، ٢٢٦) رقم (٦٣)، تاج التراجم (ص/ ٩٧) رقم ٨١، الطفات المنبذ (١٨/ ١٤)، الفوائد المهية (٥٥)، طفات المعهاء طاش كبرى زاده ص(٤٤). ٤٥)

⁽٢) في أأب: جملة: ويصلى في كسوف الشمس، ساقطة،

 ⁽٣) النرمذي: كتاب الكنوف، باب ما جاه في صلاة الكنوف رقم (٥٥٩) بلفظ: لا يسمع له صوبً ابن
 ماجه في سننه، كتاب الكنوف، باب ما جاء في صلاة الكنوف بلهظ، فلا يسمع له صوبً (٣/ ١٨٤).

⁽٤) قال الربلعي في نصب الرابة: غربب ورواه عبد الرواق في مصنفه من قول مجاهد وأبي عبدة منا أخبرنا معمر عن عبد الكريم الجزري قال: صمعت أبا عبدة يقول: صلاة النهار عجماء الهد وفال النووي في الخلاصة عن الحديث: بأنه باطل لا أصل له. انظر: نصب الزاية للربلعي حد ٢٠ ص ٢٠.

 ⁽٥) البخاري في صحيحه، باب تحويل الرداء في الاستسقاء (٩٦٥، ٩٦٦). مسلم في صحيحه كتاب صلاة الاستسقاء رقم ٨٩٤، ابن ماجه في سنته، باب ما جاء في صلاة الاستسقاء رقم ١٣٦٦. الدارقطي في سنة (٢/ ٦٦).

أَسْتَعْهِرُواْ رَبِّكُمْ إِنَّهُ كَانَ عَمَارُاهِ يُرْسِلِ ٱلشَّمَاءَ عَلِيْكُمْ يَدْرَارُاهِ ﴾ (١) ولم يذكر الصلاة وروي ع النبي يظير: وأنَّهُ لَمْ يُصَلُ فِي الاسْتِسْقَاءِه (١) فلما فعل مرة وترك مرَّة على أنها لبسب سنة ثم كيفية الصّلاة عند محمد؟ يصلي ركعتين كركعتي الفجر.

وأمّا الكلام في تقليب الرّاء، مذهب محمد ما روي عن النّبي عليه الضلاة والشلاء، وأمّا الكلام في تقليب الرّاء، مذهب محمد ما روي عن النّبي محولاً المنمين إلى لشدن والشّمال إلى البّمين الله ومناه عليه المناه والسّلام: «أَنَّهُ اسْتَسْفَى يزم النّبي عليه الصلاة والسّلام: «أَنّهُ اسْتَسْفَى يزم النّبي عليه الصلاة والسّلام: «أَنّهُ اسْتَسْفَى يزم النّبي عليه المناه الرّداء» (أَنَّهُ اسْتَسْفَى يزم النّبي عليه الرّداء) وإذا تعارضت الأحاديث لا تثبت الزيادة بالسّلك.

وصورة القلب: أن يضع الجانب الأيمن على الأيسر والأيسر على الأيمن هذا في حق الإمام.

أما في حق من خلفه لا يقلب بالإجماع، فرق محمد والفرق له. أنه تبع للسّنة والسّة في حق الإمام لا غير، وجهر فيها مثل صلاة العيد ولا يكبر فيها، وهذا تفريع على قول محمد. أمّا على قولهما: إذا كان لا يصلي لا يتأتى هذا التفريع، وإن صلى لا يجهر عندهما ولا يحضر أهل الذمة؛ لأنّ هذا خروج لاستنزال الرّحمة والرّحمة لا تستنزل بالكمار فلا معنى لمخروج الكافر ولا بخروج المنبر في العيدين والاستسقاء (٥).

أمّا العيدين: فلأن النَّبي عليه الصّلاة والسّلام لم يخرجه في العيدين.

وأما في الاستسقاء بطريق الأولى.

وأمّا الصّلاة بمكة في الكعبة:

ولو قام الإمام خلف المقام فاصطف الناس حول الكعبة فالضغوف الثلاثة وهو الصف الأول في الجوانب الثلاثة سوى الجانب الذي خلف المقام وهو وجه الباب^(۲)، وإن كانوا أقرب إلى البيت من الإمام جازت صلاتهم ومن كان في الصف الذي خلف الإمام أقرب إلى البيت من الإمام لم يجز؛ لأن الصفوف الثلاثة سوى الذي خلف الإمام في الحكم كأنهم خلف الإمام فلا يتصف أحد منهم بالتقدّم على الإمام [حقيقة وحكماً]^(۷)، فأمّا المضف الذي خلف الإمام إن كان أحدهم أقرب إلى البيت فهو متقدم على الإمام حقيقة وحكماً، والتقدّم على الإمام يسطل الصلاة وكذا إذا صارت الكعبة (^(۸) بحالة بناء وبافي المسألة على حالها؛ لأن الكعبة هي العرض والحيطان تبع لكن يركز (^(۹) رمحاً أو يستر ما

⁽۱) سررة نوح، آية: رقم ۱۰، ۱۱.

⁽٢) ابن ماجة في سننه، إقامة الصّالاة، باب ما جاء في الدّعاء في الاستسفاء رقم (١٣٧٠). احمد في مسئله (٤٠/٤).

 ⁽٣) الموطأ، رواية محمد، باب الاستها، رقم(٣٩٣) بدون لفظ حيسته.

⁽٤) أحمد في مسنده (٤/ ٤) بلفظ: لا يقلب لقوم أرديتهم (٥) في دب: ساقطة

⁽٦) في البهُ: غير ولردة. (٧) في اله: غيرُ واردة.

⁽A) في ابا: عير واردة.(P) في ابا: لو غرز.

بين يديه سترة تحجز ببنه وبين الصف المقابل فإن لم يفعل أحراه لكن أساء لوقوع استقبال الضورة بالضورة، ولو كان في البيت فاقتدى بالإمام واحتلفت وحوههم جازت صلاتهم الأما كان قفاه إلى وجه الإمام وغير ذلك سوى ما كان قفاه إلى وجه الإمام وغير ذلك سوى ما وصفنا يجزئهم كلهم والآن الذي قفاه إلى وجه الإمام يصلي إلى الحائب الذي يصلي الإمام، ومن صلى إلى الجانب الذي يصلي الإمام بجب أن لا يكون متقدماً على الإمام فإذ تقدم فسلت صلاته. أمّا الذي وجهه إلى وجه الإمام يصني إلى الجانب الآخر غير الجانب الذي يصلي إليه الإمام؛ فكان في الحكم كأنه خلف الإمام؛ ولو كانوا في بيت غير الكعة فتحرّوا لم تجز صلاة من خالف الإمام متعمداً؛ لأنه يزعم أنّ إمامه لم يستقبل القلة وليس فتحرّوا لم تجز صلاة من خالف الإمام متعمداً؛ لأنه يزعم أنّ إمامه لم يستقبل القلة وليس فتحرّوا لم تجز صلاة من خالف الإمام متعمداً؛ لأنه يزعم أنّ إمامه لم يستقبل القلة وليس ألى جهة أخرى من الكعبة.

وفوق الكعبة مثل جوفها؛ لأنَّ هواء الكعبة من الكعبة؛ فيكون التوجِّه إليها توجِّها إلى الكعبة.

وأمّا السترة:

إذا صلى في الصّحراء ولم يجد سترة، فأراد الإمام أن يخط بين يديه لا يعتبر الخط هو المختار؛ لأنّه لا يفيد، ومن اعتبر الخط طولاً؛ لأنّه بمنزلة الخشبة المغروزة أمامه، وكذلك إذا تعذر غرز السّترة لا يعتبر إلقاؤها هو المختار؛ لأنّه لا يفيد (١) ومن اعتبر قال: بلقي بين يديه طولاً فبحصل كأنّه غرز، ثم سقط.

إذا صلى وبين يديه سترة فأراد رجل أن يمر بين يدي المصلي. اختلفوا بأقاويل مختلفة. منهم من قال: إذا مرّ وبينه وبين المصلي مقدار الصّفين لا يكره وما دونه يكره والصحيح أنه إذا مرّ موضع سجوده وهو موضع رمي بصره إليه بالقيام يكره، وإن مرّ ما وراء ذلك لا يكره؛ لأنّ هذا القدر مشغول بصلاته، ثم اختلفوا بعد ذلك، منهم من قال: هذا في الصحد يكره، وإن كان بينهما مسافة؛ لأن المسجد جعل كبقعة واحدة، ومنهم من قال: لا؛ لأن ذلك في حق جواز الاقتداء لا في حق كل حكم.

من صلى في الصَّحراء غرز بين بديه شيئاً مقدار ذراع، لقوله عليه الصَّلاة والسَّلام:

الْبَعْجِزُ أَحَدُكُمْ إِذَا صَلَّى فِي الصَّحْرَاءِ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلُ مُؤَخِّرَةِ الرَّحْلُ (''). وذلك يبلع قدر ذراع، ولو كان إماماً لم يضر أصحابه إن لم يكن بين أيديهم شيئاً وبعد أن يكون بين يدي الإمام شيء وكَزه؛ لآنه ﷺ: «صَلَّى بِبُطْحَاءِ مَكَّةً إِلَى عَنْزَة وَلَمْ يَكُنْ لِلْقُوْمِ سُتُرَةً ("')، ويبنغي للإمام أن يستر بحائط أو سارية أو بعود لما روي عن النَّبي ﷺ: «أَنَّهُ كَانَ يسْتُر بِخَائِطٍ وَبُقَرِّبُ مِنَ السُّقرَةِ لفوله عليه الصَّلاة والسَّلام: «مَنْ صَلَّى إِلَى سُتُرةٍ فلْبَدُنَ بِخَائِطٍ وَبُقَرِّبُ مِنَ السُّقرَةِ لفوله عليه الصَّلاة والسَّلام: «مَنْ صَلَّى إِلَى سُتُرةٍ فلْبَدُنَ

⁽۱) في الب، ومن اعتبر... لا يفيد. ساقطة.

 ⁽٢) نصب الرّابة، حد ٢، كتاب الصّلاة. الحديث الثاني والثمانون بات ما بفسد الصّلاة وما يكره.
 (٢) البخاري في صحيحه، باب سترة الإمام سترة من خلفه ص ٤٧٣، صلى بهم بالبطحه.

مِنْهَا وَيَجْعَلِ السُّثْرَةَ عَلَى حَاجِبِهِ الأَيْمَنِ أَوْ عَلَى الأَيْسَرِ (١) به ورد الأثر.

ولا بأس بترك الشنوة إذا أمن المرور ولم يواجه الطريق فإدا تعذر عرز العود، ول يعتبر إلقاؤها لما ذكرنا ويدرأ المار إذا مر بين يديه ولم يكن له سترة أو مر سنه وبيل السنة لقوله عليه الصَّلاة والسَّلام: "اذْرَءُوا مَا اسْتَطَعْتُمْ (٢).

والدُّرْء إِنَّمَا يكون بالإشارة كما فعل رسول الله ﷺ بولد أم سلمة (٢)، أو برفع الضور في الفرآن أو التسبيح، ولو جمع بين الإشارة ورفع الصوت يكره؛ لأن بأحدهما كفاية. ولا يقطع المار بين يدي المصلي صلاته إنساناً كان أو سبعاً أو كلباً أو غيره لما روى أبو سعيد المخدري رضي الله تعالى عنه عن النبي ﷺ: ﴿ أَنَّهُ لاَ يَقْطَع الصَّلَاةَ مُرُورُ شَيْءٍ ﴿ ﴿ اللَّهِ الْمُ

وَأَمَّا سِتْرِ الْعُورَةِ:

امرأة صلت ولم تستر ظهر قدميها تجوز صلاتها؛ لأن ظهر قدميها ليس بعورة. ألا ترى أنه يجوز للأجنبي أن ينظر إلى ذلك الموضع منها.

المرأة إذا صلت يتبغى أن ترفع يديها إلى منكبيها، ولا تجافي في ركوعها وسجودهن، وتقعد على رجلها إن شاءت، وإن شاءت جعلت رجليها من جانب وتضم ليكون أستر لها، وإذا صلت تضع بطنها على فخذيها إذا سجدت؛ لأنَّ هذا أستر لها.

المرأة إذا صلَّت وشعرها ما تحت الأذنين مكشوف قدر الزَّبع لا تجوز صلاتها، لأم في كون المسترسل من شعرها عورة روايتين إلاَّ أنَّه اختار الفقيه أبو الليث أنها عورة كي لا يؤدي إلى النظر إلى طرف صدغ الأجنبية وطرف ناصيتها فيؤدِّي إلى الفتنة، فكان الأخذ بهذه الزواية وهو أن شعرها عورة أحوط. فعلى هذه الزّواية لا يجوز للمحرم أن يفطع شيئًا من شعره، إن كانت تحت الأذنين ما لم يكن وقت الحلق كشعر الرّأس.

إذا صلَّى بغير إزار في قميص واحد وهو محلول الجيب جازت صلاته هو المختار؛ لأنَّ ستر العورة إنَّما: يجب عن الغير؛ لأنَّ حكم العورة، إنما يظهر في حق الغير ولهذا قالوا إن من طلق امرأته طلاقاً رجعياً، ثم نظر إلى فرجها في صلاته يصير مواجعاً وتفسم صلاته، وإن نظر إلى فرجه لا تفسد صلاته فقد اعتبروا ستر العورة في حق الغير، ومن مشايخنا من فصل بين خفيف اللَّحية وكثيف اللحية والأول: أصح، وعليه الفتوى.

تَفَرِّدُ بِهِ أَسْ مَاجِهِ، كَتَابُ إِقَامَةُ الصَّلاةُ وَالسُّنَّةُ فَيْهَا. بَابِ أَدْرَأُ مَا استطعت (١(٥٠٩). الدَّارِقطَي بنفط أَنْ النَّبِي ﷺ وأيا بكر وعسر رضي الله عنهما قالوا: لا يقطع صلاة المسلم شيء وادرا ما استفعت. وفيه إبراهيم بن يزيد ضعيف.

(٤) نصب الزايَّة، كتاب الصّلاة، باب ما يَفسد الصّلاة وما يكره فيها حديث (٧٩).

⁽١) أبو داود في سننه: كتاب الطهارة، باب ما يستر المصلي ص ٦٨٧. نصب الرّابة، كتاب الصّلاة، حـــ ما يعسد الصَّلاة رما يكره فيها، الحديث الخامس والثمآنون.

أم ملمة: هي بنت أبي أميَّة بن المغيرة بن عبلات بن عمرو بن مخزوم القرشية أم المؤمنين واسمه هند وكانت زوج ابن عمها أبي سلمة فمات عنها فتزوجها رسول اله أسلمت قديما وهجرت لنحبثة وتوفيت في خَلَافَة يزيد بن معاوية في أواخر السنين. انظر الإصابة (٦/ ٢٣٤).

المصلّي إذا كشف ما بين السّرة وبين العابة إن كان مقدار ربعه تفسد صلاته، و حراد منه طول جميع البدن؛ لأنه عورة وأنه عضو واحد، ولو صلت أمة أو مكاتبة أو أه ولد أو مدبرة مكشوفة الرّأس جازت؛ لأنّ شعر الأمة ليس بعورة، وانكشاف ما ليس بعورة لا بعض الصّلاة، ولو عنقت في صلاتها فأخذت مناعها من ساعتها واستنرت حازت صلاتها، لأنّ خطاب السّر توجه للحال؛ بخلاف العاري وإذا وحد الكسوة في حلال الصّلاة حيث تعسد صلاته؛ لأنّ عورته ما صارت عورة للحال، بل كانت عورة قبل الشروع في الصّلاة إلا أن السّر كان سقط لعنر العدم فإذا زال تبين أن الوجوب كان ثابتاً من ذلك الوقت من وحه، وقد ترك، فنصد صلاته كالمتبعم إذا وجد الماء.

وأمّا في المقبلة:

المصلّي إذا صلّى إلى غير القبلة متعمداً فوافق ذلك القبلة، قال أبو حنيفة رحمة الله تعالى عليه: هو كافر؛ لأنه كالمستخفّ به. وبه أخذ الفقيه أبو اللّيث قلوا: وكذلك الصلاة بغير طهارة متعمداً والصلاة مع التّوب النّجس متعمّداً، وقال القاضي الإمام علي السّعدي(١): لو صلّى إلى غير القبلة متعمداً أو مع الثرب النجس متعمداً لا يكفر؛ لأن دلك بؤتى في حالة الاختيار بحال، ولو صلى بغير الطهارة متعمداً يكفر، وبه يفتى؛ لأنه لا يجوز في حالة الاختيار بحال.

رجل كان في المفازة فاشتبهت عليه القبلة فأخبر رجلان أن القبلة إلى هذا الجانب فوقع اجتهاده إلى جانب آخر، فإن لم يكونا من أهل ذلك الموضع، وهما مسافران مثله لا يلتفت إلى قولهما؛ لأنهما يقولان بالاجتهاد فلا يترك اجتهاده باحتهاد غيره، وإن كانا من أهل ذلك الموضع لا يجوز له إلا أن يأخذ بقولهما؛ لأن الخبر في كونه حجة فوق الاجتهاد.

والأعمى إذا صلّى ركعة إلى غير القبلة فجاء رجل وسوّاه وأقامه إلى القبلة واقتدى به ينظر إن وجد الأعمى وقت الافتتاح إنساناً ليسأله لا تجوز صلاته ولا اقتداء المقتدي؛ لأنه قادر على أداء الصّلاة إلى جهة الكعبة، وإن لم يجد من يسأله تجوز صلاة الإمام؛ لأن عاجز؛ ولا يجوز اقتداء المقتدي به؛ لأنّ عنده أنّ أوّل صلاة إمامه على الخطأ.

امرأة تُصلّي فظلت أنها أحدثت فاستديرت القبلة؟ إن تولت عن مصلاها فسدت صلاتها؛ لأن مصلاها بمنزلة المسجد في حق الرّجل؛ لأن البيرت لم ثن للصلاة.

رجل تحرّى القبلة فأخطأ فدخل في الصَّلاة وهو لا يعلم، ثم علم وحوّل وحهه إلى

⁽۱) هو على بن الحسين بن محمد الشعدي شيخ الإسلام أبو الحس، كان إماماً ماضلاً وفقيها ساطراً. سكن بخاري وتصدر للإفتاء، وولى القضاء وإليه انتهت رئاسة الحفية. روى عنه شمس الأثمة الشرخسي الشير الكبير من تصانيفه. النتف في الفتاوى، وشرح الشير الكبير، انظر: تاج النراسم (۲۰۹) رقم (۱۲۷). الفوائد البهية (۲۰۳)، طبقات الفقهاء طاش كبرى زاده (۷۳).

القبلة، ثم دخل رجل هي صلاته وقد علم حاله الأول لا تجوز صلاة الذاخل وروي عن أبي يوسف أنها تحوز وإنّما لم تجز؛ لأنه دخل في صلاته وقد علم أنّ الإمام على الحطأ في أول صلاته، ولو دخل في أول صلاته ثم علم أنّ الإمام كان على خطأ في أول صلاته لم تجز وكذا ها هنا(١).

المصلّي إذا حوّل وجهه عن القبلة إن حوّل صدره فسدت صلاته، وإن لم يحوّل صدره فاستقبل من ساعته القبلة لا تفسد صلاته؛ لأنّه قل ما يُمكن الاحتراز عنه وهذا الجواب أليق بقول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى.

أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: لا تفسد صلاته، وإن حرك صدره أيضاً بناء على أن صدهما الاستدبار إذا لم يكن لقصد الإصلاح تفسد الصّلاة، وعند أبي يوسف: إدا لم يكن لقصد ترك الصلاة لا تفسد ما دام في المسجد.

وأصل هذه المسألة: إذا انصرف عن القبلة على ظن أنه أتم الصّلاة، ثم تبين أنه لم يتم؟ عند أبي حنيفة: بنى ما دام في المسجد، وعندهما: لا يبني إذا ظهر خطأه من خلال الصّلاة توجه إلى القبلة وأتم الصّلاة؛ لأنّ ما أداه صحيح، وإن أذاه اجتهاده [عصلي]^(٦) إلى جهة أخرى بغير تحرّي فهي فاسدة، وإن أصاب جهة الكعبة، وقال أبو يوسف: يجوز إذا كان^(٦) أصاب لحصول ما هو المقصود من التحرّي وكذا أن الواجب عليه حالة الاستباه، أن يصلّى إلى جهة عنده أنها الكعبة وقد تركه، والله أعلم.

الفصل الحادي عشر

في الأفعال الواجبة بالنَّذر إلخ الفصل

وأمَّا الأفعال الواجبة بالنَّذُر:

رجل قال: لله تعالى عليّ أن أصلّي ركعتين بغير وضوء لا يلزمه، وهذا قول محمد، وهو المختار؛ لأنّ الصّلاة بغير طهارة ليست بعبادة، فلم يصر ملتزماً للصّلاة.

رجل قال: لله تعالى عليُّ أن أصلِّي ركعتين بغير قراءة؟ تلزمه؛ لأن الصَّلاة بغير قراءة عبادة وصار ملتزماً للصلاة.

[رجل] (1) قال. لله تعالى عليّ أن أصلي ركعة يلزمه ركعتان؛ لأن الشفع في حق كونها صلاة لا تتحزأ وذكر بعض ما لا^(٥) يتجزأ كذكر كله.

⁽١) في اب: ولو دخل... فكذا ها هنا. سائطة

⁽٢) في قاله، ساقطة، (٣) في قبه: هو،

 ⁽٤) في الله: إذا وقد أثبتنا الضوات.

 ⁽٥) في اسه: لا تتجزأ وذكر بعض ما لا. ساقطة وقد اثبتناها.

وكدلك لو قال: لله تعالى عليّ أن أصلّي ثلاث ركعات يلزمه أربع ركعات

وكذا لو قال: لله تعالى عليُّ نصف ركعة يلرمه وكعة نامة، وهذا كلَّه قول أبي بوسف وهو المختار.

إذا قال: لله تعالى عليّ أن أصلّي الظهر ثمان ركعات فليس عليه إلاّ الظّهر وكدلك نو قال: إن رزقني الله تعالى مائتي درهم فعليّ زكاتها عشرة دراهم، وكذا لو قال: لله تعالى علي حجّّة الإسلام مرّتين لا يلزمه شيء زائد؛ لأنّه يريد النزاماً غير مشروع، والله تعالى أعلم.

وأنا ما يستحب من العمل في الصّلاة، وغيرها، وما لا يستحب:

المصلّي إذا التلي بين الصّلاة في الطريق وبين أرض إنسان؟ إن كالت الأرض مزروعة فالأفصل أن يصلي على الطريق؛ لأنّ له حقاً في الطريق، ولا حق له في الأرض، وإلا كانت غير مزروعة؛ إن كانت الأرض لليهودي أو النّصراني يصلّي على الطريق لما قلما، وإن كانت للمسلم فالأفضل أن يصلي في الأرض؛ لأنّ صاحب الأرض أذن له؛ لأنّه إذا بلغه يسرّ بدلك، ؛ لأنّه بنال أجراً من غير اكتساب منه ومي الطريق لا إذن؛ لأن الطريق حق العامة، واسم العامة يتناول المسلم والكافر.

ويستحب للقوم أن يتوجهوا إلى الإمام عند الخطبة لما روي عن الزهري (١) وعطاء (١) أنهما قالا: ثلاث من السنة، وعد من جملة ذلك الاستقبال إلى الإمام يوم الجمعة عند الخطبة.

المصلّي إذا كان قائماً ينبغي أن يكون بين قلميه قدر أربع أصابع ذراعيه؛ لأنّ هذا أثرب إلى الخضوع.

رجل صلّى التطوّع قاعداً، وإذا أراد الرّكوع قام وركم فالأفضل له أن يقوم ويقرأ شيئاً ثم يركع ليكون موافقاً للسنّة لما روي أن النّبي ﷺ. "كَانَ يُصَلّي فِي اللّبْلِ قَاعِداً فَإِذَا بَقِيَ فِي اللّبْلِ قَاعِداً فَإِذَا بَقِيَ فِي السّورَةِ مِقْدَارَ عِشْرِينَ أَوْ ثَلَاثِينَ قَامَ فَأَتَمّها "". ولو لم يقرأ فاستوى قائماً وركع لم يجزه؛ لأنّ ذلك لا يكون وكوماً قائماً ولا وكوماً قاعداً.

وإذا أمكنه أن يصلي باللَّيل وينظر بالنّهار في كتب العلم فعل، وإن لم يمكم أن ينظر بالنّهار في العلم أن كان له ذهن يعلم ويعقل الزيادة كان النظر في العلم أفضل من الصّلاة؛

⁽۱) الزهري هو محمد بن مسلم بن عبد الله بن عبد الله بن شهاب الفرشي الرهري الفقيه الحافظ منمن على جلالته وإتقائه مات سنة ١٢٥ هـ وقيل قبل ذلك بسنة أو سننين روى له أصحاب الكتب السنة تقريب النهذيب (٢٠٧/٢).

⁽٢) عطاء بن حمزة السّغدي كان فاضلاً عارفاً بالمذهب بحراً متبحراً إماماً في الفروع والأصول ترد إليه الفتاوى من أقطار الأرض أخذ عنه جماعة منهم: تجم الذين عمر السّمي انظر. العوائد البهية (١١٦)

 ⁽٣) البخاري في صحيحه باب: إذا صلى قاهداً رقم (١٠٦٨). مسلم، صلاة المسافرين وقصرها،
 باب: جواز النافلة قائماً وقاعداً كتاب الصلاة عن رسول الله على ما جاء في الزجل ينظوع جالساً رقم (٣٧١)

لآنه جاء في الخبر: ﴿ إِنَّ مُذَاكَرَةُ الْعِلْمِ سَاعَة أَفْضَلُ مِنْ إِخْبَاءِ لَيُلَةٍ ا (١٠).

من أراد أن يصلي ركعتين تطوعًا فلمًّا صلَّى ركعة طلع الفجر كان الإثمام أفصل ؛ ٧٠ وقع في التطوع بعد طلوع الفجر لا عن قصد، فكان الإتمام أفضل.

الرُّجِل إذا كان يصلِّي المغرب في المسجد فأراد أن يصلِّي ركعتين بعد، في المدل ينطر إن كان يخاف أنه لو رجع إلى المنزل يشتغل بشيء يصلي في المسجد؛ لأنه يتأخر أدازهما. ووقت المغرب وقت ضيق، وإن كان لا يخاف يصلي في العنرل؛ لأنَّ النَّى عب الصَّلاة والسَّلام قال: «خَيْر صَلاَّةِ الرُّجُلِ فِي المَنْزِلِ إِلاَّ المَكْتُوبَةُ، (٢٠).

وأمَّا ما لا بأس به في الصَّلاة وغيرها، وما يكره:

القابلة إذا اشتغلت بالصَّلاة تخاف أن يموت الولد لا بأس أن تؤخِّر الصَّلاة، وتقبل على الولد؛ لأنَّ تأخير الصُّلاة (٣) عن الوقت يجوز بعذر. ألا ترى أنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أُخُرِّ الصَّلَاةَ عَنْ وَقُتِهَا يَوْمَ الحَمْلَةِي، وكذا المسافر إذا خاف من اللُّصوص وقطاع الطريق جاز له أن يؤخر الوقتية؛ لأنَّه بعذر.

رجل قام في الصلاة نسرق له شيء كانت قيمته درهماً له أن يقطع الصلاة الفريضة والتطوع فيه سواء، لأنَّ الدرهم مال بدليل أنَّه لو أقر لرجل بمال، ثم فسَّره بدرهم، القول قوله، ولو فسَّر بأقل من درهم لا يقبل قوله. وقد قال عليه الصّلاة والسّلام: "قاتل درن مالك" (٤٠).

المصلَّى إذا أنم الرَّكوع والسَّجود فلا بأس بالتخفيف لما روي أنَّ النَّبِي ﷺ: •كَانَ أَخَفُ النَّاسِ صَلاَّةً فِي التَّمَامِ ٩.

إذا غضب الرَّجل على ابنه لا يأثم، ولا بأس به إذا حمل ولده على الغضب؛ لأنَّ هذا طبع الأدمي. هكذا قال عليه الضلاة والشلام: "إِنَّمَا أَنْ بَشَرٌ أَرْضَى كَمَا يَوْضَى البَشَرُ وَأَغْضَتُ كُمَا يَغْضَتُ النَّشُ الْأَوْنَ

المرأة إذا عطست لا بأس بتشميتها إلا أن تكون شابة؛ لأنَّ فيه فتنة، ولا يفرقع أصابعه في الصلاة! لأنَّه يخلُّ بالخشوع.

ويكره الالتفات والعبث بشيء من جسده أو ثيابه أو غير ذلك، وتقلب الحصا والاختصار والإقعاء والتربع بغير عذر والاعتجار وتغطية الفم وقص الشعر ومسع الحهة

كشف الخفاء بلفظ خير من عنق رقبة، حرف الكاف رقم (٢٠٠). (كبر العمال، رقم (٢٨٩٢٣) (م ٦) بلفط: خير من عنى رقبة، قال في كنز العمال، اللَّبليني عن أبي هريرة.

المخاري في صحيحه، كتاب الجماعة والإمامة، باب صلاًّة اللُّبِل رَّفُم (٦٩٨، ٦٩٨). مسلم مي صحيحه، صَلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب صلاة النافلة في بينه رقم (٧٨١). أبو داود في سننه، باب صلاة الرّجل المتطوع في بيته (١٠٤٤),

في البها: وتقبل . - الضلاة، عَبر واردة، وهي زيادة من صلب النَّص . -(٤) يأتي تحريحه مسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب من لعنه التي ﷺ أو سبّ أرّ دعا عديد. أحمد في مسده ص حديث السيدة عائشة.

نيل أن يفرغ من الصّلاة.

الما الإلتفات: فلأن النّبي ﷺ نهى عن الالتفات في الصّلاة بفوله ﷺ الرّ علم المُصلّلة بفوله الله الله المُصلّلة من يُنَاجِي مَا النّفَتُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ علم المُصلّلي مَنْ يُنَاجِي مَا النّفَتُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ علم اللهُ علم اللهُ علم اللهُ علم اللهُ علم اللهُ علم اللهُ اللهُ علم اللهُ اللهُ علم اللهُ علم

وأَمَّا العبث: فلقوله عليه الصّلاة والسّلام: «إنَّ اللّه نَعَالَى كُرهُ لَكُمْ الْعبث في الصّلاة (٢).

وأمّا تقلّب الحصى: لما روى جابر عن النّبي ﷺ أنّه قال، الأن يُمْسِك أحدُكُمْ مِي ضلاتِهِ بِيَدهِ عَنِ الحَصَى حَيْرٌ لَهُ مِنْ مائةِ نَاقَةٍ سُودٍ الحَدِقِ،(٢)

وأمّا الاختصار: وهو وضع يده على خاصرته؛ فلأن النّي عليه الضلاة والسّلام: «يهى أَنْ يُصَلِّي الرَّجُلُ مُنْعَتَصِراً»(١).

وأما الإقعاء: فلما روي عن أبي ذر رضي الله تعالى عنه قال: «نَهَانِي خَلِيلِي غَنْ ثلاثِ أَنْ أَنْقُرَ نَقْرَ اللَّيك، وأَنْ أَقْعَى إِقْعَاءَ الكَلْبِ وأَنْ أَفْنَرِسَ افْتِرَاسَ النَّفَلَبِ (10).

وتفسير الإقعام: أن يضع الإلية على عقبيه ناصباً رجليه.

وأما الترقع: من غير عذر فلما روي عن عمر رضي الله تعالى عنه أنَّهُ رأَى ابِّنهُ يَنزَيْعُ بي الصَّلاَةِ فَنَهَاهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: يَا أَبَتِ رَأَيْتُكَ تَمْعَلُ مَكَذَا، فَقَالَ: إِنَّ رِجُلاَيَ لأ تَحْمِلاَنِي»⁽¹⁾ فيهذا ينتظم ما قلنا؛ ولأنّه جلسة الجبابرة فيحلّ بالخشوع.

وأمّا الاعنجار: والعقص:

فإن النَّبِيِّ عليه الصَّلاة والسَّلام: «نَهَى أَنْ يُصَلِّي الرَّجُلُ وَهُوَ مُعَتَّجِرُ أَن عَاقِصٌ شَعْرَهُ وَ^(٧)

(١) نصب الرّاية، كتاب الصّلاة، باب ما يفسد الصّلاة وما يكره فيها (٩٣) وهو جره من حديث.

إبن أبي شيبة في مصنعه سألت رسول الله على مسح الحصى. كنز العمال (٣٠٤٠)، مجمع الروائد، كتاب الصلاة، باب مسع الحصى في الصلاة جدا، ص ٣٤٧٣).

(٤) النخاري في صحيحه، كتاب العمل في الصلاة، باب الخصر في الصلاة (١١٦١، ١١٦٢) مسلم في صحيحه، كتاب العمل في الصلاة، باب ما صحيحه، كتاب المساجد، باب كراهية الاختصار (٥٤٥). الترمذي في جامعه، كتاب الصلاة، باب ما جاء في النبي عن الاختصار في الصلاة رقم (٣٨٠). آبو دارد في سنة، كتاب الصلاة، كتاب التحصر رقم (٩٠٣). النسائي في سنته، كتاب الافتتاح، نهي التخصر في الصلاة رقم (٩٠٠). ان حزيمة في صحيحه (٧/٧). عبد الرزاق في مصنفه، كتاب الصلاة (٣٢٢م). ان أبي شيبة في مصنفه (٢/٧٥).

(a) الترمذي في جامعه، أبوات الصلاة، باب ما ذكر في الالتفات في الصلاة (٥٨٩) عن أنس. أحمد مي مسئده (١٥٥/ ٢٤٠) عن أبي هريرة

(٦) المخاري في صحيحه، كتاب صفة الصلاة، باب سنة الجلوس في النشهد رقم (٧٩٢) بلعظ آخر. مثلك في موطنه، آبواب الصلاة، باب الجلوس في الصلاة رقم (٥٣)، ١٥٣).

(٧) الترمدي في جامعه، ماب ما جاء في كراهية كشف الشعر في التصلاة (٣٨١) بلفظ آخر أبو دود عي سنة، كتاب الصلاة، باب الرّجل يصلي عاقصاً شعره وقم (١٤٦) بلفظ آخر ابن ماجه في سننه، باب كشف الشعر والثّوب في الصّلاة وقم /١٠٤٦). نصب الزابة للريمي، كتاب الصّلاة، باب ما يفسد الطّلاة حديث (٩٥).

الموطأ، بأب العيث في الصّلاة من خلال الحديث ص (٤٤١) برواية محمد بن المحسن كنز العمال رقم (٣٤٥). الجامع الصّعير (١٧٦٩). نصب الرّاية (٨٨).

وتفسير الاعتجار: تكلموا فيه: عن محمد رحمه الله تعالى: أنَّ المعتجر. هو المنتقَى بعمامته وهو الذي خطى أنفه وذلك مكروه؛ لأنَّه تشبَّه بالنِّساء. وقال بعضهم أنه يشد حوالي رأسه بالمنديل ويترك وسطه مكشوفاً. كهيئة الأشرار، وذلك مكروه؛ لأنَّه تشبه بأهل الكتاب، وهو مكروه خارج الصلاة ففيها أولى.

وتفسير المقص: وهو شدّ الظُّفيرة على وسط الرّأس.

وأمَّا تَعْطَيةُ الْغُمِ: فَلَأَنَّ النَّبِيِّ ﷺ: انْهَى عَنْ تَغْطِيْةِ الْفَمِ اللَّهِ اللَّهُ فيها منعاً عن القراءة والأذكار المشروعة.

وأمّا مسبع الجبهة قبل أن يفرغ من الصّلاة: اختلف المشايخ فيه، قال بعضهم: يكره، وقال بعضهم: لا يكره بعد الفراغ من الأركان قبل السَّلام؛ لأَنْ في تلك الحالة لو قطم السَّلاة لا يكره؛ فلأن لا يكره إدخال عمل قليل أولى، ومنهم من قال: يكره قبل السَّلام إذا كان الثراب لا يؤذيه ولا يشغله عن الصَّلاة، ويكره إذا كان الثَّواب يؤذيه ويشغله عن الصُّلاة، سواء كان قبل الفراغ من الأركان أو بعده، وهذا أصبح، فإن كان الحصا لا يمكُّنه من السَّجود فسوًّا، مرة واحدة بيد، فلا بأس به وتركه أحب إلا ما لا بأس به فلما روى عن أبي ذر رضي الله تعالى عنه (١) أنَّه قال: ﴿ مَالَتُ خَلِيلِي عَنْ كُلُّ شَيْءٍ حَتَّى تَسُويَةِ الحَصَى فَقَالَ مَرَّةً: يَا أَنَا ذَرُّ وَإِلاَّ فَفَره. وأمَّا تركه أحب إليَّ؛ لأنَّ في تركه مراعاة الصَّلاة، وفي تسويته مراعاة [في](٢) حق نفسه، وكان الأول أفضل، ويكره أن يخمض عينه في الصَّلاة ولأنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى غَنْهُ اللَّهِ مِلا ينثاوب في صلاته ولو تثاوب غطى فاه لما روي عن النبيُّ عليه الصَّلاة والسَّلام أنَّهُ قال: ﴿إِذَا تَثَاوَبُ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلَيْغَطَّى فَاهُ، فَإِنَّ الشُّيْطُانُ يَدْخُلُ فِيهِ (() و لأنَّ ترك التَّغطية عند الشاؤب ترك للتعطُّيم .

ويكره عد الآي والتسبيح في الصلاة عند أبي حنيفة، وقالا: لا بأس به لما فيه من مراعاة سنة القراءة وعدد التسبيع في الصّلاة، ولأبي حنيفة: أنّه اشتغال بما لبس من صلاته.

ويكره أن يكون الإمام على الدكان والقوم أسفل منه، أو القوم على الدِّكان والإمام أسفل منه؛ لأن اشتراك صلاتهم بصلاة الإمام توجب التَّسوية في مكان الصَّلاة ولم يوجد، وتحوز صلاتهم لانعدام المفسد هذا إذا كان الإمام وحده، أمَّا إذا كان بعض القوم معه لا بأس بذلك. به جرت العادة في جوامع المسلمين.

⁽۱) سيفت ترجمته.

⁽٢) - في دأه: أساقطة.

⁽٣) الجامع الصغير، باب حرف الألف رقم (٧٨٥). كنز الممال، معظورات مضرقة (م ٧) رقم (٢٠٠٧٧). مجمع الزوائد، باب تغميض العين في الضلاة رقم (٢٤٥٠).

⁽٤) المترمذي مي جمعه، كتأب الصلاة، باب ما جاء في كراهية التثاؤب رقم (٣٦٧). أحمد في مسلمه سند أبي سعيد الخدري.

ويكره أن يقوم الرّجل خلف الصّف وحده لقوله عليه الصّلاة والسّلام. الا صلاة لِمُنْفَرِدِ حَلْفَ الصَّفَّ (1) لما روي أنّ أبا بَكْرِ رَضِي اللّهُ تَعالَى عنهُ دَخَلَ الْمَسْحد والْقَوْمُ في الصَّلاَةِ فَكَبَّرُ ومَشَى إلى الصَّفِّ فَلَمًا فَرغُوا مِنَ الصَّلاَةِ قال رَسُولُ اللّهِ بِيَالِقَ رادك اللهُ تعالى جِرْصاً ولا تَعُدُه (1). وإن صلى جازت صلاته؛ لأنه قام مقام المؤتنين.

ويكره للمرء أن يسبق الإمام لما فيه من ترك المتابعة فإن فعل ذلك وأدرك الإمام يجزئ عندنا؛ لأنَّ هذا القدر من المشاركة يكفي لجواز الصلاة، وتكره القراءة في غير حالة الفيام؛ لأنَّ النبيِّ عَلِيَّة: فنهَى عَنِ القِرَاءةِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودة (٢٠)، ويكره السُّدل في الصلاة وذلك أن يجعل ثوبه على رأسه وكتفيه، ثم يرسل أطرافه من جوانبه؛ لأنه صنيع أهل الكتاب، ويكره النفخ في الصّلاة فإن كان مسموعاً يقطع الصّلاة وإلاّ قلا، وقال أبو يوسف: لا يقطع بحال؛ لأنه ليس بكلام، وهما يقولان: فيه أحد ركني الكلام، وهو الصوت، وكذلك يفهم معناه، وهو إظهار الكراهة، وأمّا ما ليس بمسموع فهو بمنزلة القس، والله تعالى أعلم.

الفصل الثاني عشر في الشفر وسجدة التلاوة إلى آخره

ي د د . أمّا السَّفر:

المسافر إذا خرج من المصر وبقرب المصر قرية. إن كانت القرية متصلة بالمصر لا يقصر الصّلاة؛ لأنها من جملة المصر، ولو لم تكن متصلة يقصر؟ حتى قال مشايخ بلغ: إذ خرج الرجل مسافراً من بلخ فلما بلغ حياخان لا يقصر [وقال](٤) بعض مشايخنا: قدر الاتصال بمقدار طول سكة، فإن كان بمقدار طول سكة فهو متصل، وإن كان بينهما أكثر من ذلك فهو منفصل، فعلى هذا ابكستان كرب، يعتبر متصلاً بها ورباط ادليان يعتبر منفسلاً، والمختار أنه يقصر الصّلاة فيهما؛ لأنه جاوز الرّبض وحين جاوز الرّبض فقد جاوز البلدة.

⁽١) الترمذي في جامعه، كتاب الصلاة، باب ما جاء في الصّلاة حلف الصّف رقم (٢٢٩). أبو داود في مسه، كتاب الطهارة، باب الرّجل يصلي وحده (٦٨١) بلفظ آحر. مسند الشافعي الباب السّابع في الجماعة وأحكام الإمامة (٣١٦).

 ⁽۲) البخاري في صحيحه، باب: إذا ركع دون الضف رقم (۷۵۰) أبو داود، باب الرّجل يركع دون الصف رقم (۱۸۳). النسائي في سننه، كتاب الإمامة، باب: الركوع دون الصّع رقم (۸۲۸). الموطأ، أبواب الصّلاة، باب الرّجل يركع دون الصّف رقم (۲۸۵).

 ⁽٣) الترمذي في جامعه، كتاب المصلاة، بأب ما جاء في النهي عن الغراءة في الزكوع (٢٦٢) للفظ آحرالموطأ، أبواب الصلاة، باب الرجل يركع دون الضف رقم (٢٨٦) بلقط آخر دون الشجود نصب
الراية، كتاب الكراهية، فصل في اللبس الحديث الحادي عشر.

⁽٤) - في داه: سأقطة .

إذا سافرت المرأة مع ابن زوحها لا بأس؟ لأنّه محرم لكن لا يرفعها ولا بصعها، كلَّ يخاف أن يقع في قلبه شيء.

مسافر أمّ قوماً مسافرين فأحدث فقدّم رجلاً فنوى الثّاني الإقامة لا يجب على القوه أربع؛ لأنّه صار حكمه حكم المسافر الذي سبقه الحدث فقدْم مقيماً فعلى المقيم أن يتم صلاة الإمام، ثم يتأخر ويقدّم مسافراً حتى يسلّم بهم، ثم يقوم فيصلي تمام أربع ركعات.

رجل صلى الظهر في منزله، ثم سافر قبل خروج الرقت فلما دخل وقت العصر صلى العصر، ثم ترك الشفر قبل غروب الشمس فتبين أنه صلى الظهر والعصر على غير وضو، فإنه يصلي الظهر والعصر وهو مقيم، ثم سافر قبل أن تغيب الشمس، ثم ذكر أنه صلى الظهر والعصر على غير وضوء؟ يصلي الظهر أربعاً والعصر ركعتيى؛ لأنّ الوجوب بآخر الوقت فيعتبر آخر الوقت.

صبي ونصراني خرجا إلى السَّفر مسبرة ثلاثة أيام فلما سارا يومين أسلم النصرائي وبلع الصبي، فإن النَّصرائي يقصر الصلاة فيما بقي من سفره والصبي يتم صلاته؛ لأن نية النَّصراني للسَّفر كانت صحيحة وصار مسافراً من وقت خروجه، ونية الصبي كانت فاسدة الآنه ليس من آهل النيّة.

الأعراب إذا نزلوا خيامهم في موضع التمسوا فيه الرَّعي، ونووا أن يقيموا خمسة عشر يوماً، عن أبي يوسف: رواية: يصيرون مقيمين، وفي رواية: يصيرون مقيمين، وعليه الفتوى لاستحالة أن [يصيروا](۱) مسافرين أبداً.

الخليفة إذا سافر يصلى صلاة المسافرين؛ لأنَّه مسافر كغيره.

إذا افتتح الصَّلاة في السَّفية حال إقامته في طرف البحر، فنقلها الرَّيح وهو في السَّفية فنوى السَّفر يتم صلاة المقيم عند أبي يوسف خلافاً لمحمد رحمهما الله تعالى؛ لأنه اجتمع في هذه الصَّلاة ما يوجب الأربع وما يمنع فرجَّحنا ما يوجب الأربع احتياطاً.

المسافر إدا كان أمامه ماء وبين الماء وبينه أقل من ميل وهو يخاف فوت الوقت لا يتيمم الأن المقيم لو كان بينه وبين الماء ميل [أو أكثر](٢) يتيمم، وإن كان أقل لم يتيمم، وإن فات الوقت فكذا المسافر؛ لأنهما سواء في قليل السفر في حكم التيمم، وفي حكم الصّلاة على التراب.

مسافر أمْ قوماً مسافرين فقعد بهم قدر التشهد، ثم قام ناسباً إلى الثالثة أو متعمداً فحاء مسافر ودخل معه في تلك الحالة فصلاة الدَّاخل موقوفة إن قعد الإمام وسلّم ولم يمض فصلاة الدَّاخل تامة؛ لأنّ الإمام يعد في حرمة الصَّلاة، وإن نوى الإقامة وهو قائم في الذَّلثة أكمل أربعاً؛ لأنّه يعد في حرمة الصَّلاة وأثمّ الدَّاخل ما بقي من صلاته وقضى النتين فاتناه،

⁽١) في دأه: يكونوا. (٢) في دأه: ساقطة.

١١/ صلاة المقتدي صارت أربعاً أيضاً.

مسافر(١) دخل مصراً فأخده غريمه وحبسه إن كان معسراً صلَّى صلاة المسافرين؛ لأنه لم يعزم على الإقامة ولا يحل للطالب حبسه، وإن كان موسراً ويعتمد أن لا يقصي دينه أبدأ صلَّى صلاة المقيمين؛ لأنَّ الطَّالب حلَّ له حبسه فإذا عزم أن لا يعطيه حقه أبداً فكأنه نوى الإقامة أبداً، وإن كان لا يعتقد أن لا يقضي ديمه أو لم ينو أن لا يقضي ديمه أمد صلَّى صلاة المسافرين! لأنَّه إن عزم على الإقامة فقد عزم على الإقامة إلى مدَّة مجهولة فصارت المسألة الثَّانية حجة في مسألة ابتلي [بها] العامَّة، وهو أن الحجَّاج إذا وصنوا إلى بغداد شهر رمضان ولم ينووا الإقامة صلوا صلاة المقيمين؛ لأنهم إذا عزموا أن لا بخرجوا إلا مع القافلة ويعلموا أن بين هذا الوقت وبين خروج القافلة حمسة عشر يوماً فصاعداً، فكأنهم نووا الإقامة.

مسلم (٢) أسره العدق وأدخله دار الحرب ينظر إن كان مسير العدو مسيرة ثلاثة أيام صلى صلاة المسافرين، وإن كان دون ذلك صلى صلاة المقيمين؛ لأنه لما أسره صار تحت يده كالعبد يكون تحت يد مولاه، وإن كان لا يعلم سأله عنه، فإن سأله ولم يخبره ينطر هو في الأصل إن كان مسافراً صلَّى صلاة المسافرين، وإن كان مقيماً صلَّى صلاة المقيمين؛ لأنّه انعدم المغير، وكذا العبد يخرج مع مولاه إلى موضع يسأله فإن لم يخبره صلى صلاة المقيمين، فإن صلى أربعاً ولم يقعد على رأس الرَّكعتين، فلما سار أياماً أخبره مولاه أنَّه قصد مسيرة سفر حين خرج يعيد الصلوات؛ لأنه صار مسافراً من ذلك الوقت(٣).

الممافر(؛) إذا صلَّى ركعتين وسلم وعليه سجود السُّهو فقبل أن يعود إلى سجود السُّهو نوى الإقامة صار خارجاً عن الصَّلاة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى؛ لأنَّه إنما بقى التوقف ليمكمه أداء (٥) سجود الشهو، ولو عاد إلى الصلاة لا يمكنه الأداء؛ لأنه يقع في وسط الصلاة.

يجوز للمسافر الجمع بين الصلاتين بعدر السفر بأن يؤخر الأول ويعجل الثاني، وتأخير المغرب مكروه إلاّ لعذر السفر.

فرض (٦) المسافر ركعتان في الصَّلوات الرَّباعيات لقوله عليه الصَّلاة والسَّلام: ﴿إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَرَضَ عَلَيْكُمْ عَلَى لِسَانِ نَبِيْكُمْ لِلْمُقِيمِ أَرْبَعاً وَلِلْمُسَافِرِ رَكْعَتَيْنِ الْأُ

إذا صلى المسافر أربع ركعات ولم يقعد في الأوليين فسدت صلاته؛ لأنه ترك الفرض فإن قعد قدر التشهد تمت صلاته وقد أساء بتأخير السَّلام عن محله؛ ولأنَّ أذى(٨) السَّفر

 ⁽٢) في اب: سائطة، (٣) في اب: سائطة. في البه: ساقطة. (1)

ني اب: سانطة. (1)

في (ب): ساقطة. (۵) في (ب): ساقطة. (۲) في (ب): ساقطة. مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافر، باب صلاة المسافر (۱۸۷). النسائي في سننه، كتاب تقصير الصَّلاة، باب رقم (١٤٣٧) بلفظ آخر أبو داود، باب صلاة الخوف باب (١٣٤٧) ابن ماجه في سنته، باب تقصير الصلاة في السَّمر رقم (١٠٦٨).

ني ابا: غير موجودة.

الذي يقصِر فيه مسيرة ثلاثة أيام لما روي عن النَّبي ﷺ أنَّه قال: ﴿ لَا يُحَلُّ لَامْرَأَةِ تُتَوْمِنُ بَاللُّهُ وَالْيَوْمِ الأَخِرِ أَنْ تُسَاهِر ثَلاَئَةً أَيَّامُ فَمَا فَوْقَهَا إِلاَّ وَمَعَهَا زُوْحُهَا أُو ذُو رجم مَخرم مَنْهَاءُ ```

هذا خرج مخوج التفسير، والمعتبر الشير الوسط من سير الإمل؛ لأنّ أكثر ما يحم عليه في الأسفار هي الإبل، ولا عبرة بالإسراع والإبطاء، ولهذا روي عن أبي حنيمة رحمه الله تعالى: لو سار في الماء يومين ما يكون في المر ثلاثة أيام قصر. قال أبو حنيفة. إذا خرج إلى مصر في مسيرة ثلاثة أيام وأمكنه الوصول من طريق آخر في يوم واحد قصر؛ لأر

ويقصر في الشَّغر كلُّه إذا نوى الإقامة خمسة عشر يوماً؛ لأنَّ أقلُّ مدة الإنامة خمسة عشر يوماً. هكذا روي عن ابن عباس، وابن عمر رضي الله تعالى عنهم (٢).

والمقادير لا تعرف بالاجتهاد فتعين السّماع فصار المروي عنهما كالمروي عن النبي ﷺ.

ولو نوى الإقامة في الجزيرة أو في موضع ليس هناك بيوت إلا بيوت الحرب لا يكون مقيماً، وعند أبي يوسف إذا كان هناك قوم متوطنين يمكنهم التوطن بين أظهرهم يصبر مقيماً، وعنه: أنَّهم لو غلبوا على بعض بيوت أهل الحرب صاروا مقيمين، وإن غلبوا على الأجياد والفساطيط فليسوا بمقيمين.

هما يقولان: هذه المواضع ليست موضع الإقامة فلا تعتبر فيها بنية الإقامة.

إذا أقام في بلدة من غير نية الإقامة لا يكون مقيماً، وإن طال؛ لأنه لم [ينو](٢) الإقامة خمسة عشر يوماً.

ولو نوى الإقامة في موضعين خمسة عشر يوماً نحو: المدينة والقرية، أو مدينتين أو قريتين لا يصير مقيماً لأنه لم ينو التوطن في مكان واحد خمسة عشر يوماً.

ويقصر المسافر إذا خلِّف العمران، وكدلك إذا عاد من السَّفر لم يتم الصَّلاة ما لم يدخل العمران؛ لأنَّ حكم المصر ينتهي له، ولا يصير مسافراً بالنيَّة حتى يخرج؛ لأن السُّغر

⁽١) البخاري في صحيحه، أبواب الإحصار وجزاه الصيد، باب حج النّساء (١/٩٠١) رقم (١٧٦٣). مسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب سفر المرأة مع محرم إلى حَجَّ وغيره (٢/ ٩٧٥ د ٩٧٦ ، ٩٧٧ ، ٩٧٨) بروايات عديدة بعضها مطابق لهذه الزواية من حيث اللفظ وبعضها في جزء منه. ابن ماجه في سنته ، كتاب المناسك، باب المرأة تحبّغ بغير وليّ (٣/٤١٣، ٤١٤) رقم (٢٨٩٨، ٢٨٩٩). أبو داود فيّ سنته، كتاب المساسك، باب في المرأة تحجّ بغير محرم (٢/ ٢٣٨، ٢٣٩، ١٤٠) بعدة روايات ويأرقام عدة اكتفيت بذكر الصَّفحات. الترمذي في جامعه، كتاب الرّضاع، باب ما جاء في كراهية أن تسافر المرأة وحده، قالم أبو عيسى الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، والممل على هذا عند أهل العلم، يكرهون للمراة أن تسافر إلا مع ذي محرم واختلف أهل العلم في ألمرأة تكون موسرة ولم يكن لها محرم هل تحجُّ؟ وَأَهُلَ العَلَمُ: لا يَجِبُ عَلَيْهَا الحُّجِّ؛ لَأَنَّ المُحرَّمُ مَنَ الشَّبِيلُ لَقُولُهُ عَزَّ وحل أَ فري ٱلسُّفَّاعُ إِلَّهِ سَهِيلًا ﴾، فقالوا: إذا لم يكن لها محرم فلا يُستطيع إليه صبيلاً وهو قول سفيان الثوري، وأهل الكوفة، وقال بعص أهل العلم: إذا كان الطريق آمناً فإنها تخرج مع النَّاس في النجع، وهو قول منك والشافعي. الترمذي في جامعه (٣/ ٤٦٤، ٤٦٤). (٢) سبقت ترجمتهما، (٣) في rla: ساقطة.

هو الخروج، ويصير مقيماً بالنِّيَّة؛ لأن الإقامة ترك السَّمر فلا تحتاج إلى الفعل

إذا سافر هي الوقت قصر الصّلاة، وإن لم يبق من الوقت إلا قدر التحريمة؛ لأن الوجوب حق الوقت فيعتبر الوقت الذي هو فيه.

وإذا قضى في السَّفر صلاة فائتة حال الإقامة يصلَّى أربعاً، والمقيم لو قضى صلاة فائتة في السَّفر يصلي ركعتين؛ لأنه كذا وجب في ذمته.

إذا خرج من مصره مسافراً، ثم توى الرّجوع إليه قضر الصّلاة إن كان بيسهما مسيرة السّفر؛ لأن حكم السّفر تناهى باستكمال مدته فلا يبطل بدون الإقامة، وإن لم يكن بينهما مسيرة سفر أتم، فإن حكم السّفر لم يتناهى بعد، فإذا تركه لزمه الإتمام.

الأوطان ثلاثة:

وطن أصلى: وهو الذي يستقر فبه المرء وأهله.

ووطن الإقامة: وهو أن ينوي المسافر اللبث فيه خمسة عشر يوماً.

وطن السكن: وهو أن يقيم في مرحله أقل من خمسة عشر يوماً(١).

فوطن الأصل: لا يبطل إلاّ بمثله؛ لأنّ الشيء لا ينسخ بما هو^(٣) دونه.

ووطن الإقامة: يبطل بالوطن الأصلى ووطن الشفر.

أمَّا الأصلى: فلأنه فوقه ويبطل بمكثه وإنشاء السَّفر أيضاً؛ لأنَّ السَّفر يناني الإقامة.

أمّا وطن السكني يبطل بالوطن الأصلي وبوطن السّفر؛ لأنه فوقه وبوطن السّكن؛ لأنّه .

خراساني قدم الكوفة وأقام بها معتمراً، ثم خرج إلى الحيرة وأقام بها، ثم خرج إلى خراسان. ومرّ بالكوفة يقصّر الصّلاة بها؛ لأن وطنه بالحيرة مثل وطنه بالكوفة فأبطله بإقامته بالحيرة، وأمّا إذا لم ينو الإقامة بالحيرة خمسة عشر يوماً يتم الصّلاة بالكوفة؛ لأنه دون وطنه بالكوفة فلا يبطله، أما إذا حرج من الكوفة يريد مكة، ثم ذكر حاجة له بالكوفة قبل مسيرة ثلاثة أيام فعاد يقصر الصلاة؛ لأنه أبطل وطنه بالكوفة حين أنشأ السّفر.

دخول المسافر في صلاة المقيم يلزمه الإتمام، وإن أذرك آخر الصّلاة؛ لأنه تبع و لعبرة للمتبوع. فإن أفسد الإمام صلاته يصلي ركعتين؛ لأن الإنمام بحكم المتابعة وقد بطل.

ولا يجوز اقتداء المسافر بالمقيم بعد ذهاب الوقت ويجوز من الوقت؛ لأن فرض المسافر لا يتعين بعد ذهاب الوقت، ويجوز في الوقت.

والقعدة على رأس الرّكعتين فوض على المسافر نقل في حق المقيم.

واقتداه المفترض بالمتنقل باطل بخلاف ما إذا استخلف المسافر المقيم؛ لأن المقيم

⁽١) في وب،: ووطن سكن. . . يوماً. ساقطة . (٢) في وب،: ساقطة .

خليفة عن المسافر فصار كأن المسافر هو الإمام.

مسافر نوى الإقامة في حلال الصَّلاة في الوقت، أنَّمْ منفرداً ومقتدياً، مدركاً أو مسوقاً؛ لأن حكم السَّفر يبطل بالنيَّة، ولو كان لاحقاً إن أدرك أول الصَّلاة فأحدث وتوضأ أو رام، ثم انتبه بعدما فرغ الإمام، ثم نوى الإقامة لا يتم؛ لأنَّه تبع للإمام فيما أداه بدليل أن سهوه لا يعتبر، ولا تلزمه القراءة، قصار كأنه خلف الإمام حين قرغ الإمام.

مقيم اقتدى بمسافر أثم المقيم [الصلاة](١) إذا سلم المسافر(٢) لقوله عليه الصلاة والسُّلام: ﴿ أَتِّمُوا يَا أَهْلَ مَكُةً صَلَاتَكُمْ فَإِنَّا قَوْمٌ سُمرٍ ۗ .

وأما سجدة التلاوة:

رجلٌ صلَّى فقراً رجل (٣) آية السَّجلة فسجدها وسجد معه المصلي، إن أراد اتباعه فسدت صلاته؛ لأنَّه اقتداء بمن ليس بإمام له، ولا تجزئه السَّجدة عما سمع؛ لأنها ناقصة.

الإمام إذا ظنَّ أنَّ عليه سجدتي السُّهو فسجد وتابعه المسبوق؛ إن كان يعلم أنَّ الإمام لم يكن عليه سجود الشهو، لم تفسد صلاته هو المختار؛ لأنَّه كثيراً ما يقع لجهل الأئمة فسقط اعتبار المفسد ها هناء وإن علم فسدت صلاته لما مر.

رجل قرأ يوم الجمعة سورة السّجدة فلما سجد، وقام قرأ الفاتحة، ثم قرأ: ﴿نُتُجَافُ جُوبُهُمْ عَي ٱلْسَاجِعِ ﴾(2) لا تجب عليه سجدتا السهو؛ لأنه إن قرأ الفاتحة مرتين لم يقرأها مرتين متواليتين.

إذا قرأ آية السَّحدة بالهجاء لم تجب عليه السَّجدة؛ لأنَّه لا يقال قرأ القرآن، وإنما يقال فرأ الهجاء، ولو فعل ذلك في الصلاة لم يقطع الصلاة؛ لأنَّه قرأ الحروف التي في القرآن

من سجد للتلاوة في الصَّلاة أو في غير الصَّلاة يقول في سجوده: اسبحان ربي الأعلى ثلاثاً" هو المختار؛ لأن السَّجِدة المكتوبة أفضل من سجدة التَّلاوة؛ وفي سحدة المكتوبة بقول هكذا فكذا في سجدة التلاوة، فكان هذا أفضل ويكبر في سجدة التلاوة عند الابتداء والانتهاء هو المختار وكما يكبر في سجدة التلاوة.

والمسبوق بركعة إذا سلَّم مع الإمام ساهياً إن سلم مع الإمام لا ينجب سجود السَّهو؛ لأنه سهى وهو مقتدي، وإن سلَّم بعده يجب هو المختار؛ لأنَّه سها وهو منفرد وهذه المسألة بفصل السهو أليق.

رجل قرأ آية السَّجلة وهو راكب، فنزل، ثم عاد، فركب، فسجد على الدَّابة أجزأً • لأنّه أذى كما رجب.

وكذا لو قرأها عند الطلوع وسجد عند الغروب أجزأه؛ لأنَّه أدَّى كما وجب.

⁽١) في دأه. ساقطة. (٣) في اب: ساقطة.

⁽٤) سُورة السجدة، آية: رقم ١٦. (٢) في أبِّ : إذا سلم المسافر ساقطة .

إذا قرأ الرّجل آية السّحدة وسجد لها، ثم تلاها مرّة أخرى وقد تحول عن موسعه قليلاً لا يسجد ثانياً؛ لأن المجلس لم يختلف. قال محمد رحمه الله بعالى وإن كان تحول من عرض المسجد وطوله لا يسجد للثانية قال: لأنه بلغنا عن أبي موسى الأشعري رصي الله عنه ذلك وهذا إذا كان مجلس القراءة واحد كما روي عن أبي موسى الأشعري: إنه كان يقرىء أصحابه وهي حلقة كبيرة، وكان لا يسجد إلاّ مرة واحدة أما إذا لم يكن هكذا، يازمه؛ لأنّ المجلس يتخلف.

رجل افتتح الصّلاة وهو وأكب وافتتحها آخر يسير معه فقرأ احدهما آبة السّجدة الواحدة مؤتين فسمعها صاحبه وقرأ صاحبه آبة سجدة أخرى مرّة فسمعها الأول سجد الدي قرأ آية واحدة مرّتين في سجدة واحدة لقراءته؛ لأن التّلاوة لآية واحدة مرتين في الصلاة لا يرجب^(۱) على التألي^(۱) إلا سجدة واحدة وسجدة إذا فرغ من صلاته لمّا سمع من صاحبه، وأما^(۱) الذي قرأ مرّة واحدة، سجد سجدة لقراءته في الصّلاة؛ لأنّه قرأ مرّة وسجد سجدتين. إذا فرغ من صلاته لما سمع من صاحبه، وعليه العترى؛ لأنه سمع تلاوة آية واحدة مرتين في مجلسين؛ لأن سماعه تلك التّلاوة ليس من الصّلاة، وفيما ليس من الصّلاة يتبدّل المجلس بالسير، وإنّما اتحد بالتحريمة فيما كان من الصّلاة وكان مجلس النّاني متّحداً ومجلس السّامع متعدداً وفي مثل هذه الصّورة يتعدد الوجوب على السّامع فرجب عليه سحدتان.

رجل سلّم وهو ذاكر أن عليه قراءة النشهد، ثم ذكر بعد ذلك أن عليه سجدة النلاوة لا بعود؛ لأن سلامه عمداً وصلاته تامة؛ [لأنه](1) لم بترك ركناً، ولو سلم وهو ذاكر أن عليه سجدة التّلاوة أو التشهد، ثم تذكر أنْ عليه سجدة صلبية فسدت صلاته؛ لأنّه تعذر العود؛ لأنه ترك ركناً من أركان الصّلاة.

الرّجل إذا كان يقرأ القرآن في مسجد أو بيت، فقرأ آية السّجدة مرة، ثم قرأها ثانياً يكفيه مسحدة واحدة، وإن تحول من زاوية إلى زاوية؛ لأنّه مشيّ قليل لا يتبدل به المجلس إلاّ أن يكون مسجد الجامع فحيئة عليه سجدتان.

سجدة الشكر:

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لا أراها واجبة؛ لأنها لو رجبت لوجبت في كل لحظة وطرفة عين، فإن نعم الله تعالى على عباده متواترة، وفيه تكليف بما لا يطاق.

إذا سلم الرجل في صلاة الفجر وعليه سجدة الشهو، فسجد لها، ثم نكلم، ثم تذكر سجدة صلبية إن تركها من الركعة الأولى فسدت صلاته؛ لأنها صارت ديناً في دمّته، فصارت قضاء، وقد انعدمت نية القضاء، وإن تركها في الرّكعة الثّانية لا تفسد إلاّ روابة عن أبي

 ⁽١) في اسه: ساقطة.
 (٢) في اسه: الثاني والأول أصبح ا لأن المقصود منه التالي من ثلا يتلو.

 ⁽٣) في دبء بالقطة (٤) في els: ساقطة .

يوسف؛ لأنها لم تصر ديناً في ذمته، فنانت إحدى سجدتي الشهو عن الصَّلية وام كان المسألة بحالها إلا أنه لما سلم من الفجر تذكر أن عليه سجدة الثلاوة فسجد لها، ثم تكلم، ثم تذكر أن عليه سجدة صلية نسدت صلاته في الوجهين حميعاً؛ لأن سجود التلاوة دير عليه، فانصرفت نيته إلى قضاء الدين فلا تنصرف السّجدة إلى غير القضاء، ولو تلا أن السَّجدة بالفارسية فعليه (١) أن يسجدها وعلى من سمعها فهمها الذي سمعها، أو أم يعهم بعد أن أخبر أنها آية الشجدة.

عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى: إذا سجد للتلاوة وتلا من السَّجدة آية أخرى لا بلرم سجدة أحرى، وكذلك لو تلا في الركوع؛ لأن هذه لتلاوة محجور عنها.

إذا تلا آية السَّجدة في الصَّلاة قركع لسجدة التلاوة، فكان السَّجود ولم يسجد فالقياس: أن يجزئه وبه أخذ علماؤنا رحمهم الله تعالى وفي الاستحسان: لا يجزئه وبه أخد الشافعي رضي الله تعالى عنه لكن إنَّما يجزئه بشرطين "

أحفهما: النيَّة.

والثاني: أن لا يتخلل بين التلاوة والركوع ثلاث آيات فهذه مسألة عجيبة!.

الأبكم(٢) إذا رأى قوماً يسجدون للتلاوة لم يجب عليه أن يسجد؛ لأنَّه لم يسمع ولم بقراً.

حكم سجدة التلاوة

سجدة التلاوة واجبة؛ لأن آيات السجدة كلُّها دالَّة على الوجوب؛ لأنَّه في بعضها مدح الملائكة والصَّالحين على السَّجود فعلينا أن نفعل. وفي بعضها ذمَّ الكفر على الاستكاف فعلينا أن نرغب فيها، وفي بعضها أمر والأمر للوجوب، وبكره للرَّجل أن يقرأ سورة فيها آية سجدة ولا يقرأها؛ لأن فيه هجران القول(٢) ولا يقرأ آية الشجدة من بين السورة وحدها، إلا ومعها آيات؛ لأن فيه إيهام تفضيل بعض القرآن على بعض وبالسماع ممن تلاها تجب، وإن كان التَّالِي كافراً لقوله عليه الصَّلاة والسَّلام: ٥السَّجْدَةُ عَلَى مَنْ سَبِعُهَا (أُ ولو سمعها جنب قضاها (٥٥ بخلاف الحائض؛ لأن السّجدة جزء من أجزاء الصّلاة؟ والجزء لا يخالف الكلِّ.

ولا يرفع السامع(٢) رأسه قبل التّالي؛ لأن التّالي إمام للسّامع والمقتدي لا يخالف الإمام كما في الصلاة.

ولو تلا ثم تحوّل، إلى مكان آخر وتلاها وجبت عليه ولو أعادها في مكان واحد لم تجب عليه مرة أخرى؛ لأن المجلس الواحد يجعل الكلمات المتكورة ككلاء واحد باعتباد الحاجة وهنا مست الحاجة إلى التّكرار من التّعليم والتعلّم قصارت الثلاوة كتلاوة واحدة.

في الرجل. ساقطة. ﴿ ﴿ ﴾ في الرجل.

⁽٣) في قبه: ويكره.... الفول سأقطة، غير موحودة.

⁽٤) نَصْبُ الرَّايَةُ لَلزَّيلِمِي، كتابُ الصَّلاة، باب سجرد التلاوة حديث (١٣٩).

⁽٥) في العابم (٦) في ابه: ساقطة.

ءما يجب عليه في الأرض لا يجوز إذا سجد على الدَّابة، وما يجب على الدَّابة بحدر إذا سجد على الأرض؛ لأنه ما وحب على الأرض(١) وجب بسجود فكان الواجب كاملاً فإذا أدى على الدَّابة بالإيماء فقد أدّى أغص ممّا وجب، وما يحب على الدَّابة وحب بالإيماء فكان الواجب ناقصاً، فإدا أدَّاها على الأرض يسجود فقد أدَّاها أكمل مما وجب عبيه فيجور

رما يتلو خارج الصّلاة لا يقضيها في الصّلاة؛ لأنها ليست من موجبات النحريمة علا يجوز ان يدخل في الصَّلاة ما ليس منها، وما تلا في الصَّلاة لا يقصيها خارج الصَّلاة؛ لأمها صلاتية

والسَّجِدة الصلاتية تؤدَّى في تحريمة الصَّلاة، وانقطاع التحريمة يصع أداءها، ويكره للإمام أن يتلوها في صلاة يخافت فيها؛ لأنَّه يؤدِّي إلى اشتباه الأمر على النَّاس، فإن منهم مِنْ يَظُنَّ أَنَّهُ نَسَيِ الرَّكُوعِ وسجد فلا تبايعوه، فإن فعل وسجد تابعوه؛ لأنهم تبع له، ولو ثلاها مؤتم فيها لم يجب عليه ولا على إمامه لا في الصَّلاة ولا إذا فرعوا منها عي قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى، وإن سمعوها، وقال محمد رحمه الله تعالى: يحب عليه وعلى من سمع.

هو يقول: إن سبب الوجوب قد وجد، لكن عجزوا عن أدائها في الصَّلاة؛ لأنَّ سمها وهي التلاوة ليست من موجبات هذه التحريمة فيسجدوا بعد الصُّلاة.

وهما يقولان: التَّالي ليس من أهل التَّلاوة شرعاً؛ لأنه محجور مع استجماع شرائطه من الطهارة وغيرها لممنى فيه وهو كونه تبعاً لإمامه قصار وجود التلاوة وعدمه بمنزلة طلاق الصبى وعتاقه، ولو سمع مصلٌّ من غيره وجب عليه إذا سلم؛ لأن التلاوة حصلت من أهلها نوجب السَّجود على من سمع إذا فرغ من الصَّلاة، ولو سمعها رجل من إمام، ثم دخل في صلاته وقد كان الإمام سجدها، ثم سلم بعد الإمام، وتكلم، لم يجب عليه قضاؤها؛ لأنَّه لمَّا أدرك الإمام في الرَّكعة التي ثلا فيها الإمام وسجد صار مدركاً لتلك الركعة، ولما تعلُّق بتلك الرِّكعة فصار مؤدِّياً لما أدَّاه الإمام حكماً.

ولو تلا رجل في صلاته أو سمعها من آخر، بسجد، ثم أحدث، فتوضَّا، ويني، ثم سمعها منه وجب عليه، ويسجد إذا فرغ؛ لأن المجلس قد تبدُّل بالذَّهاب والمجيء حقيقة وحكماً، بخلاف ما إذا تلا آبة السَّجدة في صلاته، ثم أحدث، فتوضأ، وبني، ثم تلا تلك الآية حيث لا تلزمه الأخرى؛ لأن المحلس، وإن تبدل حقيقة لم يتبدل حكماً؛ لأنَّ تلاوته في صلاته من أفعال صلاته، وحرمة الصّلاة تجعل الأمكنة المختلفة في حق أفعال الصّلاة كمكان واحد ضرورة أنَّ الصَّلاة تتأدَّى في مكان واحد، ولو تلاها، ثم دخل في الصَّلاة وتلاها ثانياً وجب عليه سجدة [التلاوة مرّة](٢) واحدة، قإن لم يسجدها حتى فرع من الصّلاة لم يسجدها، وهذا جواب ظاهر الزواية، أمّا على رواية النّوادر تجب عليه سحدة واحدة، فإن لم يسجدها حتى فرع من الصّلاة لم يسجدها سجدتان، فإن لم يسجد حتى فرغ سقطت إحداهما

⁽۲) ئى داء: ساقطة، (١) في دبه: الرجل.

وبقيت الأخرى؛ لأن ما تلاها في الصّلاة لبست بتكرار الأول؛ لأن تكرار الشيء إعرن الأول، والأول لم يكن فرضاً، والثَّاني فرض فلم يكن إعادة فلا يكون تكراراً.

وجه ظاهر الزَّواية: أنْ هذا تكرار في حق الأصل ابتداء في حق الوصف؛ فمن حيث أنها تكرار في حق الأصل^(١) لا تجب سجدة أخرى، ومن حيث أنها اعداء في حق الوصف وجبت في الأول وهو: أنها صارت صلاتية عملاً بالأصل والوصف جميعاً فإن سعد الأولى فعليه سجدة أخرى في الصلاة، وهذا على الزوايات كلِّها، ولو تلا في الصلاة، وسجد، ثم فرغ من صلاته وتلاها على مكانه إن(٢) تكلم بعد السلام، ثم تلا وجبت عليه سجدة أخرى، وإن تلا بعد السّلام قبل النكلم لا يجب عليه سجدة أخرى؛ لأنّه متى سلّم وجد منه كلامان لا غير وبهذا القدر لا يتبدل المجلس؛ لأنه يسير، أمَّا إذا سلم وتكلم بقد تكلم ثلاث مرات، فإنه كثير وبالكلام الكثير يتبدّل المجلس، وجمل الحدّ العاصل من القليل والكثير ثلاث كلمات ولو تلا وسجد، ثم أطال القعود فأعادها؟ لم يجب عليه؛ لأر إطالة القعود ولا تبدِّل المجلس.

وإن أكل أو نام مضطجعاً أو أخذ في بيع أو شراء يجب عليه استحساناً.

وإن نام قاعداً أو أكل لقمة أو شرب شربة أو نحوه، ثم أعادها لم تجب؛ لأنه في الوجه الأول: تبدُّل اسماً، وإن لم ينبذُل حقيقة، فترجِّح جانب الوجوب احتياطاً، وفي الوجه الثاني: لم يتبدَّل حقيقة واسماً (٢)، وإن تلاها في ركعة وسجدها، ثم أعادها لم تجب؛ لأنَّ المجلس متَّحد، وكذلك في الرَّكعة الثانية في قول أبي يوسف. وقال محمد: يجب إن أعادها في الرّكعة الثانية.

محمد يقول: إن النلاوة في الرَّكعة الثانية لا يمكن أن تجعل تكراراً للتلاوة في الرَّكعة الأولى؛ لأنَّها ركن في كل ركعة فتصير تلاوة مبتدأة.

أبو يوسف يقول: إن التلاوة الثانية جعلت تكرار للتلاوة الأولى في حق السَّجدة لا في حق السّجدة جواز الصّلاة.

ولو تلاها، فسجد، ثم قام، فأعادها لم يجب؛ لأنه بالقيام لم يتبدل المحلس، بخلاف المخيرة إذا قامت حيث يبطل خيارها لا لتبدل المجلس، لكن لكونه دليل الإعراض عن الجواب.

ولو قرأ سورة طويلة بعد ما تلاها وسجدها، ثم أعادها لم يجب؛ لأن المجلس متحد وهو مجلس القراءة، ولو تلا على الذابة، ثم نزل قبل أن تسير فتلاها ثانياً فعلبه سحدة واحدة؛ لأن النزول عملٌ قليل، وهذا اختلاف يسير.

⁽١) في البه: ابتداء في حق الوصف. . . في حق الأصل. ساقطة .

⁽٣) في اساء: ماسعة: واسمأ غير موجودة.

والاحتلاف اليسير: لو انفرد لا يوجب تبدّل المحلس فكذا مع العمل القديل

وكذا إذا تلاها على الأرض، ثم ركب فتلاها ثانياً قبل أن يسير فعليه سجدة واحدة لما قلنا، لكن يسجدها على الأرض؛ لأن الأولى وجبت كدلك، فجعدت الثانية التي هي دونها(١) في ضعنها.

ريعتبر لسجدة التلاوة من الشرائط ما يعتبر [للصلاة](٢) من طهارة المدن، والقوب، والمكان، واستقبال القبلة؛ لأنها جزء من الصلاة فكان لها حكم الصلاة ويستح فيها ولا يسلم؛ لأنّ السّلام للخروج من التّحريم ولا تحريمة لها(٢).

ولو قهقه فيها أو أحدث فيها عمداً أعادها ولا وضوء عليه في القهقهة؛ لأنَّ النصَّ ورد في الصَّلاة المطلقة، وهي دونها فلا تلحق بها.

محاذاة المرأة الرّجل لا تفسدها، وكذلك في صلاة الجنارة لما مرّ.

وأمّا الحمعة:

غسل يوم الجمعة للصلاة حق حتى لو اغتسلت المرأة أو المسافر أو غيرهما إدا لم يصلّوا بذلك العسل لا يدركون الفضيلة؛ لأنّ الطهارة شرط جواز الصّلاة إذا وقعت يوم الجمعة تقليم الأظفار؟ وإن رأى أنه جاور الحد قبل يوم الجمعة ومع هذا يؤحر إلى يوم الجمعة يكره؛ لأنه من كان ظفره طويلاً كان رزقه ضيفاً، وإن لم يجاوز الحدّ وفيه يترك بالأحبار الواردة فهو مستحب، عن عائشة (١٤) رضي الله تعالى عنها روت عن رسول الله ﷺ أنّه قال: امْنُ قَلْمَ أَظْفَارَهُ مستحب، عن عائشة من البّلايًا إلى الْجُمُعَةِ الأَخْرَى وَزِيَادَةُ ثَلاَتَة أَيّامه (٥).

وإذا قلم أظفاره أو جزّ شعره يجب أن يدفن، وإن رمي لًا بأس به، وإن القاه في الكنيف أو المغتسل فهو مكروه، وقيل: إنه يورث الدّه.

رجل يصلي التطوّع في المسجد الجامع والمساكين يمرّون بين يديه، فصلاته تامة ولا إثم عليه؛ لأنه لم يباشر المنهي، والإثم على الذين يمرّون؛ لأنهم باشروا المنهي حتى قال أبو مطبع (1): لا يحل للرجل أن يعطي سوّالاً في المسجد؛ لأن فيه وعيد. روي عن الحسن المصري (٧)

(٥) كنز العمال باب ما جاء في إعماء اللحية وقم (١٧٢٤١) يَلفظ آخر.
 مجمع الروائد، كتاب الصلاة، باب الأخذ من الشعر وقم (٣٠٣٧) بلفظ آخر.

⁽١) في اب: ساقطة. (٢) في اله: ساقطة. (٣) في اب: ساقطة. (٤) سبغت ترجمتها.

⁽¹⁾ هو الحكم بن عبد الله بن مسلمة بن حد الرحمٰن القاضي أبر مطبع البلخي العقيه. بروي عن مالك بن أنس. تفقه عليه أهل بلاده، وكان ابن العبارك يجله للهنه وعمله، أوغ الذهبي وعاته في العبر بأحبار من غبر سنة ١٩٩، حيث قال فيها: توفي أبو مطبع البلخي الفقيه صاحب أبي حنيفة، وصاحب كتباب الفقه الأكبر وولي قضاه بلخ. وحدث عن ابن عول وجماعة، وبي دواية سنة ١٩٧، انظر: الفوائد البهية (١١٧، ١١٨). تاج التراجم (٢٢٢).

⁽٧) الحسن بن يسار البصري ولمد في المدينة وسكن النصرة كان يدخل على الولاة يأمرهم وينهاهم ولا يخاف في النحق لومة لائم قال عنه الغرالي: كان كلامه أشبه بكلام الأبياء وأفريهم هديا إلى المصحاة وكان في غاية الفصاحة يهرب من الولاة ويرفعن القرب منهم شديد الخوف والحزن كان سيد التابعين في رمانه عطيم القدر ثرفي سنة ١١١ هـ حلية الأولياه (٢/ ١٣١) ميزان الاعتدال (١/ ٢٧٥).

رحمه الله تعالى أنه قال: «يُنَادِي مُنَادِي يَوْمَ الْفِيَامَةِ [لِيَقُمْ](١) بَغِيضُ اللَّهِ فيقُومُ سؤُلُ المسعد، والمختار أنّه إذا كان السَّائل لا يتخطّى رقاب النَّاس ولا يمرّ بين يدي المصلِّي ولا يسأل إلى ويسأل لأمر لا بد منه فلا بأس بالسُّوال والإعطاء له؛ لأن السُّوالين كانوا يسألون على عهد رسول الله ﷺ في المسجد حتى يروى عن علي (٢) كرَّم الله تعالى وجهه: ﴿ أَنَّهُ نَصَدَّقَ بِخَاتَمِهِ وَهُو بِي الرِّكُوعِ فَمَدَّحَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ عزُّ وجلَّ. ﴿وَيُؤَوُّنَ ٱلزُّكُوةَ وَهُمْ ذَكِحُونَ ۖ ﴾ ﴿ اللَّهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ عزْ وجلَّ . ﴿وَيُؤَوُّنَ ٱلزُّكُوةَ وَهُمْ ذَكِحُونَ ۗ ﴾ ﴿ اللَّهُ تَعَالَى بِتَخطَى رَفَابٍ الناس ويمر بين يدي المصلى ولا يبالي يكره له ذلك.

ويكره النصدَق على مثل هذا، ولا يجوز التصدق وقت الخطبة، وإن خاف الهلاك على السَّائل. قيل: إذا خاف الهلاك عليه يجوز؛ لأنَّه يجوز (٥) إفساد صلاة الفرض لإنحاء الغربق. كذلك ما منا.

النّائي عن الخطيب يوم الجمعة إذا كان بحيث (١) لا يسمع الخطبة، لا يقرأ القرآن بل يسكت وهو المحتار؛ لأنه مأمور بالاستماع والإنصات مقصود فلأن لا يقدر على الاسنماء قدر على الإنصات.

الصّلاة يوم الجمعة في الصّف الأول أفضل.

وتكلموا في معرفة الصّف الأول.

منهم من قال: خلف الإمام في المقصورة. ومنهم من قال: ما يلي المقصورة؛ لأنه يمنع العامة من الدَّخول في المقصورة فلا يتطرق العامة إلى نيل فضل الصّف الأول، فكان الصّف الأول ما يلي المقصورة.

من مات يوم الجمعة يرجى له الفضل، وكذلك من مات بمكة؛ لأنَّ لبعض الأيام فضلاً عن البعض، ولبعض البقاع فضلاً على البعض^(٧) فيرجى لمن يكون مات في وفت فاضل أو ببقعة فاضلة زيادة فضل.

صلاة يوم الجمعة خلف المتغلب الذي لا عهد له أي لا مشورة له من الخليفة يجوز إذا كانت سيرته في الدين غلب عليهم سيرة الأمراء يحكم فيما بين رعيته بحكم الولاية؛ لأنه بهذا ثبتت السّلطنة فيتحقق شرط [إقامة الجمعة] (^).

الجمعة خارج المصر، إذا كان من فناء المصر يجوز، فإنَّه ذكر أبو يوسف أنَّ إماماً لو خرج مع أهل المصر عن المصر مقدار ميل أو ميلين لحاجة لهم فحضرتهم الصلاة جاز له أنَّ

انی اأه: ساقطة، (۲)سیقت ترجیته.

سُورة المائدة، آية: رقم ٥٥.

كنز العمال، فضائل علي رضي الله عنه رقم (٣٦٣٥٤) بلفظ آخر.

ني البه: لأنه يجوز، غير موجودة وهي في اله.

⁽¹⁾ بي اسه: سائطة.

في السه: وليعض البقاع فضلاً على النقاع. ساقطة. (v)

فَي اللهِ: ساقطة ـ

يصلي مهم الجمعة، قال: لأن فناء المصر بمنزلة المصر، فيما كان من حوانح أهل المصر

وأمّا الجمعة من حوالج أهل المصر فالحق بالمصر في حق هذا الحكم بخلاف المسافر إذا خرج من عمران المصر حيث يقصر الضلاة؛ لأنّ قصر الضلاة ليس من حواتج الهل المصر، فلا يلحق الفناء بالمصر في حق هذا الحاكم.

رجل جالس على الغداء يوم الجمعة فسمع النداء إن خاف أن تفوته الجمعة بليحضرها.

فرق بين هذا وبين سائر الصّلوات، فإنّه إذا خاف قوت الجماعة في سائر الصلوات حيث لا يحضرها.

والفرق: أن الجمعة تفوت عن الوقت أصلاً وسائر الصلوات وزان مسألتنا من سائر الصلوات إذا خاف ذهاب الوقت في سائر الصلوات، ولو خاف يترك الطعام ويصلي في وقتها ولا يحلّ التأخير كما ها هنا.

الإمام إذا خطب يوم الحمعة وفرغ منها، فذهب القوم كلهم، وجاء قوم آخرون لم يشهدوا الخطبة فصلى بهم الجمعة أجرأهم؛ لأنّه خطب والقوم حضور فتحقق شرط الجواز.

الأدان المعتد يوم الجمعة هو الأذان عند الخطبة لا الأذان قبله؛ لأن الأذان [الذي] قبله لم يكن في زمن النبي ﷺ.

إذا افتتح الإمام صلاة الجمعة، ثم قدم والي آخر بمضي على صلاته؛ لأنّ افتتاحه قد صح، قصار كرجل أمره الإمام أي يصلي بالنّاس الجمعة إن حجر عليه قبل الدّخول عمل حجره، وإن حجر عليه بعد الدّخول لم يعمل حجره ويمضي على صلاته في قولهم كذا ها هنا.

إذا خطب الإمام يوم الجمعة قاعداً أو مضطجعاً أجزاه؛ لأن الخطبة ليست بصلاة ولهذا لم يشترط فيها استقبال القبلة.

القروي إذا دخل المصر يوم الجمعة إن نوى أن يمكث فيه يوم الجمعة لزمته الجمعة ؛ لأنه صار كواحد من أهل المصر في حق هذا البوم، وإن نوى أن يخرح من المصر في يومه ذلك قبل دحول وقت الصلاة أو بعد دخول الوقت فلا جمعة عليه لكن مع هذا لو صلى مع النّاس فهو مأجور.

إمام صلى بالناس في المسجد الجامع في غير يوم الجمعة فقام صف خلف الإمام عند المقصورة وقام صف آخر في المسجد تكلموا في الجواز والأعدل من الأقاويل أن الإمام إذا كان بمقصورة والقوم بمسجد جاره وفناؤه لا يجوز، وهذا يؤكد ما ذكرنا من وجوب السجدتين بتلاوة الآية مرثين في موضعين.

في المسجد الجامع والي مصر مات ولم يبلغ موته الخليفة حتى مضت مهم جمع،

فإن صلى بهم الجمعة خليفة الميت أو صاحب شوط أو القاصي جاز؛ لأنه فوض إليهم أمر العامة، ولو اجتمع العامة على أن يقدموا رحلاً لم يأمره القاصي أو خليفة الميت فصلي بهم لم يكن جَمَعة، فإن كان الكل ماتوا الآن(١) جاز للضرورة. ألا ترى أن عليًا رضي الله تعالى عنه (۲) وكرم وجهه صلّى بالناس وعثمان(۲) رضي اللهعنه محصور.

ولو مات الخليفة وله ولاة وأمراء على أشياء من أمور المسلمين كانوا على ولايتهم يقيمون الجمعة؛ لأنهم أقيموا لأمور المسلمين فهم على حالهم ما لم يعزلوا.

رجل سلم على رحل والإمام يخطب ردّ عليه في نفسه ولا يجهر، وأمّا إذا عطس حمد الله تعالى في [نفسه](1)؛ لأن ردّ السلام والتشميت واجبان ويمكن إقامة هذا الواجب على وجه لا يختل الاستماع. هكذا قال أبو يوسف، والأصوب: أنه لا يجب؛ لأنَّه يخلُّ بالإنصات، وأنه مأمور به؛ وعليه الفتوى.

الإمام إذا خطب يوم الجمعة، ثم رجع إلى منزله، فتوضأ، ثم جاء فصلى يجوز؛ لأن هذا من عمل الصَّلاة.

ولو تغذَّى أو جامع فاغتسل، ثم جاء استقبل الخطبة ؛ لأن هذا ليس(٥) من عمل الصَّلاة.

الرّجل إذا أراد السَّفر يوم الجمعة لا بأس به إذا خرج من العمران قبل خروج وقت الظهر؛ لأن الوجوب يتعلق بآخر الوقت وآخر الوقت مسافر فلم تجب عليه الجمعة.

لا تجب الجمعة على أصل القرى، وإن كان قريباً من المصر؛ لأن الجمعة إنما تجب على أهل الأمصار دون القرى وعن محمد رحمه الله تعالى أنَّه تجب الجمعة على من في خارج المصر من أهل الشواد إذا كان أهل^(١) الشواد على ثلاثة أميال من المصر وهو قلر الفرسخ، وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنَّ الجمعة تجب على أهل السَّواد إذا كانوا بحال لو عدوا شهدوا الجمعة، ثم راحوا إلى منازلهم قبل أن يأتيهم اللِّيل. والمختار للفتوى قدر الفرسح؛ لأنَّه أسهل على العامة.

قوم لا يجب عليهم أن يحصروا الجمعة لبعد المواضع؟ صلّوا الظهر جماعة؛ لأنّه لا يؤذي إلى تقليل الجماعة في الجمعة.

إذا أحدث الإمام فقال لواحد: اخطب فيهم ولا تصلُّ بهم فذهب ولم يجيء أجزأه أن بخطب ويصلي بهم؛ لأنّه مهاه عن الصّلاة لكن يأتي فيصلي بهم، فإذا لم يأت كان هذا تفويض الصّلاة إليه (٧).

المؤتم بالإمام يوم الجمعة إذا نام ولم ينتبه حتى خرج الوقت فسدت صلاته؛ لأنّه لو

⁽١) في اب»: ماقطة. (٥) في اب: ساقطة.

⁽٢) سفت ترجبته. (٦) - نَيْ ﴿أَهُ: سَائِعِيةً،

⁽٣) سبقت ترجعته. (V) في اب: سائطة.

⁽٤) في (أه: ساقطة.

أنه لصار قاضباً للجمعة في الوقت وهذا جانز.

الإمام إذا خطب فأمر لمن لم يشهد الخطبة أن يحمع لهم فأمر ذلك الزجل من شهد الخطبة، فجمع (١) بهم جاز؛ لأنه لم يشهد الخطبة من أهل [الاستماع](١) فصغ التفويص إليه لكنه عجر لفقد الشرط للصّلاة وهو سماع الخطبة فملكه التفويض إلى الغير.

... ولو جمع هو ولم يأمر لغيره لا يجوز، بخلاف ما لو شرع في الصلاة، ثم استخلف من لم يشهد الخطبة جاز.

وكذلك إن تكلم [ثم] "تقدم هذا المقدم واستقبل بهم جاز؛ لأنه إنما يؤدي الصلاة بالتحريمة الأولى، ولو كان الثاني ذمياً والأول لم يعلم بذلك فأمر الذمي مسلماً أن يجمع بهم لم يجز؛ لأن تفويض الأول لم يصع؛ لأن الذمي ليس من أهل الصلاة، وكذلك لو أمر الأول مريضاً يومى، إيماء، أو أخرس، أو أمياً، أو صبياً فأمروا غيرهم لم يجز؛ لأن هؤلاء لا يصلحون أثمة للقوم فلم يصع التفويض إليهم، فإن كان التفويض من الأول إلى هؤلاء قبل الجمعة بأيام فأسلم الذمي وبرى، المريض وأنصح الأخرس وتعلم الأمي، فصلى بهم الجمعة أو أمروا عليهم جاز؛ لأن التفويض ليس بلازم وما ليس بلازم كان للبقاء حكم الابتداء، فصار كأنه فوض إليهم للحال وهم في الحال أهل للصلاة.

وإن كان الإمام دحل في الصّلاة، ثم أحدث فقدم ذمياً غيره لا يجوز.

ولو أسلم الذمي يعدما قدمه إن خطب بهم وصلّى الجمعة من الابتداء أو أمر غيره بأن بخطب ويصلي بهم الجمعة بعدما أسلم جاز، وإن بنى على تلك الصّلاة لم يجز لما قلت من قبل.

الإمام إذا صلى ركعة من الجمعة، ثم أحدث، فخرج من المسجد، ولم يقدم أحداً، فقدم الناس رجلاً قبل أن يخرج الإمام من المسجد جاز ضرورة إصلاح صلاتهم، فإن تكلم المقدم أو ضحك، فأمر غيره أن يجمع بهم لا يجوز؛ لأن الإمام لم يفوض إليه لكن استحسن أن يبني على صلاة الإمام ضَرُورَةً إصلاح صلاتهم فإذا خرج من صلاة الإمام لم بين إماماً إذا اقتدى رجل بالإمام يوم الجمعة، ونوى صلاة الإمام إلا أنه يحتسب أنه يصلي الجمعة، فإذا هو يصلى الظهر جاز ظهره معه.

وإن اقتدى به ونوى عند التكبير أن يصلي (٤) معه الجمعة، فإذا هو يصلي الطهر لا بحزئه ظهره؛ لأنه في الوجه الأول: نوى صلائه، وحسب أنها جمعة، فصحت نية الصلاة معه وبطل الحساب، وأمّا في الوجه الثاني: نوى أن يصلي الجمعة، فإذا تبين أنه يصلي لظهر تبين أنه لم يصح الاقتداء.

رجل تذكر يوم الجمعة أنه لم يصل الفجر والإمام في الخطبة يقوم فيصلي الفجر ولا

 ⁽۱) في (۱۰) عن (۱۰) المنطقة (نجمع بهم).
 (۲) في (۱۰) جملة أن يصلي، ساقطة.
 (۲) في (۱۰) ساقطة.

يستمع للحطبة لقوله عليه الصّلاة والسّلام: قمَنْ نَامَ عَنْ صَلاّةٍ أَوْ نسيَها فَلْبُصلّها اللَّهِ الحديث. ولأنَّه لو سمع الخطبة لفاتت الجمعة.

إذا شرع في الأربع قبل الجمعة، ثمَّ افتتح الخطبة أو الأربع قبل الظهر، ثم أقيمت. مل يقطع على الرُّكمتين؟ تكلموا فيه، والضحيح: أنَّه يتم ولا يقطع؛ لأمها مسزلة صلاة

تجوز صلاة الجمعة في فناء المصر وقد ذكرناه. وكذا صلاة العيد وهو: أن يكون على قدر غلوة متصلة بربص المصر كما هو المعتاد في صلاة العبد؛ لأن هذا القدر صار في حكم المصر لصرورة، ولا ضرورة فيما عداه.

أهل مني يصلون الجمعة ولا يصلون صلاة العيد؛ لأن يوم النَّحر هم مشغولون بأداء المناسك، فالشَّرع أسقط عنهم ذلك، أما الجمعة فريضة لقوله عليه الصَّلاة والسَّلام في حطبته: ﴿إِنَّ اللَّهَ تَغَالَى كُتَبَ عَلَيْكُمُ الْجُمُعَةَ فِي يَوْمِي هَذَا فِي مَقَامِي هَذَا فِي شَهْرِي هَذَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ فَمَنْ تَرَكُهَا جُحُوداً لَهَا وَاسْتِخْفَافاً بِحَقَّها فِي حَيَاتِي أَوْ بَعْدَ مَوْتِي وَلَهُ إِمَامٌ عَادِلُ أَوْ جَأْتِرْ فَلاَ جَمَعَ اللَّهُ شَمْلَهُ وَلاَ أَتُمْ لَهُ أَمْرَهُ أَلاَّ وَلاَ صَلاَّةً لَهُ، أَلاَ وَلاَ زَكَاةً لَهُ ألا وَلاَ حَجُ لهُ أَلاَ رَلاَ صَوْمَ لَهُ إِلاَ أَنْ يَتُوبَ ومن تَابِ تَابِ اللَّهُ عليه ا^(٢).

وشرط وجويها: أن يكون المصلِّي ذكراً حرّاً عاقلاً بالغاً صحيحاً مقيماً، لما روي أنَّ السِّي ﷺ أنَّه قال: ﴿ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالنَّوْمِ الآجِرِ فَعَلَيْهِ الْجُمْعَةُ إِلاَّ عَلَى امْرَأَةِ أَوْ صَبِيٌّ أَوْ مُسَافِر أَنْ مَريض أَوْ عَبْدٍ، (٣). ولا جُمعة على الأعمى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وإن وجدُّ قائداً، وعَندهما: تلزمه؛ لأنه قادر عليه بواسطة، ولأبي حنيفة رحمه الله تعالى: أنَّه عجر عن الشعى بنفسه، فلا تلزمه كالمزمن، لا تجب عليه، وإن وجد من يحمله.

ومن أذى الجمعة من هؤلاء تُسْقِطُ الفَرْضَ عَنْهُ ؛ لأنَّ السّعي لا يلزمهم لأجل العذر، فودا حضروا للأداء صاروا كغيرهم، ولا تجوز الجمعة إلا في المصر أو بقرب منه كمصلى العيد لقوله عليه الصَّلاة والسَّلام: «لا جُمُعَةَ وَلاَ تَشْرِيقَ وَلاَ فِطُرَّ وَلاَ أَضْحَى إِلاَّ فِي مِصْرِ جَامِعٍ (٢٠).

واختلفوا في حد المصر بأقاويل مختلفة.

قال بعضهم: كل موضع تقام فيه الحدود وتنفذ الأحكام فهو مصر.

كنز العمال في رجوب الجمعة وأحكامه (٢١٠٩١/٧). مجمع الروائد كتاب الضلاة، باب قرص الجمعة (٢٠٢٩).

كر العمال (المجلد السابع الإكمال رقم (٢١١٢٠)، مجمع الزوائد، كتاب الصّلاة، مات قرض الجمعة (۲۰۲۰) البيهقي (۲/ ۱۸٤).

كنز العمال؛ المجلد الثامن، فصل في أحكامها (الجمعة) رقم (٢٣٣١٠). نصب الزاية، كتاب الصَّلاة، باب صلاة الجمعة الحديث الأول. البيهقي (١٧٩/٣). ابن أبي شيبة في مصنَّفه (١/ ٤٣٩). عبد الرزاق في مصلّه (٣/ ١٦٣).

وقال بعضهم: إذا اجتمعوا في أكبر مساحدهم لم يسعهم، وهذا صحبح، والحماعة شرط، وكذا السلطان دفعاً للمنازعة بين النّاس وكذا الخطبة، وكذا الوقت، ولا تحور الخطبة بثلاثة سوى الإمام عبد أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وعند آبي يوسف رحمه الله تعالى: باثنين سوى الإمام؛ لأن الجمع هو الضم وذا يحصل باثنين ولأبي حيفة أن أن الجمع الصحيح ثلاثة.

و ثجوز إمامة العبد والمسافر فيها؛ لأنَّ الجمعة إنَّما لا تجب عليهم لأجل الرُّخصة فإذا إذى نقد وقع موقعه.

وتمعقد الجمعة باقتداء العبيد والمرضى والمسافرين وقليل الذكر في الخطبة يجزئهم وقالا: قدر ما يتعارفه النّاس خطبة، ولأبي حنيفة: أن الخطبة هي الثّناء، ومعنى النّناء كاملاً بقوله: الحمد لله، ويستقبلهم الإمام؛ لأنه يخاطبهم.

والطهارة في الخطبة ليست بشرط لجوازها؛ لأنها قامت مقام شطر الصلاة وليست بصلاة حقيقية ويخطب الإمام قائماً كذا نقل عن النبي ﷺ (١): وتكره الصّلاة من حيث يخرج الإمام إلى الخطبة وبعدها قبل أن يدخل [في] الصّلاة؛ لأن حرمة الكلام باء على وجوب استماع الخطبة، ولأبي حنيفة: أنّ الخروج لأجل الخطبة قاخذ حكمها وعن على وابن مسعود رضي الله تعالى عنهما (١) أنهما قالا: "إذًا خَرَجَ الإِمَامُ فَلاَ صَلاَةً وَلاَ

ويجنب المستمع ما يجتنب في صلاته . هذا إذا كان قريباً . أما إذا كان معبداً محبث لا يسمع فقد اختلف المشايخ فيه فقال بعضهم: السّكوت هو الأحوط ولا يصلي يوم الجمعة جماعة في مصر ولا يؤذن ولا يقيم في السّجن وغيره لصلاة الظهر؛ لأنها معارض الجمعة فيؤدي إلى تقليل الحماعة ، فأمّا إذا كان في موضع لا حمعة فيه فيأذون الظهر في جماعة كما في سائر الصّلوات .

ولا بأس بصلاة الجمعة في مصر واحد في موضعين أو ثلاثة لمكان الحاجة، وعند أبي يوسف أجاز في موضعين إذا كان مصراً له جانبان فيصبر في حكم مصربى كبغداد رفي أي حال أدرك الإمام يكون مدركاً للجمعة إن كان في سجدتي الشهو، وقال محمد

⁽¹⁾ مسلم في صحيحه، كتاب الجمعة، بات في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْ جَنَرَهُ ﴾ (١٣٢/٣) أبو داود في سنته، كتاب الطهارة، باب الخطبة قائماً رقم (١٠٩٤). النسائي في سنه، كتاب صلاة العبدير، سن الجلوس بين الخطبتين رقم (١٥٧٦). أحمد في مسنده، مسيد أي سعيد الخدري، الضري، ---الجيم، جاير بن سمرة، وأحاديث عبد الله بن عمر،

 ⁽۱) سبت ترجمتهما.
 (۳) نصب الزاید، کتاب الصلاة، داب صلاة الجمعة الحدیث الحامس، موطأ مالك روایة محمد س الحسن ص ۳۵.

البحزته حتى يدرك ركعة، ولهما قوله 義: المَا أَدْرَكُتُمْ فَصَلُّوا وَمَا فَاتَكُمْ فَاقْضُواهُ (١٠ مِن غير تخصيص، ثم عند محمد رحمه الله تعالى إذا أدرك الإمام في التشهد أو في سجدتى السَّهو يصلِّيها أربعاً، لكن يقعد عبد رأس الرِّكعتين ويقرأ في الأربع احتياطاً؛ لأنها جمعة من وجه باعتبار ما وجد من الشرائط فيما أدرك. وظهر من وجه باعتبار ما عدم من الشرائط فيما يقضي فأخذنا فيه بالاحتياط وذلك فيما قلنا، ويستحب لمن حضر الجمعة أن يمس طيبًا ويلبس أحسن ثيابه، وأن يغتسل فهو أفضل لقوله عليه الصَّلاة والسَّلام: "مَنْ تَوَضَّا يَوْمُ الجُمُعَةِ فَبِهَا وَيَعْمَتْ وَمَن اغْنَسَلَ فَهُوَ أَفْضَلُ (٢).

ثم الغسل يوم الجمعة سنة الصّلاة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى، حتى لو اغتسل يوم الجمعة ثم أحدث بعد ثم توضأ للصّلاة لا يكون مقيماً للسنَّة؛ لأن الطّهارة تعتبر للصّلاة وقال الحسن (٢) وهو قول محمد رحمه الله تعالى: الاغتسال سنة الوقت حتى لا يستضرّ به الناس برائحته الكربهة، حتى لو اغتسل يوم الجمعة بعد طلوع الفجر فقد أقام السنة صنى بها أو لم يصل.

إذا صلى الظهر في منزله، ثم سعى للجمعة انتقض ظهره، أدرك الجمعة أو لم يدرك عبد أبي حبيفة رحمه الله تعالى، وقالا: لا ينتقض الظهر، وإنا نقول: السَّعي إلى الجمعة من خصائص الحمعة فقام مقامها.

وإذا تذكر الفجر من الجمعة وخاف أنّه لو اشتغل بأدائه تفوت الجمعة دون الظهر يقضى الفجر عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وقال محمد: يصلي الجمعة. هما يقولان. الفرض الأصلى هو الظهر [ولم يفت الظهر](٤) لو مضى في الحمعة يفوت الترتيب أصلاً، ولو اشتغل بالترتيب تفوت الجمعة إلى خلف وهو الظهر والفوات إلى خلف لا يعدّ فواتأ فكان أولى.

البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب: لا يسعى إلى الصلاة وليأت بالشكينة والوقار (١/ ١٣١). رقم (٦١٠). مسلم في صحيحه، كتاب المساجد باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكية، الب المشي إلى الصَّلاة (١/ ٤٢٠) ، ٤٢١ ، ٤٢٢) بعدة طرق تحت رقم ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٩٣ . ١٥٤، أه١٥، ابن ماحه في سنه، كتاب المساجد، باب: العشي إلى الصّلاة (٢٧/١) رقم (٧٧٥). الترمذي في جامعه، كتاب الصلاة، باب ما جاء في المشي إلى المسجد. البيهقي في السن الكبرى، كتاب الإمامة والجماعة، السمى في الصّلاة (١/ ٣٠٠) رقم (٩٣٤).

الترمذي في جامعه، كتاب الجمعة، باب ما جاء في الرضوء يوم الجمعة ٤٩٥. السَّالي في سنته كتاب الجمعة، باب الرَّخصة في ترك الغسل يوم الجمعة (١٣٧٦٠). ابن ماجه في سننه، باب ما جاء هي الرَّخص في ذلك (١٠٩١). أبو داود في سنه ، كتاب الطهارة، باب في الرَّخصة في ترك النسل رقم (٢٥٤٠). كنز العمال. المجلد السّابع في غسل يوم الجمعة رقم (١٣١٥٤). مجمع الرّواند، كتاب الصَّلاة، باب فيمن اقتصر على الوضوء. موطأ مألك، أبواب الصَّلاة، باب: الاعتسال بوم الجمعة (٦٢) رواية محمد بن الحسن. الجامع الصغير، المجلد الثامن، باب الجيم رقم (٨٦١٥). نصب الرّاية للزيامي ، كتاب الطهارات، فصل في الغسل رقم (٣١).

⁽۲) سقت ترجت. (٤) في الله: سَانطَة.

محمد يقول: مراعاة الشرتيب بين الفائنة والوقنية ثبت بخبر الواحد، وإقامة الحمعة لين بالأخبار المتواترة فلا يجوز ترك ما ثبت بالأخبار المنواترة بما ثبت بخبر الواحد".

ولو خطب الإمام، ثم فزع الناس، وخرجوا كلهم إلا رجلاً صلّى العلهر إلا أن ينقى الملائة سوى [الإمام] (٢)؛ لأن الجماعة شرط سوى الإمام، فشرطنا أدنى ما ينطن عليه اسم الجمع الصحيح وهو ثلاثة، وإن كانوا عبيداً أجزأه، وإن بقي معه النّساء صلّى الطهر؛ لأن العبد يصلح إماماً في الحمعة فصلح مقتدياً من الجمعة والمرأة لا تصلح إماماً في الحمعة علا تصلح مقتدياً في الجمعة (٢) ولو فزعوا بعد ما كبر استقبل الظهر في قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه وقالا: يتم الطّهر، هما يقولان: الجماعة شرط انعقاد الجمعة لا بعد شرط دوامها بدليل أنهم لو نفروا بعدماً قيد الرّكعة بالسّجدة أتم الحمعة، وشرط انعقاد الجمعة وقد وجد.

أبو حنيفة يقول: إن الجماعة شرط انعقاد الجمعة بأداء الجماعة إياء في التحريمة وإذاكانت شرط انعقاد أداء الجمعة فاعتبار الأداء بتقييد الزكعة بالسّجدة أولى.

ولو صلى رجل مع الإمام الجمعة فقام وقرأ، ثم [ركع]⁽⁰⁾ هو لم يقدر على الشجود لكثرة الرّحام حتى قام في الثانية وقرأ وركع [وركع هذا]⁽¹⁾ الرّجل حلفه معه يريد اتباعه في الثّانية وسجدها جازت ثانيته وقضى الأولى بغير قراءة بعد سلام الإمام إن أمكنه؛ لأن الركعة الأولى خلف عن السّجدة؛ لأن السجدة انصرفت إلى الرّكوع الثّاني؛ لأنّه نوى بها عن الركوع الثّاني فارتفض الرّكوع الأول بإنيانه بركعة تامة بعدها، فكان عليه أن يقضيها بغير قراءة؛ لأنه لاحق، ولو لم يركع معه في الثّانية وسجد معه يريد اتباعه في الثّانية لم يجزه عن واحدة. أمّا عن الأولى؛ لأنّه نوى بها عن (٧) الثّانية.

وأمّا عن النّانية؛ لأنّه لم يركع قبلها قإذا لم يجزه عن واحدة كان عليه أن يسجد سجدتين، ويصلي ركعة، ولو انحط في النّانية قبل الإمام يريد اتباعه فسجد قبله، ثم أدرك الإمام فيها كانت عن الأولى؛ لأنّ نيّة الاتباع لغو؛ لأن الإمام ليس بساجد، ونبة السجدة عن الرّكعة الثانية لغو؛ لأنّه لم يركع قبلها، فبقي السّجود مطلقاً، والرّكعة الأولى باقية فانصرف إلى الأولى وصار هذا كرجل ركع ورقع رأسه، ثم سجد، وكذلك لو سجد بعد الإمام كانت عن الأولى، وإن نوى عن الثانية؛ لأنه لم يركع في النّانية فلغت نية النّانية بقي السجود مطلقاً، والأولى، قائمة.

فرق بينها إذا سجد بعد الإمام أو قبل [الإمام](٨) أو بينما إذا سجد مع الإمام.

⁽١) في ١٩٠٥: جملة وإقامة الجمعة. . . بما ثبت بخبر الواحد. سائطة،

⁽٢) في قابه بجملة وإقامة الجمعة . . . بنا بك بكبر الواسط . (١) مي قابه سواه، وهذا الضمير يعود إلى الرجل لكن في قبه: سوى الإسم دهدا أصح .

 ⁽٣) في ابه: والمرأة. . . في الجمعة سأنطة .

 ⁽³⁾ فَيْ وَأَهُ: سَالْطَةُ. (٥) في وأه: سالْطة.
 (4) في وأه: سالطة. (٨) في وأه: سالطة.

والفرق: أنه إذا سجد مع الإمام فنية المتابعة وجدت في محلها فصحت وهذا يعم الوقوع عن الثانية.

أمّا إذا سجد بعد الإمام أو قبل الإمام فنية المتابعة قد لغت ونية الثّانية كذلك فبقي السحود مطلقاً، والأولى قائمة لانعدام ما يرفضها وهي الرّكعة الكاملة فالتحقت بالأولى، وكذلك لو سجد مع الإمام في الثّانية ينوي الأولى كانت [عن](١) الأولى؛ لأنه قصاء ما فات.

ولو كبر الإمام وخلفه قوم لم يكبروا معه حتى جاء قوم آخرون، ودخلوا معه استقل التكبير؛ لأنّ الجماعة شرط الجمعة، لكن لا يمكن اشتراط تكبير الجماعة مع الإمام على سبيل المقارنة؛ لأنه متعذر، فأقيم التأهب للضلاة في مكان الضلاة مقام التكبير في انعفاد الجمعة للإمام، وقد وجد هذا في هذا الوجه الأول، ولم يوجد في الوجه الثاني.

ولو صلى أمير الجمعة في قصره بحشمه ولم يأذن للناس بالذخول فيه لم يجزهم، وذكر في «بوادر الأصل» أنه لو أذن للناس بالذخول فيه جاز؛ لأنّ إذن العامة شرط الحمعة، إمّا؛ لأنّ الأداء على سبيل الاشتهار شرط، أو لأنه مأمور بأن يصلي الجمعة بأهل المصر، فإنه موضع إقامة الجمعة المصر فإذا لم يأذن [لم يكن] (٢) مؤدياً على سبيل الاشتهار، ولا مصلياً بأهل المصر، ولو أمر إنساناً يصلي بهم الجمعة وأنطلق في حاجة له، ثم دخل مسجداً فصلى بجماعة [الجمعة] (١) لم تجزهم إلا أن يعلم الناس وأذن لهم إذناً عاماً، فتكون حمعة في موضعين، أن إذا لم يعلم الناس ولم يأذن لهم لم يكن مؤدياً على سبيل الاشتهار؛ ولأنهم لم يكن اقتداؤهم به في الجمعة، وما لم يعلموا فلا تصح جمعتهم.

ولا تصع جمعة الإمام أيضاً؛ لأن الجمعة لا تصع إلا لجماعة، فإذا علم وأذن كانت جمعة في الموضعين.

واختلفت الزواية في إقامة الجمعة في موضعين في مصر واحد؟ فالصحيح عن أبي حنيفة ومحمد رحمة الله تعالى عليهما: تجوز وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان: في رواية: تجوز في الموضعين ولا يحوز أكثر من ذلك، وفي رواية: لا يجوز في الموضعين إلا أن يكون بينهما نهر عظيم كما هو ببغداد فيكون كلّ جانب في حكم مصر على حدة، والله تعالى أعلم.

وأمّا في صلاة العيدين:

[أركان](٢) العيد مثل أركان الجمعة من المصر الجامع والقوم والسلطان والوقت إلا الخطبة فإنها سنّة بعد الصلاة، ولو تركوها جازت صلاة العيد.

أمَّا الأركان: المراد صها الشروط: فقد ذكرنا بيانه في صلاة الجمعة.

⁽١) في اله: ساقطة. (٣) في اله: ساقطة.

 ⁽۲) في الله: ساقطة.
 (۱) في الله: ساقطة.

وأمَّا تَأْخَيْرِ الخطبة: كذا جوت السنَّة من لدن وسول الله ﷺ إلى يومنا هذا

وأمّا الجواز عند الترك: لأنه لا حظ لها من الضلاة فلا تفسد مركها لكنه يك ع تركها لمخالفة السنّة بخلاف [سنة](١) الحطبة يوم الحمعة، فإن لها حظًا من الضلاة؛ لأنها أفيمت مقام شطر الظهر وتحب صلاة العيدين على من تحب عليه الجمعة؛ لأنها من شعائر الإسلام كالجمعة.

ووقتها: حين تبيض الشمس إلى وقت الزوال لما روي: «أَنْ قَوْماً شَهِدُوا عند النّبِي عَلَيْ فِي آخِرِ يَوْم مِنْ رَمَضَانَ فَأَمَرَ بِالْخُرُوجِ إِلَى المُصَلّى مِن الغَدِه ""، ولوحار معنها بعد الزّوال لم يكن لتأخيرها إلى الغد معنى، فإن تركها في البوم الأول من الغطر حتى نرول الشّمس لم يصل بعد ذلك لفوات الوقت؛ لأنّها لا تقضى كالجمعة، وإن تركها بعنو تقصى من لغد؛ لما روي عن النّبي عَيْجٌ، وفي الأضحى يصلي في اليوم الثّاني، فإن تركها نعي البوم الثّالث، فإن تركها نعي البوم الثّالث، فإن تركها بعد ذلك لم تقض عمداً [كان] أو خطاً؛ لأن وقتها وقت الأصحية رقد ذكرنا قبل هذا.

والتكبيرات في الفطر والأضحى سواء ببدأ الإمام ويكبّر تكبيرة الافتتاح، ثم يستفتع، ويكبّر ثلاثاً، ويقرأ ويكبّر للزكوع، فإذا قام إلى الثانية قرأ، ثم كبّر ثلاثاً، ويركع بالزابعة فتكون تكبيرات الزّوائد^(۲) ثلاثاً في الأولى، وثلاثاً في الثّانية، وهو مروي عن ابن مسعود رضي الله عنه، وأصحابنا على هذه الرّواية. وقال عبد الله بن عباس رضي الله تمالى عنهما في وواية: ثلاث عشرة تكبيرة، ثلاث أصليات، وتسع زوائد، خمس في الأولى، وخمس في الثّانية، وفي رواية: اثنتا عشرة تكبيرة، ثلاث أصليات، وتسع زوائد، خمس في الأولى وأربع من الثّانية، ويبدأ بالتكبيرات في الزّكعتين إلا أن أصحابنا أخذوا بقول ابن مسعود (٥٠)؛ لأنّ السبيل في الثّناء الإخفاء فتركنا هذا الأصل بقدر ما اتفقوا عليه وفيما رواه الخمسة بالأصل، وقد تعارفوا الصّلاة على مذهب ابن عباس رضي الله تعالى عنهما، وأخذوا بالرّواية الأولى في عبد الفطر، وبالرّواية الثّانية في عبد الأضحى ويأتي بالاستفتاح وأخذوا بالرّواية الأولى؛ لأنه لافتتاح الصّلاة. قال أبو يوسف: يتعوذ عفيب الاستفتاح الشبيرات، وقال أبو يوسف: يتعوذ عفيب الاستفتاح التكبيرات، وقال أبو يوسف: لا يرفع قياساً على تكبيرة الزكوع.

لنا ما روي عن النَّبي ﷺ أنَّه قال: ﴿ لاَ تُزلُّعُ الأَبْدِي إِلاَّ فِي سَبْعِ مَوَاطِنَ ۗ (١) وعد من

أن الله غير موجودة.

 ⁽٢) مجمع الزوائد، كتاب الصيام، أبواب الأهلة، باب في الأهلة رقم (٤٨١٣) وقال رواه البرار رحاله
 رجال الصعيح.

⁽٣) أبي اب: سأقطة. (١) سقت ترجعته، (٥) سفت ترجعته،

 ⁽٦) كنز العمال، المجلد الثاني، أمكنة الإجابة من الإكمال (٣٣٦٩). مجمع الروائد، كتب الصلاة، دب رفع البدين في الصلاة (٣٩٩٣). نصب الراية للزينعي، كتاب المصلاة أقوال في البسماء، شحديث الثامن والثلاثون.

جملة دلك تكبيرات العيدين، ويقرأ بأي سورة شاء كما في ساتر الصلوات، ويجهر بالقراءة، كذا ورد النقل.

وإذا أدرك الإمام في الرّكوع وخاف أن يرفع رأسه كبر للافتتاح وركع؛ لأنّ الرّكوع ركن فالاشتغال به أولى، فإن لم يخف يأتي بالتكبيرات أولاً ثم يركع جمعاً بيهما، فإن رك قبل التكبيرات يأتي بها في الرّكوع عند أبي حيفة ومحمد رحمة الله تعالى عليهما.

وقال أبر يوسف رحمه الله تعالى: مقطت عنه؛ لأنَّ محلَّها القيام المطلق كالموت.

لهما: أنَّ الرّكوع له حكم القيام بدليل أن مدركه يكون مدركاً التلك الرّكية والتّكبيرات ثناء كالتسيحات، بخلاف القنوت؛ لأنّه بمعى القراءة.

وإذا أتى بالتكبيرات عندهما، هل يرفع يديه عند التكبيرات في الرّكوع؟ قالوا: ينبغي أن يرفع يديه؛ لأن رفع اليدين سنة في تكبيرات العيد، كذا ذكر في «فتاوى أهل سمرقند،

إذا ركع الإمام بعد القراءة قبل التكبير في الأولى [يعود](٢) إلى القيام ويعبد الرّكوع، لأن الأصل في النكبيرات أن يؤتى بها في القيام [المطلق](٣)، وإنما جوزنا في حق المفتدي حالة الرّكوع ضرورة وجوب المتابعة، ولا ضرورة في حق الإمام، ولا يعبد القراءة؛ لأنها مضت على الصّحة فلا تنتقص، ولو تذكر عقيب الفاتحة يكبر ويعبد؛ لأنه رفض القراءة قبل النمام.

ولو أدرك الإمام في الثانية تابعه في التكبير؟ لأنه تبعه ويقضي الركعة الأولى ويكبر تكبيرات ابن مسعود رضي الله تعالى عنه في ثانيته فيقرآ، ثم يكبّر، وإن كان هذا أزّل صلاته، عندهما. أنّه لو كبّر أولاً يصير موالياً بين التكبيرات ولم يقل له أحد من الضحابة رضي الله تعالى عنهم أجمعين، وذكر في انوادر أبي سليمان أنّه يبدأ بالتكبيرات؛ لأنه أزّل صلاته حكماً؛ وقيل: ما ذكر في الأصل قول محمد؛ وما ذكر في النوادر أبي حنيعة رأيي يوسف رحمة الله تعالى عليهما.

ولو كبر الإمام أكثر من تسع تبعه القوم ما لم يكبر تكبيراً لم يجيء به الأثر، وهو الزيادة على ثلاثة عشر زرائد؛ لأنه تبع الإمام، فكان متابعة الإمام فرضا عليه ما لم يظهر خطأ الإمام بيقين. هذا إذا سمع من الإمام، أمّا إذا سمع من المكبّر وكبّر ما كبّر واحتمال الخطأ منه.

ولا أذان فيه، ولا إقامة. هكذا روى جابر بن سمرة (٤) [صلاة](٥) رسول الله ﷺ.

⁽¹⁾ في «ب». ساقطة (٢) في «أ»: ساقطة, (٣) في «أ»: ساقطة،

٤) جأير بن سعرة بن حيادة بن جيدب أبو خائد السوائي ويقال: أبو عبد الله، له صحبة مشهورة ورداية أحاديث، حدث عنه الشعبي، وتعيم بن طرفة، وسماك بن حرب، وأبو إسحاق السيعي شهد عنح العدائن. قال ابن سعد: مأت جابر بن سعرة في ولاية بشر بن مروان على العراق، وقال حليفة توفي صنة ٢٦، وقال أبو عبيد القاسم بن سلام: مات سنة ٢٦، وقال الدهبي: والأول أصح انعر سير أحلام النالاء للذهبي (٣/ ٣٣٣ مع ما بعدها).

⁽٥) عي (أا سأقطة رهي من أن).

ومن فاتته صلاة العيد صلى أربعاً مثل صلاة الضحى إن شاء؛ لأن التعل بمثل صلاة العيد غير مشروع، فإذا أحب أن يصلي صلى مثل صلاة الضحى إن شاء ركعتين، وإد شاء أربعاً، ويكبر في دهابه إلى العيد يوم الأضحى، ولا يكبر بوم المطر، وقال أبو بوسف وُسَمِمِد: يكبر لقوله تعالى: ﴿ وَلِتُحْكِبُلُوا الَّهِيدُةُ وَلِتُحْكِبُرُا اللَّهُ عَلَىٰ مَا هَدَيْكُمْ ﴾ [ا ولبس بعد تكميل العدة تكبير سواه.

ولأبى حنيفة: أن السبيل في الثَّتاء هو الإخفاء، فتركنا هذا الأصل في الأصحى بتواتر النقل، ولا نقل في الفطر فتمسكنا بما هو الأصل في الأضحى.

ولا يتطوع قبل العبد كيلا يشتبه الحال على النَّاس؛ لأنَّ الإمام في الصَّلاة؛ ولأن السبيل في صلاة العيد التعجيل. ويحوز التطوّع بعد الفراغ من الخطبة؛ لأنَّ الحال لا يشتبه عليهم، ولا يؤدي إلى تأخير الصَّلاة ويسمع الخطبة؛ لأنَّها للوعظ والإعلام بالأحكام.

ويخلف الإمام رجلاً يصلي بأصحاب العلل في المصر صلاة العيد، لما روي عن علي كرم الله تعالى وجهه (٢): «أَنَّهُ خَلَفَ أَبَا مُوسَى الْأَضْعَرِي بِالْكُوفَةِ حِينَ خَرَجَ إِلَى المُصَلَّى ١. وهذا شيء حسن، فإن لم يفعل، قلا شيء عليه، ويتيمم لصلاة العبد إذا خشى فوتها؛ لأنها تَفُوت لا إلى خلف، وكذلك إذا سبقه الحدث في خلال الصلاة، وقال أبو يوسف رمحمد: يلزمه التوضي؛ لأنه يمكنه البناء على هذه التحريمة؛ لأن اللاحق يقضى ما فاته بعد فراغ الإمام، لأبي حنيقة: أن هذا يوم زحمة، فلا يأمن من قواطع الصّلاة لو انصرف إلى التُوضي.

وأمّا النكبيرات في أيام النشريق:

يكبّر في أيام التشريق من صلاة الغداة يوم عرفة إلى العصر من يوم النحر، وهي: لمان صلوات في قول ابن مسعود رضي الله تعالى عنه (٢)، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله نعالى وقال علي (٤) كرم الله وجهه: إلى آخر صلاة العصر من آخر أيام التشريق ثلاث وعشرون صلاة، وهو قولهما. هما يقولان: إنَّ الأخبار اختلفت فيها فكان الأخذ بالأكثر أحوط. وأبو حنيفة يقول: إن الجهر بالتكبير بدعة لولا الأثر، والآثار اتفقت إلى العصر [من] (٥) يوم النحر، واختلفت فيما وراءه، فيرد إلى أصل القياس. وقال: أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لا يجب إلا على أهل الأمصار في الجماعات وقالا: يجب على كل من تجب عليه صلاة الفريضة فالشُّوط عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خمسة أن يكون رجلاً⁽¹⁾ مقيماً، بصلي الفرض بجماعة في المصر، وعندهما: واحد وهو أن يصلي الفرض، هما يقولان: إن التَّكبير سنة صلاة المكتوبة فكل من يؤدِّي المكتوبة يؤدِّيها بسنتها، ولأبي حنيفة رحمه الله تعالى قوله عليه الصّلاة والشّلام: اللَّا جُمُّعَةً وَلاَ تَشْرِيقَ إِلاَّ في مصر جامع؛(٧) والمراد

⁽٤) في (أ): سائطة. (١) سورة البقرة آية رقم (١٥٨).

⁽ه) في دب»; سافطة. (١) سبقت ترجعته.

 ⁽٦) تي دڼه: ساتطة. (٧) سنق تخريجه. (٣) سبقت ترجعته.

من التشريق: التكبير دون صلاة العيد؛ لأنها استعبدت بقوله عليه الصّلاة والسّلام. وركّ أَضْحَى اللّه هكذا حكي عن النظر من إسماعيل، وهو من أثمة اللّغة، ولو كان محرماً وسهى سجد، ثم كبر، ثم لبى، أمّا البداءة بالسّحود؛ لأن سجود السّهو يؤدى في حرمة الصّلاة فكان من أقعال الصّلاة، فكذا يؤخر من السّهو، وأمّا ثى بالتكبير؛ لأن النكبير أخصّ بالصلاة من التلبية، لأنه يؤتى به بعد السّلام قبل اشتعال بما يقطع حرمة الصّلاة وانتقاله عن مكان الصّلاة كما يؤتى بها في مكان الصلاة. فإن لبى أولاً، هكانه تكلّم وسقط ما بعده؛ لأن التّلبية جواب خطاب ما سبق، وهو قوله تعالى: ﴿وَأَنِي وِ النّاسِ بِالمُخْجُةِ يَأْتُوكُ رِحَالًا﴾ (١) فكان سببه الكلام والكلام قاطع للتحريمة، وما يقطع التحريمة على التحريمة وما يقطع التحريمة يسقط التكبير لأنه شرع موصولاً بالتحريمة.

ولا يكبّر في دبر صلاة العيد، ولا وتر، ولا تطوع؛ لأن الشّعائر تختص بالفرائض، وأنّها ليست بفريضة، ويكبّر عقيب الجمعة، وإن نسي التكبير، ثم تذكّر بعد القيام قبل الخروج من المسجد كبّر، لأنّ حكم التحريمة قائم.

وإن خرج من المسجد لم يفت لفوات الحرمة، والقوم يكبّرون إن لم يخرجوا؛ لأن الإمام ليس بشرط، وكذا لو أحدث الإمام عمداً لا يكبّر ويكبرون، وإن سبقه الحدث، فلا يحتاج إلى طهارة؛ لأن التكبير مع الحدث يجوز. ولو نسي الإمام التكبير كبّر القوم؛ لأنه يؤتى به خارج الصّلاة.

إذا نسي صلاة من أيّام التشريق، ثم تذكّرها في أيّام التّشريق في تلك السّنة فضاها، وكبّر لقيام وقتها، وإن تذكرها بعدما خرج الوقت يقضي، ولا يكبّر، وكذا لو تذكّر في السّنة الفائنة في أيام النّشريق؛ لأنّها سقطت بخروج الوقت كالأضحية، وكدا إذا تذكر في أيام النّشريق صلاة فائتة قبلها، فإنه لا يكبّر عقبها، والله سبحانه وتعالى أعلم.

الفصل الثالث عشر

في الجنائز وغسل المنت وغيره إلى آخره

وأمّا الجنائز:

أهن البغي إذا قنلوا في الحرب لا يصلّى عليهم، ولو قتلوا بعد ما وضعت الحرب أوزارها صلّى عليهم، وكذا قطّاع الطّريق إذا قتلوا في حال حربهم لا يصلّى عليهم، فإن أخذهم الإمام وقتلهم صلّى عليهم؛ لأنهم ما داموا في الحرب كانوا من جملة (٢) أهل الغي وإذا وضعت الحرب أوزارها فقد تركوا البغي، ومشايخنا جعلوا حكم المعتزلين بالعصية

⁽١) سورة الحج، آية: رئم ٢٧, (٢) في ابه: ساقطة.

مكم أهل البغي^(١) حتى قالوا على هذا التفصيل.

رحل قائه بعض ^(۲) التّكبير على الجنازة يأتي [به] متنابعاً بلا دعاءٍ ما دامت الحدرة على الأرض؛ لأنّه لو قضى مع الدّعاء يرفع الميت فيفوت له التكبير.

إذا رفعوا الميت عن الأرض قطع التكبير؛ لأنَّ الصُّلاة على الميت، ولا ميت بتصور.

الإمام إذا كبر على الجنازة خمساً فالمقتدي لا يتابعه؛ لأنه منسرخ، ثم مادا بصنع؟ عن أبي حنيفة: روايتان: في رواية: يسلم للحال، ولا ينتظره تحقيق للمخالعة، وفي رواية: يمكث حتى إذا سلم يسلم معه فيصبر متابعاً فيما وجبت المتابعة فيه، وعليه الفتوى.

رجل صلى على جنارة والوالي خلمه لم يرض به إن تابعه وصلى معه لا يعبد؛ لأنه ضلى مزة، وإن لم يتابعه إن كان المصلي سلطاناً أو الإمام الاعظم في البلدة أو القاضي أو الوالى على البلدة أو إمام الحي ليس له أن يعبد؛ لأن هؤلاء أولى بالصّلاة منه، وإن كان غيرهم، فله إعادة.

ومن قتل ظلماً غُسّل، ولا يصلى عليه؛ لأن الغسل سنة بني آدم عليه الصّلاة والسّلام.

رجل مات وله أخوان لأب وأم، فالأكبر أولى بالصلاة؛ لأنّ زيادة السن سبب لاستحقاق التعظيم، وإن أواد الأكبر أن يقدم غيره فللأصغر أن يمنع؛ لأنهما شريكان لكن كان للأكبر أن يتقدم بنفسه، فإذا أراد أن يقدم غيره ظهرت شركة صاحبه؟ فإن كان أحدهما لأب وأم والآخر لأب، فالأخ لأب وأم [أولى](") سواء كان أكبر سباً أو أصغر، ولو أنّ الأخ لأب وأم أراد أن يقدم غيره فليس للأخ أن يمنعه؛ لأنه لا حق للأخ لأب أصلاً، فإن كان الأخ للأب والأم خارج المصر وقد أمر غيره أن يصلي إن مات فللأخ للأب أن يمنع؛ لأن الحارج من المصر في حق الصّلاة بمنزلة الغائب غيبة منقطعة؛ لأنه لم ينظر له، والغائب غيبة منقطعة؛ لأنه لم ينظر له، والغائب غيبة منقطعة؛ لأنه لم ينظر له،

إذا دفن قبل أن يغسل ويصلَّى عليه. يصلى على قبره؛ لأنَّه صار بحال تعذر غسله.

الميت إذا أوصى أن يصلي عليه فلان كانت الوصية باطلة، وذكر ابن رستم⁽¹⁾ بأمها جائزة. ويؤمر فلان أن يصلّى عليه، والفتوى على الأول.

رجل تيمّم في المصر، وصلى بالجنازة، ثم أتي بالآخر، فإن كان بين الأول والنّاني مقدار مدّة يذهب ويتوضأ، ثم يأتي فيصلي أعاد التيمم؛ لأن التيمم لم يبق طهوراً، وإن كان

⁽١) في أن: سائطة. (٢) في اب: سائطة. (٣) في أن: سائطة.

⁽¹⁾ ابن رستم هو إبراهيم بن رستم أبو بكر المروري أحد الأعلام تفقه على محمد س المحس وروى عن أبه الحديث مهم عن أبي عصمة بوح الجامع، وسمع من مالك، وقدم بغداد عبر مرة، فروى عن أنمة الحديث مهم أبر عبد الله أحمد بن حبل، وعرض عليه المأمون القضاء فامنتع، له الموادر، عات بيساور قدمها حاجاً سنة (۲۱) وقيل. (۲۱۱). انظر: الفوائد البهية (۲۷). طبقات الفقهاء طاش كبرى راد، (۲۲) حرف). تاج التراجم (۲۸) ۸۷).

مقدار ما لا يقدر على ذلك صلَّى بذلك التيمم؛ لأنَّه بقي طهوراً، وعليه الفنوى حلاقاً لما قاله محمد رحمه الله تعالى أنه يعبد التيمم على كل حال، هذا إدا لم ينتطروه للصلان أما إذا انتظروه لم يجره التبهم أصلاً؛ لأنه لا يخاف العوت.

صبى مات فحمل في سقط على دابة، فصلي عليه لا تجوز الصَّلاة كالبالغ، والفترى على هذه الرّواية، وإن حارْت في رواية أخرى.

إذا أدرك أول التكبير من صلاة الجنازة فلم يكبر حتى كبر الإمام كبر هو ولا ينتظر التكبيرة الثانية؛ لأنه إذا كان حاضراً كان مدركاً. ألا ترى أن في تكبيرة الافتتاح يكبّر ونكورٌ أداء، وإن لم يكبّر الأولى مع الإمام حتى كبّر الإمام تكبيرتين كبر هو الثانية منهما، لم يكبّر الأولى منهما(١) حتى يسلم الإمام؛ لأن الأولى ذهب محلها فكانت قضاء والمقتدى لأ يستغل بالقضاء قبل فراغ الإمام، وإن لم يكبّر حتى كبّر الإمام أربعاً كبر هو قبل أن يسلم الإمام لما قلنا، ثم يكتر ثلاثاً قبل أن ترفع لجنازة، وعليه الفتوى، وإن روي عن أبي حنفه رحمة الله تعالى عليه في هذا الفصل أنه فاتته [صلاة](٢٠ الجنازة، وإن كان كبر مع الإماء التكبيرة الأولى، ولم يكبّر الثّانية [ولا]^(٣) الثالثة كبّرهما أولاً، ثم كبّر مع الإمام ما بقّى.

غلام خرح من بطن أمه [ميتاً](١) لايصلَّى عليه ؛ لأن الصَّلاة إنَّما شرعت على المنِّت وشرط المبِّت تقدم الحياة في رواية هو المختار، ويغسل ويكفن، لأنه من سنة بني آدم عليه الصّلاة والسّلام، وفي تسميته كلام.

السُقط لا يصلى عليه بالاتفاق، وفي غسله اختلاف، والمختار أنه يغسل ويدفن ملفو فأبخرقة. المكابرون في المصر باللَّيل بمنزلة قطَّاع الطريق المحاربين يصلبون، ولا يصلَّى عليهم الأنّ المعنى يجمعهم.

تكره صلاة الجنازة في مسجد تقام فيه الجماعة سواء كان الميت والقوم في المسجد، أو كان الميت خارج المسجد والقوم في المسجد أو كان على العكس؛ لأنَّ المسجد بني لأداء المكتوبات،

العبد إذا مات وله أب حق وأخّ حي قال بعضهم: الأب والأخ أولى بالصلاة عليه؛ لأذ الملك انقطع بالموت، وقال بعضهم: لمولى أولى ؛ لأنه مات على حكم ملكه، وعليه الفتوي٠ ولا يقوم بالدُّعاء بعد صلاة الجنازة؛ لأن الدُّعاء (٥) مرة، وصلاة الجنائذ أكثر ها دعاء.

من قرأ في صلاة الجنازة بفاتحة الكتاب إن قرأها بنية الدَّعاء لا بأس به، وإن قرأها بنية القراءة لا يجوز أن يقرأ؛ لأن صلاة الجنازة محلّ الدّعاء وليست بمحل القراءة، ويجوز التيمم لصلاة الجنازة إذاكان مقتدياً، وإن كان إماماً وحق الصلاة له فكذلك يجوز في طاهر

⁽١) في البدا: ولم يكبر الأولى منهما: ساقطة. (٤) في الله: ساقطة.

⁽٢) في الع: سائطة. (a) في ابه: حملة الدّعاء. سانطة

 ⁽٣) في «اه: سائطة.

الزواية، وفي رواية الحسن⁽¹⁾ عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا بحوز إدا كان حق الضادة له، وهو الصّحيح؛ لأنه لا تفوته الصّلاة، فلا ضرورة في حقه.

إذا خرج أكثر الولد حياً، ثم مات، يصلّى علبه وإلّا فلا، سواء حرح من جاس الرأس أر من حالب آخر؛ لأن للأكثر حكم الكل.

الصحيح: أن الإمام الأعظم إذا حصر الجنازة فهو أولى بالصلاة على الميت؛ لأبه إمام الأثمة، وإن لم يكن فلسلطان كلّ مصر، فإذا لم يكن فإمام المصر أو القاضي؛ لأله بمعنى السلطان، فإن لم يكن؟ فإمام الحي؛ لأنه مختار في حال حياته، فكذا بعد وهاته، فإن لم يكن فترتيب الأولياء من العصبات في الميراث وولاية الإنكاح إلا أن ها هنا يقدم الأب على الابن بعد الكل، وهو الصحيح، وإن كان الابن مقدماً على الأب في ولاية الإنكاح عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمة الله تعالى عليهما؛ لأن للأب فضيلة على الابن والفضيلة تعتبر للترجيح في استحقاق الإمامة في سائر الصلوات بخلاف سائر الولايات.

ويكبّر أربع تكبيرات يرفع يديه في الأولى خاصة ويثني على الله تعالى في الأولى، ريصلي على النّبي ﷺ في الثانية . وفي الثالثة يستعفر للميت ويستشفعون له، ويتخافتون في ذلك كله إلا التكبير، ولا يقرآون.

وأمَّا التَّكبيرات الأربع: لقوله عليه الصَّلاة والسَّلام: ﴿أَرْبُعُ كَأَرْبُعِ جَنَائِزَ لا سَهُوٍّ﴾.

وأمّا رفع البيد في الأولى؛ لأنها الافتتاح، وأمّا النَّناء من الأرلَى؛ لأن النَّباء على الله تعالى مشروع عقبب تكبيرة الافتتاح.

وأمّا الصّلاة على النّبي ﷺ في الثّانية: لأن ذكر الله تعالى يليه ذكر رسول الله ﷺ لقوله تعالى: ﴿وَيَفْتَا لَكَ ذِكْرَكَ ۖ ﴾ (٣) أي لا أذكر إلا وتذكر معي.

وأمًا الاستغفار للميت في الثالثة: لأن المقصود من الصَّلاة الدَّعاء للميت.

أمّا المخافتة في الكل: لأنه السنّة في الدّعاء، والأذكار المخافتة إلاّ ما ورد به النصّ جهراً، وهو قوله تعالى: ﴿آدْعُوا رَبُّكُمْ تَضَرّعًا رَخُفَيَةً ﴾ (٣).

وأمَّا عدم قراءة القرآن: لأن القرآن شرط صلاة مطلقة، وصلاة الجنازة ليست بصلاة مطلقة.

ولو اجتمع الجنائز رجل وصبي وخنثى وامرأة وصبية وضع الرّجل مما يلي الإمام، فالصّبي وراده، ثم الخنثى، ثم المرآة، ثم الصبية؛ لأنهم لو صلوا حلف الإمام في الحياة وتعوا على هذه الصّفة فكذا يوضعون في الصلاة عليهم بعد الوفاة، ويقوم الإمام عند صلره؛ لأن الصدر أفضل الأعضاء؛ لأنّه موصع العلم والحكمة والإيمان، فكان القيام عده أولى، ويستوي فيه الرجل والمرأة في ظاهر الرواية. وروى الحسن (1) عن أبي حنيفة رحمه

⁽¹⁾ مبقت ترجمته. (٣) سورة الأعراف، آية: رقم ٥٥.

⁽٢) سورة الأنشرام، آية: وقم ٤. (٤) سبقت ترجعته.

الله تعالى أنه قال: في الرجل يقوم بحذاء وسطه، وفي المرأة بحذاء صدرها هكذا دى الشيخ الإمام الزاهد العالم المحترم الورع قدوة الإسلام مفتي الأنام أبو بكر المعروى بخواهر زادة رحمه الله تعالى(١) رواية الحسن(١) في فشرح المبسوطه(١)، وذكر الشيع الزَّاهِدِ الْعَالَمُ الْأُوحِدُ مَفْتِي الْإِسلامُ قَدُوةُ الْحَقِّ أَبُو الْحَسنُ عَلَي الْبَرْدُويِ (1) رحمه الله تعالى ني اشرح الجامع الصعير" (^(ه) رواية [الحس]^(١) الإمام، العالم الفاصل: أنه يقوم من الرجل محذاء رأسه، ومن المرأة بحذاء رسغها [أو رأسها]^(٧).

ولو كبّر الإمام تكبيرتين، ثم جاء رجل لم يكبر حتى يكبّر الإمام، ثم يقضى قبل ان ترفع الجنازة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمة الله تعالى عليهما. وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: يكير حين يحضر. هو يقول: المسبوق في سائر الصَّلوات يكبّر كما لو حضر، فكنا مى هذه الصّلاة هما يقولان: إن صلاة الجنازة تكبيرات ما لها ركن سواها، فكل تكبيرة قائمة مقام ركعة، فلو كبر وجعل محسوباً من صلاته صار قاضياً قبل فراغ الإمام، وإن لم يحمل محسوباً صار آتياً بخمس تكبيرات، هذا إدا كان مسبوقاً، وكذا إدا كان مسبوقاً بثلاث تكبيرات، فإن كان مسبوقاً بأربع تكبيرات؟ على قول أبي حنيفة ومحمد: لا يكون مدركاً لتلك الصّلاة، وعلى قول أبي يوسف: يكبّر ويشرع في صلاة الإمام، ثم يأتي بثلاث تكبيرات بعد ما يسلم الإمام قبل أن ترفع الجنازة، ولا يصلى على جنازة إلا مرّة واحدة؛ لأن الصّلاة شرعت قضاء لحق الميت، فقد تأدّى حق الميت فالثاني يكون تفلاً، وهذه الصلاة لم تشرع نفلاً.

ولو حضرت الحنازة وقد غربت الشمس بدأوا بالمغرب؛ لأنَّه فرض عين، فكان تقديمه أولى، ولو تحرّوا على جنازة فأخطأوا القبلة حازت؛ لأنّ المكنوبة على هذا الوحه تجور، فهذا أولى، ولو دفنوا ونسوا الصّلاة صلّوا عليه إلى ثلاثة أيام.

أمًا الصلاة: فلما روي عن النَّبي ﷺ: ﴿أَنَّهُ صَلَّى عَلَى الْقَبْرِ ﴾. ﴿

وأمًا التقدير بالثلاث؛ لأنَّ الميت لا يتغير عن حاله بالمدَّة اليسيرة، ويتغيَّر بالمدَّة الكثيرة فجعلوا الفاصل ثلاثة أيام؛ لأنه بالكثرة إنَّما تثبت بالجمع، وأقل الجمع الثلاث، ومن صلَّى راكباً على جنازة لم يجز استحساناً؛ لأنها صلاة لها تحريم وتحليل، وهي

المبسوط، للإمام محمد بن الحسن الشيباني شرحه. أبو بكر المعروف بخراهر زادة.

(V) في اله: ساقطة.

سيقت ترجعته. (۲) سیقت ترجمته،

أبر الحس علي بن عبد الكريم من موسى البزدوي الإمام الكبير الجامع بين شتات العلوم إمام العلي في الفروع والأصل. له تصانبَف كثيرة معتبرة. منها: المسبوط، وشوح الجامع الكبير وشرح الجامع العنفير وكتاب كبير في أصول الفقه معتبر معتمد، وكتاب في تفسير الفرآن، ولد في حدود (٤٠٠) رتوني في ٥ رحب (٤٨٢) وحمل تابوته إلى سمرقند. انظر: ألموائد البهية (١٧٤). شرح الجامع الصغير للبزدوي المعرف به أنفأ.

البخاري في صحيحه؛ باب المسجد رقم (1٤٦)، وبلفظ أخر وذكره في أبواب كتبرة. مسلم مي صحيحة، العنائز، باب الصّلاة على القبر (٩٥٤). اليهفي في سننه (٤٨/٤).

نرض، فلا تجوز راكباً.

الصلاة [على] الجنازة فرض كفاية إذا ما قام به البعص سقط عن الناقين لحصول مه و المقصود كالجهاد، ولا ينبغي لمن يتبع الجنازة أن يرجع حتى يصلّي عليها، لا الله البنارة للصلاة لا غير وليس فيها دعاء مؤقت؛ لأن الأخبار وردت بدعوات معتلمة، وعلى البنارة للصلاة أنه إذا صلّى على صبي أو محون. قال: اللّهُمُ الجملة لنا فرَطاً (١)، اللّهُمُ الجملة لنا فرطاً (١)، اللّهُمُ الجملة لنا فرطاً (١)، اللّهُمُ الجملة ويسرع بالجنازة أن فرطاً اللهُمُ الجملة عن اللّهِ واللهُم على المنارة المنار

وأمَّا غَسْلُ المَيْتِ والشَّهِيدِ:

المنديل الذي يمسح به الميت بعد الغسل يقال له: (أب جين) كالمنديل الذي يمسح به الحي.

رجل له امرأتان فقال: إحداكما طالق ثلاثاً، وقد كان دخل بهما، ثم مات قبل أن يبيّن فسيس لواحدة منهما أن تفسله لجواز أن كلّ واحدة منهما مطلقة الثّلاث، ولهما المبرآث، وعليهما عدة الطّلاق والوفاة.

ميت وجد في الماء لا بدّ من غسله؛ لأنّ الخطاب بالغسل يتوجّه على بسي آدم، ولم يوجد من بني آدم فعل إلاّ أن يحرّكه في الماء بنية الغسل.

رجل مات عن امرأته، وهي (٢) مجوسية لم تغسله؛ لأنها لا يحل لها في حال حياته فكذا بعد وفاته، بخلاف المظاهر منها زوجها؛ لأن الحل قائم، فإن أسلمت المجوسية قبل أن تغسله غشلته اعتباراً بحالة الحياة، وكذا إذا (٤) وطيء أخت امرأته بشبهة، ثم مات عن امرأته وأختها في عدّة منه لم تغسله، فإن انقضت عدّتها قبل أن تغسله غسلته لما قلنا.

وبوضع الميت على تخت، وتستر عورته بخرقة ويوضأ إلا المضمضة والاستنشاق.

أمَّا الوضع على التخت: كيلا يتلطخ بالطين.

وأمّا ستر العورة بالخرقة: لأن حكم العورة باق بعد الوفاة، ثم يجب أن تكون الخرقة قلر ذراع يستر ما تحت السّرة إلى الركبة.

⁽١) في اب: اللهم اجعله لنا فرطاً. ساقطة.

 ⁽٢) الترمذي في جامعه، كتاب الجائر، بأب ما جاء في الصّلاة على الأطعال رفم (١٠٤٥). أبو راود، الجنائر، بأب المشي مالجنائز، رقم (٣١٨٠) بلفظ آحر. كنز العمال في النشبيع (٤٢٣٣٥) مجمع الروائد، كتاب الجنائز، باب اتباع الجناؤة رقم (٤١٤٤). نصب الرّاية، أحاديث المشي خلف الحرة الروائد، كتاب الجنائز، باب اتباع الجناؤة رقم (٤١٤٤). نصب الرّاية، أحاديث المشي خلف الحرة (٣) في ١٠٠٥: ماقطة

وأمَّا الوصوء: لقوله عليه الصَّلاة والسَّلام للَّواتي غسلن ابنته: ﴿ابْدَأَا سَمِامِبُهُاهُ (١).

أمّا ترك المضمضة والاستنشاق؛ لأنه يحتاج في إخراج الماء إلى إكباب العبت على وحهه. وإنّه أمر متعدر. ولا يسرح؛ لأن النسريح للتزيين وليس هو موضعه وبعسل رأسه ولحيته بالخطبى؛ لأن ذلك أبلغ في النظافة، ثم يضجع على شقه لأيسر فيغسله، ثم على الأيمن، ثم على الأيسر. أمّا يضحع على شقه الأيسر؛ لأنّ البداءة بالميامن مستحب في الغسل، وأمّ وضعه على الأيمن؛ لأنّه قد غسل أحد شقيه فيغسل الآخر، وأمّا ثم على الأيسر؛ لأن تكرار الغسل سنة [فيكون^(۱) في جسده]^(۱) فيبدأ بالأيمن، ثم يختم بالأيمن، ثم يقعد، ثم يمسح بطنه مسحاً رفيقاً؛ لأنّه إذا لم يمسح لا يؤمن من أن يخرج منه شي، بعد الغسل فيتلوث جسده [وكفنه]⁽¹⁾ ويغسل بماء قد أغلي بسدر أو حرض إن وجد لم روي عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه ⁽⁶⁾ قال: اليُغسَلُ المَبُتُ ثلاثاً الوُسْطَى مِنْهُنْ بِسِذْرِ (⁽¹⁾)

وإذا وجد ميتاً لا يغسل، ولا يسمى، ولا يرث، ولا يورث.

وإن استهل المولود غسل وصلي عليه، وورث وورث عنه؛ لأنه صار^(٧) أصلاً بنفسه، فإذا لم يستهل فله حكم جزء انفصل منها وإذا وجد الأكثر من الإنسان غسل، وإن وجد النصف فما دونه لا يغسل؛ لأن الغسل للصّلاة، ولا يصلّى على النّصف.

ولا يغسل الرّجل النّساء، ولا النّساء الرّجال إلا معتدّة الوفاة؛ لأن النّسب قد انقطع بالموت، وأما المعتدة: فلما روي أن أبا بكر رضي الله تعالى عنه (^): «أَوْصَى بأَنْ تُغَسِّلُهُ أَمْهُ أَسُمَاء، (٩).

وأم الولد لا تغسل مولاها، وكذا أمنه ومديّرته؛ لأن العدّة ما وجبت قضاء لحق الميّت، فلا تقاس (١٠٠) بالنكاح.

إذا ارتدت المنكوحة بعد موته أو قبّلت ابنه لا تغسله، وكذلك إذا وطئت بالشّبهة؛ لأن هذه الأشياء تناني النّكاح وتحرّم النسب.

⁽۱) البخاري في صحيحه، الوضوء، باب النيمن في الوضوء والفسل (١٦٥). مسلم في صحيحه: كتاب الجنائز، باب في غسل الميت رقم (٩٣٩). الترمذي في جامعه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في عسل الميت رقم (٩٨٤). أبو داود في سنه، باب كيف غسل الميت (٣١٤٥). السمائي في سمه، كتاب الجنائز، باب: ميامن الميت رقم (١٨٧٥).

 ⁽٢) في أَوَّا: ثُمَّ أَنْ (٣) فَي وَأَوَّ: سَأَتَعَلَّذَ أَنْ

⁽٤) في الله: سأنطة. (٥) سبقت ترجمته.

⁽١) الترمذي في جامعه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في غسل الميت (٩٨٤، ٩٨٥). أبو داود، كتاب الجائز، باب ضبل الميت رقم (٣١٤٦) بلفظ آخر.

 ⁽٧) في اأه: وجد وهو خطأ والصواب ما أثبتاً.

⁽A) سبقت ترجمته.

⁽٩) مالك في الموطأ، كتاب الجنائز، باب المرأة تعشل زوجها بلفظ آخر رقم (٣١٣).

⁽١١) في قبأ اجملة قضاه لجق الميت فلا يفاس، ساقطة.

وإذا كان الميت صبي لا يجامع مثله تغسله [النساء](١) وكذلك صبة لا يحامع مثلها [بغسلها](٢) الرَّجال؛ لأنَّها ليست بعورة، والمحرِّم والحلال فيه سواء يريد به أنَّه يطيب ويغطى وجهه ورأسه؛ لأن الإحرام لم يبق بعد الموت والمحبوب والحصي مثل المحل؛ لأنّه يشتهي،

إذا ماتت امرأة في السَّفر وليس هناك إلاّ الرجال بمُموها وراء النُّوب، وإن كان فيهم ذو رحم يسمها بيده؛ لأنه جاز له المس حال الحياة فكذا بعد الموت، وكذا الرَّجل إذا مات مع النّساء فعلن به ما وصفنا.

وإذا كان مع النَّساء رجل من أهل الدِّمة أو مع الرِّجال امرأة ذمية يعلَّمان الغسل؛ لأن السنّة تتأذّى بغسله لكن لا يهندي إلى السنّة وهذا يعلُّم.

والصبى والصبيّة إذا كانا يعقلان بمنزلة البالغ، وإذا كانا لا يعقلان لا يوضآن عند الغسل اعتباراً بحالة الحياة، فإن وضوء الصّبي العاقل معتبر، وإن لم يعقل لا يكون معتبراً.

إذا اجتمع موتى المسلمين والكفار والمسلمون أكثر غسلوا وكفنوا وصلي عليهم وينوي بالدُّعاء المسلمين، وإن كان الكفار أكثر لم يغسلوا؛ لأنَّ العبرة للغالب في الشَّرع.

ولا بأس أن يغسل المسلم كل ذي رحم محرم منه من الكفار ويكفنه ويدفنه من غير أن براعي فيه السنَّة، ولا يصلي عليه لما روي أن رسول الله ﷺ، «أَمَرَ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ا بِذَلِكَ فِي أَبِيهِ وَنَهَاهُ عَنِ الصَّلاَّةِ عَلَيْهِ (٣) وليس على من غسل ميناً وضوء ولا غسل؛ لأن التطهر لا يصلح سبباً لمقض الطهارة، وإن اكتفى بغسلة واحدة أو غمسة فهو جاثر كما في الحنابة، ولو كان الغاسل جنباً أو حائضاً جاز، ولو صلى على ميت قبل أن يغتسل غسّل، وصلِّي عليه إن لم يدفن، ولم يهل التراب عليه؛ لأنَّ طهارة المبت شرط لجواز الصَّلاة عليه وقد عدم، فإذا دكروا بعد الدفن لم ينبش؛ لأنَّ حصول الغسل بعد النَّبش مشكوك فيه؛ لأنَّه ربَّما يكون على صفة يتعذر إخراجه من القبر وغسله(٤).

ويوضع الحنوط في رأس المبت ولحيته؛ لأنهما موضع الطبب في حياته، وتوضع على مساجد، الكافور إن وجد لفضلها وشرفها، وهي الرّكبتان واليدان والحمهة والقدمان.

والخنثي يجعل في كورة ويغسل؛ لأنه لا يحل للرِّجال، ولا للمرأة لاشتماله على معنى الذكورة والأنوثة.

وأمّا تكفينُ الشّهيد:

من قتل في المعركة بأي شيء قتل إن لم يرثث لم يغسل؛ لأن النبي عليه الصلاة

⁽۲) نی (۱): ساقطة. في وأه: ساقطة.

السائي في سنته، كناب الطهارة، باب الغسل في مواراة المشوك رقم (١٨٧) بلفظ أحر بصب الرابة، كتاب الطبلاة، باب الجنائز، الحديث الحادي عشر،

⁽٤) في البه: ساقطة.

والسّلام لم يغسل شهداء أحد، وفيهم من قتل بغير حديد. والإرتثاث أن ينتفع الحريط بحياته ويستمتع بأمر من أمور الدُنيا كالأكل والسَّرب والبيع والشّراء، وإن أوصى بشيء من أمور الأخرة فهو ارتثاث عند أبي يوسف رحمه الله تعالى، وعند محمد رحمه الله تعالى: ليس بارتئاث. أمّا إذا أوصى بشيء من أمور الدُنيا كان ارتثاثاً بلا خلاف، وكذلك إذا لزمه ليس بارتثاث بعنص بالحي بأن مضى عليه وقت صلاة كامل، وهو عاقل تلزمه الصّلاة أو يعون في غير المكان الذي جرح فيه، أو يعيش يوماً وليلة، ونفس الكلام ليس بارتثاث بالإجماع؛ لأن شهداء أحد لم يفسلوا مع علمنا أن فيهم من تكلم.

وكذا لو قتل في المصر مظلوماً بحديدة لم يغسل؛ لأنه مقتول ظلماً، ولم يجب بقتله عوض هو مال، فكان في معنى شهداء أحد بخلاف ما لو قتل بغير حديدة؛ لأنه يجب بقتله عوض، هو مال، وهذا أثر خفة الحناية فلم يكن في معنى شهداء أحد. ويكفن في ثبامه، ولا ينزع عنه إلا السلاح والفرو والحشو والحقاف أو منطقة أو قلنسوة أو نحو ذلك لما روي عن سليمان بن ياسر رضي الله تعالى عنه (۱) أنه لَمًا المششهد قال: «ادْفِئُونِي فِي يُبَابِي وَلاَ تَفْسِلُوا عَنِي دُماً (۱) وإن شَاءُوا زَادُوا فِي كَفَيهِ عَلَى يُبَابِهِ لما روي وَلَو غُطْيَت بِهَا رَأْسُهُ بَدَت قَدَناهُ وَلَوْ غُطْيَت بِهَا رَأْسُهُ بَدَت قَدَناهُ وَلَوْ غُطْيَت بِهَا رِجُلاهُ بَدَا رَأْسُهُ فَأَمَرَ النّبِئِ عَلَيْهِ الصّلاةُ وَالسّلامُ أَنْ يُغَطّى بِهَا رَأْسُهُ ويُلْفى وَلَوْ غُطْيَت بِهَا رَأْسُهُ ويُلْفى وَلَوْ غُطْيَت بِهَا رَأْسُهُ ويُلْفى وَلَوْ عَلَيْهِ الصّلاةُ وَالسّلامُ أَنْ يُغَطّى بِهَا رَأْسُهُ ويُلْفى عَلَى رَجُلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الإِذْخِرِ (۱) وذاك زيادة في الكفن.

وكذلك لو وجد ميتاً وبه أثر الجراحة لم يغسل؛ لأن الظّاهر أنه قتيل العدو، وإن كان الذّم خرج من أنفه أو دبره أو ذكره يغسل؛ لأنّ خروح الدّم من هذه المواضع قد يكون بعلة فيه لا من ضرب عادة، فإن صاحب الباسور يخرج الدّم من دبره، والإنسان قد يبول الدّم من شدّة الفرّع، وإن خرح من عينيه أو أذنه لم يغسل؛ لأن الدّم لا يخرج منهما عادة إلا

⁽١) سليمان بن يسار الفقيه الإمام، عالم المدينة وفقيهها، أبو أيوب، وقيل: أبو عبد الرّحمْن وأبو عبد الله المدني مولى أم المؤمنين الهلالية، وأخوه عطاء بن اليسار، وقيل كان سليمان مكاتباً لأه سلمة، ولد في خلافة عثمان، حدّث عن زيد بن ثابت، وابن عباس، وأبي هربرة وجابر بن عبد الله، وكان من أوعية العلم، بحيث إن بعضهم قد فضله على سعيد بن المسيّب وحدث عبه أحوه عطاء والزهري وعمر بن دينار وربيعة الرأي وصالح بن كيسان. مات منة ٥٠ه كذا قال ابن سعد في طفاته (١/١٣٣١). انظر: سبر أعلام البلاء (٥/ ٢٧٣) مع ما بعدها.

⁽٢) كُنْزُ العمال المجلد الثالث عشر رقم (٢٧٣٨١) بلفظ: ادفنوني في ثيابي فإنِّي مخاصمه،

⁽٣) حمزة بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب الإمام البطل الصرغام أسد له أبو عمارة وأبو يعلى القرشي الهاشمي المكني ثم المدني، البدري الشهيد عم رسول الله على. قال س إسحاف: لما أسلم حمزة علمت قريش أن رسول الله على قد امتنع وآن حمزة سيمنعه فكفوا عن معم ما كانوا ينالون منه، شهد مدراً وقتل يوم أحد على يد وحشي وقصته معروفة. سبر أعلام السلام للنهي (١٢٠/١) مم ما بعدها.

⁽٤) أحمد في مسئده، مسد البصريين، حديث خياب بن الأرت. نصب الراية، كتاب الجنائز، سلا الشهيد، الحديث الأول.

عن صرب فكان دليل القتل.

وكذلك من قطع عليه الطريق فقتل لم بغسل؛ لأنّه مقتول ظلماً، ومن تردّى من موضع، أو أكله سبع، أو سقط عليه جدار، أو غرق، أو احترق، أو نحوه عسل؛ لأنه ليس بمقتول ظلماً.

وقتال أهل العدل مع أهل البغي وقتالهم مع أهل الشرك سوا، حتى لا يغسل المفتول من أهل العدل بالفتل من جهة أهل البغي كما لا يغسل المقتول الذي قتله أهل الشرك، لأم قتل ظلماً، ولم يرثث، ولم يجب بقتله عوض هو مال، فصار كفتيل أهل الشرك.

ولو قتل صبي في الحرب غسل عند أبي حنيفة، ولا يغسل في قولهما! لأنه مفتول ظلماً ولأبي حنيفة: أن الغسل إنّما سقط في حق الىالع ليكون دلالة على النكفير فضيلة له، وترك الغسل في حق الصبي لا يكون دلالة التكفير! لأنّ الصبا قبل دلك دلالة على أنه لا ذنب له فلم يكن ترك الغسل فضيلة له.

ولو وجد مشقوق التصفين طولاً لم يصل عليه؛ لأن الصّلاة شرعت على الميت المسلم، وهو اسم للكل أو للأكثر لترجحه، وقيل؛ يغسل فيه روايتان، وذكر في بعض المواضع: أنه يكفن، ولم يرد به أنه يكفن على سنة التكفين للموتى؛ بل يلف في ثوب ويدفن احتراماً لأبعاض المسلمين.

ولو قتل كافر بين مسلمين موتى لم يعرف صلّى عليهم وينوي المسلمين بالدّعاء، ولو مات مسلم بين كفار موتى، ولم يعرف لم يصل عليهم، والحكم له بالسّيماء وبالقرية والمصر إن كانوا كفاراً يوجد فيهم ميت لم يعرف أو قتيل إذا اختلط موتى المسلمين بموتى الكفار إن أمكن التميير بالعلامة يحكم بالعلامة؛ لأن الحكم بالعلامة جائز في غير الصّلاة. في الصّلاة أولى.

ومن وجد عليه علامة المسلمين صلي عليه، ومن وجد عليه علامة الكفار لم يصل عليه.

وعلامة المسلمين: الختان والخضاب بالحناء أو لبس السواد، أو كونه في مصر من أمصار المسلمين، أو كونه في قرية من قرى المسلمين. وعلامة الكفر: الزئار وعدم الختان، أو كونه في مصر من أمصار الكفار، أو في قرية من قرى الكفار، ولا يشترط الجمع بين السّيما والمكان، بل يعمل بالسّيما دون المكان ويعمل بالمكان دود السّيما، وإن تعذّر التمييز، فإن كانت الغلبة للمسلمين صلّي عليهم، وينوي بها المسلمين، وإن كانت العلبة للمشركين لم يصل عليهم (۱)؛ لأن العبرة للغالب فيما تعذر الوصول إلى معرفته باليقين، وإن استوى الفريقان لم يصل عليهم؛ لأنّه اجتمع عليهم ما بوحب الصّلاة، وما باليقين، وإن استوى الفريقان لم يصل عليهم؛ لأنّه اجتمع عليهم ما بوحب الصّلاة، وما

⁽١) في اب جملة: لم يصل عليهم: ساقطة.

يوجب النّرك لكنه ترجّع النّرك الآن ترك الضلاة على المسلم(١) يباح بحل فإنّه لا يصلى على الباغي، وهو مسلم والصّلاة على الكافر لا تباح بحال فكان الميل إلى ما يباح أولى بخلاف ما إذا كانت الغلبة للمسلمين؛ لأن للغالب حكم الكل فلم يجتمع ما يوجب الصّلاة، وما يوجب النّرك حكماً.

وأتما حكم دقتهم:

إن أمكن التعييز يدفن كل واحد منهم في مقبرته، وإن لم يمكن، فإن كانت الغلبة للمسلمين يدفنون في مقابر المسلمين، وإن كانت الغلبة للكفار، أو كانوا سواه؟ فيه روايتان: في رواية: يدفنون في مقبرة على حدة، وإن كان شهيداً جنباً غسل عند أبي حنيفة وعندهما: لا يفسل؛ لأنّ حكم الجنابة سقط بالموت، والثاني: لا يجب بسبب الشهادة. لأبي حنيفة ما روي: «أَنّ حَنْظَلَةَ اسْتُشْهِدَ وَهُوَ جُنْتُ فَغْسُلَنْهُ الْمَلَائِكُةُهُ الْمَلَائِكُةُهُ الْمَلَائِكُةُهُ الْمَلَائِكُهُ الْمَلَائِكُهُ الْمَلَائِكُهُ الْمَلَائِكُهُ الْمَلَائِكُهُ الْمَلَائِكُهُ الْمَلَائِكُهُ الْمَلَائِكُهُ الْمَلَائِكُهُ المَلَائِكُهُ المَلَائِكُهُ المَلَائِكُهُ المَلَائِكُهُ المَلَائِكُهُ المَلَائِكُهُ المَلَائِكُهُ المَلَائِكُهُ المَلَائِكُهُ المَلَائِكُ المَلَائِكُهُ المَلَائِكُ المَلَائِكُوكُهُ الْمَلَائِلُهُ المَلَائِكُ المَلَائِلُوكُ اللهُ الْمَلَائِلُوكُ اللَّهُ الْمَلَائِلُهُ الْمَلَائِلُهُ الْمَلَائِلُونُ الْمَلَائِلُهُ الْمَلَائِلُوكُ اللَّهُ الْمَلَائِلُهُ الْمَلَائِلُهُ الْمَلَائِلُهُ الْمَلَائِلُهُ الْمَلَائِلُهُ الْمَلَائِلُهُ الْمَلَائِلُهُ الْمَلَائِلُهُ الْمَلَائِلُهُ الْمَلَائِةُ الْمَلَائِلُهُ الْمَلَائِلُهُ الْمَلَائِلُهُ الْمُلَائِلُهُ الْمِلْلُهُ الْمُلَائِلُهُ الْمِلْلُونُ الْمُلَائِلُهُ الْمُلِلُهُ الْمُلْلِكُ الْمَلْلِي الْمَلْلِي الْمَلْلِي الْمَلْلِي الْمَلْلِي الْمُلْلِي الْمُلْلِي الْمُلْلِي الْمُلْمِلِي الْمُلْمِلُولُ الْمِلْلِي الْمَلْمِلِي الْمَلْمِ الْمُلْمِلُولُ الْمُلْمِلُولُ اللْمِلْمِلْمُ الْمِلْمُ الْمُلْمِلُولُ الْمُلْمِلُولُ الْمُلْمُ الْمُلْمِلُولُ الْمُلْمِلُولُ الْمُلْمِلُولُ الْمُلْمِلُهُ الْمُلْمِلُولُ الْمُلْمِلُولُ الْمُلْمِلُولُ الْمُلْمِلُولُ الْمُلْمِلُولُ الْمُلْمُ الْمُلْ

وغسل الملائكة كان للتعظيم، وكذلك الحائض إذا قتلت بعد القطاع الدم، وإذا قتلت قبل الفطاع الذم. فعن أبي حنيفة روايتان. في رواية: لا تغسل؛ لأن الغسل ما وجب قبل الموت، وفي رواية: تغسل؛ لأن حكم الحيض انقطع بالموت، فصار كما لو انقطع الذم قبل الموت، وعندهما: لا تغسل بكل حال.

وأمّا تكفين الميت:

رجل عريان ومعه ميت ومعهما ثرب واحد ينظر إن كان القوب ملك الحي فله أن يلبسه، ولا يكفن الميت؛ لأنّه محتاج إليه، وإن كان ملك الميت والحي وارثه يكفن الميت، ولا يلبسه؛ لأنه محتاج إلى التكفين، والكفن مقدم على الميراث. أمّا إذا مات الزجل وبقيت المرأة لم يكن عليها الكفن؛ لأنّه لم يكن عليها الكشوة حال حياته، فكذا بعد وفاته. وإن كان على العكس فكذلك عند محمد؛ لأن الوجوب بالزّوجية، وقد انقطعت بالموت وعند أبي يوسف: يجب عليه؛ لأنه لو لم يجب عليه لوجب على الأجانب، وهو كان أولى بإيجاب الكسوة عليه حال حياتها، فترجّح، وهو على سائر الأجانب حال وفاتها،

رجل كفّن ميت من ماله، ثم وجد الكفن مع رجل، فله أن يأخذه منه، وهو أحق به؛ لأنّ الميّت لم يملكه.

العبت إذا نبش وسرق كفنه، وقد قسم الميراث بين الورثة أجبر القاضي الورثة على أن

(١) في (ب): على المسلم: ساقطة.

⁽٢) البخاري في صحيحه أن كتاب المناقب، علامات النبوة في الإسلام (٣٤٦٩). كنز العمال، المحلم العاشر، غزوة أحد (٣٠٠٩٠) بلفظ آخر المجلد الحادي عشر حبظلة بن عمر (٣٣٢٠٥٧). ومحمع الروائد، كتاب المغازي، باب غزوة أحد (١٠١٣٣). الجامع الصغير، المجلد الثالث، تتمة باب حرف الألف رقم (٢٦٤٦). أحمد في مسنده، مسند الأنصار، نصب الزاية، كتاب الضلاة، باب الشهيد، الحديث الأول، شهداء أحد.

يكفنوه من الميراث؛ لأن الكفن مقدم على الميراث، فيؤخذ على قدر مواريثهم هذا إذا كال طريّاً. أمّا إذا نبش بعد ما تفسّخ وأخذ كفنه كفن في ثوب واحد؛ لأنه حرح من حكم الآدمي وصار بمنزلة السقط، والسقط يلف في ثوب واحد، فإن كان عليه دين، فإن له يقبض الغرماء بدء بالكفن؛ لأنه بقي على ملك الميت، وإن قبضوا لا يسترد منهم؛ لأنه رال ملك الميت والله على ملك المورث على ملك المورث عبد ملك المورث حكماً، ولهذا يردّ عليه بالعيب فصار ملك المورث قائماً ببقاء خلعه، ومن لا يجبر على نفقته في وال حياته لا يجبر على نفقته في حال حياته لا يجبر على كمه بعد موته كأولاد الأعمام والعمات والأخوال والخالات.

رجل مات، ولم يترك شبئاً يفترض على النّاس أن يكفّنوه إن قدروا عليه، وإن لم يقدروا عليه سألوا النّاس ليكفنوه، بخلاف الحي إذا كان عارياً لا يجد ثوباً، وصلّى، فليس على الناس أن يسألوا له ثوباً؛ لأن الحي بقدر على السّؤال بنهسه، ولا يحتاج إلى سؤال غيره.

بكمن الميت من جميع ماله لاحتياجه إليه كنفقته حال حياته وأدنى ما يكفن فيه الرّجل ثوبان: إزار، ورداء؛ لأن ذلك أدنى ما يستر به في حال حياته وأكثر ما يكفن به: ثلاثة أثواب [إزار، ورداء، وقميص] لما «رُوِيَ أَنَّ النّبِيُ يَظِيَّ كُفَّنَ فِي ثَلاَثَةٍ أَثْوَابِ: إخدَاهُمَا: قويصهُ (٣) وأدنى ما تكفن به المرأة ثلاثة أثواب: إزار ورداء وخمار واعتباراً بلبسها حال حياتها، وأكثر (١) ما تكفن به المرأة خمسة أثواب: لفافة، وإزار، ودرع، وخمار، وخرقة، تربط فوق بطنها وثديبها لما روي عن النبي ﷺ «أَنَّهُ نَاوَلَ النَّسَاء اللواتِي غَسُلْنَ ابْنَتُهُ حَنِّى نَوْلَهُنَّ خَمْسَةً أَثْوَابِ آخِرُهُنَّ جَرْقَةً تُرْبَعُ بِهَا تُذَيِّهُا (٥).

والمراهق والمراهقة بمنزلة البالغ، فإن لم يراهق كفن في خرقتين: إزار ورداء؛ لأنه لا يبالغ في ستره حال حياته فكذا بعد وفاته، ويسدل شعرها بين ثدييها من الجانبين فوق الدرع تحت الإزار، ولا يجعل ظفيرتين؛ لأن ظفر الشعر وإسداله خلف الظهر للزينة، وهذه الحالة حالة الحسرة، ولا تنقص للمرأة عن ثلاث أثواب، وللرجل من ثوبين إن وجد؛ ولأن أدنى ما تلبس المرأة حال الحياة ثلاثة أثراب والرجل ثوبين، فكذا بعد الوفاة هذا في

⁽١) في ابا: وإن قبضوا... ملك الميت. ساقطة.

⁽٢) في (أ): ساقطة.

⁽٣) البخاري في صحيحه؛ كتاب الجائر، باب الثباب البيض للكفن (١٢٠٥). مسلم في صحيحه، باب في كفن الميت رقم (٤٥، ١٤٥). النسائي في سننه، كتاب الجنائز، باب كفن النبي عليه الصلاة والسلام (١٨٨٨). ابن ماجه في سننه، باب ما جاء في كفن البي عليه الصلاة والسلام رقم (١٤٧٠) بلفظ آخر. كنز المحال، المجلد السّابع، منفرقات الأحاديث التي تنعلق بوماة النبي عليه (١٤٧٩). أبو داود في سننه، باب الكعبة. أحمد في مسنده، مسد عائشة، مسند الشّاميين، الجزء الأول الباب ٢٢ صلاة الجائز (٥٧٤٠). نصب الرّاية، كتاب الصّلاة، باب الجائز وصل التكفين الحديث النالث.

 ⁽٤) في اب: ثلاثة . . . حياتها وأكثر. سائطة .

⁽٥) نعب الزاية، كتاب الصّلاة، بآب الجنالز، فصل في التكفين، الحديث الزابع،

حالة الاختيار أمّا في حالة الاضطرار بقدر ما يوجد. في روايتان. من حديث حموة المرصي الله عنه، ويخمر كفن الميت لما روي عن عائشة (٢) رضي الله تعالى عنها افائت خمّرُوا مَوْتَاكُمْ وِتْرا) (٢)، ثم تبسط اللّفافة، وهو الرّداء طولاً، ثم يبسط الإزار فوقه، فإن كان له قميص ألبسه، وإن لم يكن لم يضره، ثم يعطف من شقه الأيسر ثم من قبله الأيمن؛ لأن العطف حالة الحياة كذلك ليكون الشق الأيمن فوق الشق الأيسر لفضل اليمنى على اليسار، فكذلك بعد الوفاة، فإن خشي أن نبتشر الكفن، فلا بأس أن يعقد.

وأما في المرأة فيسط الإزار واللّفافة ويلبس الخمار فوق الدرع واللّفافة فوق الخمار، ثم تربط الخرقة فوق الثديين والبطن [والكفن] (١) الخلق والجديد سواء لما روي عن أبي بكر رضي الله تعالى عنه (٥) أنه قال: ٩ كَفّنُونِي فِي ثَوْبِي لَهذَيْنِ؛ فلأنّ الْحَيِّ أَحْوَجُ إِلَى الجَدِيدِ مِنَ المَيْتِ، (١) وعن محمد رحمه الله تعالى: أنّ المرأة تكفّن في الإبريسيم والحرير والمعصفر والمزعفى، ويكوه ذلك للرّجال اعتباراً بحالة الحياة، وأحب الأكفان النّياب البيض.

وأمّا حمل الجنازة:

ويسرع بالحنازة لقوله عليه الصّلاة والسّلام: «عَجُلُوا مَوْنَاكُمْ قَإِنْ كَانَ خَيْراً قَدْمُوهُ إِلَيْهِ وَإِنْ كَانَ شَرَا الْقَيْتُمُوهُ عَنْ رِقَابِكُمْ (٧) ويأخذ الجنازة الأيمن المقدم، ثم المؤخر لما روي عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما (٨): «أَنَّهُ كَانَ يَدُورُ عَلَى الجَنَازَةِ مِنْ جَوَانِيهَا الأَرْبَعِ ويَهْذَأُ نَالَمَيَامِن والمراد بالأيمن يمين الميت لا يمين الجنازة الأن يمين الميت يكون على يسار الجنازة (٩) ويساره إلى يمينها، ويكره للقوم أن يجلسوا عند القبر قبل أن توضع الحنازة عن المناكب على الأرض لما روي عن النبي عليه الصّلاة والسّلام: «أَنَّهُ كَانَ لاَ يَجْلِسُ حَتَّى يُوضَع المَيْتُ فِي الْقَبْرِ فَقَالَ حَبْرٌ مِنَ الْبَهِي عَلَيه الصّلاة والسّلام: «أَنَّهُ كَانَ لاَ يَجْلِسُ حَتَّى يُوضَع المَيْتُ فِي الْقَبْرِ فَقَالَ حَبْرٌ مِنَ الْبَهُودِ وَنَحْنُ هَذَا نَفْعَلُ قَامَرَ رَسُولُ اللّهِ ﷺ أَنْ يُخَالِغُوهُمُ وَأَمَرَهُمْ بِالحُلُوسِ بَعْدَ وَضْعِهَا عَنْ مَناكِبِ الرُّجَالِ (١٠٥).

[وحمل الرجال](١١١) جنازة الصبي أحب من حمله على الذّابة؛ لأنّ الصبي محترم كالبالغ، وفي الحمل على الذّابة إهانة وإهانة المحترم مكروه، ويكره للرّاكب أن يتقدم على

⁽١) سبق تخريجه . (٢) سقت ترحمتها .

⁽٣) عصب الزاية للزيلمي، كتاب الصلاة، باب الجنائز، فصل في التكفين الحديث السادس.

⁽٤) في (أ): ساقطة. (٥) سبقت ترجمته.

 ⁽٦) كنز العمال، المجلد الثاني عشر وفاة أي بكر رضي الله عنه (٣٥٧١٨). نصب الزاية، كتاب الصلاة،
 باب الجنائز، فصل التكفين، الحديث السادس.

 ⁽٧) مسلم في صحيحه، كتاب الجائز، باب الإسراع بالجنازة (١٨٦/٢). الترمذي في جامعه، باب م جاء في الإسراع بالجنازة (١٠٠٩). النساتي في سنه كتاب الجنائز، باب السرعة بالجنارة (١٩٠١). مالك في الموطأ أبواب الجنائز، باب العشي بالجنائز رقم (٣٠٥).

⁽۸) سبقت ترجمتهما.(۵)

⁽٩) في (بء: لأن يمين الميت يكون على يسار الجنازة. ساقطة.

⁽١٠) أبو داود، كتاب الجنائز، ماب القيام للجنازة (٢١٧٥) بلفظ آخر.

⁽١١) في الله: ساقطة.

الحنازة لكن يتأخر كيلا يشق على الناس، ويكره النوح والضياح على الحنازة؛ لأن النَّبَيُّ ﷺ: النهي عنه؛ (١)، ولا ينبغي للنَّساء أن يخرجن في الجنازة لما روي عن النبي علبه الصُّلاة والسَّلام أنه قال: الرَجَعْنَ مَأْرُورَاتٍ غَيْرَ مَأْخُورَاتِ، ٢٦٠.

وأمّا دنن الميث وقبره:

المرأة إذا ماتت وليس لها محرم، فأهل الصلاح من جيرانها يلي دمنها، ولا يدخل أحد من النَّساء القبر؛ لأنَّ مس الأجنبي إياها، فوق النُّوب يجوز عبد الضرورة في حالة الحياة فَكَذَلَكَ بَعَدَ الْوَفَاةِ، وَلَا يُنْبَغِي أَنْ بِدُفْنِ الْمَيْتِ فِي الدَّارِ، رَإِنْ كَانْ صغيراً؛ لأَنْ هَذْه السنَّة كانت للأنبياء عليهم الصَّلاة والسَّلام، والمرأة إذا مات ولدها في غير بلدها ودفن ماك والأم لا تصبر عنه فأرادت أن تنبش القبر [بعد دفنه](٦) ويحمل إلى بلدها فليس لها ذلك؛ لأنَّه لا ينبش القبر بعد دفن الميت فيه. وينبغي للأم أن تصبر على مصيبتها.

المسلم يدفن الكافر من ذي رحم محرم منه، والكافر لا يدفن المسلم من ذي رحم محرم منه؛ لأنه تنزل عليه اللَّعنة والسَّخط في كل ساعة، والمسلم محتاج إلى الرحمة في جميع أوقاته خصوصاً في هذا الوقت، وإذا النهى بالميت إلى القبر، فلا يُصر وتر أدحله أو شفع؛ لأن المرض هو الوضع في القبر، فكان العبرة لما يقع فيه الكفاية، ويقول واضعه بسم الله وعلى ملة رسول الله، ويوضع على شقه الأيمن موجهاً إلى القبلة، وكذلك يستقبل به القبلة عند إدخاله القبر ويلحد للميت، ولا يشق، لقوله عليه الصلاة والشلام: «اللَّحَدُ لَكَ وَالشُّقُّ لِغَيْرِنَا ﴾ (٤) وينصبُ عليه اللَّبن والقصب لما روي عن سعد بن العاص أنه قال: ﴿ اجْعَلُوا عَلَى قَبْرِي اللَّبِن وَالْقَصَبِ كَمَا جُعِلَ عَلَى قَبْر رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ويكره الآجر؛ لأن الأَجر يستعمل في الأبنية للبقاء والقبر وما فيه للبلي ويسجَّى قبر المرأة بثوب حتَّى يفرغ من اللحد ليكون أستر لها ويستم القبر، ولا يربع لما روي عن ابن عباس رضي الله تعالى صهما(°): وأنَّ جِبْرِيلَ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ صَلَّى بِالْمَلَاثِكَةِ عَلَى آدَمَ وَلَحُدُ لَهُ وسَنَّمَ تُبْرَهُا، ولا يجصّصُ، ولا يُطَيِّنُ؛ لأنّه من زينة الدُّنيا، فلا يليق بالقبر، ودكر في بعض المواضع أنَّه لا بأس بالطين للقبور لما روي عن النبيِّ علمه الصَّلاة والسَّلام. وأنَّهُ مَرَّ بِفَبْرِ أَنِهِ إِبْرَاهِيمَ فَرَأَى فِيهِ حَجَراً فَسَتَرَهُ فَقَالَ مَنْ عَمِلَ عَمَلاً فَلْيُتْقِنْهُ اللهُ

ابن ماجه في سننه، باب ما جاء في اتباع النساء الجنائز رقم (١٥٧٨) الجامع الصغير حرف الألمب (٩٣٩). عبد الرزاق في مصنفه (٣/ ٤٥٦).

ابن ماجه في سنم، باب في النهي عن النياحة (١٥٨٠). كنز العمال، المجلد الخامس عشر (٢٢٤٤٢). مجمع الزوائد، كتاب الجنائز، باب النَّوح (٤٠٢٣). ابن أبي شيبة في مصنَّفه (٦/ ٤٨٩) بِلْفَظَ آخِرَ الجامع الصغير، باب المناعي رقم (٩٤٤١).

ني (أو: ساقطة.

ابن ماجه في سننه، كتاب الجنائر، باب ما جاه في استحباب اللحد رقم (١٥٤٠). ابن أبي شبية في مصنَّه (١٣/٣)). عبد الرزاق في مصنَّه (٢/ ٤٧٧). مجمع الزوائد، كتأب الجنائز، باب أثباع السَّاءُ للجنازة (٤١٢٤١٤).

⁽٦) فيض القدير جد ١ حرف الهمزة ص (٧٦٢) (٥) سيقت ترجمته.

عظام اليهود لها حرمة إذا وجدت في قبورهم كحرمة عظام المسلمين حتى لا بكسر. لأن الذمي لما حرم إيذازه لذمته في حال حياته يجب صيانة عظمه عن الكسر بعد وفاته

رجل مات في الشفينة يغسل ويكفن ويصلى عليه ويرمى في البحر؛ لأنه تعذّر الذفن، وإذا دفن الميت لغير القبلة ورأسه في أسفله وتصب اللّبن، ولم يهل التراب عليه نرع اللّبن وسوي، وإن هالوا عليه التراب لم ينبش،؛ لأنّ النبش حرام لمكان هذه الأمعال. والنبش إنما يكون بعد تمام الدّفن، وتمام الدّفن أنها يكون بعد إهالة التراب عليه؛ وإن سقط فيه التوب يخرج، وإن أهالوا عليه؛ لأن في النبش إن كان تفويت حق الميت في الدّفن لكن إلى حلف، وفي المنع من النبش تفويت حق صاحب الحق إلى خلف والفوات إلى خلف أهون، فكان أولى، ويدفن اثنان في قبر واحد ويقدم أفضلهما إن احتيج إلى ذلك لما روي عن النبي يَظِيَّة: هَأَنُهُ كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ فِي قَبْرٍ وَاحِدٍ فِي قَتْلَى أُحُدٍ وَكَانَ يَقُولُ: أَبُهُمَا كُنُرُ أَحْذاً لِلْقُرْآنِ؟ فَإِذَا قِيلَ لَهُ: هَذَا قَدْمَهُ فِي اللّحَدِ» (*). والله تعالى أعلم.

القصل الزابع عشر

في المسائل المتفرقة

إذا ظهر به داء فقال الطبيب: قد غلب عليه الدّم فأخرجه فلم يفعل حتى مات؟ لا يكون مأخوذًا؛ لأنّه لا يعلم يقيناً أنّ شفاءه فيه، ولا يشير بالسّبّابة عند قوله: أشهد أن لا إله الله، وعليه الفتوى؛ لأن مبنى الصّلاة على السّكون والوقار.

الصّبي إذا لم يختن، ولا يمكن أن يمدّ جلد ذكره إلا بتشديد عليه وحشفته ظاهرة إذا رآها إنسان يراها كأنه ختن ينظر إليه الثقات من أهل البصر من الحجّامين، فإن قالوا: هو على خلاف ما يمكن الاختتان، فإنّه لا يشدّد عليه ويترك؛ لأن الواجبات تسقط بالأعدار فالسنّن أولى.

وكذلك من أهل المجوس إذا أسلم الشيخ الضّعيف وقال أهل البصر: لا يطيق الختان يترك، وإنما أوردوا هذه المسألة في كتاب الصلاة لاتصالها بمسائل الصّلاة في حق الطهارة.

رجل نزل به ضيف، وله ورد من صلاة التطوّع، فإن كان هذا كثير الضيافة، فلا يترك

⁽١) في اب: وتمام الذفن. ساقطة.

⁽٢) البحاري في صحيحة، الجبائز، باب الصّلاة على الشهيد (١٣٧٨). الترمذي في جامعه، كتاب الجائز، باب ترك الجبائز، باب من الجائز، باب من الحبائز، باب من الصّلاة على الشهيد (١٣٠). النسائي في سننه، كتاب الجبائز، باب ما جاه في الضلاة على الشهداء الصّلاة عبهم (١٤٩). ابن ماجه في سننه، كتاب الجبائز، باب الشهيد يغشل (١٥١٤).

ورده لأجل الضَّيف؛ لأنه يتضرر بترك ورده، وإن كان في الأحابيس مرَّة بترك، لأنه لا يتضرو به .

رجل توضأ وصلى الظّهر جازت الصّلاة والقبول لا يدرى هو المختار. أمّا الحواز، وإن الأمر بالشيء يقتضي الأجر، وأمَّا القبول؛ فلأن الله تمالي قال: ﴿ إِنَّمَا يَتَفَبُّلُ اللَّهُ مِنَ المُنَّةِينَ ﴾ (١) وشرائط النُّقوي عظيمة (٢).

إذا أتى إنسان إلى باب دار إنسان بجب أن يستأذنه، ثم إذا دخل سلَّم عليه لقوله تِعَالَى: ﴿ لَا تَدْحُلُواْ بِيُونًا عَيْرَ بِيُونِكُمْ حَقِّ فَسَتَأْيِسُواْ وَتُسَلِّشُواْ عَلَىٰ أَهْلِهَا ﴾ (") بدء بالاستئناس قبل السّلام، هذا في البيوت. أما في البطحاء يسلم أولاً، ثم يتكلم لقوله عليه الصّلاة والسلام وَمَنْ تَكَلَّمَ قَبْلَ السَّلام فَلاَ تُحِبُّرهُ (٤٠٠.

من أراد أن يصلَّى النطوّع بنية الخصُّوم فلا ينبغي أن يفعل؛ لأن نيَّة الخصوم لا تفيد؛ لأنه إذا صلَّى لوجه الله تعالى، فإن كان له خصم لم يجر بينه وبينه عفو؟ أخذ من حسناته، ودفع إليه في الآخرة نوى أو لم ينو، وإن لم يكن له خصم أو كان وجرى بينهما عفو لم يدفع إليه من حسناته شيء نوى أو لم ينواً

ولا بأس بدخول الخصى على النسوان ما لم يبلغ حدُّ(٥) الحلم. وحد الحلم: خمس عشرة سنة؛ لأنه لا يحتلم قبل ذلك. والله تعالى أعلم بالصواب.

(٢) في دب: وشرائط التقوى عظيمة. ساقطة.

سورة المائدة؛ آية: رقم ٢٧.

⁽٣) سُورة النّور، آية: رقم ٢٧.

⁽٤) الترمذي في جامعه، كتاب الاستنذان، باب ما جاه في السّلام رقم (٢٧٧٦) بلفظ آخر. كر العمال، محظورات السّلام رقم (٢٥٣٣٦). الجامع الصّغيرة المجلد الرّابع، المحلى بأل عن حرف الشين

 ⁽a) في (أه: سائطة.



ينسب ألقو الزُغَيْبِ الزيجيبيِّ

قال رضي الله تعالى عنه: مسائل السجدات تنبي على ستة أصول:

أحدها: أن الترتيب بين الأركان شرط لصحتها إلا فيما شرع مكرراً في ركعة كالشجدة النّالية حتى لو أداها في آخر الصّلاة أجزأته.

والثانية: أن الصّلاة إذا جازت من وجه، أو من وجوه ألى وفسدت من وجه يحتاط للفساد، ومن إحدى وجوه الفساد: إدخال ركعة نفل في الفرض قبل الفراغ من أركانه، والزّكعة تعتبر ركعة بدون سجدة.

والثالثة: إذا كانت السّجدة أداء استغنيت عن النّية، وإن كانت قضاء اعتقرت إلى النيّة، والفاصل بينهما تخلل الركعة.

والرابعة: إذا ترك بعض السجدات وأتى بالبعض تخرج المسألة عن اعتبار الأقل والخامسة: إذا كان عليه [ركعة](٢) وسجدة في حال، ركعة في حال، يجمع بينهما احتباطاً ويقدم(٣) السّجدة، ولو قدم الرّكعة فسدت صلاته.

والسادسة: أن الفعل منى تردّد بين ترك الغرض والإتبان بالبدعة؟ كان الإتبان بالبدعة أولى، ومنى تردّد بين ترك السنّة والإتبان بالبدعة. اختلف المشايخ فيه: منهم من قال. كان الإثبان بالبدعة أولى، وهذا أصح.

ثم الشَّكُ الذي يقع في سجدات الصَّلاة لا يخلوا عن ثلاثة أوجه:

إما أن يقع في ذوات الثنتين نحو: صلاة الغداة وصلاة المسافر، أو في ذوات الثلاث نحو الوتر والمغرب، أو في ذوات الأربع كالظهر والعصر والعشاء.

نبدأ بذوات الثنتين فنقول:

من ترك سجدة من صلاة الغداة، ثم ذكرها قبل أن يسلم، أو بعد ما سلم (٤) قبل أن

(١) ني ب: الواو. ساقطة.

٢) نَنْ أَ: سَلَطَةً: (٤) مِنْ سَا: يَسَلَمَ،

يتكلم سجدها؛ لأنه ترك ركناً والأداء ممكن، لكن إن علم أنها من الرّكعة الأولى، أ غالب رأبه ذلك ينوي القضاء، وإن لم يعلم شيئاً تحرّى، فإن لم يقع تحرّيه على شيء يـوى القضاء إدا سجد يقعد قعوداً مستحقاً؛ لأنّ القعدة انتقضت بالعود إليها إد لا يحوز أن يكون ختمُ صلاة بالسَّجود، وإذ تشهَّد وسلَّم سجد سجدتي السَّهو، ولو ترك سحدتين يسجُّد سجدتين أولاً، ثم قضى ركعة؛ لأن مسائله مبنية على أنَّه لم يعلم كيف ترك، فقول:

يحتمل أنه تركهما من ركعتين فيلزمه سجدتان فقط، ويحتمل أنه تركهما من الزكعة الأخيرة فعليه سحدتان، وإن تركهما من الرّكعة الأولى فيلزمه ركعة فقط فجمعنا بينهما فقلها: يسجد سجدتين أولاً ينوي القضاء في إحداهما، ثم يقعد قعوداً مستحقاً؛ لأنه من وجه أخر صلاته، ثم يصلّي ركعة ويقعد قعوداً مستحقاً، ويتشهّد ويسلم، ثم يسجد سجدتي السّهو ويتشهد ويسلّم (١).

ولو ترك من الظهر ثلاث سجدات، سجد ثلاث سجدات، وقعد، ثم يصلّى ركعة؛ لأنه احتمل أنه ترك ثلاث سجدات من ثلاث ركعات، فيلزمه ثلاث سجدات فقط، ويحتمل أنه ترك ثلاث سحدات من ركعتين (٢) فيلزمه ركعة وسجدة فقط، فيجمع بينهما، والشجدة الواحدة تدخل في ثلاث سجدات، ويسجد ثلاث سحدات ينوي القضاء فيهن، ويقعد قعوداً مستحقاً؛ لأنه من وجه أخر صلاته، ثم يصلِّي ركعة، ثم يقعد قعوداً مستحقاً.

ولو ترك أربع سجدات سجد أربع سجدات، ثم يصلّي ركعتين؛ لأنه احتمل أنّه تركها من أربع ركعات فلزمه أربع سجدات، ويحتمل أنّه تركها من ركعتين فيلزمه (٣) ركعتان يحمم بينهما، فيسجد أربع سجدات ينوي القضاء في الثلاث ويقعد^(٤) قعوداً مستحقاً، ثم يصلَّى ركعة ويفعد قعوداً مستحقاً (٥)، لأن هذا يحتمل أنه آخر مكتوبة، ثم يأتي بركعة أخرى، ثم يقعد أيضاً^(١) قعوداً مستحقاً؛ لأنه يحتمل أنها^(٧) آخر صلاته.

ولو ترك خمس سجدات يسجد ثلاث سجدات، ثم يصلي ركعتين؛ لأنَّ المأتي أقل، فنخرج المسألة على اعتبار المأتى، فنقول:

هذا الرَّجل سجد ثلاث سجدات فيحتمل أنَّه سجد في ثلاث ركعات، فيلرمه ثلاث سجدات وركعة، ويحتمل أنّه سجد ثلاث سجدات في ركعتين فيلزمه سجدة وركعتان فيجمع بينهما، والسَّجدة تدخل في ثلاث سجدات، والركعة الواحدة تدخل في ركعتين، فيسجد ثلاث سجدات أولاً ينوي القضاء في السّجدتين، ومتى سجد سجدة واحدة، هل يقعد قعوداً مسنوناً؟ اختلف المشايخ، والصّحيح أنه لا يأتي به؛ لأنّه إن أتى بثلاث سجدات في ركعتين فإذا سجد سجدة كانت هذه ثانيته، والقعود على رأس الثانية سنّة، وإن أنى بثلاث سجدات في ثلاث ركعات، فإذا سجد سجدة كانت هذه ثالثة، والقعود على رأس

⁽۱) في ب: شم يسجد... ويسلم. ساتطة. (٥) في ب: ثم يصلي... مستحقاً. سائطة. (٦) في ب: ساقطة. (٢) في ب: ساقطة.

⁽٣) في ب: فلزمه. (٤) في ب: ثم يقعد. (٧) في ب: الله.

النالثة بدعه، فكان ترك السنة أولى، وإدا سجد الشجدة الثانية، هل يقعد أمضاً قعود مستوناً؟ فهو على هذا الاختلاف أيضاً، ثم يصلِّي ركعة ويقعد قعوداً مستحقاً، لأنه من وجه الخر صلاته، ثم يصلِّي ركعة أخرى ويقمد قعوداً مستحقاً؛ لأنه من وجه أخر صلاته أيصاً. مكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى. قال الفقيه أبو جعفر الهندواني رحمه الله تعالى^{١١٠}. ما ذكره محمد في الجواب صحيح.

إذا نوى بالسَّجدات الالتحاق بالرَّكعة الذي قيد بالسَّجدة إذا لم ينو، وفعل، كما دكر محمد تفسد صلاته؛ لأنَّه احتمل أنه أنى بثلاث سحدات في ثلاث الأول فإذا أتى سنجدة لم ينو القصاء تلتحق هذه السّجدة بالرّكعة الرابعة(") باتفاق الرّوابات، فكان عليه أربع سجدات لا غير، فهو إذا صلَّى ركعتين، فقد أدخل ركعة نفل في الفرض قبل الفراغ من أركانه فتفـــد صلاته، فكان ما ذكر محمد من الجواب محمولاً على ما قال العقيه أبو حعفر(٢) ويتأتى قول الفقيه أبى جعفر^(٤) في كل فعل إلى آخره.

ولو ترك ست سجدات سجد سجدتين، ثم يصلّي ثلاث ركعات؛ [لآنه احتمل أنه أتى بالسجدتين في ركعتين فيلزمه سجدتان وركعتان، وبحتمل أنه أتى بسجدتين إلاه، فيلزمه ثلاث ركعات فيجمع بينهما والركعتان يدخلان في ثلاث ركعات فيسجد سجدتين يموي القضاء في إحداهما، وهل يقعد عقيب السجدتين تعوداً مسنوناً؟ فيه اختلاف المشايخ؟ ثم يصلَّى رَكُعتين، ويقعد قعوداً مستحقاً؛ لأنه من وجه أخَّر صلاته، ثم يصلَّى ركعة آخرى ويقعد قعوداً مستحقاً؛ لأنَّه من وجه أخر صلاته.

ولو ترك أربع سجدات يسجد سجدة واحدة، ثم يصلَّى ثلاث ركعات؛ لأنَّه أتى بسجدة في ركعة فيسجد سجدة لا يموى القضاء فيها، ثم يصلِّي ثلاث ركعات، وكذلك العصر والعشاء، ولو ترك من المغرب أربعاً سجد سحدتين، ثم يصلي ركعتين؛ لأنه يحتمل أنَّه أتى بالسجدتين في ركعتين، فيلزمه سجدتان وركعة، ويحتمل أنَّه أتى بسجدتين في ركعة فبلزمه ركعتان وسجدة، فيجمع بينهما، والرّكعة داخلة في الرّكعتين فيسجد سجدتين ينوي القضاء في إحداهما، وهل يقعد عقب السجدتين قعوداً مسنوماً؟ فيه احتلاف المشايخ، ثم يصلي ركعتين ويقعد قعوداً مستحقاً، ويتأتى هنا قول الفقيه أبي جعفر وما بعده في كل فصل إلى آخر المسألة.

ولو ترك خمساً يسجد سجدة لا ينوي القضاء فيها، ثم يصلي ركعتين، فعلى هذا القياس فاقهم.

ولو صلى الغداة ثلاث ركعات وقعد في الثانية وترك فيها سجدة فسدت صلاته؛ لأنَّه يحتمل أنه تركها من إحدى الأوليين فيكون مصلياً وكعة تطوعاًقبل فراعه من فرائض صلاته،

⁽١) مېقت ترجعته. (۱) سبفت ترجمته.

 ⁽٢) تلحق هذه السجدة بالركمة الرابعة. ساقطة.
 (٥) في أ: ساقطة.

⁽٣) سبقت ترجمته.

ولو توك سجدتين من ثلاث وكعات هعيها قولان: تفسد صلاته في قول؛ لأنه يحتمل أله ترك سجدة من الفريضة وسحدة من النافلة، وإن تركها من الفريضة، أو تركها من النافلة وتفسد، فدارت بين الصحة والفساد، فحكم بالفساد احتياطاً، ولا تمسد في الفول الآخر، لائه إذا ترك سجدتين في وكعة واحدة، فقد بقي وكعتان وهي المكتوبة، وهذا قول بالفياس، والأول: أصح، وكذلك لو ترك ثلاث سجدات فسدت صلاته، لاحتمال أنه تركها من ثلاث وكعات، ولو ترك أربعاً لم تفسد، لأن المأتي سجدتان، فيحتمل أنه سجدهما من وكعة [فتلزمه وكعة]" سجدهما في الزكمتين فيلزمه سجدتان، ويحتمل أنه سجدهما من وكعة [فتلزمه وكعة]" فيجمع بينهما، فيسجد سجدتين ينوي القضاء في إحداهما ويقعد قعوداً مستحقاً، ثم يصلي وكعة ويقعد قعوداً مستحقاً ويتأتى ها هنا قول الفقيه أبي جعفر وما بعده في كل (٢) فعل إلى

ولو ترك خمساً، فإنه يصلّي ركعة وسجدة، فيسجد سجدة لا ينوي القضاء فيها، ثم يصلي ركعة ويقعد قعوداً مستحقاً، ولو صلى الظهر خمساً، وترك منها سجدة فسدت صلات بما قلتا في صلاة الغداة.

ولو ترك سجدتين فيه قولان: تفسد بأحدهما لما قلنا في صلاة الغداة(٣).

وكذلك لو ترك ثلاثاً فسدت صلاته.

وكذلك أربعًا، أو خمساً لما قلنا في صلاة الغداة.

ولو ترك سناً لم تفسد؛ لأن المأتي أربع سجدات فيحتمل أنه أتى بالأربع في أربع ركعات، فيلزمه أربع سجدات، ويحتمل أنه أتى بالأربع في ركعتين (ئ)، فيلزمه ركعتان، فيجمع بينهما، فيأتي بأربع سجدات ينوي القضاء في الثّلاث ويقعد قعدة مستحقّة، ثم يأتي بالرّكعة الثّانية، ويقعد قعدة مستحقّة (م)، ويأتي هنا قول الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى، فعلى هذا القياس فافهم بقية مسائل السّجدات. والله سبحانه وتعالى أعلم بالصّواب والبه المرجع والمآب.

⁽١) ني أ: ساقطة.

⁽٢) ني ب: سانطة.

⁽٣) في ب: ولو ترك سجدتين . الغداة . ساقطة .

⁽٤) في ب: فبلرمه. . في ركعتين، ساقطة.

⁽٥) في ب ثم يأتي . . . مستحقة . سائطة .



ينسب أقو ألؤنن الزيبية

قال رضي الله تعالى عنه: هذا الكتاب اشتمل على خمسة نصول:

الفصل الأول: فيمن تحل له الزكاة، وفيمن لا تحل له.

القصل الثاني: فيما يقع من الزّكاة، وفيما لا يقع، وفيما تجب فيه الزّكاة من أموال التجارة والدّيون، والإبل السّائمة، والبقر، والغنم، والخبل، وفيما لا تجب، وفي المستفاد.

الفصل الثالث: في تعجيل الزّكاة، وتأخيرها، وفي النّذر، وفيما يضمن من الزّكاة بالبيع، والاستهلاك، وفيما لا يضمن، وفيما يضمن بالخلط وغيره، وفيما لا يضمن.

الفصل الرابع: فيما يمرّ على العاشر والعشر، والخراج، والخمس، والحربة، وإحداث البيعة، والكنيسة.

الفصل الخامس: في المسائل المتفرقة.

القصل الأول

فيمن تحلُّ له الزِّكاة، وفيمن لا تحلُّ له

رجل له كتب من العلم ما يساوي مانتي درهم، يحلّ له أن يأخذ الزّكاة إن كانت الكتب مما يحتاج هو إليها للحفظ والدّراسة والتصحيح. حلّ له أخذها فقها كان، أو حديثاً، أو أدباً؛ لأنها مشغولة بحاجته، فصار كثياب اللّبس، وأمّا المصاحف: هكذا الحواب إن كان عنده (١٠) ما يحتاج إليها حلّ، وإن كان عنده زائداً على قدر الحاجة، وهو يساوي ماتي درهم لا يحلّ.

رجل دفع زكاة ماله إلى أخنه، وهي تحت زوج. إن كان مهرها دون مائتي درهم، أو كان أكثر لكن الزوج معسر جاز الدّمع إليها، كان أكثر لكن الزوج معسر جاز الدّمع إليها، وهو أعظم الأجر؛ لأنها فقيرة قريمة، أمّا إذا كان المعجّل مائتي درهم فصاعداً والرّوج موسر، فعند أبي حنيفة الآخر كذلك الجواب، وعندهما: لا يحلّ بناء على أنّ المهور قبل النّبض هل تكون نصاباً؟

ووجوب الأضحية [ورجوب]^(٢) صدقة الفطر عليها على هذا التفصيل ونفتي بقولهما احتياطاً.

رجل يعول أخته، أو أخاه، أو عمّه، فأراد أن يعطيه الزّكاة، فإن لم يفرض القاضي عليه النّفقة جاز؛ لأنّ التّمليك من هؤلاء بصفة القربة يتحقّق من كلّ وجه، فيتحقق ركن الزّكاة. وإن فرض عليه النفقة لزمانته إن لم يحتسب من نفقتهم جاز، وإن كان يحتسب لا يجرز؛ لأن هذا أداء الواحب من واجب آخر.

رجل يعود يتيماً فجعل يكسوه ويطعمه، وجعل ما يكسو، أو ما يأكل عنده من ذكاة ماله، فالكسوة تجوز لوجود ركبه، وهو التمليك، وأن الإطعام: إن دفع الطعام إليه بيده يجوز أيضاً لهذه العلة، وإن كان لم يدفع إليه ويأكل اليتيم لم يجز الانعدام الزكن، وهو التمليك.

رحل أعطى زكاة ماله لمكاتب الغني جاز؛ لأنه فقير، والأداء إليه لا يكون أداء إلى المولى.

وإن أدّى إلى عبد غني. إن كان يعلم لا يجوز ! لأنّه أدّى إلى العني، وهو المولى، وإن كان لا يعلم جاز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى؛ لأنّه أدّى الغني، وهو

(۱) في «ب»: سائطة. (۲) في (۱) سائطة

لا يعلم بذلك.

رجل أعطى زكاته لولد الغني إن كان صغيراً، لا يجوز؛ لأن ولده الصغير كفسه. ألا ترى أنّه يضحي عنه، ويؤدّي صدقة الفطر عنه، كما يؤدّي ويضحي عن نفسه. وإن كان بالغا بجوز، دكراً كان، أو أنثى، صحيحاً كان، أو زمناً، وإن كان الأب يجبر على نفقته فا كان زمناً؛ لأنّه ليس كنفسه، وكذلك لو كان الأب محتجاً والإبن موسراً جاز الإعطاء إلى الأب، وكذلك إذا كانت المرأة معسرة والزّوج موسراً جاز الإعطاء إلى المرأة لما قلنا.

رجل له على آخر دين مؤجل (١)، واحتاج هو حلّ له أخذ الصّدقة مقدار الكفاية إلى وقت حلول الأجل، وكدا المسافر إذا كان له مال في وطنه حلّ له أخذ الصّدقة مقدار ما يبلغ إلى وطنه؛ لأنّه محتاج إليه.

رجل له مائتا درهم على إنسان هل يحلّ له أخذ الزّكاة؟ إن كان من عليه معسراً فالمختار أنّه يحلّ؛ لأنّ يده زائلة عن ماله، فصار بمنزلة ابن السبيل، وإن كان من عليه موسراً مقرّاً بالدّين لا يحلّ؛ لأن يده ثابتة على ماله؛ لأنّه بأخذه منى شاء، وإن كان مكراً، فإن كان له بينة عادلة لا يحلّ؛ لأنه في يده معنى، وإن لم يكن له بينة عادلة لا يحل أيضاً ما لم يرفع إلى لقاضي فيحلفه القاضي؛ لأن الوصول إليه مأمولٌ، وإذا حلف الآن يحلّ، وعلى هذا: الدّين المجحود إذا لم يكن لصاحبه بيّنة عادلة هل يكون نصاباً؟ عندنا: ليس بنصاب، وإنما لا يكون نصاباً إذا حلفه القاضي، أما إذا لم يحلفه يكون نصاباً حتى لو قبض منه زكّى لما مضى، روي عن أبي يوسف أيضاً.

رجل اشترى طعاماً للقوت مقدار ما يكفيه شهراً يساوي مائتي درهم فصاعداً، فلا بأس أن تعطى له الرّكاة؛ لأنّه مستحق لحاجته، وإنّ كان أكثر من الشهر لا يعطى؛ لأنّ الشهر هو الوسط فيما يدخر الباس لأنفسهم قوتاً [فكان مشغولاً](٢) لحاجته.

رجل لا يحل له أخذ الصدقة فالأفضل أن لا يقبل جائزة السلطان؛ لأنها تشبه الصدقة، ولا يحل قبول الضدقة، فكذا ما يشبه الصدقة، وهذا إذا أدّى من بيت المال. أما إذا أدّى من مال موروث له جاز؛ لأنه لا يشبه الصدقة، فأمّا إذا كان فقيراً: إن كان السّلطان لا يأخذ ذلك غصباً من النّاس تحلّ له؛ لأنه يحلّ له حقيقة الصّدقة فهذا أولى، وإن كان يأخذ غصباً؟ فإن كان لا يخلط به دراهم أخرى لا يحلّ له الأخذ؛ لأنّه دفع ملك الغير، وإن خلط لا بأس؛ لأنه صار ملكاً له في قول أبي حنيفة حتى وجب عليه الحجّ والرّكاة ويورث عنه، وقوله أرفق بالنّاس إذ قل ما يخلو مال عن غصب.

من كان له دار يسكنها بحلّ له الصّدقة، وإن لم تكن مستحقة بحاجته إن كان لا يسكن الكل؛ لأنّه مقدر لحاجته الأصلية.

⁽١) في (ب): سائطة. (٢) في (أ): سقطة.

عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: الفقير الذي لا يسأل، والمسكين: الذي يسأل، وهد دليل على أنَّ المسكين أفقر، والعاملون الذين بعثهم الإمام لأخد الصَّدقة فيعطيهم أحر عملهم يس اه كان أقل من الثمن، أو أكثر؛ لأنه يستحق عمّاله بدليل أنّ الغني لو حمل الرِّكاة إلى الإمام يسقط أحره، وأجر العامل بقدر العمل يكون، ولو هلك المال في بد العامل يسقط أُجِره؛ لأنَّ حقه فيما أخذه، وأجره على الزِّكاة، لأنَّه نائب عن الإمام في القبض: وفي الرَّقاب إعانة المكاتبين بالصَّدقة بالإنفاق، والغارمين الذين لزمهم الدِّين، وإن كان لهم مال

وفي سبيل الله: قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: المراد فقراء الغزاة، وهو المعهوم من اللفظ في العرف، وقال محمد رحمه الله تعالى: الحاج المنقطع لما روي ﴿ أَنَّ رَحُلاً جُعَالَ بَعِيراً لَهُ نَي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى فَأَحُرهُ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلاة والسُّلام أَنْ يَخْمِلُ عَلَيْهِ الخاج ا(''

وابن السَّبيل: هو المنقطع عن ملكه، وإذا صرف الزَّكاة إلى واحد من هؤلاء جاز عندنا؛ لأنَّ النص ورد لبيان المصارف، وإنَّما صار مصارفاً باعتبار الحاجة فسقط اعتبار العدد.

ولا يعطى من الزَّكاة والدُّ، وإنْ علا، وولده، وإن سفل، ولا روجته، ولا المرأة زوجها عند أبي حنيفة، وعندهما: تعطيه؛ لأن مؤونته ليست واجبة عليها، وإنَّما مؤونتها وكفايتها على الزُّوج من ماله، ولأبي حنيفة: أن مناقع الأملاك مشتركة بين هؤلاء، فلا يتم الإخراج كالمصرف إلى الوائد والولد، وكذلك لا يعطي المدبرة، ومكاتبه وأمّ ولده بالاتفاق، ولا يعطى غنياً، ولا عبده لما ذكرنا، وكذلك لا يعطي أم ولد الغني؛ لأن الملك بقع للسيد، وإنّه ليس بمصرف.

ولا تجوز الزِّكاة إلا إذا قبضه الفقير، أو نائبه كالوصى والأب والقريب الذي يكون الصّغير في عياله، وكذا الأجنبي الذي يعوله، وكذا الملتقط في حق اللَّقيط؛ لأنَّ التمليك لا يتمّ بدون القبض، والله تعالى أعلم.

[الفصل الثاني](۲)

فيما يقع عن الزَّكاة، وفيما لا يقع إلى آخره

أمَّا فيما يقع من الزَّكاة، وفيما لا يقع:

رجل أعطى رجلاً دراهم ليتصدق بها طوعاً، فلم يتصدق بها حتى نوى الآمر أن يكون من زكاته، ولم يقل شيئاً، ثم تصدق بها المأمور جاز عن الآمر من زكاته (٢) وكذلك لو قال: تصدق بها عن كفارة أيماني، ثم نوى زكاة ماله، ثم تصدق جاز عن زكاة ماله، لأن دفع وكيله بمنزلة دفعه، فصار كأنَّه نوى، ثم دفع بنفسه.

⁽١) أبو داود في سنه، كتاب المناسك، باب العمرة (١٩٨٩). نصب الزاية، باب من يجوز دفع الصَّدقات إلبه، الحديث الزابع والثلاثون.

ني الله و (به: سائطة وهي من وضع المحتن. في اله: ولم يقل. . . من زكاته . سائطة .

السلطان الحائر إذا أخذ الصدقات. من المتأخرين [من قال.] إن عبى المؤذي عد الأداء إليه الشدقة عليه لا يؤمر بالأداء ثانياً؛ لأنهم فقراء حقيقة، ومنهم من قال الأحوم أن نفتي بالأداء ثانياً كما لو لم ينو لابعدام اختيار الصّحيح، أما إذا لم ينو عبد الأداء إليه الصدقة وعليه. مهم من قال: نفتي أرباب الصدقات بالأداء ثانياً فيما بينهم وبين الله تعالى، لأنه لا يضم موضعها.

قال الفقيه أبو جعفر الهنداواني(١) رحمه الله تعالى: لا يؤمر بالأداء ثابياً؛ لأنّ أخذ السلطان منهم قد صح؛ لأن ولاية الأخد للسلطان (فسقط)(٢) عن أرباب الصدقات، وبعد دلك إن لم يضع السلطان موضعها لا ببطل أخذه منهم وبه يفتى، هذا في صدقات أموال الظاهر.

أمّا في الأموال الباطنة فلم يصح الأخذ منهم، فلا تسقط الزّكاة. وبه يفتى (٣). أمّا إذا أخذ السلطان أموالاً مصادرة: ونوى به أداء الزّكاة إليه على قول أولئك المشايخ المتأخرين يجوز، والصحيح: أنه لا لايجوز، به يفتى؛ إلاّ أنّه ليس للسلطان ولاية أخذ الزّكاة في الأموال الباطنة فلم يصح الأخذ.

رجل من أرباب الصدقات أخذوا منه أكثر ممّا عليه إن ظنوا أنّ المال أكثر وأخذوا على ظنّ أنّ ذلك عليه يحتسب للسّنة النّانية؛ لأنّهم (٤) أخذوا العزم للزّكاة، وإن علموا أنّه لم يكن عليه وأحذوا الزّيادة لا يحتسب للسّنة الثانية؛ لأنهم أخذوا غصباً.

ولا يجوز الحج والعتق وبناء المسجد من زكاة ماله؛ لأنهم مأمورون بالإبتاء للفقير، وهو عبارة عن التمليك من الفقير، ولم يوجد، وإن ملك المال من الحاج ليحج عن نفسه دون المحلل حاز لوحود التمليك من الفقير، ولو قضى دين فقير بأمره جاز عن ماله؛ لأن صاحب الدّين يصير قابضاً للفقير أولا فيحصل التمليك من الفقير، ولو تصدق بماله على الذي هو عليه دين، وهو فقير جاز عن ذلك الدين، ولم يجز عن العين؛ لأنّ في الوحه الأول: أدّى الناقص؛ عن النّاقص؛ وفي الوجه الثاني: أدّى الناقص عن الكامل، فلا يجوز، ولو قبض الدّين، ثم أعطاه جاز عن الدّين والعين؛ لأنه أدّى الكامل عن الناقص(٥٠) والكامل جميعاً، ولا يعطي فقيراً ماثتي درهم عن زكاة ماله، ولو أعطاه لجاز دفعة واحدة عن الزّكاة.

أمَّا الجواز: فلأن الغني حكم الملك والدفع يلاقي كف الفقير.

أمّا الكراهة: فلأن الغنى متصل بالدفع فيكره إلاّ أن يكون له عيال، وعليه دين، فلا يكره أن يعطيه ماثتي درهم فصاعداً؛ لأن الغنى لا يتصل به.

ولو أمر فقير بقبض دين له من زكاة ماله جاز؛ لأنه قبض غنياً، والعبن تجوز عن

⁽¹⁾ سقت ترجمته. (۲) في th: ساقطة.

⁽٣) في الدا: هذا في صدقات . . . ويه يفتي . ساقطة .

 ⁽٤) في اأه: الآنه وما في ب اثبتناه.

 ⁽٥) في قب: عن الناقص. وفي الوجه الثاني: أدّى الناقص. ساقطة.

العين والذّين جميعاً.

رجل أدّى عن رجل زكاة ماله بغير أمره فبلغه فأجار لم تسقط عنه إلا أنه يأمره قبل ذلك؛ لأنّ الصدقة وقعت عن المتصدق؛ لأنها وجدت تفاذاً عليه، فلا تتوقف على الإجازة، فإن أمره قبل ذلك حاز؛ لأنه أمره بتعليك المال عنه، ثم يدفع زكاته عنه، فإذا دفع إلى الفقير ناب قبضه مناب قبض الآمر، ثم صح قبض الرّكاة عن ملكه.

النيّة تعتبر في أداء الزّكاة؛ لأنها عبادة، فإن توى ذلك، ثم يتصدق في آخر السّنة لا يجزئه؛ لأن النيّة تعتبر عند الأداء، فإن أفرزها للزكاة، ثم تصدق يرجى أن يجزيه؛ لأن الإفراز للأداء، فاكتفينا بوحود النيّة فيه دفعاً للحرج: ولو تصدق تجميع ماله، ولم ينوه أجزأه استحساناً؛ لأن المال متعيّن (١) والمصرف أيضاً، فإذا صرفه إلى المصرف كفاه، ولو تصدق ببعض ماله، لا ينوي الزّكاة لا يعتبر، فعليه زكاة الكل عند أبي يوسف رحمه الله تعالى: تسقط عنه زكاة [ما] (١) تصدق عنه؛ لأن الواحب شائع في الكل.

لأبي يوسف: أن الأصل لا يتأذى الزّكاة بدون النيّة فما بقي شيء من النصاب بفتيا الواجب فيه جرياً على قضية الأصل.

إذا أذى خمسة دراهم ونوى به الزّكاة والنطوع حميماً، تقع عن الزّكاة عند أبي يوسف، وعمد محمد: عن النفل؛ لأنّ نية النفل عارضت نيّة الفرض، بقي مطلق النيّة، ولأبي بوسف أن نية الفرض أقوى، فلا تعارضها نية النفل.

ولو أذى قفير حنطة جيد قيمته خمسة أقفزة بخمسة أقفز رديثة لا يجزئه إلا عن واحدة. وكذلك في الموزون؛ لأن وصف الجودة في مال الزبا لا يظهر إلا عند المقابلة بخلاف الخمس.

ولو أذى خمسة أقفزة رديثة عن خمسة جيدة أجزأه عند أبي حنيفة وأبي بوسف رحمهما الله تعالى؛ لأن وصف الجودة ساقط لقلة التفاوت به، وقال محمد رحمه الله تعالى: يؤدي الفضل؛ لأن الجودة [إنما](٢) لا تعتبر في البيع لأحل الزبا [والرّما](١) لا يجري في الصّدقة.

وأمَّا فيما تجب فيه الزَّكاة من أموال التجارة:

رجل له مائتا درهم وخمسة دراهم فحال عليها حولان فعليه عشرة دراهم، وهذا [على](*) قول أبي حنيفة، لأن السنة الأولى وجبت عليه خمسة دراهم في العائتين، ولم تجب في الخمسة الأخرى شيء؛ لأنه لا يوجب في الكسور قبقي النصاب في السنة الثانية

 ⁽۱) في دب»: تمين. (۲) في دأه: ساقطة. (٤) في دأه: ساقطة.
 (۳) في دأه: ساقطة وهي في دبه.

كاملاً فوجبت الزَّكاة.

الزّكاة تجب في الغطارفة (١) إذا كانت مائتين؛ لأنها اليوم من دراهم الناس في الرمن الأول وأنّما تعتبر في كل زمان عادة أهل ذلك الزّمان. ألا ترى أن مقدار المائتين لوجور الرّكاة من الفضة إنما تعتبر موزن سبعة، وإن كان مقدار المائتين في الزّكاة في زمن النّي يجج كان بوزن حمسة، وفي رمن عمر رضي الله عنه بوزن سنة فتعتبر دراهم أهل كل بلد بوره، ودنائير كلّ بلد بوزنهم، وإن كان الوزن يتفاوت، وما عدا الغطريفي قالوا: كل (٢) درهم كان خمسة أكثر من النصف لا يجب في المائتن زكاة حتى لا يجب في العدلي في المائتن زكاة، وفي الفلوس: إن كانت قيمتها مائتي درهم، قحال الحول زكي خمسة دراهم.

رجل له ألف درهم، اغتصب من رجل ألف درهم، ثم غصبها منه رجل آحر واستهلكها وله ألف درهم غصبها منه رجل آحر واستهلكها وله ألف درهم غصبها منه رجل أن فحال الحول على مال الغاصين، ثم أبرأها، فإن الغاصب الأول يزكي ألفه فإنه إن ضمن ألفاً رجع على الثاني بالألف، والغاصب القاني لا يزكي؛ لأن الغاصب الثاني ضمن ألفاً، ولم يرجع على أحد بألف، فصار الذين مانعاً عليه وجوب الزكاة.

رجل التقط ألف درهم عرّفها سنة، ثم تصدّق بها، وله ألف درهم، ثم تم الحول على ألفه زكاها استحساناً؛ لأن الألف المتصدق بها لم تصر ديناً عليه في الحال لجوار أن يجيز صاحبها التصدق.

صباغ اشترى عصفراً أو زعفراناً ليصبغ به للنّاس بالأجر فحال الحول على ماله ركى مع ماله؛ لأنّ هذا مما يبقى في مناع النّاس فصار له حصة من الثمن، قصار كأنه اشتراء ليبيعه، ولو اشترى صابوناً، أو حرضاً، فلا زكاة عليه في ذلك؛ لأنه لا يبقى في النّوب. وكذلك الدّباغ.

رجل اشترى جوالقاً بعشرة آلاف درهم ليؤخرها من النّاس، فحال عليه الحول؟ لا زكاة عليه فيها؛ لأنّه اشتراها للغلّة لا للمبايعة، فلا تجب الزّكاة، وإن كان من رأيه أن يسع آخر لا عبرة لهذا، وكذلك الجواب في الإبل الحمالين والحمر المكاريين لما قلنا.

رجل وهب ديناً له على رجل من رجل ووكّله بقيضه فلم يقيض حتى وجب فيه الزكاة، ثم قبضه المرهوب له فالزّكاة على الواهب؛ لأنّ الموهوب له وكيل عن الواهب بالقبض له أولاً، فصار قبضه كقبض صاحب المال.

رجل تزوّج بأمة، وهو لا يعلم أنّها أمة، فدفع إليها المهر، فمكث في يدها حولاً، ثم علم أنّها أمة، فردّ المولى نكاحها(٤٠)، وردّ الألف على المتروج، فليس على أحد زكاة؛

⁽١) تم شرحها في كتاب البيرع. (٢) في دبه: ساقطة.

 ⁽٣) في (ب) ثم غصبها منه رجل، ساقطة.

 ⁽٤) في «ب١، وهو لا يعلم. . . تكاحها غير موجودة.

إِنْ الْأَمَةُ لَا مَلَكُ لَهَا وَالرَّوْجِ لَا يَدْ لُهُ؛ لأَنَّ لَهَا، وَلَايَةَ الْمُنْعُ مِنْ الزَّوْحِ طَاهُواْ، فَكَانَ مِي

وكذلك رجل حلق رأس رجل، فقضى عليه بالذية، فدفعها إليه، فمكت حولاً. ثـ نبت شعره فردّ عليه الدّية ليس على واحد منهما الزَّكة. أمّا الجاني، فلأنه رال ملكه. وأمّا . المجنى عليه؛ لأنه يستحق من يده والمستحق بمنزلة الهالك.

وكذلك لو أفرّ رجل بدين، ودفعه إليه، وحال عليه الحول، ثم تصادفا أنه لم يكن علبه دين لم يكن على واحد منهما زكاة.

ولو كانت عند رجل ألف درهم، فمكث عنده أشهر، ثم وهبها لرجل، ثم مكث عبده حولاً، ثم رجع الراهب في هبته لم يكن على واحد منهما ركاتها، ويستقبل الواهب مها

أمَّا الواهب؛ فلأن ملكه انقطع بالهبة، وانقطاع الملك يبطل الحول، وإنَّما عاد إليه منذ رجع.

وأمَّا الموهوب له؛ فلأن الرجوع في الهبة فسخ من كل رجه كان الرِّجوع بقصاء، أو بغير قضاء والدّراهم مما تتعين في الهنة فاستحق عين مال الزّكاة من غير اختياره فصار كما لر هلك.

رجل اشترى خادماً للخدمة، وهو ينوي، إن أصاب ربحاً ببيعه، فحال عليه الحول لا زكاة عليه؛ لأن المشترى للخدمة كذلك يكون إذا أصاب ربحاً ببيعه.

رجل له ألف درهم، فحال الحول عليها، ثم أقرضه، فهلكت عليه، لا زكاة عليه: لأنَّه لم يستهلكها كلُّها؛ لأنَّه لم يخرجها من أن تكون نصاباً، وكذلك لو كان ثوباً للتجارة فأعاره فهلك لما قلنا.

نخاس(١١) اشترى دواباً للبيع، واشترى لها جلالاً وبراقع ومقاود، فإن لم يُردُ بيع هذه الأشياء معها لم يكن فيها زكاة، فإذا أراد بيعها كان فيها زكاة، وكدلك العطار إذا اشترى القوارير، فهو كذلك.

ولو أودع مالاً رجلاً لا يعرفه، ثم أصابه بعد سنتين، [فلا زكاة عليه، ولو أودع رجلاً يعرفه، ثم ينسيه، ثم تذكر بعد سنين](٢) فعليه الزَّكاة لما مضى؛ لأنه إذا كان ممن يعرفه، وكان ممن يوضع عنده غالباً، ونسيان هذا نادر.

رجل شك في الزَّكاة فلم يدر أزَّكُى أم لا؟ يعيد، بخلاف الصّلاة فإنّه إدا شكّ في الصَّلاة بعد ذهاب الوقت أصلاها أم لا؟ لا يعبد. والفرق: أن العمر كلَّه وقت أداء الرَّكاة

عجاس: بياع الدواب والرقيق والاسم التحاسة بالكسو والفتح، الخو القاموس السحيط: ص ٧٤٠

⁽٢) - في الَّهُ: سَأَفُطَةً.

فصار الشُّك في الزكاة بمنزلة شك وقع في أداه الصَّلاة أنَّه أذى أم لا في وقنها، ولو كان كذلك يعيد، فكذا ها هنا.

رجل جن في الحول فأفاق [قبل](١) أن يتم الحول عليه، فعليه الرّكاة، لأنَّ السنة مي حق الزكاة بمنزلة الشهر في حق الصّوم، وثمّ ما لم يستوعب الجنون الشهر لا يمنع وجوب الصُّوم، فكذا ها هنا ما لم يستوعب جميع الحول لا يمنع وجوب الزِّكاة.

رحل له مائة درهم نقط ومائة درهم(٢) دين على إنسان تجب الزِّكاة وتكمل نصاب أحدهما بالآخر؛ لأن الجنس واحد في حق السّببية.

ولو اشترى(٣) رجلٌ حيواناً للقجارة يزكي لكلّ مائتي درهم من قيمتها خمسة دراهم، ولا تجب فيها صدقة السَّائمة؛ لأنَّها مال التَّجارة، فتجب فيها زكاة التجارة، وكذلك السَّائمة لا تجب فيها الصَّدقة، وإن كثرت؛ لأنَّه كما يجب في مال التجارة زكاة السَّائمة لانعدام سبب وجوب(1) زكاة التجارة، وهو الإسامة، فكذا لا يجب في السائمة زكة التحارة لانعدام سبب وجوب زكاة التجارة، وإن اشتراها للتجارة، ثم جعلها سائمة؟ أدّى [صدنة السّائمة آ(٥) إذا تم الحول عند جعلها سائمة؛ لأنها صارت سائمة لاقتران نية الإسامة بفعل الإسامة؛ فخرج من أن تكون للتحارة.

ولو كانت للسائمة فجعلها للتجارة، أو عبداً للخدمة فجعله للتجارة، لم يصر للتجارة بالنيَّة، إلاَّ بالبيع؛ لأنَّه لم تقترن نية التَّجارة، فلا يصير للتجارة ويصير عبداً التجارة للحدمة، وإبل التجارة السائمة بالنيّة.

أمّا عبد التجارة للخدمة؛ فلأنه نوى ترك التجارة، وهو تارك للتجارة فنية ترك التّجارة اقترنت بترك التّجارة.

وأمّا إبل القجارة للسائمة؛ لأن نية الإسامة اقترنت بالإسامة.

ولو اشترى أرضاً من أرض العشر للتجارة لم يكن عليها إلاّ العشر، وكذلك لو كانت خراجية؛ لأنَّ الجمع بين زكاة التجارة وبين العشر، أو الخراج غير ممكن، فكان إيجاب العشر والخراج أولى.

أمًا العشر؛ لأنَّه بتكرر بتكرر الخارج والزكاة لا.

وأمّا الخراج: يجب بكل حال، وإن كان عليه دين والزّكاة لا، وإن اشترى غير ذلك من العقار للتجارة زكاها؛ لأنّه ليس فيها وظيفة شرعية تمنع ذلك صحة نية التجارة بخلاف ما تقدم.

اشترى عبداً، أو داراً للتجارة فأجره خرج من أن يكون للتجارة؛ لأنه لما أجره مقد قصد الغلَّة فخرج من حكم التجارة.

⁽۱) في (۱): ساقطة ، (۲) ساقطة من (ب) (٤) في اب: ساقطة

⁽٣) في اب ا: رجل، غير موجودة. (٥) في الله: ساتطة.

ولو تزوّج رجل امرأة على ألف درهم، وقبصت، وحال عليها الحول، ثم طلفها قس الدّحول بها زكّت الألف كلها، لأنه وجب في ذمتها مثل نصف المقبوص لا عبن المقبوض.

والدَّين بعد الحول لا يسقط الواجب، ولو كانت سائمة غير الأثمان زكت نصفه، لأنه استحق تصفها من غير اختيارها قصار كالهالك.

ولا يزكّي الزّوج شيئاً؛ لأن ملك الزّوح الآن عاد في النّصف فأمتعة النجارة تقوم يوم حال عليه الحول بالعة ما بلعت بعد أن كانت قيمتها في أول الحول ماتتين، ويركّي لكلّ ماتتي درهم خمسة دراهم، ثم اختلفوا في كيفية التقويم. قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: يقوم بأوفر القيمتين وأكثرهما زكاة، حتى لو قومها بالدّراهم لا تجب منها الزكاة، ولو قومها بالدّنائير تجب فيما تقوم بالدّنائير وكذلك [الزّكاز](۱) لو كان على(۱) المكس، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: [يقوم] بالثمن الذي اشتراه به، فإن لم بكن اشتراه بقوم بالنقد الغالب.

أبو يوسف يقول: السّلعة حصلت بالشّمن، فكان تقويمها بجنس ذلك الشّمن أولى (٣٠) إلا إذا لم يكن بأن اشتراها بعوض، أو ورثه فحيثلًا تقوم بالنّقد الغالب.

محمد يقول: الغالب أحق بغلبه الاستعمال، وأبو حنيفة يقول: زكاة مال التجارة تجب بالقيمة، وهما قيم الأشياء، فكان التقويم بهما أولى من التقويم بما اشترى.

وأمّا الديون:

الدِّيون عند أبي حنيفة على ثلاثة منازل:

ما كان أصله للتجارة عند القابض، فحال عليه الحول، ثم قبض أقل من أربعين درهماً لم يزك حتى يقبض أربعين درهماً.

وما كان أصله عنده، ولم يكن للتجارة، فحال الحول عليه، ثم قبض أقل من ماتتي درهم لم يزكِ حتى يقبض ماتتي درهم.

وما لم يكن أصله عنده، فما لم يقبض منه ما بقي درهم ويحول الحول بعد ذلك لم يزك.

بيان الأول: إذا كان له مال الزّكاة فباعه، أو استهلكه إنسان، فتم حول الأصل على بدله تجب الزكاة.

وبيان الثاني: إذا كان له ثباب بدلة، أو عبد خدمة، أو نحوهما باعه، أو استهلكه إنسان وحال الحول على البدل وجبت الزّكاة. وعن أبي حنيفة أنه لا تحب حتى بضصه

 ⁽۱) في اله: ساقطة.
 (۲) في دبه. لو كان، ساقطة.

 ⁽٣) في (١): أولاً وفي (ب): أولى. ولعله الصّواب.

ويحول الحول.

وببان الثالث: إذا وجب المهر، أو بدل الخلع، أو بدل الضلح عن دم العمد، أو بدل العتق، أو بدل المتعاية، أو الذين المعومي العتق، أو بدل الشعاية، أو الذين المعومي بها على العاقلة، أو القاتل، أو الذين العومي به لا تجب الزكاة فيها حين يقبض ويحول عليه الحول بعد القبض. والأول يسنى دين القوي، والثاني: دين الوسط، والثالث: دين الضعيف، أما الذين الموروث فيه ثلان روايات: في رواية: بمنزلة دين الوسط، وفي رواية: جعل حكم الوارث حكم المورث، وفي رواية: بمنزلة دين الضعيف.

وأما إذا أعتق أحد الشريكين عبداً مشتركاً واختار المولى ضمان العتق إن كان العبد للتجارة فحكمه حكم دين الوسط هو الصحيح.

وإن كان العبد للخدمة فكدلك أيضاً، وإن اختار استسعاء العبد فحكمه حكم دين الضّعيف.

وأمّا الأجرة: ففيها ثلاث روايات: رواية: بمنزلة دين الوسط، وفي رواية: بمنزلة دين الضعيف، وفي رواية: جكمها حكم الأصل، فإن كان الأصل للتجارة كانت بمنزلة دين القوي، وإن لم يكن أصلها للتجارة كانت بمنزلة دين الوسط. هذا كله قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: الدّيون كلّها سواء تجب فيها الزّكاة وتجب فيها الزّكاة

وأمّا بدل الكتابة لا تجب فيه الزّكاة بالاتفاق، والوجه في ذلك: أن أصل الوجوب غير، ووجوب الأداء غير، وأصل اليد غير، وزيادة البيد غير، وأصل الملك غير وزيادة البيد غير، فوجوب الأداء معتبر بأصل الوجوب، وأصل البيد معتبر بأصل الملك، وزيادة البيد معتبر بأداء الملك، وإذا أثبتت هذا فنقول:

دبن القوي: وجب بدلاً عن مال التجارة ويده كانت ثابتة على مال التجارة فيده وإن زالت لكن إمكان الإعادة قائم فتعد يده قائمة معنى لكن يحتاج إلى زيادة اليد، وهو القبض حقيقة فيجب الأداء فيتغيّر بزيادة الملك في حق أصل الوجوب، وزيادة الملك في حق أصل الوجوب لا ينعقد موجباً عند أبي حنيفة ما لم يكن أربعين درهماً. فكذا زيادة اليد في حق وجوب الأداء.

ودين الوسط يده ما كانت ثابتة على مال التجارة، وكان الحاجة إلى إثبات أصل اليد، فاعتبر إثبات أصل اليد في حق أصل الوحوب فاعتبر إثبات أصل الملك في حق أصل الوحوب وذا مقدر بماثتي درهم، فكذا هذا.

ودين الضّعيف: وجب ابتداء في حق المالية فأشبهت بدل الكتابة، ووجه ما روي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: أنّ دين الوسط وجب بدلاً عمّا ليس للتجارة فعاد في حق الزّكاة

⁽١) في البه: ساقطة.

كدين وحب ابتداء، وهذا كلُّه إذا لم يكن عنده مال آخر للتجارة، فأمَّا إد. كان عنده مال آخر للتجارة بعتبر المقبوض من دين الضعيف مضموماً إلى ما عنده فيجب فيهما الزِّكاة. ، إن لم يبلغ نصاباً .

ولو كان الحيوان ديناً في الذَّمَّة لم يكن سائمة؛ لأنَّه لا يتصور إسامة ما في الذَّمَّة؛ كأن تفسير الإسامة: ما ترعى في البرية وعلفها من غير مؤنة وهذا لا يتأتى فيما في اللَّمة.

والسَّعاية عند أبي حنيقة: مثل الكتابة؛ لأن المستسعي عنده ممنزلة المكاتب فتكون السَّعاية بمنزلة (١) الكتابة، وعندهما: هو حرَّ فكان حكم السَّعاية حكم الدِّين على الحر من عليه الذين إذا كان له عين.

ومال النجارة والسّائمة يصرف إلى السائمة.

أما العين؛ لأنَّه معدَّ لقضاء الحوائح والإخراج، فكان صوف الدين إليه أولى.

وأمّا مال التجارة بعده؛ لأن مال التجارة أعدّ للبيع، والإخراج والسائمة أعدت للإمساك، وأمّا السّائمة بعدها؛ لأن السّائمة فاضلة عند الحاجة الأصلية، فكان الصرف إليها أولى من الصّرف إلى ما هو مشغول بالحاجة الأصلية، فإن فضل [ما هو](٢) مقدار المائتين زكاه؛ لأنَّه غير مشغول بحاجته الأصلية.

وأمّا الإبل السّائمة:

من كان [عنده] (٣) أقل من خمس من الإبل السّائمة لم تجب عليه الزكاة، فإن كانت خمساً وجبت عليه شاة إلى تسع، فإذا زادت واحدة وجبت عليه شاتان إلى أربع عشرة، فإذا زادت واحدة فقيها ثلاث شياه إلى تسع عشرة، فإذا زادت واحدة فقيها أربع شياه إلى أربع وعشرين، فإذا زادت واحدة قفيها ابنة مخاض: وهي التي طعنت في السّنة (1) الثَّانية إلى خمس وثلاثين، فإذا ازدادت واحدة ففيها ابنة لبون: وهي التي طعنت في السّنة (a) التّالئة إلى خمس وأربعين، فإذا زادت واحدة ففيها حقة، وهي التي طعنت في السَّنة الزابعة إلى ستين، فإذا زادت واحدة ففيها جذعة: وهي التي طعنت في السنة الخامسة إلى حمس وسبعين، فإذا زادت واحدة ففيها بنتا لبون إلى نسعين، فإذا زادت واحدة ففيها حقنان إلى مائة وعشرين، فإذا زادت عليها شيء استوفت الفريضة كما ذكرنا في كلُّ خمسِ شاةً هكذا.

وفي كل خمس وعشرين ابنة محاض إلى مائة وتسع وأربعين، فإذا زادت واحدة ففيها ثلاث حقاق، ثم استقبل الفريضة كما ذكرنا في كل خمس شاة. هكذا، وفي كل حمس وعشرين ابنة مخاص، وفي كل ستة وثلاثين ابنة لبون إلى خمس وأربعين، فإدا رادت واحدة ففيها أربع حقاق إلى خمسين، وهو تمام المائتين، ثم استقبل الفريضة لما روى أبو

في (ب: المكان فتكون الشعاية بمنزلة . سائطة . (٤) في (ب: ساقطة .

⁽٥) في اب السائطة. (٢) - في فأه: ساقطة.

⁽٣) - فيَّ داه: ساقطة.

بكر من محمد من عمر بن حزم أنَّ رسول الله تَثَلِقُ كتب كتاب الصدقات بحداه عمرو لَّ حزم، وذكر (١) الحديث إلى عشرين ومائة على هذا الترتيب وقال: فإدا كان أكثر من ذلك ففي كلَّ خمسين حقة فما فضل منه يعاد الواحب إلى أصل الفريضة هما كان أقل من خمس وعشرين ففي كل خمس ذود شاة، والمقادير إنما تعرف بالسماع.

ولو كان عنده فصلان، أو عجاجيل، أو حملان، لم تجب عليه في قول أي حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف: فيها الصدقة، ولا يؤخذ منها مسنة إلا إذا كان فيها مسنة، وكان (٢) أبو حيفة رحمه الله تعالى، أولا يقول: يجب فيها ما في المسنات، وبه أخذ رو رحمه الله تعالى، أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول: إن نقصان السنين بنقصان وصف فيعتو بنقصان الأخص وذلك يرد الواجب إلى جنس النصاب، فيجب في المهزول، فكذا هنا، ومن عاد إلى واحد منهما سقط اعتبار ترتيب السن؛ لأنه لا سن لما عنده.

هما: احتجا بما روي عن سويد بن غفلة (٣) أنّه قال: «سَمِعْتُ مُصَدُّق رسُولِ اللّهِ ﷺ مِنْ عَهْدِي أَنّه لاَ آخُذُ مِنْ رَاضَعِ اللَّبَنِ شَيْئاً» (٤) ففيه دليلان:

أحدهما: أنه لا يجب في الضغار شيء.

والثاني: لا يؤخذ الصغار في الضدقة أمّا إذا كان فيها مسنّة تجب الزّكاة بالإجماع؛ لأن الضغار تجعل تبعاً للكبار وهذا إذا كان عدد الواجب من الكبار موجود فيها أمّا إذا لم يكن، فلا يجب.

بيانه: لو كان له مسنتان ومائة وتسعة عشر حملاً تجب فيها مسنتان، ولو كان له مسنة واحدة وعند أبي يوسف: واحدة ومائة وعشرون حملاً⁽⁰⁾، فعند أبي حنيفة ومحمد: تجب مسنة واحدة وعند أبي يوسف تجب مسنة وحمل، ولا يؤخذ في الصدقة إلا الثني فصاعداً؛ لأنه أمانة، ولا تؤخذ الحذعة من المعز، فكذا من الشياه، وإنما جوز الأضحية بالجذع من الضأن بالأثر، ولو كان عليه دين يحيط بقيمتها، لم تجب عليه شيء (⁽¹⁾)، ولو كان يعلفها، أو يحمل عليها، ولم تكن سائمة لم يجب عليه شيء لما روي عن النبي عليها أنه قال: «لَيْسَ فِي الإبِلِ الْحَوَامِلِ ولا فِي البَقرِ الْمُثيرةِ مَدَدَقةً (⁽¹⁾)، فإن كانت تسام في بعض الحول وتمان في البعض فالعبرة للغلبة.

 ⁽١) ساقطة من «ب».
 (٢) في «أ»: وقال، وفي «ب»: وكان وأثنتنا الأخير.

⁽٣) سويد بن غفلة بن عرسجة بن عامر الإمام القدرة أبو أمية الجعفي الكوفي قيل: له صبحة ولم يصح بل أسلم في حياة النبي عليه المصلاة والسلام وسمع كتابه إليهم وشهد البرموك. حدث عن أبي بكر الصديق وعمر وعثمان وعلي وأبي بن كعب، وروى عنه أبو ليلي الكدي الشعبي وإبراهيم النخعي، وقيل: إنه من أقران وسول الله يَجْهَا؛ لأنّه ولد عام الفيل مات سنة (١٠٨٣). انظر: سير أعلام السلام (١٠٦/٥) مم ما بمدها.

 ⁽٤) النسائي في سننه، كتاب الزكاة، باب الحمع بين المتفرّق والتغريق بين المجتمع رقم (٢٤٤٧).

 ⁽٥) في اب ١٤ مانة وتسعة عشر.
 (٦) في ١٩٠١ مانة وتسعة عشر.

 ⁽٧) كُنْز العمال، المجلد الشادس في الأحكام (١٥٨٤٨). الجامع الضغير: المجلد الخامس حرف اللام رقم (٧٦٣٠)، نصب الرّاية، كتاب الزّكاة، باب صدقة الشوائم، الحديث السابع عشر.

وإن كانت السَّائمة إنائاً، أو ذكوراً أو معاً وجبت الصدقة؛ لأن التصوص الواردة في المنوائم مطلقة ليس فيها فصل بين الذِّكور والإناث ويحسب(١) الأعمى والمريص والأعرج في العدة، ولا يؤخد في الصدقة، وكذلك الصغير هكدا روي عن عمر وعلي وابن عمر رضي الله تعالى عنهم (٢).

ولو ياع إبله بعد الحول والمصدق ينظر إليه، أو كان نائباً، فإن المصدق مالخيار إن شاء أحدُ من المشتري من المبيع لا من مال آخر ويرجع المشتري على البائع، وإن شاء أخد من البائع، ولو تفرقا، ثم حضر المصدق لم يأخذ من المشتري وأخذ من البائع.

والمراد من التفرق: [التفرق](٣) بالبدن، حتى لو كانا في مجلس العقد كان للنّاني أن يأحذ من المشتري، وإن كان قد قبضه ونقله؛ لأن تمام البيع قبل التفرق بالأبدان مجتهد نيه.

والسَّاعي في مال الصَّدقة بمنزلة القاضي في سائر الأحكام لشوت ولايته فيها، فكان للساعي أن يحتهد، فإن أدّى اجتهاده إلى أن البيع قد تم أخذ الزّكاة من البائع؛ لأنّ الحق نى ذمة البائع؛ لأن البائع استهلك المال بإخراجه عن ملكه فصار الحق واجباً في ذمته، وإن أدَّاه احتهاده إلى أن البيع لم يتم أخذ من المشتري؛ لأنَّ الحن في عين المال بعد، فيؤخذ منه دون ذمة البائم.

وطريق الأخذ منه: أن يجبر البائع على الأداه منه، وهو المراد من الأحذ من المشتري، فإذا تفرقا تم البيع فيأخذ من البائع.

فرق بين هذا وبينهما إذا باع الطعام الذي فيه العشر فإنَّ السَّاعي يأخذ العشر في الطعام تفرقا، أو لم يتفرقا والفرق أن العبرة في وجوب العشر للطّعام دون المالث بدليل أنّه يجلب في أرض الوقف، فإذا كان كذلك يأخذ من الطعام على كلّ حال. أما في حق الزكاة يعتبر المالك. فإدا جاء وقد خرج العين عن ملكه وتعذُّر الأخذ من العين فيأخذ منه.

وأمّا صدقة اليقر:

لبس في أقل من الثلاثين من البقر الشائمة صدقة؛ فإن كانت ثلاثين ففيها تبيع أو تبيعة: وهي التي طعنت في السُّنة الثَّانية إلى تسع وثلاثين، فإن كانت أربعين ففيها مسنة: وهي التي طعنت في السّنة الثّالثة (٤) فما زاد على الأربعين فيحساب السّنة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إلى ستين، فإذا ملغت ستين ففيها ثبيعان، أو تبيعتان. وروي عن أبي حنيفة أنَّه قال: ما زاد على الأربعين لم يكن فيها شيء إلى سنين، فإذا بلغت سنيس فقيها سيعان، أو تبيعتان. وفي سبعين مسنة وتبيع، وفي ثمانين مسنتان، وفي تسعين ثلاثة أتبعة فقس على هذا أشكاله تدوك الباب كله، فصار الكلام في موضعين:

أحدهما: لأبي حنيفة معهما.

⁽٣) ني els: ساقطة. (٢) سبقت ترجمتهم، (١) في ابع: سائطة.

 ⁽٤) في (ب): إلى تسع وثلاثين... الثالثة: ساقطة.

والثاني: اختلاف الزواية عن أبي حنيفة.

أمّا الكلام معهما: احتجًا بما روي أنّ حماداً رضي الله تعالى عنه قبل له: ما تقول بين الأربعين والستين: قال: تلك أوقاص لا شيء فيها. أبو حنيفة يقول: الوقص لا يعرف إلا بالنص وقد عدم، وإن حديث معاذ^(۱) يحتمل إنّه أراد به: أن لنّبي ﷺ لم يبين فيها شيئاً، فإذا عدم بقي الوجوب بعموم قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَلِهُمْ صَدَفَةٌ ﴾ (۱).

وأمَّا الكلام في اختلاف الرَّواية عند أبي حنيفة.

وجه الرّواية الأولى: أن الوقص لا يثبت إلاّ بالنّص وقد عدم فيما زاد على الأربعين وحه الرّواية الثانية: أن الوقص كما يثبت بالنّص يثبت بالاستدلال، وقد وجدنا نصاب البقر يتلوه وقص تسعة كما بعد الثلاثين وكما بعد سنين، فأثبتنا هذا أيضاً استدلالاً.

والجواميس أيضاً من البقر؛ لأنَّه أنواع (٣) من البقر فدخل تحت اسم الجنس.

ومن مات ولم سواتم وجبت فيها الصّدقة لم تأخذ من ورثته، وكذلك الزّكاة؛ لأن الزّكاة عبادة فيكون الركن هو الفعل منّن عليه وهذا لا يتصور منه (٤٠) بعد الموت بخلاف ما إذا مات قبل أداء العشر من غير وصية، فإنّه يؤخذ العشر؛ لأن العشر أكثر تعلقاً بالعين من الزّكاة، والله تعالى أعلم.

وأمّا صدقة الغنم:

ليس في أقل من أربعين من الغنم السائمة صدقة، وإن كانت أربعين ففيها شاة إلى مائة وعشرين، فإن زادت واحدة ففيها ثلاث شياه إلى وعشرين، فإن زادت واحدة ففيها ثلاث شياه إلى ثلاثمائة، فإن زاد لم يكن فيه شيء إلى أربعمائة، فيكون أربع شياه، وكذلك إذا كثر الغنم ففي كلّ مائة شاة؛ لأنّ الآثار كذلك وردت والمقادير لا تعرف إلاّ بالنص.

ولا تؤخذ الماخض، ولا الأكيلة، ولا الرئاء ولا فحل الغنم؛ لأنها من كرائم أموال الناس.

والزَّثاء: هي التي ترث ولدها.

والأكيلة: هي التي تسمّن للأكل.

وفحل الغنم: هو الذي ينزو على الغنم.

ولو كان لرجل مائة وعشرون شاة حتى وجبت فيها الزكاة ليس للشاعي أن يفرَّفها ويجعلها أربعين أربعين فيأخذ ثلاث شياه؛ لأن باتحاد الملك صار الكلّ نصاباً واحداً، ولو

⁽١) هو معاذ بن جبل بن أوس الإمام أبو عبد الرحمن الأنصاري الخزرجي المدني البدري شهد العقة شاب أمرد ركب رديفاً للنبي على حمار يقال له غفير ممن جمع الفرآن على عهد رسول الله على مع أبي بن كعب وزيد وهو أعلم الأتمة بالحلال والحرام توفي سنة ١٧هـ وهو ابن ثمان وثلاثين سة الطر سير أعلام النبلاء (١/ ٤٤٣).

⁽٢) سورة التربة، أية: رقم ١٠٣.

⁽٣) في الله: نوع، ﴿ ﴿ (٤) في الله: ساقطة.

كان بين رجلين أربعون شاة حتى لم تجب على واحد منهما الزّكاة ليس للسّاعي أن يجمعه فيجعلها عصاباً فيأخذ الزّكاه منهما؛ لأن ملك كلّ واحد منهما قاصر عن النصاب، فلا يحب نها الزّكاة.

وأمّا الخيل:

الخيل إذا كانت سائمة ذكوراً، أو إناثاً، وجب عليه في كل فرس ديماراً، وإن شاء وَوَمها، وزكّى كلّ مائتي درهم خمسة دراهم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقالاً. لا صدقة في الخيل السّائمة.

ولو كان الكلّ ذكوراً لا يجب، وإن كانت إناثاً فعن أبي حنيفة: روايتان: ذكر في ظاهر الرّواية: أنه لا تجب، وذكر في رواية أخرى أنّها تحب، وأجمعوا على أنّها لا تجب في الحمير والبغال السّائمة شيء. هما: احتجا بما روى أبو هريرة (١) وزيد بن ثابت (١) رضي الله تعالى عنهما عن النّبي عَلِيهُ أنّه قال: ولَيْسَ عَلَى الرّجُلِ مِن فَرْسِهِ صَدَقَةً (١) وأبو حنيفة احتج بإجماع الصحابة على الأخذ، لكن عند أبي حنيفة إنّما (١) بأخذ السّاعي إذا طابت نعس من عليه، أمّا إذا لم تطب لا؛ لأنّ عنده الزّكاة واجبة لكي يؤذي رب المال إن شاء إلى المساكين، كما (٥) في الأموال الباطة.

وأمّا المستقاد:

رجل له ماثتا درهم حال عليها ثلاثة أحوال، ثم استفاد خمسة يؤكّي للسنة الأولى لا غير؛ لأنّه في السّنة الأولى النّصاب ناقض غير؛ لأنّه في السّنة الثّالية النّصاب ناقض ويستقبل الحول عند استفادة خمسة:

رجل له ماثنا درهم على رجل قحال الحول إلا شهراً واستفاد ألفاً، ثم تم الحول على المائنين لا يجب عليه أن يزكي الألف ما لم يأخذ من الدين أربعين فصاعداً في قول أبي حنيفة؛ لأنه ما لم يأخذ الأربعين (٧) لا يجب (٨) الأداء عن الأصل، فلا يجب على المستفاد

⁽۱) سبقت ترجمته.

⁽٢) هو زيد بن ثابت بن الصحاك بن لوذان بن عمر بن عبد عوف ابن خنم بن مالك س التجار بن تعلد . الإمام الكبير شيخ المقرثين والفرضين مفتي المدينة أبو سعيد وأبو خارجة الخزرجي التحاري الأنصاري كاتب الوحي رضي الله عنه حدث عن النبي تظام وعن صاحبيه وقرأ عليه الفرآن كله أو بعضه وحدث عنه أبو هريرة وابن عباس، مات سنة (٤٦هـ)، سير أعلام البلاء للدهبي (٤/ ٢٧) مع ما بعدها

⁽۲) المخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب ليس على المسلم في فرسه صدقة (١١٥٩)، مسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب لا زكاة على مسلم في عبده وفرسه (٩٨٢). البرمذي في جامعه، كتاب الركة، باب: ما جاء: ليس في الخيل والرقيق صدقة (٩٢٤). أبو داود في سنم، كتاب الزكاة، باب. صدقة الرقيق (١١٥٩). السائي في سننه، كتاب الزكاة، كتاب الحيل رقم (٢٤٥٧) (٢٤٥٩) (٢٤٥١).

⁽a) في هب: ساقطة. (a) في «ب»: ساقطة. (1) هي ها». ساقطة

 ⁽٧) في دبه: ساقطة.
 (٨) في دبه: ساقطة.

والمستفاد من حنس النّصاب يضم إلى ما عنده من النّصاب: ويزكي بحول الأصل وكدلك الأولاد، والأرباح تضمّ إلى الأصول.

إذا ادّعى صدقة الفطر عن عبد الخدمة، ثم باعه يضمّ ثمنه إلى ما عنده من النّصاب؛ لأنّ صدقة الفطر مؤونة الرّأس دون المال، وكذلك إذا باع الطّعان المعشور؛ لأن العشر وجب بالأرض النّامية دون المال، فلم يكن هذا بدل مال وجب بسببه العشر.

ويضم الذهب إلى الغضة في تكميل التصاب، حتى لو كان عنده مائة درهم وأربعة مئائيل ذهب قبمتها مائة درهم (١) زكى خمسة دراهم في قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: كلّ مثقال أقيم مقام عشرة دراهم، فما لم يكن عنده مائة وعشرة مثاقيل، أو مائة وخمسون درهماً وأربعة مئاقيل لم تجب عليه الرّكاة، وهذا بياء على أنّ الذهب والفضة يضم بعضها إلى بعص باتفاق بين أصحابنا، لكن اختلوا في كيفية الضم؟ قال أبو حنيقة رحمه الله تعالى: يضم باعتبار القيمة، وقالا: يضم باعتبار الأجزاء نحو: أن يكون نصف النصاب من كل واحد منهما، أو أحدهما ربع النصاب والآخر ثلاثة أرباعه، هما يقولان: إن الزّكاة تجب فيهما باعتبار أعيانهما(٢). ألا ترى أنه لو ملك قلب هضة وزنه عشرة وقيمته مائتا درهم لا تجب الزّكاة باعتبار القيمة، وإذا وجت باعتبار عنهما يكمّل من العين، وأبو حنيفة يقول: إن الصم باعتبار العين متعذّر؛ لأن الضّم باعتبار وتكميل الشّيء بخلاف جنسه لا يتحقق، فوجب الضمّ باعتبار القيمة عند المقابلة، بخلاف جنسها، فاعتبرت القيمة باعتبار حالة الاجتماع، ولم تعتبر حالة الانفراد. والله مبحانه وتعالى أعلم.

الفصل الثالث

في تعجيل الزَّكاة، وتأخيرها إلى آخر الفصل

أمّا التعجيل:

رجل له ماثنا درهم فحال عليها الحول إلا يوماً، فعجّل من زكاته شيئاً، ثم تم الحول على ما بقي لا زكاة عليه؛ لأنّ الدّفع إلى الفقير يزيل المدفوع عن تمليكه، فكان النّصاب ناقصاً في آحر الحول.

رجل له ألف درهم، فعجل زكاتها عشرين درهماً، ثم حال الحول، ثم هلك منه شمانمانة وبقي مائتا درهم؟ عليه درهم واحد؛ لأنه أعطى من كل مائتي درهم أربعة دراهم، وبقي لكل مائتي درهم [درهم](٣)، وإن هلك ثمانمائة قبل الحول لا شيء عليه؛ لآنه تبين أنّه لا زكاة عليه إلا في المائتين؛ لأنّ الثمانمائة هلكت قبل الوجوب فتبين أنّ الخمسة م

⁽١) في البه: وأربعة مثاقيل ذهب قيمتها مائة درهم. ساقطة.

⁽٢) في اب: أو أحدهما . . . أعيانهما . ساقطة . (٣) في ابًا: ساقطة .

العشرين زكاة، وخمسة عشرة تطوع.

وإن هلك مائنان بعد الحول وبقي ثمانمائة فعليه من الزّكاة أربعة دراهم، وإن هلك المائنان قبل الحول، فلا شيء عليه.

رجل له نصاب فعجّل الرّكاة في النصاب، فعليه في كل مانتي درهم (١) حمسة دراهم، لأنّ الحرل على المائتين (٢)، وقد خرجت الزّيادة عن ملكه قبل أن يحول الحول.

رجل له أربعمائة درهم فظن أن عنده خمسمائة درهم، فأدّى زكاة خمسمائة، ثم ظهر أن عنده خمسمائة، فله أن يحتسب الزّكاة للسّة الثانية؛ لأنّه أمكن أن يجعل الزّيادة تعجيلاً.

إذا عجل شاة عن أربعين شاة وسلمها إلى المصدق فتم الحول وتصابه ناقص والشاة بي يد المصدّق جاز هو المختار.

فرق بين هذا وبينما إذا تصدق على نقير، وباتي المسألة بحالها حيث لا يجوز.

والفرق: أنّ الذّفع إلى العقير يزيل المدفوع عن ملكه، ولهذا لو هلك النّصاب قبل ثمام الحول لا يملك الاسترداد، فأمّا الدّفع المصدّق لا يزيل المدفوع عن ملكه قبل تمام الحول، لأنّه كالنائب عن المالك، ولهذا لو هلك النّصاب قبل تمام الحول ملك الاسترداد، ولو كان المصدق باعها من إنسان، وهي قائمة في يد المشتري، والمسألة بحالها؟ في رواية: تسقط الزكّاة، وفي رواية عن محمد: أنها(٢) لا تسقط وبقاؤها في يد المشتري كقائها في إيد البائع](١)، وهذا أليق بما ذكرنا في النّكتة.

والمصدّق إذا رأى أن يعجل حق عمالته قبل الوجوب، أو القاضي إن رأى الإمام أن يعطيه جاز، لكن الأفضل له أن لا يأخذ؛ لأنه لا يدري أيعيش إلى وقت الوجوب أم لا؟.

يجوز تعجيل الزكاة بعد ملك النصاب؛ لأنه عجل بعد وجوب السبب، وهو ملك النصاب، فيجوز التكفير بعد الحرج مثل الموت، ولا يجوز التعجيل على ملك النصاب لفقد السيب أصلاً.

ولو ملك النصاب، وعحل زكاة نصب كثيرة، ثم استفاد مالاً، فتم الحول جاز؛ لأن المستفاد تبع للنصاب وملك الأصل هو السبب فقد عجل زكاة التبع بعد السبب فيحوز (٥)، وهذا إنما يجوز إذا بقي بعض النصاب وكمل في طرفي الحول، أما إذا هلك الكلّ، شم استفاد مانتين لم يجز المعجل لفوات أصل السبب.

إذا كان له دراهم ودنانير وعروض التجارة فعجّل زكاة جنس منها فهلك جاز المعجل عما بقي؛ لأنّ الكلّ في حق الزّكاة كجنس واحد لاتحاد الوصف، وهو الإعداد للتجارة، ولهذا يضم البعض إلى البعض، وإن كان له خمس من الإبل وأربعون من الغنم، فعجّل

⁽١) في دب: بالطة. (٢) في دب: سائطة. (٣)

⁽b) في اله: في يد المشتري وما أثبتناه في ب هو الصّحيح. (a) في دسه ماقطة

ركاة جنس واحد، ثم هلك، فالمعجل لا تجريه عن الباقي؛ لأنهما مختلمان في المقصود والوظيفة، فصح التعيين، ولقد عجل عشر زرعه بعد النبات قبل الإدراك، أو عشر النمر عد الخروح قبل البلوع أجزأه؛ لأنّه عجّل بعد وجود السّب.

وإن عجّل عشر زرعه بعد الزرع قبل النّبات وعشر ثمره بعد غرس الشّجر قبل حرو-النّمر لم يجزه في قول محمد رحمه الله تعالى؛ لأنّ التعجيل للحادث لا للمذر، ولم يحدث بعد. وفال أبو يوسف رحمه الله تعالى: يجوز،

أبو يوسف يقول: إن سبب الوجوب أرض نامية بالزّراعة قبل الإنبات وبالغرس قبل خروج الثمر اتصفت الأرض بصفة النّماء، فوقع التعجيل بعد السّبب فيحوز.

محمد يقول: بل سبب الوحوب الأرض النّامية، لكن تحقيقه النماء فيكون التعجيل قبلها واقعاً قبل السّبب، فلا يحوز.

ولو عجّل زكاة ماله فأيسر الفقير قبل تمام الحول، أو مات، أو ارتدّ جاز عن الرّكاة؛ لأنه كان مصرفاً وقت الصّرف، فصح الأداء إليه، فلا تنتقض بهذه العوارض.

وأمَّا تأخير الزَّكاة:

إذا أخر الرّجل زكاة ماله حتى مرض يتصدق سراً من ورثته، وإن لم يكن عنده مال، وأراد أن يستقرض لأداء الزكاة، إن كان أكبر رأيه أنه إذا استقرض وأدّى الزكاة ويجتهد لقضاء الدّين يقدر عليه كان الأفضل أن يستقرض فإن قضى الدّين بعد ذلك فيها(١١)، وإن لم يقدر حتى مات يرجى أن الله يقضي دينه عنه، وإن كان أكبر رأيه أنّه لا يقدر على قضاء الدّين بعد ذلك فالترك أفضل؛ لأن الزّكاة حق الله تعالى، والدّين حق لعباده وخصومة العباد أشد.

واختلفوا في الزكاة أنها واجبة على الفور، أو على التراخي قال بعض المشايخ: الزّكاة واجبة على الفور؛ لأن الأمر طلب المأمور واجبة على الوجوب للحال؛ لأن الأمر طلب المأمور به، فعلى هذا لو لم يزك حتى حال عليه حولان فقد أساء وأثم، عن محمد رحمه الله تعالى، من لم يؤذ الزّكاة لا تقبل شهادته، وقال بعض المشايخ: الزّكاة واجبة على التراحي وجميع العمر(٢) من حق أداء الزّكاة كوقت الصلاة في حق الصّلاة وحمل الأمر المطلق على التراخى.

وأمّا النَّذُر:

إذا قال: إن دخلت هذه الدّار فلله تعالى عليّ أن أتصدق بهذه المائة الدّرهم فدخل الدّار، وهو ينوي بعد دخوله لها أن يتصدق من زكاة ماله، فدخل، ثم تصدق بها لا يجربه عن الزكاة؛ لأن الأول يمين واليمين لازم لا يمكن الرّجوع عنها، فإدا دحل الدّار لرمه التصدّق بجهة اليمين.

⁽١) في (ب»: ساقطة. (٢) في وب»: ساقطة.

ولو قال: مالي صدقة على فقراء مكة فتصدق على فقراء بلح يجوز؛ لأن لعفراء حهة تصرف بتلك الجهة المال إلى الله تعالى. والعقير في هذا المعلى جنس واحد وصار كدر يوجب عليه الضوم والصلاة بمكة وصلى وصام ببلح أجزأه أن ولو كان له مانتا درهه، فقال: هي في المساكين صدقة إن كلمت فلاناً فحدث، ثم حال الحول عليه فتصدق بوجب عليه زكاتها خمسة دراهم؛ لأن التذر لا يمنع وجوب الزّكاة ووجوب الزّكاة لا يمعه عن التصرف في المال، فإدا ملكها بنية النّذر وقع عن الدر وبقيت الزّكاة عليه، وإن تعدل خمسة دراهم عن زكاتها، ثم تصدق بماثتي درهم عمّا حنث وجب عليه حمسة دراهم أبضاً يتصلق بنها، وذكر في «الجامع الكبير»: أنّه لا يجب عليه التصدّق بخمسة أخرى؛ لأنه وجب عليه تمليك خمسة فيها زكاة بإيجاب الله تعالى باختياره، ولا يكون ذلك القدر وجب عليه كما أو هلك.

وجه الرّواية الأولى: وهو أنّ الزّكاة، وإنّ وجبت، لكن يمكنه الأداء من مال آخر، وإذا أدّى من هذا المال صار مبطلاً معنى.

وأمَّا فيما يضمن بالبيع والاستهلاك، وفيما لا يضمن:

ولو كان عنده ألف درهم، فحال عليها الحول، فاشترى بها متاعاً للتجارة بما يتعابن الناس فيه، ثم هلك المناع لا يضمن الركاة.

فرق بين هذا وبين إذا اشترى بها عبداً للخدمة، أو مناعاً للتجمّل، أو سائمة، أو نحوها، ثمّ هلك حيث يضمن، والفرق أنه في الوجه الأول أزال الألف إلى حلف؛ لأن مال التجارة بمنزلة الدّراهم في حق الزكة فصار هلاكه كهلاكها، وفي الوجه الثاني: أزال الدّراهم لا "" إلا خلف؛ لأن عبد الخدمة ليس بمال التجارة.

والسائمة، وإن كانت مال الزّكاة، لكنها تخالف الدّراهم في حق الزّكاة، فلا تصلح خلفاً عن الألف، فلا يكون هلاكه كهلاكها.

إذا باع مال التجارة بعد الحول، وهو يساوي ألف درهم بثمانمانة درهم لا يضمن زكاة المالين، وهو مضموناً على البائع.

واختلفوا في الغني الفاحش والبسير: فالضحيح ما روي عن محمد أنه قال: إذا كان الغني مما يدخل تحت اختلاف المقومين، فإنه يسير، فإذا كان لا يدخل، فهو فاحش، وإذا كان الغبن البسير، فإذا هلك المشتري في يده يهلك نزكاته، ولا يضمن قدر الغبن؛ لأنه فليلة ومعفوة، وإذا كان الغبن فاحشاً صار مستهلكاً مال الزكاة بقدره فتحولت الزكة في ذمته، فلا تسقط بهلاكه.

اشترى جارية للتجارة، فحال الحول، ثم وجد بها عيباً، فردُّها بقضاء، أو بغير قضاء

⁽¹⁾ في دبه: غير موجودة. (٣) في دبه: حرف الاه سائط.

 ⁽۲) في دبء: بمائتي... يتصدق. ساقطة.

زكى المشتري قدر فيمتها معيناً يوم حال الحول؛ لأنَّه لم يملك جارية نساوي ألفاً يوم حال الحول؛ لأنَّه انتقص قيمتها عن الألف لأجل العيب إلا أن تكون قيمتها مع العيب ألف درهم الآن بزكي ألفاً، وأمّا البائع يزكي خمسمائة درهم؛ لأنه تم الحول عنده على خمسمانة، والزِّيادة حصلت له يعد تمام الحول، فلا تعتبر، ولو كان عند رجل طعاء للتجارة يساوي مائني درهم حال الحول علبه، فلم يؤد زكاته حتى صار يساوي مائنا١١ درهم فإن أراد أن يؤدي دراهم أدّى خمسة دراهم، وإن أراد أن يؤدي من الطعام أذى رب عُشُرهِ قلَّت قيمته، أو كثرت في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالا: علبه درهمان ونصف إن صارت قيمته مائة درهم، وإن صارت أربعمائة أدّى عشره، وهذا الاختلاف با، على أن اختيار القيمة وأداءها عند أبي حنيفة يطهر أن الواجب هو القيمة فتتغير القيمة يوم الوجوب وعندهما: لا يظهر أن الواحب هو القيمة، بل ينتقل الواجب من النَّصاب إلى القيمة عند اختيار القيمة فتعتبر القيمة يوم النقل، فإن هلك المال بعد الحول لم تجب ميه الزَّكاة فإن استهلكه وجبت عليه؛ لأن الواجب أداء جزء من النَّصاب.

ففي الوجه الأول: فات النَّصاب لا إلى خلف، فيفوت الأمر ضرورة، وفي الوجه الثاني: فات النصاب إلى خلف، وهو الضمان الواجب بسبب الاستهلاك فيبقى الأمر وصار كالعبد الجاني إذا هلك لا يضمن المولى، وإن استهلكه ضمن لما قلنا.

وأمًا فيما يضمن بالخلط وغيره، وفيما لا(٢) يضمن:

رجل دفع إليه رجلان كلّ واحد منهما دراهم يتصدّق بها عند زكاة ماله، فخلط الدراهم قبل الدفع، ثم تصدق فالوكيل ضامن.

وكذلك المتولِّي إذا كان في يده أوقاف، وقد خلط غلاَّتها صار ضامناً لها؛ لأن الخلط استهلاك، فيكون سبباً للضّمان إلاّ في موضع جرت به (٢٠) العادة بالإذن له، وهي باب الحنطة للضمان بالخلط، إذا تركوا غلاتهم عنده أمانة، ولا عرف في حق السماد والساعين بخلط قيمة الغلات والأمتعة.

رجل في أرضه ماء وأرضه مملحة، فأخذ إنسان من ذلك الماء، فلا ضمان عليه كعا لو أخذ الماء من حوضه، وإن صار الماء ملحاً، فلا سبيل عليه لأحد؛ لأن الماء صار ملحاً بالأرض، فصار غير ماء فمن أخذ منه شيئاً كان ضامناً، وكذلك النّهر إذا انبثق، وفي الماء طين حتى صار في أرضه ذراع من طين، أو أكبر لم يكن لأحد أن يأخذ من ذلك الطبر، ولو أخذ كان ضامناً؛ لأن الطَّين تمكن في أرضه، فصار كأنَّه خرج من أرضه.

الحطب في المروج إذا كان في ملك رجل ليس لأحد أن يحطبها، إلا بعلمه؛ لأمه تصرف في مكله، وإن كان في غير ملك أحد لا بأس به بالنَّص، وإن كان ذلك بنـب إلى

 ⁽¹⁾ في أنه: مائة وفي أب؛ مائتين.
 (٢) في أنه: (٤٥) ساقطة وهي في أب. (٣) في اب: ساقطة.

قرية، أو إلى أهلها لا بأس أن(١) يحتطب ما لم يعلم أنَّ ذلك ملكهم؛ لأنَّ النَّص مطلق، لكن حص عن النص الملك.

وكذلك الزربيخ والكبريت والثمار في المروج والأودية لما قلنا متى وحب عليه الزَّكاة، ولا يؤدِّي لا يحل للفقير أن بأخذ من ماله بغير إذن فإن أخذ كان له أن يسترده إن كَانَ قَائِماً ويضمنه إن كان هالكاً؛ لأنَّ الحق ليس لهذا العقير بعينه.

إذا أمر إنسان غيره بأخذ مال الغير فالضمان على الآخذ؛ لأنَّ الأمر لم يصح، وفي كل موضع لا يصح الأمر لا يجب الضمان على الآمر.

الجاني إذا أمر الأعوان بالأحدُ فيه نظر فناعتبار الظاهر يجب الضمان على الجاني، وإنما يجب (٢) على الآخذ، وباعتبار أنه السّاعي يجب عليه، فيجب التأمل في هذه المسألة.

إذا كان له مانتا درهم، ثم ورث مانتين بعد الحول وخلطها، ثم هلك نصفها سقط نصف أوله؛ لأن الواجب شائع في الكل وقد هلك النصف، ولو ربح في المائين مائتين بعد الحول، ثم هلك النصف لا يسقط شيء من الزَّكاة. لأن الرَّبع تبع لأصله، فكان بمنزلة العفو، عند أبي حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله تعالى: الواجب يتعلَّق بالتصاب دون العفر، وعند محمد رحمه الله تعالى: مهما جميماً لو هلك العفو بعد الحول يسقط (٣) الواجب بقدره؛ لأن الكل سواء في استدعاء الوجوب فصار كمال واحد، وتأثير العقو في أن لا يؤداد به الواجب ولهما: أنَّ النَّصاب الأول عفر والآخر تبع بناء عليه، فكان صرف الهلاك إلى التَّبع أولى.

إذا كان له أربعون من الإبل فهدك منها عشرون بعد الحول ففي الباقي أربع شياه عند أبي حنيمة لما ذكرنا أن الهلاك يصرف إلى التبع فصار كأنَّ الهلاك لم يكن أصلاً، وعند محمد: يجب فيها بنت لبون لما مرّ من أصله، وقال أبو يوسف: فيها عشرون جزءاً من صنة وثلاثين جزءاً من بنت لبون؛ لأن بنت اللَّبون في ست وثلاثين لا غير، فإذا بقي منها عشرون بيقي الواجب بقدره.

ولو باع مال الزَّكاة بعوض التجارة، أو بالثمن لا يضمن (٤) حتى لو هلك البدل سقط الواجب لما ذكرنا، ولو جعله عرضاً عما ليس بمال نحو: إن جعله أجرة، أو بدل خلع، أو نحو ذلك ضمن قدر الزكاة، وإن قتل عمداً حتى وجب القصاص عليه، ثم دفعه المولى بذلك الدّم يكنه للتجارة؛ لأنّه بدل ملك القصاص، ولو اشترى عصيراً للتجارة فتخمر، ثم تخلل، فهو للتجارة؛ لأن المحلِّ والملك عين ما كان، وكذلك الشاة للتَّجارة إذا كانت قد دبغ جلدها.

ولو أن شريكين متعاوضين أمر كل واحد منهما صاحبه أن يؤدي عنه زكاة ماله فأديا معاً ضمن كلّ واحد منهما نصف ما أدّى لصاحبه، ولو أدّى أحدهما قبل صاحبه ضمن

(٤) - شُ اباد يقسم،

⁽٣) في (ب): العمو بعد الحول يسقط، ساقطة.

⁽١) في (١١): أن. ساقطة. (۲) في اب ساقطة.

الثاني دون الأول وقالا: لا يضمن الأول⁽¹⁾ إن لم بعلم، وذكر في بعض المراصع أم لا يضمن بعدهما علم، أو لم يعلم. وجه قولهما: أن: أداء الآحر⁽¹⁾ بنفسه عرل حكمي من وجه قصدي من وجه.

أما حكمي من وجه: لفوات بعض المأمور، وهو إسقاط الواجب عن ذمة الأحر. وهذا يوجب العزل حكماً.

وقصدي من وجه: لبقاء بعض المأمور به، وهو صرف المال إلى الفقير عبى وجه القربة وبقاء ولاية الأمر، وهذا حدّ العزل القصدي، فقبل العلم يقع الشكّ في ثبوت العزل. فلا ينعزل، وبعد العلم لا يقع الشك فصاد كالمأمور بقضاء الذين، وأبو حنيفة يقول: أذى ماله بعير أمره؛ لأنّه لم يجعل ما لله تعالى للفقراء، وإنما يتصور ذلك أن لو بقي لله تعالى حق وبأداء الآمر بنفسه لم يبق لله تعالى حق، فلا يبقى الأمر، أما المأمور بقضاء الدّين مأمور بدفع المال إليه على وجه يصير المدفوع ديناً في ذمته، ثم يصير قصاص عد على وهنا فات أحدهما وبقي الآخر، فكان هذا عزلاً حكماً من وجه قصدياً من وجه فقبل العلم لا يثبت، وبعد العلم يثبت، فإذا عرفها هذا الخلاف في المتفاوضين فكذلك في الوكيل الخاص، والله سبحانه وتعالى أعلم.

الفصل الزابع

فيما يمز على العاشر، وفي العشر إلى آخره

أمّا فيما يمر على العاشر:

إذا مرّ على العاشر بمال الزّكاة ووجد (٢) شرائط وجوب الزّكاة يأخذ منه ربع العشر ويكون ذلك زكاة، ويأخذ من الذّمي نصف العشر، ومن الحربي العشر هكذا أمر عمر رضي الله تعالى عنه (٤) سُعَاتِه، ولا يأخذ من المضارب والعبد المأذون؛ لأنّ الملك لغيرهما، ولو مرّ على العاشر ببعض النّصاب وأحبر أنّه مالك الباقي لا يأحذ منه شناً، لأن كل النّصاب ما دخل تحت حماية الإمام، ولا يأخذ من الذّي والمسلم في السّنة إلا مرة واحدة.

أمَّا من العسلم: لأنه زكاة، ولا شيء في الزِّكاة.

وأمَّا من الذِّمي؛ لأنَّه يأخذ باسم الصَّدقة أيصاً.

وأمّا الحربي: فكلما عاد إلينا من داره تأخذ منه، لأنّ عصمة المال تتجدّد بدحوله دار

⁽١) في قب: الأول. ساقطة. (٣) في قب: ووجب وما أثنتناه أسح.

⁽٢) في هبا: الأمر. (١) سبقت ترجعته.

الإسلام فيصير من مال آخر.

إذا مرّ الذّمي بخمر التجارة، أو بخنزير النجارة عشر الحمر من قبمتها، ولم بعشر الحدير، الأن الخمور يحوذ أن تكون في حماية الإسلام. ألا ترى أنه يملك استردادها من الناصب، فأمّا الخرير: لا يجوز أن يكون في حمايته بحال، وحق الأخذ للإمام باعتبار الحماية.

إذا ادّعى أنّه دفعه إلى عاشر آخر، وهي تلك السّنة عاشر آخر فالقول. قوله مع يمينه مسلماً كان، أو دُمّياً؛ لأنّه ينكر حقّ الأخذ، وقال أبو بوسف: لا يستحلف؛ لأنّ الأداء عبادة، ولهما: أن حق الأخذ للإمام، وهو ينكر ذلك الحق، وكذلك إذا ادّعى أنْ عبيه ديناً، أو لم يحل الحول عليه فالقول: قوله [مع](١) يمينه لما مرّ.

وأمّا الحربي إذا ادّعى [ذلك]⁽¹⁾ يؤخذ منه، ولا يُصَدُّق إلا في قول: هؤلاء أولادي، أو أمهات أولادي؛ لأنهم لا يصدقون تحارة، فلا نصدقهم مجازاة لهم حتى آنه لو علم أنهم يصدقون تجارة نصدقهم، وأمّا الأولاد وأمهات الأولاد؛ لأن نسب الولد وأم الولد لزمه الإقرار، فلا يمكن التجارة فيهم، والزّكاة إنما تؤخذ من المال المعد للتجارة، وإن قال: هم مدبّرون لا يصير ذلك؛ لأن التدبّر في دار الحرب لا يصح، ويأخذ من أهالي الحرب عثل ما يأخذ من المسلمين مجازاة لهم على صنيعهم. فإن لم يعلم أنهم بأخذون، أو كم يأخذون يؤخذ العشر، هكذا قضى عمر رضي الله تعالى عنه.

ويؤخذ من بني تغلب ضعف ما يؤخذ من المسلمين، هكذا صالحهم عمر رضي الله تعالى عنه بأن يأخذ منهم ضعف ما يأخذ من المسلمين.

إذا مرّ على العاشر بما لا يبقى سنة كالفواكه ونحوها من البطّيخ، وغيره لا تعشّر، وعندهما: تعشر؛ لأنّه مال التّجارة، وفي حمايته، ولأبي حنيمة: أنّها بنفسها لا تصلح سبباً لوجوب الرّكاة؛ لأنّها لانبقى، ولكن باعتبار تصلح، وذلك لم يدخل تحت حماية الإمام.

إذا عاد الحربي إلى دار الحرب، ولم يعلم العاشر حتى خرج إلينا مرة أخرى لا يأخد عشر ما مضى؛ لأنه سقط يدخوله دار الحرب لانقطاع الولاية عليه، أمّا المسلم، أو اللّمي إذا مرّ عليه، ولم يعلم حتى عاد إليه في السّنة الثانية، فإنه يأخذ منهما؛ لأن المسقط لم يوجد، ولو قال: أديت إلى المساكين في الأموال الطّاهرة لم يصدّقه؛ لأنه لو عابن السّاعي دفعه إلى المساكين؛ لأنّ له أن يأخذ منه ثانياً فها هنا أولى، بخلاف الأموال الباطنة، ولو مرّ مكاتب حرّ بمال على عاشر أهل العدل أخذ منه إلا أن لالأى بأخذ أهل الحرب من المكاتب المسلم، وكذلك الصّبي، فرق بين هذا وبين ما إذا مرّ الحربي يأقل من مانتي درهم، فإنّه لا يؤخذ منه شيء إلا أن يعلم أنهم يأخذون منا من مثله، والفرق أن العفو عن صدقة المال القليل من عادات الملوك فالظّاهر أنهم لا يأخذون منا من مثله، فلا بأخد

في وأع: ساقطة. (٢) في وبه: ساقطة. (٣) في وبه: حرف ولاء ساقط.

منهم حتى يظهر لنا الأمر بخلافه، وأمّا ليس الظاهر: العفو عن صدقه المكاتب والضبي فنأخذ منهم حتى يظهر لنا أمرهم بخلاف الظاهر،

ولو مرّ على عاشر الخوارح، أو أهل الحرب فأخذ منهم، شم مرّ على عاشر أهل العدل في تلك السّنة أخذ ثانياً؛ لأنه هو الذي صنع الحق.

وأمّا في العشر:

العشر لا يجب في النين، لأنّ العشر(١) قبل إدراك الزّرع كان واجباً في السّاق(٢) حتى لو فصله يجب العشر في القصيل، فإذا أدرك الزّرع تحول العشر من السّاق إلى الحنّ ولا يبقى في السّاق.

رجل في داره شجرة مثمرة لا يجب في ذلك عشر، وإن كانت الىلدة عشرية؛ بخلاف الثمار التي تكون في الجبل والفرق: أن بقعة داره ليست بعشرية والجبل عشري.

السُّلطان إذا جعل العشر لصاحب الأرض لا يجوز، وإن جعل الخراج لصاحب الأرض، وترك عليه يجوز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، وقال محمد رحمه الله تعالى: لا يجوز.

أبو يوسف فرق، والفرق: أن حق أخذ الخراج للسُّلطان، فإذا ترك صح، ولا كذلك العشر؛ لأنه حق الفقراء، وبه يفتى.

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: يجب العشر في كل شيء أخرجته الأرض قلبلاً كان، أو كثيراً، رطباً كان، أو يابساً، وقالا: لا يجب إلا في الحبوب، ولا يجب حتى يبلغ خمسة أوسق لقوله عليه الصّلاة والسّلام: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَرْسُقِ صَدَقَةً» (٣) ولأبي حنيفة قوله تعالى ﴿ أَنفِقُوا مِن كَلِبُكْتِ مَا كَسَبَّتُمْ وَمِثَاً أَثَرَجُنَا لَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضُ ﴾ (٤).

والوسق: ستون صاعاً، كل صاع خمسة أمنان مما يدخل تحت الوسق كالحنطة والشّعبر وغيرهما، فأمّا [ما] (٥) لا يدخل تحت الوسق نحو: القطن، والزّعفران، والعسل عند أبي يوسف رحمه الله تعالى: يعتبر نصابه بالقيمة إذا بلغت قيمته قيمة أدنى الحبوب فما يقع في خمسة أوسق نحو: الذرة وغيره أيضاً يصير نصاباً، وعند محمد وحمه الله تعالى: إذا بلغ أمثال على ما يقدّر به ذلك الشيء ففيها العشر نحو: خمسة أحمال في القطل، وخمسة أمنان في الزعقران، وخمسة أفراق في العسل، والقرق: ستة وثلاثون رطلاً، ولا

(١) في اب: النَّبن. (٢) في اب: الثاني.

⁽٣) البخاري في صحيحه، كتاب الركاة، ورزكاة الورق (١٣٧٨) (١٣٧٩). الترمذي في حامعه، كتاب الزكاة، باب ما جاء في صدقة الزرع رقم (١٣٦). النسائي في سبنه كياب الاباق، باب ركاة الإبل (٢٤٣٥). أبر داود، كتاب الزكاة، باب: ما نجب فيه الركة (١٥٥٨). مسلم في صحيحه، كتاب الركاة رفم(٩٧٩). أحمد في مسنده، مسند أبي هريرة (٢/ ٢٠). مسند الشاقعي (١٣٦) الجرم الأول. الذارقطي (٢/ ٩٥) ابن خزيمة (١٧/٤) ابن حبان في صحيحه (٨/ ٢٢).

^{(1) -} سورةِ البقرة، آيةٌ: رقم ٢٦٧.

⁽٥) في (١١٥) حَرِفُ قماهُ سأتط.

عشر في الحطب، والقصب، والحشيش؛ لأن الأرض لا يستنمي بها عادة، فلا تكون من حملة إنرال الأرض، فلا يجب فيها العشر حتى لو استنمى بقوائم الحلاف (١) يجب فيه العشر، وعن محمد: أنَّه يحب العشر من البقل؛ لأنَّه يبقى، ويجب في القصب؛ لأنه ينمي كقصب السَّكر، وأمَّا العصفر والكتان: إذا بلغ القِرْطُمُ (٢) والحبُّ خمسة أوسق وجب العشر؛ لأن الحبِّ مقصود والعصر تبع له وقصب السَّكر إذا بلغ ما يخرج خمسة أوسق ففيه العشر؛ لأنَّه يبقى وينتفع به، وهذا كله تفريع على قولهما؛ لأنَّهما يعتبران ما يبقى في أيدي النَّاسُ لإيجابُ العشر ويعتبران النَّصابِ، ولا يجب العشر في الحرف يقال في الفارسية: سيدان كندان والمساخودات والسعتر والشونين، وما أشبههما؛ لَانَّها أدوية.

وكذلك لا يجب في الكراويا والكمون الذي يقال له بالفارسية: «زيره» والكزبرة الذي يقال لها «كثر حسك» والحزولة [الذي](٣) يقال [لها](٤) بالفارسية: «سبدان، وفي الباذنجان والكزبرة روايتان.

ولا يجب في السَّدر والأشنان؛ لأنهما ليسا بخارج يبقى، ولا مأكولاً أصلاً، فلا يكونان في معنى الحنطة، والشَّعير، والقَّمر، والزبيب، وما كان من الرَّمان ليس حبَّه يباع يابساً ففيه العشر إذا بلغ خمسة أوسق؛ لأنه بمعنى القمر، والرّبيب، والأجاص، والعنّاب بجب العشر في يابسهما إذا بلغ حمسة أوسق؛ لأنهما خارجان يؤكلان عادة ويبقيان سنة، فإنَّ الأجاص بيبس فصار في معنى التَّمر والزَّبيب.

ولا يجب في الإهليلج والخرنوب، [وهو](٥) اسم لببت يتداوى به، والحلبة؛ لأنَّها من جملة الأدوية.

ولو كانت لرجل أرض في أمصار مختلفة متفرقة أخرجت كلِّ أرض أقل من خمسة أوسق من جنس واحد، ضم يعضه إلى بعض؛ لأنَّ الجنس واحد والملك والمالك واحد، فصار كنصاب سائمة في أماكن مختلفة، ولو كانت أرض بين رجلين أخرجت خمسة أوسق لم يجب فيه شيء حتى يكون تصيب كلُّ واحد منهما خمسة أوسق؛ لأنَّه ما لم يكن هذا لا ببلغ نصيب كلُّ واحد منهما نصاباً، وهذا كله تقريع على قولهما.

ويؤخذ العشر من الأرض العشرية سواء كان المالك صغيراً، أو كبيراً عاقلاً، أو مجنوناً؛ لأنَّه مؤونة الأرض النامية.

ذمي اشترى أرضاً عشرية، قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: تصبر خراجية؛ وقال

⁽١) - قوالم الخلاف: ككتاب وشدَّه صنف من الصفصاف وليس به سمي خلافاً لأن السَّيل بجيء به سبياً فيثبتُ من خلاف أصلهُ ومُوضعه مخلفة (القاموس المحيطُ ص ١٤٤)

القرطم: كزيرج وعصفر: حب العصفر جيد للقوليج مسهل للبلغم اللَّزح، وصَبُّ مائه حاراً على (1) اللِّن الحليب يجمَّد، وغسل الرأس والبدن به ثلاثاً يدفع القمل والخشونة، ويحسن الوجه ولبَّه باهي والاحتقان به نافع للبلعم. قاموس المحيط ص ١٤٨٢.

⁽a) في «أه: سائطة. (٤) ئي دأه: ساقطة. في فأه: ساقطة.

محمد رحمه الله تعالى: نقيت عشرية، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: يصاعف عليه، لأنّه بأخد باسم الصدقة، وما يؤخذ باسم الصدقة من الكافر مضاعفاً كعديد كبني تغلب.

ولو باع المسلم الأرض العشرية من الذّمي، وأخذها مسلم بالشُّفعة بقيت عشرية؛ لأنَّ الصفقة تحوّلت إلى الشّفيع فصار كأنّه اشتراها من البائع.

كلّ أرص عشرية تسقيها السماء، أو تسقى سَيْحاً: أي بالمياه الجارية ففيه العشر، وما يسقى بالدّلاء والسّواقي ففيه نصف العشر لقوله ﷺ: «مَا سَقَتْهُ السَّمَاءُ قَفِيهِ الْعُشْرُ وَمَا سُقِي بِقِرَبٍ أَوْ دَالِيَةٍ فَفِيهِ نصْف الْعُشْرِا(١).

والأرض العشرية: ستة:

الأولى: أرض العرب.

والثانية: إذا أسلم عليها أهلها طوعاً.

والثالثة: إذا فتحت عنوة وقسمت بين الغانمين.

والزابعة: إذا أحييت الأرض بماء عشري،

والخامسة: أرض حراجية انقطع عنها ماء الخراج وصارت تسقى بماء العشر.

والسّادسة: إذا حعل داره بستاناً وسقاه بماء عشري.

والماء العشري: ماء السماء، والآبار، والعيون، والبحار التي لا تقع عليها الأيدي وليست تحت حماية أحد.

ولو باع رجل زرعاً قد أدركه كان عشره على البائع؛ لأنّ الزّرع انتهى على ملك البائع من غير غرم يلزمه، فكان العشر عليه، وإن لم يدرك فتركه بإذنه حتى أدرك، فعلى المشتري؛ لأن الحبّ انتهى على ملك المشتري من غير غرم يلزمه بإزاء الحب، فكان العشر عليه (٢).

ولو قصلها المشتري في الحال كان على البائع عشر النّمن؛ لأنّهما جعلا إدراكه وقت القصيل فحصل إدراكه في ملك البائع فصار كما لو باع زرعاً متحصد.

إذا أخرجت أرض عشرية طعاماً، ثم مات صاحبها أخذ منه العشر؛ لأن العمل ليس بركن في العشر، فلا يسقط بموت من عليه، ولا كذلك الزّكاة.

ولو باع العنب، أو عصيره وجب عليه العشر؛ لأنّه باع مالاً وجب فيه العشر فبصحن للفقراء حقهم كما لو باع النّصاب بعد الحول.

ولو أصاب رجل في الجبل العسل، أو في أرض لايملكها أحد من دار الإسلام، فله العسل، وعليه عشره.

⁽١) في ١٩٠٠: لقوله ﷺ: ﴿ مَا سَفَتُهُ السَّمَاءُ فَفِيهِ الْعُشْرُ ۗ غير واردة.

⁽٢) في الها: وإنَّ لمَّ يَدُرك . . فكان العشر عليه .

أَمَّا ثبوت الملك له؛ لأنه مباخٌ صبقت يده إليه.

وأمّا وحوب العشر عليه؛ فلأنّه مال مقصود يتعلق به الحق، فلا بغم المرق بينهما إذا كان في ملكه، أو في ملك غيره كالكنز، ولو كان في أرض رجل لا يعلم أحد فأخذه رجل كان لصاحبها مثل الزّرع؛ لأن العسل من نماء الأرض حكماً، فيكون لصاحب الأرض.

ولا يؤخذ [في] سوق الشجر شيء؛ لأنّ العشر إنّما يجب في السماء، والنّماء هو النّمار دون الأشجار فصار كما في النّبن؛ لأنّه يتولّد منه الحب مصار كأصل الشحرة.

ويأخذ العشر، ولا يحتسب من مؤونة السّقي والعمارة وأجرة الحفاظ لقوله عَجَة: «مَ سَقَنْهُ السَّمَاءُ فَفِيهِ الْعُشْرُا (١٠) علَقه بنماء الأرض، وما هلك من الثّمار بعدما وجب العشر سقط عنه بقدره كما في الزّكاة.

ولو باع أرضاً عشرية، وقبها زرع لم يبلغ كان عشره على البائع وفضل ما بينهما على المشتري في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: العشر على المشتري. هكذا ذكره في «النّوادر»، وقد ذكرنا قبل هذا؛ أن العشر على المشتري من غير خلاف؛ لأنّ العشر يجب في نماء الأرض.

الزّرع إذا ترك حتى انعقد النّماء فيه صار النّماء هو الحبّة فيجب العشر في الحبّ دون الزّرع، وهذا حاصل للمشتري.

ولو غصب مسلم أرضاً عشرية، فزرعها ونقصها الزّارعة يجب على العاصب نقصان الأرض، وكان العشر على ربّ الأرض في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقالا: العشر على الغاصب؛ لأنّ ربّ الأرض لما أخذ من الزرع نقص الأرض " صار كأنه أجرها معه " وأخذ الأجرة، ولو كان كذلك كانت المسألة على هذا الخلاف كذا ها هنا، وإن لم ينقصها كان على الغاصب في قولهم؛ لأنه سلّم النّماء للزّارع بغير عوض، فصار بمنزلة المستعير، والعشر على المستعير بالإجماع.

وأمّا المخراج:

السَّلطان الجائر إذا أخذ الخراج جاز؛ لأنه يضع الخراج مواضعها وهم المقاتلة، وفي الزَّكاة اختلاف لما ذكرنا.

رجل له أرض خراج باعها من رجل: إن كانت فارغة إن بقي من السُّنة مقدار ما يقدر المشتري على زراعتها يحب الخراج على المشتري، ررع، أو لم يزرع؛ لأنَّه بقي التمكُّن

 ⁽¹⁾ ساقطة. أبو داود في سننه، كتاب الزّكاة، باب صدقة الرّرع (١٥٩٧) بلعظ آحر. أحمد في مسده مسند على بن أبي طالب، الشافعي في مسئده، الباب الثاني فيما يجب أخذه من رب العال رقم (٦٥٦). نصب الرّاية للزيلعي، كتاب الزّكاة، باب الرروع والثمار، المحديث (٣٩)

⁽۲) في اباد: الزرع، (۳)

⁽٣) في البه: سأنطة.

من الرَّراعة، وإن لم يبق من السِّنة مقدار ما يقدر على الزَّراعة فالخراج على البائع، لأنه لـ يبق التمكّن من الزّراعة.

وتكلموا أنَّه يعتبر زرع الحنطة والشُّعير، أو أي زرع كان يُعتبر مدَّة إدراك الرَّرع فيها. أن تبلغ مبلغاً تكون قيمة الزّرع ضعف قيمة الخراج، وفي كل ذلك كلام، والفتوي على أنَّه مقدر بثلاثة أشهر؛ إن بقي يجب الخراج على المشتري، وإن لم يبق بحب [الخراس]"، على البائع، وإن كان فيها زرع لم يبلغ، ولم ينعقد الحب فالخراج على المشتري بكا حال، وإنَّ بلغ واتقعد الحبِّ كان هذا وما لو باع أرضاً فارغة سواء.

ولو باعها من رجل، ثم المشتري باعها من آخر، ثم النَّاني باعها من ثالث، ومكث عند كلّ واحد منهم شهراً حتى مضى الحول لا خراج على واحد منهم. هكذا ذكر مي بعض المواضع، والصّحيح: أنَّه يجب على من كان في يده وبقي لتَّمام السّنة ثلاثة أشهر. `

قوم اشتروا ضيعة من رجل فيها كرم وأرض قراح(٢) فاشترى أحدهم الكرم والأخر الأرض القراح كيف يقسم الخراح؟

إذا كان الخراج في ابتدائه حصّة كل شيء معلوم، فهو على ما علم، وإن لم يكن حصة كل شيء معلوماً، وإن كان الخراج في ابتدائه يخرج جملة واحدة، ولا يعرف كيف كان الأمر في ابتدائه إن كان الكرم كرماً لم يعرف إلاَّ وهو كرم والأرض القراح كذلك كان على الكرم خراج الكرم، وعلى الأرض خراح الأرض، وإن كان الكلِّ دراهم قدر الكل دراهم يقسم على المنافع.

وإن كان موضع الكرم في الابتداء أرضاً قراحاً، ثم جعل من بعد ذلك كرماً قسمت الخراج على الأرض القراح كان الكل كذلك.

أرض المخراج إذا لم يطلب السَّلطان الخراج يتصدق على الفقراء، وهو واجب عليه، وإن كان طلب فتصدق لم يجزه؛ لأنَّ الخراج دين على الذُّمة، فإذا طلب السَّلطان وجب أداؤه إليه، فإذا لم يؤدِّي لا يخرج عن العهدة، وإذا لم يطلب لم يمكنه الأداء إليه بقي بطريق الأداء المتصدق.

رجل اشترى أرضاً خراجية، وبني فيها داراً فالخراج على المشتري؛ لأنَّه هو الذي عطّل فصار كالتمكن معنى.

خراج المستأجر على الآجر؛ لأنَّ منفعة المستأجر تعود على الآجر معنى لعود بدله إليه. وخراج المستعار على المعير، وكذلك العشر [بلزم](٣) المعير؛ لأنه منمكن من

الزراعة.

⁽١) - ني (أ): سائطة.

 ⁽٢) القراح: هي الأرض التي لا ماه بها ولا شجر (القاموس المحيط) ص ٣٠١.
 (٣) في (أه. ساقطة.

وخراح المغصوب إدا كانت له بيَّة عادلة، أو الغاصب مقرٌّ، ولم يأخذ المغصوب من الغاصب، يجب على ربّ الأرض؛ لأن إمكان الزراعة قائم، وإن لم يكن له بنية عادلة، والغاصب جاحد إن لم تنقص الأرض فعلى الغاصب؛ لأنَّه فات إمكان الزراعة لا من جهته؛ وإن نقص فالحراج على رب الأرض إن كان مثل النقصان، وإن كان أكثر كان على العاصب فضله من الخراج فيجب على الغاصب الأكبر من نقصان الأرص والخراج، لأن الجمع بينهما لا يمكن؛ لأنه لا يجوز أن يجب عوضان عن منعمة واحدة، فأوجب الأكثر؛ لأن الأكثر يتضمن الأقل، وقال أبو بوسف على فياس قول أبي حنيفة: يجب الخراج على رب الأرض قل النقصان، أو كثر؛ لأن نقصان الأرض بمنزلة الأجرة.

وفي الإجارة: الخراج على رب الأرض قلت الأجرة، أو كثرت. كذا ما منا.

ولو لم يزرع رب الأرض أرضه، وهي خراجية كان عليه الخراج لموجود الشبب، وهو الأرض النَّامية بنماء مقدور، ولو لم يخرج شيء لم يكن عليه شيء إذا كانت لا تصلح للرَّراعة لانعدام السَّبب، وكذا لو عزفت السُّنة كلُّها، أو مقدار ما لا يمكن أن يزرع ويخرج الزرع النعدام السبب، فإن نضب الماء صها وحب عليها الخراح، لكن هذا إذا بقي من السُّنة بعدما نضب مقدار ما يمكنه أن يزرع فيدرك فيتحقق السّبب، هكذا قال بعض المشايخ: والصحيح: أنَّه إذا يقي من السِّنة ما نضب الماء عنه، أو بما يمكن أن يزرع فيلغ قدر الحراج، ومثله بأن بقي من السنة (١) مقدار ما يمكنه أن يزرع الدَّخن، فيصير قصيلاً، فيباع فيمة الحراج ومثله؛ لأنَّ شوط وجوب الخراج بتمامه أن يسلم له من الخراج قلو الخراج ومثله؛ لأنَّ الخراج(٢) شرعاً لا يزاد على نصف الخارج على ما تبين.

وكذا لو باعها ومضى من السّنة ما يقدر أن يزرع وبقى من السّنة ما لا يقدر كان الخراج على البائع لما ذكرنا.

ولو باع أرضاً خراجية، وفيها زرع لم يبلغ كان المخراج على المشتري.

أمّا الخراج على المشتري بالإجماع؛ لأنّ سببه حاصل للمشتري، وهو الأرض النّامية بحقيقة (٢) النَّمَاء، إذا النَّمَاء يجب، وهذا حاصل للمشتري، وقد مرَّ الوجه فيه.

إذا كانت أرضٌ خراجية فزرع فيها الحبوب، وضع على كلُّ جريب، قفيز ودرهم في كلُّ سنة، وإن أخرجت غير مرة، وفي كل جريب رطبة خمسة دراهم في كل سنة، وفي الكرم في كلُّ جريب عشرة دراهم.

الخراج نوعان:

خراج مقاطعة، وخراج مقاسمة.

فالأول: أن يوظّف الإمام في كلّ جريب على صاحبه دراهم مسماة في اللُّمّة، أو

 ⁽١) مي الساء ما نفب الماء عنه... من الشنة، ساقطة،
 (٢) في (به: ومثله الأن الخراج ساقطة. (٣) في اب: ساقطة.

قفزاناً مسمَّاة في الدُّمة ، أو يجمع بينهما في الذَّمة كما فعل عمر رضي لله تعالى عنه وي سواد العرق.

والثاني: أن يوظَّف الإمام على صاحبها بعض الخارج إمَّا الثلث، أو الرَّبع، أو النَّصف، ولا يزيد على النصف.

الأصل فيه: ما روي عن عمر رضي الله تعالى عنه: ﴿ أَنَّهُ لَمَّا فَتَحَ سُوَادُ الْعِرَاقَ بِعَثَ عُثْمَانَ بْنَ خُنَيْفٍ وَخُذَيْفَةً (١٠ رَصِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا لِيَمْسَحَا الأَرَّاضِي وَيُوظَفَا الْخَرَاحَ فَوَظُّفَا كُمَا ذُكْرِنًا أَزُلاً فَلَمَّا زَحَفًا قَالَ لَهُمَا عُمَرُ رَضِي اللَّهُ عنه: لَعَلَّكُمَا حَمُّلْتُمَاهَا مَا لَآ تُطَيِّقُ، فَقَالاً: خَمَّلْنَاهَا مَ تُطِيقُ وَلَوْ رِدْنَاهَا لَطَاقَتْ ا^(٢)، ولم يزده عمر في الوظيفة، وهذا إذا كاثت الأرض تطيق ذلك أمّا إدا كانت لا تطيق ينقص عنها بالإجماع؛ أمّا إذا كانت تطيق ذلك أجمعوا أنَّ الزِّيادة على وظيفة عمر رضي الله تعالى عنه في سواد العراق وبلدة وظَف الإماء عليها الخراج لا تجوز، فأمَّا في ملدة أداء الإمام أن يبتلئها بالتوظيف. قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: لا يزيد. وقال محمد رحمه الله تعالى: يزيد، وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: مثل قول أبي يوسف.

والقفيز: وهو قفيز الحجاح: وهو ثمانية أرطال، وهو لغة: صاع رسول الله ﷺ، وإنَّمَا نَسَبَ إِلَى الحجاج؛ لأنَّه أخرجه بعدما فقد، وأنَّه يسم قبد ثمانية أرطال: وهي أربعة أمنان، وني قول أبي يوسف الآخر: خمسة أرطال، وثلث رطل.

والجريب: ستون فراعاً في ستين. قالوا: هذا من محمد حكاية لجربيهم، ولبس بمقدار لازم في كل الأراضي، بل جريب كلّ أرض على ما تعارف أهلها. فيختلف مقدار الجريب في كل أرض لكل ربع الأراضي.

ولو هلك الزرع بعدما حرج، وبقي منه قدر قفيز ودرهمين، أو أكثر، أخذ منه قفيز ودرهم، وإن بقي أقل من قيمة قفيزين ودرهمين أخذ منه نصفه؛ لأنَّ الخراج شرعاً لم يشرع أكثر من نصف الخارج، وكذا لو بقي من الكرم قدر^(٣) قيمة عشرين درهماً فصاعداً أخذ منه عشرة دراهم، وإن بقى منه أقلّ من عشرين أخذ منه نصفه.

وكذلك جريب الرَّطبة، ولو هلك كلَّه وبقى قيمة عشرة دراهم فصاعداً أخذ منه خمسة دراهم، وإن بقي أقل من عشرة دراهم أخذ منه نصفه.

حِذْيَهُةُ بِنَ البِمَانُ بِن حَسَنَ العَبِسِي شَهِدَ مِعَ البِينَ ﷺ أحداً وقتل أبوه بِها وهو صاحب سر دِسوبُ الله ﷺ مي المنافقين وشهد حديمة الحرب بنهآوند فلما قنل التعمان من مقرن أمير ذلك الحيش أحد الرابة وكال فتح همذان والزي والدينور على يدبه وشهد فنح الجريرة وكان موته بعد مقتل عثمان بأرهبر ليلة، سنة ٣٦ هـ. أسد الغابة (٤٨٦/١).

النحاري في صحيحه، كتاب، فضائل الضحابة، باب قصة البيعة رقم (٣٤٩٧) مصب الزابة، كناب الشير والغنائم وقسمتها، الحديث الأول.

الى الباء: سائطة.

ولو عجز رجل عن زراعة أرض، وهي حرجية دفعها الإمام إلى من بقدر على الزراعة، ويأخد منه الخراج، ويدفع الفصل إلى ربّ الأرض بقدر حصة الرّازع، وكدلك التخيل! لأنّ في الحراح منفعة عامة المسلمين، وفي انكساره ضرر عامة المسلمين فحاز دفع ضرر العامة بإجارة أرض، أو يدفعها مزارعة، فإن لم يجد مستأجراً، أو مرارعاً باعها بثمن يقدر على خراجها! لأنّه لو لم يسع يضيع حق المقاتلة أصلاً، ولو باع يفوت حق المالك عن العين إلى الخلف والفوات إلى خلف لا يعدّ قواتاً تحقيق للنظر من الجانبين.

السلطان إذا دفع أراضي مملكة، وتفسيره: أنه لا مالك لها إلى قوم ليعطوا الخراج جاز: وطريق الجواز: أن يقيمهم الإمام مقام الملاك في الزّراعة وإعطاء الخراح، وأصل هذا ما ذكرنا: أن المالك إذا عجز عن الزّراعة فللإمام أن يدفع إلى غيره مزارعة، وإذا جاز لا يملك هولاء بيع هذه الأراضي، فإنّهم قاموا مقام المالك في الزّراعة وإعطاء الحراج لا يملك هولاء بيع هذه الأراضي، أو أرادوا بعد ذلك أن يأخذوا من أحدهم لا يملكون.

خراج الأرض إذا توالى على المسلم ومضت عليه سنوات لا يؤحد لما مضى عند أبي حنيفة، وهو كالجزية في حق الذَّمْي.

الغلة إذا أدركت كان للسلطان أن يحبس الغلة حتى يستوفي الخراج من صاحب الأرض؛ لأن صاحب الأرض استفاد الغلة من جهة السلطان حين دفع العدو عن أرضه خارج المصر، فكان الخراج بمنزلة البدل عن الغلة.

وخراج الوظيفة والمقاسمة لا تسقط بهلاك الخارج بعد الحصاد؛ لأنه واجب في الذّمة بسبب الخارج، وما وجب في الذّمة بسبب المال لا يسقط بهلاك ذلك المال كصدقة الفطر. أمّا إذا هلك قبل الحصاد يسقط؛ لأنه غير واجب في الذّمة بخلاف الزّكاة؛ لأنها واجبة في المال لا في الذّمة.

والشجرة الملتفة والنخيل الملتفة مما لا يمكن الزرع بينهما يوضع على كلّ حريب عشرة دراهم، قالوا: هذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، أنه يوضع عليه عشرة دراهم، ولا يزاد عليه، وأمّا على قول محمد رحمه الله تعالى: يوضع عليه بقدر ما يطبق، ويزاد على وظيفة الكرم، والصّحيح: قول أبي يوسف؛ لأنّ الأشجار الملتفة بمعنى البستن؛ لأن البستان اسم لمحوط فيها أشجار ملتفة ليس فيها رياحين، والبستان بمعنى الكرم؛ لأن الكرم ليس بمحوط فيها أشجار ورياحين، فيكون النهي الوارد في الكرم وارد في البستان، ومن مذهب أبي يوسف أنه لا يراد على وظيفة عمر رضي الله تعالى عنه.

ولو غرس جريباً من أرضه كرماً، فلم يطعم سنين كان عليه في كل سنة قفير وددهم؛ لأن وظيفة هذه الأرض قفيز ودرهم في كل جريب، فتبقى كذلك ما لم يؤخذ مه إخراح الكرم، وإن أدركت خارجاً فبلغ قيمته عشرين درهماً فصاعداً أخذ منه عشرة دراهم؛ لأنه صار كرماً صورة ومعنى، ولو كانت أرضاً فيها خلاف، أو طرفاً، أو نحوه، وهو يقطع ويباع جعل على كل جريب قفيز ودرهم؛ لأنه من إنزال الأرض ويقصد نها الاستنماء، فكان بمنزلة الحنطة والشّعير والنّخيل إذا كان في أرض خراج لم يكن من عسله شيء، ولو كان في أرض العشر ففيه العشر؛ لأنه من إنزال الأرض معنى، لأنّ الأرض بعد لاحتماعه.

ولا عشر في إنزال الأرض إذا كانت خراجية، لأنه لا يجتمع العشر والخراح في أرض واحدة، ويحب العشر في إنزال الأرض إذا كانت عشرية وعين القير والنفط، أو الملع وتحوه لو كان في أرض خراجية، أو أرض عشرية لم يجب شيء؛ لأن القير والنفط والملع بمعنى الماه، إلا أنّه انجمد، ولا شيء من الماء المغنوم، وعلى أرضه الخراج إن كانت خراجية؛ لأن صب وجوب الخراج التمكن من الزّراعة وقد وجد التمكن فيما عدا الفير والنفط(۱).

والأراضي الخراجية: ستة:

الأولى: أرض فتحت عنوة وتركت في أيديهم فضرب الخراج عليهم، وهو سواد العراق.

والثانية: أرض الكفار إذا اتخذرا دورهم بساتين.

والثَّالثة: أرض طلب الكفارٌ من الإمام أن يضرب عليهم الخراج من غير قهر.

والرّابعة: أرض أحيت بماه الخراج،

والخامة: أرض مسلم اشتراها من الكافر.

والسَّادسة: أرض عشرية انقطع عنها ماه العشر، فصارت تسقى بماء الخراج.

وماء الخراج: ماء هذه الأنهار الصّغار التي حفرتها الأعاجم.

وأمّا ماه السيحون والجيحون، والدّجلة، والفرات، خراجي، عند أبي يوسف رحمه الله تعالى، عشري عند محمد رحمه الله تعالى، على أنّه هل يمكن إثبات اليد على هده المياه وإدخالها تحت الحماية؟ عند محمد: لا يمكن، فأشبه ماه البحار، وعند أبي يوسف يمكن شدّ السّفن بعضها على يعض حتى يصير شبه القنطرة فوقع عليها اليد ودخلت تحت الحماية، فإن سقاه مرّة بماه الخراج ومرّة بماه العشر. فالخراج أحق بالكافر والعشر أحق بالمسلم؛ لأنّ الخراج مؤونة ليس فيها معنى العبادة، فكان أليق بحال الكفار، والعشر مؤونة فيها معنى العبادة، فكان أليق بحال الكفار، والعشر مؤونة فيها معنى العبادة.

رأمًا الخسس:

ما أخرج من المعدن قلّ، أو كثر، ذهباً كان، أو فضة، رصاصاً، أو حديداً: أخد مه السلطان خمسه، مسلم أخرجه، أو ذمي، أو حرّ، أو مملوك، أو حربيّ مستأمن الالا الشمان وما يقي، فهو له، وأمّا وجوب الخمس: فلما روي عن النّبي عليه الصلاة

⁽١) في ابه: جملة فيما عدا القير والنفط. ساقطة.

⁽٢) في قبُّه: بحال الكفار . . . الُّعيَّادة: ساقطة .

والشَّلام: ﴿ قَالَ : وَفِي الرِّكَارُ الْحُمُسُ قِيلُ: وَمَّا الرِّكَازُ يَا رَسُولُ اللَّهِ؟ قَالَ: الذُّهُبُ وَالْغِضَّةُ خَلَقَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى يَوْمَ خَلَقَ السَّمْوَاتِ وَالْأَرْضِ (١)، وهو تفسير المعدن من غير يصل بين واحد وواحد.

وأمًا كون أربعة أخماس للواجد؛ فلأن الموجود في معنى المغنوم وأربعة أحماس المغنوم للواجد.

وكذلك الكنز لما روي عن النبي عليه الصّلاة والسّلام: ﴿ أَنَّهُ سُئِلَ عَمَّا يُوجَدُ فِي الطُّرينِ قَالَ: إِنْ وَجَدْتَهُ فِي أَرْضِ عَادِيَّةٍ وَخَرِبَة فِيهِ، وَفِي الرَّكَازِ الخُمُسُ(٢) أراد بقوله: فيه: الكنز وأراد بقوله: في الرَّكازُ: المعدن.

وكذلك المعدن والرّكاز يوجد في أرض العشر، وهي التي فتحت صلحاً بأن أسلم عليها أهلها طوعاً

و في أرض الخراج: وهي [التي] فتحت قهراً وأقر الإمام أهلها عليها، فقيها الخمس وأربعة أخماسه للواجد.

ولو وجد في أرض مملوكة معدن، فهو لمالك الأرض دون الواجد(٣).

ولو عمل فيه رجل شهراً، فلم يجده، ثم عمل عمل فيه آخر فوجده، فهو للثاني دون الأول؛ لأنَّ سبب الملك، وهو الأخذ وجد من الثاني.

ولو وجد رجل كنزاً في داره، فهو له ويؤخذ منه خمسه في ثول أبي يوسف: [هو] بقول. إذ الغائمين لم يملكوا الكنز بالاستيلاء لعموم الشركة، قلم يملكه المختلط له القسمة؛ لأن الإمام قسم الأرض بينهم، فلا يدخل في القسمة ما ليس بنبع للأرض، فبقي الكنز مالاً مباحاً غير مملوك لأحد، فيملكه من سبقت إليه بده. هما يقولان: إن المختلط له ملك الأرض بالاستيلاء على الخصوص فيملك ما في الأرض كمن أخذ سمكة في البحر، وفي بطنها درّة ملك الدّرة معها، والمشترى منه ملك الأرض(1) بالشّراء دون ما فيها كمن باع الشمكة، وهو لا يعلم بالدَّرة لا تصير الدرَّة ملك المشتري.

ولو وجد مسلم، أو ذمي في داره، أو أرضه معدن، فهو له، ولا خمس فيه على قول أبي حنيفة، وقالا: فيه الخمس. وعن أبي حنيفة في وجوب الخمس في المعدن يوجد في أرضه روايتان. هما يقولان: إن هذا مال متقدم فيجب فيه الخمس قياساً على الكنز، وأبو حيفة يقول: المعدن من أجزاء الدّار والأرض، والإمام حين قسم جعل الدّار [لصاحب

مالك في الموطأ، كتاب الرِّكاة، باب الرِّكاز (٣٣٨)، نصب الزَّاية للزيلعي، كتاب الزَّكاة، باب في المعادن والركاز الحديث (٢٦)، البيهتي (١٥٢)٤).

التسائي في سننه، كتاب الزَّكاة، باب المعدن رقم (٣٤٨٤) بلفظ آخر. أبر داود في سننه، كتاب النَّفَطَةُ، بابُ التعريف باللَّقطة رقم (١٧٧) بلفظ آخر.

في أبه: ولو وجد في أرض معلوكة. . . دون الواحد، ساقطة.

^(£) في قأة; ساقطة.

الدار)(١) على وجه بسلم بلا مؤرنة، والأرض على وحه تسلم سؤونة العشر، والخرام والخرام والخرام

ولو دخل مسلم دار الحرب بأمان، فوجد في دار واحد منهم، أو أرضه ركازاً ردّه عليه، ولو وجد في صحراء كان له، ولا خمس [عليه](٢)؛ لأن المأخوذ من دارهم كالمأخوذ من أيديهم، لكن لا يجب فيه الخمس؛ لأنّه بمنزلة المتلصص لانعدام الأخذ فهراً، فلم يكن المأخوذ غنيمة.

ولو وجد حربي في دار الإسلام ركازاً أخذ منه، ولا حق له فيه؛ لإن المأخوذ في معمى المغنوم، ولا حظ للحرب في الغنيمة إلا أن يأذن له الإمام؛ لأنه إذا أذن صار كأنه قاطعه فيصير ذلك كالأجرة له على عمله، والذين لا يمنع الخمس في الرّكاز والمعدن؛ لأنه لا يمنع سبهما، وهو المال المغنوم.

ولو استأجر رجل أجراء يعملون له [في المعدن](٢) فما وجدوا، فهو للمستأجر دونهم؛ لأنّه وقع عملهم له. هذا إذا تقبل رجل من السلطان معدناً، ثم استأجر أجراء.

ومن أصاب ركازاً، أو معدناً فأعطى خمسة إلى المساكين أجزاً،، وإن علم الإمام به لم يتعرض له؛ لأنّ مال الخمس له بالعمل دون الحماية، فلا يكون للإمام ولاية الأخذ، بحلاف صدقة السّائمة؛ لأن الإبل صار مباً لوجوب الزّكاة بالإسامة، ولا إسامة إلا بحماية الإمام بخلاف العشر؛ لأنّ الأرض إنّما صارت سبباً لوجوب (١) العشر بالزّراعة، ولا زراعة إلا بحماية الإمام، فتكون ولاية الأخذ للإمام، ولو كان صاحبه محتاجاً ومنعه أن يحسه كلّه، ولا يعطيه المساكين؛ لأنّه مأمور، فما يوضع للفقراء والمساكين هو واحد منهم، بخلاف الزكاة والعشر، لأنّه مأمور بالإخراج من ملكه، وهذا لا يتحقق بالوضع في نفسه.

وكذا لو أعطى أباه، أو ولده، وهو محتاج؟ جاز ذلك؛ لأنّه [إذا] صوفه إلى نفسه جار فإليهم أجوز.

ولو وجد إنسان لؤلؤاً، أو عنبراً لم يجب فيه شيء في قول أبي حنيفة ومحمد، وقال أبو بوسف: يجب فيهما الخمس.

أَمَانَه في المسألة عمر رضي الله تعالى عنه، فإنه روي عنه: قَأَنَهُ أَخَذَ الْحُمسَ فِي العَنْبَرِ» (م) ولهما: أنّ القهر لا يرد على ما في البحر فالمأخوذ منه لا يكون في حكم الغنبمة والمسك مثل صيد البر ليس فيه شيه؛ لأنه بعض الصيد، وكذلك الباقوت،

⁽¹⁾ في الله: سائطة. (٦) في الله، حق، وفي البه: معنى وهذا أصبح.

 ⁽٣) في الع: سائطة . (٤) في باب: الركاة . . . لوجوب سائطة .

⁽٥) البحاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب ما يستخرج من البحر (كلام التاميس). الشافعي في مسلمه الزكاة، الباب الأول في الأمر بها رقم (١٣٦). نصب الزاية للزيلمي، كتاب الركة، باب في المعادن، عبد الله بن عباس أنه مثل عن العبر فقال: إن كان فيه شيء قفه الخمس، الحديث السام والمشرود. إن أبي شية في مصنفه (١/٣١).

والزمرد، والفيروزج يوجد في المعدن لم يكن شيء، وكذلك الكحل والرسع والدرة والحص والمعرة ليس فيها شيء لقوله عليه الضلاة والسّلام: "في الحجر وكاةً"، وله يرد به زكاة التجارة لوجوبها فيه بالإجماع علم أنّ المراد به زكة المعدن، وإنّ أحد الربق أحد منه الخمس في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، وقال أبو يوسف. نيس فيه الخمس، وهذا الاختلاف بناء على أنّ أبا حنيفة كان يقول: إنه لا خمس فيه عطن بوسف أنّه ينطبع بالبار فأخبر أبا حنيفة، فرجع إلى قوله، ثم وجد أبو يوسف آله (") لا يعم بالنار، فعلى هذا لا يجب فيه الخمس بالاتقاق.

متاع وجد ركازاً ففيه الخمس وأربعة أخماسه للذي وجده إذا كان في أرص عبر مملوكة لأحد؛ لأنه في كونه غنيمة هذا والذّهب سواء.

وأمّا الجزية:

أهل الذَّمة إذا امتنعوا عن أداء الجزية يقاتلون؛ لأنه في الابتداء يقاتلون إذا امتنعوا على القبول، فكذا في الانتهاء.

وثؤخذ الجزية من الفقير المعتمل: اثنا عشر درهماً في كلّ سنة، وفي الوسط الحال أربعة وعشرون، ومن الفائق في الغنى: ثمانية وأربعون درهماً. هكذا قضى عمر رضي انه تعالى عنه، ثم تكلم المشايخ في معرفة هذه الأشخاص بأقاويل مختلفة: والصحيح: أنه ينظر إلى حال كلّ بلد، فإنّ عادة البلدان فيه مختلفة، فإن صاحب عشرة آلاف سلخ لا بعد من المكثرين ما لم يكن صاحب خمسين ألفاً ونحوها، وببغداد لا يعد صاحب حسين ألفاً من المكثرين، وفي البلاد الصّغار يعد صاحب عشرة آلاف من المكثرين، ومنهم من قال: من يملك عشر آلاف درهم، فهو غني، ومن يملك المائتين، فهو وسط، ومن لا يملك المائتين، فهو فقير.

نصرائي عجُل خراج رأسه لسنتين، ثم أسلم، ويردّ عليه خراح السَّنة، وإن أدّى حراج سنة، ثم أسلم في أول السَّنة لا يرد عليه شيء؛ لأن في المسألة الأولى أدى حراج السّنة قبل الوجوب فيرد عليه في الثانية أدّى خراح السّنة الأولى بعد الوجوب وهذا على قول من قال بوجوب الجزية في أوّل الحول كما نصّ في الجامع الصغير، وعليه الفترى.

ولا يؤخذ المواليد من أهل الذّمة من جزية رؤوسهم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقالا: يؤخذ. هما يقولان: الجزية خراج الرأس، فلا تتداخل كحراج الأرص أبو حنيفة يقول: إنّها عقوبة وجبت خلفاً عن القتل اجتمعت فتداخل كالحد. وكذلك لو أسدم، أو مات، وقد بقي عليه شيء لم يؤخذ وكذلك إن عمي أو صار زماً مقعداً، أو شيحاً كبيراً

 ⁽۱) كنز العمال في الأحكام رقم (١٥٨٦٢). الجامع الضعير بات حرف الاه رقم (٩٨٨٧) الذرفضي (٢٤/٢).

⁽٢) في (ب): ينطبع....أنه، سائطة،

لا يستطيع أن يعمل وقد بقي عليه شيء، ولم يؤخذ؛ لأن الجزية عقوبة وحست حلماً عر الغتل في حق المأحرذ منه، وعن النصرة في حقنا، ولا قتل عليهم قبل اللَّمة، ولا نصرة لُوْ كانوا مسلمين فإذا لم يجب الأصل يجب الخُلْفُ.

ولو احتلم صبيٌّ في آخر السُّنة لم تؤخذ منه جزية تلك السنة.

وكذلك لمو أعتق العبد المحترف في آخر السُّنة؛ لأنه مضى وقت الوجوب، ولم يكون من أهل الوجوب؛ لأنَّهما لم يكونا من أهل القتل والنَّصرة.

بيانه: أن وقت الوجوب أوَّل السُّنة عند وضع الإمام، فإن الإمام يجدُّد الوضع عند رأس كل سنة لتغير أحوالهم ببلوغ الصبيّ وعتق العبد(١) وغيرهما، فإذا أحتلم وعنق العبد بعد الوضع، فقد مضى وقت الوجوب، فلم يكونا أصلاً للوجوب، ولو أنَّ فقيراً أيسر في آخر السُّنة أخذ منه جزية رأسه لتلك السِّنة، ولا يشبه هذا العبد والصِّبي والأعمى والمقعد والمعتوه إدا كانوا أغنياء، حيث لا تؤخذ منهم، والفرق: أن الفقير حال وصع الجزية كان أهلاً لوجوب الأصل فوجب البدل، لكن لا يطالب لعجزء كالقائم في وقت الصّلاة، وإذ قدر في الوقت طولب، ولا كذلك المسائل، ولا تؤخذ من نصاري أهل نجران(٢٠ جزبة الرأس، وتؤخذ منهم الحلل؛ لأن رسول الله ﷺ صالح بني نجران [على الحلل]٣٠، وكان ذلك خراج رؤوسهم وأراضيهم، فلا يؤخذ منهم غير ذلك.

وتوضع على نصاري نجران على وؤوسهم وأراضيهم من كل سنة ألفا حلَّة، كلُّ حلَّة خمسون درهماً: ألف في صفر، وألف في رجب تقسم على رؤوسهم وأراصيهم، فما أصاب الرؤوس يكون جزية، وما أصاب الرؤوس يكون خراجاً فمن أسلم منهم سقط عه جزية رأسه. وضع على كل من لم يسلم؛ لأنَّ النَّبي ﷺ: •كَانَ يَأْخُذُ مِنْهُمْ أَلْفَيْ خُلُّهِ كُلُّ سَنَةِ (1) مع علمه آنه يموت البعض منهم ويسلم البعض منهم.

ولا يمنع أهل نجران من بيع بيع، أو كنائس؛ لأنها أماكن اتخذوها لإقامة المعصية، فلا يمنع بيعها.

ومولى نجران مثل مولى أهل الذمة يوضع على رأسه ويهمل ماله؛ لأن التحراني يهمل ماله أيضاً لا يؤخذ من ماله شيء كذا مولاه.

ولا يترك ذمّي أن يتشبه بالمسلم في لباسه ومركبه، ويؤمر أن يشدّ وسطه خيطاً أو بلبس قلنسوة مضرية ويركب السّروج على قربوسه مثل الرّماية وشارك نعله مثناة، ولا يلبس طيلسانًا مثل طيالسة المسلمين، ولا مثل أرديتهم لما روي أن عمر رضي الله تعالى عنه اصَالَحَ أَهَلَ الذُّمَّةِ عَلَى أَنْ يَشُدُّوا فِي أُوسَاطِهِمُ الرُّنَّارَ وَكَانَ ذَٰلِكَ بَمَحْضَرِ مِنَ الصَّحَانَةِ الْ

 ⁽¹⁾ في البه: ساقطة.
 (٢) في البه: أهل الحرب.
 (٣) مي اله: ساقطة.
 (٤) أبو داود، كتاب الخراج، بات: في أخذ الجزية رقم (٣٠٤١) وبأرقام أخرى. البهني (٩/ ١٨٧) رقم

، إذ الحاجة مست إلى علامة يمتارون بها عن المسلمين لا يعطيهم مسلم، ولا يسلم عليهم، ومن كان من أهل الدُّمة لا مال له، ولم يكن محترفاً لا تؤخذ منه حزيه الرَّاس، وما يؤخذ من أهل الدُّمة وأهل الحرب وضع موضع الخراج؛ لأنَّه بدل الخراج السم

رأمًا إحداث البيع والكنائس:

لا يترك ذمي أن يحدث بيعة، ولا كنيسة في مصر من أمصار المسلمين؛ لأن النَّبِي ﷺ فَنَهَى عَنْ ذَلِكَ. وأمَّا في القرى لا يمنعون من الإحداث نصَّ على هذا في كتاب الإجارات.

أمَّا إذا كانت البيعة والكنيسة قديمة في المصر ذكر في بعض الرَّوايات: أمهم لا يتركون ويؤمرون بالهدم والنَّقض، وذكر في عامة الرَّوايات: أنَّهم يتركون هذا أصح.

وفي القرى يتركون بالاتفاق؛ لأن التّوارث من لدن رسول الله ﷺ إلى يومنا جرى بالتَّرك، ولو كان منكراً لما جاز الترك.

وإن بني المسلمون في موضعهم دوراً واتخذوه مصراً أخذوا بهدم بيعهم وكنائسهم ويبنون في غير ذلك الموضع.

وأمًا الهدم، فهو على إحدى الرّوايتين، وهو قول الحسن بن زياد(١)؛ لأنّ القديمة في الأمصار لا تترك عنده فتهدم.

أمّا على الزّواية العامّة: وهو الأصح أن لا تهدم؛ لأنه لو كان مصراً من الأصل تترك القديمة على تلك الزواية، فهذا أولى.

وأمّا إطلاق البناء في غير المصر إذا أخذوا بالهدم؛ فلأنهم يمكّنون من الإحداث في غير الأمصار، ففي الإعادة أولى، وأمّا إذا أحدثوا بيعة في قرية من القرى، ثم أخذوا ذلك الموضع مصراً، هل تهدم؟ على رواية الحسن: لا يشكل؛ لأن القديم يهدم فالحديث أولى، أمّا على رواية العامة: القديمة لا تهدم؟ فهذه الحديثة هل تهدم، لم يدكر هذا مي شيء من الكتب، وحكى عن الحسن الرّستغني أنّه قال: تهدم؛ لأنَّها محدثة إلاّ أنها تركت إلى الآن لكون ذلك الموضع قرية، فإذا صار مصراً تهدم، ولا يترك واحد منهم أن يشتري داراً، ولا منزلاً في مصر من أمصار المسلمين، فإن كان لأحدهم دار في مصر المسلمين أحبر على بيعها، ويخرجون من المصر، وهو على رواية الحسن بن زياد. وأما في عامة الرُّوابة: يمكُّنون من المقام في دار الإسلام إلاَّ أن يكون المصر من أمصار العرب نحو. أرض الحجاز، وغير ذلك. والله تعالى أعلم.

⁽۱) مبقت توجعته،

الفصل الخامس

في المسائل المتفرقة

إمام أمر رجلاً أن يعمّر أرضاً مبتة، على أن ينتفع بها، ولا يكون الملك له، فأحياه لم يملكها؛ لأن هذا شرط صحيح عبد أبي حنيفة؛ لأنّ عنده لا تملك الأرض إلاّ بإدن الإمام، فإذا لم يأذن له الإمام بالملك لا يملك.

رحل له مائتا درهم، فحال الحول، فأذى زكاتها خمسة دراهم فوجد الفقير درهما منها ستوقاً فجاء به يردّه فقال صاحب المال؛ ردّ عليّ الباقي؛ لأنّه ظهر أنّ النصاب كال ناقصاً، ولا زكاة على [الناقص] لله أن يستردّ؛ لأنه ظهر أنه (أنه على وجه التطرّع، فلا يكون له الرّجوع إلا [إذ] أذاه الفقير باختياره فيكون ذلك هبة من الفقير منذأة.

وكذلك لو تصدق [على فقير]⁽¹⁾ بغطريفية همة فظهر أنها زيفٌ لا يسترد؛ لأنّه ملك الفقير، إلاّ إذا أدّاه العقير باختياره، فيكون هبة مبتدأة من الفقير، حتّى لو كان الفقير صبياً وأعطاه باختياره⁽⁰⁾ لا يحل له الأخذ.

ولا ينبغي لأحد أن يسأل النّاس وعنده قوت يومه؛ لأنّ السّؤال لا يجوز إلا للضرورة، ولا ضرورة.

من مات، وعليه قرض استقرضه قبل أن يؤدّي ما عليه من القرض يرجى أن لا يؤاخذ إذا كان من نيته القضاء لا يتحقق المطل، والله سبحانه وتعالى أعلم.

 ⁽١) في اأا ساقطة وهي في س.

⁽٢) - نَيْ (أ). ساقطة وهي في ب.

 ⁽٣) في طاء ساقطة وهي في ب.
 (٤) در طاء ساقطة ده. ذ. د.

⁽⁸⁾ في (10) ساقطة وهي في ب. (9) في الرياز دي زيرية

 ⁽٥) في اب: ويكون هبة باختياره. ساقطة، وهي في اله.



بِنْسِيمِ أَمَّهِ ٱلنَّهُ إِلنَّهُ إِلنَّهُ إِلنَّهُ إِلنَّهُ إِلنَّهُ إِلنَّهُ إِلنَّهُ إِلنَّهُ إِل

هذا الكتاب اشتمل على خمسة فصول:

الفصل الأول: فيما يفسد صومه، وفيما لا يفسد، والأعذار التي يجوز معها الفطر.

الفصل الثالث: في رؤية الهلال، والنيّة.

الفصل الزابع: ني الاعتكاف، وصدقة الفطر.

الفصل الخامس: في المسائل المتفرقة.

الفصل الأول

فيما يفسد صومه، وفيما لا يفسد، والأعذار التي يجوز معها الفطر.

فأما فيما يفسد [الصوم](١)، وفيما لا يفسد:

الذموع إذا دخل فم الصائم إن كان قليلاً كالقطرة والقطرتين، ونحو ذلك لا يفسد صومه؛ لأنه لا يمكن الاحتراز عنه، وإن كان كثيراً حتى وجد ملوحته في جميع فمه ماجتمع شيء كثير وابتلعه يفسد، صومه؛ لأنه يمكن الاحتراز عنه، وكذلك الجراب في عرق الوجه لو دخل فم الصائم.

الذم إذا خرج من الإنسان ودخل الحلق، إن كانت الغلبة للبزاق لا يفسد صومه، لأنه للغالب حكم الكلّ، وإن كانت الغلبة للذم يفسد صومه لما ذكرنا، وإن كانا على السّواء يلرمه القضاء استحماناً ترجحاً للسّواء احتياطاً.

رجل أدخل أصبعه في دبره، وهو صائم فالمختار أنه لا يجب الغسل والقضاء؛ لأن الأصبع ليس بآلة للجماع.

رجل أدخل خشبة في دبره إن كان طرفها خارحاً لا يفسد صومه؛ لأنه لم يتم دخوله، وإن لم يكن طرفها خارجاً يفسد صومه (٢)، وكذلك لو ابتلع خيطاً وطرفه في يده، شم أخرجه لا يفسد صومه، ولو ابتلم كلّه يفسد صومه.

الصائم إذا دخل المخاط أنفه من رأسه، ثم استنشقه، ودخل حلقه على تعمد منه لا شيء عليه؛ لأن هذه بمنزلة ربقه إلا أن يجعله على كفه، ثم يبتلعه فيكون عليه القضاء؛ لأن هذا بمنزلة ربقه.

الصائم إذا ابتلع سمسمة بين أسنانه لا يفسد صومه؛ لأنّه قليل [فجعل](٢) بمنزلة الزين، وإن التلعها من الخارج يفسد صومه، وتكلموا في وجوب الكفارة والمختار أنه يجب ابتلاعها ولم يمضغها؛ لأنّها من جنس ما يتعذى به.

الصائم إذا استقصى في الاستنجاء حتى بلغ الماء مبلغ الحقنة فهذا أقل ما يكون، ولو كان [كذلك] يفسد صومه؛ لأن الفطر مما دحل وقد دخل والاستقصاء في الاستنجاء لا

⁽١) - في (أ): سائطة.

 ⁽۲) في اب: الآنه لم يتم دخول... يفسك صومه، ساقطة، (۳) مي اله سامطة

يفعل لما ذكرنا أنَّه يورث داء عظيماً.

الصائم إذا عالح ذكره حتى أمنى يجب عليه القضاء هو المختار، لأنه وجد الجماع معسى، وهل له أن يفعل ذلك في خارج رمضان؟ لمن أراد الشهوة لا. لقوله على: ناكِعُ النَّهِ مَلْمُونٌ، (١) ، وإن أراد تسكين (١) ما به من الشهوة يرجى أن لا يكون عليه وبال.

صائم اغتسل فدخل الماء أذنه، لا شيء عليه؛ لأنه (٣) لم يقطر لا صورة، ولا معنى؛ لأن الماء مما يتعلق به صلاح البدن بوصوله إلى الدماغ، وإن صب فيه عمداً. قبل: يفسد صومه، والمختار: أنه لا يفسد في الوجهين جميعاً (٤)؛ لأنّ هذا وجه معنوي، فإذا انعدم المعنى انعدم أصلاً.

الصائم إذا غسل الهليلجة اليابسة وجعل يمضغها، ولا تدخل عينها في جوفه لا يفسد صومه؛ لأنه لم يدحل عينه في جوفه والفطر مما دخل. ولو فعل هذا بالفانيد يفسد صومه؛ لأنه يدخل عينه في جوفه.

رجل جامع في رمضان قبل الصبح، فلما خشي الصبح أخرج فأمنى بعد الصبح لا يفسد صومه، وهو بمنزلة الاحتلام؛ لأنه لم يوجد بعد الصبح جماع لا صورة، ولا معنى.

المرأة إذا حعلت القطنة في قبلها إن انتهت إلى الفرج الدَّاخل، وهو رحمها انتقض صومها؛ لأنّه تمّ الدّخول.

صائم عمل الإبريسم فأدخل الإبريسم في فمه فخرجت منه هذه الصّبغ، أو صفرته، أو حمرته، فاحتلفت بالرّبق فصار الرّبق أحمر، أو أخضر، أو أصفر فابتلع الصّائم هذا الرّبق، وهو ذاكر للصّوم يفسد صومه؛ لأنه أكل الصّبغ.

رجل أكل ناسياً فقيل له: إنَّك صائم، وهو لا يذكر كان عليه القضاء، وهو المختار؛ لأنَّ قول الواحد في باب الــــايات حجّة.

إذا فتح فاه فدخل الغبار حلقه لا يفسد صومه؛ لأنه لا يمكنه الاحتراز منه في الجملة، كالمحرم إذا شمّ طيباً لا شيء عليه؛ لأنه لا يمكن التحرز عن وصول الرائحة إليه في الجملة. كذا ها هنا.

ولو دخل الذَّباب حلقه لم يفطر؛ لأنَّ الكفّ عن قضاء الشُّهوة قائم صورة ومعنى. ولو فتح فاه فدخل الثلج [في حلقه] (٥) يفسد صومه؛ لأنّه بمكنه الاحتراز عنه.

إذا أكل ناسياً، فهو على صومه لقوله عليه الصّلاة والسّلام للذي أكل ناسياً: «تَمْ عَلَى صَوْمِكُ فَإِنَّمَا أَطْعَمَكَ اللّهُ وَسَقَاكَ، (١).

⁽۱) كشف النفاء (۲۸۳۸). (۲) في ابه: ساقطة.

 ⁽٣) في (٤٠): ساقطة.
 (٤) في (١٠) خبر موجودة.

⁽٦) البَّخاري في صحيحه، كتاب الصوم، باب الضائم إذا أكل أو شرب ناسياً (٦٣٣/١) رقم (١٨٣١) *

الصَّائم إذا داق شيئاً بلسانه ولم يدخل حلقه لم يفطر؛ لأنه لم يجاور حدَّه فأنسه المضمضة، وإذا ذرعه القيء لم يقطر، وإن تقيأ فطر لما روي عن النَّبي عليَّة أنه قال "منّ مَّاءَ فَلا قَصَّاءَ عَلَيْهِ وَمَنِ اسْتُقَاءَ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ»(١) هذا إذا قاء ولم يعد شيء أمّا إدا عاد، فإن كان ملأ الفم يفسد صومه عند أبي يوسف رحمه الله تعالى، وعند محمد: لا يعسد أبو يوسف يقول: القيء إذا كان مل، الفم أعطي له حكم الحارج، فإذا عاد ووجد وصوله للمعدة من الخارج إلى الداخل، كان آكلاً، محمد يقول: لم يوجد الفطر لا صورة، ولا معنى؛ لأنه مما لا يتغذى به عادة فإن كان أقل من ملء الفم فعاد بعضه لا يفسد صومه عند أبي يوسف أيضاً؛ لأنه لم يعط له حكم الخروج، فلا يترتب عليه الدّخول، وإن أعاد؟ إن كان مل الفم يفسد صومه بالإحماع، وإن كان أقل من مل العم، قال أبو يوسف لا يفسد صومه لانعدام الحروج، وقال محمد: يفسد صومه لوجود الفعل منه، وإن تفيأ مل. الفم يفسد عاد، أو لم يعد، ولا يتأتَّى تعريع العود والإعادة ها هنا، وإن كان أقل من مل. الفم عند محمد رحمه الله تعالى: فسد صومه عاد، أو لم يعد؛ لأنه اعتدّ نفس الفعل بالنَّص، وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى إن عاد لا يفسد صومه لما ذكرنا، وإن أعاد ففيه روايتان: في رواية: لا يفسد لما قلنا، وفي رواية: يفسد؛ لأنَّه لما انضم الإعادة إلى التقيرُ ترجع جانب الخروج فأرجب الفساد احتياطاً لأمر العبادة.

وإن احتجم الصَّاثم لم يضرِّه لما روي عن النِّبي ﷺ: ﴿أَنَّهُ احْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ ۗ وَهُلَّ وَهُل الشعوط يفطرع

وهنا سبع مسائل:

السعوط في الأنف، والحقنة في الدّبر، والإقطار في الأذن، والإقطار في الإحليل، والوجور في الفم. والجائفة: وهي الجراحة على البطن، والآمة: وهي الجراحة على الرأس.

أبو داود في سننه، كتاب الصّيام، باب: الصائم يستقي عامداً بلفظ: من فرعه قيء وهو صائم فليس عليه قصاه، وإنَّ استقاء فليقض، قال أبو داود؛ يخافُ أن لا يكون محفوطاً؛ رقم (٢٣٨٠). النسائي في سننه: الصّيام، باب: ما جاء في الصّائم بقيء بنِّحو لمفظ أبي دارد رقم (١٦٧٦). الترمدي في جامعه، كتاب الضوم، باب: ما جاء فيمن استقاء عمداً رقم (٧٢٠).

⁼ مسلم في صحيحه، كتاب الصّوم، باب: أكل الناسي وشوبه وجماعه لا يفِطر (٧/ ٨٠٩) رقم (١١٥٥). الترمذي في جامعه، كتَّاب الصُّوم، باب: مَّا جاء في الصَّائم بأكل أو يشرب ناسياً (١/ ٩١) رقم (٧٢١). أبر داود في سنته، كتاب المصرم، باب: من أكل ناسياً (٩٤٨/٢) رقم (٢٣٩٨)، ابن ماجه في سئنه، كتاب الصيام، باب: أما جاء قيمن أفطر باسياً (٢/٤/٣). رقم (١٦٧٣). الدَّارقطي: بآب (١ ـ ٣٩) (٢/ ١٥٨) وفي الباب عدة أحاديث بألفاط مختلفة والمعنى راحد.

البخاري في صحيحة، باب الصوم، باب: الحجامة والقيء للصائم رقم (١٨٣١، ١٨٣٨) الترمدي في جامعه، كتاب الصّوم، ياب: ما جاء في الرّخصة في ذلك رقم (٧٧٧). أبو داود في ــــه، كتاب الضيام، باب: في الرخصة في دلك (٢٦٧٣). ابن ماجه في سننه، كتاب الضوم، بأب ما حاء في الحجامة للصائم رَّقم (١٦٨٢) بزيادة يحرم، وأحرجه أيضاً في كتاب الساسك، بأب الحجامة للمحرم رقم (۳۰۸۱).

أمّا السّعوط في الأنف والإقطار في الأذن: إن كان دهناً، أو ما يشبهه يعسد صور.. لأنّه وصل إلى جوف الرّأس ما هو مصلح للبدن، فكان في معنى الأكل حتى لو استعط، أو استقطر ماء لم يفطر؛ لأنّه ليس بمصلح للبدن.

وأمّا الوجور في القم: يفسد صومه؛ لأنه وصل إلى جوف البدن ما هو مصلح للبدن. فكان آكلاً معنى، لكن لا تلزمه الكفّارة لانعدام الأكل صورة. وعن أبي يوسف في السّعوط والوجور: الكفارة. وأمّا الحقنة في الدّعر: فكذلك، لأنّه وصل إلى جوف البدن ما هو مصلح للبدن دلّت المسألة على جواز الاحتقان عند الضرورة.

وأمّا الإقطار في الإحليل: يفطر عبد أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى، وعبد أبي بوسف رحمه الله تعالى: لا يفطر، قالوا: هذا الاختلاف فيما إذا وصلت الأدرية إلى المثابة، فأمّا إذا كانت في قصبة الذّكر لا يفطر بالإحماع، وإن اختلفت الرّوابات في هذه المسألة والكل يرجع إلى معرفة أن المنفذ إلى الحوف هل هو ثابت؟ فأبو حنيفة ومحمد يقولان: لا(1) منفذ له إلى الجوف، وإنما يخرج البول(1) على سبيل الترشّع، وأبو يوسف يقول: له منفذ ويرجع ذلك إلى الأطباء.

أمّا الجائفة والآمة: إذا داواهما بدواء يابس لا يقطر، وإن كان بدواء رطب يصل إلى المجوف والدّماغ يفطر [عند أبي حنيفة، ولا يقطر] (٢) عند أبي يوسف ومحمد؛ لأن رطوبة الدّواء مع رطوبة الجراحة إذا التقيا تسقط قوة الدّواء، ولا يصل إلى جوف البطن ما هو مصلح للبدن، أبو حنيفة يقول: بأن اليابس يستمسك على رأس الجرح ويتشف رطوبات الجرح، فلا يسيل ما يقى قوة الدّواء معه، وبعد سقوط القوة لا يبقى مصلحاً.

أمّا الرّطب فرطوبة الدّواء تلاقي رطوبة الجرح، وثمة منفذ إلى الأسفل، فيسيل المصلح إلى جوفه، ولو أسقط ليلاً فخرج نهاراً لا يفطره.

والقبلة والمبشرة لا تفطر لما روي عن عائشة رضي الله تعالى عنها: «أَنَّ النَّبِيُ ﷺ كَانَ يُقَبِّلُ ويُبَاشِر وَهُوَ صَائِمٌ ا^(٤) هذا إذا لم ينزل أمّا إذا أنزل يفسد صومه، وكذا إذا التقى الختانان يفسد صومه وإن لم ينزل؛ لأنّه جماع. أما إذا أنزل عن تفكر ونظر لا يفسد صومه؛ لأنه لم يوجد الجماع لا صورة، ولا معنى، فصار كالاحتلام.

ولو تمضمض فدخل الماء حلقه مغلوباً ذاكراً لصومه فسد صومه؛ الآنه فات ركن

أي اب: حرف لا غير موجودة في اب، وهي في (أ).

 ⁽٢) في اب: كلمة البول غير موجودة وهي في وأه.

 ⁽٣) في (أ): ساقطة، وهي من اب.

⁽٤) مسلم في صحيحه، كتاب الصوم، باب بيان أن القبلة في الصوم ليست محرمة على من تحرك شهوته رقم (٢٥٧١، ٢٥٧٣، وبأرقام أخرى. وابن ماجه في سننه، باب: ما جاء في القبلة للصائم رقم (١٦٨٤، ١٦٨٥). وأخرجه أيصاً في كتاب الصوم، باب ما جاء في المباشرة للصائم رقم (١٦٨٧).

الصُّوم، وهو الكف عن قضاء شهوة البطن.

والكحل: لا يفطر؛ لأن النَّبي ﷺ: "التُتَحَلُّ وَهُوَ صَائِمٌ"، وإن أصبح حماً لم يعسد صومه؛ لأن الله تعالى أباح الوقاع في جميع اللين، وما استوفى الوقاع ليلاً يقع غــله مهاراً.

وأمّا صبّ الماء في حلقه مكرهاً، أو صب، وهو نائم، أو تثامب فوقع الماء في حلقه فسد صومه؛ لأنّه وجد ما ينافي الضوم، وهو وصول الغذاء إلى الجوف، ولو طعن برمع ونزع الرمح لا يفطر، ولو تركه أفسده؛ لأنّه استقر في جوفه فصار كتاول الحصاة.

ولو شك في الفحر لا يتسخر؛ لأنّ الأكل يريبه وترك الأكل لا يريبه، وقد قال عليه الضلاة والسّلام: «دَعْ مَا يُرِيبُكَ إِلَى مَا لاَ يُرِيبُكَ، (٢٠)، وإن أكن مع الشّك لم يلزمه شيء؛ لأنّه شك في النّهار، فقي على الليل ما لم يثبت النّهار.

رجل تسخر وقد طلع الفجر، وهو لا يعلم بطلوعه. هذه المسألة تضمنت أحكماً أربعة: فساد الصّوم لموجود المناقض في وقته، ووجوب القضاء لفساد الصّوم، ووجوب إسك بقية يومه تشبّها بالصائمين، وسقوط الكفارة لكونه معذور في الإفساد وهكذا لو أفطر، وهو يرى الشمس قد غابت ولم تكن قد (٢) غابت؟ هذه مسألة وتلك المسألة في حق الأحكام الأربعة حذو القذة بالقذة، وحذو الفعل بالفعل، وإذا تذكر بعد ما خالطها ناسياً نهاراً فقام عنها، أو خالط ليلاً فطلع الفجر فأقلع لم يلزمه القضاء، وقال زفر رحمه أنه تعالى يلزمه القضاء والكفارة، وقال أبو يوسف رحمه انه تعالى: يلزمه القضاء في فصل الطلوع.

وأمّا الكلام مع زفر رحمه الله تعالى فمبنيّ على أنه (م) من حلف لا يركب هذه الدّابة، وهو راكبها كما نزع لم يجب عليه الكفارة عنده، وعندنا: لا والكلام مع أبي يوسف. هو يقول: إن المباشرة ذاكراً لصومه لو طرأت على الصّوم أبطلته، فإذا قارنته منعه بطريق الأولى، ومحمد يقول: لم يوجد مع طلوع الفجر إلاّ التّزع والتّزع ليس بجماع فالمجامع ناسياً إذا تزع عنها بعدما تذكر.

وأمّا الأعدَار التي يجوز معها الصوم: الصّوم للمسافر أفضل، والفطر رخصة، فالأخذ بالعزيمة أولى، ولو سافر بعد دخول شهر ومضان جاز له الفطر لقوله تعالى: ﴿فَمَن كَاكَ مِنْمُ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَغَرٍ فَهِـدَةً مِنْ أَيَّامٍ أَخَرُ ﴾ (١) ذكر على سبيل التنكبر دون التعبين، فلو

⁽۱) ابن ماجه في سنته، كتاب الضبام، باب: ما جاه في الشواك والكحل للصائم رقم (١٦٧٨) أمود به. قال الترمذي لا يصع في هذا الباب شيء (إن قصة الكحل لم يرد فيها حديث). وهنالك أحاديث في هذا الموضوع ولكن لا يصع منها شيء.

 ⁽٢) البخاري في صحيحه، كتاب البوع، باب تفسير المشبهات. الترمذي في جامعه، أبواب صفة الحبابة، باب (٢٢) (٢٦٣٧). النسائي في سننه، كتاب الأشربة الحث على ترك المشبهات رقم (٩٧١٠). أحمد في مسئد، مسئد أهل أبيت، حديث الحسن بن علي بن أبي طالب، لمجلد الثالث.

⁽٢) في دب: ساقطة. (٤) سبقت ترجعته.

⁽٥) في قبه: أنَّ بدون هاه الضَّمير .

⁽٦) - سُورة النقرة، آية: رقم ١٨٤.

أُخَر حتى دخل رمضان آخر(١١) فعليه القضاء أيضاً.

والحامل والمرضع: إذا خافت على صبيها أفطرت، ثم قضت؛ لأنها لو حافت على نمسها أفطرت، ثم قضت كذلك إذا خافت على ولدها.

والشيخ الفائي: يفطر وبفدي لقوله تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّذِينَ يُطِيعُونَهُ فِدَيَةٌ طَعَمُ مِسْكِينٍ ﴾ (٢) معناه: لا يطيقونه، والشيخ الفائي مراد بهذا النّص، ويطعم عن كلّ يوم نصف صاع لفوله تعالى: ﴿طَعَامُ مِسْكِينٍ ﴾ (٢) فطعام مسكين مقدر بنصف صاع من مر كصدقة الفطر.

والشفر الذي يبيح القصر هو الذي يبيح الفطر؛ لأن كلاهما ثبت رخصة.

والمرض الذي يبيح الفطر ما يخاف منه الموت، أو زيادة علة؛ لأن زيادة العلة مسببة للموت، وإذا استدام السفر والمرض حتى يموت، فلا قضاء عليه لبقاء العلر، وإن زال العذر بالضحة، أو بالإقامة، وجب عليه القضاء، فإن مات ولم يصم فعليه أن يوصي بالفدية بقدر ما صحّ، وبقدر ما أقام، بأن برىء في عشرة أيام مثلاً، أو أقام فيها، فلا يجب عليه أكثر منها؛ لأنّ التكليف بقدر الإمكان، وإن لم يوصي وتبرع عنه الوارث جاز، ولا يلزمهم اعتباراً لسائر الدّيون.

المريض إذا نذر صوم شهر، فإن مات قبل الصّحة لا يلزمه شيء، وإن صبح يوماً لزمه بذلك القدر عند محمد كقضاء رمضان، وقال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى: تلزمه الوصية بجميع الشهر؛ لأن وجوب الأداء مضاف إلى وقت الصّحة، فصار كالصّحيح إذا نذر صوم شهر، ثم مات.

ولو بلغ الصي في خلال اليوم، أو أسلم الكافر لا يلزمهما قضاء ما مضى؛ لأن مدّة الصّوم مدّة واحدة فيمنع الوجوب دفعاً للحرج عنه. أمّا الكافر ليس بأهل لوجوب الصّوم؛ لأن حكم الصّوم: هو استحقاق الصّوم، والكافر ليس بأهل لذلك أمّا قضاء ذلك اليوم ليس بواجب؛ لأنه ليس بأهل للوجوب وقت الوجوب، وهو وقت انفجار الصّبح، فلا يلزمهما قضاء ذلك اليوم.

الفصل الثاني

فيما يوجب الكفارة، وفيما لا يوجب إلى آخره

الأمة إذا أفطرت يوماً في شهر رمضان لصعف أصابها بعمل السيّد من طبخ، أو خبر أو عسل ثياب، فإن خافت على نفسها بسبب الصوم وأفطرت عليها القضاء دون الكفارة! لأنها تحت بد المولى، ولها أن تمتع عن الائتمار(!) لأمر المولى إذا كان يمجرها عن أداه

⁽١) في اب ذكر، . . آخر، غير موجودة. (٣) سبق تحريجها.

 ⁽۲) سورة البقرة، آیة: رقم ۱۸٤.
 (٤) عی ابه: سالطة.

الفرائض؛ لأنَّها مبقاة على أصل الحرية في حق الفرائض.

الصّائم إذا أكل شحماً غير مطبوح يلزمه القضاء بالاتعاق، والمحتور: أنّه تذمه الكفارة، وإنّ أكل لحماً قديداً غير مطبوح يلزمه القضاء، والكفارة بالاتفاق، لأنّ اللحم التقديد يتعذّى به، وكذا شحم القديد مما يتغذى به.

إذا ابتلع بزاق غيره في رمضان عليه القضاء دون الكفارة؛ لأن النَّاس يعافون البزاق بعدما خرج من الفم فصار كمن أكل مدرة.

رجلٌ أتى بهيمة فأمنى يلزمه القضاء، ولا كفارة لأنَّه جماع قاصر، فبلغ الوجوب القضاء دون الكفارة.

رجل سافر في شهر رمضان وخرج من مصر، ولم يفطر وقد نسي شيئاً، فرجع إلى منزله، فحمل ذلك الشيء فأكل في منزله شيئاً، وخرج (١)، كان عليه الكفارة؛ لأنه لمنا خرج فقد رفض السفر فصار مقيماً.

الصّائم إذا عمل عمل قوم لوط في شهر رمضان وجب عليه القضاء بالاتفاق والمختار أبها تجب عليه الكفّارة بالاتفاق أيضاً؛ لأن الكفارة بالزّنا إنّما وجبت لانقضاء الشهوة على الكمال، وهذا المعنى موجود في اللّواط فتجب الكفارة. أمّا الحد: إنّما وجب بالزّنا؛ لأبه زنا، وهذا المعنى مفقود ها هنا وهذا المعنى إنّما يتأتى على قول أبي حنيفة، أما عندهما: يجب الحد والكفارة.

الصّائم إذا أكل عجيناً عليه القضاء ولا كفارة؟ وإن أكل دقيقاً؟ قال محمد: عليه الكفارة وعن أبي يوسف: أن لا كفارة عليه، وبه أخذ الفقيه أبو اللّيث؛ لأنّه مما يؤكل عادة، فإن أكل حنطة فعليه الكفارة؛ لأنّها تؤكل عادة.

الضائم إذا أكل ورق الشجرة، فإن أكل ما يؤكل كورق الكرم الذي يقال له بالفارسية (رام زكند) ويقال: (باك ساره) في الابتداء عليه القضاء والكمارة؛ لأنه مما يؤكل عادة، وإن أكل مما لا يؤكل كورق الكرم(٢) إذا كبر فعليه القضاء دون الكفارة؛ لأنه لا يؤكل عادة.

وإن جامع بالنهار ناسياً [ثم] تذكر قدام على ذلك، أو جامع بالليل قطلع الفجر، قدام على ذلك، فعليه القضاء، ولا كفارة؛ لأنه تمكنت الشبهة في هذا الوطىء: لأن الجماع واحد، وقد تمكنت الشبهة بسبب الأول، فإذا أقلع، ثم عاد فعليه القصاء والكفارة في المسألتين جميعاً.

الصّائم إذا أكل العلين إن كان طيناً أرضياً " فعليه القضاء والكفارة؛ لأنه إفطار كامل؛ لأنه يؤكل للدواء، فإذا كان غير أرضيً يلزمه القضاء، ولا كفارة [عليه] (1)؛ لأنه إفطار ناقص.

⁽١) في اب: ساقطة، وهي من أ. (٣) في اب: طبياً هيئاً.

⁽٢) في ابَّ: لفظة الكرم غير موجودة. (٤) في اله: ساقطة

الصّائم إذا مصغ (١) سكراً في رمضان متعمداً حتى دخل الماء حلقه كان عبه القضاء والكفارة؛ لأن السّكر يؤكل عادة.

رجل أخذ لقمة من الخبر ليأكلها، وهو ناس، فلما مضغها ذكر أنّه صائم فابتلعها، وهو ذاكر إن ابتلعها قبل أن يخرجها من فيه فعليه الكفارة، وإن أخرحها، ثم أعادها فعليه القضاء، ولا كفارة؛ لأنها ما دامت في فيه، فهي بحال يتلذذها، فإن أخرجها صارت بحالة يعاف منها.

الصّائم إذا ابتلع رمانة، أو بيضة بقشرها يجب القضاء دون الكفارة؛ لأنه لا يؤكل ذلك عادة، ولو ابتلع لوزة رطبة، أو بطبخة صغيرة فعليه الكفارة؛ لأنها تؤكل كذلك بحلاف اليابس، ومخلاف الجوزة الرّطبة، وعن أبي يوسف، إذا مضغ الجوزة اليابسة حتّى وصل المضغ إلى جوفه لزمته الكفارة، وإن أكل مسكاً، أو فاليذاً، أو كافوراً، أو زعفران فعليه الكفارة؛ لأنه يتداوى به.

المرأة إذا أكرهت زوجها في شهر رمضان على الجماع فجامعها مكرها قال بعضهم: يحب عليهما القضاء والكفارة؛ لأنه إذا جاء الانتشار زال الإكراء وقد نصّ محمد رحمه الله تعالى في الأصل: أنّه لا كفارة عليه، وهذا أصحّ؛ لأن هذا إنطار بعذر وبه يفتى.

والزّوج إذا أكرهها على الجماع لا كفارة عليها بالإجماع؛ لأنّ الزّوج يجامعها؛ رإن كانت لا تجد اللذة في أوله.

من كان له حتى تعتريه، فلما كان يوم العادة أفطر على توهم أنّ الحتى تعتريه فتضعفه، ثم إنّه اختلف الحمى تلزمه الكمارة: لأنّه أفطر في يوم لم تتمكن فيه شبهة إباحة الإعطار. وكذلك إذا كان لها في الحبض أيام معروفة فلمّا كان اليوم يكون أوّل حيضها وأفطرت، ثم لم تحض فيه تلزمها الكفارة لما قلنا.

ولو أفطرت عمداً، ثم حاضت، أو مرضت في يومها لم تكفر، وكذلك الرجل يمرص في ذلك اليوم مرضاً يبيح له الإفطار، وإن سافر بعد الأكل كَفّر؛ لأن المرض ينافي استحقاق الضوم ، وإن كان لا ينافي أصله والحيض ينافي أصل الصوم والاستحقاق، والصوم مما لا يتجزأ فتبين أن الصوم لم يكن مستحقاً ولم يكن موجوداً فتبين أن السبب لم يكن، وهو الإفطار في صوم مستحق.

المرأة إذا علمت بطلوع الفجر ومكّنت من زوجها حتى جامعها، والزّوج لم يعلم بطلوع الفجر فعليها الكفارة؛ لأن إفطارها عري عن الشبهة، ولا كفارة على الرّجل لوجود الشّبهة.

ولو أكل، أو جامع ناسياً، فظن أن ذلك يقطره، فأكل بعد ذلك عامداً لا تلزمه الكفارة. قال محمد: إلا إذا بلغه النّص؛ لأن الأكل ينافي الصّوم. وكان الظنّ بناء على

⁽١) ني اساد اکل،

الدّليل فبصير شبهة.

ولو احتجم فظنَّ أن ذلك يفطره، ثم أكل بعد ذلك عامداً، فإن كان لم يبلعه النص، أو بلغه وعرف تأويله ونسخه، فعليه القضاء والكفارة، وإن لم يبلعه النسح، أو استفنى مقبهاً فأنتى بالفطر، فلا كفارة عليه لما مرً.

وكذلك إذا لمس امرأة، أو قبلها بشهوة فظن أن ذلك يفطره فأفطر معد دلك فعليه الفضاء والكفارة إلا إذا تأوّل نص، أو استفتى فقيها فأفتى بالفطر فحينتذ لا كفارة، وإن أخطأ الفقيه، أو كان الحديث خطأ.

وإن ادّهن شاربه فظن أن ذلك يفطره فأكل بعد ذلك عمداً فعليه الكفارة سواء استفتى أم لم يستفتِ؛ لأن الموضع ليس موضع الشبهة، فلا يظهر الظن فيه، وكذلك إدا اغتاب إنساناً، فظن أن ذلك يفطر بلغه الحديث، أو لم يبلغه.

ولو نوى قبل الزّرال، ثم أكل بعد النيّة لا تلزمه الكفارة عند أي حنيفة رحمه الله تعالى؛ لأن الإمساك في صدر النّهار وجد على وجه لو أنسده لا تلزمه الكفارة.

ولو جامع فيما دون الفرج يلزمه القضاء دون الكفارة، ولا يقضي إلا أن ينزل، ولا فرق بينهما؛ لأن القضاء إنما يجب عند الإنزال ليصير جماعاً معنى لكن في جانب الزوج ليستفيد للإنزال بذكر الجماع، فإن مسّها عن شهرة فأمى فعليه القضاء، ولا كفّارة عليه أمّا وجرب القضاء،؛ فلأن قضاء شهوته بالمباشرة أشبه بالجماع، ولا كفّارة عليه؛ لأن جريمته لم تكمل والكفّارة من أعلى عقوبات المكفر لإفطاره، ولا يعاقب مها إلا بعد بلوغ الجنابة نهايتها ولم تبلغ الجنابة نهايتها ولم الجنابة نهايتها ولم الجنابة نهايتها؛ لأن نهاية الجنابة من جنسه وأبلغ منه، وهو الجماع في الفرح.

ولو جامع في رمضانٍ واحدٍ مراراً فعليه كفارة واحدة، وإن كفر، ثم أنطر فعليه كفارة أخرى، وإن أفطر في رمضانين فعليه لكل فطر كفارة، وهي تعرف بالمختلف.

أمًا في كيفية الكفارة وترتيبها:

إذا أفطر متعمداً يعتق رقبة، فإن لم يجد رقبة فعليه صيام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً، كذلك جاء في حديث الأعرابي^(١)، وعلى العرأة مثل ما على الرجل لقوله ﷺ: «مَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ فَعَلَيْهِ مَا عَلَى الْمُظَاهِرِ الْأَنْ).

⁽۱) البخاري في صحيحه، الضوم، باب: إذا جامع في رمضان رقم (۱۸۲۲)، وباب: إذا جامع في رمضان ولم يكن له شيء رقم (۱۸۳۵)، وباب آخر: رقم (۱۸۳۵)، وأخرحه في أبواب أخرى رمضان ولم يكن له شيء رقم (۱۸۳۵) وباب آخر: رقم (۱۸۳۵)، وأخرحه في أبواب أحرى مسلم في صحيحه، الصيام، باب: تغليظ تحريم الجماع في نهار رمصان رقم (۲۵۹۰، ۲۵۹۲) وأرقام أخرى. الترمذي في جامعه، الضوم، باب: ما جاء في كمارة العظر في رمضان رقم (۲۲۹۰، رقم (۲۲۹۰)، أبو داود في سنته، كتاب الصوم، باب: كمارة من أتى أهله في رمضان رقم (۲۳۹۰، ۲۳۹۱)، أبن مآجه في سنته، المضيام، باب: ما جاء في كفارة من أهطر يوماً من رمصان رقم (۱۱۲۷).

⁽٢) قد سبق تخريجه آنفاً.

وكلمة: من حهة تتناول الذكور والإناث، وإذا كان على الرّجل صيام شهرين متنابعير متنابعير المتقبل، أو ظهار، أو كفارة قطر، فصامها وأفطر يوماً للمرض فعليه الاستقبال، فرق بين هذا، وبينما إذا كانت امرأة فأفطرت فيما بين ذلك للحيض لم يكن عليها الاستقبال. والفرق، وهو: أن المرأة لا تجد شهرين في العادة لا حيض فيها، فلو انقطع التنابع بالحيض لم نقدر على الأداء، فلم ينقطع التنابع بخلاف المريض والمريضة؛ لاتهما يحدان شهرين لا يمرض فيهما عادة؛ لكن إذا ظهرت تصل بما مضى؛ لأنها قدرت على الأصل، فإن لم تصل استقبلت؛ لأن الأصل هو الوصل، وإنما تركت البعض بحكم الحيض، ولا عذر فيم وراء الحيض،

وإن جامع التي ظاهر منها، وهو يصوم عن ظهارها، فعليه أن يستقبل، وكذا إذا جامعها بالنهار ناسياً، وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يستقبل. أبو يوسف يقول: لو استقبل وقع جميع الصّوم بعد المسيس فلو لم يستقبل يحصل البعض بعد المسيس، والبعض قبل المسيس، فكان هذا أولى عما يقولان: إنّه مأمور بصوم شهرين قبل المسيس، ومن ضرورة كونهما قبل المسيس خلوهما عن المسيس، فكان مأموراً بالإخلاء والتقديم فلئن عجز عن التقديم لم يعجز عن الإخلاء، فما عجز عنه سقط، وما قدر عليه بقي عليه، ولو صام شهرين متنابعين لزماه، وإن كان أحدهما رمضان استقبلهما؛ لأن صوم رمضان يستحق عين رمضان فوقع عن نقسه فينقطم التنابع.

وأمّا ما يكره فعله للصّائم، وما لا يكره:

رجل أصبح صائماً متطوعاً فدخل على أخ من إخوته فسأله أن يقطر لا بأس بأن يفطر لما روي عن النبي عَيَّةِ أنه قال: همَنُ أَفَطَرَ لِحَقُ أَخِيهِ يُكْتَبُ لَهُ ثُوابٌ صَوْمٍ أَلْفِ يَوْمٍ ومَنَى فَضَى روي عن النبي عَيَّةِ أنه قال: همَنُ أَفَطَرَ لِحَقُ أَخِيهِ يُكْتَبُ لَهُ ثُوابٌ صَوْمٍ أَلْفِ يَوْمٍ ، وإن كان صائماً عن قضاء شهر رمضان يكره له أن يفطر الأن القضاء خلف، فكان حكمه حكم الأصل، فعلى هذا لو قالوا: لو أن صائماً حلّفه رجل بطلاق امرأته أنه يفطر ؟ فإن كان متطوعاً يفطر لحق أخيه، وإن كان صائماً عن فضاء رمضان لا يفطر ، ثم يباح الفطر في صوم التطوع بعذر وهل يباح بغير عذر بشرط القضاء . ذكر رمصان لا يفر، ثم يباح الفطر في صوم التطوع بعذر وهل يباح بغير عذر بشرط القضاء . ذكر لا يباح ، وتعارضت الآثار في ذلك فالأخذ بالمحرّم أولى احتياطاً ، وإن كان يباح الفطر في

(١) كتاب المنتفى: للحاكم الشهيد المروزي مؤلف الكافي وستأتي ترجمته.

⁽۲) هو أحمد بن علي أبو بكر الرّازي المعروف بالجماص، ولد سنة (۳۰۵) كان من طبقة أصحب الترجيح، سكن بغداد وانتهت إليه رئاسة الحدفية، وسئل للقضاء، فامتنع، تفقه على أبي الحس الكرخي، وكان على طريقة من الزهد والورع. له كتاب: أحكام القرآن، شرح مختصر الكرخي، مختصر الطحاوي، شرح الجامع الصّغير، وشرح الجامع الكبير، وكتب آخرى توفي سنة (۳۷۰) مختصر الطبقت بغداد، وذكر طاش كبرى زاده أنه توفي سنة (۳۷۳). انظر: تاج التراجم (۹۲) رقم (۱۷) الطبقت السّنية (۱۲/۱۶، ۱۲۵، ۱۵۵، ۱۵۵، ۱۵۵)، سير أعلام النّبلاء للذهبي (۱۱/ ۴۲۰) رقم (۱۲)، المواتد البهية (۵۳، ۵۲)، طبقات الغفهاء طاش كبرى زاده (۲۱، ۱۷).

صوم التطوع بعدر اختلفوا في الضيافة أنّه هل يكون عذراً لإباحة الفطر في التعلوع؟ فالضحيح: أنّه يكون عذراً، وفي صوم الفضاء لا يكون عذراً حتى لا يباح الفطر في صوم القضاء بعذر الضيافة، وإن كان يلحق صاحب الضيافة الرحشة(١) يترك الفطر.

رجل نظر إلى صائم يأكل ناسياً هل يسعه أن لا يذكره؟ إن رأى فبه قوة يمكنه أن يتم الصوم إلى الليل فالمختار أنه يلزمه إخباره، ويكره تركه حتى يجوز صومه ويقضي عند الكلّ، وإن كان بحال الضعف بالصوم، وإذا أكل يتقوى به على سائر القرائض يسعه أن لا يخبره؛ لأن ما يفعل الصّائم ليس بمعصية عند أكثر العلماء فالسّكوت عنه لا يكون معصية.

الغازي إذا بارز العدو ويعلم يقيناً أنّه يقاتل العدو في شهر رمضان، وهو يخاف الضّعف على نفسه، فله أن يأكل قبل الحرب سواء كان مقيماً، أو مسافراً؛ لأن الضّعف في رمضان صار غالباً والغالب كالكائن فعلى قياس هذا قالوا فيمن له نوبة الحمّى فأفطر في أول اليوم قبل أن تظهر الحمّى على ظنّ أنّه تعتريه فتضعفه لا بأس بذلك؛ لأنّه بحكم العلبة كالكائن.

الصّائم إذا أراد أن يضاجع امرأته وليس بينهما ثوب، فإن كان لا بمس فرجه فرحها لا بأس به، وإن كان يمس؟ يكره؛ لأن المباشرة [الماحشة] (٢) قد تكون سبباً للفطر والمباشرة الفاحشة أن يمس فرجه فرجها وليس بينهما ثوب، هذا إذا كان يأمن على تفسه، أما إذا كان لا يأمن يكره له الوجه الأول والثاني، وروي عن ابن عباس (٦) رضي الله تعالى عنهما: «أنّه سُئِلُ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَكَرّة للشّابُ وَرَخْصَ للشَّيْخِ» (١).

ويكره للضائم أن يتمضمض لغير وضوء، أو بلوك شيئاً بلسانه؛ لأنه فيه تعريض الصّوم على الفساد من غير ضرورة، وكره أبو حنيفة الاغتسال، والاستنشاق للصائم؛ لأنه يصير كأنه يظهر الضّجر، وقال أبو يوسف: لا يكره، لما روي عن النّبي ﷺ: «أنّه صَبّ المّاءَ عَلَى رَأْمِهِ وَهُوَ صَائِمٌ» (٥٠).

ولا بأس للصّائم أنْ يستنقع الماء، أو يصبّ الماء على وجه، وهو المختار؛ لأنّه لِس فيه تعريض الصوم للفساد.

والمريض الذي يباح له الإفطار: كلّ مريض يعلم أن الصّوم يزيد من مرضه، أو في وجعه، أو في تلك العلّة يباح له الإفطار فإنّه نصّ محمد رحمه الله تعالى فيمن رمدت عبناء إن كان الصّوم يزيد في وجع العيس يباح الإفطار، وهذا إنما يعرف باجتهاده، أو قال له طيب حاذق بذلك.

من صام وواصل الصّيام، ولا يفطر إلاّ في الأيام المنهية كره بعض المشايخ ذلك،

 ⁽۱) في دبه: سائطة. (۲) في دأه: سائعة.
 (۲) سبقت ترجعته.

⁽¹⁾ ابن مأجه في سنته، الصيام، بات ما جاء في المباشرة للصائم رقم (١٦٨٨)، تفرد ١٠٠٠ (٥) أن داري من مدار التراك المراك التراك من معارم الماء من المعاشر وسالخ هي

⁽ه) أبو داود في سنته كتاب الصّيام، باب الصّائم يصّب عليه الماء من العطش ويعالغ في الاستشاق وقم (٢٣٦٥). أحمد في مسنده مستد جابر بن عبد الله، حديث بعض أصحاب السي ﷺ بلعظ آخر وفي مسد العديين المجلد الرابع،

والمختار أنّه يكوه: وتأويل قوله عليه الصّلاة والسّلام: ﴿إِيَّاكُمْ وَالْوَصَالُ ﴿ ` وَا صَامِ يَ الْأَيَامِ وَل الأيام ولم يفطر إلاّ بالأيام العنهية .

ويستحب للضائم تعجيل الإفطار وتأخير الشحور؛ لأن بهما وردت الأثار.

رجل في شهر رمضان إن صام صلّى قاعداً، وإن أفطر صلّى قائماً، يصوم ويصلّي قاعداً حتى يخرج عن أداء الواجبين.

إذا صام يوم النيروز جاز من غير كراهة هو المختار.

أمّا الكلام، في الأفضلية: إن كان يصوم قبله تطوعاً فالأفضل له أن يصوم يوم الشك، وإن كان لا يصوم قبله فالأفضل أن لا يصوم الأنه يشبه تعظيم هذا اليوم وتعطيم هذا اليوم حرام حكي عن أبي حقص الكبير (٢) أنه قال: لو أنّ رجلاً عبد الله تعالى خمسين سنة محد، يوم النيرور: وأهدى إلى بعض المشركين بيضة، ويريد به تعظيم ذلك اليوم، فقد كفر وأحبط عمله خمسين سنة.

ويكر، للمرأة الصّائمة ذوق المرقة؛ لأنه تعريض الصّوم للفساد من غير ضرورة، وكدا يكره للصائم أن يذوق العسل والدّهن عند الشّراء ليعرف جيده ورديته.

وللصائم أن يستاك بالسواك الرّطب واليابس أول النّهار وآخره لقوله عليه الضلاة والسّلام: «السّواكُ مَطْهَرةٌ لِلْقَم مَرْضَاةٌ لِلرّبُ (٢٠). وقوله عليه الصّلاة والسّلام: «خَبْرُ خِلَالِ الْغَنَائِم السّوَاكُ (٤٠) من غير فصل.

ويكره للصائم مضغ العلك، ولا يفطر، أمّا الكراهة؛ لأنه تعريض الصّوم للفساد من غير حاجة؛ ولأنّه تشبه بالأكل، وكل من يراه يتهمه بذلك، وأمّا عدم الفطر؛ لأنّ شيئاً منه لم يحاوز حلقه. قال مشايخنا المتأخرون: هذا إذا كان العلك أبيض وقد مضغه غيره فأما إذا لم يمضغه غيره، أو كان أسود، مضغه غيره، أو لم يمضغه غيره يفطر؛ لأنه إدا لم يمضغه غيره يتفتت. فيجاوز شيء منه حلقه، وإذا مضغه غيره لا يتفتت إلاّ أن الأسود

(۱) البخاري عي صحيحه، الصّوم، باب الوصال رقم (١٩٦٢). مسلم في صحيحه، الصّبام، باب النهي عن الوصال في الصّوم رقم (٢٥٥٨، ٢٥٦٤، ٢٥٦٤). أبو داود في سننه، الصّوم، باب الوصال رقم (٢٣٦٠).

المخاري في صحيحه، بأب الشواك الرطب واليابس للشائم ابن ماجه في سببه، بأب الشواك رقم (٢٣). البسائي في رقم (٢٨٩)، الترمذي في جامعه، أبواب الطهارة، بأب ما حاء في الشواك رقم (٢٣). البسائي في سنته، كتاب الطهارة، بأب الترفيب في الشواك رقم (٥). أحمد في مسده، مسد الشاميين

(٤) ابن ماجه في سننه، العنبام، باب ما جاه في الشواك والكحل للعنائم رقم (١٦٧٧) بلفظ من حبر خصال الصائم الشواك.

⁽٢) أحمد بن حقص الإمام المشهور البخاري أخذ العلم عن محمد بن الحسن. له اختيارات يحالف فيها جمهور الأصحاب منها: أن نية الإمامة للإمام شرط للاقتداء، وهذا اختيار الكرخي والثوري، دس أقواله: لو أن رجلاً عبد الله خمسين سنة ثم أهدى لرجل مشرك بيضة يوم النبروز يريد به تعطيم دنت اليوم فقد كفر وحبط عمله، عاش في زمن البخاري. قال الذهبي في سير الأعلام: مات أبو حفص محرم (١٩١٧هـ)، انظر: الطبقات السنية (١٩٤١)، ٣٤٣)، الجواهر المضيئة (١٩١١)، تح التراجم (٩٤)، الفوائد البهية (٣٩، ٥٠).

يذوب بالمصغ فيجاور شيء منه حلقه، فأمّا الأبيض لا يذوب وإطلاق محمد رحمه الله تعالى يدل على أن الكل صواء.

ولا بأس بأن تمضغ المرأة لصبيتها طعاماً إذا لم تجد منه بذاً؛ لأنه أبيح لها الإفطار بهذه الحاجة؛ فلأن يباح لها التعريض بهذا فدونه كان أولى.

ولا تصوم المرأة تطوعاً بدون إذن الزّوج لما روي عن رسول الله ينطح أنه قال. ١٠ يَجِلُ لاَمْرَأَةِ تُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ أَنْ تَصُومَ صَوْمَ النّطَوْعِ إِلاَّ أَنْ يَأَذَنَ الزّوْمُ ١٠٠، وإن كان صومها لا يضو بالزوح مأن كان الزوح مريضاً، أو صائماً، فلها أن تصوم؛ لأنه لا يتضمّن إلحال حقه في الرّفث، وكذلك العبد والأمة وأم الولد بغير إذن المولى، وإن لم يصر بالسيّد؛ لأن منافعهم معلوكة له.

وللزُّوج والمولى أن يفطر إذا كان الشروع بغير إذبهما؛ لأن لهما حق المنع صيانة تحققهما فكذلك ولاية الإفطار.

وتقضي المرأة إذا أذن لها الزّوج، أو بانت منه ويقضي العبد إذا أذن له المولى، أو عنن؛ لأن الإيجاب كالنذر فيجب القضاء إذا ارتفع النّدر، والأجير الذي استأجره للخدمة لا يصوم تطوّعاً بدون إذنه إلاّ إذا كان الصّوم لا يضرّ به فحينتذ يجور، وابنة الرّجل وقرابته بتطوعون بدون إذنه؛ لأنّه لا يقوت حقه، والله تعالى أعلم.

وأمّا الأوقات التي يكره فيها الضوم:

أجمعوا على كراهية صوم يوم العيد وأيام التشريق، ولو صام يكون صائماً، ولو شرع يكون صائماً.

ولو شرع في صوم هذه الأيام، ثم أنسد لا يلزمه القضاء، عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقالا: يلزمه القضاء؛ لأن الشروع ملزم كالتّلو، ولأبي حنيفة: أنّه لما نهي عن الشّروع وجب تركه، فإذا تركه لا يؤمر غيره بالقضاء.

ولا يجوز صوم [المتعة](٢) والقضاء في هذه الأيام؛ لأن النهي أوجب قصوراً فيه، فلا ينوب عن الكامل.

ويكره أن يصوم يوم الشَّك بنيَّة رمضان لقوله ﷺ: قَمَنْ صَامَ يَوْمَ الشُّكَ فَقَدْ عَصَى أَبَا القَاسِمِ»⁽⁷⁾. فإن ظهر أنَّ هذا اليوم من رمضان يجزيه؛ لأنّه شهد الشهر وصامه، وإن ظهر

 ⁽١) الترمذي في جامعه، الصوم، ياب ما جاء في كراهية صوم المرأة إلا بإذن زوجها رقم (٧٨٢). 'بن
ماجه في سنته، باب في المرأة تصوم بغير إذن زوجها رقم (١٧٦١، ١٧٦٢) بغير هذا اللّفه.

⁽٢) في الماء: مطموسة.
(٣) البخاري في صحيحه، كتاب الضوم، باب قول النبي عليه الضلاة والشلام: اإدا رأيته الهلاله رقم (١٩٠٦) تعليقاً. أبو داود في سنته، كتاب الضيام، باب كراهية صوم يوم الشك رقم (٢٣٣٤). النسائي في سنته، الصيام، باب صبام يوم الشك رقم (١٦٤٥). ابن ماجه في سمه، الضيام، باب ما جاء في صيام يوم الشك رقم (١٦٤٥). الترمذي في جامعه، كتاب الصوم، باب: ما جاء في كراهية صوم يوم الشك رقم (٦٨٦).

أنَّه من شعبان كان تطوعاً، وإنَّ أنطر لم يقضه؛ لأنه بمعنى المظنون.

وإن نوى عن واحب آخر يكره لما روينا، فإن ظهر أنه من رمضان رقع الضوم من رمضان، وإن ظهر عنه من شعبان اختلف المشايخ فيه، قمنهم من قال كان تطوعاً، وإن أفطر لم يقضه؛ لأن الصوم منهي فيه، كما في يوم العيد، وثمة لا يجوز بنة واجبة واحب آخر كذا ها هنا، ومنهم من قال: يجزيه عن الذي نواه، وهو الصحيح؛ لأن المنهي أداه صوم رمضان قبل رمضان، وهذا النهي لا يقوم لكل الصوم، وإنما يقوم بصوم رمصان، وكان يبغي أن لا يكره بنية واجب آخر، إلا أنه كره بدلالة عموم ما رويناه فقل بنوع كراهة لا تؤثر في نقصان الصوم كم في الصلاة في الأرض المغصوبة؛ ولا كذلك صوم يوه العيد؛ لأن النهي، وهو ترك إجابة دعوة الله تعالى تقوم بالصوم، فأوجب نقصاناً فيه، وإن

واختلفوا في الأفصل إن كان يوافق صوماً كان بصومه كان الصّوم أفضل بالإجماع لقوله عليه الصّلاة والسّلام: «لاَ تَتَقَدَّمُوا رَمَضَانَ بِصَوْمٍ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ إِلاَّ أَنْ يُوافِقَ صَوْماً كانَ يَصُومُ أَحَدُكُمْ، صُومُوا لرُوْيَتِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُوْيَتِهِ اللهِ .

وتفسيره: أن يعتاد الرجل يوم الجمعة، أو الخميس فيوافقه.

وكذا إذا صام الشهر كله، أو نصفه، أو عشوه من آخره، أو ثلاثة أيام فصاعداً. هنا إذا وافق، فإن لم يوافق لكن أفرده بصوم التطوّع اختلف المشايخ في الفضيلة، والمختار: أن يفتي بالضوم عن التطوّع في حق الخاص ويفتي للعوام بالتلوّم والانتظار إلى وقت الزّوال. هذا إن نواه. أما إذا ردّد النيّة بأن كان التردّد في أصل النيّة نحو: أن ينوي إن كان غذاً رمضان، فهو صائم منه، وإن كان شعبان، فهو غير صائم لا يصير صائماً؛ لأنه لم يعزم على العبادة؛ لأنّ بهذه النيّة وقع التردّد في أصل النيّة، وإن كان التردّد في الوصف نحو: أن ينوي إن كان غذاً من رمضان فأنا صائم منه، وإن كان من شعبان فعن واجب آخر؛ إن ظهر أنه من رمضان أجزاً؛ لأنّ التردّد وقع في الجهة فبقي الأصل صحيحاً؛ وذلك كاف لصيرورته صائماً عن رمضان، وإن ظهر أنه من شعبان لم يجز عن واجب آخر؛ لأن يق أصل الصّوم لا يكفي لإسقاط الواجب في غير رمصان لكن يبقى صائماً، فإن أنظر لم يقضه؛ لأنه بمعنى المظنون وهذا مكروه لتردّد الأمر بين أمرين مكروهين، وإن نوى آنه صائم عن رمضان إن كان غداً من رمضان، وصائم عن التطوع إن كان غداً من شعبان، ثم ظهر آنه من رمضان يجزيه منه، وإن ظهر أنه من شعبان كان تطوعاً، فإن أفسد يجب أن لا لأهر آنه من رمضان يجزيه منه، وإن ظهر أنه من شعبان كان تطوعاً، فإن أفسد يجب أن لا لأهر أنه من رمضان يجزيه منه، وإن ظهر أنه من شعبان كان تطوعاً، فإن أفسد يجب أن لا

⁽۱) مسلم في صحيحه، كتاب الصوم، باب: لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومبن رقم (۲۵۱۶) النسائي في النرمذي في جامعه، كتاب الصوم، باب ما جاء: لا تقدموا الشهر يصوم رقم (۱۸۵). النسائي في سننه، كتاب الصيام، باب التقدم قبل شهر رمضان رقم (۲۱۷۱) وأخرجه في أبواب أحرى رقم (۲۱۷۳ ، ۲۱۷۳)، ابن ماجه في سننه، كتاب الضيام، باب: ما جاء في النهي أن ينقدم رمصاء بصوم رقم (۱۲۵۷).

يقضي؛ لأنه لم يوجد الالتزام لمّا نوى إسقاط صوم رمضان.

رجل نوى الإفطار يوم الشك، ثم تبين أنه من رمصان، ونوى الضوم قبل الروال حاز، ولا بأس بالضوم قبل رمضان بيومين، أو ثلاثة [أيام](1) وقد ورد النهي عن صوم الضمت؛ وهو أن لا ينطق؛ لأنه تشبه باليهود، ولا بأس بصوم يوم الجمعة، وقال أبو يوسف جاء نص في كراهنه إلا أن يصوم قبله، أو بعده.

وأمَّا مَا وَجِبُ بِالنَّذُرِ مُتَتَابِعًا وَفَيْرِ مُتَتَابِعٍ:

رجل قال: للَّهِ تعالى عليُّ أن أصوم شهراً مثل شهر رمضان إن نوى متتابعاً عليه أن يصوم متتابعاً؛ لأنّه نوى المماثلة في المبالغة والتتابع، وإن لم ينو متنابعاً عليه أن يصوم متفرقاً، إن شاء؛ لأنه نوى المماثلة في العدد.

رحل قال: للّه تعالى على أن أصوم أبداً، فيضعف في الصّوم لاشتغاله بالمعيشة كان له أن يفطر؛ لأنه لو لم يفطر يقع الخلل في جميع الفرائض، ويطعم لكلّ يوم نصف صاع من حنظلة؛ لأنه متيقن أنه لا يقدر على قضائه أبداً بحلاف ما إذا أوحب على نفسه حجحاً قدر ما يعلم أنه لا يمكنه أن يحج ذلك القدر قبل موته لم يكن له أن يأمر غيره؛ لأن القدر الذي يفوت له من ذلك إمّا في باب الصّوم والقدر الذي فات له بغير معلوم.

رجل أراد أن يقول: للهِ تعالى عليَّ أن أصوم يوماً فحرى على لسانه الطلاق، أو العناق، أو العناق، أو العناق، أو النذر لزمه ذلك لقوله عليه الصلاة والسلام: «ثَلاَث جَدْهُنَّ جِدُّ وَهَزْلُهُنَّ جِدُّ الطَّلاَقُ وَالْعِنَاقُ وَالْعَنَاقُ وَالْعَنْ وَالْعَنْ وَالْعَنْ وَالْعَنْ وَالْعَنْ وَالْعَنْ وَالْعَنْ وَالْعَنْ وَلَاعُمُ وَالْعَنْ وَالْعُنْ وَالْعُنْ وَالْعَنْ وَالْعُنْ وَالْمُلْوِقُ وَالْعُنْ وَالْعُنْ وَالْمُعْلِمُ وَالْمُلْوَ وَالْعُنْ وَالْعُنْ وَالْمُنْ وَالْمُلْوْلُولُكُونُ وَلِمُلْهُ وَالْمُلْلِقُ وَالْمُنْ وَالْمُنْ فِي الْمُلْكُونُ وَالْمُنْ وَالْمُنْعِلِيْ وَالْمُنْ وَالْمُنْ وَالْمُنْ وَالْمُنْ وَالْمُنْ وَالْمُلُولُ وَالْمُنْ وَالْمُنْ وَالْمُلْعُلُولُ وَالْمُنْ وَالْمُلْعُ وَالْمُنْ وَالْمُلْمُ وَالْمُلْمُ وَالْمُلْمُ وَالْمُلْمُ وَالْمُلْمُ وَالْمُلْعُلُولُ وَالْمُلْمُولُ وَالْمُلْمُ وَالْمُلْمُ وَالْمُلْمُ وَالْمُلْمُلِمُ وَالْمُلْمُ وَالْمُلْمُ وَالْمُلْمُ وَالْمُلْمُولُ وَالْمُلْمُ وَالِمُلْمُولُولُ وَالْمُلْمُ وَالْمُلْمُ وَالْمُلْمُ وَالْمُلْمُ و

رجل قال: لله تعالى عليّ أن أصوم شهراً، فعليه صوم شهر كامل؛ لأنّه التزم شهراً منكراً مطلقاً، ولو قال: للّهِ تعالى عليّ أن أصوم الشهر، وجب عليه بقية الشهر الذي هو فيه؛ لأنّه ذكر الشهر معرّفاً فيصرف إليه، وإن نوى شهراً كاملاً، فهو كما نوى؛ لأنّه نوى ما يحتمله.

رجل قال: لله تعالى علي أن أصوم هذا اليوم شهراً فعليه أن يصوم ذلك اليوم حتى يتم شهراً يعني إن كان ذلك اليوم يوم الخميس فعليه أن يصوم كل خميس حتى يمضي شهراً فيكون الواجب أربعة أيام، أو خمسة أيام في الشهر؛ لأنّه أوجب صوم هذا اليوم شهراً، وهذا اليوم لا يكون في الشهر إلا أربعة، أو خمسة، وكذا لو قال: لله تعالى علي أن أصوم الاثنين سنة، فعليه أن يصوم كل اثنين يمرّ به إلى سنة.

إذا قال: لله تعالى عليّ أن أصوم جمعة. ينظر: إن أراد به أيّام الجمعة لزمته سبعة أيام، وإن أراد به يوم الجمعة لزمه يوم الجمعة، وإذا لم يكن له نية لرمه سبعة أيام؛ لأنّ

 ⁽١) في الله: ساقطة، وهي من اب.

 ⁽۲) الترمذي، كتاب الطلاق واللمان، باب ما جاه في الجدّ والهول في الطلاق (١١٨٤، ١١٩٥) أبو
 داود في سنته كتاب المناسك، باب: في الطلاق على الهول وهم (٢١٩٤). ابن ساحه في سنه، باب من طلق أو نكح أو راجع لاعباً رقم (٢٠٣٩).

الجمعة تذكر ويراد به يوم الجمعة ويراد به أيام الجمعة، لكن لأيام الحمعة أغلب فالصد والمطلق إليه.

رجل قال: لله تعالى علي أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان شكراً لله، وأرد له اليمين، فقدم فلان في يوم رمضان فعليه كفارة يمين، ولا قضاء عليه؛ لأنه لم يوجد شور البرّ، وهو نيّة الصّوم للشّكر، ولو قدم فلان قبل أن ينوي به الشكر فينوي به الشكر، ولا ينوي به عن رمضان برّ في يمينه لوجود شرط البرّ، وهو نية الصّوم للشّكر وأجزاه عن رمضان؛ لأن الوقت منعيّن له، وليس عليه قضاؤه،

رجل قال: لله تعالى على أن أصوم عشرة أيام متنابعة فصامها متفرقة لم يجزيه؛ لأنه أدى الكامل بالناقص، ولو أوجب متفرقاً فصامها متنابعاً أجزأه؛ لأنه أدى الناقص بالكامل ونظر هذا:

لو قال: للهِ تعالى عليَّ أن أصلي أربع ركعات بتسليمة واحدة فصلاها بتسليمتين لا يجوز، ولو نذر بتسليمتين فصلاها بتسليمة جاز.

رجل قال: لله تعالى علي أن أصوم هذه السنة، فصامها كلّها إلاّ يوم الفطر والأضحى وأيام التّشريق ليس عليه قضاء هذه الأيام الخمسة؛ لأن صوم رمضان لم يجب عليه (١) بهذا القدر، وما عداه صوم خمسة أيام فقد أذى.

ولو قال: لله تعالى عليّ أن أصوم سنة ولم يعين السّنة يقضي صوم خمس وثلاثير يوماً؛ لأنّ السّنة منكسرة اسم لأيام معدودة، وينبغي أن يعين ذلك، وإن لم يعين؟ ذكر في يعض المواضع أنه لم يخرج عن العهدة. وهذا غلط، والصحيح أنه يخرج.

ولو قال: للهِ تعالى عليُّ أن أصوم سنة متنابعة، فهو كقوله: للَّهِ تعالى عليُّ صوم هذه السّنة بعينها؛ لأن السّنة المتنابعة لا تكون إلاّ سنة فيها شهر رمضان.

رجل قال: للهِ تعالى علي أن أصوم يومين متنابعين من أول الشهر وآخره كان عليه أن يصوم الخامس عشر والسّادس عشر؛ لأن اليوم الخامس عشر من أول الشهر والسّادس عشر من آخر الشهر، وما عداهما لا يتصور أن يكونا صوم يومين متنابعين أحدهما من أول الشهر والثاني من آخر الشهر.

رجل قال: لله تعالى علي صوم شوال وذي القعدة وذي الحجة قصامهن بالرّزية، وكان هلال ذي القعدة ودي الحجة ثلاثين ثلاثين، وهلال شوال تسعة وعشرين فعليه صوء خمسة أيام الفطر والأضحى، وأيام التشريق؛ لأنه التزم صوم ثلاثة أشهر مفرقاً وقد صاء عدا هذه الأيام.

ولو قال: للهِ تعالى عليّ صوم ثلاثة أشهر: فعليه قضاء سنة أيام؛ لأنه أشار إلى

⁽۱) ليست في دب،

العائب فيلزمه صوم كل شهر ثلاثين يوماً.

رجل نلر أن يصوم يوم (1) كذا ما عاش، ثم كبر وضعف عن الصوم يطعم مكان كلّ يوم مسكيناً بالنّص، فإن لم يقدر يستغفر الله تعالى، فإن ضعف عن الصّوم في دلك اليوم لمكان الضّعم كان له أن يفطر وينتظر إذا كان في الشتاء صام يوماً مكانه، فهنّه لو سافر في ذلك اليوم يقطر، ويصوم مكانه، فكذا ها هنا؛ لأن المرض والسَّفر كلاهما سبب للعذر.

وإنْ قال: لله تعالى عليّ أنْ أصوم شعبان، فلم يصمه قضاه وكفّر عن يمينه إن أراد يميناً، وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى إنَّ أراد البمين، ولم يرد شيئاً آخر، فهو يمين، وعندهما: بذر ويمين. وهذه المسألة على ستة أوجه.

وإن نواهما: وهو النذر واليمين جميعاً كان عند أبي حنيقة ومحمد كذلك، وعند أبي يوسف: كان نذراً خاصة.

وإن نوى اليمين كان نذراً ويميناً عندهما، وقال أبو يوسف: كان يميناً خاصة (٢٠). وإن نوى اليمين ونوى أن يكون نذراً كان يميناً خاصاً بالإجماع.

وإن توى النذر، ونوى أن لا يكون يميناً، ولم ينو شيثاً، كان نذراً خاصاً بالإجماع. فالحاصل أن أبا يوسف أبي الجمع بين النَّذر واليمين؛ لأن هذا الكلام للنذر حقيقة، ولليمين مجاز، والحقيقة مع المجاز لا يجتمعان تحت كلمة واحدة، فإن نوى فالحقيقة أولى، وإن نوى اليمين تعين المجاز، فلا يبقى للحقيقة، هما يقولان: إن في الندر معنى اليمين، فإن فيه إيجاب الصُّوم إلا أن الوجوب في النذر لعينه، وفي اليمين لغيره، وهو أن لا يصير هاتكاً حرمة الله تعالى، فإذا أراد يميناً فقد قصد تأكيد الإيجاب في الوقت الذي عينه؛ لأنه يتأكد باليمين. ألا ترى أنه لو فؤت المنذور عن الوقت أمكنه التدارك بالقصاء في وقت آخر، وإذا فوت المحلوف عليه عن الوقت لا يمكنه التّدارك في وقت آخر، ولا يكون هذا جمعاً بين الحقيقة والمجاز. وهو كاشتراط العوض في عقد الهبة الصحيح؛ لأن الغرض منه تأكيد العقد، فإن الهنة شرعت جائزة وبالعوض لازمة، وهو مع العوض هبة، حتى لا يثبت الملك قبل القبص، وهذا المعنى لا ينافي معنى النَّذر إلاَّ أنه غير معتبر قبل النية، فإذا تراه فقد اعتبره فتلزمه الكفارة وهذا ليس يجمع بين الحقيقة والمجاز، إنَّما هذا عمل بالشبهين كالإقالة فسخ في حقّهما بيع جديد في حق غيرهما، وهو الثالث، وليس طريقهما الجمع بين الحقيقة والمجاز إنما طريقهما العمل بالشَّبهين ويقضيه متفرقاً إن شاء؛ لأنه لم يلتزم النتابع، ولو صامه إلا يوماً قضى بوماً؛ لأنَّه النزم صوم شهر بعينه فصار كما لو لزمه صوم شهر بعينه، وهو شهر رمضان، ولم يصم يوماً.

 ⁽١) ليست في «ب» وهي من «أ».
 (٢) في «ب»: وإن نوى اليمين كان. . . . يميناً خاصة، ليست منها وهي في «أ».

ولو قال: لله تعالى علي أن أصوم كل خميس فأفطر خميساً كفّر يميه إن أراد يمياً، ثه إن أفطر حمساً آخر لم يكفر؛ لأن اليمين واحدة، فإذا حنث فيها مرّة لم يحنث مرة 'خرى

ولو قال: لله تعالى على أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان أبدا، فقدم فلان ليلاً في يجب عليه شيء؛ لأن اليوم إذا قرن به ما يختص بالنهار كالصوم يراد به بياص النهار، وإذ كان كذلك لم يوحد الوقت الذي أوجب فيه الصّوم، وهو السّهار، ولو قدم يوماً قبل الزوال، ولم يأكل صامه، وإن قدم قبل الزوال وأكل فيه، أو يعد الزوال، ولم يأكل فيه صام ذلك اليوم في المستقبل، ولا يصوم يومه ذلك؛ لأن المضاف إلى الوقت عند وجود الوقت كالمرسل، ولو أرسل كان الجواب هكذا.

امرأة قالت: لله تعالى علي أن أصوم يوم حيضي، أو ليلة لم يلزمها شي الأنها التزمت في غير وقت الصوم؛ لأن زمان الحيض والليالي ليس بوقت الصوم، وكذلك إن قالت له تعالى علي أن أصوم اليوم، وهي حائض فيه، أو قد أكلت فيه؛ لأنها أوجبت في وقت لا يكون له (۱) فيه، فلا يصلح للإيجاب بخلاف ما إذا قالت: لله تعالى علي أن أصوم غداً فحاضت في الغد حيث يلزمها القضاء أوحبت في وقت يحتمل الكون بأنه لا تحيض فصح الإيحاب.

امرأة قالت: لله تعالى على صوم سنة بعينها قصت يوم العيد وأيام التشريق، [وأيام](¹⁾ الحيص الحيص لأن الصوم في أيام الشنة مشروع بلزمها بالنذر وعجزت عن الأداء لمكان الحيص فلزمها القضاء.

ولو ندر صوماً في رحب، أو صلاة فيه جاز عنه قبله في قول أبي يوسف، وقال محمد: لا يجوز؛ لأن المؤذى غير الواجب، وهو الصوم في رجب، فلا يجوز، كما لوصام رمضان وصلى الظهر قبل الوقت.

أبو يوسف يقول: أدّى الواجب بعد وجود سبب الوجوب، وهو النّذر والإضافة إلى رجب أجل والأجل يؤخر الوجوب، ولا تبطل السّببيّة به فيجوز، كما لو عجّل الزّكاة بعد النّصاب به قبل الحول، وإن كان معلّقاً بالشّرط بأن قال: إذا جاء شهر (") رجب قبل أن أصوم لا يجوز قبله؛ لأن المعلق بالشرط لا يكون سبباً قبل الشّرط.

وتجوز الصّدقة المضافة إلى وقت تعجيلها كالزّكاة. وقال أبو يوسف: إدا قال: لله تعالى عليّ صوم هذا اليوم شهراً لزمه صوم هذا اليوم بعينه حتى يتم شهراً لما ذكراً مع تفريقه، ولو قال: لله تعالى عليّ صوم هذا الشهر يوماً لزمه صوم ذلك الشهر بعينه متى شه موسعاً عليه أن يموت؛ لأن الشهر لا تتصور أن يكون يوماً حقيقة، وهو بياص النهار، فحمل على الوقت، فصار كما لو قال: لله تعالى عليّ أن أصوم هذا الشهر وقتاً من الأوقات.

⁽١) في الساء عبر موجودة وهي في دأه. (٣) في داسه العلمة.

⁽٢) لَيْتَ فِي أَأَهُ رَهِيَّ فِي دَبُّهِ إِ

ولو قال: لله تعالى علي أن أصوم غداً اليوم صام غداً، وعليه للأول في اللمط الاوقت الثاني لعو الآله لا تصح أجلاً للمذكور أولاً الان الواجب في المسقبل لا يجب أداؤه في المحال، ولم يعطف الثاني على المذكور الأول لبكون ملزماً صوم البوم فلم الوقت الثاني.

ولو قال: لله تعالى علي صيام الأيّام، ولا نبة له كان عليه صيام عشرة أيام. عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وعندهما: سبعة أيام. هما يقولان: إنّ الألف واللام لتعريف المعهود، والأيام المعهودة سبعة أيام؛ لأنه إذا انتهى سبعة أيام عد الحال الأول وأبو حنيمة يقوم: إنّ العدد المعروف الذي ينتهي به اسم الأيّام عشرة؛ لأنها تسمى أيّاماً مقروناً بانعدد وغير مقرون بالعدد، وهذا جمع كثير فانصرف إلى كلّ ما ينتهي به اسم الأيام فأما إذا زاد على العشرة لا يسمى أيّاماً مقرونة بالعدد، فإنّك تقول: أحد عشر يوماً، وأمّا الأسبوع لا تنتهي به اسم الأيام، وفي نفسها، وإنما ينتهي به اسم الأيام.

ولو قال شه تعالى على صيام أيّام لزمه صوم ثلاثة أيام؛ لأنه جمع قليل بدليل أنّه يضاف إلى أكثر منه فيقال: أيام من الأيام وأقل اسم الجمع ثلاثة (1)، ولو قال: صيام الشهور لزمه صيام عشرة أشهر: وقال: صيام اثني عشر شهراً، هما يقولان (٢٠): الشهور المعهودة اثنا عشر شهراً كلما مضت عادت؛ وأبو خنيفة يقول: [أكثر] ما يطلق عليه اسم المعدد وبدون العدد عشرة، وما زاد عليها يسمّى شهوراً مطلقاً لا مع العدد فانصرف إليه لما قلنا في المسألة الأولى.

ولو قال: لله تعالى عليّ صيام كذا كذا يوماً لزمه صوم أحد عشر يوماً إذا لم تكن له نبة وإلا فما نوى؛ لأن أقل عدد يقرن بعدد بغير الواو أحد عشر، ولو قال: [لله تعالى عليّ]⁽¹⁾ صيام كذا، وكذا يوماً لزمه أحد وعشرين يوماً، ولو قال: صيام بضعة عشرة يوماً لزمه صوم ثلاثة عشر يوماً؛ لأنّ أقل البضع ثلاثة، وأكثره عشرة، فانصرف المطلق إلى الأقل، ولو قال: لله تعالى عليّ صيام السّنين لزمه صيام عشر سنين، وقالا: لرمه صيام الدّهر إلا أن ينوى ثلاثاً فيكون ما نوى.

هما يقولان: السّنين مَا لَهَا معهود ينصرف اللّفط إليها، فكان اللّفظ لاستغراق الجنس، وأبو حنيفة مرّ على أصله، ولو قال: لله تعالى عليّ صيام الزّمان والحير، ولا نية له [كان] على سنة أشهر؛ لأن الحين يعبّر عن وقت قليل، ويعبر عن أربعيل سنة، ويعبر به عن سنة أشهر، وتعلّر الصّرف إلى الأقل والأعلى؛ لأنهما لا يرادان [عادة] أن فانصرف إلى الوسط، والزّمان مثل الحين في العرف، ولو قال: صيام دهر، ولا نية له، قال أبو

⁽١) في (١٠): لأنه جمع قليل. . . اسم الجمع ثلاثة، ساقطة.

 ⁽٢) في دب، لرمه صيام . . . هما يقولان ساقطة .
 (٤) في داه : غير واردة .
 (٥) في داه : ضر واردة .

حنيفة رحمه الله تعالى: لا علم لي فيه وقالا: هو عن سنة أشهر، هما يقولان الذهر مكل يستعمل استعمال الحين والزمان، وأبو حنيفة يقول: إدراك اللّعات بالزأي لا يمكن.

ولو قال: لله تعالى عليّ صوم أبداً، وصوم الأبد، فهو لازم له؛ لأن في الأول جعل الأبد تقديراً للصّوم، فيقدر الواجب به كما لو قال: لله تعالى عليّ صوم شهر، وهي الدني جعل الصّوم المشروع واجباً بنذره، فصار كأنه النزم صوم العمر. والله تعالى أعلم

القصل الثالث

في رؤية الهلال والنَّيَّة

إذا رأي الرجل هلال الفطر، فشهد، ولم تقبل شهادته، فعليه أن يصوم، فإن أنظر ذلك اليوم كان عليه الفضاء دون الكفارة؛ لأنه ثبتت الشبهة في الرّثية، لكن الشبهة تعتر في حق منع وجوب الكفارة لا في منع وجوب الصّوم.

الإمام إذا رأى هلال شوال وحده ليس له أن يخرج إلى المصلى، ولا أن يأمر الناس بالخروج؛ لأنّه تمكنت الشّبهة في الرؤية.

إذا رأوا هلال الفطر في النهار أتموا صوم هذا اليوم، سواء رأوا قبل الزّوال أو يعده؛ لأنّ الهلال إنما يجعل من اللّيلة المستقبلة هو المختار.

إذا شهد واحد على هلال رمضان، فصاموا ثلاثين يوماً، ولم يروا هلال شوال، لا يفطرون، [وإن كان](١) يوماً آخر؛ لأنّ الرّمضانية في حق ثبوت الفطر عند كمال العدة لم تثبت بهذه الشهادة.

ولو صاموا بشهادة الشاهدين أفطروا عند كمال العدة؛ لأن الرّمضانية ثابتة مطلقاً.

ولو أن أهل بلدة صاموا للزؤية ثلاثين يوماً، وأهل بلدة صاموا تسعة وعشرين يوماً للزؤية، فعلم من صام تسعاً وعشرين لذلك، فعليهم قضاء يوم؛ لأنّ الذين صاموا ثلاثين يوماً رأوا هلال رمضان قبل ليلة، والعمل يقول: من رأى [لا يقول من لم ير] (٢) وهذا إذا كان بين البلدتين تفاوت بحيث لا تختلف المطالع، فإن كانت تختلف لا يلزم أحد اللدين حكم الآخر.

إذا صام الناس في شهر رمضان، فإذا هو ثمانية وعشرون ينظر إن رأوا هلال شعبان، وعدّوا شعبان ثلاثين يوماً، ثم صاموا رمضان قضوا يوماً واحداً؛ لأنّه علم أن رمضان انتقص بيوم يقين، وهذا قد يكون، وإن عدّوا شعبان ثلاثين يوماً من غير رؤية ملال

 ⁽١) في (أء) ساقطة، وهي في دبء.

⁽٢) في الله: سائطة، وَهِي في الله: (٢)

شعبان، ثم صاموا ومضان قضوا يومين؛ لأنه لم يعلم أن ومضان ننقص بيوم بيقين حوار أنهم غلطوا في شعبان بيومين لمّا عدّوا شعبان ثلاثين يوماً من غير رؤية هلال شعبان

لا تشترط لفظة الشهادة على هلال رمضان؛ لأن اشتراط لفظ الشهادة عرف نضاً في المعاملات بخلاف القياس لا في الديانات، وهذا إخبار بأمر من أمور الدين، وهو وجوب الصوم وحرمة الأكل في هذا اليوم.

ولو شهد واحد عن شهادة واحد في هلال رمصان تفل؛ لأن العدد في الأصول ليس بشرط، فلا يكون في الفروع شرطاً.

إذا شهد واحد على الهلال إن شهد على هلال رمضان، إن كانت الشماء مغيّمة تقبل شهادة الواحد، حتى وجب على الناس أن يصوموا هذا اليوم؛ لأنه أخبر بأمر من أمور الدين، وهو وجوب الصّوم، وحرمة الأكل في هذا اليوم، والظاهر لا يكذب، فتقبل، وإن كانت السّماء مصحية لا تقبل شهادة الواحد.

وعن أبي حنيفة: أنه تقبل؛ لأنه اجتمع في هذه الشهادة ما يوجب القبول، وهو العدالة والإسلام، وما يوجب الرّد، وهو مخالفة الظاهر فرجع ما يوجب القبول احتياطاً؛ لأنّه إذا صام يوماً من شعبان كان خيراً له من أن يفطر يوماً من رمضان.

وجه ظاهر الزواية؛ أنه اجتمع ما يوجب القبول، وما يوجب الرّد فرجَح جانب الرّد؛ لأن الفطر في رمضان من كل وجه جائز بعذر كما في المريض والمسافر، فصوم رمصان قبل رمضان لا يجوز بعذر من الأعذار، فكان المصبر إلى ما يجوز بعذر أولى، ثم إذا لم تقبل شهادة الواحد واحتبح إلى زيادة العدد عن أبي حنيفة: أنّه تقبل شهادة رجلين، أو رجل وامرأتين. وعن أبي يوسف: أنّه لا تقبل ما لم يشهد على ذلك جمع عطيم وذلك مقدر بعدد القسامة وعن خلف بن أيوب(١) أنه قال: خمسمانة ببلخ قليل، وعن أبي حفص(١): أنّه شرط الوفاه، وعن محمد: فما استكثره الحاكم، فهو كثير، وما استقله، فهو قليل. هذا إذا كان الذي شهد بذلك في [المصر]. أمّا إذا حاء من مكان آخر خارج المصر، فإنّه تقبل شهادته إذا كان عدلاً ثقة؛ لأنّه تيقن في الرّواية في الصحاري ما لا يتيقين في الأمصار لما فيها من كثرة الغبار، وكذلك إذا كان في المصر على مرضع مرتفع لما قلما هذا إذا كانت

(۱) سيقت ترجعته.

⁽٢) أبو حقص: عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل بن محمد بن علي بن لقمان مجم الدين أبو حقص النسفي. ولدة سنة (٤٦١) وقيل: (٤٦٧) كان فقيها عادفاً بالمعجب، أحد المقه عن صدر الإسلام أبي اليسر البزدوي عن أبي يعقوب يوسف اليساري عن أبي إسحاق الحاكم المؤقدي، عن الهخواب، عن أبي بكر الأعمش وأبي القاسم الصفار. والأعمش عن أبي بكر الإسكاف عن محمد بن سليمة، عن أبي بكر الإسكاف عن محمد بن سليمة، عن أبي مسلمان الجورجاني عن محمد والصفار عن نصير بن يحيى عن سماعة عن أبي يوسف صنف من الكتب طلبة الطلبة في اللغة على الفاظ فقه الحنفية، نظم الجامع الصغير، وله المنظومة في المخلايات وهي مشهورة، الفتاوى، التسيير في النفسير توفي بسمرقد لهلة الحميس ١٢ جمادى الأولى (٥٣٧) انظر: تاج المتراجم (٢٤٧) وقم (١٩٤٧)، المواند المهية (٢٤٣) ع ٢٤٤).

الشهادة على هلال [الصوم](١٠). أما إذا كانت الشهادة على هلال العطر: , 0 كانب السماه متعيّمة؟ ذكر في ظاهر الرواية: أنه لا تقبل شهادة الواحد ما لم يشهد بذلك رحلال، او رجل وامرأتان، وذكر الحاكم في «المنتقى»(١) أنه تقبل شهادة الواحد؛ لأن هذه شهادة قامن على حق من حقوق الله تعالى، وهو: حرمة الصّوم في هذا اليوم، والظاهر لا يكذبه.

وجه ظاهر الرّواية: أن هذه شهادة قامت على حق [من حقوق الله تعالى] (٢٠) وهو حرمة الصّوم، وعلى حق العباد، وهو إباحة الأكل؛ لأنّهم ينتفعون بها فقد اجتمع ما يوجب القبول، وما يوجب الرّد، فترجّع الرّد لما فيه من الاحتياط، وإن كانت السّماء مصحبة فالجواب كالجواب في ررّية هلال رمضان والله تعالى أعلم.

وأمّا الأضحى:

الأضحى: وهو هلال ذي الحجة، ففي ظاهر الرّواية: أنّه كهلال الفطر، وعن أبي حنيفة: أنّه كهلال رمضان، ولا يقبل في هلال رمضان قول مسلم، ولا مسلمين إذا كانوا ممن لا تحوز شهادتهم؛ لأن خبر الفاسق في أمور الدّين غير ملزم، وذكر الطّحاوي: أن شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان مقبولة عدلاً كان، أو غير عدل إمّا عبد مسلم، أو امرأة مسلمة ثقة حرّة، أو أمة، أو محدودة في قذف ثقة حسنت توبتها حازت شهادتهم في ذلك، وأمّا ما عدا المحدود في قذف، فإن الخبر الدّيني الذكر والأنثى والحر والمملوك سواء، وأمّا في المحدود، وفي القذف؛ لأنّ ردّ شهادته لحق المقذوف، وهو دفع العار عه بإهدار قوله، وذلك في الأحكام التي تتعلق بها حقوق العباد لا في أمور الدّين، فكان المحدود فيه كغيره.

إذا غمّ على النّاس هلال رمضان أكملوا عدّة شعبان ثلاثين يوماً، ثم صاموا؛ لأن رمضان لا يثبت إلاّ بالذّليل، وإن غمّ عليهم هلال شوال أكملوا رمضان ثلاثين يوماً، ثم أفطروا لميكون ترك الصوم بدليل.

وأمّا النّية:

رجل نوى قبل أن تغيب الشَّمس يكون صائماً غداً لم يجز إذا نام، أو أغمي عليه حنى

⁽١) - في اله: سائطة.

 ⁽٣) التحاكم والمنتقى هو: محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن عبد المجيد بن إسماعبل، أو الفصل الحاكم الشهيد المروزي البلخي الوزير العالم الكبر، إمام أصحاب أبي حنيفة، ولي فصاء بخارى جمع وصنف الكثير من ذلك: المختصر والكافي جمع فيه كتب محمد بن الحسن المبسوط، وما في جوامعه المؤلفة. ويعتبر الكفي والمنتقى أصلان من أصول المذهب بعد كتب محمد، قال الذهبي: كان بعرو وهو شبخ الحنفية في زمانه، ولي القصاء ببخارى واختلف إلى الأمير الحجب فأترأه العلم علما تملك الحميد قلده أزمة الأمور كلها وكان يعتنع عن اسم الورارة فلم برل به لأمير الحميد فأترأه العلم علما تملك الحميد قلده أزمة الأمور كلها وكان يعتنع عن اسم الورارة فلم برل به لأمير الحميد حتى تقلدها، قتل شهيداً وهو في صلاة الصبح ساجداً في ربيع الأول (٣٣٤). انظر: تاح التراجم (٣٧١، ٤٧٤)، طبقات الفقهاء طاش كبرى زاده (٧٥)، الفوائد النهبة (٣٠٥، ٢٠١٥).

زالت الشمس من الغد؛ لأن تقديم النيّة على الضوم إذا جاز باعتبار الحاحة والحاحة اندفعت بتقديم النيّة في ليلة هذا اليوم، فإن نوى بعد غروب الشمس جاز.

إذا وجب على إنسان قضاء يومين من رمضان واحد، فأراد أن يقضيهما ينوي أول يوم وجب عليه قضاؤه من هذا الرّمضان، وإن لم ينو أحزأه؛ لأن التعيين في جنس واحد لبس بشرط، وإن كان يومين من رمضانين ينوي قضاء رمضان الأول، وإن لم ينو بعض المتأخرين، لا يجزيه، والمختار: أنّه يجزيه، والأول: أحوط.

إذا كان عليه قضاء يوم من رمضان فنوى من اللَّيل أن يصوم عن القضاء والتطوّع عند أبي يوسف: يصير صائماً عن التطوّع، وروي عن أبي يوسف، وعلى هذا الخلاف.

لو كبر ينوي الظهر والتطوّع أجزأه عن الظهر في قول أبي يوسف، وقال محمد: لا يكون داخلاً في واحد منهما. محمد يقول: نوى شيئين متنافيين؛ لأنّ بين الفرض والنفل تنافي، ولا مزية لأحدهما على الآخر في الوجود، وصلح كلّ واحد منهما للآخر لو طرأ عليه، فإذا قارن أولى أن يمنع فتدفع نية الفرض بنية النّفل ونية النّفل بنية الفرض فبقي نكرة بغير النّية، فلا يجزيه، بخلاف الصوم؛ لأنّ كل واحد منهما إذا طرأ لا يصلح [مبطلاً] للآخر، كان لا يصلح مانعاً، وأبو يوسف يقول: نوى شيئين إلاّ أن أحدهما، وهو تية الفرض محتاج إليه، ونية التطوّع لا؛ لأنّه يصير شارعاً في التطوع بدون نية التطوّع، بأن كبر وتوى أصل الصلاة فيلغوا ما لا يحتاج إليه، بخلاف ما لو نوى الفرض، ثم التطوّع حبث تصير نبّة النطوّع حتى يصبر شارعاً في النطوّع خارجاً عن الفرض؛ لأن نية التطوّع في الابتداء محتاح إليها، ألا ترى أن من نوى الغرض، ثم نوى أصل الصلاة لا يصير خارجاً عن الفرض، وإنما يصير خارجاً إذا نوى التطوّع؛ لأنّا تيقّنا بدخوله في الفرض، فلا يخرج عن الفرض، وإنما يصير خارجاً إذا نوى التطوّع؛ لأنّا تيقّنا بدخوله في الفرض، فلا يخرج بالنّسق، ومطلق اسم الصوم كما يتناول النفل يتناول الفرض.

أمّا في الابتداء نية التطوّع غير محتاج إليها بدليل: أنّه لو نوى أصل الصّلاة صار شارعاً في النقل: فيخرج عن شارعاً في النقل: فيخرج عن الغرض، وكذلك لو وضعت الجنازة بين يديه فكبّر وتوى الظّهر وصلاة الجنازة لم يكن داخلاً في شيء منهما. أما على أصل محمد رحمه الله تعالى، فلا يشكل، وأمّا على أصل أبي يوسف: احتلف المشابخ فيه. قال بعضهم: لا يصير شارعاً في شيء منهما: وقال بعضهم: يصير شارعاً في الظّهر، وهو الصّحيح؛ لأنّ الظّهر أقوى من صلاة الحنازة، وكان حرمة الصّلاة المطلقة أقوى فتلغوا نية الأدنى، وتعتبر نيّة الأعلى،، وكذا لو تصدق بها ينوي الزّكاة والتطوّع في قول محمد

⁽١) ليست في الله: وهي من الباء.

محمد: ألحق الصدقة بالضوم لا بالصّلاة؛ لأن نبة كل واحد منهما لو طوأ لا يبطل الأخر في الزّكاة كما في الصّوم، بخلاف الصّلاة، فكان بطلان نبة الجهتين ضرورة أن اعتبارهما مفيد فتلغوا نية الجهات وبقي أصل اليّة وأنّه يكفي للتطوّع.

وإن نواهما عن زكاة وظهار، فهي تطوع عندهم، كما لو صام ينوي عن قضائه وعن كفارة يمينه كان تطوعاً لما قلنا.

ولو أهل بحجة ينوي بها حجة الإسلام والتطرّع، فهي حجة الإسلام في القولين جميعاً. أمّا عند أبي بوسف؛ فلأن الفرض أقوى، وأمّا عند محمد؛ فلأنه يبطل نبة الجهتين، فبقي أصل النيّة وبأصل النيّة تتأدى حجة الإسلام.

الصّوم لا يصحّ بدون النيّة: لأنّ الواجب عليه هو الإمساك المستحق لله تعالى، وذا لا يكون مدون النيّة ليمتاز عن العادة، وتجب النيّة لكل يوم! لأنّ كلّ يوم!! يفارق النّاني في حق الصّوم والفطر، فكذا في هذه النيّة، ولو نوى بالنّهار قبل الزّوال صحّ، وكلّما وجب في وقت معيّن كصوم رمضان والنّذر في وقت بعينه يتأدّى بمطلق النيّة؛ لأن الواجب هو الإمساك لله تعالى، والإمساك يصير لله تعالى بمطلق النيّة، فأمّا ما لا يتعيّن له وقت كالنّذور الممطلقة، والكفّارات لا يجوز إلا إذا عينه بالنيّة من اللّيل؛ لأن الوقت يقبل الكل، فلا بد من تعين نوع يمتاز من غيره.

والمسافر إذا نوى واجباً آخر في رمضان، فهو صائم عما نوى، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: عن رمضان؛ لأنه يفارق المقيم في رخصة الترك، فإذا لم يترخص صار كالمقيم، لأبي حنيفة رحمه الله تعالى: لمّا جاز له التأخير صار هذا اليوم كوقت التنفّل في حقه.

ولو صام المسافر بنية النفل يقع عنه النفل عند أبي حنيفة لهذا النفع. وروي عنه أيصاً أنه يقع عن الفرض؛ لأن النفع فيه أكثر بخلاف واجب آخر؛ لأنه نفعه فيه فوق رخصة الترك، فلما رخص له الترك أولى أن يرخص في أداء واجب آخر، والمريض كالمسافر في ذلك هو الصحيح.

إذا صام بنية قبل الزوال جاز؛ لأنَّه كالمقيم إذا اختار تعجيل الواجب.

ويجوز التطوع بنية قبل الزوال بلا خلاف، ولا تجوز بعد الزوال عندنا، خلافاً للشّافعي رحمه الله تعالى؛ لأن أكثر البوم قد فات، وعن أبي يوسف، فيمن نذر الصّوم في وقت معين، ثم بنية النّفل يقع عن النّذر كصوم رمضان، وإن نوى واجباً آخر يقع عمّا نوى؛ لأنّه مشروع في هذا الوقت قبل النّذر.

والعبد لا يملك تغيير الوقت فيما عليه، ولو أصبح في رمضان غير ناوٍ للصوم فظن أنَّه

⁽١) في اب الأن كل يوم. غير موجودة.

لا يحزيه صومه إن نواه فأفتى مذلك وأكل قبل انتصاف النَّهار فعليه القضاء والكمارة.

القصل الزايع

في الاعتكاف، وصدقة الفطر

رجل صام يوماً تطوعاً، ثم قال في بعض النّهار: لله تعالى علي اعتكاف هذا اليوم لا اعتكاف على اعتكاف هذا اليوم لا اعتكاف عليه، سواء قال ذلك قبل نصف النّهار، أو بعده؛ لأن الاعتكاف لا يصع إلاّ بالضوم، وإذا وجب الاعتكاف وجب الصّوم. والصّوم في أوّل النهار انعقد تطوعاً فتعذّر واجباً.

ولا بأس للمعتكف أن يبيع ويشتري.

معتاه: إذا باع واشترى لنفسه وحاجته؛ لأنه أمر لا بد منه. أمّا إذا باع واشترى للتجارة بكره؛ لأن المسجد بني للعبادة لا للتجارة.

الاعتكاف: سنة لقوله تعالى: ﴿وَأَنتُمْ عَنكِفُونَ فِي النّسَنجِدِّ﴾ (١)، ومن شرطه الصّوم لقوله عليه الصّلاة والسّلام: الا اعْتِكَافَ إلا بِصَوْمٍ (٢)، ولا يصح إلا في مسجد الجماعات لقوله تعالى: ﴿وَأَشَمْ عَنكِفُونَ فِي النّسَنجِدِ ﴾ [لآ المرأة الأولى أن تعتكف في مسجد بيتها ؛ لأن مسجد بينها وي حقها كمسجد الجماعة في حق الرّجل بدليل أن صلاته في ذلك أفضل.

ولا يخرج المعتكف ليلاً، ولا نهاراً إلا لما لا بدّ منه كالبول، والغائط، والخروح إلى الجمعة؛ لأن السّعي إلى الجمعة مأمور به، فكان الخروج من الحوائج الأصلية.

ولا يخرج لأكل، ولا شرب، أو نوم، أو لعيادة مريض، أو لصلاة الجنازة (1)؛ لأن الأكل والشرب يمكن في المسجد، وعيادة مريض فضل، وصلاة الجنازة فرض كفاية، فيسقط إذا قام به الغير، وينبغي أن يخرج إلى الجمعة عند الآذان مقدار ما يصلّي فيه أربعاً، أو ستاً قبل الجمعة؛ لأنّ جوار الخروج لأجل الحاجة فيقدر بقدرها، وعن أبي حنيفة: مقدار ما يصلى قبلها أربعاً وبعدها.

ولو انهدم المسجد الذي هو فيه إذا خرج ودخل مسجداً آخر من ساعته صخ؛ لأنّ قليل الخروج عفو لمكان الحاجة والحرج، فإن خرح ساعة من غير حاجة فسد اعتكافه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقالا: لا يفسد حتى يكون أكثر من مصف النهار؛ لأنّ القليل عفو والكثير لا، فجعلنا الحدّ الفاصل بينهما نصفاً؛ لأن ما فوقه كثير.

⁽١) سورة القرة، آية: رقم ١٨٧.

 ⁽۲) الدَّارَقطنيَ، كتاب الصَّبام، باب الاعتكاف رقم (۴۸۵). ابن أبي شببة في مصنفه، باب: من قال: لا اعتكاف إلا بصوم (۹۲۱، ۹۲۲، ۹۲۲)، عبد الرزاق في مصنفه (۸۰۳۷). أبو داود في سند، كتاب الصّوم، باب: المعتكف يعود مريضاً (۲۷۷۳) البيهتي (۲/۳۱۷).
 (۳) صبق تخريجها.
 (۵) في «به: لمعلة الحارة غير واردة.

لأبي حنيفة: أنّ الخروح يضاد [ركن](١) الاعتكاف: وهو اللّب في المسجد، لكر بقيناه حكماً مع الملاقي لأجل الحاجة(٢) لا يحكم.

لا بأس للمعتكف المنطوع أن يعود مريضاً على الرّواية التي لا يقدر على الاعتكاف إذا كان تطوعاً.

ولا يحرم على المعتكف شيء سوى ما يحرم بالضوم إلاّ الجماع باللَّيل لقوله تعالى. ﴿وَلَا نُبُيْرُونَكِ وَأَنتُذُ عَنكِشُونَ فِي الْمُسَنجِدِ ﴾ (٣).

والجماع والمباشرة مع الإنزال بفسد الاعتكاف، والتَّقبيل واللمس بدون الإنزال لا يفسد، ولكنّه حرام؛ لأنه إذا اتصل به الإنزال يكون بمنزلة الجماع فيفسد الاعتكاف، وإذ لم يتصل به الإنزال حرم؛ لأنّ الجماع محظور في اعتكافه، قما هو من توابعه يكون محظوراً أيصاً، بخلاف الصّوم؛ لأن الجماع ليس بمحظور في الصّوم، بل هو نقيض؛ لأن الرّكن: هو الكف عن قضاء الشهوتين، وهذ الرّكن لا يفوت باللمس والتقبيل، وإنّما يموت بالحماع، والنّاسي والذّاكر فيه سواء؛ لأن المفسد لا يتغير بين النّسيان، والعمد كالكلام في الصّلاة، وإن نظر فأنزل لا يقسد اعتكافه.

إذا أذِن الرّجل لامرأته في الاعتكاف ليس له أن يعنعها، أو يأتيها؛ لأنه أسقط حقه في الاستيفاء بالإذن، وفي الأمة يكره له الرّجوع لترك الوفاء بالإذن، فأمّا منافع بدنها للسيد، فكان له ولاية الاستيماء.

ولا يكون الاعتكاف في ليل؛ لا نهار معه؛ لأن الاعتكاف لا يصح بدون الصّوم.

ولو أوجب على نفسه اعتكاف شهر بعينه، أو ثلاثين يوماً لزمه متتابعاً اللّيل والنهار؛ لأنّ الأصل في الاعتكاف هو التتابع؛ لأنّه يدوم ليلاً ونهاراً، فلا يثبت التفريق إلاّ بدلبل، كما لو نذر اعتكاف يوم يخلاف ما إذا أوجب على نفسه صوم شهر بغير عينه، أو ثلاثين يوماً حيث لا يلزمه التتابع؛ لأنّ الأصل في الصوم هو التفرق؛ لأنّه لا يدوم ليلاً، فلا يثبت التتابع إلا بدليل.

ولو قال في الاعتكاف: شهراً بالنهار دون الليل يلزمه النهار دون الليل؛ لأنه قام دليل النفرق.

ولو أوجب اعتكاف شعبان فاعتكفه إلا يوماً قضى يوماً؛ لأنه ترك الواجب، ولا يلزمه الاستقبال؛ لأنّه لو لزمه الاستقبال يقع الكل في غير الوقت الذي أوجب فيه.

ولو أوجب اعتكاف يوم دحل المسجد قبل طلوع الفجر، ويمكث فيه حتى تغرب الشمس؛ لأنّ الصّوم لا يمكن إلا بهذا، ولو أوجب اعتكاف يومين دخل المسجد قبل غروب الفجر من اليوم الأول حتى تعرب الشمس من اليوم الثاني، وكذلك الشهر؛ لأن

⁽١) في (أه: ساقطة. (٢) في دبه: ساقطة. (٣) سورة النقرة، آية: رقم ١٨٧٠.

الليلتين دخلنا تحت الإيجاب، فلا يصير مستوفياً اليومين واللّيلنين إلاّ مهذا، ولو أوجب الاعتكاف، ثم مات: أطعم عنه لكن يوم بصف صاع من حنطة؛ لانّه وقع اليأس من أدانه فوقع العضاء بالطّعام كما في الصّوم والصلاة(١).

العبد إذا أوجب على نفسه اعتكاف شهر يلزمه؛ لأنه من أهله، ولمولاه أن يمنعه؛ لأن فيه تعطيل حقه في المنافع؛ لأن منافعه في حق ما عدا الفرائض مستحقة للمولى، فأما المكاتب، فلا يمنعه المولى؛ لأن منافع بدنه غير مملوكة للمولى فملك صوفه إلى الاعتكاف من غير رضاه.

ولا بأس أن ينام المعتكف في المسجد هكذا نقل عن النبي ﷺ أنّه كان يفعل هكذا. ولو أوجب اعتكاف شهر نواه بالنّهار دون اللّيل؟ لزمه اللّيل والنهار إلا أن يتكلم به؟ لأنّ هذا بمعنى الاستثناء والاستثناء لا يثبت من غير تكلم.

وما عظم من المساجد وكثر أهله فالاعتكاف فيه أفضل؛ لأن الصلاة فيه أفضل، ويكره له الصّمت في الاعتكاف؛ «لأنّ النبي على نَهْى عَنْ صَوْمِ الصّمت، فكذا يكره اعتكاف الصّمت.

ولو أوجب على نفسه اعتكاف شهر، وهو مريض، ثم مات قبل أن يصخ لم يجب عليه، ولا يؤدّي عنه؛ لأنه لم يجب أداء الأصل، فلا يجب أداء البدل كالمريض والمسافر إذا ماتا قبل الصحّة والإقامة، فلو أوجب اعتكاف شهر قد مضى لم يجب عليه، وإن لم [يعلم](٢) يمضيه؛ لأنّ المنذور به مستحيل.

ولو أحرم المعتكف للحجّ، أو العمرة فخرج لذلك استقبل اعتكافه، إن كان واجباً ؟ لأن هذا الحروج، وإن وجب شرعاً، فإنما وجب بعقده، وعقده لم يكن معلوم الوقوع، فلا يصير مستثنى عن الاعتكف.

ولو أوجب اعتكاف شهر، ثم ارتد عن الإسلام والعياذ بالله لم يلزمه شيء؛ لأنَّ ما وجب بإيجاب الله تعالى سقط عنه بالرَّدَة فأوجب بنذره أولى.

ولو جنّ في اعتكاف واجب جنوناً مطبقاً سنين، ثم أفاق قضاه؛ لأنّه فات شرط الاعتكاف، وهو الصّوم وقد وجب الاعتكاف في حالة الصحّة، والواجب في حالة الصحّة لا يسقط بالجنون، فإذا لم يؤد قضى.

ولو أوجب على نفسه اعتكاف شهر، وهو صحيح، فعاش عشرة أيام، ثم مات أطعم عنه الشهر كلّه؛ لأن الاعتكاف ممّا لا يتجزأ؛ لأنه وجب متنابعاً، فصار لزوم البعض كنزوم الكلّ، كمن أدرك آخر وقت الصّلاة لزمه كل الصّلاة.

⁽١) في ابه: كلمة الصّلاة لا توجد.

 ⁽٢) في اله: سائطة.

ولو أكل المعتكف نهاراً ناسياً يضره؛ لأنّ النهي عن الأكل لأحل الصوم وبالأكل نامباً منسد الضوم، فكذلك الاعتكاف، بخلاف ما إذا حامع ناسياً حبث بفسد الاعتكاف؛ لأن النهي عن الجماع لأجل الاعتكاف، فكان محظور الاعتكاف كما إنّه محظور من محظورات الإحرام، ثم الجماع يفسد الإحرام ناسياً كان، أر عامداً، فكذا الاعتكاف، ولا يفسد الاعتكاف سباب، أو جدال، وكذلك إن سكر ليلاً؛ لأنّ ذلك كله ليس محظور الاعتكاف، فلا يفسد الاعتكاف، وإن كان بابها خارج المسجد، ومن مشايخنا من قال: هذا قولهما: لأنّ الخروج اليسير لا يفسد الاعتكاف عندهما. أن على قول أبي حنيفة؛ لأن الخروج اليسير يفسد الاعتكاف عندهما. أن الكل؛ لأن موضوع المسألة في المؤذن وصعوده عذر بيقين لوجود وقت الإيجاب، فصار الكل؛ لأن موضوع المسألة في المؤذن وصعوده عذر بيقين لوجود وقت الإيجاب، فصار الصلاة وسنة الصلاة وسنة الصلاة من موضع الصلاة، فلا يعتبر خارجاً عن موضع الصلاة.

ولا بأس بأن يخرج رأسه إلى بعض أهله ليغسله؛ لأن الخروج ينقض الاعتكاف وآلة الخروج الرّجل والرأس، فإن غسله في المسجد في الماء لا بأس به؛ لأنّه لا يلوث المسجد.

وإذا نذر اعتكاف أيّام العيد؟ قضاه في وقت آخر؛ لأن الاعتكاف لا يكون إلاً بالضوم، والصوم في هذه الأيام حرام، وكفّر يمينه إن أراد يميناً لفوات البّر، وإن اعتكف به أجزأه، وقد أساء كما في الصّوم.

وأمّا صدقة الفطر:

المسافر والمريض إذا أفطرا في رمضان لا تبطل عندهما صدقة الفطر؛ لأن سبب الوجوب موجود في وقت الوجوب في حقهما، وهو طلوع الفجر يوم الفطر.

رجل قال: لعبده، وهو للخدمة: إذا جاء يوم الفطر فأنت حرًّ، فجاء يوم الفطر عنق، وعلى المولى صدقة الفطر؛ لأنّه تحقق السّبب، وهو رأس يمونه، ويلي عليه في وقت الوجوب،؛ لأن العتق ثبت بعد ذلك.

دَفْعُ الحنطةِ في صدقة الفطر أفضل في الأحوال كلها، سواء كان في أيّام الشَّدَة، أو لم يكن؛ لأن في هذا موافقة السُّنّة.

الوقت المستحبّ لأداء صدقة الفطر [ما بعد طلوع الفجر](١) إلى أن يصلّي الإمام حتى تصل إلى الفقير فيصبح الفقير فارغ البال.

رجل له عبد تاجر وللعبد التاجر رقيق إذا كان العبد للتجارة ورقيقه للتجارة لا يكون على المولى واحد منهم صدقة الفطر؛ [لأن صدقة الفطر]^(۲) لا تجب بسبب عبد التجارة، ولا انعدام [السبب]، وهو رأس يمونه، وإن كان العبد للخدمة ورقيقه للخدمة يجب على

⁽١) - في «أة: ساقطة وهي من دب».

⁽٢) في اله: سائطة وهي من البه.

المولى صدقة الفطر عنه لوجوب السبب، وهل يجب على المولى صدقة العطر عن رقيقه؟ إن لم يكن على العبد دين يجب، وإن كان عليه دين محبط برقبته وكسه لا يجب في قياس قول(١) أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانعدام السبب؛ لأنه لم يملكهم.

الصبي إذا بلغ معتوهاً، أو مجنوناً لا تسقط صدقة الفطر عن الأب، لأن البلوغ لم يؤثر في قطع ولاية الأب فيبقى حكم الصبي في حقه.

إذا بلغ عاقلاً، ثم جنّ، أو عته (٢) لا تجب صدقة الفطر على الأب؛ لأنّه انقطعت ولاية الأب بالبلوغ.

صدقة الفطر لا تجب إلا على حرِّ غني مسلم.

والغني: أن يملك نصاباً، أو ما قيعته قيعة النصاب فاضلاً عن مسكنه وثيابه وأثاث بيته كما في حرمة الصدقة لقوله عليه الصلاة والسلام: الآصدقة إلا عَنْ ظَهْرِ غِنى، (٣) وهذه صدقة تجب دفعاً لحاجة الفقير فتجب على الغني المسلم. وقال أبو حيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى: تجب على الضي والمجنون، ويؤذي الولي من مالهما، وقال محمد: لا تحب إلا على الأب من ماله إذا كان غنياً لوجود السبب في حقه، وهو رأس يمونه ويلي عليه، لهما: أن هذه مؤونة الراس، ومؤونة الصبي في ماله إذا كان غنياً كالنفقة.

ويخرج الرّجل صدقة الفطر عن نفسه ومدبّره وأمهات أولاده وعن مماليكه الكفار والمسلمين؛ لأن السّبب في حق السيّد رأس يمونه فيجب عليه أصلاً، وهو أصل لوجوب الصدقة عليه.

ويخرج عن ولده الصّغير الفقير؛ لأن مؤرنته عليه، فكذا مؤونة رأسه، ولا يخرح عن ولده الكبير العاقل لفقد الولاية.

ولا يخرج عن أبويه، وإن كاما في عياله، وعن زوجته؛ لأن صدقة فطر الغير لا نجب عليه إلا إذا التحق رأسه مرأسه في الولاية والمؤونة، والولاية مختلفة في هذه القصول.

ولا يخرج عن مكاتبه، ولا عن رقيق مكاتبه لفقد الولاية، ولا تجب على المكاتب أيضاً؛ لأنّه ليس له (١) حقيقة الملك، وكذلك معتق البعض عند أي حنيفة؛ لأنّه كالمكاتب عنده، وعندهما: حرّ مديون.

(٢) في (a): "عتنى، وني دب»: عنه، وهذا أصح وهو السبت أعلاه.

⁽١) ليست في «ب، وهي في دأ،.

⁽٣) البخاري في صحيحه، الجزء الثاني، باب: تأويل قوله تعالى ﴿ بِنَ بَسَدِ رَسِيَّةِ يُومَىٰ يَهَا أَدْ دَبُو﴾، باب لا صدقة إلا عن غيى رقم (١٣٦١) (١٣٦١، ١٣٦١) رماب: المعقة على الأهل والعبال رقم باب بان البد العليا خير من البد المنفلي رقم ١٠٣٤ (٥٠٤٠) أبو داود في سننه، كتاب الزكاة، باب: الرجل يخرج من ماله رقم (١٦٧٣) (١٦٧١). النسائي مي سننه، كتاب الزكاة، باب الصدقة عن طهر غنى، (٢٥٤٤)، باب: أيتهما: البد العليا، الصدقة عن

⁽٤) - في أب: ساقطة.

ولو كان رجلان بينهما عبيد لا تجب عليهما صدقة العطر في قول أس حيفة، وقالاً تجب على كلّ واحد منهما نصفه، وهذه المسألة بماء على أنه عند أبي حنيمة رحمه الله تعالى: الرّقيق لا يقسم قسمة واحدة، فلا تجتمع أنصباء كلّ واحد منهما في عبد واحد ليحصل لكلّ واحد منهما عبد كامل، وعندهما: تقسم ويؤدي صدقة الفطر حيث هو؛ لأن سبب الوحوب رأسه، ومحل الوجوب هو، فيترجّع هو بخلاف الزّكاة، فإن الزّكاة يؤديها من حيث المال؛ لأن سبب الوجوب المال، ومحل الوجوب صاحب المال فتعارضا فترجّع المال؛ لأنه محلّ أداء الواجب إذ الواجب أداء جزء من النصاب فيصوف إلى جيران المال.

ولو مات ولده الصغير، أو مملوكه في يوم الفطر لم تسقط عنه؛ لأن الواجب أداه مال مطلق بخلاف الزّكاة.

ولو ولد له ولداً، أو أصاب مملوكاً بعد طلوع الفجر لم تجب عليه صدقة الفطر؛ لأنه لم يملك وقت السبب؛ لأن السبب هو وقت الفطر من رمضان وقت طلوع الفجر؛ لأنه كان يصوم في مثله عن رمضان، فأمر بالفطر فيه، وإن كاتب عبداً له كان للتجارة، ثم عجز أدى عنه صدقة الفطر؛ لأنه خرج عن النّجارة بالكتابة، فلا يعود إليها إلا بفعل منه، ولم يوجد.

ولو تزوج امرأة على عبده، أو حاء يوم الفطر، وهو عبد الزّوج أدت عنه لوجود الولاية والمؤونة، وكذلك إن كان عبدها، ثم طلقها قبل الدّخول بها؛ لأنّه هلك نصف المال، ولو هلك الكل لا تسقط عنه الصدقة، فكذلك إذا هلك(١) النّصف.

ولو كان العبد عبد الزُّوح فطنقها لم يجب على واحد منهما: أمَّا الزُّوج؛ فلأنه لا يملك.

وأمّا المرأة؛ فلأنه زال ملكها عن نصفها قبل التّمام بالقبض فصار كأنّه لم يكن ذلك الدّار مملوكاً لها.

ولو لم يؤدّ رجل صدقة الفطر أدّاها، وإن كان بعد سنة؛ لأن الصّدقة قربة في حميع الأوقات، بخلاف الأضحية؛ لأن إراقة الدّم ما عرف قربة إلاّ في زمان مخصوص.

ولا يعطى الذّمي صدقة الفطر؛ لأن فقراء المسلمين أقرب إليه، فكان أولى بهم كفقراء أقاربه، وإن أعطاه جاز عن أبي يوسف: لا يجزيه اعتباراً بالزكاة . هما يقولان: مأمور بالدفع إلى فقراء بالدّفع إلى الفقير مطلقاً، وقد وقع بخلاف الزّكاة (٢)؛ لأنه مأمور بالدفع إلى فقراء المسلمين، ولو أسلم كافر بعد طلوع الفجر لم تجب عليه شيء؛ لأنه لم يكن أهلاً للوجوب وقت الوجوب.

ولو اشتريا عبداً على أن أحدهما فيه بالخيار ثلاثة أيام، وجب على من صار له العند، لأنه حق من حقوق الملك، فيدور مع الملك كالاكتساب والأولاد والعبد الموصى برقبته

⁽١) في اب: نصف المال ولو هلك. . . . هلك ساعطة، وهي من اله.

 ⁽٣) في (ب): هما يقولان: ... بخلاف الركاة. ساقطة، وهي من واه.

الرجل وبخدمته لآخر يجب على صاحب الرّقبة؛ لأن العلك له، ومؤرنته عليه معنى؛ لأنها وجبت على الموصى له بخدمته بإزاء منفعة رقبته فصار كالمستعار.

ولو رهن عبده وعنده وفاء بدينه، وفضل مانتي درهم، وجب عليه صدقة الفطر؛ لأنه وجد السّبب وتحقق شرط الوجوب، وهو الغني.

وقدر الواحب في صدقة الفطر نصف صاع من بز، أو صاع من تمر، أو شعبر، أو نصف صاع من زبيب ودقيق الحنطة وسريقها (١) كالحنطة (٢) ودقيق الشعير وسويقه كالشعير؛ لأنّ الطحن قربة إلى المقصود.

وإن أراد أن يعطي من الحبوب من جنس آخر أعطى بالقيمة؛ لأنه ليس بمسصوص عليه. هذا إذا أعطى صدقة الفطر بالضاع، فإن أعطى بالوزن منونين من الحنطة حاز في قول أبي حنيفة، وأبي يوسف رحمه الله تعالى، وقال محمد رحمه الله تعالى: لا بجوز؛ لأن النص ورد بالصّاع: وهو مكيال مختلف وزن ما يدخل فيه، فإن كان حنطة برية كان وزنها أكثر من ذلك، وكان المعتبر بالكيل المنصوص عليه. هما يقولان إن المختلفين في الصّاع قدروه بالوزن. قال بعضهم: ثمانية أرطال، وبعضهم: قدروه بخمسة أرطال وثلث الرطل، فإذا كان تقدير الصّاع بالوزن جاز الإعطاء بالوزن.

ريجوز أن يعطى الواجب جماعة من المساكين، ويعطى ما يجب على جماعة مسكيماً واحداً؛ لأن الفقراء في حق المصرف كشخص واحد.

والصَّاع ثمانية أرطال بالعراقي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: خمسة أرطال وثلث رطل.

ثم لا بد من معرفة الصاع الذي تقدر الحنطة بنصفه والشعير بكله. قال الطحاوي رحمه الله تعالى (٣): ثمانية أرطال بما يستوي كيله ووزنه. والذي يستوي كيله ورزنه العدس والماش، فإذا كان يسع فيه ثمانية أرطال من العدس والماش، فهو الصاع الدي يكال به الحنطة والشعير والتمر.

ولو اشترى عبداً بيعاً فاسداً فقبضه واستهلكه يوم الفطر وجب عليه؛ لأنّ العبد هلك على ملكه، فلا يجب على البائع إن كان قبضه المشتري قبل الفطر؛ لأنّه لم يكن مملوكه يوم الفطر، ولو قبضه بعد الفطر وجب على البائع؛ لأنّه كان مملوكاً له يوم العطر، ولو مرّ يوم العطر والعبد عند المشتري، فردّه على البائع، كانت الصدقة على البائع؛ لأن في البيع الفاسد هو مجبر على الفسخ شرعاً، فجعل هذا فسخاً في حق الشرع، فصار كأنّه لم يكن أصلاً، بخلاف ما إذا ردّه المشتري بعد القبض بخيار رؤية، أو عيب بقضاء، فأسّ، حيث

⁽١) في اب: غير موجودة، (٢) في اب: غير موجودة،

⁽٣) ميقت ترجمته.

كانت الصدقة على المشتري؛ لأنه غير مجبر على الفسخ فجعل تعليكاً في حق الشرع، فإن عجل صدقة الفطر اختلفت الروايات فيه، في ظاهر الرّواية: تجوز، وقال خلف بر أيوب⁽¹⁾: تجوز إذا دخل شهر رمضان؛ لأنها شرعت مطهرة للصّائم عن اللّغو والرّفث، فلا يجوز تعجيلها على وقت الصّوم، وقال نوح بن أبي مريم⁽¹⁾: تجوز إذا مضى نصف مر رمصان؛ لأنّ سببه الفطر الخاص، فإذا مضى (¹⁷⁾ النصف فقد قرب إليه. وقال الحسن بر زياد⁽¹⁾ ولا يجوز قبل الفطر اعتبار بالتضحية، وجه ظاهر الرّواية: أنّ السّب رأس يمونه، ويلي عليه، فجرى الوصفان على الرأس مجرى صفة النّماء من مال الرّكاة، ثم المال إن كان مُعَذاً للنّماء جاز تعجيل الزّكاة باعتباره، فكذا صدقة الفطر،

وما يستحب يوم الغطر قبل الخروج إلى المصلى أن يستاك ويطعم ويعتسل ويمس طبياً إن وجد، أمّا السواك والاغتسال والطيب؛ لأنّه من باب النظافة، فيأتي بها من تعطيم يوم العيد، والصّلاة التي خصّ بها يوم العيد^(۵)، كما في يوم الجمعة، وأمّا الأكل فتتحقق المعنى الذي خصّ به الوقت، وهو يوم الفطر، وفي يوم الأضحى لا يأكل حتى ينصرف من المصلى عليه إجماع النّاس. والله سبحانه وتعالى أعلم.

الفصل الخامس

في المسائل المتفرقة

رجل قال: الامرأته. أنت طالق ليلة القدر، فالكلام في معرفة ليلة القدر سيأني في كتاب الإيمان إن شاء الله تعالى.

إذا قال الرّجل: إن فعلتُ كذا حتى يمضى شؤال فامرأته طالق، ففعل قبل مصي شوال

⁽۱) مبقت ترجمته

⁽٢) هو: أبو عصمة نوح بن أبي مريم بن يزيد بن جعونة المروزي الشهير بالجامع لقب بذلك، لأنه أول من جمع فقه أبي حبيفة وقيل: لأنه كان جامعاً بين العلوم. له أربعة محالس: مجدس الأثر، محدس لأقوال أبي حبيفة، ومجلس للنحو، ومجلس للشعر مات سنة (١٧٣) وكان تفقّه على أبي حبيفة وأبن أبي أبي بعفر المنصور. انظر: تاج التراجم (١٤٦) رقم (٨١). الموائد البهية (٣٦٣) مع ما بعدها.

⁽٣) في قبه: ساقطة.

⁽٤) الحسن بن زياد المؤلؤي، ولي القصاء ثم استعفي عنه وكان يكسو مماليكه كما يكسو نفسه وكان يحتلف إلى أبي زفر وإلى أبي يوسف قال يحي بن آدم: ما رأيت أفقه من الحسن بن زياد وقال محمد بن سماحة: سمعت الحسن بن زياد يقول: كتبت عن ابن جريج اثني عشر ألف حديث كلها يحتاح إليها المقهاء، له: كتاب المقالات، وكتاب المجرد لأبي حنيفة، أدب القاضي، كتاب الحصال، معاني الأيمان، النفقات، الخراج، القرائض الوصايا، تومي سنة ٢٠٤ هـ انظر: تاح النراحم (١٥١،١٥٠).

⁽٥) في (٤٠٠) سائطة.

لا يحنث؛ لأنه يستثنيه في شوال غير معين إلاَّ أنَّه متصل بانسلاخ شهر رمضان.

إذا نظر إلى امرأة، أو مس امرأة (١) فأمس لا تثبت حرمة المصاهرة. هكذا ذكر بعض المشايخ و لأنّ المس إذا اتصل به الإنزال لم يبق سبباً للوطى، فلم تثبت به حرمة المصاهرة، بخلاف ما إذا مس شهوة فأمنى حيث يفسد صومه و لأنّ فساد الصوم نعلّن بالجماع، وهذا إجماع معنى، والله سبحانه وتعالى أعلم.

⁽١) في ابه: سالطة،



ينسب أتمو الغنن الزييئة

قال رضي الله عنه: هذا الكتاب يشتمل على ستة نصول:

الفصل الأول: في شرائط وجوب الحج، وكيفية الشروع في الحج، وفي المواقيت، والنذور.

القصل الثاني: فيما يلزم المحرم، وقيما لا يلزمه من قتل الصيد، والدّلالة عليه، ولبس المخيط، وتغطية الوجه، والرّأس، والطيب، والحلق وقلم الأظفار. وغيرها، وفيما يفسد به الحح، وفيما لا يفسد.

الفصل الثالث: فيمن يحج عن غيره.

الفصل الرّابع: في الوصية بالحجّ، وفيما يجب عليه بترك الطواف، والسّعي، ورمي الجمار، وفيما صار محظوراً، وفيما لا يصير.

الفصل الخامس: فيما يستحب للحاج أن يفعل.

القصل الشادس: في المسائل المتفرقة.

الفصل الأول

في شرائط وجوب الحج، وكيفية الشروع في الحج، والمواقيت والنذور

أمّا في شرائط وجوب الحنج:

الحج فريضة لا تجب في العمر إلا مرة واحدة لما روي عن النبي ﷺ: • أَنَّهُ مُبْلَ عَنِ النَّجِ قَالَ. تَلْزِمُهُ مَرَّةً وَاحِدَةً فَمَنْ زَادَ فَهُو تَطُوَّعًا ('')، ولا يجب إلا على حرً، عاقل بالغ صحيح الحوارح؛ لأن الاستطاعة لا تثبت بدونها، ولا يجب الحج بدون الزاد والزاحلة، وهو أن يكون عنده فضل في المسكن، والخام، وأثاث البيت، وثيابه، وقدر ما يكتري به شق محمل، ورأس راحلة، وقدر النّفقة ذاهباً وجائباً، لما روي عن النّبي ﷺ: • أَنَّهُ سُئِلُ عَنِ السَّبِيلِ؟ فَقَالَ: الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ ('')، وإن أمكنه أن يمشي فليس عليه لفقد الزّاد والرَّاحلة، وإنها شرط الزّاد والرَّاحلة في حق من بَعُدٌ عن مكة.

فأمّا أهل مكّة، ومن حولهم: يلزمهم إذا قدروا عليه، ولا بد من أن يجد طعام عياله مدّة ذهابه ومجيئه على ما هو المعتاد؛ لأن حقّ العبد مقدّم على حق الشّرع بأمر الشرع، وذكر ابن شجاع^(٣) إذا كان له دارٌ لا يسكنها وعبد لا يستخدمه يجب عليه أن يبيع ويحت به؛ لأنّه مستطيع، وتحرم الزّكاة إذا يلغ نصابه؛ لأنّه ملك نصاباً فاضلاً عنه حاجته فيكون غنياً، وإن أمكنه أن يبيع منزله ويشتري منزلاً دونه ببعض ثمنه ويحج بالفصل؟ لا يلزمه ذلك؛ لأنّه مشغول بحاجته فصار كالذّاهب بها.

⁽۱) مسلم في صحيحه، كتاب الحيّم، باب: فرض الحيّم مرة في العمر رقم (٣٢٤٤). أبو داود في سنه كتاب المسلك، كتاب المسلك، كتاب المسلك، كتاب المسلك، كتاب المسلك، ياب وجوب الحيّم رقم (٢٦١٨) بهذا اللفظ رقم (٢٦١٩) بلفظ آخر، ابن ساجه مي سعه كتاب المناسك، باب فرض الحيّم رقم (٨٨٨٠).

٢) ابن ماجه في سننه، كتاب المناسك، باب ما يوجب الحج رقم (٢٨٩٨) انفرد به

⁽٣) ترجمة ابن شجاع: محمد بن شجاع أبو عيد الله البلخي تفقه على الحس من أبي ملك والحس بن زياد اللؤلؤي، ويرع في العلم وكان فقيه العواق في وقته والمقدم في العقه والمحديث مع ورع وعبادة، قبل: إن له ميلاً إلى المعتزلة، وحكى أنه قال عند موته: ادفنوني في هذا البيت فإنه لم ين مه صق إلا حتمت فيه القرآن العظيم من مؤلفاته، تصحيح الآثار، كتاب التوادر، وكتاب المصاربة توفي منة ٢٦٧ ساجداً في صلاة العصر. انظر الفوائد البهية (٢٨١، ٢٨٢)، طبقات المفهاء (٣٦، ٣٧)، تاح التراجم (٢٤٢، ٢٣٧).

وأمّا أمن^(١) الطّربق:

روي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: أنّه شرط الوجوب كالزّاد والزّاحلة، ومن أصحابنا رحمه الله تعالى من جعله شرط الأداء.

وثمرة الخلاف: تظهر في وجوب الوصيّة. فمن جعله شرط الأداء يقول بوجور الوصية، ومن جعله شرط الوجوب لا يقول بوجوب الوصيّة.

قال بعض المشايخ: الحج: يجب على الفور: وقال بعض أصحابنا: هذا قول أي يوسف رحمه الله تعالى؛ لأنه حمل مطلق الأمر على الفور، وقال محمد رحمه الله تعالى: يجب على التراحي؛ لأن جميع العمر وقت الأداء فنزل مدة العمر في حق الحخ مزلة وقت الصلاة في حقها. وعدد أبي حنيفة رحمه الله تعالى: أنه إذا وجد ما يحخ به وقصد الترزج يحج، ولا يتزوج؛ لأن الحج واحب عليه والتزوج لا،

ولا بد للمرأة من وجود المحرم، ولو كانت عجوزاً إذا كان بينها وبين مكة مسيرة ثلاثة أيّام بالنّصوص المشهورة [التي] تنهى المرأة عن المسافرة بغير محرم، وإذا وجدت محرماً ليس للزّوج أن يمنعها؛ لأنّها إذا قدرت على الأداء لا يظهر حقّ الزّوج، كما في الصّوم والصّلاة.

وصفة المُحْرَم: كلُّ من لا تجوز له مناكحتها على التأبيد برضاع، أو قرابة، أو صهرية؛ لأنَّ المحرمية تربل لتهمة. الحرو العبد والذمي فيه سواء إلا أن يكون مجوسيًا يعتقد بإباحة نكاحها، فلا تسافر معه، وكذا المسلم إذا لم يكن مأموناً.

ولا عبرة بالصّبي الذي لم يحتلم، والمجنون الذي لا يعقل؛ لأن الحفظ لا يحصل بهم. ويلزم المرآة أن تنفق على محرمها للحجّ بها؛ لأنّه احتبس بحقّها.

وأمّا كيفية الشروع في الحجّ وأدانها:

قال محمد رحمه الله تعالى: إذا أردت أن تحرم بالحج إن شاء الله تعالى، فاغتسل، أو توضأ لمد روي عن النّبي ﷺ: ﴿ قَالُهُ كَانَ رُبُّمَا اغْتَسَلَ لِإِخْرَامِهِ وَرُبُّمَا تُوضًا ﴿ وَالغسل أَفْضَل الْأَخْرَامِهِ وَرُبُّمَا تُوضًا ﴾ [والغسل أفضل الأنّ معنى النظافة فيه أَنتُم، ثم أنبِسْ ثوبين: إزاراً ورداء جديدين، أو غسيلين.

أمًا ثوبين؛ لأنَّ المحرم ممنوعٌ من لبس المخيط، فلا بدَّ من أن يستر عورته به، ورداً، يتقى به عن الحرّ.

أمًا غسيلين، أو جديدين؛ لأنهما سواء في هذا المقصود، والجديد أفضل، واذهن بأي دهن شئت؛ لأنه سنة الإحرام، وصلّي ركعتين؛ لأنهما سنة الإحرام، وقل: «اللَّهُ

⁽¹⁾ في احبه: وأمّا أمن. ساقطة.

⁽٣) الطّبراني بلفظ: اغتسل لإحرامه حين أحرم، باب: الزاي: زيد بن ثابت. نعبب الزابة، مصل مي المواقيت، باب: الإحرام. الحديث الأول.

إِنِّي أُرِيدُ الْحَجِّ فَيَسْرُهُ لِي وَتَقَبُّلُهُ مِنْي ١٤ لأن الخليل وإسماعيل عليهما الضلاة والسلام دعوا الفيول. قال الله تعالى: ﴿ زَنَّا لَقَبُّلْ مِنَّا ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلشَّمِيعُ ٱلْمَلِيدُ ﴾ "، شم لب مي دسر ملاتك؛ لأنَّ التَّلبية في باب الحجِّ كالتكبير في باب الصَّلاة.

وإذا أراد التّحريم للصّلاة يكبّر كذا إذا أراد التّحريم للحجّ يلبّي، فإن شنت بعدما يستوي بك بعيرك؛ لأنَّه كلُّ واحد منهما مأثور، لكن الأولُّ أفضل.

وصفة التلبية: أن يقول: «لَبَيْكَ اللُّهُمَّ لَبَيْكَ، لَبَيْكَ لاَ شَرِيكَ لَكَ لَبَيْكَ، إِنَّ الْحمد وَالنُّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلُّكَ لاَ شُرِيدَ لَكَ». هكذا روى ابن مسعود رضي الله تعالى عنه تلسة رسول الصّيد، والدلالة عليه، والإشار إليه، والرّفث، والفسوق، والجدال، وتغطية الوجه، ولبس [المخيط](٢) كالقباء، والسراويل، والقلنسوة، والحفين، إلا أن يكونا مقطوعين أسفل من الكعبين، وثوب مصبوغ بعصفر، أو زعفران، أو ورس، أو غيره ممّا يطيبه إلاّ أن يكون قد غسل حتى لا يتعدَّى لون الصَّبخ إلى غيره، أو تفوح مَّنه رائحة الطيب؛ لأنَّ الإحرام شروع في الحرمة فلزمه الانتهاء عمّا حرم عليه بالإحرام، وما حرم عليه بالإحرام مما ذكرنا.

أمًا قتل الصيد: فلقوله تعالى: ﴿لا نَقْلُواْ الطَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ ﴾ (١). وأمّا الدلالة [عليه] (٥) والإشارة: لأنَّها سبتُ لأخذ الصَّبِد فألحقا به احتباطاً لأمر الحرمة.

وأمَّا الرَّفْ والفسوق والجدل: فلقوله تعالى: ﴿ فَلَا رَفَّ وَلَا فُتُونَ وَلَا جَدَالَ فِي آلَحَعٍ﴾^(١) وهذا نهى بصيغة النفي.

وأمَّا الرَّفَتْ: هو الجماع عند البعض قال الله تعالى: ﴿ أَيِّلَ لَكُمْ لَيَلَةً ٱلمِّسَيَامِ ٱلرَّهَ إِنَّ نِسَامً كُمُّ ﴾ (٧) وقال بعضهم: ذكر الجماع بحضرة النَّساء. هكذا نقل عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما^(۸).

والغسوق: المعاصي، وهو الخروج من طاعة الله تعالى مأخوذ من قول العرب: فسقت الحيّة: إذا خرجت من حجرها.

والجدال: هو المراء في الخروج.

أما تغطية الرَّأس: فلقوله عليه الصّلاة والسّلام: "إِخْرَامُ الرَّجُلِ فِي رَأْسِهِ، وإحرام

سورة النفرة، آية: رقم ١٢٧.

النسائي هي سنه ، كتاب المناسك ، باب: كيفية النَّلية رقم (٢٧٤١). (٣)

⁽¹⁾ سورة المائدة، آية أرقم ٩٥.

في (أنَّا: سَاقطة. (٥) في اأ). ساقطة.

سُورة البقرة، آية: رقم ١٩٧.

سورة البقرة، آية: رقمُ ١٨٧. الجامع الصغير، المجلد الرّابع، قصل في المحل بأل من حرف الرّاء رقم (٤٥٢٨). مجمع الروائد، المجلَّد السَّايع كتاب النفسير بآب: صورة البقرة، رقم (١٠٨٥٣) ١٠٨٥٢).

المرأة في وجهها (أن)، وأما تغطية الوحه للرّجل؛ فلأن (٢٠) إحرام الرّجل يوحب ما لا يوجبه إحرام المرأة منّ الرّمل في النّلبية؛ فلان المخيط، ورفع الصّوت في النّلبية؛ فلان يوجب ما لا يوجبه إحرام المرأة، وهو كشف الوجه كان أولى.

ولبّ في دبر كلّ صلاة، [وكلما لقبت ركباً] (٢) وكلما علوت شرفاً، أو هبطت وادياً وبالأسحار؛ لأن النّبي على هكذا فعل. ولا تعس طيباً بعد إحرامك، ولا تدهن لقوله عليه الصّلاة والسّلام: «الحَاجُ الشّغتُ النّفُلُ» (٢) الشّعث: أي مغبر الرّأس التفل أي عبر المعطيّب ولقوله عليه الصّلاة والسّلام: «إنّ اللّه تَعَالَى يُبَاهِي ملاتكنه بِأَهْلِ عَرَفَة عَشِيّةً عَرَفَة فَيْمُولُ: يَا مَلاَئِكَتِي انْظُرُوا عِبَادِي جَازُونِي شُعْناً غُيْراً مِنْ فَجْ عَمِيقٍ أَشْهِدُوا أَنِي قَدْ غَفَرْتُ لَهُمْ ولأَنْ استعمال الدّهن والطّبب يزيل الشّعث والنّفل.

وارفق بحكّ رأسك، ولا تغسله، ولا لحيتك بخطمي، ولا يِتُورَةِ، ولا تأخذ من شعر رأسك، ولا تقصّ أظفارك.

أمّا الحكُّ: فلأنّ الإحرام أوحب الأمن لشعره ولهوامٍ وأسه، فإذا لم يوفق به لا يأمن من إزالة شيء من شعره وهوام رأسه.

وأمّا غسل اللحية والرّأس بالخطمى؛ لأنّه يزيل الشّعث والنَّفل.

وأمّا استعمال النّورة؛ لأنّه أكثر إزالة الشُّعر من الموسى وذلك حرام فهذا أحق.

وأمَّا الأخذ من الشَّارب واللحية وشعر الرَّأس؛ لأنه يزيل الشُّعث.

[7] - في الله: وإحرام المرآة. . . للرجُّل فلأن: ساقطة، وهي هكذا في ب وقد أثبنناها على ما نراه صوالًا

۲) سېقت ترجمته

 ⁽١) الدارقطني (٢/ ٢٨٦)، البيهقي (٥/ ٤٧). فيض القدير جد ٥ حرف اللام (٧٦٦٣). نصب الراية: فصل في الموافيت، باب الإحرام، الحديث الثامن.

⁽¹⁾ البخاري في صحيحه، كتاب ما لا يلبس المحرم من الثياب رقم (١٤٦٨) وأخرجه في أبواب أحرى - مسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة وما لا يباح رقم (٢٧٨٣). أبو داود في سنه، كتاب الحج، باب: ما يلبس المحرم رقم (١٨٣٤). التسائي في سنه، باب النهي عمل أس القميص للمحرم رقم (٢٦٦٨).

⁽٥) بي اب: ساقطة.

⁽¹⁾ مَنْ قأد: سائطات.

 ⁽٧) وهو جزء من حديث قالحخ العج والشجة. الترمذي في حامعه، كتاب الحج، مات ما جاء في
ايجاب الحج بالزاد والزاحلة رقم (٨١٣). ابن ماجه في سنته، كتاب المناسك، بات ما يوجب
الحج (٣/ ٤١٢) رقم (٢٨٩٦).

وأمًا قص الأظفار؛ فلأنَّه إرالة ما ينمو من البدن، فكان من نوع قضاء الشعث.

وإذا قدمت مكة، فلا يضرّك لبلاً دخلتها، أو نهاراً؛ لأن هذا دخول بلدة فيستوي فيه اللّبل والنّهار كدخول البلدان، ثم ابدأ باستلام الحجر لما روي عن النبي بيليم: وأنه بذا باستلام الحجر لما روي عن النبي بيليم: وأنه بذا المنبرّات المحجّر وَبَكَى بُكَاءاً شَدِيداً، ثُم نَظَرَ فَإِذَا هُوَ بِعُمْرَ فَقَالَ: يَا عُمْرُ هَاهُما نُسْكُ الْعَبْرَاتُ (''). ودوي عن عمر رضي الله تعالى عنه (''). وأنّه أنى الحجر الأسود في جلاتيه ورقف وقال له: إنّي أعْمَمُ أَلَكَ حَجَرٌ لاَ تَضُرُ وَلاَ تَنْفَعُ فَلَوْلا أَنِي رَائِتُ رَسُولَ اللّه بيليم السَّلَمَكُ مَا اسْتَلَمَتُكَ، فَقَالَ لَهُ عَلِي رَضِيَ اللّهُ تَعَلَى عَنه ('') لا تَقُلُ هَكَذَا يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ وَيُشْهَدُ بِمَن السَّلَمَة وَلَهُ عَيْنَانِ يُبْصِرانِ وَلِسَانَ يَنْطِقُ وَلَهُ عَيْنَانِ يُنْصِرانِ وَلِسَانَ يَنْطِقُ وَيُلُمُ بَعْنَانِ يُنْصِرانِ وَلِسَانَ يَنْطِقُ وَلَهُ عَيْنَانِ يُنْصِرانِ وَلِسَانَ يَنْطِقُ وَيُسُمِّدُ بَمَن السَّلَمَةُ بِعَلَى السَّعْطِع، فاستقبله، ويَشْهَدُ بِمَن السَّقَلَمَهُ عَلَى عالَى عنه كذلك، ثم وكُذَا روى جابر رضي الله تعالى عنه أَسُواط ترمَل في الثلاثة الأولى من الحجر الى الحجر، هكذا روى جابر رضي الله تعالى عنه ('' عن النّبي ﷺ مَن النّبي عَلَيْ اللّه اللّه تعالى عنه كذلك، اللّه عنه أَسُولُ عن النّبي عنه كذلك و النّبي المُعْلِقُ اللّه الله عنه واللّه الله المحر الى المنافرة عن النّبي المنافرة الله المنافرة الله المن عالى عنه النّبي عنه عن النّبي عنه عنه النّبي السُلّه المن المنافرة الله المنافرة الله المنافرة الله المنافرة الله عنه النّبي الشّه المنافرة الله عنه النّبي المنافرة المن عنه النّبي الشّه المنافرة الله عنه الله المنافرة الله المنافرة الله عنه الله المنافرة المن الله المنافرة المن الله المنافرة الم

ثم الرّمل: تفسيره: الإسراع في المشي من هز الكتمين والحكمة فيه: إظهار الجلادة للمشركين، فإن زحمت وقفت حتى تجد مسلكاً، ولا ترمّل فيما بقي وامش على هينتيك؛ لأنّ الأصل في أفعال العبادة السّكينة، فلا تترك إلاّ حيث جاءت السّنة والسنّة جاءت في الثلاث الأولى، وكلما مررت بالحجر في طوافك هذا كله فاستلمه إن قدرت بلا أذى وإلاّ فكبر إذا حاذيته وهلّل؛ لأنّ أشواط الطواف كركعات الصّلاة، فكما تفتتح كلّ ركعة بالتّكبير، فكذا كلّ شوط بالاستلام، وإن استلمت في أوله وآخره تصير مقيماً للسنّة، ولا يضرّك تركه فيما بين ذلك، وهذا دليل على أنّ الاستيلام في الابتداء والانتهاء سنة، وفيما بين ذلك أدب.

وطف من وراء الحطيم؛ لأن المأمور به الطّواف بالبيت لقوله تعالى: ﴿ وَلَّ يَظُّونُوا أَوْ

⁽١) ابن ماجه في سننه، كتاب المناسك، ياب: استلام الحجر رقم (٢٩٤٥) انفرد به.

⁽٢) سقت ترجمته.

⁽۳) سيفت ترجعته.

⁽³⁾ مسلم في صحيحه، كتاب الحجّ، باب: استحياب تقبيل الحاج الحجر الأسود في السُّواف رقم (٣١٥٦) ١٠٦٥، ٣٠٥٥) بألفاظ مختلفة. والترمذي في سننه، كتاب الحغ باب ما جاء في الحجر الأسود رقم (٩٦١). النسائي في كتاب المناسك، باب كيف يقبل رقم (٩٦١) ـون رواية. ابن ماجه في سننه، كتاب المناسك، باب استلام الحجر رقم (٢٩٤٣) (٢٩٤٤) مرواية على رضى الله عنه.

⁽٥) سبقب ترجمته.

⁽¹⁾ مسلم في صحيحه، داب استحباب الزمل في الطواف رقم (٣٠٣٧) وفي أبواب أحرى منفرقة. الترمدي في جامعه، كتاب الحجم، باب ما جاء في كيف الطواف رقم (٨٥٦). النسائي في سنه، كتاب المناسك، كيف يطوف أو ما بعده رقم (٢٩٣٩). ابن ماجه في سننه، كتاب المعاسك، داب الرّمل حول البيت رقم ٢٩٥٠، وأرقام أخرى تالية.

بِٱلْبَيْتِ ٱلْمَشِيقِ﴾('' والحطيم: من البيت لحديث عائشة رضي الله تعالى عنها وعن أبيها أنها أنها أنها أنها أنها أصلي رَخْعَتَيْنِ بِالْبَيْتِ: فَأَخْبَرْتُ بِذَلِكَ رَسُولَ اللّهِ ﷺ تَسْلِيماً، فَأَخْذَ بِيَدِي وَأَذْخَلَنِي الْحَطِيمَ وَقَالَ: صَلّي هَا هُنَا فَإِنّهُ مِنَ الْبَيْتِ، (''.

ثُمَّ صلى ركعتين بحدًا المقام لما روى جابر رضي الله تعالى عنه: ﴿ أَنُّ النَّبِيُ ﷺ لَمُا فَرَغَ مِنَ الطُّوَافِ أَتَى الْمَقَامَ وَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ (٢٠) ، أو حيث تبسّر عليك من المسجد؛ لأنَّ المسجد؛ لأنَّ المسجد كلَّه موضع الصَّلاة.

ثم استلم الحجر إذا قدرت هكذا. رُوِيَ في حديث جابر رضي الله تعالى عنه، فإن لم تستطع فاستقبل وكبّر وهلّل لما قلنا.

واحرج إلى الصُفَا وقم عليها مستقبل الكعبة بحمد وثناء وتكبير وتهليل وصلّي على النّبي عليه الصّلاة والسّلام، وتدعو الله تعالى بحاجتك. هكذا روى جابر رضي الله تعالى عنه فعل رسول الله ﷺ، ثم اهبط إلى المروة وَاسْعَ في بطن الوادي، واصنع على المروة مثل صنيعك على الصّفا من الدّعاء وغيره وتسعى هكذا سبع مرّات بالصّفا وتختم بالمروة. هكذا روى جابر وضى الله عنه فعل رسول الله ﷺ.

ثم الصُعود على الصفا والمروة سنة في الحجّ، والسّمي في بطن الوادي واجب حتى لو ترك يقوم الدّم مقامه، ثم تقيم بمكة محرماً لا يحل لك شيء إلى يوم التروية، وتروح إلى منى، وتبيت بها لبلة عرفة، فإذا صليت بها الغداة غدوت إلى عرفة لما روي عن جابر رضي الله تعالى عنه: وأنّ النّبيّ على صَلّى الْفَجْر يَوْمَ التَرْوِيَة بِمَكّة، فَلَمّا طَلَعَتِ الشّمْسُ رَاحَ إلى مَنى، فَصَلّى الظّهْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاء وَالْفَجْر يَوْمَ عَرَفَة ثُمّ رَاحَ إلى عَرَفَاتِ اللهُ عَرَفَاتِ اللهُ مَنى، فَصَلّى الظّهْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاء وَالْفَجْر يَوْمَ عَرَفَة ثُمّ رَاحَ إلى عَرَفَاتِ اللهُ .

وإنّما سمي منى منى و لأنّ جبريل عليه الضلاة والسّلام حين أراد أن يفارق آدم عليه الضلاة والسّلام قال: تمنى، قال: أتمنى الجُنّة، فسميت منى منى لأمنية آدم عليه الضلاة والسّلام الجنّة بها، وتصلّي الظّهر والعصر مع الإمام بعرفات، فإن صلّيت في رحلك صليت كلّ صلاة لوقتها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقالا: لو صلّيت العصر في وقت الظهر في رحلك أجزأك، فعندهما: جواز الجمع بين الظهر والعصر معلق بإحرام الحج،

⁽١) سورة الجع، آية: رقم ٢٩.

 ⁽٢) الترمدي في جامعه، كتاب الحج، باب ما جاء في الصّلاة في الحجر رقم (٨٧٦). النسائي في سنه،
 كتاب المناسك، باب الصّلاة في الحجر رقم (٢٩١٢). وأبو داود في سنه، كتاب المناسك، باب الصّلاة في الحجر رقم (٨٧٦).

 ⁽٣) البحاري في صحيحه على الحق باب: صلى النبي عليه المسلاة والسلام ركمتين رقم (١٥٤٤). مسلم في صحيحه كتاب الحج باب: ما يلزم من أحرم بالحق رقم (٢٩٨٧). النسائي في سنه كتاب العماسك، باب طواف من أهل بعدرة رقم (٢٩٣٠)، وأخرجه في أبواب أخرى متفرقة الس ماجه في سنه عتاب العناسك، باب ركمتين بعد الطواف رقم (٢٩٥٩)، (٢٩٥٠) بألفاظ متعابرة .

الترمذي في جامعه، كتاب الحج، باب: ما جاء في الخروج إلى منى والمقام بها رقم (٨٧٩)، ابن ماجه في سنه، كتاب المناسك، باب: الخروج إلى منى رقم (٣٠٠٥، ٣٠٠٥) مألفاظ مختلفة

وعند أبي حنيفة معلق بإحرام الحج وبالإمام الأكبر والجماعة؛ لأن الجمع بين الضلاب نى وقت واحد عرف بالسُّنَّة، فلا يجوز إلا على الوجه الذي جاءت به السنَّة.

وإنما سمِّيت عرفة عرفة: لأنَّ آدَمُ وَحَوَّاءً صَلَوَاتُ اللَّهِ وسَلاَمُهُ عَلَيْهِمَا لَمَّا أُهْبِطَا إلى الأَرْض، وَقَعَ آدَمُ عَلَيْهِ الصَّلاَّةُ وَالسَّلاَّمُ بِأَرْضِ الْهِنْدِ، وَحَوَّاهُ عَلَيْهَ الصَّلاةُ وَالسَّلاَمُ بِالْمَشْرِق، وَكُلُّ وَآجِدٍ مِنْهُمَا يَطُلُبُ صَاحِبَهُ سِنِينَ فَلَمَّا قَضَى اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِرُوْيَةِ أَحَدِهُمَا صاحبَه الْجُنَمَعَا فِي أَرْضِ عَرَفَةَ ، فَعَرَفَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ فِي دَلِكَ الْمَوْضِع فَسعِي ، عَرْفَة ا('') ، فإذا وصلت فاذهب إلى الموقف، وتقف حيث شئت، وتدعو بما شئت.

أمَّا الوقوف حيث شئت: لما روى جابر رضي الله تعالى عنه عن النَّبي ﷺ: اللَّهُ قَالَ: عَرْفَاتُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ إِلاَّ بَطْنُ عَرَفَةٌ.

أمَّا الدَّعاء بِمَا شَنْتَ: لما روي عن أبي سعيد الخدري(٢) رضي الله تعالى عنه أنَّه قال: «قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَدْعُوا بِعَرَفَاتِ وظَهْرَ كَفَّنِهِ مِمَّا يَلِي صَدْرَهُ". وفي رواية ابن عباس رضي الله عنهما: الرَّافِعاً يُدُّهُ كَالْمُسْتَطْعِم الْمِسْكِينِ اللهِ، وعن عمر وعلي رضي الله تعالى عنهما: أنهما سألا رسول الله عليه فقالا: ما مدعو هذا اليوم؟ فقال عليه الصلاة والسلام: وَأَكْثَرُ الدُّعَاء فِي هَذَا الْيَوْم دُعَاءُ الأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِي لاَ إِلَّه إِلاَّ اللَّهُ وَخدَهُ لاَ شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الحَمْدُ يُحْيِي وَيُعِيثُ وَهُوَ حَيُّ لاَ يَمُوتُ بِيَدِهِ الْخَيْرُ وَهُوَ عَلَى كُلُ شَيْءٍ قَدِيرًا. فقبل لسفيان بن عيينة (٤): كيف سمّاها دعاء، وهو ثناه؟ قال: الثّناء على الكريم دعاء؛ لأنّه يعرف حاجة كلّ إنسان ومسألته. قالوا: المستحب في دعاء الرّغبة أن يجعل بطن كفّيه نحو السَّماء، وفي دعاء الرَّهبة: أن يجعل ظهر كفيه (٥) نحو صدره، كأنَّه يرفع البلاء عن نقسه، وإذا غربت الشمس فأتِ المزدلفة، ويقال المشعر الحرام، فصلِّي بها المغرب والعشاء في وقت العشاء بآذان واحد وإقامة واحدة.

أمَّا الصلاة بها: فلما روى أسامة بن زيد رضي الله تعالى عنه أنَّه قال: كنت رديف رسول الله عَيْنَة في عرفات إلى مزدلفة فقلت. الصّلاة يا رسول الله، فقال: الصّلاة أمامك، ومعناه، وقته، ولم يصل النُّبي ﷺ حتى انتهى إلى المزدلفة (٦٠).

ابن مجه في سننه، كتاب المناسك، باب: الموقف بعرفات رقم (٣٠١٢) ﴿ قُلُ عَرَفَةً مُوْقِفٌ ارْفُعُوا عَنْ بُطُن عَرَّفَةً ٤.

هو سعد بن مالك بن سهنان الأنصاري كان من الحفاظ المكثرين وهو من أفاضل الأنصار هو الدي أنكر على مروان بن الحكم في تقديمه خطبة العيد على الصلاة خرج مع النبي ﷺ في غروة سي المصطلي شهد خطبة عمر بالجابية قدم دمشق على معاوية فنصحه توفّي سَّنة ٤٧هـ الأستبعاب فيّ معرفة الأصحاب (٤/ ٢٣٥).

رواه اليهمي (۵/ ۷۱۱).

هو سفيان بن عييه بن أبي عمران ميمون الهلالي مولى امرأة من بني هلال بن عامر رهط ميمونه روح النبي علم وأصله من الكوفة وكان إماماً زاهداً حمّ وتوفي (١٩٨) هـ بمكة ودس بالحجون. انظر تاريح بمداد (٩/ ١٧٤)

في اب: نحو السّماء. . . كُفّيه . سالطةً . البخاري في صحيحه، كتاب الوضوء، باب. إسباغ الوضوء رقم (١٣٩)، كتاب الحخ، مات =

والاكتفاء بأذان واحد وإقامة واحدة لما روى ابن عمر رضي الله تعالى عنهما (١٠ وخزيمة ابن ثابت رضي الله تعالى عنه أن النّبي عليه الصلاة والسلام اجَمَع بَيْنَهُمَا بِأَذَانِ واجد وإِفَامَةٍ وَاحِدة، ولاَنهما لمّ جمعا في وقت واحد أخذ حكم صلاة واحدة، فيكفيهما أذان واحد وإقامة واحدة، كما ينبغي أن يكتفى بإقامة واحدة في الجمع بين الظهر والعصر بعرفة، كما اكتفى بأذان واحد، وإنّما أقيمت العصر إعلاماً للنّاس بإقامتها في وقت الظهر إذ الأصل فيها أن لا تقم في وقت الظهر، فأمّا صلاة العشاء بالمزدلفة تقع في وقتها، فلا تحتاج إلى زيادة الإعلام فيها، وثبيت به، فإذا انشق الفجر، صلى الغداة مغلساً لما روي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنّ النّبي عليه الصّلاة والسّلام: «غلّس بِهَا» (١٠ ويقف حيث شاء ويدعو بما شاء.

أَمَّا الوقوف حبث شاء: لما روى جابر رضي الله تعالى عنه عن النَّبيُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: الْجَمْعُ كُلُّهُ مَوْقِفٌ (***).

وأمّا الدّعاء بما شاء؛ لأنّ الدّعوات لا تنحصر، وذكر في بعض المواضع كيفية الدّعاء بالموزدلفة: قال: قل: اللّهُمَّ هَذَا جَمْعٌ عَطِيمٌ أَسْأَلُكَ أَنْ تَزِزُقَنِي جَوَامِعَ الْخَيْرِ كُلّه، فَإِنّهُ لاَ يُعْطِي ذَلِكَ غَيْرُكَ، اللّهُمِّ رَبَّ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَرَبَّ الشّهْرِ الْحَرَامِ وَرَبَّ الجِلِّ وَالْحَرَمِ وَرَبُّ السَّهْرِ الْحَرَامِ وَرَبُّ الجِلِّ وَالْحَرَمِ وَرَبُّ الجَلَّامِ أَسْأَلُكَ أَنْ تُبلُغَ رُوحٍ مُحَمَّدٍ مِنَا أَفْضَلَ الصَّلاَةِ وَالسَّلاَمِ.

وإذا وقفتَ مع الإمام فقل: «اللَّهُمُّ أَنْتَ خَيْرُ مَطْلُوبٍ، وَخَيْرُ مَرْغُوبٍ، وَلَكَ فِي كُلُّ

= النزول من عرفة والجمع رقم (١٦٦٧) وأخرجه في أبواب أخرى. مسلم في صحيحه، كتاب الحجّ، باب الإفاضة من عرفات إلى مزدلفة رقم (٢٧١، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠). أبو داود في سننه، كتاب المناسك، باب: المدفعة من عرفة رقم (١٩٢٥)، النسائي في سننه، كتاب الحجّ، باب بعد المدفعة من عرفة رقم (٣٠٣٥).

⁽١) ترجمة ابن عمر: هو عبد الله بن عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العُزَّى بن رباح بن قرط بن رزاح بن عدى بن كعب بن غالب الإمام القدوة شيخ الإسلام أبو عبد الرحمٰن القرشي العدوي أم المدني، أسلم وهو صغير ثم هاجر مع أبيه ولم يحتلم واستصغر يوم أحد وأوّل غزواته يوم الخندة، وهو ممن بايم تحت الشجرة، وأمه أم المؤمنين حفصة بنت عمر بن الخطاب. روى علماً كثيراً نافعاً عن النبي على وعن أبيه، وأبي بكر وعثمان وعلي وبلال وصهيب وعائشة، وابن مسعود، وغيرهم، قدم الشام والعراق والبصرة وفارس غازياً توفي بمكة سنة (٧٣هـ) وعمره سبم وثمانون عاماً. انظر: صير أعلام النبلاء للدهبي (٣/ ٣٠٣) مع ما بعدها.

 ⁽۲) جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحبح، باب قدم صفقة أهله بليل رقم (۱۲۹٥). مسلم في صحيحه، كتاب الحبج، باب استحباب تقديم دفع الصفقة من النساء وعبرهن من مزدلفة إلى متى رقم (۲۱۱۰، ۲۱۱۲). النسائي في سننه، كتاب المناسك، باب: نقديم النساء والصيان إلى منازلهم بمزدلفة رقم (۲۰۳۵، ۳۰۳۱).

⁽٣) جزء من حديث آخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحجّ، باب ما جاء أن عرفة كلها موقف رقم (٢٩٤٣) حديث طويل وفيه بلفظ عرفة كلها موقف رقم (٢٩٤٣) حديث طويل وفيه بلفظ عرفة كلها موقف. الترمذي في جامعه، كتاب الحجّ، باب: محاء أن عرفة كلها موقف رقم (٨٨٥). السائي في سننه، كتاب المناسك ياب. رفع اليديل في الذعاء بعرفة رقم (٣٠١٥) عرفة كلها موقف، جزء من حديث. أبو داود في سبنه، كتاب المناسك باب العمالة، تجمع رقم (٢٩١٥)، ابن ماجة في سننه، كتاب المناسك، باب: الموقف بعرفات رقم (٣١١) بلفظ: «عرفة كلها موقف،

، فَتِ جَائِزَةً، أَسْأَلُكِ أَنْ تَجْعَلَ جَائِزَتِي فِي هَذَا الْيَوْمِ أَنْ نَقْبَلَ تَوْبَنِي وَتَنَجَاوَزَ عَنْ خطيئتي. وَاجْمَعْ عَلَى الْهُدَى أَمْرِي، وَاجْعَلِ النُّقْوَى مِنَ اللُّنْيَا مُمِّي، ﴿

ثُم الوقوف بمزدلفة واحب بعد الفجر حتى لو تركه يقوم الذَّم مقامه؛ لأنَّ ليلة النَّحر وقت الوقوف بعرفة. قال عليه الصَّلاة والسَّلام: «الْحَجُّ عَرَفَةٌ مَنْ أَدْرَكُهَا لَيْلاَ أَوْ نَهاراً نفدُ تَمُّ حَجُّهُ ا^(١) يريد به ليلة النَّحر.

ويوم عرفة بعد الزُّوال، وهو أوَّل وقت الوقوف. فإذا أسفر دفع قبل طلوع الشمس، فبأتي مني، هكذا روى جابر رضي الله تعالى عنه فعل رسول الله ﷺ.

وترمى جمرة العقبة من بطن الوادي سبع حصيات مثل حصى الخذف.

ثم الكلام في الرّمي يدور في ثلاث مواضع:

إحداها: أنَّه يرمي بالصِّغار مما كان على وجه الأرض؛ لأنَّه شرع لترغيم الشيطان ورميه في الأصل، فشرع بالصّغار، فما كان من وجه الأرض إهانة وتحقيراً له.

والثاني: أنَّه من أين يرمي؟ قال في الأصل: من بطن الوادي يريد به: يجعل مكَّة عن يساره، ومني عن يمينه، والجمار قدامه، ويرمي من بطن الوادي الأسفل إلى الأعلى لما روى عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما: ﴿ أَنَّهُ رَمَّى مِنَ الأَسْفُلِ إِلَى الأَعْلَى ، فَفِيلَ لَهُ. إِنَّ النَّاس يَرْمُونَ مِنَ الأَعْلَى إِلَى الأَسْفَل، فَقَالَ: هَكَذَا رَمَى الَّذِي أَثْرَلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ (٢٠) يَعْنِي: النَّبِيُّ عليه الصَّلاة والسَّلام، وإنَّما خصه بسورة البقرة؛ لأن إعْلام أحكام الحجُّ (٣) فيها.

والثالث: كيف يرمي؟ قال بعضهم: يأخذ الحصى بطرف إبهامه وسبابته كأنَّه عاقد للاثين فيرميها؛ لأنَّ الرَّمي على هذا الوجه أكثر إهانة للشَّيطان، وقال بعضهم. يحلَّق سبابته ويضعها على أسفل إبهامه، كأنَّه عاقد عشرة فيرمها، والأول أصح، ويكبّر مع كل حصاة لما روي عن النبيِّ ﷺ: ﴿ أَنَّهُ قَالَ عِنْدَ الرُّمْيِ: بِسُمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ رَغْماً لِلسَّيْطَانَ وَخَزْيِهِ، وَفِي رِوَايَةٍ: وحزَّبُهِ٣.

وتقطع التلبية بعد أول حصاة ترمى بها جمرة العقبة، كذا روى الفضل بن عباس وصي الله تعالى عنهما فعل رسول الله ﷺ؛ ولا يرمى يومئذ غيرها، ولا يقوم عندها حتى يأتي منرله لما روى جابر رضى الله تعالى عنه أن رسول الله على المُ عَمَّرَةَ الْعَقَبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ

البخاري في صحيحه، كتاب الحج، باب: رمي الجمار من بطن الوادي رقم (١٦٦٠) وأنواب أحرى تاليها بأرقام: (١٦٦١، ١٦٦٢، ١٦٦٢، ١٦٦٤، ١٦٦٥)، مسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب رمي جمرة العقبة من بطن الوادي رقم (٣١١٨، ٣١١٩، ٣١٢١، ٣١٢٣). أبو داود في سنة، كتاب المناسك، باب رمي الجمار وقم ١٩٧٤. الترمذي في جامعه، كتاب الحج، باب: ما جاء كيف تُرمى الجمار رقم (١٩٠١). النّسائي في سننه، كتاب المناسك، باب: المكانّ الذي ترمى فيه جمرة العقبة رقم (٣٠٧١، ٣٠٧١).

في (ب): الحج غير موجودة.

وَالْصَرَفَ إِلَى الْمُنْخُرِهِ (١)، ثم يحلق، أو يقصر؛ لأنه جاء أوان الخروج من الإحرام.

والخروج [من الإحرام] (٢) يحصل بالحلق، أو التقصير، لكن الحلق أفضل؛ لأن الله تعالى بدأ بالحلق قال الله تعالى: ﴿ يُحَلِقِينَ رُهُ وسَكُمْ ﴾ (٢) والبداية تدلّ على المضل وحلَّ له كل شيء إلا النساء لما روى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قال: اإذًا رَميْتُمْ وَحَلَقْتُمْ حَلَقَتُمْ خَلَ لَكُمْ كُلُّ شَيْءٍ إلا النّسَاءُ (٤)، ثم يزور البيت يومه، أو غداً، بعد غد، ولا يؤخر بعد ذلك (٥)، وهو طواف الزيارة، وهو ركن الحجّ؛ لأن الله تعالى أمر به قال الله سبحانه وتعالى: ﴿ وَلَـ بِطَوْفُ اللّهِ النّبِيتِ الْعَشِيقِ ﴾ (١).

وإنّما قلنا لا يوجب بعد ذلك: لأن طواف الزيارة مؤقت بأيام النحر والأفضل أداؤ، في أول (٧) أيام النحر اعتباراً بالتضحية، ويطوف سبعة أشواط؛ لأنه اتفقت الأخبار فيه، ويصلّي ركعتين، لما قلنا، ولا يسعى، ولا يرمّل في هذا الطواف؛ لأنه قد سعى عقيب طواف التحية، وليس في الحجّ إلا سعيّ واحدٌ، والزمل شرع في طواف عقبه سعي، وقد حلّ له النساء؛ لأنه ثم التحلّل عنده بالحلق السّابق، ثم يرجع إلى منى، فإذا كال الغد من يوم النحر رمى الجمار الثّلاث بأحد وعشرين بعد الزوال ببدأ بالتي على مسجد الخفيف بمنى، فيرميها بسبع حصيات يكبر مع كلّ حصاة، ثم يأتي المقام الذي يقوم فيه النّاس فيقوم فيه فيرميها بسبع حليالى ويثني عليه ويهلل ويكبر ويصلّي على النّبي ﷺ ويدعو الله تعالى بحاجته، ثم يأتي الجمرة الوسطى فيرميها بسبع حصيات يكبر مع كلّ حصاة يقوم عند الأولى والثّانية، ولا يقوم عند الأولى والثّانية، ولا يقوم عند الأولى والثّانية وَلَمْ يَقِفْ عِنْدُ الثّالِقَةِه (٨) ويحمد الله تعالى ويثني عليه [ويهلّل] (١) الحمرة الأولى والثّانية وَلَمْ يَقِفْ عِنْدُ الثّالِقَةِه (٨)

⁽۱) مسلم في صحيحه، كتاب الحق، باب: بيان وقت استحباب الزمي بلفظ رمى رسول الله ﷺ الجمرة يوم النحر ضحى، وقام بعدها فإذا زالت الشمس رقم (۱۳۲۸، (۲/۹۵). الترمذي في جامعه كتاب الحق، باب: ما جاه في رمي النحر ضحى رقم (۸۹٤)، وأبو داود في سننه، كتاب المناسك، باب: في رمى الجمار رقم (۱۹۷۱)، (۱/۱۹۵) بنحو لفظ مسلم. النسائي في سننه، كتاب المماسك، باب: رمي جمرة العقبة يوم النحر رقم (۲۰۱۳) (۲۸۸/۵). ابن ماجه في سننه، كتاب المناسك، باب: رمي الجمار أيام التشريق رقم (۳۰۱۳) (۲۸۸/۵).

⁽٢) في الله سأنطة. (٣) سُورة الفُتح آية (٢٧).

⁽٤) مألك في الموطأ بلفظ: امن رمى الجمرة ثم حلق وقضر ونحر هدياًإن كان معه فقد حل له ما حرم عليه إلا النساء، والطيب حتى يطوف بالبيت رقم (٢٢٢) كتاب الحج، باب: الإفاصة وهي رقم (٢٢١) اعند رمى الجمرة فقد حل له ما حرم على الحاخ إلا الساء والطيب. اس ماجه هي سننه، كتاب المناسك، باب ما يحل للرجل إذا رمى جمرة العقبة رقم (٣٠٤١) (٣٠٤١)، النسائي في سننه، كتاب المناسك، باب: ما يحل للمجرم من رمي الجمار، وقم (٣٠٤١) (٥/ ٣٠٥).

⁽٥) في «ب»: دلك: ساقطة. (٦) سبق تخريجها. (٧) في «ب»: أول ساقطة-

 ⁽٨) هذا المعنى أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النحج، باب: إذا رمى الجمرتين يقوم ويهلل رقم (١٦٦٥ (١/٥٧٥)، وباب رقع الدين عند جمرة الديا والوسطى رقم (١٦٦٥)، وباب: الذعاء عند الجمرتين رقم (١٦٦٦)، وأبو داود، كتاب المناسك، باب: في رمي الجمار رقم (١٩٧٣) (١/٥٥٠)، النسائي في سننه، كتاب المماسك، باب الدّعاء بعد رمي الجمار رقم (٣٠٨٧) (٥/٥٠٠) مالك في الموطأ بلفظ آخر رقم (٢١١٧) (٢٠١٧)، كتاب الحجّ، باب: رمي الجمار (٤٠٦/١).

⁽٩) - في فأع: ساقطة.

ويكبّر ويصلّي [على] النّبي عليه الصّلاة والسّلام، ويدعو الله تعالى بحاجته إذا وقع عند الأولى والثَّاليَّة. هكدا ثلاثة أيام كلُّ يوم بأحد وعشرين، فإذا أراد أن ينفر قبل الثَّالت نمر البوم الثَّاني، ولا شيء عليه لقوله تعالى: ﴿ فَمَن شَّجَّلَ فِي يَوْمَنِي فَكُمَّ إِنْمَ عَلَيْتِهِ وَمَن تَأْخُرُ فَلَا إِنَّمَ عَلَيْةً لِينَ اتَّقَيَّ ﴾ (١) حيره الله تعالى بعد الرّمي هي اليوم الثَّاني من أيام التشريق بين أن يَنْهُر وبينَ أَنْ يَقْيَمُ، فَإِذَا نَفُر في اليُّومِ الثَّاني مِن أيامِ النَّشْرِيقُ ورحْع في الثَّالث من أيَّام النَّحر قبل غروب الشَّمس؟ لا تلزمه في اليومِ الثَّالث بالإجماع، ويكره له إذًا نفر أن يقدم فعله لما روي عن عمر رضي الله تعالى عنه: ﴿ أَنَّهُ نَهَى عَنْ ذَٰلِكَ ۗ ٢٠

ثم يأتي الأبطح، وينزل به ساعة لما روي عن أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما. «أَنَّهُم نُزُلاً بِهِ سَاعَةً» (٢) والنزول به ساعة سنة هكذا روي عن النَّبي ﷺ، ثم يطوف طواف الصَّدر، ويصلي ركعتين، ثم يروح إلى أهله لقوله عليه الصَّلاة والسَّلام: «مَنْ حَجُّ هَذَا الْبَيْتَ فَلْيَكُنْ آخِرٌ عَهْدِهِ الطُّوافُ بِالْبَيْتِ، (٣)، ولا يرمّل في هذا الطُّواف، كما قلنا، فإنّ كان الذي أتى مكَّة لطواف الزِّيادة بات بها، أو أقام بها، فنام(١) متعمَّداً، أو في الطريق، فقد أساء؛ لأنَّ البيتوتة بمنى ليالي منَّى سنة، وترك السُّنة من غير عذر يوجب الإساءة، ولا شيء عليه؛ لأنّه ترك السنّة.

أركان الحجِّ: ثلاثة: الإحرام، والوقوف بعرفة، وطواف الزيارة.

أمَّا الإحرام: شرط لما ذكرنا.

وأمَّا الوقوف بعرفة: ركن لقوله عليه الصَّلاة والسَّلام: ﴿ الحَجُّ عَرَفَةُ ﴾ [•).

وأمَّا طواف الزِّيارة: ركن لما قلنا، وإن كانت العمرة ليس فيها وقوف؛ لأنَّ الله تعالى ا قال: ﴿ فَن تَمَنَّمُ إِلْمُتِّرَةِ إِلَى لَلْتِح ﴾ (1) جعل الحجّ غاية لها فلو كان فيها وقوف لما كان الحج غايةً لها، ومن أراد أن يقرن فعل ما يفعل المفرد إلا أنَّه يطوف طوافين أحدهما لعمرتُه

(١) في إبه: القوله تعالى: قمن تعجل ومن تأخر قلا إثم عليه. غير واردة وهي مذكورة

انفُرد به مسلم في صحيحه، كتاب الحجّ، باب: استحباب النزول بالمحصب يوم النفر والعبلاة به رقم (٣١٥٤، ٨٥١٨). ولفظ الحديث: ﴿ أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ وأبا بكر وعمر ينزلون بالأبطح رقم (١١٥٤) وأبا بكر وعمر وابن عمر كانوا ينزلون الأبطح رقمٌ (٣١٥٨).

في قبَّه: أو أقام بها فيام. ساقطة.

يأتي تخريجها.

مسلم في صحيحه، كتاب الحيم، باب: وجوب طواف الرداع وسقوطه عن الحاتض رقم (٨٤/٩) (٢٢٠٦). أبو داود مي سننه بلفظ: لا ينفرنُ أحد حتى يكونَ. . . ، كتاب المساسك، باب في الوداع (١/ ١١٢) رقم (٢٠٠٢). النساتي في سننه، تحو لفظ أبي دارد، كتاب المناسك، باب: طواف الوداع (٣/ ٤٩٣) رقم (٣٠٧٠ ١٩٠٧).

جزء من حليث: أخرجه الترمذي في جامعه، كتاب الحج، باب: ما جاء فيس أدرك الإمام بجمع فقد أدرك الحج رقم (٨٩٩، ٨٩٥)، وأبو داود في سننه، كتاب المناسك، باب من لم يدرك عرفة (١/ ٥٩٩). النَّسَائي في سننه، كتاب المناسك، بابّ فرض الوقوف بعرفة (٥/ ٢٨٢) وباب: فيمن لم يدرك صلاة الصبح مع الإمام بالمزدلفة رقم (٣٩٩)، ابن ماجه في سنته، كتاب المناسث، ماب مِن أَتَى عَرَفَةَ قِبْلَ ٱلْفَجَرُ لِيلَةً جَمِعَ (٢/ ٤٦٨) بِلْفَظَ آخر رقم (٣٠١٥).

والآخر لحجَّته، يسعى سعبين كذلك لما روي عن النَّبي ﷺ وأنَّهُ قُرْنَ فطافَ لَهُمَا طُوافَلُ وسَعَى سَعْيَيْنٍ)(١) ويذبح شاةً واحدةً، أو بدنةٍ مع سنة؛ لأن القارن في معنى العتمتُّع وقد قال الله تعالى ﴿ فَنَ تَشَعُ بِالْمُرْوَ إِلَى لَلْجَ فَا ٱسْتُسْرَ مِنَ الْمُدَيُّ ﴾ (") [وإسم الهدي أ" يقع على الشَّاة ﴿فَنَ لَمْ يَهِدْ فَسِيَّامُ ثَلَنَةِ أَيَّارٍ فِي لَقْيَحٌ وَسَبْنَةِ إِذَا رَجَعْنُمُ يَلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾، وإن كان الأفضل أن يكون آخر الثّلاثة يوم عرفة؛ لأنّ الأصل أن يؤمر بتأخير البدل إلى آخر الأركال التي بتعلّم فيها البدل، وهذه الأيام آخر وقت الصوم وقوله: ﴿وَسَبُّكُمْ إِذَا رَجَمْتُمْ ﴾ (١) من مسى، وقيل: إذاً رجعتم إلى أهليكم وقيل: إذا رجعتم إلى الحالة الأولى يعني: إذا فرغتم من أفعال الحجّ.

والبدنة أفضل من الشاة، والجزور أفضل من البقرة لقوله تعالى ﴿ فَالِكَ وَمَن بُعَلِّمُ شَعَتِيرَ اللَّهِ ﴾ (٥) قال أهل التفسير: تعظيم الشَّعاثر استعظامها فكل ما هو أعطم كان أفضل.

ومن أراد أن يعتمر يفعل قبل إحرامه بعمرته ما كان يفعله قبل إحرامه بحجّته من الاغتسال، أو الرضوء إلى الصّلاة، ونحوها، ثم يطوف ويسعى ويتحلّل؛ لأنّ النَّبي ﷺ اعتمر وطاف وسعى وتحلل.

وإحرام المرأة في كلَّه مثل إحرام الرَّجل إلا في سنة أشياء: لبس المخيط، ورفع الصوت بالتلبية، والرّمل، والسّعي، والحلق، وتغطية الرّأس.

أمَّا ليس المخيط: لأنَّ بدنها عورة.

وأمّا رفع الصّوت؛ لأنّ صوتها عورة^(١).

وأمَّا الرَّمَل: فإنَّه لإظهار القوة ليعلم قوته على القتال، وليس على النَّساء قتال.

وأمّا السعى بين العلمين: فلأنّه يظهر عن بدن الإنسان ما لا يظهر عند المشي على هينيته وهن منهيات عن ذلك.

وأمَّا الحلق: فلأن شعور هنَّ زينة والحلق مثلةً بهن، وأنَّه منهى بغيرها فنفسها أولى، ولا تحلق، ولكن تقصّر من ربع رأسها مثل الأنملة.

وأمَّا تغطية الرأس: فلما قلنا.

وأمَّا كشف الوجه: فلما روينا، ولها أنْ تسدل النَّقابِ على وجهها؛ لأنها مستظلة بخمارها، [ولو استظلّت](٧) بظلّ خيمة جاز، فكذا هذا.

ومن اعتمر في أشهر الحج، وهي: شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة، ثم حجَّ من عامه ذلك قبل أن يدم بأهله إلماماً صحيحاً، فهو متمتع ويجب عليه الذم، كما يجب

⁽١) - ابن أبي شيبة في مصنّفه (٣/ ٢٩٢) وقم (١٤٣١٧) الذّارقطبي (٢/ ٢٦٤)، وأورد النساني في سنه ولم يعلُّفُ النَّبِي ﷺ وأصحابه بين الصَّمَا والمروة إلا طوافاً واحداً». (٢) يأتي تخريجها.

⁽٣) في قأه: ساقطة.

⁽٤) سررة القرة، آية: رقم ١٩٦. (٥) سُورة الحج، آية: رقم ٣٢. (١) تقدم الكلام في هذه المسألة.

⁽٧) زيادة في ب.

على القارن.

أَمَا شَرِط أَدَاء العمرة في أشهر الحج: لكونه متمقعاً لقوله تعالى ﴿ فَنَ تَنَاخُ بِٱلنَّمْ إِلَا اللَّهِ إِلَا اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّاللَّهُ اللَّا اللَّا لَا اللَّهُ اللَّهُ اللّ

وأمّا أشهر الحج: شوال، وذو القعدة، وعشر ذي الحجة كذا روي عن العبادية الثلاثة رضي الله تعالى عنهم (٢).

وأمّا شرط أنه لا يلمّ بأهله؛ لأن الله تعالى لم يشرع التمتع لأهل مكة لقوله تعالى: ﴿ وَإِلَّ لِنَ لَمْ يَكُنَ أَمْلُهُ صَاضِرِي ٱلْمَسْجِدِ ، أَوْ لَي لِلْهَ يَلُم بأهله ريحرم بالحجّ من المسجد، أو في الحرم؛ لأنّ من كان في مكان، فحكمه حكم أهل ذلك المكان في الميقات.

وأهل مكة يحرمون من هذه المواضع، فكذا النمتع. وإن خاف المتمتع طواف الزيارة رمل في الثلاث الأول وسعى بين الصفا والمروة، ولا يرمّل القارن والمفرد إلاّ في طواف النّحية، ولا يسعى بين الصفا والمروة بعد طواف الزّيارة.

وأما المتمنع: يرمل في طواف الزّيارة؛ لأنّه يسعى بعده.

وأمّا المفرد والقارن لا يرملان في طواف الزّيارة؛ لأنّهما لا يسعيان بعده لوجود السُّعي عقبب طواف التّحية.

والسنّة أن يرمّل في كلّ طواف بعده سعي لا غير، ومن ثمنع وساق معه هدياً كذا يفعل إلا أنه إذا فرغ من عمرته لم يحل من إحرامه؛ لأنّ سوق الهدي يمنع التحلّل قبل الذّىح. هكذا روي عن النّبي ﷺ (١)، والهدي يذبح يوم النّحر، فلا يحل إلاّ في ذلك اليوم.

وأمّا المواقيت:

وقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة ذي الحليفة؛ ولأهل الشَّام الجحفة، ولأهل نجد فرن، ولأهل البيمن يلملم، ولأهل العراق ذات عرق، ثم قال: «مَنْ وَقُتْنَا لَهُ وَقُتاً فَهُوَ لَهُ، وَلِلْمَل العراق ذات عرق، ثم قال: «مَنْ وَقُتْنَا لَهُ وَقُتاً فَهُوَ لَهُ، وَلِلْمَنْ مَرَّ مِنْ غَيْرٍ أَهْلِهِ مَمَنْ أَرَادَ الْحَجَّ أَو الْعُمْرَةُ» (٥) يريد به. أنَّ المدني إذا دخل مكة من

⁽١) سبق تخريجها

⁽٢) وهم: عبد ألله بن عمر بن الخطاب عبد ألله بن عباس، عبد ألله بن عمر بن العاص، عبد ألله بن مسعود رضي ألله عهم أجمعين.

⁽٣) سبق تخريجها.

⁽٤) البخاري في صحيحه، كتاب الحخ، باب: التمتّع والإقران والإفراد بالحجّ رقم (١٤٩١، ١٤٩١) ودواه في أبواب كثيرة، مسلم في صحيحه، كتاب الحجّ، باب: ببان أن القارن لا يتحلّل إلا في وقت تحلّل الحجاء المارد رقم (٢٩٧٤) يلفظ، أي لهيدت وأس وقلدت هدي فلا أحل حتى أسحر، ورواه مرقم (٢٩٧١، ٢٩٧٧، ٢٩٧٧) بألفاظ منفايرة. ابن ماجه في سنته، كتاب الساسك، ماب من للدراسه رقم (٣٠٤٦). أبو داود في سنته، كتاب المناسك، ياب: في الإقران رقم (١٨٠٦). النسائي في مسه، كتاب المناسك، باب: القلد الهدى رقم (٢٨٠١). النسائي في مسه،

⁽٥) البخاري في صحيحه، كتاب الحجّ، بأب: مُهلّ أهل مكة للحج والعمرة رقم (١٤٥٢) وباب مهل أهل البخاري في صحيحه، كتاب الحجّ والعمرة رقم (١٤٥٧) باب: دخول الخرم ومكة أهل البمن رقم (١٤٥٧) باب: دخول الخرم ومكة بغير إحرام رقم (١٧٤٨)، مسلم في صحيحه، كتاب الحجّ، ناب مواقيت الحج والعمرة "

قبل العراق فوقته ذات عرق.

ومن آراد دخول مكة لتجارة، أو لحاجة أخرى، فلا يجاوز الوقت إلا بحخ، أو عمرة لقوله عليه الصلاة والسلام: «لا يُجَاوِزُ أَحَدُّ الْمِيقَاتَ إِلاَّ مُحْرِماً» () ومن كان من أهل الميقات، أو دونه إلى مكة، فله أن يدخلها من غير إحرام إن شاء؛ لأن مانعهم متعلّقة بأهل مكة، ولو أوجبنا عليهم الإحرام لشق عليهم ذلك، وإن أراد أن يحرم فوقته من أهله، ولو دنى من الحرم، شم أحرم يجوز؛ لأنّ ميقاته ما بين المواقيت إلى الحرم، فكان غاية ميقاته الحرم، فلا يدخل الحرم للحجّ، أو العمرة إلاّ محرماً فمن أراد من أهل مكّة الإحرام للحجّ كان وقته الحرم كذلك وقت رسول الله ﷺ.

ومن أراد العمرة فوقته التنعيم: الكَذَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّة الْوَذَاعِ دَحَلَ مُعْتَمِراً، وأَحْرَمُ بِالحَجِّ مِنْ مَكَّة، وأَمَرَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَعَنْ أَبِيهَا بِالْعُمْرَةِ مِنَ النَّنْعِيمِ».

ولو جاوز كوفي من الوقت، ثم أحرم، ثم عاد إلى [الوقت إن] (٢) لبّى سقط الدّم؛ لأنّ الواجب عليه مجاوزة الميقات محرماً ملبّياً وقد وجد فقد تدارك الفائت، وإن عاد، ولم يلب، لم يسقط عنه الدم عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه وعن أئمة الدين.

وقالاً إذا عاد إلى الميقات سقط عنه الدُّم لبِّي أم لم يلبّ. هما يقولان: الواجب عليه مجاوزة الميقات محرماً لا ملبّياً بدليل أنّه لو أحرم منْ دويرة أهله، فإذا لم يلبّ لم يتدارك الفائت.

وكلّ من قصد مكة من غير طريق مسلوك أحرم إذا حاذى ميقاتاً من هذه المواقيت؛ لأنه بمنزلة الميقات.

وأمّا النَّذر بالحجّ :

رجل قال: لله تعالى عليّ مائة حجة؟ تلزمه كلها؛ لأن ما لا يقدر عليه يظهر الوجوب. في حق وجوب الإيصاء عند الموت.

رجل قال: أنا أحج، فلا حج عليه؛ لأنّه ما أتي بصيغة الإيجاب، ولو قال: إن دخلت الدار فأنا أحجّ فدخل الدّار لزمه؛ لأنّه جعل الحج جزاء، والجزاء يجب عند الشُرط، فصار كالنّذر.

رجل قال: لله تعالى على ثلاثين حجةً، فأحجُّ ثلاثين نفساً في سنة واحدة إن مات قبل أن يجيء وقت (٣) الحج جاز الكل؛ لأنه لم يستطع بنفسه، فلا يتنيِّن إن شرط الإحجاج لم

وقم (۲۷۹۹: ۲۷۹۹) (۸/ ۲۲۱). أبو داود في سننه، كتاب لمناسك، باب: في المواقيت رقم (۱۷۳۸)، (۱/۲۹۱)، (۱/۲۹۱)، النسائي في سمعه، كتاب المناسك، باب: ميقات أهل اليس رقم (۲۱۵۳) بلفظ آخر، وباب: من كان أهل دون الميقات رقم (۲۱۵۷).

 ⁽١) رواه ابن أبي شية في مصنعه كما في نصب الراية (٣/ ١٥).
 (٢) في داه: ساقطة وهي في: ب. (٣) ساقطة من دبه.

يكن فإن حاء وقت الحج، وهو يقدر بطلت حجة واحدة؛ لأنه استطاع متسبن أن شرط الإححاج والنَّاس لم يكن.

مريض قال: إن عافاني الله تعالى من مرضي هذا فعليَّ حجة، فبرى، لزمته حجة، وإن لم يقل: لله تعالى عليَّ؛ لأن الحج لا يكون إلاَّ لله تعالى.

المريض إدا قال: إن برثت من مرضي هذا فللَّهِ تعالى عليَّ أن أحج فبرى، وحجُّ جار ذلك عن حجة الإسلام؛ لأن الغالب من أمور النَّاس أنَّهم يريدون بهذا الكلام حجة الإسلام إذا لم يكن حج قبل ذلك فإن توى حجة غير حجة الإسلام جاز؛ لأنه نوى ما يحتمله

ولو حلف بالمشي إلى بيت الله تعالى فحنث فعليه حجة، أو عمرة(١)؛ لأن الناس تعارفوا إيجاب الإحرام بهذه اللَّفظة.

الفصل الثاني

فيما يلزم المحرم، وفيما لا يلزم إلى آخره

أمًا فيما يلزم المحرم، وفيما لا يلزم:

قد بينا في صدر الكتاب أنّ المحرم يلرمه الاتقاء عن قتل الصّيد فإن قتل صيداً حكم عليه عدلان بقيمته في الموضع الذي أصابه فيه

أمَّا اعتبار الحكمين بالنَّص: وهو قوله عز وجل: ﴿ يَمُّكُمُ بِهِ. ذَوَا عَدُّلِ يُنكُمُ هَدُّمًّا بَلِغَ

[وأمًا] اعتباراً بالتَّقويم في المرضع الذي أصابه فيه: فلأنَّ قيمة الضيد تختلف باختلاف الأماكن، فإن بلغ ثمن شاة فإن شاء ذبح، وإن شاء اشترى بها طعاماً ينصدق به، وإن شاء صام عن كلُّ نصف صاع يوماً، فإن بقي منه شيء صام له يوماً، فإن لم يبلغ قيمته ثمن شَاةً: فإن شاء تصدُّق، وإن شاء صام، وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبو يوسف رحمه الله تعالى. وقال محمد رحمه ألله تعالى: الخيار في تعيين هذه الأنواع إلى الحَكْمَيْن احتج بقوله تعالى: ﴿ يَقَكُمُ هِدِ ذَوَا عَدْلِ شِكُمْ مَدِّيًّا بَلِغَ ٱلكَتْبَوْ ﴾ (٢) نصب الهدي؛ لأنه مفعول حكم الحكمين معناه بحكم الحكمان هدياً عليه إن شاء، أو طعاماً، أو صوماً إن شاءا وهما: احتجًا بأنَّ الحاجة إلى الحكمين لإظهار قيمة الصَّيد وبعدما طهرت [القيمة، فهي](*) كمارة واجبة على المحرم فيكون تعيين ما يؤدّى به الواجب إليه، كما في كفّارة اليمين، فإن اختار القاتل الهدي عند أبي حنيفة وأبي بوسف، أو اختار الحكمان هدياً عليه عند محمد

في البه وجاز لآنه. . . أو عمرة. غير موجود.

 ⁽۳) سبق تخریجها. (٢) صُورة السائدة، آية: رقم ٩٥ .

⁽٤) - ني دأه: سانطة.

فالمسألة على وجهين:

إمّا أن يكون الصيد له مثلٌ من النّعم في الخلقة والمنظر كالنّعامة وحمار الوحش والأرنب والظّبي، أو لا يكون كالحمامة والعصفور، فإن كان له مثل من النّعم في الحنقة والمنظر: تعتبر المماثلة من الصّيد والنّعم بالإجماع.

واختلفوا في كيفية المماثلة؟ قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى: تعتبر المماثلة من حيث القيمة، لا من حيث الخلقة والمنظر، [حتى إذا كان الهدي مثله في القبمة يجوز، وإن كان دوته في الخلقة والمنظر] (١) ولو كان على العكس لا يحوز، وقال محمد رحمه الله تعالى: تعتبر المماثلة من حيث الخلقة [والمنظر] (٢) فتكون في التعامة بدنة، وفي حمار الوحش بقرة، وفي الظبي شاة، وفي الأرنب عناق، أو جدي، واحتح بأن الله تعالى أوحب المثل من القعم،

والمثل من الدم ما يشبهه في الخلقة والمنظر وهما: احتجا بأن الواجب كفارة لها حكم البدل، فمن حيث أنها كفارة جعل البدل هدياً، كما في سائر المحظورات، ومن حيث أنه بدل تعتبر المماثلة من حيث القيمة وحملنا المثل في الآية على المثل في القيمة، وبن لم يكن له مثل من التمم في الخلقة والمنظر. تعتبر المماثلة من حيث القيمة بالإجماع، وبن اختار القاتل الطعام عند أبي حنيمة وأبي يوسف، أر حكم الحكمان بالطعام عند محمد يجب القيمة، وتجعل القيمة طعاماً: والمعتبر في الطعام قيمة الصيد يجعل قيمة الصيد طعاماً فتصدق به سواه كان له مثل [من النعم] (٢) من حيث الخلقة، أو لم يكن، وإن اختار القاتل الصيام عند أبي حنيفة وأبي يوسف، أو حكم الحكمان عند محمد يجعل قيمة الصيد طعاماً، ثم يصوم جزاء كل مسكين يوماً، فكان المعتبر في الطعام قيمة الصيد، وفي الصوم فيمة الطعام.

وإن جرح محرم صيداً، ولم يقتله وجب عليه الجزاء؛ لأنه ارتكب محظور الإحرام. ولو جرح صيداً، ثم كفر عنه، ثم مات أجزأته الكفارة التي أذاها؛ لأنه أذى بعد وجود سبب الوجوب، ولو جرحه فكفر، ثم رماه بعد ذلك فقتله، فعليه كفارة أخرى؛ لأن القتل بعد الجراحة بمنزلة البره؛ لأن الموت لا يبقى مضافاً إلى الجراحة بعد القتل، كما لا يبقى مضافاً إلى الجراحة بعد البره، ثم برى، ثم قتله تلزمه كفارة أخرى، كذا هذا.

ولو قتل محرم صيداً كان هيتة لا يحل لأحد أكله؛ لأنّه حرم قتل الصّيد لمعنى فيه، أد لمعنى في الصّيد هيخرج الذّابح من أن بكون أهلاً، أو المحل من أن يكون محلاً فأبّهما ^{كاد} لا يفيد الحلّ كالمجوسي إذا ذبح الشاة، أو المسلم إذا ذبح خنزبراً.

⁽٢) - في اله: سائطة.

ولو أكل منه القاتل بعدما أذى الجزاء تصدّق بقيمة ما أكل في قول أبي حبيعة رحمه الله تعالى، وقالا: لا شيء عليه، هما يقولان إن حرمة الأكل كان بسبب المينة، فلم يكل مرتكباً به محظور الإحرام، فلا تجب قيمة الجزاه، كما لو أكله محرم آخر، وأبو حيفة يقول: إنّ اللّحم إنما حرم لكونه مبتة، ولكنه محظور إحرامه؛ لأنه إنما حرم إمّا لخووجه من أن يكون أهلاً للذّبح، أو لخروج الصّيد من أن يكون محلاً للذّبح وكلاهما ثبت بالإحرام فالحرمة الثّابتة بهما تكون مصافاً إلى الإحرام؛ لأنها حكمه حكم المبتة، فكان هذا الأكل من محظورات الإحرام، لكن بعد الإحلال تبقى الحرمة بعلة واحدة: وهو: كونها مبتة، بخلاف ما إذا أكله محرم آحر: لأن هذه الحرمة ليست من محظورات الإحرام

ويحلّ للمحرم أكل صيد ذبحه حلال، أو صاده؛ لأن المحرم بالنّص صيد البر والذّبح [ليس] (١) بصيد لانعدام معنى الصيدية؛ لأن الصّيد هو الحيوان الممتنع المتوحش في أصل الخلقة، ولم يوجد.

ولو كسر محرم بيص الصَّبد ضمن قيمتها فينصدق به؛ لأنَّ البيض يعرض أن يصير صيداً إذا أعطي له حكم الصَّيد، ولو كان فيها فرخ ميت ينصدق بقيمته حيًّا.

وكذلك لو ضرب بطن ظبية فألقت جنيناً ميتاً، ثم ماتت أمه؛ لأنه احتمل أنه كان حيّاً نمات من ضربه، فاحتمل الوجوب احتياطاً؛ لأن هذا مما يحتاط فيه، بخلاف حقرق العباد، وفي هذه الصورة لو تعقّل بفسطاط، أو وقع في بئر حفرها لا يضمن؛ لأنه تسبّب رضمان النسبب يعتمد التعذي، ولم يوجد.

وكذلك لو رآه ففزع منه فتكسر إلاّ أن يفزعه؛ لأن في الوجه الأول: لم يوجد منه النعدي، وفي الوجه الثاني: وجد.

ولو صاد محرم صيداً، فأرسله محرم آخر لا يضمن شيئاً؛ لأن الصائد لم يملك الصد.

ولو أنَّ محرماً أخذ صيداً، فجاء محرم فقتله في يده، وجب على كلِّ واحد منهما جزارًه ويرجع الذي صاد على الذي قتله بقيمته؛ لأن الواجب تعقل الصَّيد وأخذه جزاء له حكم البدل، ومن حكم البدل أن يستدعي ملكاً من المتلف إن كان قابلاً، وإن لم يكن قابلاً يستدعي ملكاً من المتلف بن كان قابلاً، وإن لم يكن قابلاً يستدعي ملكاً بدله، كما في غصب المدبر حتى إن من غصب مدبراً تجب القيمة على الغاصب، ولا يثبت الملك في المدبر، لكن لو أتلف إنسان المدتر تجب القيمة للغاصب، وها هنا الصيد غير قابل للملك فيملك بدله، وهو القيمة.

ولو صاد وهو حلال، ثم أحرم، فأرسله محرم يضمن قيمته للذي صاده عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقالا: لا يضمن. هما يقولان: إنّه فعل غير ما يحب على صاحب ليد

⁽۱) ليست في داء.

فعله، وهو الإرسال، وصار كمن أراق الحمر على المسلم. أبو حنيفة يقول الإحرام لا يبطل ملكه والمتقوم عن الصّيد، فالمرسل أتلف ملكاً متقوماً فيضمن.

ولو قتل محرم سبعاً ولن يبتديه السبع ضمن قيمته لقوله تعالى: ﴿لاَ نَفَنُلُواْ اَلْفَيْدُ وَأَنَهُ مُومُ (١) فاسم الصّيد يقع على السّبع، وإن ابتدأه لم يضمن؛ لأنّه لا يكون قتلاً مقصود، بل يكون دفعاً، وإن كانت قيمته أكثر من الذم في الذي لم يبتديه لم يجاوز به الذم؛ لأنه إنما ازدادت قيمته من حيث إنّه يصيد، ومن هذا الوجه لم يحرم بالإحرام، فلا يتقوم بأكثر من السّاة.

والكلب، والذئب، والفارة، والغراب، والحدأة، والعقرب، والحية لم يضمن في قتل شيء من دلك، وإن لم يبنديه فيه لقوله عديه الصّلاة والسّلام: «خَمْسٌ مِنَ الفُواسِقَ يُقْتَلْنَ فِي الْحِلُ وَالْحَرَمِ» (٢) وعد من حملة [ذلك] (٣) الكلب العقور والباقي في معنى ذلك، الأنهن مؤذبات طبعاً.

والقارن في قتل الصيد يلزمه جزاءان؛ لأنه جاني على إحرامين، وإذا لزمته قيمتان في السّم لم يجاوزهما دمين، ويكفيه دمان؛ لأن القارن في حق الدّمين كالمفرد في حق دم واحد.

لو قتل محرمان سبعاً وجب على كل واحد منهما قيمته؛ لأن الواجب كفارة، فكان جزاء الفعل والفعل متعدد.

وكذا ذر مخلب من الطير من غير الفواسق الخمس ابتدأه محرم فقتله فعليه قيمته، فإن ابتدأه هو، ثم قتله المحرم لا شيء عليه لما قلنا في السّباع.

ولو قتل محرم يربوعاً، أو ظبياً، أو أرنباً ضمن قيمته؛ لأنّه صيد لوجود معنى الصّيدية، وهو التوجُش.

ولو بلغ قيمته ثمن عناق أو حمل له لم يذبح إلا فيما يجوز في المتعة، والأصحية، وقالا يذبح العناق لقوله تعالى: ﴿فَجَرَّاتٌ يَثُلُ مَا قَتَلَ مِنَ التَّمَرِ ﴾ إلى قوله عز وجل ﴿قَدَيًا وقالا يذبع العناق لقوله تعالى أوجب الهدي مقيداً بمثل المقتول من غير فصل وقد وجد. أبو حنيفة يقول: إراقة الذم إنما عرف تحريرها شرعاً، والأصل في الشرع الأضحية ودم المتعة؛ لأنهما يجبان ابتداء، ودماء الكفارات تجب بأسباب نهينا عنها، ودم المتعة مقلر بالثني، أو الجدع في الضأن، فلا يلحق ما دونهما بهما، ومتى لم يحز الهدي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كان عليه الصلقة، أو الصيام.

ولو ذبح محرم شاةً، أو دجاجةً، أو غير ذلك حلَّ له أكله، وكذلك البط الأهلي؛ لأن هذه الأشياء لبست بصيد، والحمام أصله صيد، فإن كان في ببته لا يحل ذبحه؛ لأنه

⁽١) في الله: الله تخريجه.

⁽٢) سبق تخريجها، صحيح ابن حان (١٢/ ٤٤٨). (٥) سبق تخريجها،

⁽٣) في «أ»: ساقطة ، الترعيب والترهيب (٣/ ٢٨١).

متوخش في الأصل، فإن ألف النَّاس لا يخرج عن كونه صيداً.

ولو صاد ظبية فولدت عنده أدى جزاءهما إن قتلهما؛ لأن ضمان صبد الحرم إنما يجب متفويت الأمن بإثبات البد، والفزع يساوي الأصل في إثبات البد فساواه في الصمال. وكذلك لو أخرج ظبياً من الحرم كان قتله إلا أن يرسله فيعلم أنَّه عاد إلى الحرم، ولأنَّه أرال أمنه بالإخراج فما لا يعد إليه منه بالعود إلى الحرم لا يبرأ عن صمان.

ونتف ريشه مثل قتله؛ لأن تلف ريشه إتلاف بعضه، ولو [أتلف كلَّه يضمن، فإذا](١٠ أَيْلُفُ بعضه كَذَٰلِكُ.

وعمد المحرم وخطؤه سواء؛ لأن جناية العامد لمّا صار مكفّراً بالنّص مع أنّه قاصد إلى الجناية فجناية المخطىء أولى.

وفي قتل الحراد والصَّدَّقة تمرة.

أمَّا الوجوب؛ لأنَّه صدر.

وأمَّا التقدير بالتمرة؛ لأنه مروي عن عمر رضي الله تعالى عنه أنَّه قال: •تَمْرَةُ خُيْرٌ منْ خُرُ ادُةً اللهِ

ولو قتل بعوضة، أو ذباباً، أو نملة، أو قرادة، وهو محرم لم يلزمه شيء؛ لأن هذه الأشياء مؤذية بطبعها فالتحقت بالفواسق الخمس.

رَلُو قَتْلَ قَمَلَةَ [تَصَدَق](٢) بِمَا تُبِشَرُهُ وَعَنْ أَبِي يُوسُفُ رَحْمُهُ اللَّهُ تَعَالَى: إنَّهُ قَدْرُهُ بِكُفُّ من دقيق، وعند محمد رحمه الله تعالى: أنَّه قدره بكسرة من خبز .

محرم دفع ثوبه إلى حلال لبقتل ما فيه من القمل فقتله كان على الأمر جزاؤه، وكذا لو أشار إلى قملة فقتلها كان على الدَّال حزاؤها؛ لأن المحرم لو دلُّ حلالاً على صيد كان عليه الجزاء، فكذا ها هنا.

محرم وقع في ثبابه قمل كثير، فألقى ثبابه في حرّ الشّمس ليقتل القمل فمات القمل، من الشَّمس فعليه الجزاء نصف صاع من الحنطة إذا كان القمل كثير؛ لأنَّه سب، ولو ألقي ا ثوبه، ولم (1) يقصد به قتل القمل قمات القمل من حرّ الشمس، فلا شيء عليه ﴿ لاَّنَّهُ مَا تسبُّب في قتله، وإنما قصد إلقاء النُّوب لا غير. ألا ترى أنه لو غسل ثيابه فمات القمل لم يكن عليه الجزاء، فكذا هنا.

محرمٌ أخذ قملة من رأسه فقتلها، أو ألقاها أطعم لها كسرة حبز، وإن كانت ثنتين، أو اللاثآ أطعم قبضة، من طعام، وإن كان كثيراً أطعم نصف صاع من طعام، لأن طعام. المسكين مقدر بنصف صاع هذا كله في المحرم إذا قتل صيداً في الحل، فإن قتل صيداً في

⁽١) - في داء: سائطة.

ابن أبي شيبة في مصلفه (٣/ ٤٢٦). عبد الرزاق في مصلفه (٤/ ٤١٠). ساقطة من هاه. (٤) ولم: لا ترجد في «أ».

الحرم دخل فيه حكم الحرم، فلا يراد عليه، لأن حرمة القتل في الحرم حرمه" لمعنى في غير القتل، وهو تفويت الأمن الثابت للشيد، وحرمة القتل بالإحرام حرمة لمعنى مي عبر القتل؛ لأنّه محطور إحرامه؛ لأن الحرمة لمعنى في غير القتل دون الحرمة لمعنى أن في نفس القتل فدخلت حرمة الحرم في حرمة الإحرام هذا كله في صبد المحرم.

أمَّا الحلال إذا قتل صيداً في الحرم وجب عليه جزاؤه، ولا يجزيه الصيام فرق بين هدا وبين المحرم إذا قتل صيداً حيث يجزئه الصيام. والفرق: أن الواجب في صيد الحرم بدل المحل فيكون مثلاً للمحل، والصُّوم لا يماثله لا صورة ولا معنى، فأمَّا الواجب مي حق المحرم، كفارة وجبت جزاء على ارتكاب محظور الإحرام والصوم يصلح كفارة.

ولو رمى صيداً في الحرم فقتله إن كان الرّامي في الحرم والصّيد في الحل وجب عليه حزاؤه، وكذبك الكلب لو أرسله؛ لأن المحرم حرم عليه: الاصطباد، والرّمي، والإرسال منه اصطياد. فصار مرتكباً محظور الحرم فيجب عليه الحزاء.

ولو أدخل حلال صيداً في الحرم أرسله لأنَّ الصّيد استحق الأمن في الحرم، فكان

ولو أدخل رجل الحرم بازياً فأرسله لقتل حمام الحرم لم يضمن، لأنَّه لو ضمن إنَّما يضمن بالإرسال والإرسال فرض عليه.

ولا يدخل المحرم الحجل واليعاقيب، ولا يجوز بيعه فيه؛ لأنَّه من الصَّيود، فلو كان صيد بعض قوائمه في الحرم، ولو كان قائماً وقوائمه في الحل ورأسه في الحرم لم يكن عليه جزاء.

ها هنا مسائل:

إحداها: في الصيد، والأخرى: في الزمي، والأخرى: في الشجر.

أمَّا في الصَّيد: فالعبرة للقوائم؛ لأنَّ قيامه بالقوائم.

وأمَّا في الشَّجرة في حق الصَّيد بأن كان الصَّيد على شجرة قتل الإنسان هذا الصَّبد، فالمعتبر مكان الصّيد، فإن كان الصّيد على غصن شجرة أصلها في الحرم والغصن في الحل لا جزاء عليه، وإن كان على المكس فعليه الجزاء.

وأمّا في قطع عين الغصن: فالمعتبر أصل الشجرة، فإن كان أصلها في الحلّ، فله أن يقطع الغصن، وإن كان في الحرم: فإن كان أصلها كلُّها في الحرم، أو بعضها؟ لبس له قطع الغصن، إن كان العصن في الحل، والغرق: وهو أنَّ الطير ليس بتابع للشجرة؛ لأنَّه ليس قوامه بها، فكان المعتبر مكان الطّير فأما الغصن تابع للشّجرة؛ لأنّه قوامه بها(٣) فيجعل حكمه حكم أصلها.

 ⁽۱) في (ب): سائطة. (۲) في (ب): سائطة.
 (۲) في (ب): فكال فوامه بها. سائطة.

فأمًّا في الرِّمي: قإن كان الرَّامي والصُّبد في الحل وبينهما قطعة من الحرم لم يكن عليه جزاؤه؛ لأنَّ الرَّمي، والإصابة: حصلا في الحلُّ والرَّمي والإصابة اصطباد

ولو رماه وهما في الحلِّ، فدخل الصُّيد للحرم بعدما جرحه ممات لم يكن عليه جزاؤه، ريكره أكله.

أمَّا عدم وجوب الجزاء: فلأنَّ الرَّمي والإصابة حصلا في الحلُّ.

وأمّا كراهة الأكل: فلأن الزَّكاة إنَّما تتم بخروج الرُّوح، والزُّوح خرجت في الحل لا بجوز استشاف الزَّكاة فيها، فلا نتم الزكاة فيها، رإذا لم تتم لم تحل.

ولو قطع رجل شجرة في الحرم ممّا ينبته النّاس نبتت بنفسها، أو أنبتها رجل، أو أنبت الرَّجل شجرة لا ينبتها النَّاس، ولا تنبت بنفسها عادة، فاعتبرنا فيها الأصل، ويكره الانتفاع مما تنبت بنفسها مما لا ينبتها النَّاس؛ لأن إطلاق الانتفاع بدعو إلى القطع فيفضى إلى وتكاب المنهي، وما لا يضمن بقطعها، فله أن ينتفع بها؛ لأنَّه لا يدعو إلى ارتكاب المنهي.

ولا يحش حشيش الحرم، ولا يرعى فيها في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، وقال أبر يوسف رحمه الله تعالى: يرعى، ولا يحش.

أبو يوسف يقول: إن إدخال الذواب مكة أمر لا بدّ مه، والإدخال لا بدّ له من الرّعي في الحرم فأبيح للضرورة، وهما احتجا بقوله على: الا يُخْتَلَى خَلاَوُهَا وَلا يُعْمَدُ شَوْكُهَا اللَّهُ حرَّم الشُّرع القطع فيكون هذا تحريم تسليط الدَّامة على القطع، ولا ضرورة إلى القطع؛ لأنَّه يمكن خَارج الحرم والآحر لا بأس به في قولهم يرعى ويقطع؛ لأنَّه بلغنا أن رسول الله ﷺ رخص فيه (٢).

ولو قطع حلالان شجرة الحرم مما لا يقطع ضمنا قيمة واحدة؛ لأن القيمة بدل الشَّجر، وهي واحدة، ولا يجوز فيها الصِّيام إنَّما يهدي، أو يطعم كلُّ مسكين نصف صاع من حنطة بقيمتها بالغة [ما بلغت](٢)؛ لأن البدل يتناوله حرمة الحرم، فجاز فيه الهدي كالصّيد، ولا يجوز فيه الصَّيام؛ لأنَّ الواجب بدل المحل، ولا يدخل الصُّوم في بدل المحل.

والهدى لا يجوز إلا بمكة، والصَّدقة تجوز حيث شاء، وكذلك الصُّوم؛ لأن إراقة الدَّم ما عرف قربة إلا في مكان مخصوص، بخلاف الصدقة والصوم،

(٢) سبق تنفريجه. ﴿٣ُ) في ﴿أَهُ; ساقطةُ،

⁽١) البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب: كتابة العلم (١/ ٥٣) (١١٣)، وكتاب الحبائر، ماب الإدخر والخشيش في القبر رقم (١٣٨٤)، وكتاب الأحصار رجراه الصيد، بات: لا يحل القتال بمكة رقم (١٧٣٧) وباب: لا ينقر صيد الحرم رقم (١٧٣٦)، مسلم في صحيحه، كتاب الحج، بات. تحريم مكة وصيدها رخلاها وشجرها ولقطها إلا المنشد على الدوام. أبو داود في سنة، كتاب المناسك، باب: تحريم حرم مكة (١/ ٢٠١٦) رقم (٢٠١٧)، ٢٠١٨). والنسائي في ...، كتاب الماسك، باب: حرمة مكة (١/٣٢٣)، رقم (٢٨٧٤)، وباب تحريم النتال فيها رقم (٢٨٧٥) بلمظ أخر. وأخرجه البيهقي كدلك.

وما يبس من الشَّجر وسقط، فلا بأس بأخذه؛ لأنه خرج (١) من أن بكون شجراً من شجر الحرم.

ومقدار الحرم من المشرق: ستة أميال، ومن الجانب الثّاني: إثني عشر ميلاً. هكدا قالاً في بعض المواضع، وذكر في بعض المواضع؛ أنه قريب من ثلاثة أميال، ومن الجانب الثّالث: ثمانية عشر ميلاً، ومن الجانب الرّابع: أربعة وعشرون ميلاً. وهذا شيء لا يعرف قياساً، وإنّما يعرف نقلاً.

وأمّا الدّلالة عليه:

محرم دلّ محرماً، أو حلالاً على صيد فقتله، فعلى الدَّال جزاؤه، وإن كان الدَّال حلالاً في الحرم لم يكن [عليه] شيء بالاتفاق؛ لأن الصّحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين [أجمعوا] (٢) على وحوب الضمان على الدَّال، فإنّه روي عن عمر وعلي وعبد الرّحمٰ بن عوف وابن عباس رضوان الله تعالى عليهم أجمعين مثل هذا.

وأمّا لبس المخيط:

لو لبس محرم قباء أدخل فيه (٢٠ منكبيه، ولم يدخل يديه لم يلزمه شيء؛ لأنه لا ينتفع بالمخيط انتفاع عين المخيط، فلا يلرمه شيء، كما لو ارتدى بالقميص، أو انزر بالسراويل، ولو زرّره عليه يوماً لزمه دم؛ لأنه إذا زرّره عليه صار منتفعاً به انتفاع المخيط، والانتفاع بالمخيط يوماً يوجب الدّم، وأقل منه يوجب الصدقة؛ لأن العادة جارية في لبس المخيط نهاراً، أو تركه ليلاً، فكان تمامه في العادة استدامته يوماً كاملاً، ولو لبس قميصاً وسراويلاً وقباء وخفين جميع ذلك كله يوماً واحداً لزمه دم واحد؛ لأن هذه الجنايات من جسس واحد، فصار كجناية واحدة ويترشّح بالنّوب، ولا يخلله بخلال، ولا يعقده على عاتقه.

أمّا جواز التوشّح: فإنه في معنى الارتداء والاتزار.

وأمّا كراهة عقده: فلأنه إذا عقده لا يحتاج إلى حفظه على نفسه بلا تكلف، فكان في معى الابس المخيط، ولو فعل لم يلزمه شيء؛ لأنّه ليس بمخيط على الحقيقة فاكتفي بالكراهة.

ولا بأس بأنّ يلبس المحرم الطيلسان، ولا يزرّره عليه. فإن زرّره يوماً فعليه دم؛ لأنّه لما زرّره يوماً صار منتفعاً به انتفاع المخيط، ولا بأس بالهمْيان والمنطقة؛ لأنّه لا يشه لس المخيط والجورب مثل الخفّ؛ لأنّه يستر رجليه كمثل الخف.

ولو لبس صبي أحرم عنه أبوء قميصاً لم يلزمه شيء؛ لأن هذا الإحرام لم يصح قيماً عليه، فإن لبس المحرم ما لا يحل له من الثياب والخفاف يوماً، أو أكثر لبرد، أو علّة فعليه أي الكفارات الثّلاث شاء لما يذكر في الحلق، ولو غدّاهم، أو عشّاهم أجرأهم في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: لا يجزئهم إلا أن يعطيهم؛ لأمه

 ⁽۱) في اب: ساقطة.
 (۲) كلمة به: عير موجودة في اب:

⁽٢) ليست في داء,

سمى صدقة، ولم يذكر طعاماً، والصدقة تقتصي الملك، كما في الزِّكاة. أبو يوسف بفول، المقصود تكفير ما فعله، وكان هذا طعام كفارة فيجوز هذا، كما في كفارة اليمين.

وكذا تغطية الوجه والرّأس: فتغطية الوجه مثل لبس القميص؛ لأن تغطية الوجه حرام على المحرم كليس المخيط، ولو غطى ربع راسه، أو وجهه يوماً فعليه دم؛ لأنَّ ما بتعلق بالرُّأس والوجه من الجنابة، كما لو تبع فيه حكم الكل كالحلق.

وكذلك لو غطت المرأة، ولم تجاف عن وجهها؛ لأنَّ تغطية الوجه حرام عليها، كما هي حوام على الرُّحل إذ لو غطى رجل رأس محرم نائم يوماً لزمه دم؛ لأن الستر حرام لما نيه من معنى الارتفاق. وهذا حاصل بفعل غيره.

وإن دخل تحت ستر الكعبة حتى غطَّى رأسه، فإن كان السَّتر يصيب رأسه ووحهه يكر. له كتغطية الرَّأْس والوجه، وإن كان متحافياً عنه فليس عليه شيء؛ لأنَّه مستظلُّ غير مستنر.

وأمّا الطيب:

رلو ادَّهن محرم بزيت غير مطبوخ لزمه دم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى. وقالا: تصدق بما تيسر . هما يقولان: الذهن ليس بطيب إلا أنه يقتل الهوام فيمكن فيه جناية فتكفر بالصَّدقة، وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول: إن الدِّهن أصل الطيب فإذَّ الروائح تبقى فيه لتصير غالية كورق البنفسح والورد، وأصل الشيء ملحق بذلك الشيء كبيم الصَّيد.

ولو ادِّهن في رجليه بزيت وبشحهم، أو غيره لم يلزمه شيء؛ لأن الأثر جاء بإطلاق ذلك للمحرم من الصحابة والتابعين رضوان الله تعالى عليهم أجمعين.

ولا يشم طيباً، كذا روي عن عمر وجابر رضي الله تعالى عنهما، ولا شيء عليه؛ لأنَّه لا يمكنه التحرّز عن وصول الرّائحة إليه في الجملة، فلا يلزمه شيء، فإن تكلّف وشم كالصّائم إذا فتح فاه ووصل البخار حلقه.

ولو تطيب قبل إحرامه فوجد رائحة في إحرامه لم يضره شيء.

وكذلك لو جَمَّر ثوبِه قبل أن يحرم، ثم وجد ريحه بعد ما أحرم، أو لبسه بعد ما أحرم؛ لآنه غير منتفع بعين الطيب، ولا يشم ريحاناً فإن شمَّه لم يلزمه شيء لما قلنا في الطيب.

ولا بأس بأكل طعام فيه زعفران، أو طيب قد مشه النار، أو لم تمشه النار، لأن الطيب صار تبعاً للطعام فسقط حكمه، ولو جعل لبس امرأته في طعام يطعمه صبي لا يثبت حرمة الرّضاع، بخلاف ما إذا شربه دواء فيه طبب، أو تداوى بدواء فيه طبب حيث يجب الدُّم؛ لأن من الطيب ما يقصد شربه، فإذا خلطه بمشروب لا يصير تبعاً لمشروب مثله إلاّ أَنْ يَكُونَ الْمُشْرُوبِ غَالِباً، كما لو خلط اللَّبِن بالماء فشربه صبي تثبت حرمة الرضاع إلا أن يكون الماء غالباً.

ولو أكل زعفراناً كثيراً وجده لزمه دم؛ لأنَّه طيّب عضواً واحداً، وهو الفم(١٠).

⁽١) في البء: ولو أكل زعفراناً. . . وهو الفم. ساقطة.

والمحرم إذا طبّب عضواً كاملاً كالرّأس والظهر والسّاق ونحوه لزمه دم، لأنه كمن الارتفاق، فكذا هذا، ولو كان الزّعفران في ملح، أو غيره لم تمسه البار لم يلرمه شيء إن أكله، [كما لو أكل](۱) الرّبت؛ لأن الزّعفران إذا كان في طعام لم تمسه البار كالملح صار تبعاً للملح، فكان غذاء وَأَكُلُ الغذاء لا بأس به. ألا ترى أنّه يأكل الزّبت، ولا يدّهن به، ولو شمّ طبباً فلزق شيء به تصدق إلا إن يكون كثيراً فاحشاً فيلزمه دم؛ لأنه إذا لزق به كرم منطبّباً، والتطبّب إذا قل يوجب الصّدقة، وإن كثر يوجب الذّم. وكدلك لو مسه لما قلما.

وإذا استلم الزكن فأصاب فمه، أو يده خلوف [كثير](٢) فعليه دم، وإن كان قليلاً تصدق؛ لأن الخلوف طيب.

ولا بأس بأن يكتحل المحرم بكحل ليس فيه طيس! لأن الكحل ليس الطّيب؛ لأنه حجارة مدفوقة (٣)، فإن كان فيه طيب فعليه صدقة إلاّ أن يكون ذلك مراراً كثيراً فيكون عليه دم؛ لأن الكحل لما فيه من الطيب ألحق بأنواع الطيب، والعين بأن كان عضواً مقصوداً، لكنها صغيرة جداً، فألحق بالبعض، فأقيم الاستعمال مراراً في البعض مقام الاستعمال مراة في العضو الكامل.

وكذلك لو دارى جرحه بدواء فيه طيب لما قلنا في الاكتحال.

ولو ظهر به جرح آخر فداراه بدواء، ولم يبرأ الأولُ [كان] كأنّه جرح واحد في حق الكفارة؛ لأن الكحل كجرح ما لم يتصل البرء بالأول؛ لأن الثّاني تبع للأول، ولو بطّ جرحه عليه وربط عليه خرقة لم يلزمه شيء، وكذلك لو نزع ضرسه إذا اشتكاه، أو احتجم، أو اغتسل، أو دخل الحمام؛ لأنّ هذه الأشياء ليس من محظورات إحرامه.

أمًا الاحتجام ودخول الحمام: فمنقول عن رسول الله ﷺ.

وأمّا الاغتسال؛ فلأن المحرم قد تلحقه الجنابة إلى الاحتلام، فيحتاج إلى الاغتسال، كما يلحقه الحدث، فيحتاج إلى الوضوء والحناء طيب؛ لأنّ له رائحة طيبة، والوسمة ليست بطيب؛ لأنها مثبتة، وإن خضبت المحرمة يدها بالحنّاء فعليها دم؛ لأنها تطيبت بالحنّاء قالوا: هذا إذا كان كثيراً فاحشاً. أما إذا كان قليلاً فعليها صدقة.

ثم تفسير الكثير الفاحش: العضو الكامل كالفخذ والسَّاق، وذكر في «المنتقى»(٥): إذا تطيّب ربع العضو فعليه دم، وإن تطيّب ما دونه فعليه صدقة. أمّا الرّبع، كما في الكل، كما في الكل، كما في الحلق.

وإن غسل المحرم رأسه بالخطمي عليه دم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالا: عليه صدقة؛ لأن الخطمي ليس يطيب، لكن يقتل الهوام، فيمكن فيه نوع حناية لنكمي

⁽١) في دأه: ساقطة. (١) في دأه: ساقطة.

⁽٢) في (أ): ساقطة. (٥) بستى التحريف به.

⁽٣) في ابا: كلمة: مدفوقة: مطحولة.

الصدقة وأبو حنيفة يقول: الخطمي من الطيب بدليل رائحته كالحناء.

ولو لبس ثوباً مصبوعاً بالعصفر، أو الزعفران يوماً، أو أكثر معليه دم، وإن كان أقل نعليه صدقة.

وأتا الحلق

لو أخد المحرم ثلث رأسه، أو ثلث لحيته وجب عليه دم، وذكر في الجامع الصغيرة: إذا حلق رمع الرّأس وحب عليه الذم، فعلى تلك الرّواية جعل حد الكثير النلث، وعلى رواية الجامع جعل الحد الكثير الرّبع، وما كان شيئاً يسيراً وجب عليه الصدقة؛ لأن الشّارب تبع للحية، فكان في حكم اللّحية، وإنّه لا يبلغ ربع اللحية، ولا يجب عليه الدّم.

ولو نتف أحد إيطيه وجب عليه دم؛ لأنه عضو منفرد غير تابع لغيره فيجب الدَّم بحلق كلَه، ولو حلَّق موضع المحاجم وجب عليه دم (١) في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالا: يتصدق بشيء؛ لأن هذا الموضع غير مقصود بالحلق، وإنّما يحلق للتمكن مس الحجامة؛ فلأنّه كامل الجناية به كحلق شعر السّاق، وأبو حبيفة يقول: إن هذا حلق مقصود؛ لأنّه لا يتوصل إلى المقصود إلا به، فيكون مقصوداً، فتتكامل الجناية.

وإن حلق الرّقبة كلّها وجب عليه الدّم في قولهم؛ لأن هذا عضو كامل، وهو مقصود بالحلق للعلوية، والقارن يجب عليه دمان، وكذا الصّنقة؛ لأنّه جاني على إحرامين.

ومن حلق رأسه من أذى كان عليه أي الكفارات شاء (*) إن شاء صام، وإن شاء تصدق على ستة مساكين على كلّ واحد نصف صاع، وإن شاء ذبح، ولا يأكل منها شيئاً لقوله تعالى: ﴿ فَيدَيَةٌ بَن مِيَامٍ أَوْ صَدَفَةٍ أَوْ لَسُكٍّ ﴾ (*) فالضيام: ثلاثة أيام، والصدقة: ثلاثة أصوع من حنطة يتصدق بها على سنة مساكين، والنسك: شاة، هكذا فسره رسول الله ﷺ في هذه الآية، ولا يأكل منها شيئاً الأن هذه كفارة وليس للإنسان أن يأكل من الكفارة.

والذَّبِع لا يكون إلاّ بمكة، والصّيام والصدقة حيث شاء لما ذكرنا أنَّ الرَّكن في الذُّمح إراقة الذّم، وأنّه عرف قربة في مكان مخصوص، وهو الحرم، وفي زمان مخصوص، وهو

⁽۱) نی (ب): لأنه عضو . . . دم . سانطة

 ⁽۲) في اب: غير موجودة. (۳) سنق تخريجها.

⁽³⁾ البخاري في صحيحة، كتاب الحجّ، باب: الإحصار وجزاء الصيد، باب قول الله تعالى: ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ بِهِ أَذَى مِن رَأْسِهِ فَغِدَيْهُ... ﴾ وقم (١٧١٩) بلفط معاير. باب: قول الله تعالى: ﴿ أَوْ صَدَفَةٌ ﴾ بلفظ مغاير وقم (١٧٢١)، وباب: النسك: شاة وقم (١٧٢١)، وباب: النسك: شاة وقم (١٧٢١). ويرويه البخاري بأبواب أخرى متفرقة، صلم في صحيحه، كتاب الححّ، باب: جوار حلق الرّأس للمحرم إذا كان به أذى وقم (٢٨٢٩، ٢٨٧١، ٢٨٧٧، ٢٨٧٣، ٢٨٧٣، ٢٨٧١) بالعاط متغايرة، الترمذي في جامعه، كتاب الحجّ، باب: ما جاء في المحرم يحلق رأسه في إحرامه وقم (١٥٢١)، وكتاب النفسير، باب ومن سورة البقرة، وقم (١٩٧٢، ٢٩٧٤). أبو داود في سنه، كتاب المناسك، باب: في المدية وقم (١٨٥١، ١٨٥٩، ١٨٥٩، ١٨٥٩) بألفاط متعايرة، الساتي في سنه، كتاب المناسك، باب: في المدية وقم (١٨٥١، ١٨٥٩، ١٨٥٩، ١٨٥٩).

أيام السحر، وهذا الدِّم غير مختص بالزِّمان، فكانْ مختصاً بالمكان.

وأمَّا الصَّيام والصَّدقة: فلأنهم قربتان في المواضع كلُّها.

ولو سوقت منه بعد ما ذبحها أجزأه؛ لأن الركن فيه إراقة الذم وقد وحد والتصدق واحب بذلك المذبوح، ولا يبقى بعد فوات المذبوح، وكذلك دم القرآن والمتعة لو سرق أجزأه؛ لأنه إن وجب النصدق به أجزأ، فإذا لم يجب التصدّق بدم القرآن والمتعة حتى حاز الأكل منها أولى أن يجوز.

وفي أي يوم ذبح هذه الدّماء أحزأه إلاّ دم القران والمتعة، فإنّه لا يجزيه إلاّ يوم النّحر بمكة، أو بمنى؛ لأنّ هذه الدّماء كفّارة، فكان دّم جسٍ، فلا يختص بوقت.

فأمّا دم المنعة والقران: دم نسك بدليل جواز الأكل منها، ومناسك الحجّ مؤمّنة بالزُّمان والمكان.

وأمّا هدي الإحصار فإنّه يجريه قبل يوم النّحر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالا: لا يجزئه إلاّ يوم النحر . هما يقولان أن دم الإحصار قام مقام الحلق في حق إفادة التحلّل ، فكان خلفاً عنه ، والأصل مؤقت بيوم النّحر ، فكفا ما كان خلفاً عنه أبو حنيفة يقول: إنّ هذا الذم شرع لرفض الإحرام ، والوقت معتبر لأداء أفعال الإحرام لا لرفضه بخلاف الحلق ؛ لأنّه تحلل على سبيل الإتمام فاختفى بحالة الإتمام ، ولا يأكل إلاّ من دم القران والمتعة والأضحية ، فإنّه يأكل ثلثين ويتصدق بالثّلث ؛ لأنّ ما عدا هذه الدّماء دم كفارة ودم الكفارة توحب التصدق بها على المساكين ، وهذه الدّماء مناسك ، فكان الركن فيها إراقة الدّم وقد وجد ، وإن أكلها كلّها لم يكن عبيه شيء ؛ لأن الرّكن فيها إراقة الذم فحسب وقد وجد ؛ وينتفع بجلود هذه الدّماء ؛ لأنّه ينتفع بلحومها ، ولا ينتفع بجلود غيرها ؛ لأنّه لا بنتفع بلحومها ، ولا يعطى الجزّار منها بأخذه عوضاً عما بلحومها ، ولا يعطى الجزّار منها بالأجر بمنزلة البيع ، فإن فعل فعليه قيمته يتصدق بها .

ولو حلق محرم رأس حلال لزمه صدقة ما تيسر؛ لأن المحرم لمّا نُهي عن إزالة شعره كان نماه عليه الحرمة كالمحرم لما نهي عن قلع الشجرة كان نماه عليه الحرمة حتى يبس لا يحرم قلعه والنّماء موجود في شعر غيره فصار جانياً إلا أنّه لا يجب الذم لنقصان الحناية بانعدام الارتفاق فيجب من الصدقة ما تيسر.

ولو حلق رأس محرم مثله لزم المحلوق دم، والحالق صدقة بأمره، أو بغير أمره سوا، أمّا المحلوق: فلأنه ارتفق(١) بالحلق.

رأما الحالق: فلما قلنا.

ومن وجب عليه الحلق، وليس على رأسه شعر أمرٌ الموسى على رأسه؛ لأنه إن عجر

⁽١) في ابه: الارتفاق.

عن الحلق، أو النقصير قدر على التّشبّه بالحالقين، أو المقصرين

ثم اختلفوا؛ إن إجراء الموسى مستحب، أو واجب؟ قال بعضهم: مستحب، وقال بعضهم واحب؛ لأن الواجب عليه شيئان إجراء الموسى، وإرالة الشعر إلا أنَّه عجر عن أحدهما، وقدر على الأخر، فما عجز عنه سقط، وما قدر عليه وجب.

النُّورة مثل الحديد في الحلق والحلق أفضل، لأنَّ النَّورة تزيل الشعر كالحديد والحلق أنضل؛ لأنَّه سنة رسول الله ﷺ.

ومن أخّر الحلق حتى ذهبت أيام النّحر، ثم حلّق لزمه دم من قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لتأخيره عن وقته؛ لأن الحلق نسك مؤقَّت بأيَّام النَّحر وتأخيره عن وقته يوحب الذم عنده.

ولو خرج من الحرم في أيام النّحر، ثم حلق لزمه دم في قول أبي حيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: لا شيء عليه. أبو حنيفة سوى بين تأخير الحلق عن الوقت والمكان في أن يوجب الدم. وأبو يوسف: سوى في ان لا يوجب، ومحمد: فرق، وقال: إن تعلق الإحرام بالمكان فوق تعلُّقه بالزِّمان. ألا تَرَى أنَّه لو أحرم في غير مكانه لزمه دم.

ولو أحرم(١) قبل أشهر الحج لا يلزمه شيء؛ لأن الحلق في العمرة ليس مؤقتاً بالزَّمان، كما أن العمرة في نفسها غير مؤقتة.

والمحصر إذا دخل لم يلزمه حلق وقال أبو يوسف. إن حلق، فهو أفصل، وإن لم بحلق لم يلزمه شيء. هو احتج أن النَّبي ﷺ «أَمَرَ أَصْحَابَهُ بِالْحُدِّيْبِيَّةِ بِالْحَلْقِ حِينَ ا أُخْصِرًا (٢)، وهما: أحتجا، وقالاً: بأن المقصود من الحلق الخروج من الإحرام وقد حصل ذلك بالنحر، فلا يبقى الحلق مفيداً كمن خرح عند الصَّلاة لا بالسَّلام.

ولا بأس للمحرم أن يختن؛ لأنَّه ليس من محظورات الإحرام والله تعالى أعلم. وأمّا قلم الأظافر:

ولو قص محرم ثلاثة أظافر من يد، أو رجل لم يجب عليه إلا الصَّدَقة، لكل طفر نصف صاع، وما لم يقص يدأ كاملاً، أو رجلاً كأملة لا يجب عليه دم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى: إذا قص خمس أظافر يجب عليه دم. محمد يقول: بأنَّ الموجود ربع الجملة فيجب به الذم، كما لو قص يداً كاملاً. وهما يقولان: إنَّ ربع الجملة إنَّما قام مقام الكلِّ إذا تم الارتفاق به، ولم يتم.

ولو انكسر ظفر، ثم قطع لم يلزمه شيء؛ لأنَّه بالانكسار خرج من حد النَّماء فصار،

في غير مكانه لزمه دم ولو أحرم. غير موجودة في «ب» البخاري في صحيحه، كتاب الشروط، باب: الشروط في الحصار، في حديث طويل ملعظ آحر (٢/ ٩١٢) رقم (١٨٥٢، ٢٥٨٢).

كما لو قلع شجراًيابساً في الحرم.

ولو قص بدأ واحدة، ثم رجلاً في مجلسه قبل أن يكفر لزمه دم واحد، ولو كانا و مجلسين لزمه دمان في قولهما، وقال محمد: ما لم يكفر لزمه دم واحد، هو يقول: إن الجنايات من جنس واحد حصلت في حرمة واحدة، فصارت كجناية واحدة، كما لو خلن ربع الرأس، والربع الآخر في مجلس آخر، وتم حتى أكمل في أربع مجالس يكفيه دم واحد، وهما يقولان: إن قص الأعضاء جنايات حقيقة محتلفة؛ لأنها تحل أعضاء متعزقة، لكنها جناية واحدة معنى لاتحاد المقصود، وهو الارتفاق فقلن: إذا تُحد المجلس جعلت حناية واحدة اعتماراً للمعنى، وإن اختلفت المجالس؟ جعلت جنايات مختلفة كالقفل واللبس والتطيب، بخلاف حلقه الرأس في مجالس؛ لأن الجناية متحدة حقيقة لاتحاد المحل، وهو الرأس.

القارن عليه كفّارتان؛ لأنّه جاني في إحرامين، ولو قصّ محرم خمس أظافر حلالٍ وجب عليه صدقة، وإن كان محرماً وجب على المقصوص أظافيره دم مثل الحلق والمعنى ما مرّ في الحلق.

ولو قص من أظافيره واحدة، أو اثنتين فعليه لكلّ ظفر نصف صاع من حنطة إلا أن يبلغ ذلك دماً فينقص عنه ما شاء، وعن محمد رحمه الله تعالى أنّه قال: في كل ظفر خُمُنُ دم؛ لأنّه نما وجب الدّم في قص خمسة أظافير يجب في كل ظفر جناية، وإنّا نقول. بأن حنايته ناقصة والجناية النّاقصة في الإحرام توجب الجبر بالصّدقة، وإذا أصابه الأذى في أظفاره حتى قصّها، فعليه أيّ الكفارات شاء؛ لأنّ ما يكون موجباً للدّم إذا فعل غير مضطر فعليه أيّ الكفارات شاء؛

وأمّا ما يفسد الحج، وما لا يفسده:

ولو حج زوجان، فأحرما، ثم جامعها قبل أن يقفا بعرفة، فعلى كلَّ واحد مسهما شاة ويمضيان في حجّهما، وعليهما الحج من قابل، ولا يفترقان في ذلك الموضع إذا انتها إليه.

أمَّا القضاء؛ فلأنهما شرعا في إحرام الحج وقد نسد إحرامهما.

وأمّا عدم التّفرّق؛ فلأنّ التفرّق ليس بنسك في الأداء، فلا يكون نسكاً في القضاء؛ لأنّ القضاء بصفة الأداء.

ولو جامع المفرد بحجه بعدما وقف بعرفة لا يفسد حجّه ووجب عليه جزور بالأثر ع ابن عباس رضي الله تعالى عنهما، فإن جامع بعد ذلك لزمته شاةً؛ لأنّ الحماع الثّاني صادف حرمة مهتوكة، فلا يجب به ما يجب بالأول.

ولو لمس المحرم امرأته بشهوةٍ فأنزل لزمه دم، ولا يفسد حجه، ولا عمرته. وكذلك لو جامع فيما دون المرج. أمّا عدم الفساد؛ فلأن الفساد حكم متعلق يعين الجماع

وأمّا وجوب الدّم؛ فلأن دواعي الجماع محطور الإحرام، وارتكاب محظور الإحرام يوحب الدّم.

ولو نظر بشهوة لم يلزمه شيء؛ لأنه بمنزلة التفكّر؛ ولو تفكّر فأنزل لم يلزمه شي. فكذا هنا، وعليها ما عليه إن كانت نائمة فجامعها؛ لأن فساد الإحرام تعلن بعين الجماع، وعذر النّوم لا يعدم الجماع.

ولو أهل بعمرة، ثم جامعها، فأنسد عمرته، ثم أهل بحجة لزمته، ولا يكون قاربًا.

أمّا لزوم الحجة: فلأن إحرام العمرة الصحيحة لا ينافي إحرام الحج فإحرام الماسدة أولى.

وأمّا عدم القران: لفساد أحد النّسكين، وهو العمرة.

ولو جاوز الميقات، ثم أهل بعمرة، أو بحجة فأصدها بجماع لم يكن عليه دم بتوك الوقت؛ لأن الدّم بترك الوقت يجب بجنايته على الميقات، وفي القضاء يعود إلى الميقات، فيسقط عنه الدّم، كما لو عاد في الأداء.

وحكم الجماع في العمرة والحج واحد إن كان على نسيان، أو تعمّد، أو إكراه، أو طوع إلاّ في الإثم.

وكذلك الحلال والحرام والبالغ وغير البالغ والعاقل والمعتوه كلَّ ذلك يمسد؛ لأن هذا حكم تعلَّق بعين الجماع، وبهذه الأعذار لا يتعدم الجماع، فلا ينعدم الحكم المتعلق به إلا أن على العاقل البالغ في هذه دم ويلزمه حكم الفساد؛ لأن الصبيّ والمعتوه ألحقا بالبالغ والعاقل فيما يقم لهما من التفع دون ما يلرمهما من الضرر.

والجماع في الدّبر لا يفسد الحج في إحدى الرّوايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لقصور معنى الوطيء، وفي رواية: يفسد، وهو قولهما؛ لأن الارتكاب يحصل به بوصف الكمال.

ولو أتى بهيمة فأنزل لا يفسد حجه، وعليه دم إن أبزل كالجماع فيما دون الفرح، فإن لم ينزل، فلا شيء عليه؛ لأن المحل ليس بمحل مشتهى على ما عليه الأصل.

وإن جامع المعتمر مرَّة بعد أخرى في مجلسين، فعليه شاتان لتعدُّد الجابة.

وكذلك لو جامع بعد الفراغ من السّعي؛ لأن الإحرام قائم، وإدا جامع القارد قبل الوقوف والطّواف للعمرة؛ قسدت العمرة والحج، وعليه لكل واحد منهما شاة؛ لأنّه في إحرامين.

ولو طاف لعمرته أربعة أشواط، ولم يقف، فسد الحج دون العمرة، كما في حالة الإفراد.

ولو جامع بعد الوقوف قبل الحلق لم يفسد الحج، ولا العمرة، وعليه للحجة بدنة،

وللعمرة شاة؛ لأن إحرام العمرة يبقى إلى أن يحلق.

وإذا فسد الحجُّ، أو العمرة سقط دم القران لفوات القران والله تعالى أعلم.

الفصل الثالث

فيمن يحج عن غيره

وصيُّ الميت إذا دفع الدُّراهم إلى رجل ليحجِّ عن الميت، فأراد أن يسترد؟ كان له ذلك ما لم يحرم؛ لأن المال أمانة في يده، فإن استرد فنفقته إلى بلده على من تكون؟ إن استرد بخيانة ظهرت منه، فالنفقة في ماله خاصة، وإن استرد لا بخيانة، ولا تهمة؟ عالنفقة على الرصيّ في ماله خاصة، وإن استرد لضعف رأي فيه، أو لجهله بأمور الماسك، فأراد الدّفع إلى غير أصلح منه في مال الميت؛ لأنّه استرد لمنفعة الميت فتكون نفقته إلى بلده من مال الميت.

رجل دفع إليه الدّراهم ليححّ عن الميت، فقال: فنيت، وقد أنفق من مال الميت في الرَّجوع؟ لم يصدق، وهو ضامن لجميع النَّفقة إلاّ أن يكون أمراً ظاهراً يدلّ على صدق مقاله؛ لأنّ سبب الضّمان قد ظهر، فلا يصدق في براءته عن الضّمان.

رجل يحج عن غيره، هل له أن يخرج، ويدخل الحمام ويعطي أجر الحارس وغير ذلك؟ فالمختار أن له أن يفعل ما يفعله الحاج؛ لأن هذا معروف وقدر المعروف كالمنصوص.

رجل أمر رجلاً أن يحتج عن الميت في هذه السنة، وأعطاه النّفقة، فأخر الحج عن وقته حتى مضت السنة وحج من قابل؟ جاز عن الميت، ولا يضمن النّفقة؛ لأن ذكر السنة للاستعجال لا لتقييد الأمر، فصار كرجل وكُل رجلاً يعتنُ عبداً غداً، أو يبيعه غداً، فأعنقه، أو باعه بعد غد جاز.

رجل أحج رجلاً فقطع عليه في بعض الطريق، وقد أنفق من مال الميت، فمضى على وجهه، وأنفق من مال نفسه، فالحج يسقط عن الميت، وهو متطوّع؛ لأن الشّرع أنام السّبب فقام الحجّ وذلك بالإنفاق في كلّ الطّريق من مال الميت، ولم يوجد، وإن لم يحج وقد بقي في يده من ذلك شيء ينفق على نفسه في رجوعه.

المأمور بالحجّ لا بأس له بالنهه عن الطريق.

وتفسير النّهه في الطريق: أن يخلط الدّراهم مع الرُّفقة للنّمقة، سواء كان الميت أمره، أو لم يأمره للعرف.

المأمور بالحج إذا خرج قبل أيَّام الحجِّ، ينبغي أن ينفق من ذلك المال إلى بعداد، أو

إلى الكوفة، أو إلى المدينة، أو إلى مكة فيقيم بها وينفق من مال نفسه حتى حاء أوان الحج، ثم يرتحل وينفق من مال الميت حتى يتحقق السّب، وهو الإنفاق مي الطّريق من مال الميت، فإن أنفق من مال الميت في إقامته، فهو ضامن؛ لأنَّه أنفى من مال الميت بغير إذن الميت.

إذا أقام المأمور في موضع خمسة عشر يوماً ينقق من مال نفسه؛ لأنه ليس بمسافر.

المأمور بالحجّ ينعق من مال الميت ذاهباً وجائياً إلى بلد الميت وتردُّ بقية النُّفقة إلى الوصي، هذا إذا لم يوسّع الميّت عليه، فأما إذا وسّع الميت عليه بأن جعل الناقي صلة له بعد الرُّجوع لا بأس بذلك.

المأمور بالحج إذا حجُّ ماشياً، قالحج عن نفسه، وهو ضامن للنفقة؛ لأنَّ الحجّ المعروف أن يحجّ راكباً؛ لأنَّ المعروف [أن] الحجّ بالزَّاد، والزَّاحلة، فانصرفت الوصية إليه.

المأمور بالحجّ إذا استأجر خادماً يخدمه ينظر إن كان مثله يخدم لنفسه، فهو في مال نفسه؛ لأنَّه لا يكون مأذوناً فيه، وإن كان مثله لا يخدم نفسه، فهو في مال الميت؛ لأنه [يكون] مأذوناً ثيه.

الحاجُّ عن الميت إذا مات بعد الوقوف بعرفة جاز عن الميت؛ لأنَّ الحجُّ عرفة، ولو لم يمت فرجع قبل طواف الزّيارة، فهو حرام من النساء ويرجع بغير إحرام بنفقته ويقضي ما بقي؛ لأنَّ هذا من جنايته.

المأمور بالحج إذا قال: حججت عن الميت، وأنكرت الورثة والوصى؟ فالقول عوله مع يمينه؛ لأنَّهم أرادوا الرَّجوع عليه بالنَّفقة، وهو مكر، فالقول قوله إلاَّ أن الميت له على ا آخر(١) دين، فقال له: حجّ عني بهذا المال، فحجّ عنه بعد موته، فعليه البيّنة أنّه حج بها؛ لآنه يدعى الخروج عن عهدة ما عليه والورثة ينكرون.

المأمور بالحج إذا أخذ طريقاً آخر إلى مكة أبعد وأكثر نفقة، فإن كان الحاج يسلكه، فله ذلك البغدادي ترك طريق الكوفة، واتخذ طريق البصرة حتى لو أخذ منه النَّفقة لم يضمن؛ لأنَّه ربَّما يكون الذَّهابُ في هذا الطريق أيسر.

المأمور بالحج إدا بدأ بالحج (٢) عن الميت، ثم بالعمرة عن نفسه لا يضمن النفقة للميت، وما دام مشغولاً بالعمرة ينفق على نفسه من مال نفسه؛ لأنَّه عامل لنفسه، فإذا فرغ. منها فنفقته على مال الميت، وإن بدأ بالعمرة لنفسه، ثم بالحج عن الميت قالوا: يصمن جميع النفقة للميِّت؛ لأنَّه خالف أمره، وإذا استأجر رجالاً، فحملوا امرأة وبووا الطُّواف أجزأهم، وأخذوا الأجرة التي سمّيت لهم.

أمّا جواز الطواف: لأن المرأة حين أحرمت نوت الطّواف، والنيّة إنما تراعى وقت

⁽٢) في اب: إذا بدأ بالحج، سائطة. (۱) في الساء عوار

الإحرام لا وقت الأداء، لكن تشترط النيَّة منهم ليعلم أنَّهم أتوا بالطواف.

وأنّا استحقاق الأجر: فلأن الأجرة وقعت على عمل معلوم ليس بعبادة وضعاً، فإن طافوا وحملوها، ولا ينوون الطّواف بل ينوون طلب الغريم لا يجزى إلاّ أن يكون يفعل المحمول فنوت الطّواف أجزأهم؛ لأنّهم ما أتوا الطّواف، وإنّما أتوا بطلب الغريم.

من قدر على [الححّ](١) ببدنة لم يجز أن يحج عنه غيره؛ لأنّ الحجُ عبادة بدنية كالصّلاة والصّوم، فلا تجزىء فيه النّبابة، وإن كان عاجزاً بعذر لا يزول مثل العمى والزّمن جاز أن يحج عنه لقيام العذر الدائم ويقام ثواب بدل الزّاد والرّاحلة مقام الحج كالفدية في الصوم، وإن كان عاجزاً بعذر يرجى زواله كالمرض والحبس، فإن استمر إلى الموت حكم بوقوع الإحجاح موقع الفرض للعذر، وإن صحّ فعليه حجة الإسلام؛ لأنّ شرط الإحجاج اليأس عن الأصل، ولم يوجد، فلا يجوز، كما في حق الفدية عن الصّوم، وإن حجّ الرّجلُ الصّحيحُ رجلاً ، ثم عجز لم يجزه عن الحجة لمقد العذر حالة الإحجاج.

ولو أمر الصَّبيُّ رجلاً ليحجّ عنه، ثم بلغ، وهو عاجز إلى الموت لم يجزه عنه حجة الإسلام.

ولو مات، وعليه فرض الحجّ، فإن أوصى أن يحجّ عنه حجَّ عنه من بلده؛ لأنه الواجب عليه قبل الموت، وإذا خرج قبل الحج فمات في بعض (٤) الطريق، وأوصى أن يحجّ عنه. قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: يحجّ من بلده، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: من حيث بلغ؛ لأن المؤدّى لا يبطل بالموت فوجب الإتمام.

لأبي حنيمة: المؤدّى لا يبطل في حق النُّواب، ولكن في حق أحكام الدُّنيا لا يعتبر ويسقط اعتبار إحرامه بموته.

ألا ترى أنّه إذا خرج من بيته للحجّ، ثم أقام في بعض البلدان حتى تحولت السّنةُ، فأوصى بالحج، حجّ عنه من بلده؛ لأنّ الأصل في الحج أن يكون من وطنه، ولهذا يعتبر الزّاد والرّاحلة منه.

ولو أوصى أن (٥) يحج عنه بمال مسمّى، فإن كان يبلغ الحجّ من بلده حج من بلده، وإن لم يبلغ يحجّ من حيث بلغ استحساناً؛ لأن المقصود تنفيذ الوصية بالحجّ دون استغراق قدر من المال.

ولو قال: حَجُّوا عني بثلث مالي، وذلك يبلغ حججاً حجَّ عنه في سنةٍ واحدةٍ، وإنَّ شاؤوا في كلُّ عام واحدة؛ لأنَّ الموصي أحمل الوصية، فكان الخيار إلى الوصي والتعجيل

 ⁽۱) في وأه: سائطة.
 (۱) غير موجودة في قب.

 ⁽۲) في (به: لأن الحج، ساقطة.
 (۵) في (به: حج عنه. . . . ولو أوصى أن راب في (به: ساقطة وهي في (به: ساقطة .

أفضل لما في التأخير من الآفات؛ ولأنه أقر به إلى تحصيل الميت، فكان أنهع له.

ولو كان للموصي وطنان حج من أقربهما إلى مكة؛ لأنه متيفّن به، وعن أبي يوسف في مكّي قدم المدينة وتوفي هناك، وقد أوصى بحج حج [عنه](١) من مكّة لما مز، وإن أوصى بالقران قرن من المدينة؛ لأنّ القرن من وطنه لا يصح، فصرفناه إلى المكان الذي هو فيه، كما إذا نص عليه.

وإذا حجَّ الموصى من غير بلده، فإن كان ذلك مقدار ما يخرج ويرجع قبل اللَّيل جاز دلك؛ لأنَّ تلك المسافة لا تعتبر لقلتها.

ولو أحجُّوا من لم يحج عن نفسه جاز؛ لأنَّ الحجّ عبادة معلومة بأفعاله، وفرصه في الوقت لا ينافي فرضاً آخر كالصلاة، فلا يكون الوقت متعيّناً لأداء الحجّ عن نفسه بدليل أنّه لو أخّر الحجّ إلى السّنة الثّانية يكون مؤدّياً لا قاضياً، فلا يمنع صرفه إلى الحج عن غبره.

ولو أحجوا امرأة جاز؛ لأنّها أهل لذلك، ويكره؛ لأنّ الرّحل أقدر منها، وكذا إذا أحجوا عنه عبداً، أو أمة بإذن المولى.

ولو أوصى بالحج متطوع عنه رجل لم يجز عن حجة الإسلام.

وكذا إذا أحمّ عن الشَّيخ الكبير بدون أجره؛ لأن الإحجاج قربة كالحج بنفسه، فلا يصح بدون أمره، وأمّا حجّة التطوّع عن الصّحيح جائزة حالة العذر وحالة عدمه كالصّلاة لا تجور في الفرض إلاّ حالة العذر.

ولو أوصى بالحج عنه بمال مسمى، قلم يبلغ إلا ماشياً، فقال رجل: أنا أحج من بلده ماشياً حاز، وإن أحج من حيث بلغ راكباً جاز اعتباراً لفرضه بقدر الوسع. هذا رواية الحسن عن أبي حنيفة؛ لأنّ الوصية تنصرف إلى الحج الذي فرضه الله تعالى، وهو الحج راكباً، وهذا المال لا يفي به.

والدّماء التي تلزم المأمور من إصابة محظور الإحرام والقران، فهو على المأمور؛ لآنه وجب بصنعه.

المأمور إذا أفسد الحج بالجماع قبل الوقوف ضمن ما أنفق من مال المححوج عمه، وما بقي، فهو لورثته يردُّ عليهم؛ لأنه إذا خالف أمره لم يكن المؤدِّى واقفاً عن الأمر، فإن فأته الحجُّ صنع ما يصنع فائت الحجُّ؛ لآنه لم يخالف والفوات حصل بصعه، وعليه الحج من قابل من مال نفسه؛ لأن الحجة لزمته بالدُّخول، فإذا فاتت لزمه قصارها.

ولو مرض المأمور في الطّريق لم يجز أن يدفع النّفقة إلى غيره إلاّ إذا أدن له فيه؛ لأمه ما أمره بالإحجاج.

ولو أمر الحيُّ أن يحجّ عنه بمبلغ، فلم يبلغ النَّفقة من بلده لم يحجّ عنه من حيث

⁽١) ساقطة من ١١٥.

يبلغ؛ لأنه التمكين ممكن.

ولو أحجوا عن الميت من يؤدّي الحج ويقيم بمكّة جاز! لأن الغرض أداء الحج دون العود، والأفضل أن يحجّوا من يذهب ويرجع؛ لأن ثواب النّفقة أكثر.

إذا أمره بالإفراد بحجة، أو عمرة، فقرن، فهو مخالف ضامن في قول أبي حنيفة وقال: يجزى، عن المبت؛ لأنه أتى بما أمر به وزاد خيراً، ولأبي حنيفة هو مأمور به بتجديد الشفر للحج، فإذا بسي عليها عمرة فقد وقعت عن المأمور دون المبت؛ لأن الوقوع عن الميت يستدعي أمراً، ولم يوجد في حق العمرة، فإذا وقعت عن المأمور فقد أشرك نفسه في الشفرة، فلا تصح، هذا إذا قرن عن الميت، فأمّا إذا نوى العمرة عن نفسه كان محالفاً في قولهم جميعاً في ظاهر الرواية، ولو أمره رجلان كل واحد بحجة، فأحرم بالحج عنهما لم يقع عن واحد منهما؛ لأنّ الأداء لهما لا يتصور، وأحدهما ليس أولى في التّعيين.

ولو أحرم بحجة عن أحدهما لا ينويه بعينه، فله أن يجعله عن أيهما شاء عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: يقع عن نفسه؛ لأن الأداء عن المنكر لا يتصور فوقع عن نفسه. لهما: أن الإبهام لا يمنع العقد عن الأداء لاحدهما؛ لأن الإحرام التزام الأداء، وجهالة الملتزم لا تنافي صحة الالتزام، كما لو أحرم عنهما ينوي الحج والعمرة، وإذا كان له ولاية كان له ولاية التعيين، فإذا عين قبل الشروع في الأداء كان ذلك كالتعيين في الابتداء كالتعيين في العتق المبهم.

ولو لم يعيّن حتى طاف شوطاً لا يمكنه التعيين بعد ذلك؛ لأن الأداء عن المجهول لا يتصور فوقع عنه.

ولو أحرم بحجة عن أبويه، فله أن يجعله عن أحدهما بعينه؛ لأنّه لا يجعله بحكم الأمر له لتعيين امتثاله، وإنّما يجعله له في حقّ الثواب له ابتداء، بخلاف، ما قبله. ألا نرى أنّ الابن إذا أهلّ عنهما كان له أن يجعله عن أحدهما، والمأمور لو أهل عنهما لم يكن له أن يجعله عن أحدهما.

ولو حجَّ المأمور على حمارٍ يكره له ذلك، والجمل أفضل؛ لأنَّ النَّفقة فيه أكثر.

ولو دفع رجل إلى رجل مالاً ليحج عن ميت، فلم يبلغ مال الميت النفقة، فأنفز المعدقوع إليه من ماله، ومال الميت، إن كان⁽¹⁾ الأكثر مال الميت، وكان يبلغ الكراء وعامة النفقة أحزأه عن الميت، وإن لم يكن ضمن، ويرة، ويحح به من حيث يبلغ؛ لأذ الأمر بالحج إنما صغ من حيث أنّ النّفقة في كل الطريق، فقام مقام الحجة منفسه وللأكثر حكم الكل؛ لأن التحرّز عن القليل غير ممكن؛ لأن المأمور قد يكون ضيقاً في الطريق فيأكل منه، علو صار المأمور بذلك مخالفاً لضاق الأمر على النّاس، وعن الكثير ممكن، والفاصل

⁽١) - في الله: سائطة.

بينهما الأكثر.

وإن أنفق المدفوع إليه الكثير من مال نفسه، وهي مال المبت وهاه رجع به هي مال المبت إن كان دفع إليه؛ لأنه لمّا ثبت له ولاية الحج بهذا المال صار شببه الوصي الذي أوصى إليه المبت إن اشترى قسمة فيعنقه عنه، وهو قد اشتراه من مال نفسه، واعنقه رحع بالثمن في مال المبت، ولو أحصر الحاج عن المبت بعد ما أحرم بعث الوصيّ شاة ننبح فيحل به ويرد ما يقي من الدّراهم على الوصيّ، فيحج به الوصي من حبث يبلغ، قالوا: هذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: يجب دم الإحمار على المأمور في ماله؛ لأنه وجب متعجيل الإحلال، فكان كدم الجماع. هما يقولان: إن الأمر كلفة في الشروع والحج، وكان عليه مؤونة تخليصه، وعليه ما على المحصر.

ومن حج عن رجل ميّت بغير أمره حجة الإسلام جاز عنه إن شاء الله تعالى، لأن النّبي عليه الصّلاة والسّلام قال للخنعمية: «أَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَى أَبِكِ دَبْنَ قَضَيْتِهِ أَمَ كَان بُفْبَلُ مِنْكِ فَاللّهُ أَحَقُ أَنْ يَقْبَلَ (٢)، فالنّبي ﷺ شبّه الحجّ بقصاء الدّين، وجاز للوارث قضاه دين الميت بغير أمره، فكذا يجوز الحج عنه. وقوله: إن شاء الله تعالى على القول لا على الحواز؛ لأنّه شبهه بقضاء الذين.

ومن تبرّع بقضاء دين رجل كان صاحب الدين بالخيار، إن شاء قبل، وإن شاء لم يقبل، فكذا في باب الحج.

ولو أوصى رجل، فقال: أحجّوا فلاناً حجة، ولم يقل: عني، ولم يسم؟ كم يعطي؟ فإنه يعطي قدر ما يحج به؛ لأنه لما لم يضف الحجّ إلى نفسه لم يكن هذا وصية بالحج عن نفسه، بل هذا وصية لفلان بقدر ما يتمكّن من الحجّ، وأمره أن يصرفه إلى وجه الحج، وكان للموصى له أن يصرفه إلى وجه آخر كمن وهب ثوباً لإنسان ليلبسه الحاج عن غيره إن شاء قال: لبيك عن فلان، وإن شاء اكتفى بالنيّة.

أَمَّا الأول: فلأن النبي عليه الصَّلاة والسَّلام السبع رَجُلاً يَقُولُ: لَبَّيْكَ عَنْ شِبْرِمَة وَلَمْ يُنْكِرْ

⁽۱) في «ب: ساقطة.

آ) البخاري في صحيحه، كتاب الإحصار وجزاه العيد، باب: المحنج عمن لا يستطيع البوت على البخاري في صحيحه، كتاب الإحصار وجزاه العيد، باب: المحنج عمن الواب أحرى متعوقة. الرّاحلة رقم (١٧٥٦)، وباب: حج المرأة عن الرّجل رقم (١٧٥٦) ويرويه في أبواب أحرى متعوقة. ومسلم في صحيحه، كتاب المحج عن العاجز لزمانة وهرم وغيرهما رقم (٣٢٣٨) والعيت رقم (٣٢٣٨) بالفاظ متغايرة. الترمذي في جامعه كتاب الحيج، باب: ما جاه في الحج عن الشيح الكبر والعيت رقم (٩٢٨). أبو داود في سننه، كتاب السناسك، باب الزجل يحج مع عيره رقم (٩١٨) المناسك، باب: الحجج عن الديت الذي لم يحجج (٣٦٢٣)، وباب: طحح عن الدي الدي المحيم مقضاء الديس عن الحري الذي الديم المحتم مقضاء الديس عن الحي الديس المحتم عنه المراة عن الرّجل رقم (٣٦٤١)، وباب: آداب الفصاة، باب الحكم بالتشبيه والتعليل رقم (١٥٤٠) وفي أبواب أحرى بألفاط متعايرة.

عَلَيْهِ، (١٠). وأمَّا النَّاني: فلأنَّ الحجّ عن غيره إنَّما يتميز عن الحجّ عن نفسه بالبيَّة، وإنَّها عملَ القلب، وإنَّما اللسان للإعلان. والله تعالى أعلم ما نخفي، وما تعلن. والله أعلم بالصواب.

الفصل الرابع في الوصية بالحج، وفيما يجب عليه بترك الطواف والشعي ورمي الجمار، وفيما صار محصوراً، وفيما لا يصير

أمّا الوصية بالحج:

رجل أوصى بأن يعطي بعيره هذا رجلاً يحج عنه فدفع إلى رجل، فأكراه الزجل، وأنفق الكراء على نفسه في الطّريق وحج ماشياً جاز عن الميت استحساناً، وإن خالف أمره هو المختار، لأنه لما ملك أن يملك رقبتها بالبيع ويحجّ بالنّمن استحساناً هو المختار؛ فلأن يملك أن يملك منفعتها بالإجارة ويحجّ ببدل المنفعة كان أولى؛ لأنه لو لم يظهر في الآخرة أنه يملك ذلك يكون الكراء له والحج، فيتضرر الميت، فكان نظراً للميت في الآخرة آله يملك ذلك، ثم يرة البعير إلى ورثة الميت؛ لأنه ملك المورث.

رجل له منزل ببلخ ومنزل بنيسابور؛ قمات بطالقان، فأوصى أن يحجّ عنه من ذلك الموضع، إن خرج لا حاجاً يحجّ من نيسابور؛ لأنه أقرب أوطانه إلى مكة.

رئو أوصى بحجتين فعلى الوجه الأول: يحج عنه حجة من طالقان وحجة من نيسابور(٢٠). وفي الوجه الثّاني: يحج كليهما من نيسابور.

رجل له منزل ببلخ فذهب إلى صفانيان، وأقبل، ثم يريد الحج، فمات بترمذ، وأوصى أن يحجّ عنه يحجّ من بلخ؛ لأن الظاهر من حاله أنّه كان يدخل بلخ، ثم يخرج حاجاً.

رجل وجب عليه الحجّ من عامه، فمات في الطريق؟ ليس عليه أن يوصي بالحجّ إلاّ أن يتطوع؛ لأنه لم يؤخر هذا الإيجاب.

رجل مات وترك ابنين، فأوصى أن يحجّ عنه بثلاثمانة وترك تسعمانة، فأنكر أحلهما، وأقرّ الآحر، وأخذ كلّ واحد منهما نصف المال أربعمائة وخمسين، ثم إن المقر دفع مانة

⁽۱) اس ماجه في سننه، كتاب المناسك، ياب: الحقح عن الميت (۲/۱۵) رقم (۲۹۰۳). أبو داد عي سسه، كتاب المناسك، ياب: الرجل يحتج عن غير، بلفظ آخر (۱/۲۳) رقم (۱۸۱۱). ورواه ألله البيهقي والقارقطني وقال البيهقي: إسناده صحيح وليس في هذا الباب أصح منه، ورواه الشاهعي عي سنده (۱/۲۸۷)

⁽٢) في السه: الأمه أقرب. . . . وحجة من تيسابور . ساقطة، وهي في الله.

وخمسين، فحج عنه، ثم أقر الآخر بعد ما حجّ، إن حجّ بماتة وخمسين بأمر القاضي أن يأخد الدين [المقر](١) من الابن الجاحد خمساً وسبعين درهماً؛ لأنه إدا حج بأمر القاصي جاز الحج عن الميت بمائة وخمسين، وبقي مائة وخمسون ميراثاً لهما كأنَّه فضل عن المحجّ، فيكون لكل واحد منهما نصف ذلك، وإن كان بغير أمر القاصي يحجّ عنه مرة أخرى عْلاَتْمَاتُهُ؛ لأنه لم يجز الجج عن المبت؛ لأنَّه أمره بالحجِّ بثلاثمانة.

رجل أوصى بألف درهم لرجل، وألف درهم للمساكين، فأوصى أن يحج عنه حجة الإسلام بألف وثلاث بمبلغ ألفي درهم يقسم الثُّلث بينهم أثلاثاً، ثم ينظر إلى حصة المساكين فيضاف إلى حجة حتى يكمّل الحج، فما فضل، فهو للمساكين؛ لأذّ الحجّ فريضة والتصدق على المساكين تطوع، فكانت البداءة بالفريضة أولى.

وإن كان عليه حجة وزكاة، فأوصى لإنسان يتحاصون في الثَّلث، ثم ينظر إلى الزَّكاة والحجّ يبدأ بما يبدأ به الموصي، وإن كانت فريضة وشيئاً أوجبه الميت على نفسه يبدأ بالفريضة سواء قدّم الميت ذكره، أو أخُره، فإن كان تطوعاً وواجباً أوجبه على نفسه ببدأ بالذي أرجبه، وإن كان كلُّه تطوعاً أو كلُّها فريضة، أو كلُّها واجباً يبدأ بما يبدأ به المنبُّت ﴿ لأنَّ الفريضة في ذاتها أهمَّ من الواجب، والواجب أهم من التطوّع، وإذا تبت التساوي في الذَّات كانت البداءة بما يبدأ به الميَّت أولى؛ لأنَّه دلَّ على أنَّه أهم في حقه. وسنذكر من هذا في كتاب الوصايا من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى.

رجل أوصى أن يحيِّ عنه بعض ورثته، فأجاز ساثر الورثة وهم كبار حاز، وإن كانوا صغاراً، أو غيباً، أو كانوا صغاراً وكباراً لم يجز؛ لأن هذا يشه الوصيّة للوارث بالنّفقة، فلا يحوز إلا بإحازة الورثة.

رجل أوصى أن يحجّ عنه، ولم يفوّض إلى أحد، فاجتمع الورثة، وأحجُّوا عنه رجلاً جاز، فإن تكارى الوارث للحج، واشترى أداة الحج، ثم أعطى رجلاً لا يجوز؛ لأن الاستثجار والشراء وقع له، فلا يصير دافعاً مال البتيم إليه.

إذا أوصى بأن يحجّ عنه بألف درهم وذلك النقد لا يروج في الحج، فللوصيُّ أن يصرفها بالدَّراهم التي تروَّج في الحجِّ، وإن شاء الوصيُّ دفع الدَّراهم بعينها.

رجل مات، وأرصى بأن يحجّ عنه، ولم يقدر مالاً، فالوصي إن أعطى إلى رجل ليحج في محلُّ احتاج إلى الألف، ولم يبيِّن، وإن حج راكباً لا في محل يكفيه الألف بجب أقلَهما؛ لأنَّه هو المتبقِّن، وإن أوصى بأن يحج عنه من ثلث ماله، ولم يفل ححة حتَّ عنه مِن جميع الثِّلث؛ لأنَّه أوصى بصرف جميع الثِّلث إلى الحج؛ لأنَّ كلمة من للتمييز عن أصل المال.

⁽۱) في الله: ساقطة، رهي من الساء،

رجل أوصى بأن يحجّ عنه بألفٍ، فأقرز الوصيُّ ألف درهم من التَّركة فهلكت قبل أن يدفعها إلى الحاح، أو بعدما دفعها إليه، فإنه يفرز ألفاً أخرى من التركة إن كان يخرج من الثَّلَث، وكذلك لو أوصى بأن يحجِّ عنه نثلث ماله، وأفرز الوصي الثُّلث، فهلك قبل الذُّنع،" أو بعده يفرز من الياقي كأن ماله لم يزل ما بقي، وهذا كله قول أبي حبيفة. وقال أبو يوسف: ينظر: إن كان بقى من ثلث مال الميت مقدار ما يحج به ثانياً يحج، وإلا بطلت الوصية. وقال محمد: بطلت الوصية. هو يقول: الوصي قائم مقام الموصى في الإفراز.

ولو أفرز الموصي مالاً يحج به بعد موته، فهلكت، بطلت الوصية، فكذلك إذا أفرز الوصي. أبو يوسف يقول بأن محلّ الوصية الثّلث، فإفراز الوصي الثّلث صحيح؛ لأنّه به يتميز محل الوصية، فما بقى شيء منه يجب تنفيذ الوصية فيه، وأبو حنيفة يقول: الوصية وقعت بالإحجاج، والمقصود منه وقوع الحج عن الميت، والإفراز من ضروراته، فإذا لم يحصل به ما هو المقصود وهو الحج فلزم الإفراز الذي هو من ضروراته، فصار الهلاك بعد الإفراز كالهلاك قبله.

ولر هلك قبله جعل كأن لم يكن من الأصل، ويكون ماله ما بقي، فكذلك بعده مذكوراً في الكافئ والعصام الالكاني،

وأمَّا ما يجب عليه بترك الطواف:

من ترك صواف الصدر كان عليه دم إلا الحائض، ومن ترك طواف التحية لم يلزمه شيء؛ لأنَّ طواف الصدر واجب لقوله عليه الصَّلاة والسَّلام: «مَنْ حَجَّ هَذَا الْبَيْتُ فَلْيَكُنْ آخِرُهُ عَهْدُهُ الطُّوَّافُ بِالْبَيْتِ اللَّهِ والأمر للوجوب، وترك الواجب يوجب نقصاً في الإحرام فتجبر بالدّم.

وأمَّا الحائض: فلأن النَّبي عليه الصَّلاة والسَّلام رخَّص للنفساء الحيض في تركه، فإنَّه قال في آخر ما روينا: ﴿وَرَخُصَ لِلنُّسَاءِ فِي تُرْكِهِۥ (٣)، علم يكن طواف الصَّدر واجباً على الحائض..

وأمَّا طواف التَّحية: ؛ فلأنَّ طواف النَّحية غير واجب؛ لأنَّه على مثال ركعتي التحبة حال دخول المسجد، وهما غير واحبة، فكذا طواف التحية.

ولو طاف للزَّيارة، وهو على غير وضوء، ثم قضاه بعد أيام النَّحر لم يكن عليه دم وروي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنَّه قال: عليه صدقة. وإن أعاده.

وجه هذه الرَّواية: أنَّه لمَّا قضاه ظاهراً فقد جبر النقص، فلا يلزمه شيء آخر.

وجه تلك الرّواية أنه أخر الجبر عن وقت الطّواف فيبقى تنوع نفص لكنّ نقصان التَأْخَير دون نقصان ترك القضاء والواجب بترك القضاء هو الدّم، فكان الواجب بتأخير

 ⁽١) الكافي والعصام كتب الحاكم الشهيد الذي سبقت ترحمته.
 (٢) ستق تخريجه.

القضاء هو الصَّدقة. هذا كله قول أبي حنيفة. أمَّا عندهما لا يجب شيء الآنه لو أخر نفس الطُّواف إلى ما بعد أيَّام النَّحر لا يجب عليه شيء، فكذا بتأخير القضاء لا يلزمه شيء. ولو طاف للزِّيارة جنباً، ثم رجع إلى أهله عاد بإحرام جليد، وإن لم يعد معث جزوراً، أو بقرة، ولا يكون طوافه جنباً كالتَّرك له أصلاً.

أمَّا العود. للإعادة؛ لأنَّ نقص الجناية يجعل الطُّواف كالمعدوم من وحه، ولو لم يطُّف كان عليه العود للإعادة وأمَّا إحرام جديد: لأنَّ التحلُّل حصل بالطُّواف جنبًا فهذا أولى.

أمًا في حلال جاوز الميقات يريد مكَّة فعليه أن يحرم.

وأمًا وجوب البدنة إذا لم يعد: لأنَّ النَّقص بالجناية فوق النَّقص بالحدث، فيجب أن يكون الجابر هنا فوق الجابر ثمة، وللجزور مدخل في ارتكاب محظور إحرام الحج، فوجب ذلك، وإن أعاد الجنب طاهراً وطاف(١) كأن كان عليه دم لتأخير طواف الزيارة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: لا دم عليه للتَأخير، وهذا الاختلاف بناء على أنَّ من قدَّم نسكاً على نسكِ، أو أخَّر نسكاً عن وقته عند أبي حنيفة: يجب الدم، وعندهما: لا يجب. هما: احتجا بما روي عن النبي عَلَيْهُ: ﴿ أَنُّهُ سُيْلَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ عَنْ مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يَرْمِي؟ قَالَ: ارْمِي وَلاَ حَرْخ، وَمَا سُئِلَ يَوْمَئِذِ عَنْ شَيْءٍ قَذَّمَهُ عَلَى شَيَّءٍ إِلا قَالَ: أَفْعَلْ وَلاَ حَرَجًا(٢). ولنا مَا روي عن ابن عباس رصى الله تعالى عنهما مثل مذهب أبي حبيفة؛ ولأن تفويت العبادة عن وقتها يوجب نقصاناً، فيجب حبره، وذلك بالدّم، والحديث فيه نفي الحرج لا نفي الدّم، ولا دم على الحائض لمتأخير في قولهم؛ لأنها ممنوعة، فكان التَّأخير بعلر.

ولو طاف للزّيارة، وهو جنب، وطاف للصّدر في آخر أيام التشريق طاهراً كان طواف الصّدر للزيارة، وعليه دم نترك طواف الصدر، ودم لتأخير طواف الزيارة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى؛ لأن طواف الزّيارة جنباً جعل في حكم المعدوم حتى لزمه القصاء، فيقوم طواف الصدو مقام طواف الزيارة فيجب دم يترك طواف الصدر بالإجماع، ويجب دم بتأخير طواف الريارة عن رقته، وهو أيَّام النَّحر في قول أبي حنيفة، وفي قولهما: لا يجب لتأخير شيء.

ولو طاف للزّيارة ثلاثة أشواط، ولم يطف للصّدر، ثم رجع عاد بالبقيّة كأنّه لم يطف؛

البخاري في صحيحه، كناب العلم، باب في السّؤال والعنيا في رمي الجمار (١/ ٥٧) رقم (١٢٤) وباب: العتبا على الذابة عند الجسرة رقم (١٦٤٩، ١٦٥١)، وباب: الفتيا وهو واقع على الدَّامة وغيرها رقم (٨٣) (١/ ٤٣)، وكتاب الأيسان والنَّذور، باب: إذا حنث تأسياً في الأيمان رتم (٦٢٨٩) (٦٢٨٨). مسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب: من حدق قبل النّحر، ونحر قبل الرمي رقم (٩/٩٥) وقم (٢٠١٤). الترمذي في جامعه، كتاب الحجّ، باب: فعن حلق قبل أن يدح أو نحر قبل الزمي رقم (٩١٦). أبو دارد في سننه، كتاب المساسك، باب فيمن تدَّم شيئاً قبل شيء في حجه (١/ ١٥) رقم (٢٠١٤). ابن ماجه في سنه، كتاب المناسك، باب من قدَّم نسكاً قبل نسَك (٣/ ٤٨٤) رقم (٥٥٠).

لأنه بقي عليه أكثر الطواف، فصار مقاؤه كبقاه كله، ولو بقي كله لزمه أن يعود بالإحراء الأول ويأمن بالطواف، هكذا إذا بقي عليه أكثره، ولو طاف أربعة أشواط، أو ترك منه شه منا كان عليه دم؛ لأنه أتى بالأكثر فوقع به التحلل، كما يقع بالكل، لكن مع ضرب ونقصال. فوجب جبره بالذم، كما لو ترك واجباً من واجبات الحح.

ولو طاف ثلاثة للزيارة وطاف طواف الصدر أكمل من الصدر للزيارة، وعديه دم؛ لأن طواف الزيارة مستحق عليه، فوقع أربعة أشواط من طواف فيه عمّا هو مستحق عليه، فلم يبق للصدر أربعة أشواط، فصار طواف الأكثر كطواف الكل فلزمه دم يترك طواف الصدر بالاتفاق.

ولزمه دم لتأخير الأشواط الأربعة من [تأخير](١) طواف(١) الريارة عن وقته إن كان طاف للصّدر في آخر أيام التشريق. عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى؛ لأنّه آخر الأكثر، فصار تأخير الأكثر كتأخير الكل.

ولو ترك شوطاً، أو ثلاثة من الصدر كان عليه لكل شوط صدقة نصف صاع؛ لأنّه لو ترك كلّه، أو أكثره كان عليه الدّم، فإذا ترك أقله كان عليه الصّدقة.

ولو طاف للصّدر، وهو جنب كان عليه دم، وإن طاف على غير وضوء في رواية عليه دم، وفي رواية: عليه صدقة، كما ذكرنا في طواف الزّيارة.

ولو ترك شوطاً لطواف عمرته كان عليه دم مثل الزّيارة؛ لأنّه تجب الإعادة في ترك أكثره، فيجب الدّم في ترك أقله.

ولو طاف لعمرته، أو لزيارته في جوف الحطيم، ثم رجع، ولم يعد كان عليه الدُّم؛ لأن الحطيم عرف من البيت بخير الواحد، وأنّه يوجب العمل دون العلم، فكان الطواف بالحطيم واجباً، والواجب تركه يوجب الدّم.

وكذلك لو طاف منكوساً بأن استلم الحجر، وأخد على يساره فيطوف كذلك سبعة أشواط؛ لأنّه ترك التّرتيب، فتمكن النّقص فيه فوجب الجبر بالدم إذا لم يعد.

وكذلك لو طاف محمولاً كان عليه دم (٢٦) إن كان من غير عذرٍ.

وكذلك لو سعى محمولاً من غير علْر؛ لأنّ المشي شوط الكمال، فتمكن النقصاد بتركه فيجبر المقصان بالدّم إن لم يعد، وإن كان من عذر، فلا شيء عليه، لأنّه صح في الحديث أن النبي عليه الصّلاة والسّلام «طَافَ لِلرّبَارَةِ يَوْمَ النّحرِ رَاكِباً» قَالَ ابْنُ عَبّاسٍ دَضِيَ اللّهُ عَنهُ: اشْتَكَى قَطَافَ رَاكِباً.

ولو طاف ثمانية أشواط لعمرته، أو لزيارته لم يلزمه شيء، ويكره لمن طاف أبجمع بين أسبوعين، ولا يصلي لكلّ أسبوع في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، وقال أبو يوسف: لا بأس به إذا انصرف على وتر ثلاثة أسابيع، أو خمسة أسابيع أناد يوسف

⁽١) في (أ): ساقطة. (٣) في (به: ساقطة.

⁽٢) في الله: ساقطة. (٤) عي ديه: أو خمية أسابيم غير واردة

يقول: الصلاة ليست من نفس الطُّواف لكنها للخروج عن الطُّواف، وأصل عدد الصَّلاة . شفع، وأصل عدد الطواف وتر: ولو صلَّى أشفاعاً نفلاً، ثم سلَّم في آحرهن لا يكره، وكدا إذا جمع بين الطُّوافين وتراً، فصلَّى في آخر ذلك لا يكره. هما يقولان: الصَّلاة للطُّواف منزلة القعدة للصّلاة بدليل أنّه يستلم الحجر بعد الصّلاة والسّلام إنّها للطُّواف.

ثم الجمع بين الإشفاع في باب الصَّلاة من غير قعدة بين كلَّ شفعين مكروه، فكذا من

وتكره ركعتي الطُّواف قبل طلوع الشَّمس وبعد العصر، ولا يكره الطواف في هذين الوقتين هو الصّحيح.

ولو خرج إلى جنازة، وهو يطوف طوافاً، أو إلى مكتوبة أو تجديد وضوء، ثم عاد وبني على طوافه؛ لأنَّ الواجب عليه الطُّواف وقد وجد.

والصّلاة بمكة أفضل: لأهلها من الطواف، وللغرباء الطّواف أفضل (١)؛ لأنّ الصّلاة في نفسها أفضل من الطُّواف؛ الأنُّ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ شَبَّهُ الطُّوافَ بِالْبَيْتِ بالصَّلاَةِ (٢)، لكن الغرباء لو اشتغلوا بها لفائهم الطُّواف من غير إمكان التدارك، فكان الاشتغال بها لا يمكن تداركه أولى.

ولو طاف أسيوعاًوشوطاً آخر، ثم ذكر أتم الثَّاني؛ لأنَّ السُّنَّة ألاًّ يجمع بين الأسبوعين عمَّ لم يصل بينهما، والسنَّة أيضاً أن يكون معض الأشواط متصلاً بالبعض، فلو أمرنا بترك الأسبوع الثَّاني لأدِّي إلى الإخلال بالسُّنتين، ولو أمرناه بالإتمام لأدِّي إلى الإخلال بستة واحدة، فكان هذا أولى.

ولو طاف مع ثوب نجس لم يلزمه شيء ويكره.

ولو طاف مكشوف العورة مقدار ما لا تجوز الصَّلاة، فإنَّه يعيد، وإن لم يعد فعليه دم، والفرق بينهما: أن ستر العورة والطُّهارة عن الحدث جعل واجباً لا لازماً في الطُّواف حتى لا تقع المساواة بينه وبين الصّلاة، فلو جعلت الطّهارة عن النّجاسة الحقيقية واجبة في الطُّواف لسوَّى بينهما في الطُّواف، ولم يسوُّ بينهما في الصُّلاة؛ فلأن لا يسوِّي بينهما في الطُواف كان أولى.

⁽۱)- ني اب؛ ساقطة.

الترمدي في جامعه، كتاب الحيخ، باب: ما جاء في الكلام في الطواف رقم (٩٦٠) بلفظ الطواف حول البيت مثل الصلاة إلاَّ أتَّكم تكلمون فيه، فمن تكلم فيه فلاَّ يتكِلم إلا بخير، وقال. روي موقوفاً عليه من طريق عطاء بن السائب عن طاوس هن ابن عباس مرفوعاً، وقد روي هذا الحديث عن ابن طاووس وغيره عن ابن هباس موقوفاً ولا تعرفه مرفوعاً إلا من حديث عطاء بن السائب ! هـ. السائي في سننه، كتاب المناسك، بات: إباحة الكلام في الطراف (٥/ ٢٤٤) وقم (٢٩٢٣) بلمظ من رجلً أَدْرُكُ النَّبِي ﷺ قال: «الطواف بالبيت صلاة فأقلُوا من الكلام». وبرقم (٢٩٣٣) «أقلُوا الكلام مي الطواف فإنَّما أنتم في الصلاة! .

وستر العورة والطهارة من الحدث قد وحبا في الطواف، فيجب أن نكون الطُّهارة عن اللجاسة الحقيقية دون ذلك ودون الواجب سنة، وترك السُّنَّة لا يوجب شيئاً من الجبر .

واستلام الرَّكن اليماني حسن وأدب ولو تركه لا يضرَّ، ولا تقبيله، وعن محمد: ال سنة ويقبله كاستلام الحجر الأسود.

ولا يستلم الرّكن العراقي، ولا الرّكن الشَّاص.

ولو طاف واكباً لعمرته، أو لزيارته، أو لصدره لزمه دم إن لم يعد لما قلنا بالطُّواف

ولو طاف من وراء زمزم [وزمزم](١) بينه وبين البيت لم يلزمه شيء، وجاز، ولا يجزئه حول المسجد وبيته وبين الكعبة حيطان المسجد، ولا يجزيه خارج المسجد، لأنّ أماكن المسجد كمكان واحد في حق الصَّلاة والاقتداء بالإمام، فكذا في حَق الطُّواف، ولا كذلك خارج المسجد! كما في «الكافي» و«العصام» والله تعالى أعلم.

وأمَّا ما يجب بترك السَّعي:

ولو سعى بين الصَّفا والمروة ورمَّل في كلَّه لم يلزمه شيء، ولا يعيد، وكذا لو مشى كلُّه؛ لأن السَّعي في بطن الوادي والمشي في ما سوى ذلك سنة، فحذف السنَّة لا يوجب الإساءة كترك الرَّمل في الطُّواف، ولو بدأ بالمروة وخدَّم بالضَّمَا أعاد شوطاً؛ لأنَّه افتنح لا من مكانه، فلم يصبح افتناحه، ولو ترك الشعى بين الصَّمَا والمروة أصلاً لعمرته، أو لحجَّته كان عليه دم؛ لأنه نرك الواجب، وكذلك لو نرك أقله كان عليه لكل شوط صدقة نصف [صاع](٢٧)، فإن بلغ دماً نقص عنه ما شاء؛ لأن السَّعي واجب كالرَّمي وطواف الصَّدر، فيكون ترك أكثره كنرك كلَّه في وجوب الدم، وتجب الصَّدقة بترك الأقل ليكون الواجب بترك الأقل دون ما يجب بترك الأكثر.

والحيض والجنابة لا يضر السَّمي بعد أن يطوف طاهراً؛ لأن السَّمي ليس بصلاة صورة؛ ولا في معنى الصَّلاة، فلا تشترط فيه الطهارة كالوقوف بعرفة، ومن سعى، ثم طاف أعاده؛ لأنَّ السَّعَى تَبِعَ لَلطُّواف؛ لأنَّه شرع لإكمال الطُّواف، وتقديمه على الأصل لا يجوز.

ولو سعى راكباً من غير عذر لزمه دم إن لم يعد؛ لأن المشي واجب وترك الواحب من غير عذر يوجب الدُّم.

ولو أعاده بعد ما حلَّ وجامع لم يلزمه دم؛ لأنَّ الشعي غير مؤقت في نفسه إنَّما الشرط أن يأتي به بعد الطواف وقد وجد، ومن اعتمر لم يحل حتى يسعى بينهما؛ لأنَّ السَّعي من وأجبات العمرة، فلا يتحلل قبله.

ويكره له ترك الصّعود على الصّفا والمروة في الشّعي بينهما، ولا يلزمه بتركه شي٠٠

⁽¹⁾ عن (أه: ساقطة.

لآنه سنة، وترك السُّنَّة من غير عذر لا يوحب إلاَّ الكواهية.

وأمّا رمي الجمار:

القارن، أو المتمتع إذا رمي جمرة العقبة اليوم الأول ذبح، ثم حلن، لأنَّ الذَّبح مفدم على الحلق لقوله تعالى: ﴿ وَلَا غَلِقُوا رُهُ وَسَكُو حَتَّى بَائِمُ الْمَتَدُ عَلَمْ ﴿ وَلُو تُوكُ رَمِي جمرة العقبة حتى دخل اللَّيل رماها في الليل، ولا دم عليه؛ لأنَّ الليلة وقت الرَّمي كالنَّهار؛ لأنّ اللُّيل في باب المناسك تبع للنهار الذي تقدم، ولهذا لو وقف بعرفة ليلة النَّحر قبل طلوع الفجر؛ أجزأه ذلك، ولو رماها من الغد، ولم يرمها باللَّيل؟ لزمه دم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى. وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: لا دم عليه، وهذا بناء على أن تأخير النَّسك عن الوقت يوجب الدُّم عند أبي حنيفة، وعندهما: لا.

ولو ترك حصاتين، أو ثلاثاً إلى الغد، ثم رمى، فعليه صدقة لكل حصاة نصف صاع عبد أبي حنيفة؛ لأنَّه لو أخَّر الكلِّ إلى الغد لرمه دم فيجب في تأحير الأقل دون ما بجب في تأخير الكلُّ، وفي قولهما: لا شيء عليه.

ولو أخَّر أربع حصيات إلى اليوم الثاني لزمه دم، وكذلك لو ترك رمي الجمار أصلاً في البوم الثَّاني، وقضاها في البوم الثالث، أو ترك الرَّمي أصلاً في اليوم الثَّالث، وقضاها في البوم الزَّابِع لزمه الدم عند أبي حنيفة؛ لأنَّه يجب الدَّم يتأخير النَّسك.

ولو ترك جمرة العقبة من البوم الأول واليوم الثّاني لزمه الدّم لليوم الأول، ولزمته الصدقة لليوم الثَّاني؛ لأنَّ جمرة العقبة جميع الزَّمي في اليوم [الثَّاني](١) فلزمه لتركه الدَّم بتركه، وهو ثلث الرّمي في اليوم الثّاني فتلزمه الصّدقة.

ويترك جمرة العقبة من اليوم الأول والجمرتين من اليوم الثَّاني، ثم ذكر في اليوم النَّالَث رماهن، وعليه دم واحد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وإن كان تأخير جمرة العقبة عن البوم الأول بانفرادها يوجب الدّم.

وتأخير الزمي عن اليوم الثَّاني يوجب الدُّم؛ لأن الجناية جناية ترك الواجب، والرَّميات جنس واحد صورة ومعنى، وإذا اجتمعت صارت كجناية واحدة، فيكفيه دم واحد.

ولو ترك جمرة العقبة من اليوم الثاني وثلاث حصيات من اليوم الأول، والوسطى لزمه إن قضى في اليوم الثالث لكل حصاة نصف صاع في قوله؛ لأنَّ المتروك أقل؛ لأنه يلرمه أن يرمي أحد وعشرين حصاة، وقد رمى أحد عشر [حصاة](")، وترك عشر حصيات(١) فإن(٥) قضاها باللَّيل لم يلزمه شيء؛ لأنَّه أذاها في وقتها.

ولو ترك أربع حصيات مع جمرة العقبة في اليوم الثاني فقضاها في اليوم الثالث لزمه

قطة. (٣) في اله: سافطة. (٥) في دب: وقد والضواب ما في أ. (١) صورة البغرة، آية ١٩٦. (٢) في اله: ساقطة.

⁽¹⁾ في اب: وثرك مشر حصيات. ساقطة.

دم في قوله؛ لأنَّ المتروك أكثر، وكدلك اليوم النَّالث حكمه حكم اليوم الثَّاني لما قلنا.

ولو ترك الزمي كلَّه لزمه دم في قولهم جميعاً إلاّ أن يقضيها في آحر أيام النشريق قبل الغروب؛ لأنَّه ترك الواجب عن وقتها، فإذا قضاها في آخر أيام التشريق^(١) فقد أذى في وقتها، لكن أخر عن وقت الأداء فعليه الدّم عند أبي حنيفة.

ولو بدأ اليوم الثّاني بجمرة العقبة، ثم الوسطى، ثم الأولى؟ أعاد الوسطى والعقبة، وهي الثالثة لتقع مرتبة، وإن لم يعد أجزأه؛ لأن ترك السُنّة، وهي الترتيب وترك السنّة لا يوجب شيئاً.

ولو رمى الطين اليابس أجزأه؛ لأنه مثل الحصى؛ لأنَّه من جنس الأرض (*).

ولو رمى سبعاً رمية واحدة، فكأنّه حصاة واحدة؛ لأنّه مأمور أن يرمي سبع مرات وقدر رمي مرةً.

ولو وضع الحصاة، ولم يرمها لم يجزئه؛ لأنَّ الواجب هو الرَّمي.

ولو ترك حصاة لم يعلم (٢) من أيها ترك رمى كل واحدة بحصاة ليكون آتياً بالواجب بيقين لو طرح أجزأه؛ لأنّ الطرح رمي حقيقة، ولو لم تقع الجمار في موضعها؟ ولا قريباً منها لم يجزه؛ لأنّه لم يرم إلى الجمرة، وإن وقع قريباً منها جاز؛ لأن هذا يسمى رامياً إلى الجمرة.

ولو أخذ من رمي أصحابه أجزأه وقد أساء.

أمّا الجواز: لأنّه وجد الرّمي.

وأما الإساءة: لأنّه رمى حصاة لم تقع من صاحبها. قال ابن عباس رضي الله عنهما: فمَا تُغُمّلُ مِنْهُمَا رُفِعَ؟، ولو لم يقم عند الجمرتين الأوليين لم يلزمه شيء ؟ لأنّه ترك أدب الرّمي، وترك أدب الرّمي لا يوجب إلاّ الإساءة، وكذلك لو قام عند العقبة ؛ لأنّه ترك أدب الرّمي .

ولو رمى يوم التّحر جمرة العقبة قبل طلوع الشّمس بعد طلوع الفجر أجزأه؛ لأن التضحية قبل الفجر صحيحة بمنى (٤)، فكذا الرّمي؛ لأن وقتهما واحد.

ومن رمى الجمار الثلاث يوم التّحر قبل الزّوال، فكأنه لم يرم إلاّ اليوم الرّابع من أيام التشريق، فإنّه لو رمى قبل الزّوال أجزأه في قول أبي حنيفة، وقالا: لا^(ه) يجزئه.

أَمَّا فِي اليوم الثاني والثالث: فلما روى جابر رصي الله تعالى عنه. وَأَنَّ النَّبِيُ ﷺ رَمَّى جَمْرَةَ العَقْبَة يَوْمَ النَّحْر ضُحُى وَرَمَى بَقِيَّةَ الأَيَّام بَعْدَ الزَّوَالِ الزَّوَالِ النَّوَالُ فَعْد

⁽١) في اب: قبل الغروب.... التشريق. ساقطة وهي في أ.

 ⁽٢) في اب: ولو رمى الطين.... من جنس الأرض. ساقطة.

 ⁽٣) في (أ): لم يَملُم، ساقطة.
 (٤) في «ب»: ساقطة.

⁽٥) في ابه: حرف التني لا سانطة.

 ⁽٦) مسلم في صحيحه كتاب الحج، باب: بيان وقت استحباب الأصحية رقم (٢/٩٥) رقم (٣١٤).
 الترمذي في جامعه، كتاب الحج، باب: ما جاء في رمي النحر ضحى رقم (٨٩٤). أبو داود في "

رمى قبل وقته، فلا يجوز.

أمّا في اليوم الرّابع هما: احتجا بحديث جابر، وأبو حنيفة: احتج بما روي عن اس عباس رضي الله تعالى عنهما: «أنَّهُ قَالَ: إِذَا الْغُتَخِ النَّهَارُ مِنْ آخِرِ أَيّامِ النُّشْرِيقِ جاز الرّمّي. ومن رمى راكباً أجزأه؛ لأن النّبي عليه الصّلاة والسّلام رمى راكباً.

والمريض لو وضع بده، ثم رمي عنه، أو رمي رجل عنه أجزأه إن لم يقدر. أمّا الأول: فلأنها أقرب إلى الجواز من الثانية.

وأمّا الثانية: فلعجزه، وكذا الصّبي يحجّ به آبوه، وكذا المجنون يقضي المساسك ويرمي الجمار؛ لأن إحرام الأب عنهما، وهما عاجزان كإحرامهما منفسهما، ولو ترك أحدهما رمي الجمار، أو الوقوف بالمزدلفة لم يلزمه شيء؛ لأن جواز الإحرام عنهما تظراً [لعذرهما] فجوزنا واللّزوم ضرر بهما فقبلنا كما في «الكافي» و«العصام».

أمًا فيما يصير محصراً، وفيما لا يصير:

المحصر: الذي أهلَّ بحجّة، أو عمرة، ثم منع من الوصول إلى البيت بمرض، أو عدو لقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ لُمُعِرَّمُ فَا السَّيْسَرُ مِنَ الْمُدَّقِ ﴾ (١٠). والإحصار في اللّغة: الحبس عن الشيء والمنع عنه، وهذا كما يكون بالعدو يكون بالمرض فيجب العمل بمطلق هذا اللّفظ.

وكذا المرأة تحرم بالحج وليس معها محرم يحجُّ معها، فهي بمنزلة المحصر؛ لأنها معنوعة عن الخروج بدون محرم، وكذا إن كانت أهلت بحجة سوى حجة الإسلام، فمنعها زوجها، وحللها، فهي بمنزلة المحصر؛ لأنها ممنوعة، فعليها هدي وعمرة وحجة. أمّا وجوب الهدي: فللجناية على الإحرام بالرّفض.

وأمّا وجوب الحجّ، والعمرة: هكذا روى عن العبادلة النّلاثة رضي الله عنهم؛ ولأن العجر عن أداء الحج إذا تحقق يلرمه الخروج بأفعال العمرة. ألا ترى أن فائت الحح^(۲) بخرح عن أداء الحج بأفعال العمرة حالة الحج، فإذابات بها يلزمه قضاؤهما كما لو أحرم بهما، وتحليله لها أن ينهاها ويضع بها أدنى ما يحرم عليها في الإحرام من قصّ ظفر، أو غيره، ولا يكون التّحليل بالنّهي، ولا يقول: قد حللتك؛ لأنّ النّحليل شرع بالفعل دون القول.

ولر أحصر بعد ما أحرم بحجة، أو عمرة بعث هدياً وواعد في العمرة يوماً، وفي الحج لا يجزى، إلا في يوم النحر في قول أبي يوسف ومحمد رحمة الله تعالى عليهما، ولا يحل. وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: يحل مثل العمرة ويواعده يوماً.

انده كتاب الساسك، باب: في رمي الجمار رقم (١/ ٥٠٥) رقم (١٩٧١). النسائي في سنه، كتاب مناسك الحج، باب: وقت رمي حمرة العقبة يوم النحر (٣٩٨٠) رقم (٣٩٦٣) بلعظ آخر ابن ماجه في سنه، كتاب الحج، باب رمي الجسار آيام التشريق (٣/ ٤١٨٥) رقم (٣٠٥٣). مائك في الموطأ من رواية محمد، كتاب الحج، باب: رمي الجمار قبل الروال أو بعده رقم (٤٩٩، ١٦٧).
 سبق تخريجها. (٢) في ١٠٠٥: ساقعة.

أمّا في العمرة يواعد يوماً يدبح فيه الهدي؛ لأن الهدي المحصر (١١) مالعمرة غير مؤفت فيحتاج فيه إلى المواعدة، فيكون وقت الإحلال معلوماً، وأمّا في الحجّ: فكدلك عند أبي حيفة، وعندهما: هدي الإحصار لمّا كان عوضاً بيوم النّحر كان وقت الإحلال معلوماً، فلا يحتاج فيه المواعدة، فإن شاء رجع، وإن شاء أقام بعد ما بعث.

والقارن يبعث بهديين؛ لأنّه محرم بإحرامين، وعلى من اعتمر عمرة مكانها، وعلى المفرد عمرة وحجة، وعلى القارن عمرتان وحجة.

أمّا على المفرد بالعمرة؛ لأنه خرج عنها قبل الأداء.

وأمّا المفرد بالحج: فلما ذكرنا أنّه في معنى فانت الحج، فكان عليه قصاء حجة وعمرة، وأمّا القارن؛ فلأنّه شرع في حجة وعمرة فلزمه قضاؤهما، والعمرة الأخرى بخروجه عن الحح، فإن شاء قرن عمرة وحجة في القضاء، وإن شاء أفرد لكليهما؛ لأنه لزمه عمرتان وحجة، وقد أمكنه الجمع بين عمرة وحجة، فإن شاء جمع، وإن شاء فرق.

ولو صبح بعد ما بعث وقدر على أن يلحق بها، ولا يفوته لم يحلّ مثل الذي يجد الماء في الصّلاة، وهو متيمم والمسألة على ثلاثة أوجه:

إمّا أنه قدر على الذهاب وإدراك الحجّ، والهدي حيّاً، أو لم يقدر على إداركهما، أو قدر على إدراك أحدهما.

ففي الوجه الأول: لم يحلُّ له المكث ويحل بالهدي.

[وفي الوجه الثاني: حل له المكث ويحل بالهدي] (٢)؛ لأنه قدر على التّحليل بأداء العمرة، ولا يحل بالهدي، وفي الاستحسان: يحل. وهذا في القياس، والاستحسان: يتأتى على قول أبي حنيفة. أما لا يتأتى على قولهما. هدي المحصر بالحجّ مؤقت بيوم النّحر، فلا يكون مدركاً للحجّ إلا وهو مدرك للهدي، ولو بعث مفرد بهديين حلّ بالأول وبالثاني تطوع؛ لأنّه في إحرام واحد فيحلل بإراقة دم واحد.

ولو أدرك هديه وباع جاز؛ لأنَ الذَّبح إنَّما لزمه بدلاً عن التحلِّل بالأعمال، وقد قدر على الأصل فسقط عنه البدل، وهو الذَّبح.

ومن أحصر بعد ما وقف بعرفة لم يكن محصراً حتى لا يحل بذبح الهدي، وهو محرم، وكل شيء يجب فيه الدم لو تركه وحل فإنه يجب عليه؛ لأن التحلل بالذبح حكم ثابت بالنص والنص جاء في حق المحصر قبل الوقوف بعرفة فيقتصر الحكم على مودد النص، وإذا لم يثبت حكم الإحصار بقي في الإحرام.

وإذا ترك الوقوف بمؤدلفة يجب به الذم، وإذا ترك الرّمي يحب به الذم، وإدا أخر طواف الزّيارة يجب به الدّم، وإذا أخر الحلق يجب به الدّم، وهذا قول أبي حنيفة عنى

 ⁽١) في (ب): المحرم.
 (١) في (ب): المحرم.

قولهما: لا يجب بالتأخير شيء، هذا إذا وقف بعرفة، ثم خرج من الحرم وأحصر.

أما إذا كان بمكة، ولم يقف بعد، فإنه ليس بمحصر؛ لأنّه لو فاته الوقوف بعرفات يحل بعمرة، فلم تمس الحاجة إلى التحلّل بالذّبع.

رحل أهل معمرتين فسار إلى مكة ليقضيهما، ثم أحصر بعث بهدي واحد يحلّ به من عمرة واحدة. أمّا على قول محمد؛ فلأن الإحرام لم يصح إلا بأحدهما، وأمّا على قول أبي يوسف: فلأنّه كما فرغ من الإحرام أو نقص أحدهما فيبقى في [حرام واحد، وأمّا على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى؛ فلأنّه حين سار صار رافضاً [أحدهما](١١)، فحين أحصر [أحصر](١٧)، وهو محرم بإحرام واحد، فكان عليه أن يبعث دماً واحداً ليتحلل عن الثاني، وعليه دم واحد لرفض الأول وعمرتان، وهذا قول أبي حنيفة، وأبي يوسف وحمة الله تعالى عليهما؛ لأنّه شرع فيهما في قولهما.

وإذا أحصر ساعة أهل بهما بعث بهديين، وهذا قول أبي حنيفة، أمّا على قولهما: يبعث بهدي واحد؛ لأنه حين أحصر عند أبي حنيفة محرم بإحرامين، فيبعث بهديين ليتحلّل عنهما، وعندهما محرم بإحرام واحد، وعليه عمرتان في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى؛ لأنه شرع في إحرامهما، ولم يؤدهما. هذا إذا أهل بعمرتين.

ولو أهلٌ بحجّتين فسار، ثم أحصر، بعث بهدي واحدٍ لما فلنا في الإهلال بعمرتين، وعليه حجنان وعمرتان من قول أبي حنيفة وأبي يوسف، فإنّه شرع في إحرام الحجتين.

وفائت الحج يقضي الحج والعمرة، ولو أحصر ساعة أهل بهما بعث بهديين في قول أبي حنيفة رحمة الله تعالى عليه، وفي قولهما: يبعث بهدي واحد لما قلنا في العمرة.

ولو أهلَّ بشيء واحد، ولم ينو به حجة، ولا عمرة، ثم أحصر بعث بهدي واحد لما قلنا في العمرة، وعليه عمرة؛ لأنّا تيقناً بوجوب العمرة؛ لأنّه إن كان معتمراً فعليه العمرة، وإن كان حاجاً فعليه الحج والعمرة، فشككنا [في] الحج، فأوجبنا المتيفن، وإن لم يحصر كان بالخيار إن شاء جعله حَجَّة ما لم يأت مكة؛ لأنّ عَلِيّاً وَأَيّا مُوسَى الأَشْعَرِيّ أَهَلاً مِنْهَا بِإِهْلاَلِ وَسُولِ اللّهِ عَلَيْهَ، وَلَمْ يَعْلَمَا مَا أَهَلُّ النّبِيُ عَلَيْهُ فالنّبي عَلَيْ جَعَلَ عَلِيّاً حَاجًا وَأَبَا مُوسَى مُغْتَمِراً وَسُولِ اللّهِ عَلَيْهُ، وَلَمْ يَعْلَمَا مَا أَهَلُ النّبِي عَلَيْهُ فالنّبي عَلَيْهُ جَعَلَ عَلِيناً حَاجًا وَأَبَا مُوسَى مُغْتَمِراً وَسُارِ هذا في كلّ من أبهم في الإحرام يخبر فيه، وإن أتى مكة فطاف قبل أن ينوي شيئاً كانت عمرة؛ لأنها أقلهما؛ لأن هذا الطواف وقع عن عمرته؛ لأن طواف العمرة لا يستغنى عن الإحرام، فإذا كان محرماً كان إحرامه إلى ما لا يستعنى عن الإحرام، فإذا كان محرماً كان إحرام أولى، فتعين إحرامه للعمرة كما لو وقف بعرفة بغير إحرام الحُجّة.

وكذا لو جامع قبل أن ينوي شيئاً لرمه دم، ويمضي في عمرة فاسدة، ثم يقصيها، فلا يكون عليه حجة؛ لالله لزمه أقل الأمرين : وهو العمرة لتيقّننا بوجوب الطّراف والسّمي.

⁽١) في دأه: ساقطة. (٧) في دأه: ساقطة،

ولو أهل بشيء واحد ونواه وسماه، ثم نسي، ثم أحصر، بعث بهدي واحد يحل به؛ لأنه محرم بإحرام واحد فيلزمه دم واحد للتحلّل، وعليه حجة وعمرة. ولو أهل بشيئيس، ثم نسي بعث بهديين؛ لأنه محرم بإحرامين، وعليه عمرتان، وحجتن؛ لأنا نحمل إهلاله على القران حملاً لأمر الصلاح إذ الإهلال بشيئين، وهو غير مكروه هذا، ولو وصل إلى البيت، ولم يحصر دخل قارناً لما قلنا، فعليه دم القران؛ لأنه قارن، وإن حل المحصر قبل أن ينحر عه هديه فعليه دم لإحلاله، ويعود حراماً كما كان حتى ينحر عنه هديه؛ لأنه محرم ما لم ينحر عنه هديه، وإذا كان المحصر معسراً لم يحل أبداً إلا بدم؛ لأنه حق المتعين لإحلاله بالنص.

رجل سرقت تفقته بعدما أحرم، فإن قدر على المشي لا يكون محصراً، وإن لم يقدر على المشي يكون محصراً؛ لأنّه عاجز [كما] في «الكافي» وغيره.

القصل الخامس

فيما يستحب للحاج أن يفعل

رجل حجّ مرّة، فأراد أن يحجّ مرّة أخرى فالحج أفضل أم الصّدقة؟ فالمختار أنّ الصّدقة أفضل؛ لأنّ الصّدقة تطوّع بعود نفعها إلى غيره والحج لا، والأحسن للحاج أن يبدأ بمكة، فإذا قضى نسكه مرّ بالمدينة؛ لأنّ الحجّ فريضة والزّيارة تطوّع، ولو كان غير ححة الإسلام يبدأ بأيهما شاء، فإن بدأ بالمدينة مع هذا في الوجه الأول جاز. ويأتي قريباً من قبر النّبيّ علي ويسلم على أبى بكر وعمر رضى الله تعالى عليهما فيترجّم عليهما.

الحاج إذا خرج راكباً كان أفضل؛ لأن المشي يجهد الإنسان، ويسيء خلقه، فلا يأمن أن يأثم في إحرامه.

القصل السادس

في المسائل المتفرقة

إذا تطوّع بعرفة بين الظهر والعصر، وهي سنة الظّهر فعليه أن يعيد⁽¹⁾ الأدان والإقامة للعصر في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمة الله عليهما؛ لأنّه لمّا اشتغل بأذان السّنة صار فاصلاً منهما، فلا يكتفى بالأذان الأول.

ليلتان في حكم نهار ما مضى لا في حكم نهار مستأنف: ليلة عرفة حتى لا يجوذ الوقوف فيها كما لا يجوذ التضحية فيها كما لا يحوذ في يوم عرفة.

⁽١) في دبه: أن يعيد، ساقطة.

أمّا الأول عظرُ للحاج.

وأمَّا الثاني: فلأن هذه ليست بليلة ثانية، بل هي عين الأولى، فإنَّ هذه الليلة بعينها لمَّا كانت تبعاً لنهار ما مضي، وهو يوم عرفة، فلم يبق تبعاً لنهار مستأنف، وهو يوم الأضحى

رجل اصطاد صيداً(١) في الحرم، ثم أخرجه منه(٢) فباعه في الحلّ من حلال، أو محرم؟ كان البيع باطلاً؛ لأنَّه صار صيداً لمحرم.

مُحْرِمٌ اضطر إلى مينة وصيد يأكل المينة ويدع الصَّيد في قول أي حنيفة ومحمد رحمة الله تعالى عليهما؛ لأنَّ في أكل الصَّيد ارتكاب محطورين، وإن وجد صيداً قد نمحه مُخرم، فإنه يأكل لحم الصَّيد ويدع الميتة في قول محمد؛ لأنَّة ميتة حكماً والآخر مينة حقيقة

وإن وجد صيداً حيّاً، ومال إنسان يذبح الصيد ولا يأخذ مال المسلم؛ لأنهما، ما استويا في الحرمة؛ لأنَّ الصَّيد حوامٌ حقاً للَّهِ تعالى، ومال المسلم حقاً للعبد، فكان الترجيح لحق العبد لحاجة العبد إليه، وإن وجد لحم إنسان وصيداً يذبح الصَّيد، ولا يأكل لحم الإنسان؛ لأنهما ما استويا في الحرمة؛ لأنَّ لحم الإنسان حرام حقًّا للشَّرع وحقًّا للعبد، والصَّيد حرام حقاً للشِّرع لا غير، فكان الأول أولى في افتاوى الصدر الشهيدا. والله تعالى أعلم بالصواب وإليه المرجح والمآب.

 ⁽١) في ١١٥: ادخل وهذا حطأ والصواب أثنناه كما في ب.
 (٢) في ١٩٠٤. ثم أخرجه منه. ساقطة.



ينسيد الله النكن الزيتسير

قال رضي الله تعالى عنه: هذا الكتاب اشتمل على ستة قصول:

القصل الأول: في إذن المولى، وإجازته النّكاح، وتجويزه، وإذن المرأة والرّحل وتزويج المولى.

الفصل الثاني: في التوكيل بالنكاح، والرّسالة، والكتابة، والكفاءة، والمهر، والنَّفة.

الفصل الثالث: في الخلوة، وحرمة المصاهرة، وغيرها، والنسب، والألفاط، التي يتعقد بها النَّكاح.

الفصل الرّابع: في الرّضاع، والعنين، والمجبوب، واختلاف الرّحل والمرأة في النّكاح، ومناع البيت، والشهود والمحرم، والاستحلاف، والخيار.

الفصل الخامس: فيمن أحق بالولد، والنّكاح بغير لولي، ونكاح الفضولي، وفيما يكره للمرأة أن تفعله، وفيما لا يكره، والإقرار بالنّكاح.

القصل السّادس: في [المسائل](١) المتفرقة.

 ⁽١) في اأه: ساقطة وهي في ب.

الفصل الأول

في إذن المولى وإجازته النّكاح

إذا أدن الورثة للمكاتب بالنَّكاح جاز؛ لأن الولاية لهم.

أمة تزوجت بغير إذن مولاها، ثم باعها المولى فأجاز المشتري النكاح؟ إن دخل مها الزّوج جاز؛ لأنه وجبت عليها العدّة، فلا يحل فرجه للمشتري، فبفي النّكح موفوعاً عالإجازة صادفت نكاحاً موقوفاً فيجوز، وإن لم يدخل بها الزوح فلا تجوز إجازة المشتري؛ لأنّه يحل فرجها للمشتري، وإذا ثبت جلّ باتّ يبطل الموقوف به.

عبد تزوج امرأة، ثم امرأة، ثم امرأة، فبلغ المولى فأجاز الكل، إن لم يدخل بهن جاز نكاح الثالثة؛ لأن الإقدام على نكاح الثالثة ردّ نكاح الثانية والأولى، فبقي الموقوف نكاح المرأة الثالثة، فإن دخل بهن فسد نكاحهن؛ لأن الإقدام على نكاح الثلاثة (الايمكن أن يجعل العدة ردّ العدّة الثانية للأولى، ونكاح الثالثة في عدة الثانية والأولى لا يجوز، وكدبك الحز لو تزوّج عشر نسوة بغير إذنهن فبلغهن فأجزنه جميعاً جاز نكاح التاسعة والعاشرة؛ لأنه لما تزوّج التاسعة كان ذلك ردّ نكاح الأربعة، فلما تزوّج التاسعة كان ذلك ردّ نكاح الأربعة الأحرى فبقى نكاح التاسعة والعاشرة موقوفاً على إجازتهما.

أمّ ولد لرجل تزوّجت بغير إذن مولاها، ثم أعتقها المولى، أو مات عنها مولاها، إن لم يدخل بها الزّوح لم يجز النّكاح؛ لأنّه وجبت عليها العدّة من المولى، والعدّة منعة نفاذ النّكاح، وإن دخل بها الزّوج جاز النّكاح؛ لأنّ وجوب العدّة من الزوج، فلا تجب العدة من المولى.

عبد قال للمولى: الذن لي في التزوّج، فقال: ذلك إليك، فهو إذن، وإن قان: أنت أعلم فليس بإذن؛ لأنّ قوله: أنت أعلم عربية فارسيتها (ثوبه داني) فهذا ليس بإذن. هذه الجملة في «فتاوى الصّدر الشهيد».

ولا يجوز للعبد والمكاتب والمدبّر أن يتروّجوا بغير إذن المولى، وكدلك معتق البعص عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لما روي عن النّبي ﷺ أنّه قال: ﴿ أَلِمَا عَبْدِ تَزَوَّجَ مَغَيْرِ إِدْبِ مَوْلاً وَ عَلَيْكَ عَالِمِي المعض بمنزلة المكاتب، وكذلك المكاتبة، وأمّ الولد، والمدبّرة.

ولا يجوز للمولى أن يزوّح المكاتب والمكاتبة بغير رصاهما لعدم الولاية، وليس للأب والوصي والشريك والمأذون والمضارب أن يزوّجوا العبد؛ لأنّ ترويجه ينقص المالية

⁽١) ني هبه: الثالثة،

ويشغلها بالمهر والنفقة، ولا يكون اكتساباً للمال، وأمّا الأمة فصح تزويحها من الأب والوصي والجد والمكاتب والمفاوص والقاضي؛ لأنّه اكتساب للمال بإزاء ما ليس بمال فيكون من باب النفع.

أمّا شريك العنان والمضارب والمأذون لا يملكون تزويج الأمة عند أبي حيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، وقال أبو يوسف: يملكون كالمفاوض والأب والرصي والقاضي والمكاتب لهما: أنّ هذه مبادلة المال بما ليس بمال، فلا يدخل تحت الإذن بالتجارة، وقال أبو يوسف: لو زوج الأب جارية ابنة عبد ابنه يجوز؛ لأنّ المانع من التّزويج كون النكاح شاغلاً رقبة العبد بالمهر والنّفقة وهذا مفقود هنا.

ولو تزوج العبد، أو الأمة بغير إذن المولى، ثم أجاز التكاح، قبل الدّخول، أو بعده لم يلزمه إلاّ مهرها؛ لأن الإجازة لاحقة للعقد السّاس، فلمّا اعتبرناه لإيجاب مهر واحد لا نعتبره لإيجاب العقد مرّة أخرى.

ولو تزوجت الأمة بدون إذن المولى، ثم خرجت عن ملكه؟ إن حلّ فرجها للمالك الثاني انفسخ العقد؛ لأنّه اعترض على الملك الموقوف ملك آخر فأبطله، وإنّ لم يحل فرجها للثّاني فأجاز الثّاني جاز؛ لأنّه لم يطرأ على الملك الموقوف ملك باتّ، فلا يبطله.

وأمّا العبد إذا تزوج بدون إذن المولى، ثم خرج عن ملكه فللثاني أن يجيزه؛ لأنه لا يملك بضعه، وكذلك إن تزوجت الأمة بغير إذن المولى، ولم يجز حتى مات وورثته من يحل له وطنها بطل النكاح الموقوف، وإن ورثه من لا يحل له وطؤها بأن ورثه جماعة، أو ورثه ابنه وكان الميت وطأها، فللوارث الإجازة، ولو تزوّج العبد، أو الأمة بدون إذن السيّد فأعتقهما جاز النّكاح، وإن لم يعتق لكن أذن لهما بالنّكاح لم يجز إلا بالإجازة؛ لأن الملك باقي إلاّ أنّ المولى أذن له في إثبات النّكاح، ولو أذن للعبد في النّكاح لم يملك إلا نكاح امرأة واحدة؛ لأنّ ولاية الإنكاح للسيّد ومطلق الإذن لا يقتضي التعميم.

ولو قال: تروّج ما شئت من النساء جاز أن يتزوّج ثنتين؛ لأنّه عمّم الأمر، ولو أذن له في النّكاح مطلقاً، فتزوج امرأة نكاحاً فاسداً ودخل بها لزمه المهر في الحال عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقالا: يتأخر إلى ما بعد العنق؛ لأنّ الفاسد ليس بنكاح، فلا يظهر الإذن في حقه، ولأبي حنيفة: الإذن بالنّكاح مطلقاً، فيجري على إطلاقه، فيتناول الصحيح والفاسد كالإذن بالبيع مطلقاً.

وكذلك إذا أذن له بالتكاح، فنزوج امرأة نكاحاً فاسداً، ثم تزوّجها^(۱)، أو تزوج غيرها نكاحاً صحيحاً لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى؛ لأن الإذن قد انتهى بالأول، وعندهما: يجوز؛ لأن الإذن باق.

⁽١) - في اب: زرّجها.

وأمَّا تزويج المولى:

رجل اشترى جارية، ثم تزوجها قبل الشض إن تم البيع جاز النّكاح، وإن التقص على في قول أبي يوسف، خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى، والمختار، قول أبي يوسف لأن المبيع متى انتقض قبل القبض انتقض من الأصل معنى، فصار كأنّه لم يكن، فكان التكح باطلاً.

رجلٌ زوّج أمنه من عبده على أن أمرها بيده. إن بدأ العبد، فقال وخني أمنك [هذه] (1) على أن يكون أمرها بيدك فطلقها كلما ثريد، فروّجها مه لم يصر الأمر بيده، وإن بدأ المولى، فقال: زوجتها منك على أن أمرها بيدي أطلقها كلما أريد: ففال العبد: قبعت، صار الأمر بيده؛ لأنّ في الوجه الأول العبد فوض الأمر إليه قبل النكاح، فلم يصح، وهي الوجه الثاني: فوض العبد الأمر إلى المولى بعد التكاح، ونظير هذا.

رجل تزوّج امرأة على أنها طالق، أو على أنّ أمرها بيدها تطلق نفسها كلّما تريد لا يقع الطلاق ولا يصير الأمر بيدها ولو بدأت الأمر، وقالت: زوّجت نفسي هكذا على أني طالق، أو على أنّ أمري بيدي أطلق نفسي كلما أريد، فقال الزّوج: قبلت وفع الطلاق، وصار الأمر بيدها. إذا ثبت هذا فقول:

لو أرادت المطلقة الثلاث أن تحتاط وقت التحليل فالاحتياط أن تبدأ، فتفول: زوحت نفسي ملك على أن أمري بيدي أطلق نفسي كلما أريد حتى ينقطع طمع المحلل لها، ولو قال: تزوّجتك على أنك طالق بمدما أتزوّجك، أو قال: إن أمرك بيدك بعد ما أتروّجك تطلقي نفسك كلما تريدين، فقالت المرأة. قبلت، صار الأمر بيدها؛ لأنه جعل الأمر بيدها بعد الذكاح.

رجل زوّج أمة من رضيع، ثم جاءت بولد فادّعاه المولى ثبت النسب منه؛ لأنّه عبده، وليس له نسب.

ولو كان الزّوج مجبوباً لم يثبت النّسب؛ لأنّه عبده، لكن له نسب من الزّوح، وعلى الزّوج المهر الكامل.

مكاتب، أو عبد تزوج بغير إذن المولى، ثم طلّق كان ذلك ردّاً منه؛ لأنّ الطلاق يقطع النّكاح النّافذ؛ فلأن يقطع الموقوف كان أولى فإن أجازه المولى عدد الطلقات اشلات لم يجز النّكاح؛ لأنّه أجاز الفسخ، ولو أذن له أن يتزوّجها بعدما طلقها ثلاثاً، أو أجار المولى النّكاح بعد الطلقات كره له أن يتزوّجها، وقد طلقها ثلاثاً، ولو تزوّجها لم يعرق بيمهمه مي قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى، لا يكره

أبو يوسف يقول: بأن إجازة المولى لمّا كانت باطلة كان عدماً، ولو لم يحر المولى

⁽١) في (أ): بالطة.

كان له أن يتزوَّحها ثانياً. عير إذه من غير كراهة بالإحماع، فكذا هما. هما بقولان. الإحازة في الانتهاء كالإذن في الابتداء، والإذن في الابتداء لو كان ها هما موجودٌ صَّارِت محرمة حقيقية، فإذا وجدت صورة الإجازة في الانتهاء يجب أن يثبت به نوع كراهة.

ولو زُوْج عبده أمته بغير مهر جاز، ولا مهر عليه، واختلف المشايخ: منهم من قال يجب المهر، ثم يسقط، ومنهم من قال: لا يجب، وهذا أصح؛ لأن الوجوب وإن كان حقاً للَّهِ تعالى فإنَّه يجب حقاً لله تعالى، وللمولى، ولو حاز وجوبه للمولى ساعة لجار وجوبه أكثر من ساعة، ولو زوّج مكاتبة لم يجز؛ لأنّها مملوكة له، وكذلك المكاتب لم تزوَّج مولاته لم يجز؛ لأنَّه يؤدِّي إلى التناقض، وهو صيرورة كل واحد منهما مالكاً ومملوكاً، ولو زوَّج ابنة مكاتبته، أو عبده جاز؛ لأنَّها ليس في رقبته حقيقة ملك، ولا حق ملك، فإن مات المولى فسد نكاح العبد، ولا يفسد نكاح المكاتب إلاَّ أن يعجز؛ لأن [رقبة](١) العبد تورث، فملكت المرأة شيئاً من رقبته ورقبة المكاتب لا تورث، ولو ترؤج مكاتب ابنة مولاه بعد موته، لم يجز؛ لأنه إن لم يثبت لها في رقبته حصة (٢) [ملك](٦) يثبت حق الملك، وذا يمنع ابتداء النَّكاح، وإن كان لا يمنع البقاء فإن دخل بها كان المهر ديناً عليه وبطل حصة البنت من العبد من مهرها، وكذلك المكاتب؛ لأنَّ الفرقة حصلت بعد الدَّخول، فلا يسقط المهر إلاَّ أنَّها إن ملكت جميع رقبته سقط كلِّ المهر، وإن ملكت بعض رقبته سقط من المهر بحصة ذلك، وإن لم يدخل بها لم يكن لها مهر؛ لأن الفرقة حصلت قبل الذَّخول بمعنى من قبلها، وهو ملكها رقبة الزُّوج.

ولو تزوّجت امرأة عبداً، ولم تعلم أنّه عبد، ثم علمت كان لها الخيار. معناه: إذا كان مأذوناً في النَّكاح فأخبر المرأة أنَّه حزَّ فإنها وجدت زوجها غبر كفء لها، ولم يوجد منها الرضى بعدم الكفاءة أصلاً، ولا تكون هذه الفرقة [إلا عند القاضي إذا اختارت الفرقة](٢)؛ لأنَّ هذه فرقة لعدم الكفاءة، وهي لا تثبت إلاَّ بقضاء قاضي، ولو زوَّجها الولي منه، ولم يعلم آنه حزّ، ولا عبد، ثمّ علم جاز، ولو لم يكن له أن يفرق بينهما إذا زوجها برضاها إذا لم يشترط الكفاءة كان عدم الرّضا بعدم الكفاءة من المولى، ومنها ثانياً من وجه دون وجه؛ لأنَّ حال الزُّوج محتمل بين أن يكون كفؤاً وبين أن لا يكون كفؤاً، والنَّص إنَّما أثبت حقَّ الفسخ بسبب عدم الكفاءة حال عدم الرّضا بعدم الكفاءة(٥)، من كل وجه، فلا ثبت حال وجود الرّضي بعدم الكفاءة من وجه.

ولو تزوجت أمة بغير إذن مولاها، ثم أعتقت لم يكن لها الخيار؛ لأنَّ ملك النَّكاح ثبت عليها، وهي حرّة بعقد باشرته، ولو دخل الزّوج عليها بعدما أعتقت كان المهر لها؛

⁽١) في اأا: ساقطة, (3) في اأه: سائطة، وقد وجدناها في ب وأثبتناها.

⁽٢) في أب: حقيقة, (٥) سَأَقطة من ابا وهي في اله.

⁽٢) أن الله: ساقطة.

لأنّ المهر وحب بعد الحريّة عوض عن ما يملك عليها، فكان المهر لها، وإن دحل بها، ثم أعتقت كان المهر للمولى، ولا مهر لها، لأنّ بالعنق لمّا جار النّكاح استبد الجوار إلى أوّل العقد فيظهر أن الوطء صادف عقداً جائراً فيوجب المسمّى لا غير.

ولو تزوج أمة بغير إذن مولاها، ثم تزوّج أمها، أو ابنتها، أو حرة أحنبية، أو أربعاً سواها كان هذا ردّاً منه للنكاح الأول؛ لأنهما لا يجتمعان، فكان الإقدام على الثاني مسخاً للأول؛ فإذا أحاز المولى بعد ذلك لم يجر؛ لأنّ الإجازة لا تعمل في المنفسخ؛ ولو زوح أمته، أو عنده بغير رضاه جاز النّكاح؛ لأنهما مملوكان له على الإطلاق والملك علة لولاية تنفيذ تصرف المشروع.

ولو قال لأمته: زوجتك أمس وأمكرت ذلك جاز النكاح، ولو قال لعبده: زوجتك أمس امرأة، وأنكر ذلك لم يصدق المولى على العبد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى! أن يشهد الشهود، أو تدرك الصّغيرة فتصدّقه، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: يصدق، وكذلك المولى لو قال: زوجتها أمس، أو زوجته وهما صغيران، فهو على هذا الخلاف. هما يقولان: أقرّ بما يملك الإنشاء فيصح، كما لو أقر على نفسه. أبو حنيفة يقول: لو ملك الإقرار إنّما يملك باعتبار ملك الإنشاء، وهو لا يملك الإنشاء بدون الشهود، فكذا الإقرار، ولا كذلك الأمة؛ لأنّ ملك الإقرار لا يملك الإنشاء، بل؛ لأنه تصرف على نفسه، ولا يأخذ زوج الأمة مولاها بالبيتوتة له معها، لكن متى وجد فرصة قضى وطره منها؛ لأنّ منافع البدن مملوكة للمولى قبن له استخدامها على كل حال.

ولو زوّج رجل أمته، ثم قتلها المولى قبل الدّخول لم يكن للمولى مهر في قول أس حنيفة: وقالا: له المهر. هما يقولان: إن القتل موت بأجل، وبالموت يتأكد المهر كالحرة إذا قتلت نفسها قبل الدُخول بها؛ وأبو حنيفة يقول: بأن القتل، وإن كان موتاً في حق الله تعالى، فهو تغويت في حق القاتل حتى يتعلق به القصاص، أو الدّية والكفارة وهنا تعلق بهذا القتل أحكم حتى لو كان خطأ كان عليه الكفارة، ولو كان عبداً كان المقتول شهيداً، فصار المولى مفوتاً المبدل فَجُوزِي بمنع البدل، بخلاف الحرّة إذا قتلت نفسها؛ لأنه لا يتعلق بقتلها حكم من أحكام القتل، فصار قتلها وموتها سواء.

ولو تزوّج أُمة في عدة حرة جاز في قول أبي يوسف ومحمد وحمهما الله تعالى (1) وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لا يجوز. هما يقولان: المحرّم نكاح الأمة على نكاح الحرّة، ولم يوجد، وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول: بلى، لكن العدّة من النكاح تعمل عمل النكاح في حق التحريم كما في نكاح الأخت.

ولو تزوج خمس حرائر وأربع إماه جاز نكاح الإماه؛ لأزَّ نكاح الحرائر لو انعرد علل، ومكاح

⁽١) في البه: في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى، ساقطة.

الإماء أو انفرد صبح فخرج الحرائر من العقد وبقي الإماء (١) منفردات بالنَّكاح مصبح مكاحهر.

ولو كانت حرة وأمة، أو أربع حرائر وأربع إماء جاز نكاح الحرائر وبطل نكاح الإماء، لأن نكاح الحرائر وبطل نكاح الإماء، لأن نكاح الحرائر لو تقدم صح ومنع نكاح الإماء، فقد قارن نكاح الإماء ما يمنع الضحة، فلم يصح، وهذا كله إذا كان في عقدة واحدة، ولو بؤا المولى لأمته مع زوجها بيتاً، ثم بدا له أن يصرفها إلى خدمته وينزعها (٢) كان له ذلك؛ لأنّ المنافع تحدث على ملك المولى، فكان له استبقاؤها.

ولو قال رجل لرجل: تزوج بهذه فإلها حرّة، ولم يزوجها منه، فتزوجها فولدت منه، فإذا هي أمة لم يأذن لها مولاها؟ ضَمِنَ الزّوج الأقل من مهر المثل، ومن المسمى، وقيمة الولد، ولا يرجع على من أمره.

أمّا وجوب الأقلّ من مهر المثل، ومن المسمى؛ لأنّه دخل في نكاح موقوف، وأما وجوب قيمة الولد؛ لأنّ ولد المغرور حرّ بالقيمة، وأمّا لم يرجع على من أمره؛ لأنّ الأمر لم يضمن له شيئاً، ولو زوّجها منه رجع عليه بقيمة الولد؛ لأنّ الأمر لما شرط له الحرية بعقد ضمان بمباشرة، وهو النّكاح ضمن له سلامة الولد بغير بدل، فإذا لم يسلم إلا ببدل رجع على الضامن، ولم يرجع بالعقد؛ لأنّ العقد بدل ما سلم للواطى، ويضمن قيمة الولد يوم الخصومة؛ لأنّ العقد بدل ما سلم للواطى، ويضمن قيمة الولد يوم الخصومة؛

ولو كان الزوج عبداً، أو مكاتباً، أو مدبراً كان ولده رقبقاً في قول أبي حنيفة وأبي يوسف، وقال محمد: هو حر. هذا كله إذا علم الزّوج أنها حرّة. محمد يقول: إن العبد شارك الحرّ في سبب هذا الحق، وهو الغرور فشاركه في الحكم، وهو حق الولد بالقيمة. هما يقولان: بلى، لكن حكم الشّرع أنه نظر إلى المغرور بإبقائه على الحرية لترجيح ماله على ما للمرأة، وهنا لو ثبت العتل لثبت ابتداء، وليس إذا ثبت الترجيح لمعنى ما يدل على ثبوته بذلك المعنى ابتداء، في «العصام» و«الكافي».

وأمّا إذن الرّجل والمرأة في النّكاح:

رجل زوَّج رجلاً امرأة يغير إذنه، فقال: نعم ما صنعت، بارك الله لنا فيها، أو قال: أصبت، يكون إجازة غالباً، وإن كان قد أصبت، يكون إجازة غالباً، وإن كان قد يراد الاستهزاء، وكذلك إذا هنّاه القوم فقبل النهنئة.

امرأة بالغة أراد أبوها أن يزوِّجها فقال لها أبرها: إنِّي أريد أن أزوجك، فسكتت، فزوِّجها، ثم قالت: لا أرضى؟ إن لم يسم الزَّوج والمهر لا ينفذ النّكاح، ولها أن تردُّ؛ لأنَّ مع جهالة الزَّوج والمهر لا يتم الرّضى، وإن ذكر الزوج والمهر ينهد النّكاح، ولم يصح الزد، لأنّه تم الرّضى، وإن ذكر الزَّوج، ولم يذكر المهر؟ إن وهبها ينفذ النّكاح، وإن زوجها بمهر

⁽١) في اب: جاز نكام الإماء... وبقى الإماد: ساقطة.

⁽٢) في اب: ونزعها

مسقى لم ينفذ؛ لأنه إذا أوهبها فتمام العقد بالزّوح والعرأة عالمة بالزّوح فيتم الرّضى لهدا العقد. هذا إذا أخبرها بنكاحها قبل العقد، ولو زوجها، ثم أخبرها فسكنت، فإذا لم يذكر المهر والزّوج المحتار أنه لا ينفد فيه. وبه قال الفقيه أبر الديث رحمه الله تعالى، وإن ذكر المهر فهو على النفصيل الذي ذكر باه.

رجل قال لأجنبية: إنِّي أريد أن أزوجك من فلان فقالت: (توبه داني) فهذا لا يكون إذناً منها. كذا احتار العقيه أبو اللبث؛ لأنّه يستعمل للإجازة ظاهراً.

صبي تزوّج امرأة بالغة وغاب الصبي، فلما حضر تزوّجت المرأة بزوح آخر والصبي قد أجاز النّكاح بعدما بلغ فإن تزوجت المرأة قبل إجازة الصبي جاز؛ لأنّ الإقدام على النّكاح الثّاني فسخ للأول، ولها ولاية الفسخ، وإن تزوجت بعدما أجازه الصبي، فإن كان النّكاح بمهر مثلها، أو بما يتعابن النّاس فيه لا يجوز التّكاح الثاني، وإن كان بمهر كثير لا يتغابن النّاس فيه [يجوز]، فكذا إذا كان له أب، أو جد، وإن لم يكن له أب، أو جد جاز نكاح الثاني؛ لأنّ هذا النّكاح لم يتوقف؛ لأنّه لم يكن له مجيز، فإذا أجاز فالإحازة لم تصادف الموقوف، فلم تعمل الإجازة.

امرأة بالغة زرِّجها وليِّها فبلغها الخبر فقالت: لا أريد الزَّوج، أو قالت: لا أريد فلاناً. فالوا. في الوجه الأول: لا يكون ردًا، وفي الوجه الثاني: يكون ردًا، والمختار: أنه يكون ردًا في الوجهين؛ لأن قولها لا أريد الزَّوج أردات بهذا لا هذا الزَّوج، ولا زوجاً آخر لا إن أرادت به زوجاً آخر غير هذا الزوج، ولو قالت: لا أريد فلاناً كان ردًا، فكذا ها هـا.

الولي إذا زوّج بكراً فبلغها الخبر فصحكت جاز النّكاح؛ لأنّ الضّحك دلالة على الرّضى والفرح؛ لأنّه آلة السّرور، وإن بكت؟ تكلموا فيه، والمختار: أنّه إذا كان البكاء مع الضرب والصّياح لا يكون رضى؛ لأنّه آية الردّ، وإن كان مع السّكوت كان رضى؛ لأنّه آية الردّ، وإن كان مع السّكوت كان رضى؛ لأنّه آية الرضى.

بكر بلغها خبر النكاح، فأخذها العطاس والسّعال، فإذا ذهب عنها ذلك، فقالت: لا أرضى، وكذلك إذا أخذ فمها فقالت: لا أرضى جاز ردّها؛ لأنّه سكوت لضرورة، فلا يكون دلالة الرّضى.

امرأة زوجها وليها من رجل بغير أمرها، فبلغها، فردّت، ثم قالت بعد ذلك في مجلس آخر بعدما قال لها وليها: إن أقواماً يحطبونك فقالت: أنا راضية بما تفعل فزوجها الولي من الأول فأبت أن تجيز النّكاح الثاني كان لها ذلك؛ لأن قولها: أنا راضية انصرف إلى غير الأول، وهذا بمنزلة من طلق زوحته، فيقول الرّجل: إني كرهت صحبتها فطلقتها، فزوجني امرأة نرضاها لي فزوجه المطلقة لم يجز، وكذلك إذا باع عبداً، ثم أمر أناساً بشراء عبد فاشترى ذلك العبد لم يجز لما قلنا.

رجل قال لابنته البكر البالغة: إن فلاماً يخطبك قالت: لا تزرّجني من فلان فإنّي لا أريد، فزوّجها أبوها منه فبلغها الخبر فسكتت حاز النّكاح؛ لأنّ الردّ في الحال لا يمسع الرّضى من بعد، ولو أنها قالت: قد كنت قلت أني لا أربد فلاناً، ولم ترد على هذا لم يجر النّكاح؛ لأنها أخبرت أنّها على إبانها الأول.

بكر زرِّجها وليِّها، فقالت بعد سنة: قد كنت قلت حين بلغني النَّكاح: لا أرضى؟ فالقول قولها؛ لاَنها منكرة وقوع الملك عليها فإن كان بلغها الخبر، وعندها قوم، فقالت: قد رددت النَّكاح حين بلغني لكنهم لم يسمعوا مني لا يقبل قولها؛ لأنه ثبت سكوتها عند القوم نثبت الرِّضا ظاهراً،

الولي إذا آراد أن يزوّج بكراً فسمّى لها رجلاً فقالت: غبره أحبّ إلى يحتمل الإذن وعدم الإذن، فقبل النكاح النكاح (١) لم يكن، فلا يجوز بالشّك وبعد النكاح النكاح (١) كان، فلا يطل بالشك.

رجل تزوج وليّته فردّت النّكاح، فاذعى الزّوج أنّها صغيرة، واذعت هي أنّها بالغة، فالقول قولها إن كانت مراهقة؛ لأنّها إذا كانت مراهقة^(٣) كان المخبر به يحتمل الثبوت فيقبل خبرها؛ لأنّها منكرة وقوع الملك عليها.

رجل زوج لابنه البالع امرأة بغير إذنه، ثم جنّ الابن قبل الإجازة. ينبغي للأب أن يقول · أجزت النّكاح على ابني ؛ لأنّه يملك الإنشاء على ابن مجنون فيملك الإجازة بطريق الأول.

وأمّا تجويز الولي:

رجل حطب لابنه الصغير امرأة، فلما اجتمعوا للعقد قال أب المرأة لأب الرُوج بالفارسية (داذم بزمي اين وختوا بمهر هو اردم م) فقال أبو الزّوج: (بذير فتم) يجوز النكاح على الأب، وإن جرى بينهما مقدمات النكاح للإبن هو المختار؛ لأنّ الأب أضاف النكاح إلى نفسه وهذا أمر يحتاط فيه، ودلت هذه المسألة على أن من قال للآخر بعد ما جرى بينهما مقدمات البيع: بعت هذا العبد بألف درهم فقال الآخر: اشتريت يصح، وإن لم يقل: بعت منك، وكذلك لو قالت المرأة بالفارسية: (خويشنن راحز بدم بحدت وكامين) فقال الرّوح: (فرو ختم) يصح، وإن لم تقل المرأة منك.

رجل أراد أن يزوج امرأة لابنه الصّغير، وهي صغيرة فقال أب الصّغيرة: زوجت ابني ابنتك فقال أب الصّغيرة: لابني يجوز النّكاح للإبن؛ لأنّ أب الصغيرة أضاف الإبحاب إلى الابن بيقين، وقول المتزوح: قبلت، جواب، والجواب يتقيد بالأول، فصار كما لو قال: قبلت لابني.

غلام أدرك صحيح العقل، ثم جنّ جنوناً مطبقاً جاز فعل الأب عليه في البيع والشراء والنكاح وغيرها فأبو حنيفة لا يوقت في الجنون المطبق شيئاً كما هو دأبه في التقدير، لل يغوض إلى رأي القاضى.

⁽١) في ابء: سائطة. (٢) في ابء الأنها إذا كانت مراهفة: سافطة.

⁽٢) في ابا: ساقطة،

رجلان لأحدهما ابن صعير، وللآخر بنت صغيرة. فقال أبو الضغير الشهدوا أي قد زؤجت ابني أحمد يعني: أب الصغير من ابنة فلان ممهر كذا؛ وقال أب الضعيرة أبس هكذا فقال أب الصغير: هكذا، ولم يزد على هذا، فالأولى أن يحددا التكاح، وإن لم يجددا جاز؛ لأنّ دليل الإجازة ظاهر.

رجل زرِّج ابنته الصغيرة من ابن كبير لرجل يغير أمره، فخاطب عنه أبوه، ثه مات أب الصغيرة قبل أن يجيز الابن؟ بطل النكاح؛ لأن لأب لصغيرة أن يفسح هذا النكاح؛ لأنه في هذا: النكاح قائم مقام الصغيرة، والصغيرة لو كانت كبيرة فزوجت نفسها من ابن كبير لرحل يغير إذنه خاطبت عنه أبوه كان لها أن تفسخ النكاح قبل أن يجيز الابن، فكذا الأب، فإذا مات كان موته بمنزلة رجوعه، وبمثله لو كانت مكان الصغيرة كبيرة فزوجها بغير إذنها. باقي المسألة بحالها لا يبطل بموت الأب إن أراد أن ينقص النكاح لا يملك النكاح؛ لأنه بمنزلة الفضولي. وإذا زوج غير الأب والجد الصغيرة فالاحتياط أن يعقد مرتين مرة بمهر مسمى، ومرة بعير التسمية لأمرين.

أحدهما: أنّه لو كان في التسمية نقصان لا يصح النّكاح الأول فيصح النّكاح الثاني بمهر المثل.

والثاني: وهو أنّ الزّوج لو كان حلف بطلاق امرأة بلفظة: إن تزوجت امرأة، أو بلفظة: كلّ امرأة أتزوجها ينعقد الثاني ويحلّ، وإن كان أباً أو جداً، فكذلك عد أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى، وعند أبي حنيفة: للرجه الثاني.

رجل له ابنة واحدة كبيرة اسمها: فاطمة فقال للخاطب: زوجت ابنتي عائشة منك، ولم تقع الإشارة إلى شخصها لا ينعقد النّكاح، ولو قال: زوجت ابنتي منك، وله ابنة واحدة، ولم يرد على هذا جاز؛ لأنّه أمكن تصحيح النّكاح بالتسمية، ولو كان ابنتان كبرى اسمها عائشة وصغرى اسمها فاطمة، فأراد أن يزوّج الكبرى وعقد النّكاح باسم فاطمة ينعقد النّكاح على الصغرى.

ولو قال: زوجت ابنتي الكبرى فاطمة يجب أن لا ينعقد النَّكاح على أحدهما؛ لأنَّه ليس له ابنة كبرى بهذا الاسم.

رجل تزوّج امرأة ودخل بها، ثم ادْعت بعد الدُّخول أنها قد ردْت النّكاح حين زوْحها الأب، وأقامت على ذلك بينة: تقبل بيّنتها [هكذا] ذكر في بعض المواضع، والصّحيح أنّها لا تقبل؛ لأنّ النمكين من الوطء كالإقرار.

وليُّ صغيرة رُوّجها رجلاً كفؤاً وأتى على ذلك زمان، ثم قال: لست أنا موليُّ لا يصدق الولي فيما قال: لأنّه مناقض، لكن ينظر: إن كانت ولايته طاهرة جاز النّكاح وإلاَّ لم يجز؛ لأنّه رُوّجها، ولا ولاية له ظاهرة.

وليان أقرب وأبعد، فغاب الأقرب غيبة مقطعة كان للبعيد أن يزوّج العُشخيرة؛ لأنّه زال

الماتع من ولاية الأحد.

واختلفوا في حدّ الغيبة المنقطعة، والصّحيح: أنّه أدنى حدّه السّفر ثلاثة أيام، وبعضهم قال: لو انتظر قدومه، أو إعلامه يفوت الكفؤ؛ وهذا يؤيد ما ذكرنا؛ لأنّ الكفؤ لا يتربّص أيّاماً كثيرة ويتربّص قليلاً. فلا بد من حدّ فاصل بينهما فحدّدناه بثلاثة أيام؛ لأنّه لا مهاية لما زاد على الثّلاث.

رجل زوج ابنته البكر البالغ، ثم خاصمت مع زوحها، فقال الزّوج: بلغك الخبر فسكتت فقالت: بلغني الخبر، فرددت فالقول قولها؛ لأنّها أنكرت وقوع الملك عليها، ولو قالت: بلغني الخبر يوم كذا، فرددت، وقال الزّوج: لا بل سكتت، فالقول قول الزّوج.

نظيره: إذا قال الشفيع: طلبت الشفعة حين علمت، وقال المشتري: ما طلبت حين علمت، فالقول قول الشفيع، ولو⁽¹⁾ قال الشفيع: علمت منذ كذا فطلبت، وقال المشتري: ما طلبت فالقول قول المشتري، والفرق: أنه إذا قال الشفيع: طلبت حين علمت فعلمه عند القاضي ظهور الحال، وقد وجد منه الطلب للحال، فكان القول قوله، أمّا إذا قال: علمت منذ كذا ثبت عند القاضي بإقراره وطلبه منذ كذا لم يظهر فيحتاح إلى الإثبات، وكذا لو اختلفت المرأة والزوج بعدما بلغت المرأة فقالت: قد اخترت الفرقة حين أدركت، وقال الزوج: كذبت لم تختاري، فالقول قول الزّوج، وعلمها أن تأتي بالبينة أنها اختارت فسخ النكاح، ولو قالت المرأة: بلغت الآن، واخترت الفرقة، وقال الزوج: لا، بل بلغت قبل المنكاح، ولو قالت المرأة: بلغت الآن، واخترت الفرقة، وقال الزوج: لا، بل بلغت قبل هذا، وسكت، فالقول: قولها؛ لأنه ظهر البلوغ الآن، وكما ظهر البلوع اختارت الفرقة.

الرّجل إذا كان يجن ويفيق هل للغير عليه ولاية في حال جنونه؟ إن كان يجن يوماً، أو يومين، أو أقل من ذلك لا؛ لأنّه لا يمكن الاحتراز عنه.

الابن إذا بلغ مجنوناً، أو معتوهاً تبقى ولاية الأب عليه، وعلى ماله؛ لأن هذا الجنون منصل بالضبي، فكان في معنى الصبا أمّا إذا بلغ عاقلاً، ثم جن، أو عنه، هل تعود الولاية في نفسه وماله؟ ذكر في بعض المواضع أنّه تعود بلا خلاف، وذكر في بعض المواضع: خلافاً؟ قال الفقيه أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى (٢٠): على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: لا تعود، بل تعود إلى القاضي، وعلى قول محمد رحمه الله تعالى: تعود، وقال الفقيه أبو بكر الميداني: على قول علمائنا الثلاثة رحمهم الله تعالى: تعود، وعلى قول زفر: لا تعود، بل تعود إلى السلطان.

الأب إذا جنّ، أو عته على قول الابن لا تثبت للإبن ولاية التصرف في مال الأب. وهل تثبت له ولاية التّزويج اختلموا فيه، والصّحيح: أنّه تثبت؛ لأنه عاجز محتاج متثبت

⁽١) في (ب): إذا قال الشفيع. . . . ولو: الساقطة.

 ⁽٢) البُلخي: هو محمد بن أحمد بن علي أبو بكر القندار البلخي، أستاذ جماعة منهم عبد الرشيد الولوالجي، أنظر: الفوائد البهية (١٥٦).

اله لاية لمن هو أقرب النّاس إليه.

إذا جنَّ الولي جنوناً مطبقاً تزول الولاية، وإن كان يجن ويفيق لا تزول الولاية حتى لو فعل في حال إفاقته جاز تصرفه.

رجل يزوِّج ابنة أخيه من ابن أخته، فقال: زوَّجت فلانة من فلان جاز، ويكنفي به، ولا يحتاج إلى أنْ يقول: قبلت؛ لأنَّ كلامه بحكم الولاية بمنزلة كلامين وصار هو كشخصين لمّا لم تكن العهدة على العاقد في باب التكاح.

الولى من كان أهلاً للميراث، وهو عاقل حتى لا يكون الكافر في حق المسلم، ولا الصّبي في حق البالغ، ولا المجنون في حق العاقل.

أمًا المجنون والصَّبي، بخلافه لا ولاية لهما على أنفسهما فعلى غيرهما أولى. وأمَاالكافر: لقوله تعالى: ﴿وَلَن يَجْمَلُ أَلَنَّهُ لِلكَّنفِينَ عَلَى ٱلْمُتَّمِينَ سَيبلُّو﴾(١٠].

ولو أدركت الصّغيرة، فلم تخنر ساعتنذٍ بطل خيارها، وإن لم تعلم أنّ لها الخيار، فرق بين هذا الخيار وبين خيار المعتقة فإنّها إدا لم تعلم بثبوت الخيار لا يبطل حيارها، والفرق: وهو أَنَّ جَهْلَ الصّغيرة في موضع العلم، فلا يعتبر، بخلاف الأمة لا تتفرّغ لمعرفة الأحكام، فكان جهلها في موضعه فتعذر.

والثيب: لا يكون سكوتها رضي إلاّ بالكلام؛ لأنَّ إقامة السَّكوت مقام الرّضي عرف بالنَّص في حق البكر، فلا يجب لها المهر إذا اختارت الفرقة، وكذا الزَّوح إذا أدرك فاختار الفرقة لم يلزمه مهر في قولهما؛ لأنَّ الفرقة بخيار البلوغ فسخ حقيقةً وحكماً.

أمَّا حقيقة: فلأنَّ القاضي يقول: فسخت النَّكاح.

وأمَّا معنى: فلأنَّ المعقود عليه يعود إلى العاقد كما خرج من غير صبب جديد، وما كان كذلك يسقط جميع البدل، وإن دخل بها لم يبطل مهرها في كلُّ فرقة؛ لأنَّ الفسخ لا يظهر في حق المستوفى وذا كافٍ لإبجاب كمال المسمّى.

ولا تكون الولاية إلاّ للعصبة عند محمد رحمه الله تعالى، وقال أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه: يكون للأم ولكل محرم ذكر، أو أنشى، وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى مضطر ب

محمد رحمه الله تعالى: احتج بقوله ﷺ: ﴿ النَّكَاحُ إِلَى الْعَصْبَاتِ (' ' وأبو حنيفة رحمه الله تعالى احتج، وقال: هذه قرابة تفيد الإرث، وتفيد الولاية كالوصية إذا الخلافة في الملك فوق الخلافة في التصرف.

وكذا ولاء الموالاة، وإن لم يكن أقرب منه، وهو الذي أسلم أبو الصغير على يديه

⁽١) في سورة النساد، آية: رقم ١٤١.

⁽٢) نصب الراية، كتاب التكاح، قصل في بيان المحرمات، باب: في الأولياء والأكفاء . الحديث الثالث

ووالاه، وهو آخر الأولياء؛ لأنَّ هذا العقد يفيد الخلافة في الإرث فيفيد في النكاح كالعصبات.

ولو أنّ رجلاً زوّج ابنه الصّغير امرأة بأكثر من مهر مثلها، أو ابنته بأقل من مهر مثلها جار في قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه، ولم يجز النّكاح في قولهما رحمهما الله تعالى، وإن كان شيء بتغابن النّاس فيه جاز في قولهم. هما يقولان: إن الولاية متقيدة بشرط النّظر، ولا نظر في هذا العقد، فلا يدخل تحت الولاية، وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول: إن فيه نظر؛ لأنّ فيه مقاصد تربو على المهر؛ والأب كامل الشّعقة. فالظاهر أنّه إنّما نقص، أو زاد لإدراك تلك المقاصد، وإن زوّجها وليان كل واحد من رجل؛ جاز الأول إن علم، وإن لم يعلم، فُرّق بينهما؛ لأنه لما لم يعلم جعل كأن النّكاحين حصلا معاً فبطلا.

وسكوت الابن المدرك لا يكون رضى إن زوّجه أبوه (١)، أو وليَّ آخر؛ لأن الشّرع بجعل سكوت البكر رضى بعلّة الحياء والابن لا يستحي في النطق.

ولو جومعت بكر بفجور، أو شبهة تزوج كما تزوج البكر^(٢) عند أبي حنيفة خلافاً لهما، والمسألة معروفة.

ولو زرجت امرأة نفسها بغير وليّ، أو زوّجها وليّ، فأجازت جاز في قول أبي حنيفة وأبي بوسف رحمه الله تعالى. فإن كان زوجها غير كفؤ كان للولي أن يفرق بينهما، وقال محمد رحمه الله تعالى: يجور موقوفاً، ويرفع ذلك إلى الحاكم فإن كان كفؤاً ورأى من الولى عضلاً أجازه، وإن كان غير كفء أبطله.

ولو تزوجت امرأة بغير ولي وقصرت في مهر نفسها بما لا يتغابن النَّاس فيه، كان للولي أن يخاصم زوجها كي يكمل لها مهرها، أو يفرّق بينهما، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: ليس للولي ذلك، وقال محمد رضى الله عنه: لا يجوز النّكاح إلا في موضعين.

أحدهما: إذا زوجت نفسها بإذن الوليّ بأقل من مهر مثلها.

والثاني: إذا أكره السُلطان امرأة ووليها على التزويج، ثم زال الإكراه فرضيت هي دون الولي فإن قوله في هاتين الصورتين مثل قول أبي يوسف. هما يقولان إنها أسقطت حق نفسها، فلا يكون لهم حق الاعتراص، بخلاف الكفاءة؛ لأنّ فيها حق الأولياء. أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه يقول: إن الأولياء يتغيّرون بقلة مهرها كما يتعيرون بعدم الكماءة، فكان لهم حق التكميل، وإذا عدم الأولياء فالولاية إلى الإمام، أو الحاكم لقوله عليه الصلاة والسّلام: «السُلطانُ وَلِيُ مَنْ لا وَلِي لَهُ وَاللهُ وعد محمد: الأب أولى؛ لأنه أكثر شفقة، وعلى عند أبي يوسف؛ لأنه أقرب العصبات، وعد محمد: الأب أولى؛ لأنه أكثر شفقة، وعلى

⁽١) - في دبه: سائطة.

 ⁽٢) في ابا: رضي بعلة الحياه.... كما تزوّج البكر: صاقطة.

 ⁽۲) البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، بآب: السلطان ولي رقم (٤٧٠). الترمذي في جامعه، كتاب النكاح، باب: ما جاه لا نكاح إلا بولي رقم (١٠٩٦). أحمد في مسنده، مسند السيدة عائشة (١/ ١٦٥).

هذا الخلاف: الحد مع الابن؛ لأنَّ الجد يقوم مقام الأب.

ولو وقعت فرقة بين صغيرة مدخول بها وبين زوجها، تزوّج كما تزوح الضعيرة التي لم يدحل [بها] عندنا؛ لأنّ النّكاح نظر من الجانبين فنستفاد ولايتها بسبب القرابة وقد وجدت.

ولو كان لها وليان فصاعداً فأيهما زوّج جاز لقوله عليه الصّلاة والسّلام: «أَيُمَا زُوّج الوَلِيَانِ قَالاَوْلُ أَحَقُ«‹›.

والأخ من الأب والأم أولى من الأخ لأب، والولاية للأقرب فالأقرب من العصبات لقوله عليه الضلاة والسلام: «النّكَاحُ إِلَى الْعَصَبَاتِ» (٢) وعصبتها لأخ من الأب وأمّ (٦) بدليل أن جميع الميراث له، وكذا على هذا جميع العصبات حين كان مولى العتاقة تؤخر عن الكل.

الولتي إذا زوّج الصّغيرة فللزّوج أن يدخل بها إذا بلغت تسعاً، [ولا يكون ظالماً] لما روي عن النبي ﷺ: «أَنَّهُ تَزَوَّجَ عَائِشَةً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَهِيَ صَغِيرَةٌ ابْنَةُ سِتُ سِنِينَ وَبَنَى بِهَا وَهِيَ النَّهُ يَسُعُ سِنِينَ "(1). واختلف المتأخرون في وقت الدخول، والصّحيح: أنّه لا عبرة للسنة إنما العبرة للطاقة. هذه الجملة في افتاوي الصّدر الشّهيد».

الفصل الثاني

في التّوكيل بالنكاح والرّسالة إلى آخره

أمَّا النُّوكيل بالنَّكاح:

امرأة وكلت رجلاً أن يزوّجها من رجل بألف درهم، فزوّجها منه بخمسمائة بحضرة الشهود، ثم أخبرها بدلث، فقالت: لا يعجبني هذا لأجل النقصان في المهر، فقيل لها: لا يكون لك إلا ما تريدين بعني: (فمدان شودكه توايا يز)، فقالت عند ذلك: رضيت، جاز النكاح؛ لأنّ قولها: لا يعجبني لم يكن ردّاً للنّكاح، فلما رضيت رضيت والعقد موقوف فجاز.

امرأة وكلت رجلاً أن يزوّجها من نفسه، فذهب الوكيل، وقال: اشهدوا ألي قد تزوجت بفلانة، ولم يعرف الشهودُ فلانةً لا يجوز النّكاح ما لم يذكر اسمها راسم أبيها واسم جدّها؛ لأنّها غائبة، والغائبة لا تعرف إلاّ بالنّسبة. ألا ترى [أنه](٥) لو قال: تزوجت

⁽١) أبو داود في سنه، كتاب النّكاح، باب: إذا أنكح الولبان رقم (٢٠٨٨). أحمد في مسده، مسند الشامت

 ⁽۲) سبق تخریجه. (۳) في «ب»، ساقطة.

⁽٤) البحاري في صحيحه، باب: ترويح النّبي عليه الصّلاة والسّلام عائشة رقم (٣١٨١) مسلم في صحيحه، كتاب النّكاح، باب: تزويح الأب البكر الصغيرة رقم (١٤٢٢). أبو داود في سنه، كتاب النّكاح في ترويج الصّغار وقم (٢١٢١). النسائي في سننه، كتاب النّكاح، باب: البناه ماسة تسع رقم (٣٣١٩). أبن ماجه في سننه، كتاب النّكاح، باب نكاح الصّعار رقم (١٨٧١).

⁽٥) - في ﴿أَنَّا: سَاقَطَةً، -

أمرأة وقد وكلتي بالنكاح لا يجوز، وإن كانت حاضرة متنقبة، ولا يعرفها الشهود، فقال. الشهدوا أني [قد] (١٠) تزوجت هذه، فقالت المرأة: زوجت نفسي منه جاز هو المحتار؛ لآبها حاصرة، والحاضرة تعرف بالإشارة، فإذا أراد الاحتياط تُكشِفُ وَجُهها حتى يعرفها الشهود، أو يدكر اسمها واسم أبيها وجدها حتى يكون متفقاً عليه فيقع الأمن من أن يرفع الأمر إلى القاضي يرى قول من لا يجوز، وهو نصير بن يحيى (٢) فيبطل النكاح بينهما هذا كله إدا كان الشهود لا يعرفون المرأة أمّا إدا كانوا يعرفون المرأة و لمرأة غائبة فذكر الزوج اسمها لا عير جاز النكاح إذا عرف الشهود أنه أراد به المرأة التي عرفها؛ لأنّ المقصود من النسبة التعريف وقد حصل باسمها.

امرأة وكلت رجلاً أن يزوجها من رجل بمهر أربعمائة درهم فزوجها الوكيل بدينار وأقامت المرأة مع الزّوج سنة، ثم زعم الزّوج أنّ الوكيل زوّجها منه بدينار فصدقه الوكيل إن أقر الزّرج أن المرأة لم توكله بدينار فلمرأة بالخيار إن شاءت أجازت النّكاح بدينار وليس لها غير ذلك، وإن شاءت ردت، ولها مهر مثلها عليه بالغاً ما بلغ، ولا نفقة لها في العدة؛ لائها لما ردّت نبين أنّ الدخول قد حصل بحكم نكاح موقوف فيوجب مهر المثل، ولا يوجب نفقة العدة، وإن أنكر الزّوج فادّعى أنّ المرأة وكلته بدينار فاختلفا فكذلك الجواب؛ لأنّ القول قولها مع يمينها فيجب الاحتياط في مثل هذا الأمر؛ لأنّه ربّما يقع مثل هذا وحصل منها أولاد، ثم تنكر المرأة قدر ما زوجها الوكيل فيكون القول قولها، فيردّ النّكاح، وكذا هذا في مئار الأولياء إذا كانت المرأة بالغة.

رجل وكل رجلاً أن يزوحه امرأة نكاحاً فاسداً فزوّجه امرأة نكاحاً صحيحاً لم بجز. فرق بين هذا وبين الوكيل بالبيع الفاسد [والفرق أن الوكيل بالبيع الفاسد] (٣) وكيل بالبيع؛ لأنّ البيع؛ لأنّه يفيد الملك، وإذا صار وكيلاً، فإذا باع حائزاً فقد خالف إلى الخبر فيجوز، فأمّا الوكيل بنكاح فاسد غير وكيل بالنّكاح؛ لأنّ النّكاح الفاسد ليس بنكاح؛ لأنّه لا يفيد الملك، ولهذا لا يجوز طلاقها وظهارها، وإذا لم يصر وكيلاً بالنّكاح لم ينفذ تصرفه عليه.

مريض كلّ لسانه، فقال له رجل: لا أكون وكيلاً لك في تزويح ابنتك فلانة، فقال الوكيل بالفارسية: (ارى)(1)، ولم يزد على ذلك فزوّجها لم يصح؛ لأن هذا القول محتمل الوكيل بالفارسية؛ لا يجوز النّكاح؛ لأنه يحتمل الرّضا، فمعناه وكيل منّي، ويحتمل أردت البيوع والأشربة؛ لا يجوز النّكاح؛ لأنه لو وكلته بتزويجها لا يمكن أن يزوّجها من نفسه فها هنا أولى.

رجل قال لرجل: زوّج ابنتي هذه من رجل يرجع إلى دين وعلم بمشورة فلان وفلان

⁽¹⁾ في اله: سانطة.

 ⁽٢) نَصْر بن يحيى البلخي أخذ الفقه عن أبي صليمان الجوزجاني عن محمد مات سنة ٢٦٨هـ. الطر-الفوائد البهية (٢٢١)...

⁽٣) في «أ»: ساقطة (٤) تعني: بلي،

فزرّجها رجلاً على هذه الصّفة بغير مشورة جاز، لأنّ الأمر بالمشورة لتحقيق هذه الصّفة للزُّوح وقد وجدت.

رجل وكل رجلاً أن يخطب له بست فلان، فجاء الوكيل إلى المرأة، فقال: هب استك مني، فقال الأب: وهبت، ثم اذعى الوكيل أني أردت التكاح لموكلي، إن كان هذا الكلام من الوكيل على وجه الخطبة، ومن الأدب على وجه الإجابة لا على وجه العقد؟ لا ينعقد النكاح سنهما أصلاً، وإن كان على وجه العقد ينعقد النكاح للوكيل لا للموكل، وكذلك لو قال الوكيل بعد ذلك: قبلت لفلان؛ لأنه لمّا قال: هب ابنتك مني، فقال الأب: وهبت، تم النكاح من عبر قبول الوكيل، فكان القبول بعده فضلاً. أمّا إذا قال: هب لفلان، فقال الأب: وهبت، ما لم يقل الوكيل، قبلت، لا يصح، فإذا قال: قبلت: إن قال: قبلت لفلان، يصح النّكاح للموكل، وإن قال: قبلت مطلقاً، يجب أن يصح هذا أيضاً للموكل، هكذا ذكر في "فتاوى" الفقيه أبي البيث وحمه الله تعالى. هذه الجملة في "فتاوى الصدر الشهيد". أمّا إذا قال الأب: زوجت ابنتي على صفاق كذا، ولم يقل من الابن الخاطب، فقال الأب: قبلت مطلقاً يصح النّكاح لما ذكرنا قبل هذا.

ولو قالت المرأة: زوّج نفسي ممن شئت لا يملك أن يزوجها من نفسه فرق بين هذا وبينها إذا أوصى بثلث ماله، فقال للموصى إليه: ضع ثلث مالي حيث شئت كان للموصى إليه أن يصع عند نفسه، والفرق: أن الزّوج مجهول، وجهالة الزّوج تمنع صحية الشرط، فصار كالمسكوت عنه، ولو سكتت، وقالت: زوّج نفسي: لا يملك التزويج من نفسه، فكد هنا، بخلاف الوصية؛ لأن الجهالة لا تمنع صحة الوصية فيعتبر التفريض مطلقا، ويجوز للواحد أن ينفره بعقد النكاح عند الشهود على الثنتين إذا كان وكبلاً لهما، أو ولياً لهما؛ لأنّ حقوق النكاح لا تتعلق بالوكيل فيكون بمنزلة الرّسول والواحد يصلح رسولاً من النين، بخلاف البيع، ولا يحوز ذلك إذا كان وكيلاً، أو ولياً لأحدهما دون الآخر، أو لم النين، بخلاف البيع، ولا يحوز ذلك إذا كان وكيلاً، أو ولياً لأحدهما دون الآخر، أو لم يكن ولياً، ولا وكيلاً لواحد منهما، بل يكون فضولياً من الجانبين، وإن أجاز إلا في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى. الآخر، هو يقول: بأن العقد لو صدر عن إذن نفذ، فإذا صدر لا عن إذن توقف، كما لو جرى العقد بين المفضولين. هما يقولان: إنّ الموجود شطر العقد؛ لأنه لا يتصور من الواحد إلاً شطر العقد وأنه لا يتوقف على الإجازة وداء المجلس؛ لأنّ حاجته إلى الجواب والجواب يكون في المجلس، بخلاف ما إذا كان المجلس؛ بخلاف ما إذا كان وكيلاً، أو ولياً من الجانبين؛ لأنه صدر عن اثنين حكماً، فكان عقداً [تاماً] (١٠ الهما.

وإذا أرسل إلى المرأة رسولاً حرّاً، أو عبداً صغيراً، أو كبيراً، فهو سواء إذا بلغ الرسالة، وقال: إنّ فلاناً يسألك أن تزوّجيه نفسك فأشهدت من أنها قد تزوّجته كان ذلك جائراً إذا أقر المرسل بالرّسالة، أو قامت عليه البيّنة بها؛ لأنّ الرّسالة من الغائب بمنزلة الخطاب من

⁽١) في الله: سائطة.

الحاضر، فإن أمكر الرّسالة، ولا بيّنة لها عليه، فلا تكاح بينهما، لأنّ إنكار الرّسالة المن الزّوج بمنزلة إنكار الخطاب، ولو أمكر الحطاب، ولا بيّنة عليه الدّبت النّكاح تكذا ها هنا إذا زوّجه الرّسول، ولم يضمن المهر على الرّوج، فإن ضمن المهر على الرّوح، وقال أمرني بذلك إن أقر الزوج فالنّكاح لازم للزّوج، والضمان للرّسول إن كان من أهل الضمان، لأنه ضمن بدين مضمون على الرّوج، وإن جحد الرّوح، ولم يكن عليه بيّنة بالأمر، فلا تكاح بينهما لما قلنا، وللمرأة على الرسول نصف المهر إذا طلبت من الفاضي التفريق كيلا تبقى معلقة لا ذات زوج، ولا مطلقة؛ وفرق القاضي بينهما، فإذا فرق سقط نصف المهر عن الرّسول؛ لانّه يسقط عن الأصيل. أمّا إذا لم تطلب التفريق لكنّها تصبر حتى يقرّ الرّوج، أو تقوم لها البيّة لا يسقط شيء من مهرها، وإن أمره أن يزوّجه امرأة لعينها على مهر قد سماه فروّجها إياه وزاد عليها في المهر، فإن شاء الزّوج أجازه، وإن شاء رده؛ لأنه خالف، وصار فضولياً، وإن لم يعلم بذلك حتى دخل بها: فهو بالخيار: إن شاء أقام معها، وإن شاء. فارقها، وكان لها الأقل من مهر مثلها، ومن المسمّى؛ لأنّه لمّا فارقها انقلب العقد فاسدا والدّخول بحكم النكاح الفاسد يوجب الأقل من مهر المثل، ومن المسمى.

وإدا وكل الرّجلُ الرّجلُ أن يزوجه فزوّجها إيّاه، وضمن لها عنه المهر جاز ذلك؛ لأنّه ضمن بدين مضمون، ولم يرجع به الوكيل على الزّوج؛ لأنّه لم يأمره بالضّمان؛ وإن كان أمره به رجع به عليه.

ولو زوّج رجلٌ رجلاً بغير أمره، ثم فسخ المزوّجُ قبل إجازة الزّوج صح الفسخ عند أبي حنيفة رحمه الله تمالى؛ لأنّ العقد كلامه فملك نقضه. وقال محمد: لا يصح؛ لأنّ العقد لا يتعلق بالعاقد، فكان العاقد أجنبياً عنه.

وكتاب الغائب رسول؛ لأنّ الكتاب بلّغ قوله كالرّسول، فإذا بُلَغَهَا الكتاب صار كأنّه حاضراً ويخطب إليها نفسه فزوجت نفسها منه بشهود، وهذا إذا أخبرت الشهود بالكتاب. أمّا إدا لم تخبر، وقالت: اشهدوا أنّي قد زوّجت نفسي من فلان؟ لا يصح؛ لأنّ الشهود لم يسمعوا كلام الزّوج، ولا ما تقوم مقام كلام الزّوج، وبقية هذا الفصل يأتي في كتاب الوكالة من هذا الكتاب. هذه الجملة في «الكافي» و«العصام» والله تعالى أعلم.

وأما الكفاءة:

رجل زؤج ابنته الصغيرة من رجل، وكان الزّوج يذكر أنّه لا يشرب المنكر فوحده شرباً مدمناً عليه، فكبرت الصغيرة، وقالت: لا أرضى بالنّكاح، إن لم يعرف أن أبا البنت بشرب المنكر، وكان غالب أهل بيته الصّلاح فالنّكاح باطل؛ لأنّه زوجها عن ظنّ أنّه كفء غير الأب والجد إذا زوج الصّغيرة من رجل (٢)، وكان حدّه معتق قوم، وكان نلصية

 ⁽١) في دبه: ولا بيئة ، ، ، الرسالة ، غير واردة .

آباء أحرار، وكان جده كافراً، ثم أسلم، ثم أدركت الصّغيرة، وأحارت لم يجز؛ لأن هد النكاح لم يبق موقوفاً؛ لأنه لم يكن له محيزاً؛ لأن نكاح غير الأب والجد من غير الكفؤ لا يجوز؛ وهذا ليس بكفء، فلا تلحقه الإجازة.

المرأة إذا كانت لها أم حرة الأصل ووالدها معتق لا يكون كفؤاً لهذه المرأة؛ لأن المعتق قد يبقى فيه أثر من آثار الرّق، وهو الولاء، والمرأة لمّا كانت أمّها حرّة الأصل كانت هي حرة الأصل، قلا يكون هو كفؤاً لها.

امرأة تزوَّجت بغير كفء فللولي أن يرفع الأَمر إلى القاضي حتى يفسخ، وإن لم يكن الولي ذا رحم محرم منها كابن العم هو المختار؛ لأنّ العار يلحق الولي وهذا أولى.

الرّحل إذا كان لا يملك نفقة المرأة والمرأة موسرة، أو معسرة لا يكون كفؤاً لها؛ لأنّ الكفاءة بالمهر والنفقة معتبرة؛ ولو كانت المرأة موسرة، أو معسرة؛ لأنّ المهر والنفقة عليه فتعتبر الكفاءة في هذا.

امرأة زوجت نفسها من غير كف، فلها أن تمنع نفسها، ولا تمكنه من الوطء حتى يرضى الولي. هكذا اختاره الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى، وإن كان هذا خلاف ظاهر الجواب؛ لأنّ من حجة المرأة أن تقول: وإنّي تزوّجت بك رجاء أن يجيز الولي، فلما لم يجز الولي فلي أن لا أرضى بهذا النّكاح؛ لأن الولي عسى أن يحاصم فيفرق بيننا فيصير هذا وطئاً بالشبهة.

رجل زوّج أخته، وهي صغيرة، وهو وليّها من صبي ليس له طاقة المهر وقبل أبوه النّكاح، وهو عني جاز؛ لأن الابن الصّغير يعد غنياً في حق المهر بغناء الأب، ولا يعد غياً في حقّ النفقة بغنى الأب؛ لأن العادة جرت أنّ الآباء يتحملون المهر عن الأولاد، ولا يتحملون النّفقة.

رجل ملك ألف درهم، وعليه دين ألف درهم، فتزوّج امرأة بألف درهم ومهر مثلها ألف جاز النّكاح وهذا الرّجل كفؤ لها، وإن كانت الكفاءة بالقدرة على المهر، لأنّ هذا الرجل قادر على المهر، فإنّه يقضي أيّ الدينين شاء بذلك. هذه الجملة في «فناوى الصّدر الشهيد».

امرأة زوجت نفسها من رجل لم تعلم أنه عبد، أو حز، فإذا هو عبد مأذون في النكاح عليس لها الخيار وللأولياء الخيار، وإن زرجها الأولياء برضاها، ولم يعلموا أنه عبد، أو حر، ثم علموا؟ لا خيار لأحدهم. هذا إذا لم يخبر الزوج أنه حرَّ وقت العقد، أما إذا أحبر الزوج أنه حرَّ، وباقي المسألة على حالها كان لهم الخيار لما ذكرنا في فصل تزويح المولى للعبد وللأمة.

⁽¹⁾ عي قبة: وهو الولاء والمرأة. . . . أثر من آثار الرقّ ساقطة وقد أثبتناها كما عي في الأصل الذي اعتمدناه

دلت المسألة على أنّ المرأة إذا زوّجت نفسها من رحل، ولم تشرط الكفاءة، ولم تعلم أنّه كفء أن تعلم أنّه غير كفء لا خبار لها، وكذلك الأولياء لو زوّجوها برضاها، ولم يعلموا بعدم الكفاءة، ثم علموا لا خبار لهم وهذه مسألة عحيبة.

أمّا إذا شرطوا، أو أخبروهم بالكفاءة فرّوجوها على ذلك، ثم ظهر أنّه غير كفو؟ كان لهم الخيار؛ لأنّه إذا لم تشترط الكفاءة كان عدم الرّضا معدم الكعاءة من الولي، ومبها ثاليًا من وجه دون وجه لما ذكرنا أن حال الزّوج محتمل بين أن يكون كفواً، وبين أن لا يكون كفؤاً، والنّص إنّما أثبت حق الفسخ بسبب عدم الكفاءة حال عدم الرّضى بعدم الكفاءة من كلّ وجه، فلا بثبت حال وجود الرّضى بعدم الكفاءة من وجه.

الكفاءة: معتبرة في سبعة أشياء: في النّسب، والمال، والحرية، والتقوى، وفي إسلام الأب، وفي الحرفة، وفي العقل، إلاّ أنّ في بعضها اتفاق، وفي بعضها اختلاف.

أمًا الذي فيه اتفاق: النُّسب، والمال، والحرية.

أمًا النّسب: فلأن عدم الكفاءة في النّسب يفوت ما هو المقصود من النّكاح، وهو السّكن؛ لأنّه يغيضها استفراش من هو دونها فيجب أن يكون معتبراً.

وأمّا المال: فلأنّ عدم الكفاءة في المال يفوت ما هو المقصود من النّكاح، وهو الشكن.

وأمَّا الحرية: فلهذا المعنى أيضاً.

وأمّا التقوى: روي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: أنها معتبرة حتى لا يكون الفاسق كفؤاً للعدل سواء كان معلناً بالفسق، أو لم يكن يستخف به أم لا، عن محمد رحمه الله تعالى: أنّها غير معتبرة إلاّ إذا كان يستخف به. وعن أبي يوسف: روايتان: أحدهما: قال: إذا كان معلناً فكذلك، وإن لم يكن معلناً، وكان مستتراً كان كفؤاً.

والثَّانية: قال: إذا كان ذا مروءة، فهو كفؤ يريد به أعوان السَّلطان إذا كان بحيث لهم مهاية عند الناسي.

وأمّا إسلام الأب في الموالي: معتبر، وأمّا إسلام أب الأب: معتبر أيضاً، ومن كان له أب في الإسلام لا يكون كفؤاً لمن له أبوان في الإسلام. وروي عن أبي يوسف: أنه يكون كفؤاً وهذه المسألة فرع مسألة التعريف: وهو أن التعريف لا يقع بأي واحد عند أبي حنيفة ومحمد، فذكر الأب النّاني للتعريف فيقع بذكره التعيير، وعنده: يقع بأب واحد، فلا يذكر الأب الثاني للتعريف، فلا يقع به التعبير، وأمّا إسلام الأب الثالث: غير معتبر بالإجماع حتى أن من كان له أبوان في الإسلام، فهو كفؤ لمن كان له عشرة آباء في الإسلام؛ لأن التعريف لا يقع به، والجواب في حرية الأب كالجواب في إسلام الأب.

وأمَّا الحرفة: روي عن أبي حنيفة أنَّه قال: الكفاءة في النِّسب، والمال، والدِّين درنَّ

الصّنائع، وروى عنه أنّ قال: اللّموالي بَعْضُهُمْ أَكَفَاءٌ لِبَعْضِ إِلاَّ حَائِكُ أَوْ حَجَّامٌ (١٠)، فصار عن أبي حنيفة فيه روايتان، وقال محمد: الكفاءة فيه معتبرة رواية واحدة، وقال: لا تعتبر إلاّ إذا كان يفحش كالحائك والحجام والدّباغ، فإذا هي فيما يفحش عند أبي يوسف ومحمد شرط. وعند أبي حنيفة: روايتان. وهذا في الحاصل اختلاف عصر ورمان، وكان في عصر أبي حنيفة الدّناءة في الحرفة لا تعد منقصة، فلم تسلب الكفاءة، وفي رمنهما: تعد منقصة فتسلب الكفاءة، وفي رمنهما: تعد منقصة فتسلب الكفاءة.

وأمّا العقل: فلا رواية فيه عن أصحابنا المتقدّمين، واختلف أصحابنا المتأخرون: قريش بعضهم أكفاء لبعض لقوله عليه الصّلاة والسّلام: "رَقُرَيْشُ بَعْضُهُمْ أَكُفَاءُ لِنِعْضِ وَالْمَرَبُ بَعْضُهُمْ أَكْفَاءٌ لِبَعْضِ، وليسوا بأكفاء لقريش؛ لأن قريشاً أقرب إلى النبي ﷺ، ومن كان أقرب إليه كان أفضل.

ومن كان من الموالي، وله أبوان، أو ثلاثة في الإسلام بعضهم أكفاء لبعض لقوله عليه الضلاة والسّلام: «وَالْمَوَالِي الّذِينَ لاّ يَكُونُونَ مِنْ بَنِي هَاشِم وَلاّ مِنْ قُرَيْشِ وَلاّ مِنَ الْقُرى، وإذا زوّحت المرأة نفسها من غير كف، للأولياء أن يفرقوا بيهما، ولا يكون ذلك إلا عند القاضي؛ لأنّ فسخ العقد بسبب نقص تمكن فيه، فصار شبيه الرّد بالعيب بعد القبض، وحكم النّكاح من الطلاق والظهار والتوارث وغير ذلك قائم بينهما ما لم يفرق القاصي بينهما؛ لأنّ النّكاح صحيح، فإذا فرق بينهما كانت فرقة بغير طلاق؛ لأنّه يفرق دفعاً للضرر عن غيره، ولا مهر لها عليه إن لم يدخل بها، وإن كان دخل بها وخلا بها، فلها ما صغى لها من المهر، وعليها العدّة لما قلنا في التفريق بخيار البلوغ.

وإذا تزوجت المرأة بغير كفء فرضي به أحد الأولياء جاز ذلك، ولم يكن لمن هو مثله في الولاية، أو أبعد منها أن ينقضه، فإن كان لها ولى أقرب منه كان له المطالبة بالتفريق، وقال أبو يوسف: إذا رضي أحد الوليين بغير كفء فللآخر الذي هو مثله أنه لا يرضى به؛ لأن الكفاءة حق مشترك، فلا تسقط بإسقاط واحد منهم؛ ولأبي حنيفة ومحمد: أنّ الوضع في غير كفء مصلحة في حق المرأة وبعض الأولياء، فلا يكون للباقي ولاية إبطال حقهم، وسكوت الولي عن المطالبة بالتفريق ليس برضى منه بالتكاح، وإن طال ذلك؛ لأن السكوت إنما جعل رضى باللص في مواضع خاصة ليس هذا من حملة ذلك، فإن قبض الولي مهرها وجهرها فهذا منه رضى بالنكاح؛ لأنّ قبض المهر والتجهيز دليل الرّضى بالعقد، وإن قبص مهرها، ولم يجهرها اختلف المشايخ فيه؟ والصحيح: أنهما سواء، فإن لم يفعل هذا ولكنه خاصم زوحها في نفقتها، أو في بقية مهرها عليه لو كان هذا رضى منه؛ لأن الخصومة بمنرلة الاستيقاء، ثم لو استوفى يبطل حقه لما قلنا فكذا إذا خاصم.

وإن زوجها الولي غير كفء، ثم فارقته، ثم تزوجت به بغير وليّ كان للولي أن يعرق

⁽۱) سبق تخریجه،

بينهما؛ لأن الرَّصا بالعقد الأول لا يكون رضي بالعقد النَّاني.

إذا ستى رجلاً لامرأة بغير اسمه، والتسب لها إلى غير نسبته، فلما تزوَجت علمت بذلك، فالمسألة على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون المكتوم أفضل من الظاهر بأن أخبر أنه عربي، فإذا هو قريشي، ففي هذا الوجه: لا خيار لها، ولا للأولياء؛ لأنها وجدته خيراً مما شرط.

والثاني: أن يكون المكتوم أدون من الظاهر، لكنّه كفؤ لها، ففي هذا الوجه لها الخيار؛ لأنّه فاتها منفعة مشروطة.

والثالث: أن لا يكون كفؤاً لها في هذا الوجه لها الخيار لما قلنا، فإن رضيت كان للأولياء خيار، وإن كانت هي التي غزت الزّوج وانتسبت إلى غير نسبها، فلا خيار له إذا علم؛ لأنّه لا يتعير أن يكون تحته دنيثة؛ لأنّ الطلاق بيده، فيمكنه التخلص منها.

رجل تزوّج امرأة بالغة على مهر مسمى، ودفع إلى أبيها بمهرها ضبعة، فلما بلغها الخبر قالت: لا أرضى بما فعل الأب. إن كان ذلك في بلد لم يجر التّعارف بدفع الضبعة بالمهر لم يجز، إن كانت المرأة بكراً بالغة؛ لأنّ هذا شراء وليس بقبض للمهر، وليس للأب أن يشتري على ابنته البالغة، وإن كان في بلد جرت العادة والتعارف بدفع الصّبعة مهراً جاز؛ لأنّ هذا قبص وللأب قبض مهر البنت البالغة إذا كانت بكراً، قال الصدر الشهيد: وفي بلادنا جرت العادة في الرّساتيق، ولم يجر التّعارف في البلد، هذا إذا كانت المرأة بالغة، فإن كانت صغيرة فيأخد الأب مكان المهر المسمى ضبعة لا تساوي المهر، فإن كان في بلد لم يجر التعارف أنهم يأخذون [الضبعة](١) بالمهر بأضعاف قيمته لم يجز؛ لأنّ هذا شراء، فإن كان في بلد جرت العادة أنهم يأخذون الضبعة بالمهر بأضعاف قيمتها قيمتها جاز؛ لأن هذا قبض المهر وليس بشراء في الحقيقة.

صغيرة لا يستمتع بها زوّحها أبوها، فللأب أن يطالب الزّوج بمهرها. فرق بين هذا وبين النّمقة، والفرق: أنّ النّفقة بإزاء الاحتباس لحق الزّوج، وهي غير محبوسة عن الزّوج؛ لأن الزّوج لا يستمتع بها والمهر بإزاء الملك والملك ثابت.

رجل اشترى لامرأته أمتعة بعدما بنى بها بأمرها، أو دفع إليها الدّراهم حتى شترت هي (٢)، ثم اختلفوا ؟ فقال: هو من المهر، وقالت المرأة: هدية. ذكر في «الجامع الصّغيرة: أنّ القول قول الزّوج إلا أن يكون شيئاً مأكولاً، وقال الفقيه أبو اللبث. المختاد أنّه ينظر إن كان من متاع (٣) سوى ما يجب على الزّوج ؟ فالقول قوله أنّه مهر، وما كان من متاع كان واجباً عليه من الخمار والدّباغ ومتاع اللّيل فليس له أن يحتسب من المهر ؛ لأنّ

 ⁽۱) ساقطة من اله وهي ني وبع.

 ⁽٢) في اب»: الضمير عي: سأقط.
 (٣) في اس»: من مثله والصواب ما هو مثبت.

الظاهر يكدبه واللحف والملاءة لا يجب عليه؛ لأنه ليس عليه أن يهبيء لها أمر حروجه.

المطلقة إذا أرادت أن يتزوجها الزوح، فقال الزوح: لا أتروجك حتى تهمي ما لت علي من المهر، فوهبت على أن يتزوجها، ثم أبى الزوح أن يتروجها المالمير باق على الزوج تزوجها، أو لم يتزوج؛ لأنها جعلت المال عوضاً عن التزوح، ولا يصح أن يكون العوض على المرأة في النكاح.

رجل زنى بامرأة فتزوجها، وهو على بطنها فعليه مهران مهر مثل بالرّناء لأنّه سقط مه الحد حين تزرجها قبل تمام الزنا، ومهر آخر، وهو المسمى بالنّكاح؛ لأن هدا أكثر من الخلوة.

رجل بعث إلى امرأة متاعاً، وبعث أب المرأة إليه متاعاً، ثم ادّعى الزّوج أن الذي بعث كان صداقاً كان القول قوله مع يمينه؛ لأنّه هو المملئ، فإن حلف (٢) والمتاع قائم فللمرأة أن تردّ وترجع بما بقي من المهر؛ لأنّها قبضت على ظنّ أنها هدية، وإذا ظهر أنه مهر لها أن ترجع، فإن كان هالكاً لا ترجع بالمهر، وأما الذي بعث أبو المرأة إن كان هالكاً لم يكن على الزّوج شيء، فإن كان قائماً إن بعث من مال نفسه له أن يرجع الأنه و هد والواهب إذا لم يكن ذا رحم محرم كان له أن يرجع في الهبة، وإن بعث من مال البنت برضاها لا يرجع الأن المرأة إذا وهبت لزوجها لا ترجع فيها.

امرأة قالت لرجل: زوجتك نفسي على ألف درهم، فقال الزّوج: قبلت النّكاح على الفين؟ جاز النكاح؛ لأنّه أجاب بما خاطبته وزيادة، فإن قالت المرأة قبل أن يتفرقا قبلت الألفين فعلى الزّوج ألفا درهم؛ لأنها قبلت الزّيادة، وإن لم تقبل المرأة حتى تفرقا جاز النّكاح على الألف، وهذا يجب أن يكون قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى بناه على أن في الألفين ألفاً وزيادة، وعليه العنوى.

رجل قال لآخر: زوجتك ابنتي على مهر ألف درهم، فقال الزّوج: قبلت النّكاح، ولا أقبل المهر فالنّكاح باطل؛ لأنّه لم يجب بذلك العقد، فإن قبل العقد وسكت عن المهر حاز النّكاح على ما سمى من المهر؛ لأنّه لمّا قبل دلك النكاح، وذلك النّكاح بذلك المسمى، كان قبولاً لذلك المسمى.

رجل قال لامرأته: أتبرئيني من مهرك حتى أهب لك كذا، وكدا، فأمرأته، ثم أبى الزوج أن يهبها مالاً بعود المهر عليه، كما كان؛ لأنها وهبت بشرط، ولم يحصل لها الشُرط، فلم تكن راضية في الهبة.

رجل تزوج امرأة على أنها بكر، فدخل بها، فوجدها غير بكر، فالمهر واجب عليه بكماله؛ لأن البكارة لا تعتبر مستحقة بالنكاح.

⁽١) في اساء: نأي . . . يتزوجها: ساقطة .

⁽٢) في قبه: الصَّداق. وهَذَا خَطَأُ والصحيح ما أثبتناه.

امرأة زوجت ابنتها، وهي صغيرة وقبضت صداقها، ثم أدركت إن كانت الأه وصينه؟ لها أن تطالب الأم يصداقها دون زوجها؛ لأنه لها حق القبض، وإن لم تكن وصينها لها أن تطالب زوجها، والزّوج يرجع على الأم؛ لأنه ليس لها حقّ القبض، وكذا الحواب في سئر الأولياء غير الأب والجد؛ لأنّ قبض المهر تصرّف في مال الصّعيرة وليس لعيرهما ذلك.

رجل زوج ابنته البكر البالغة فأراد أبوها(١) التحول إلى بلد آخر بعياله، فله أن يحملها معه، وإن كرء الزّوج، وإن أعطاها مهرها فللزّوج أن يحبسها؛ لأنّه في الوجه الأول لبس للزّوج حق الحبس، وفي الوجه الثاني: له ذلك.

والزّوج إذا أراد أن يخرج المرأة إلى بلد، وقد أوفاها مهرها، فجواب الكتاب أنّ له ذلك، واختار الفقيه أبو اللّيث أن ليس له ذلك؛ لأنها لا تأمن على نفسها في منزلها، وكيف تأمن في سفرها، ولا كذلك إذا أخرجها(٢) من البلد إلى القرية، أو من القرية إلى البلد، لأنّ ذلك ليس بسفر.

امرأة لها مماليك، فقالت لزوجها: أنفق عليهم من مهري، فأنفق عليهم، فقالت المرأة: لا أجعل النفقة محسوبة؛ لأنك استخدمتهم، فما أنفق عليهم بالمعروف، فهو محسوب عليها؛ لأنه أنفق بأمرها.

رجل تزوّح امرأة على ألف درهم من الدّراهم التي هي نقد البلد، فكسدت، وصار النقد غيرها كان على الزّوج قيمة تلك الدّراهم يوم كسدت هو المختار، ولو كان مكان النّكاح بيع فسد البيع؛ لأنّ الكساد بمنزلة الهلاك وهلاك البدل يوحب فساد البيع، وهلاك البدل في باب النّكاح لا يوجب فساد النّكاح فتجب قيمتها. قال مشايخنا رحمهم الله تعالى: عقد النّكاح ببخارى ") يجب أن يكون بالغطريفي لا بالعدلي؛ لأنّ العدلي يتغير والغطريفي لا يتغير، وهذا كان في زمانهم، أمّا في زماننا: يجب أن يكون العقد بالذهب والفضة لا بالغطريفي؛ لأنّه يتغير.

رجل زوّج ابنته البكر البالغة فطلب الأب مهرها، فقال الزّوج: دخلت بها، فقال الأب: لا، بل هي بكر في منزلي، فالقول: قول الأب! لأنّ الزوج يدّعي أمراً حادثاً، ولا بيّنة له، فإن قال الزّوج للقاضي: حلّف الأب أنّه لم يعلم أنّي دخلت بها؟ لم يدكر حواب هذه [المسألة](2) في شيء من الكتب، ويحتمل أن يحلف؛ لأنّه لو أقر صح في نمسه، حتى إنّه لم يكن له أن يطالبه بالمهر، وكانت المطالبة إلى البنت، فكان التحليف مفيداً.

رجل تزوح امرأة على مهر معلوم فأرادت أن تمنع نفسها حتى تستوفي مهرها ليس لها ذلك في عرفنا؛ لأنه في عرفنا: البعض: مؤجّل، والبعض معجّل، والمعجّل يسمّى، (دسبيمان)، والمؤجل: يسمى: (كابين كزد في)، والمعروف كالمشروط، فينظر إلى

 ⁽¹⁾ في قبه: ساقطة.
 (٣) في قبه: والضواب أنها من النفس.

 ⁽٢) في دأه: خامصة.
 (٤) في دأه: ساقطة.

المسمى، وإلى المرأة أن مثل هذا المسمى لمثل هذه المرأة كم يكون منه معجلاً، وكم يكون منه مؤجلاً في العرف؟ فإن شرط تعجيل الكل في العقد وجب التعجيل؛ لأن الثالث بدلالة العرف إنّما لا يعتبر إذا لم يوجد الصريح، بخلاف.

رجل قال لامرأة: أنزوجك على أن تعطيني عبدك هذا؟ فأجابته، جار النَّكاح، ولها مهر المثل، ولا شيء له من العند.

أمَّا الجواز: فلأن النَّكاح لا يبطل بالشَّروط الفاسدة.

وأمّا لا شيء في العبد: لأن هذا شرط قاسد.

رحل تزوّج امرأة على ألف درهم إلى سنة ، فأراد الزّوج الدّخول بها قبل السنة قبل أن يعطيها شيئاً إن شرط الزّرج في العقد أن يدخل بها قبل السنة جاز ، وإن لم يشترط في العقد أن يدخل بها قبل السنة جاز ، وإن لم يشترط في العيع ، أن يدخل بها قبل السنة . قال محمد رحمه الله تعالى : كذلك الحواب ، كما في البيع ، والحامع بينهما : أنّ التأجيل تأخر حق البائع في المطالبة بالقمن ، فلا يثبت له حق حبس المبيع ، فكذا هنا تأخر حقها في المطالبة بالمهر ، فلا تثبت حق حبس نفسها ، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى : القياس أن يكون للزّوج ، وذلك كالبيع ، لكن في الاستحسان ليس يوسف رحمه الله تعالى : القياس أن يكون للزّوج ، وذلك كالبيع ، لكن في الاستحسان ليس المعجل ، بخلاف البيع ؛ لأن هذا أمر فاحش وبهذا نقتي ؛ لأنه حسن ، وفي ديارنا : إذا أدى المعجل ، ولم يؤد المؤجل ، فله أن يبني بها ؛ لأنّ الدّجول عند أداء المعجل مشروط لا عرفا ، فصار ، كما لو كان مشروطاً نصا ، والكل إذا كان مؤجلاً والدّخول غبر مشروط لا عرفا ، ولا نصا ، فلم يكن له أن يبني بها على قول أبي يوسف استحساناً .

رجل تزوّج امرأة على هذه الأثواب العشرة، إن وجد أحد عشر، فإن كان مهر مثلها مثل أجود العشرة وزيادة، فلها أجود العشرة؛ لأن المهر [أجود العشرتين](۱)، أو أرادهما، فصار، كما لو تزوح على هذين العبدين، فإن وجد تسعة قلبسها له غير ذلك في قول أبي حنيفة. وبه يفتي، فرق بين هذا وبينها إذا تزوجها على هذه العشرة الهروية، فإدا هي تسعة حيث كان لها تسعة، وثوب آخر هروي وسط في قولهم جميعاً، والفرق: أن في المسألة الأولى: المنطوق ثوب مطلق، والثوب المطلق لا يجب مهراً. ألا ترى أنه لو تزوج امرأة على ثوب مطلق بجب مهر المثل، وفي المسألة لثانية: المنطوق ثوب هروي وهذا يجب مهراً.

رجل تزوج صبية فدفعها دفعة، فذهبت عذرتها، ثم طلقها قبل الذخول بها(٢)، فلها نصف الصداق في قول أبي حنيفة ؛ لأنّ هذا الطّلاق قبل الدّخول، فيجب نصف المفروض بالنص .

رجل بعث [إلى] (٢) امرأة دقيقاً، أو تمراً، أو عسلاً، ثم قال: بعثت من المهر، وقالت المرأة: هدية، فالقول: قول الزّوج؛ لأنّه هو المملك، فالقول قوله في جهة التمليك إلاّ قيما صار مكذّباً عادة، وذلك في شيء لا يبقى ويفسد.

⁽١) في ٤١٤: ساقطة من ١٩٤ وهي في السه.

⁽٢) في ابه: سائطة.

رحل تزوّج امرأة على قطعة فضة تبر وزنها عشرة لا تساوي عشرة مضروبة؟ حاز، ولا يلزمه الفضل، فرق بين المهر والقطع، فإنَّ هذا لو كان في الشرقة لا قطع (١٠)؛ لأنَّ الفطم يندرى، بالشبهات، فيشترط الكمال من حيث الوزن والقيمة جميعاً، فأمّا المهر يثبت مع الشِّبهات فيشترط الكمال من حيث الوزن لا غير.

امرأة ادَّعت على زوجها بعد وفاته أنَّ لها عليه ألف درهم من مهرها، تُصَدُّقُ في الدَّعوى إلى تمام مهر مثلها في قول أبي حنيفة؛ لأنَّ عنده يحكم بمهر المثل فمن شهد له مهر المثل كان القول قوله، وهنا يشهد لها.

الابن إذا وطيء جارية الأب مراراً وقد ادّعي الشبهة، فعليه لكل وطيء مهر، ولو كان الأب وطيء جارية ابنه مراراً فعليه مهر واحد، وعلى هذا: الرَّجل إذا وطيء جارية امرأته يجب لكل وطء مهرٌ؛ لأنه شبهة اشتباه، ولو وطيء مكاتبة مراراً فعليه [مهر](٢) واحد؛ لأنَّه شبهة ملك، وفي النَّكاح الفاسد إذا وطيء مراراً يجب مهر واحد؛ لأنَّه له شبهة ملك، وإذا وطيء أحد الشّريكين الجارية المشتركة؟ لم يذكر هذا في شيء من الكتب.

قال الصَّدر الشهيد رضي الله تعالى عنه: كان والذي يقول: يجب بكل وطيء مهرٌّ؛ لأنَّه في النَّصف الباقي ليس له شبهة ملك، فصار بمنزلة جارية الأب في حق الابن.

المرأة قبل أن تقيض مهرها لها أن تخرج في حوائجها وتزور بغير إذن الزُّوج، فإن أعطاها لم يكن لها الخروج إلا بإذنه؛ لأنَّ في الوجه الأول: غير محبوسة بحق الزَّوج، وفي الوجه الثاني: معبوسة.

رجل قبل مهر ابنته من الزوج، ثم اذعى عليه الردّ ثانياً إن كانت المرأة بكراً لم يصدق إلاّ بسيّنة؛ لأنّ له حق الرّد، وإن كانت المرأة ثيّبا صدق بدون بيّنة؛ لأنّه ليس له حق القبض، فإذا قبض بإذن الزُّوج كان أمانة للزُّوج عنده، فإذا قال: رددت على الزُّوج صدَّق، كالمودع إذا قال: رددت الوديعة.

رجل مات فوهبت له امرأته مهرها [جاز](٣)؛ لأنَّ قبول المديون ليس بشرط.

رجل تزوّج امرأة على ألفي درهم إن كانت جميلة، وعلى ألف درهم إن كانت قبيحة، فإن كانت جميلة فمهرها ألفا درهم، وإن كانت قبيحة فمهرها ألف درهم؛ لأنَّها هكذًا شرطاً. وهذا قول الكلِّ. فرق أبو حنيفة بين هذا وبينما إذا تزوَّجها على ألف درهم إنَّ لم يخرجها من الكوفة، وعلى ألفين إن أخرجها صحُّ الشرط الأول دون الثَّاني. والفرق: أنَّ ثمَّة المخاطرة وجدت في التسمية الثانية(٤)؛ لأنَّه لا يدري أن الزُّوج يخرجها أم لا؟ أمَّا ها هنا لا مخاطرة في التَّسمية التَّانية؛ لأن المرأة على صفة واحدة قبيحة، أو جميلة، لكنَّ

 ⁽١) في ٥٠٠: نقطع، والصواب ما أثبتناه.
 (١) في ٥أه: ساقطة.
 (٢) في ٥أه: ساقطة.

⁽٤) في اب: لأنه لا يدري... في التسمية الثانية. سائطة.

الزوج لا يعرف وجهالته لا توجب الخطي

صغيرة زوحت، فذهبت إلى بيت الزّوح بدون أخذ تمام مهرها كان لمن هو أحق بإمساكها قبل التَّزوج أن يمنعها حتى يأحذ جميع المهر، فيأخذ من له حق الأخذ؛ لأنَّ هما الحق ثابت للصغيرة، فلو بطل إنَّما يبطل برضاها، وهي ليست من أهل الرِّضي.

العمّ إذا زوّج بنت أخيه، وهي صغيرة بصداق، ثم سلمها إلى الزّوج قبل قبض جميع الصَّداق، فالتَّسليم فاسد وتردّ إلى بيتها؛ لأنَّه ليس للعمّ ولاية إبطال حقهاً. هذه الجملة في افتاوى الصدر الشهيدا.

رجل تزوّج امرأة، ولم يسمّ لها مهراً، على أن تدفع المرأة إلى الزوج هذا العبد يقسم مهر مثلها على قيمة العبد، وعلى [قيمة](١) مهر مثلها؛ لأنَّ المرأة بذلت النضع والعبد بإزاء مهر مثلها(٢) والبدل يقيم على [قدر](٣) قيمة المبدل، فما أصاب قيمة العبد فالبيع فيه باطل؛ لأنَّها باعت بشيء مجهول، والباقي مهراً.

الأب إذا زرَّج الصغير امرأة وضمن عنه المهر صحَّ، ولو أدّى(؟) فهذا على ثلاثة

إمّا(٥) أن ضمن في حالة الصحّة وأدّى في حالة الصحّة في حال صغره، أو ضمن في حالة الصَّخة وأدَّى في حال مرضه.

أو ضمن في حالة الصحة ومات فأخذت المرأة من ماله.

ففي الرجه الأول: القياس أن لا يكون متبرّعاً، وفي الاستحسان: يكون متبرعاً، ولا يكون له أن يرجع عليه إلا أن يشهد عند الأداء أنَّه يرجع عُليه.

إذا اشترى للصّغير طعاماً وللصّغير مال [فأدّي](٦) الثمن من مال نفسه فالقياس أن لا يكون متبرعاً، وفي الاستحسان يكون متبرعاً. ولا يكون له أن يرجع عليه إلاّ أن يشهد عمد الأداء أنَّه يرجع عليه، وبطيره: إذا اشترى للصَّغير طعاماً وللصَّغير مال، فأدَّى النَّمن من مال نفسه، فالقياس: أن لا يكون متبرعاً، وفي الاستحسان: يكون متبرّعاً.

وجه القياس: أن فعل الأب كفعل الأجنبي بأنَّ الصّبي لو كان بالغاَّ؛ ليس(٧) للأب ولاية عليه فيما يصمع، كما يكون للأجنبي بإذنه لو كان بالغاً، والأجنبي لو كفل عنه بإذنه بعد البلوغ رجع هليه إذا أدّى، فكذا إذا فعل الأب.

وجه الاستحسان: الفرق، فإن المرف فيما بين الناس أنهم يتبرعون بأداء المهر عن أولادهم، ولا يرجعون به عليهم.

⁽٤) في قبه ولو أدى: ساقطة. (۱) في «أع: ساقطة.

 ⁽۲) في اب: الأن المرأة ... مهر مثلها. (۵) في اب: إمّا: ساقطة .
 (۲) في الماء على المشوات ما في ب .
 (۳) في الماء الأن الله ولعل الصحيح : ليس . (٣) في دأه: ساقطة.

وفي الوحه الثاني، والثالث: عند أبي حنيفة ومحمد: لا يكون متبرّعاً بل يحتسب من ميراث الابن، وقال أبو يوسف: هو متبرع، ولا يرجع، هو، ولا وارثه بعد موته على الابن بشيءٍ مه. أبو يوسف يقول: الكفالة انعقدت غير موجبة للرّجوع.

ألا ترى أنّه لو أذى في صحته لم يكن له أن يرجع عليه، فلا تنقلب موجمة للرّحوع (١). هما يقولان: التبرّع بحصل بالأداء لا بالكفالة، والأداء إذا وجد في حالة المرض، أو بعد الموت كان متبرّعاً على وارثه في مرض الموت لا يكون صحيحاً، هذا إذا ضمن مهر امرأة الابن.

ولو زوّج ابنته من إنسان وضمن لها المهر يجوز، لقوله عليه الصّلاة والسّلام: «الرَّعِيمُ غَارِمٌ» (٢)، ولو باع مالها وضمن لها التمكّن عن المشتري لا يجوز؛ لأنّ حقوق العقد في باب البيع ترجع إلى العاقد، ولهذا لو أبرىء من النّمن يجوز، وكذا لو استبدل عن النّمن يجوز، ولو صحّ الضّمان يصير ضامناً لنفسه بنفسه، وأمّا حقوق العقد في باب النّكاح: لا ترجع إلى العاقد. ألا ترى أنّ الوكيل بالنّكاح لا يملك قبض المهر، فلو صحّ الضّمانُ لا يصير ضامناً لنفسه، وللأب أن يطالب بمهر المكر، وإن كانت كبيرة: والقياس: أن لا يطالب؛ لأنّ (٣) ولاية الأب تنقطع عنها بالبلوغ.

وجه الاستحسان: أنّ العادة فيما بين النّاس أن الآباء يقبضون صداق البنات ويجهّزون به البنات، والبنت تكون راضية بتصرّف الأب؛ لأنها تستحي من المطالبة بنفسها، ولو نهت أباها عن قبض الصداق لا يملك المطالبة؛ لأنّ ولاية المطالبة إنما تثبت للأب لوجود الرّضى منها دلالة، والدّلالة إنّما تعتبر إذا لم يوجد الصريح بخلافه، وليس لأحد الأولياء أن يقبض على الجارية المدركة مهرها إلاّ بوكالة منها الله سوى الأب لعدم الإذن دلالة، ثم للأب في حق البكر البالغة إنّما يلي قبص صداقها المسمى لا غيره حتى إن المسمى إذا كان بيضاً (٥) لا يلي الأب قبض السود (١)؛ لأنه استبدال، والأب لا يملك الاستبدال، قال الشيخ الإمام شمس الأثمة الحلواني (٧): هذا مذهب علمائنا، وروى عن علماء بلخ: أنّهم جوزوا ذلك، وقالوا: لو قبض [بعض] (م) الصداق من جنس المسمى وبالبقية (٩) ضياعاً يجوز، وهذا أرفق بالنّاس.

⁽۱) في اس: ألا ترى.... للرّحوع، غير واردة.

 ⁽۲) ابن ماجه في سننه، باب: الكفالة رقم (٧٠٩٤).

آ) في دبه: لا والصواب ما هو مثبت. (٤) في دبه: ساقطة.

 ⁽٥) في «ب»: بياضاً ولعل الصواب، ما في «أ». (٦) أني «ب»: السّواد. والأولى ما هو مثبت أعلاه
 (٧) هو: عبد العزيز بن أحمد بن نصر بن صالح شمس الأثمة الحلواني البخاري نسبة لبيع الحلوى إمام أصحاب أي حنيفة في وقته. تفقه على الحسن أبي علي النّسفي عن أبي بكر محمد بن الفصل وتعنه على شمس الأثمة الرّرنجري، وشمس الأثمة السّرخسي صنّف: المسبوط والتبصرة، توهي صنة (٤٤٨هـ). انظر: ثاج التراجم (١٨٩) رقن (١٤٢)، الفوائد البهية (١٦٢) مع ما معده،

طبقات الفقهاء ص (٤٧). الطبقات السُّنيّة (٤/٣٤٥). (٣٤٦). (٨) في الله: (٩) في «ب»: وبالقبص والصّواب ما أثبتناء كما هو في أ.

الأب يملك مطالبة الزوج بمهر البنت، إن كانت صغيرة جداً، ويحسر الزوح على دفع مهرها إلى الأب؛ لأنَّ المهر كلَّه يجب بنفس العقد(١١)، وحق القبض للأب، فإن طلب الأب منه النفقة؟ إن كانت جارية مثلها يطيق الرّجال أقر بالنفقة عليها؛ لأنّ استحقاق المُعقة باعتبار قيام الزُّوح عليها، وإن كانت لا تطبق الرُّجال لم يكن على الزُّوج نعقتها حتى تصبر إلى حال بجامع مثلها؛ لأنَّ معنى القيام لا يتحقق ها هنا، فإن كان الزُّوج صغيراً زوَّحه أبو، جارية صغيرة زوَّجها أبوها، أو امرأة كسيرة زوجها وليّها بإذنها، فللأب أن بأخذ مهر الصّغيرة من مال الصّبي، وكذا مهر الكبيرة إن كانت بكراً، وهي تقبص إن كانت ثيباً؛ لأن المهر إنما يجب بنفس العقد والعقد قد صح، فإن طلب النفقة وقد قبض المهر أنقص(١) أيضاً مال الغلام، بخلاف ما إذا كان الزُّوج كبيراً والمرأة صغيرة، فإنَّها لا تستحق المفقة على الزُّوجِ الكبير؛ لأن استحقاق النَّفقة يحكم قيام الزُّوجِ عليها، فمتى كان الزُّوجِ كبيراً والمرأة صعيرة، فالمانع من القيام عليها جاء من قبلها فيمنع استحقاق النفقة لها، ومتى كانت كبيرة، والزُّوج صغيراً، فالمانع من القيام عليها جاء من قبله، فلا يمتنع استحقاق النعقة لها، وصار هذا كالخلوة بالزتقاء لا يوجب تأكيد المهر، وخلوة المجنون والصّبي يوجب لما قانا.

المرأة إذا كانت صغيرة جداً لا تحتمل الجماع لا يجبر (٣) الأب على دفعها، ولا فائدة في تسليمها إلى الزوج، فلا يحر الأب على تسليمها.

الزُّوج إذا ارتد والعياذ بالله تعالى، أو قبل ابنة المرأة قبل الدَّخول يجب نصف المهر عليه؛ لأنَّ الفرقة(؛) جاءت من قبله كالطُّلاق.

المتعة: حال من تعتبر فيها، حال المرأة أم حال الرّجل؟ إن كان الرّجل موسراً. والمرأة معسرة، فهو على الاختلاف الذي في النَّفقة، ذكر في «المبسوط»، واعتبر حال الرّجل في النفقة. وذكر الخصاف^(٥) في نفقاته، واعتبر الوسط حتى لو كان الرّجل يأكل خبز البرّ واللحم^(١) المشوى والحلوى والباجات والمرأة كانت تأكل في أهلها خبز الشُّعير؟ لا يؤاخذ الزُّوجِ أنْ يطعمها ما يأكل بنفسه، ولا ما كانت تأكل في أهلها، ولكن يطعمها خبر البرُّ وباجة، أو باجتين، ففي المبسوط: اعتبر حال الرَّجل لا غير، والخصاف اعتبر حالهما. والصحيح: ما ذكر الخصاف، وعليه الفترى.

وكذا لو كان الزُّوج معسراً والمرأة موسرة، فإنَّه يفرض لها نفقة صالحة وسطاً فيقال له: تكلُّف إلى أن تطعمها خَبْرَ النَّرْ وباحة، أو باجتين كبلا يلحقها الضَّرر هذا جواب الخصاف.

وإذا ظهر الكلام في النَّفقة، فكذا الكلام في المتعة: أنَّه يعتسر حال الرَّحل وحده أم

⁽١) في (بء: القيض والصواب المثبت أعلاه.

قَى (ب): إن كانت بكرأ أشمر: ساقطة . في «ب»: فلا يجيز، وكذا التي بعدها. وهذا لا يرافق المعنى ولذا أثبتنا ما هو صوات كما هو

⁽٤) في البِّه: سائطةً. الله (٥) أسبقت ترجمته. اً (٦) أَفِي أَأَةٍ: مطموسة،

حالهما، فهو على الاختلاف؟ قال مشايخنا رحمهم الله تعالى: المستحب في النفقة أن يؤاكلها لتكون نفقته ونفقتها سواه؛ لأنه مأمور بحسن العشرة معها وذا في أن يؤاكلها.

المتعة: ثلاثة أثواب: ثوبه وحاوره ومقنعه صيانة، لا حيد غاية، ولا ردي، غاية، بإ متوسط فإن كان مهر مثلها أقلُّ من ذلك يجب نصف مهر المثل، ولا ينقص عن خمسة دراهم، فإن كان مهر مثلها أقلُّ من ذلك يجب نصف مهر المثل، وللأم ولاية مطالبة الرُّوج بتسليم الصَّداق، ولا يشترط إحضار المرأة مجلس مطالبة الزُّوج، ولا يشترط تسليم المرأة في مجلس قبض المهر، بل تسليم بعد ذلك، وهو قول علماتنا الثلاثة. وقال زفر إحضارها شرط للاستيفاء، وهو قول أبي يوسف الآخر: هو يقول: النَّكاح معاوضة، فكان بمنزلة البيع، والبائع إلما يملك مطالبة المشتري بالثمن إذا أحضر المبيع مع نفسه ليسلم المبيع بعد (١) قبض الثمن، فكذا في التَّكاح، ونحن نقول: العادة حرت أن تسليم المرأة يتأخر عن قبض الصّداق زماناً، فإن الزّوج يوفي الصّداق إلى الولي، والوليّ يجهّزها بذلك، ثم يبعث بها إلى بيته فلمّا علم الزُّوج بهذه العادة، وكان راضياً بإيغاء الصَّداق، وتأخير تسليم المرأة زماناً، فلا يشترط إحضار المرأة لثبوت ولاية قبض الصَّداق، بخلاف البيع؟ لأنه ثمة لم يوجد ما يدل على الرّضى بتأخير تسليم المبيع عن قبض النُّمن فيشترط إحضار المبيع لقبض الثمن ليسلم المبيع عقيبه، فإن قال الزُّوج للقاضي مر الأب أن يقبض منى المهر ويسلُّم امرأتي إلى: قال له القاضي: اقبض المهر، وادفع الجارية إليه، فإن قال الأب. ليس على دفعها يطلبها حيث هي، قال القاضي: إن المهر الذي تريد أخذه إنَّما هو ثمن بضعها^(٢)، فعليها إن كانت كبيرة أن تسلم نفسها إلى الزُّوج إذا قبضت المرأة [المهر]، فإذا قبضت أنت المهر، فإن كانت في منزلك فعليك أن تسلمها إليه، فإن قال الأب: لا أقدر على تسليمها، ليس له ولاية قبض المهر، والمطالبة به، فإن قال: هي في منزلي، فأنا أقبض المهر، وأجهزها به، وأسلمها إليه، فإن القاضي يأمر الزُّوج بدفع المهر إليه، فإن قال الزُّوج: إن هذا يدافعني عنها، ويريد أن يأخذ المهر؛ ولا يسلمها إلى، فمره، فليوثق من المهر، فإنَّ القاضي يأمر الأب أن يونِّق الزُّوج من المهر، ويعطيه كفيلاً، أو يأمر الزوج بدفع المهر إلى الأب حتى إذا سلَّم البنت إليه برىء الكفيل، وإن عجز عن ذلك يصل الزُّوج إلى حقه بالكفيل نظراً من الجانبين، هكذا كان يقول أبو يوسف: أولاً، ثم رجع عن هذا، وقال: إن القاضي يأمر الأب أن يجعل المرأة مهيأة للتسليم ويحضرها، ويأمر الزُّوج بدفع المهر، والأب بالتسليم، وهذا أحسن القولين، فإن كان الأب إنَّم قدَّم الزُّوج إلى قاضي الكوفة والخصومة بينهما على ما وصفنا، فقال الأب: ابنتي بالبصرة، وثمة كاذ العقد، أو كانت بالكوفة، فانتقلت إلى البصرة، فأنا أسلمها إليه بالبصرة، فإن الأب لا يجبر على حملها إلى الكوفة، لكن يقال للزُّوج: ادفع المهر إلى الآب، واخرج إلى البصرة مع

⁽١) في اساء: مع، وكلاهما يؤدي المعنى فلذًا تركناها كما في أ.

⁽٢) في ابه: يعضها، والضراب المثبت كما هو في أ.

الأب، وتأخد المرأة هماك الأب؛ لأنّ إحضار المرأة في ذلك المجلس ليس بشرط لتتوجه المطالبة على الرُّوج بتسليم المهر، فإن اتهمه الزُّوج كما قلنا من قبل، فإن القاصي يأمر الزُّوج بأن يأحد من الأب كفيلاً بالمهر على أنَّه إنَّ سلم [إليه](١) البنت بالبصرة برى. الكفيل، فإذا أتى إلى البصرة، وقبض المنت برىء الأب، والكعيل، فإن عجز الأب عن نسليم البنت يخاصم الكفيل، ويستوفي حقه منه فيكون نظراً من الجانبين، فإن قال الزُّوج لا يمكنني الخروج إلى البصرة، ويمكن [أن](٢) أوجّه وكيلاً يحولها إلى منزلي بالبصرة، فذلك له؛ لأنَّ الوكيل ثانب عليه، وإن قال الزَّوج: يحملها وكيلي إليَّ، فإن كان الوكيل الذي وجِّهه إليها محرماً بها فذلك له؛ لأنَّه متى استوفت صداقها كانَّ لها أن تنتقل إلى حيث سكن الزوج، وإن كان الوكيل غير محرم؟ لا تؤمر بالخروج من غير محرم، وإن رضي الرُّوج بِلْلُكُ؛ لأنَّ الزُّوج طلب منها ما لا يرضي به الشُّرع، وهو: المسافرة من غير روج، ولا محرم. وهذا التفصيل واجب، جواب ظاهر الرواية: قال أبو القاسم الصَّفار رحمه الله تعالى (٣): هذا كان في زمانهم. أما في زماننا: لا يملك الزُّوج أنْ يسافر بها، وإن أوفى صداقها؛ لأن في زماتهم الغالب من حالهم الصلاح أما في زماننا فسد الناس، فالمرأة منى كانت فيما(1) بين عشيرتها، فالزُّوج لا يمكنه أن يظلمها، ومتى نقلها إلى بلد أخرى ظلمها، وهي لا تقدر أن تستغيث بأحد. هذا هو الكلام في الأب.

أمّا الكلام في الوكيل:

إدا وكُّلت المرأة وكيلاً بمطالبة الزُّوج بمهرها كان الأجر في اشتراط حضرة المرأة، وأخد الكفيل بالمهر من الوكيل عند التّهمة، ورجوع أبي يوسف كالكلام في الأب مهر المثل يعتبر بقرابة الأب نحو: الأخت لأب، وابنة العم، وعمنها، وبنت عمتها، ومن كانت من قمل الأب، وإنَّما يعتبر امرأة من قبل الأب إذا كانت مثلها في الجمال، والمال، والبكارة، والثيابة في بلدها؛ لأن المهر يختلف (٥) باختلاف البلدان، فإذا لم بكن واحدة من قربة الأب بهذه الصَّفات فبامرأة أجنبية موصوفة.

وكذلك إذا فرض الزُّوج المهر للمرأة إنَّما يصح إذا رصيت بذلك؛ لأنَّه حقها، فإن فرض القاضي، أو الزُّوج بعد العقد مهراً، فذلك لها، فإن دخل يها، أو مات عنها، وإن طلقها قبل الدُّخول؟فلها المتعة في قول أبي حنيفة، ومحمد وأبي يوسف الآخر، وفي قوله الأول: لها نصف المفروض؛ لأن الفرض بعد العقد تقدير بمهر المثل ومهر المثل لا يتنصف، فكذا هنا.

إذا أحالت المرأة إنساناً على الزّوج أن يؤدي المهر إليه، ثم وهبت [المهر](١) من

⁽٤) نی دب»: سائطة. (۱) في العد إله.

⁽٥) في اب: اختلف والصّواب ما أثبتناه. غَيْر موجودة في أو بوقد أقحمتها لأنها

⁽٦) في sie: المرأة والصّحيّع المهر والشناه كما من ضرورات الكلام. (٣) سبقت ترجعته.

الزُّوج؟ لا يصح؛ لآنه صار حقاً للمحتال له.

إدا تزوَّج امرأة على ألف [درهم](١)، ثم تزوَّج على ألفين؟ عند أبي حنيمة ومحمد. المهر ألف، وقال أبو يوسف: الفان، وذكر في بعض المواضع: قول أبي يوسف مع أبي حنيفة، وقال: المهر ألف عند أبي حنيفة، وأبي يوسف (٢)، وقال محمد: ألفان، وإن تروجها على ألف، أو ألفي درهم؟ قال أبو حنيفة: لها مهر المثل لا يزاد على ألفين، ولا ينقص عن الألف(٢٦)، وقال أبو يوسف ومحمد: لها الألف.

أما المسألة الأولى: محمد يقول: إنما قصد تجديد النكاح والزّيادة على المهر فتجديد النَّكام إن لم يثبت [تثبت](1) الزيادة: هما يقولان: بأنهما قصدا إثبات الزّيادة في ضمن العقد، والعقد لم يثبت، فلا يثبت ما في ضمنه.

أمًا المسألة الثَّالية: هما يقولان: كلمة، أو: كلمة تشكيك أدخلها على الزِّيادة على الألف، فلا يثبت. أبو حنيفة يقول: بأن مهر المثل موجب أصل النَّكاح، ولهذا يجب بنفس العقد من غير ذكره، فلا يقع البراءة عنه ما لم تثبت التَّسمية بيقين، وهنا لم تثبت فيصار إلى مهر المثل وكذلك لو تزوجها على هذا العبد، أو تزوجها على ألف لكرامتها، أو ألف درهم على أن يهدي إليها هدية فلها مهر مثلها لا ينقص من الألف، ولا يراد على الألف. لأنَّ الكرامة والهدية مجهولة القدر، وهذه الجهالة أكثر من جهالة مهر المثل، فيصار إلى مهر المثل(٥٠)، فإن طلقها قبل الدّخول بها كان لها نصف الأول؛ لأن ما زاد على ألف يثبت على اعتبار مهر المثل [ومهر المثل](٢) لا ينتصف بالطلاق قبل الذخول، فينصف قدر المسمّى، لو تزوجها على ألف درهم، فلها مهر مثلها، وهذا بمنزلة من لم يسم لها مهر، ولو تزوجها على ألف درهم، وعلى أن يطلّق عنها امرأته فلانة، وعلى أن تردّ عليه عبداً ففعل ذلك، فهو جائز؛ لأنَّ هذا عقد مشتمل على نكاح، وبيع، وخلع؛ لأنَّها بذَّلت شيئين بصمها وعبدها والزُّواج بشيئين ألف درهم، وطلاق فلانة، فيقسم جميع ما بذله الزُّوح على جميع ما يذلت المرأة فيسبق الألف على البضع، وعلى العبد على قدر قيمتها، فإن كانا صواء يقسم عليهما نصفين، فما أصاب العبد يكون ثمناً، وما أصاب البضع يكون صداقاً. وطلاق فلانة: ينقسم على العبد، والبضع، فما أصاب العبد يكون خلعاً، وما أصاب البضع لا يكون صداقاً؛ لأنَّه ليس بمال، لكن يعتبر حقاً للمرأة؛ لأنَّها تنتفع بهذا الشرط إذا ثبت كبقية القسمة. بعد هذه المسألة على وجهين:

إمّ أن وقى لها بالشرط، أو لم يوف.

فإن وقي، وطلق امرأته: صار جميع العبد للزوج نصفه بيعاً، ونصفه بدل الحنع.

⁽١) - في ﴿أَا: سابطة.

 ⁽٤) ليميت في (أه ولكنها في (الماء). في البه: مع أبي حتيفة . . . وأبي يوسف: (٥) في الله: في مار إلى مهر المثل ساقطة ص

في ﴿أَلَّا: على وفي البَّا عن وهو الميت.

⁽٦) - في (4): ساقطة وهي بي الساد.

والمضع نصفه بإزاء الألف، ونصفه بإزاء الطلاق، وصار جميع الألف للمرأة، نصعه: ثماً، ونصفه صدافاً، وطلاق فلانة: نصفه: بإزاء البضع، ونصفه بإزاء العبد، وإن لم يوف له بالشروط كان لها مهر المثل، ولا يسلم الروح نصف العبد، فإن كان خمسمائة ثمام مهر المثل، فقد استوفت تمام حقها، وإن لم يكن رجعت بالباقي عليه.

المهر: مقدر بعشرة حتى لو سمى أقل من عشرة تكمل عشرة؛ لأنّ الشرع أنخلَ منافع البضع بالنفوس، ولهذا لا يجري فيها البذل، والإباحة، ولكونه محل النسل، فيحب أن يكون مصموناً بمال خطير صيانة لخطر المحل وأقل مال له خطر في الشرع: عشرة دراهم، فإذا تزوجها على أقل من عشرة كمّلناه عشرة؛ لأنّ التقدير بهذا حتى لشرع، ولو سمى ما ليس بمال نحو: أن يتزوجها على طلاق امرأة أخرى، أو عفو عن قصاص، ولها مهر مثلها؛ لأن المذكور لا يصلح مهراً، فصار كأنه لم يذكر، وإن سمى مالاً، وضم إليها ما ليس بمال نحو: الطلاق، والعفو، فإن وفي بذلك فلها المسمى لا غير، وإن لم يف فلها مهر مثلها؛ لأن هذا شرط مرغوب، فلا ترضى المرأة بأقل من مهرها إلا بهذا الشرط، فإذا لم يوف به صوف إلى مهر المثل.

ولو تزوج امرأة على ثوب قيمته ثمانية، ولم يقبض حتى صارت قيمته عشرة فلها النّوب ودرهمان؛ لأنّ العبرة بحالة العقد؛ لأنّه الموجب للمهر، وعن أبي حنيفة: أنّ في النّوب، وما ليس من ذوات الأمثال تعتبر القيمة يوم التسليم، وفي المكبل والموزون تعتبر القيمة يوم العقد إذا لم يكن معيّناً في العقد؛ لأنّ القيمة أصل في النّوب، ولهذا لو جاء بها تجبر المرأة على القبول، فأمّا المكيل والموزون: فقد استحكم الوجوب في الذّمة كالدّراهم.

ولو تزوّجها على أن يخدمها سنة لم يجز، ولو تزوجها على أن برعى غنمها سنة فقيه روايتان؛ لأن استخدام الزّوج لا يجوز لما فيه من الاستهائة، والاستهائة في رعي الغنم؛ لأنه من جملة القيام بمصالح الزّوجات، فإذا لم تصح التسمية في الخدمة، فلها مهر المثل، وعند محمد: لها قيمة خدمة سنة.

إذا تزوّج امرأة على ثوب، أو دابّة، فلها مهر مثلها بالغاً ما بلغ، وكذا لو تزوحها على دار؛ لأنّ المسمى مجهول الجنس، فلا يعتبر، ولو تزوّجها على عند، أو ثوب هرويّ، فالتسمية صحيحة، ولها الوسط، والزّوج بالخيار بين الوسط، وقيمته؛ لأنّ العوض في حق المالية يجب ابتداء؛ لأنّ ما يقابله ليس بمال، فلا تقصد به اكتساب المال فتحملنا فيه حهالة الوصف، وأوجبنا الموسط نظراً للجانبين كما في الذّية.

ثم الوسط لا يعرف بدون التقويم، فصارت القيمة أصلاً كالمستى فخيرنا (١٠) الروج بينهما، ولو تزوّجها على كرّ حطة، ولم يصف، فإن شاء أعطى كرّاً وسطاً؛ وإن شاء أعضى

 ⁽١) في (أه: فخير وفي (ب) (فخيرنا، وكلاهما صحيح إلا أننا أثبتا الثانية.

القيمة لما مرّ، ولو سمّى كرّاً وسطاً أجير على النسليم؛ لأنه لمّا ذكر الوسط من الحطة ارتفعت حهالة الوصف بنص كلامه، بخلاف القوب، فإنّه لو نصّ على أن النوب وسط؟ لا يجبر على الوسط، بل يحير الرّوج بين الوسط، والقيمة؛ لأنّه ثمة مع ذكر الوسط لا ترتفع المجهالة بل تمقى جهالة كثيرة في الوصف، وكذا في العبد، وروي عن أبي حنيفة: أنّ يجبر على النسليم كما في الحنطة؛ ولو تروّجها عنى حكمه؟ فإن حكم بمهر المثل، أو أكثر؟ فلها دلك، وإن حكم بالأقل؟ منها مهر مثلها إلا أن ترضى بذلك المرأة، فحينئذ رضيت باسقاط حقها، وعلى هذا: إذا شرط حكمها؟ فإن حكمت بمهر المثل، أو أقل فلها ذلك، وإن حكمت بالأكثر فلها مهر مثلها إلا إذا رضي الرّوج بذلك؛ لأن التسمية فاسدة؛ لأنّ ما يحكم به مجهول الجنس، والقدر، ففسرت التسمية فيجب مهر المثل، فإن تزوجها على وصيف بيت وخادم؟ قال أبو حنيفة؛ قيمة كلّ واحدة أربعون ديناراً، ولو تزوجها على وصيف والرخص والوسط السندسية؛ لأن تسمية الخادم مهراً صحّ ولها خادم، وسط، وكد لو والرّخص والوسط السندسية؛ لأن تسمية الخادم مهراً صحّ ولها خادم، وسط، وكد لو في الذّمة، ولم يبيّن صفته، ولو تزوجها على ثوب، أو دار، أو دابّة، أو حنطة في الذّمة، في الذّمة، ولم يبيّن صفته، ولو تزوجها على ثوب، أو دار، أو دابّة، أو حنطة في الذّمة، ولم "كين قدرها لا تصح التسمية.

فالحاصل: أن جهالة الجنس والقدر مانعة من صحة وجهالة التوع والوصف؛ لأن المهر عوض بأصله وليس بعوض في حق صفة المالية؛ لأنه لا مالية في ما يقابله فكان عوضاً من وجه واحماً مبتدأ من وجه فلكوته واجباً مبتدأ من وجه صح مع جهالة الوصف، والنوع، ولكونه عوضاً من وجه لم يصح مع جهالة الجنس، والقدر عملا بهما جميعاً، وإذا صحت تمسية الخادم كان لها خادم وسط؛ لأنه لما كان عوضاً بأصله لا بوصفه وجب الوسط لكونه عوضاً بأصله مراعاة لحق العاقدين والوسط من الخادم. قال محمد، وهذا في بلادهم؛ لأن الوسط إنّما يستخرج من أنواع ثلاثة.

والأنواع الثلاثة في بلادهم: الرّومي، والسّندي، والحبشي. والسّندي بين الرّومي والحبشي فيكون الوسط من ذلك السّندي.

أمّا في بلادنا: الوسط من ذلك الرّومي؛ لأنّه بين الرّومي، والهندي، ثم من السّندي في بلادهم، أو الرّومي في بلادنا الوسط إذا أدّى ذلك كلّه أجبرت على الفبول، وإن^(٢) أدّى قيمته أجبرت على القبول، وقيمة ذلك في قول أبي حنيفة: أربعون ديباراً، وفي قولهما: على قدر الغلاء، والرّخص، وهذا ليس باختلاف على الحقيقة، لكن أبا حيفة قدر ما علم ببناء (٢) الأمر على التفاوت في كل زمان، هذا هو الكلام في الخادم.

⁽١) في ابه: الواو ساقطة من الكلمة. (٣) في ابه: ساقطة.

⁽٢) فَي وَبِهِ: إِذَاً،

وأمًا الكلام في البيت: فإذا كانا من أهل البادية تصح التسمية، فلها بيت من شعر ؟ لأنَّ المتعارف في التسمية البيت عند التزويج، ويجب الوسط من هذا النوع فيما بههم: وإن كانا من أهل البلاد تصبح التسمية أيضاً ولها مناع بيت وسط، ممّا يجهر مثلها؛ لأن المتعارف من تسمية البيت عند التزويح منها: متاع البيت، وكلام كلِّ قوم ينصرف إلى عرف(١) بلدتهم(٢)، وعرف أهل الحجاز، والشام، وغير ذلك من ذكر البيت عند الترويج متاع البيت ما يجهّز به مثل تلك المرأة هناك، فيجب الوسط منها إن أدّى عين ذلك ، وإن أذى قيمة ذلك؟ قال أبو حنيفة: قيمته أربعون ديناراً، وقيل: على قدر الغلام، والرَّخص على ما قلنا في الخدم؛ وهذا في عرفهم، أمّا في عرفنا: يراد بالبيت عند التزويح البيت المبنى(٣)، وأنَّه مجهول الجنس والقدر فتفسد به التسمية.

ولو تزوج امرأة على مهر مسمّى معيّن عبدٌ، أو دنَّ من خلُّ، أو شاة ذكية، فوجدت العبد حرّاً والخل خمراً، والشاة ميتة، فلها مهر المثل في جميع ذلك عند أبي حنيفة، وقال أبو يوسف: لها مثل قيمة الحرُّ لو كان عبداً، ومثل ذلك الدِّن خلاً، ومثل ذلك الشاة ذكية، وقال محمد: في الحرّ، والميتة كما قال أبو حنيفة: وفي الخمر كما قال أبو يوسف. [لأبي يوسف](٤) أن الحرّ مع العبد والخل من الخمر والميتة مع الذِّكية جنسان مختلفان، فالعبرة للمسمى، والمسمى مالَّ، فأبو حنيفة يقول: اختلاف الجنس باختلاف الصَّورة، والمعنى، وفي الصّورة ها هنا مما مثله، فكان الجنس متّحداً فتعتبر الإشارة، وأنّه ليس بمال.

محمد يقول: الحرّ مجانس للعبد؛ لأنّ معانيهما متّحدة والخمر مع الحلّ جنسان مختلفان؛ لأنَّ معانيهما مختلفة، ولو جمع بين حرَّ وعبد، أو خل وخمر، لها المشار إليه لا غير؛ لأنَّها تصلح مهراً كاملاً، فصار الآخر لغواً، وقال أبو يوسف: لها العبد، وقيمة الحرَّ، ولو كان عبداً على ما عرف.

ولو تزوَّجها على مهر معلوم، ثم حدثت الزِّيادة في يد الزُّوج، فإن كانت من نفس المهر. كالولد والشمر، أو بدلاً عن الجزء كالأرش، فذلك كله مهر يتنصّف مع الأصل بالطلاق قبل الدخول بها؛ لأن القيض له شبه بالعقد، ثم العقد بالتَّكاح يبقى على نصف الصَّداق، فكدا القبض يَرِدُ على نصف الكل، ولو كان كسباً؟ قال أبو حنيفة: إن ذلك لبس بمهر، وهو ملك المرأة، سُواء طلقها قبل الدُّخول بها، أر لم يطلق وقال: يتنصَّف الكسب مع الأصل؛ لأن ملك الكسب يثبت بملك الأصل، وأنَّه بناء عليه وتنصف بتنصف الأصل كالزُّواتد المتولدة عنها. لأبي حنيفة: الملك ثبت لها في الكسب من كل وجه؛ لأنَّ الأصل كان ملكاً لها، فانتقاض الملك في الأصل لا يوجب انتقاض الملك في الكسب؛ لأنه أصل حالة البقاء، بخلاف الولد؛ لأنَّ الولد مهر تبعاً، هذا إذا حصلت الزَّيادة في يد الزُّوج. أمَّا إذا حصلت

 (۱) في دبه: كلمة دمرف، ساقطة وهي من (۵) في (۳) في (۱۹) المبيّن،
 (۲) فر (۱۹): طفائهم و لا فرق.
 (۲) فر (۱۹): طفائهم و لا فرق. (٢) في «ب»: بلدائهم ولا فرق»

الزيادة في يد المرأة، وإن كانت الزيادة من جنس (١) المهر منفصلة عنها كالولد والثمر؟ ور ذلك يمنع النصف بالطّلاق قبل الدّحول، وعلى المرأة: نصف قيمة الأصل يوم قبصت؛ لان تنصيف المهر يختص بما دخل تحت العقد والقبض، والولد لم يدخل تحت العقد، والقبض، فتعذر تنصيفه، وتعذر تنصيف الأصل بدونه؛ لأنّه يبقى صداقاً بدون الأصل

وكذا لو ارتدت والعياذ بالله تعالى، أو قبلت ابن زوجها قبل الدُّخول بها كان [عليها] (٢) ردّ القيمة يوم قبضت، وروي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الزدّة والنّقيل يجب عليها ردّ الأصل، والزبادة؛ لأنّ الرّدّة ترفع النّكاح أصلاً، وإن (٣) ازدادت في بدن [المرأة] (٤) خيراً كالحسن والجمال والسّمن، ثم طلقها قبل الدّخول بها وجب نصف القيمة يوم قبضت عند أبي حنيفة وأبي يوسف؛ لأنّ هذه الزّيادة ما دخلت تحت العقد، والقبض، فلا تنتصف، وقال محمد: تنتصف؛ لأنها قائمة بالأصل فتكون تبعاً، ولو هلكت الزّيادة، ثم طلقها قبل الدّخول بها فله نصف الصّداق؛ لأن المانع من التنصيف قد زال بالهلاك، ولو حدثت هذه الزّيادة في يد المرأة بعد الطلاق، أو الردّة ثبت حقه في الزيادة، سمنزلة المقبوض بحكم العقد الفاسد. أمّا الكسب الحاصل في يد المرأة قبل الطلاق: سالم له؛ النهر، أمّا إذا انتقص في يد الرّوج فهذا على خمسة أوجه:

أحدها: أن يكون العبب بآدة سماوية.

والثاني: أن يكون بفعل الزّوج.

والثالث: أن يكون بقعل المهر.

والرّابع: أن يكون بفعل [المرأة](٥).

والخامس: أن يكون بفعل الأجنبي.

ويد الزّوج في هذه الوجوه منزلة منزلة السائع؛ لأن عليه تسليمه بالعقد كما هو على البائع، وإن⁽¹⁾ كان العيب بآفة سماوية، فهي بالخيار: إن شاءت أخذت نصفها ناقصاً، ولم تضمنه النقصان، وإن شاءت ضمنته نصف قيمته يوم تزوّجها عليه؛ لأن المهر مضمون على الزوح بالعقد، والأوصاف لا تضمن بالعقد كما في البيع، فإن^(٧) كان بقعل الرّوح، فهي بلخيار: إن شاءت أخذت نصفه ناقصاً، وضمنته نصف النقصان وإن شاءت تركته وصمته بلخيار: إن شاءت أخذت نصفه ناقصاً، وضمنته نصف النقصان وإن شاءت تركته وصمته نصف القيمة يوم تزوجها؛ لأنّ الأوصاف تضمن مالجناية، فكان هذا أرشاً وجب قبل القبض فينتصف بتنصف الأصل كالولد، وعن أبي حيفة: أنه لا يضمن النقصان؛ لأنه نرك

⁽٥) في الب، نفس. (٥) عن الله وهي من الله

 ⁽٢) في (أ). عليه، وأثبتنا ما في ب على ما نراه صواباً. (٦) في (بابه) على بالماءً.

 ⁽٣) في دأه: سافطة وهي في ب.
 (٧) في «ب». وإن بالواو

⁽a) في دأك، ساقطة. (b) في ديا: تصبت. والقبوات ما هر مثت (c)

منزلة البانع، والباتع(١) لو عيب العبيع قبل القبض لا يضمن النقصان، فكذا الزوج.

وجه ظاهر الزَّواية: أنَّ المبيع مصمون على البائع بالثمن، وفي ما هو مضمون به، فرق مين التعييب بفعل المائع وبين النعبيب بآفة سماوية، والمهر مضمون على الزّوج بالقيمة، ففيما هو مضمون به " يجب أن يفرق بينهما، وإن كان بفعل المهر كان هذا والرجه الأول سواه؛ لأنَّه جنابة بنفسه هدر، وإن كان بفعل المرأة فكذلك؛ لأن جنايتها لاقت ملكها، وجناية المالك على ملكه هدر، وإن كان بفعل الأجنبي، [فهي](٢) بالخيار: إن شاءت [أخدت](٣) نصمه باقصاً، واتَّبعت الحاني بنصف النَّقصان، وإن شاءت أخذت من الرُّوج نصف القيمة، ولا حقَّ لها في الأرش؛ لأن المهر في ضمان الزُّوج فيثبت لها خيار اتباع الجاني بسعف التقصان، أو اتباع الزُّوج بأخد القيمة، فإن اختارت اتباع الزُّوج بأخذ الفيمة اتبع الرُّوج الجاني مثل النَّقصان. هذا إذا كان النَّقصان في يد الرُّوج، فإن كان المهر مقبوصاً، فأصابه العيب والنقصان عندها، فهذا على خمسة أوجه أيضاً، ونزلت المرأة في هده الرجوه بمنزلة المشتري.

فإن كان العبب بآفة سماوية فالزُّوج بالخيار: إن شاء أخذ نصفه ناقصاً، ولم يضمنها النقصان، إن شاء ضمن المرأة نصف القيمة يوم العيب؛ لأن المرأة بعد الطلاق تستحق نصف المفروص بحكم العقد، كما أنّ الرُّوج يستحق النصف بحكم الفسخ (1)، ثم المرأة تخير في النصف المستحق بحكم العقد بهذه الصغة، فكذا الزُّوج في النصف المستحق بحكم الفسخ (أ) إذ كان بفعل المرأة فكذلك؛ لأن جنايتها لاقت ملكها.

وإن كان (٢٦) بفعل المهر فكذلك؛ لأنَّ جنابة بنفسه هدر.

وإن كان يفعل الأجنبي: فلا سبيل له على المهر، ويضمنها نصف القيمة يوم قبضت؛ لأذَّ الأجنبي ضامن النَّقصان، فكان هذا أرشاً وجب بعد القبض فيمنع تنصف الأصل كالولد، بخلاف ما قبل القبض.

وإن [كان](٧) بفعل الزُّوج فكذلك؛ لأنَّ الزُّوج بمنزلة الأجنبي في جنايته على المهر بعد التسليم إليها، فكان فعله كفعل أجنبي آخر، هذا إذا أصابه العيب عندها قبل الطلاق. أمّا إذا أصابه العبب بعد الطلاق قبل الحكم؟ ذكره الحاكم في «المختصر» وسوّى بيتهما، ووجه التسوية، وهو أنَّ ملكها لا ينتقص، ولا يتنصف إلاَّ بقضاء، أو رضى، فالنعبيب صادف ملكها، فلا يوجب الضمان عليها، وقال عامة مشايخنا رحمهم الله تعالى: ما ذكره

⁽۲) ني اأا: نهو، (١) في دب: ساقطة.

فَيْ ﴿أَهُ: سَائِطَةً، (7)

مَى وأه: النسق وفي وبه: الفسخ وقد أثبتناه على ما نراه صواباً.

في الله: بهذه الصَّفة . . بحكم الفسخ: ساقطة . في الله . كانت وفي الله : كان . والبتنا الأخير تحرياً للعنواب.

ض اله: سائطة. (V)

الحاكم وقع خلطاً؛ لأن السبب فيه قد فسد في النصف بهلاك أحد العوصين وهو البضع، وصار مستحل الرّد على الزّوج، فكان في يدها في هذه الحالة منولة المغيوض بحكم شراء فاسد، فيلزمها ضمان المقصان، بخلاف ما قبل الطلاق؛ لأن السبب صحبع، والمقبوض بحكم السبب الصحيح، مضمون بالعقد دون القبض، والأوصاف لا تُضمى بالعقد. هذا كله إذا كان العيب فاحشاً، فإن كان عيباً يسيراً، فلا خيار لواحد منهما لأنه محتمل شرعاً.

ولو تزوّجها على دار، أو عبد فاستحق النصف، فهي بالخيار: إن شاءت ردّت ما بقي، ورجعت عليه بنصف القيمة إن مين ورجعت عليه بالقيمة، وإن شاءت أمسكت ما بقي، ورجعت عليه بنصف القيمة إن دخل بها؛ لأنه التبعيض في العبد، والدّار عيب، فتعيب المهر لمعنى كان في ضمان الزّوج، فكان لها الخيار، فإن طلقها قبل الدّخول بها سقط خيارها؛ لأنها استحقت النصف عند الطلاق وقد سلّم لها النصف.

وإن تزوجها على مهر مسمّى، ثم زادها فيه خيراً زادت الزّيارة، فإن دخل بها، أو مات عنها فلها الزّيادة، وإنَّ طلّقها قبل الدُّخول بها بطلت الزّيادة، وقول أبي يوسف: الأول لا تبطل الزّيادة، ولو(1) اختلف الزّوجان في المهر، فقالت المرأة: ألفان، وقال الزّوج: أَلْفًا، ولا بينة على ذلك، فإن كان مهر مثلها ألفين، أو أكثر كان لها ألمان، وإن كان أقل من ألف كان لها الألف، وإن كان أكثر من ألف، وأقل من ألفين: كان لها ما بين ذلك بعد ما تحالفا وبدىء(٢٠) بالتّحالف بيمين الزّوح في هذاالفصل، وهذا كلّه قول أبي حنيفة ومحمد رحمة الله تعالى عليهما، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى في الفصول الثلاثة: القول: قول الزُّوجِ إلا أن يأتي بشيء بعيد من مهر مثلها، وهو أن لا يتعارف مهرها. هو يقول: الزُّوجِ في الفصول الثلاثة (٢٠) منكر للزّيادة، فيكون القول قوله، وهما يقولان: إن مهر المثل موجب العقد بدليل أنّه يجب عند حذف التسمية، ففي الفصل الأول، والثاني: ادّعي أحدهما؛ ما هو موجب العقد، والثاني: ما لبس بموجب العقد، فيجب أن يكون القول: قول من يدعى موجب العقد، لما إدا ادّعي أحد المتبايعين شرط الخيار، وأنكر الآخر كان القول قول المنكر، وفي الفصل الثالث: لم يدع واحد منهما ما هو موجب العقد ليجعل القول قوله، فاعتبر الدَّعوى والإنكار، فقد حصل كلِّ واحد منهما مدَّعياً، ومنكراً فتحالفا، فإذا انتفى(٤) التسميتان قضى بما هو موجب العقد، كما لو سكتا وقت العقد، وكذا لو مات أحد الزُّوحين، واختلف الحي وورثة الميت، فعلى هذا الاختلاف؛ لأنَّ احتلاف الحيُّ مع الوارث كاختلاف الزوجين في حياتهما.

⁽¹⁾ في البه: وإن لا فرق بينهما معنى ولذا تركناها كما في أ.

⁽۲) نی دبه: ویدا،

 ⁽٣) أيُّ (أَنْ الْثَالِثِ والصَّوابِ مَا فِي أَ.

⁽٤) في ابه: انتفى، ساقطة.

ولو طَلْقها قبل الدُّخول بها كان لها نصف الألف مي قولهم.

أمًا عند أبي يوسف: فلأن القول: قول الزُّوج قبل الطلاق، وبعد الطلاق.

أما عندهما: فلأن عندهما لمّا لم يثبت المسمى وجب الرَّجوع إلى موجب العقد، وموجب العقد قبل الطلاق مهر المثل وبعد الطلاق المتعة، وما أَفرٌ به الزُّوج فيه وفاء المتعة، وزيادة.

ولو ماتا، ثم اختلفت الورثة بطل المهر في قول الأبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: كما قالا في حالة الحياة. أبو يوسف: مرّ على أصله أنهما لو اختلفا في حالة الحياة؟ فالقول: قول الزوج إلا أن يأتي بشيء قليل، فكذا بعد الوفاة الفول: قول ورثة الزوج إلاَّ أنْ يأتوا بشيء قلبل، ومحمد: مرَّ على أصله، وقال: لو اختلفا في حالة الحياة يحكم بمهر المثل، فكذا بعد الوفاة. وأبو حنيفة ترك أصله، وقال(١): لو اختلفا في حالة الحياة يحكم بمهر المثل فيقضى به، وبعد الوفاة لا يقضى بشيء، وهذا بناء على أن عند أبي حنيفة: لا يقضى بمهر المثل بعد وفاتهما، وعندهما: يقضي، وإن قال: إذا تزوج امرأة، ولم يسم مهراً حتى مات الزوجان لا يقضي بمهر المثل عنده. وعندهما: يقضي(٢). هما يقولان: مهر المثل وجب بنفس العقد، فلا يسقط بموتهما كالمستى، ولهذا لا يسقط بموت أحدهما. أبو حنيفة يقول: مهر المثل لا يسقط بالموت، لكن عجز القاضي عن القضاء بها؛ لأنَّه مهر مثلها إنَّما يعرف بقيام نساء عشيرتها، والظاهر بعد موت أقرانها؛ لأنهما لا يموتان غالباً إلا بعد تقادم العهد بموت أقاربها.

ولا شفعة في الدّار التي تزوّج عليها المرأة، وإن زادت على ذلك مالاً" في قول أبي حيفة رضي الله تعالى عنه، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: للشَّفيع الشَّفعة في حل المال الذي زادته إذا قسمت الدّار عليه، وعلى مهر مثلها، فإن لم [تقسم]، فلا شفعة فيها؛ لأنَّ الشَّراء تبع للنَّكاح، ولهذا ينعقد بلفظ النَّكاح، والشَّراء مقصود لا ينعقد بلفظ النَّكَاحِ، وإذا ثبت أنَّ الشَّرَاء تبع للنَّكَاحِ، فإذا لم تجب الشَّفعة فيما هو الأصل لا يجب فيما هو تبع، وإن كان سمى لها مهراً، ثم باعها داره كان للشَّفيع فيها الشَّفعة؛ لأنَّها ملكت بالبيع، فإن طلقها قبل الدُّخول بها لم يرجع عليها بشيء من الدَّار، وأخذ منها نصف ما سمى لها؛ لأنها صارت قابضة للمسمّى بشراء الدّار بطريق المقاصة.

ولو تزوجها على أن يشتري لها هذه الدَّار، ويعطيها إياها مهراً، وقال: تزوجتك على هذه (٤) على أن أشتريها، وأسلّمها إليك كان لها أن تأخذه بها(٥)، حتى يسلّمها إليها؛ لأنّه

⁽١) مي قبه: وقالاً. والصُّوابِ مَا أَثْبَتَنَا كَمَا فِي أَ.

فَيْ «بُ»: لا يقضي. والصُواب ما في أ. في دبه: حالاً ولعل الصّواب المثبث. - (Y)

في البه: على أن يشتري لها. . . . على هذه: ساقطة. (1)

في البه: به. والضواب ما في أ-

شرط لها ذلك، والوفاء بالشرط واجب، فإن^(١) لم يفعل فعليه قبمتها؛ لأن التسمية قد صحت؛ لأنّه المسمى مال متقوم، فإذا عجز عن تسليمه تلزمه قيمته.

ولو أخذت المرأة رهناً بمهرها، وهو دين قيمة مثل الزهن، فهلك عدها استوفت مهرها! لأنها بهلاك الرّهن صارت مستوفية لصداقها حكماً، ولو كانت قيمة الرّهن أكثر، كانت في الفضل مؤتمنة، ولو كانت أقل؟ رجعت بعقية مهرها عليه! لأن المرتهن بهلاك الرّهن يصبر مستوفياً لأقل من قيمته، من الدّين، ولو لم يسمّ لها مهراً، فأخذت به رها، وضاع الرّهن، ثم طلقها قبل الدّخول بها ضمنت مهر مثلها للزّوج وحبست مقدار متعتها، لأنها صارت مستوفية لمهر المثل بهلاك المرهون، ولو هلك بعد الطلاق لم يتراجعا، وهلك بمتعتها في قول محمد، وقال أبو يوسف: لها المتعة عليه. محمد: يقول: المتعة خلف عن مهر المثل! لأنها تجب عوضاً عن ملك النكاح، فكان واجباً بالنكاح حال عدم مهر المثل، فكان واجباً بالنكاح حال عدم وأبو يوسف يقول: المتعة دين وجب أصلاً بالنكاح لا خلفاً عن مهر المثل؛ لأن الخلف ما يصار إليه عدد (٢) العجز عن الأصل، وهنا الزّوج قادر على أداء الأصل، والرّهن بدين لا يكون رهاً بدين آخر.

إذا تزوَّجها في السّر على مهر، وسمع في العلانية بمهر أكثر منه أخذ بالعلانية.

ومعنى المسألة: إذا اختلفا، وادّعى الزّوج المواضعة وقال: ما أقررت به في العلانية هزلّ، وأنكرت المرأة المواضعة، وقالت: ما أقررت به في العلانية جدّ، أُخِذَ الزّوج بالعلانية، لأنّ الجد أصل في كلام العاقل، والهزل عارض، فلا يثبت إلاّ بحجة وجعل ما^(٣) أقر به في العلانية بمنزلة الزّيادة منه في المهر، فإن كان أشهد عليها، أو على وليها الذي زوجها منه أن المهر هو الذي سمي لها في السر والعلانية سمعة، فالمهر هو الذي سمّي لها في السر والعلانية سمعة، فالمهر هو الذي سمّي لها في السر على مهر وسمع في العلانية بأكثر منه.

أمّا إذا لم يتزوجها في السّر، لكن تواضعاً في السّر على شيء، ثم تزوّجها في العلانية على مهر خلاف ما تواضعا عليه، فهذا على وجهين.

إمّا أن تزرّجها على جنس ما تواضع عليه في السّر، فهذا على وجهين.

وإما أن اتفقا على المواضعة، واختلفا، فإن اتفقا: كان المهر ما تواضعا عليه في السر، وإن اختلفا: كان المهر ما تزوجها عليه في العلانية ولو كان مكان التكاح بيع، فكذلك عند أبي يوسف ومحمد، وعند أبي حنيفة: كان الثمن ما تعاقدا عليه في العلانية، اتفقا على المواضعة، أو اختلفا؛ لأنهما متى أوقعا البيع بما تواضعا عليه في السر يصير كأنّه قال

⁽١) في اب؛ فإن: سائطة. (٣) في دبه: ما نافصة.

 ⁽٢) في اب: هذا، والشواب المثنت.

اشتريت من هذا الشيء بألفي درهم على أن (١) لا يجب أحد الألفين، ولو صرّح به فسد البيع، وهما قصدا صحة البيع فثبت الإعراض عن تلك المواضعة، ومقتضى قصدهما: صحة البيع، فأمّا في النّكاح لو صرح به لا يفسد النّكاح ولا يثبت الإعراض عن تلك المواصعة.

وإن تزوجها على خلاف جنس ما تواضعا عليه في الــُـر، فهدا على وجهين.

إمّا أن اتفقا على المواضعة، أو اختلفا، فإن اتفقا كان النكاح بمهر المثل، وإن اختلفا كان النكاح بما تروّجها عليه؛ لأنّ كل الصّداق قد تعجل بالإبراء، والهبة فحصل ما هو المقصود، ولا عبرة لاختلاف السَّبب بعدما حصل المقصود، ولو قبضت المهر، وهو عين، ثم وهبته للزّوج، ثم طلقها قبل الذخول بها، لم يرجع عليها؛ لأنه سلم للزّوج عين حقه، ولو كان المهر دراهم، أو دنانير، أو مكيلاً، أو موزوناً في الدّمة والمسألة بحالها: رجع عليها بنصف المقبوض؛ لأنّ المقبوض بدل الصَّداق الواجب في الدّمة، فكان الذي وصل إلى الزّوج غير الصّداق.

ولو قبضت النّصف ووهبت الباقي، ثم طلّقها قبل الدّخول بها لا يرجع عليها بشي، عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقالا: يرجع بنصف المقبوض؛ لانّه لمّا طلقها عاد النّصف شائعاً في النّصفين، فما يخص نصف الذي وصل إلى الزّوح يسقط، وما يخص نصف المقبوض يلزمه ردّه اعتباراً للبعض بالكلّ، ولأبي حنيفة: الطّلاق قبل الدّخول بمنزلة الفسخ من وجه، قماد النّصف إلى الزّوج من الأصل، فإذا قبضت النّصف حعلنا ذلك قسمة بينهما. والله تعالى أعلم.

أمّا النفقة:

شيخ كبيرٌ معسر، وله ابن وبنت فنفقته عليهما نصفان؛ لأن سبب الوجوب ههنا الولادة، وقد استويا في الولادة، وكذلك الأخ، والأخت؛ لأن سبب الوجوب عليهما [الإرث فيجب عليهما](٢) أثلاث كالإرث.

رجل خاصمته امرأته في النّفقة فتوسط أب الزّوج، فقال: أنا أعطي النفقة، فأعطاها مائة، ثم طلقها الزّوج، هل للأب استرداد ما دفع؟ ليس له ذلك؛ لأنّه لو أعطاها الزّوج، والمسألة بحالها؟ لم يكن له ذلك عند أبي يوسف، وعليه الفتوى، فكذا إذا أعطاها أبو الزّوج،

رجل معسر زمن وله عيال، هل يجبر من عليه نفقته على نفقة عياله؟ إن كان من عليه النفقة ابناً يجبر على نفقة [زوحة] أبيه، وإن كان من عليه أباً لا يجبر على نفقة زوحة الابن؛ لأنّ زوجة الأب تخدم الأب، وخدمة الأب على الابن واجبة، فكذا نفقة من تخدم الأب حتى تصير خدمتها كخدمة الابن لجواز أن يكون واجباً، ولا كذلك زوجة الابن.

امرأة اختلعت من زوجها على مهرها، ونفقة عدتها، وعلى أن تمسك ولدها ست

⁽¹⁾ في (ب: أن ساقطة. (٢) في (أه: ساقطة. (٣) في (أه: ساقطة.

سنين جاز؛ لأنّ الخلع بهذا الشرط قد صح فوجب عليها الوفاء بهذا الشرط، فلمّا مضت عليها أيّام ردّت عليه الولد أجبرت على إمساكه بنفقة ست سنين وإن تركته على زوجها، وتوارت وهربت فللزّوح أن يأخذ قيمة النّفقة منها؛ لأنّها امتنعت عن إيفاء بدل الخلع، فوحب عليها قيمة البدل، كما لو اختلعت (١) على عبد ومات العبد كان عليها قيمته.

رجل له عبد لا ينفق عليه: هل للعبد أن يأكل مال مولاه من غير رضاه؟ إن كان قادراً على الكسب؟ ليس له أن يأكل؛ لأنه قادر على الأكل من كسبه، فإن كان عاحزاً؟ له ذلك، لأنه عاجز عن الأكل من كسبه، فإن كان قادراً (٢) على الكسب، لكن المولى يمنعه عن الكسب؟ يقول له العبد: إمّا أن تأذن لي في الكسب، وإما أن تنفق علي، فإن لم يأذن فله أن ينفق على نفسه من مال مولاه.

امرأة طلّقها زوجها ثلاثاً، وكتم طلاقها عن النّاس، فلمّا حاضت حيضة وطنها، وحبلت، ثم أقرٌ بطلاقها، كان لها النفقة ما لم تضع حملها؛ لأن عدتها إنما تنقضي بوضع الحمل.

المرأة إذا أبرأت الزّوج من النّفقة بأن قالت: أنت برىء من نفقتي أبداً ما كانت امرأتك، إن لم يفرض الفاضي النّفقة؟ فالبراءة باطلة؛ لأنها أبرأت قبل الوجوب، وإن فرض لها كلّ شهر عشرة دراهم يصح الإبراء على نفقة الشهر الأول، ولم يصح عن نفقة ما سوى ذلك الشهر، وكذلك لو قالت: أبرأتك من نفقة سنة لم يبرأ إلا من نفقة شهر واحد؛ لأنّ القاضي لمّا فرض لها نفقة كلّ شهر، فإنما (٢) فرض القاضي يتجدد معنى بتجدد الشهر، وما لم يتجدد الفرض لا تصير نفقة الشهر الثاني واجبة، ولو قالت بعد ما مكثت شهراً: أبرأتك عن نفقة ما مضى، وما يستقبل؟ يبرأ من نفقة ما مضى وعن نفقة ما يستقبل؟ يبرأ من نجر غلامه من رحل يخدمه كل شهر بعشرة دراهم، ثم أبرأه من أجر الغلام لا يبرأ إلا من أجر شهر.

رجل طلّق امرأته، ثم صالحته من نفقة عدتها، فإن كانت عدّتها بالشّهور (٥٠)؟ جاز الصّلح؛ لأن النفقة معلومة، وإن كانت بالحيض لا يصح؛ لأنّه مجهول؛ لأن العدّة مجهولة فتكون النّفقة مجهولة، وكان كل يوم من المصالح عليه مجهولاً، فإنّه يحتاج إلى استيفاء حصة كلّ يوم بعد الصّلح؛ لأنّ ما مضى من اليوم يصير حصته ديباً، فيكون لها استيفاء ذلك، فيفسد عنه لهذا (١٠)، لا (٧٠) لجهالة المصالح عنه، بخلاف الشّهر.

المختلعة بنفقة عدَّتها هل تخرج في حواتجها بالتهار؟ تكلموا فيه، والمختار: أنَّها لا تخرج؛ لأنَّها هي التي أبطلت حقها في النَّفقة، فلم يصح الإبطال فيما يؤدِّي إلى إبطال حق

⁽١) مي (به: ختلع بدون تاء التأنيث، والصّوابَ ما في أ (٤) في اله: ساقطة.

وقد أثبتنه. (٢) عي قاء: قاصراً، والصواب كما في ب وقد أثبتاه. (1) في «ب١٠ لهذه - (٢)

 ⁽٣) في (١٠) في (١٠) غير المعنى متحد.
 (٣) في (١٠) غير موجودة.

الشَّرع، وهو حرمة الخروج نهاراً في العدَّة.

رجل له عمامة واحدة، لا يحبر على بيعها في النفقة؛ لأنّه يحتاج إلى عمامة واحدة (١٠) ضرورة؛ ألا ترى أنّها لا تباع في سائر الدّيون.

رجل تزوّج امرأة، وأوفى^(٢) مهرها، والزّوح يسكن في أرض الغصب فامتنعت المو**أة** [من السكن]^(۲) كان لها ذلك، وعليه النّفقة [لانّها محقة ولبست بناشرة.

امرأة قالت للقاضي: إن زوجي أراد أن يغيب، فأرادت أن تأخذ منه كفيلاً بالنفقة](1). قال أبو حنيفة: ليس لها ذلك؛ لأنَّ النَفقة لم تجب، وقال أبو بوسف استحسن دلك، وأخذ منه كفيلاً بنفقة شهر، وعليه الفترى؛ لأنَّ النَفقة لم تجب في الحال، وإنّما تجب من بعد فيصير كأنه كفل بما ناب لها على زوجها فيحبر استحساناً وفقاً بالنّاس.

رجل كفل لامرأة بنفقتها عن زوجها كلَّ شهر، ثم طلقها الزَّوح طلاقاً رجعياً، أو باثناً؟ يؤخذ الكفيل النفقة؛ لأن نفغة العدَّة من نفقة النّكاح. ألا ترى أنّ النّكاح متى كان فاسداً لا تجب النفقة.

امرأة معسرة، لها مسكن تسكنه، ولها أخ موسر هل يجبر الأخ على نعقتها؟ ذكر في بعض المواضع: أنّه لا يجبر، وذكر الخصاف في التفقات: أنّه يجبر إلاّ إذا كان في المنزل فضل لا يحتاج إليه للسكني.

إذا أراد القاضي أن يفرض على الروج نفقة امرأته، والرجل كثير المال، والمرأة معسرة، أو على العكس، قال بعضهم: يعتبر رجال المرأة فينفق الزَّوج عليها ما يقدر، ويكون الباقي ديناً عليه، ومنهم من قال: يعتبر حال الرّجل، والصّحيح: أنّه يقضى عليه بنفقة الوسط على ما ذكرنا في المتعة في فصل المهر.

رجل طلّق امرأته ثلاثاً فتزوّجت ساعتئذٍ (٥) رجلاً، ودخل بها النّاني، ثم فرّق بينهما، فعليها ثلاث حيض منهما، وكانت النفقة والسّكنى على الأول، بخلاف ما إذا تزوجت قبل أن يطلقها الزّوج ودخل بها النّاني؟ لا تجب النفقة على الأول؛ لأنّ المنكوحة منعت نفسها عن (١) الرّوج بالعدّة، والمسكوحة متى منعت نفسها عن الزّوج؟ لا تستحق النّعقة. أما المعتدّة: ما منعت نفسها بالعدّة النّانية؛ لأنّها ممنوعة عن الزّوج الأول لزوال النّكاح بيهما.

امرأة قبل الدّخول بها يفرض لها النفقة إن لم يكن يحول بينه وبين أن يضمها إليه؛ لأنّها ما امتنعت عن تسليم النفس، وإن امتنعت عن ذلك، فلا نفقة لها.

إذا ماتت المرأة، ولا مال لها، قال أبو يوسف: يجبر الزّوج على كفها. والأصل فيه: أنّ من يجبر على نفقته في حال حياته يجبر على كفنه بعد موته، كذوي الأرحام،

 ⁽٤) ئي (١٠) نائمة رهي ريادة في ب.

⁽١) في (به) لا يجبر.... إلا عمامة واحدة: ناقصة.

⁽٥) عي اب، ساعته

⁽۲) في ابه: وولمي. (۳) د واويد ده د داده؛

⁽٦) - ني اباء على،

 ⁽٣) في دأه: غير موجودة وهي زيادة في ب.

والعبد مع المولى والزّوحة مع الزّوج، وقال محمد لا يجبر الزّوج على كفيها، والضحيح: قول أبي يوسف؛ لأنّ المولى إنّما يجبر على تكفين العبد؛ لأنه كان أولى به في حال حياته، فيكون (١) أولى بإيجاب الكفن عليه من بين سائر الناس. هذا المعنى موجود ها هنا، وأجمعوا أنّ من لا يحبر على نفقته في حال حياته لا يجبر على تكفينه بعد موته كأولاد الأعمام، والعمات، والأخوال، والخالات.

المرأة تفرض لها نفقة شهر ويدفع إليها؛ لأن المرأة لا تقدر أن تتقدم إلى القاضي في زمان بعيد، وأدنى الآجال شهر، فيقدر به، ولا يجبر الرَّجل على نفقة ذوي الرّحم المحرم، وكان له كفاف وفضل عن قوته حتى يكون له مائتا درهم قصاعداً؛ لأنَّ نفقة ذوي الرّحم المحرم تجب على الموسر، ونهاية البسار لا حدّ لها، وبداية البسار لها حدّ، وهو النّصاب، فيقدر البسار (٢) بالنّصاب.

إذا فرض نفقة الأب، أو الامن، ولم يقبض سنين، ثم أيسو، ومات: يبطل، وإذا فرض القاضي الرّزق في بيت المال، ولم يأخذ سنين، ثم عزل: يبطل جميع ذلك؛ لأنه صلة من وجه، فلا يصير ديناً في الذّمة من كل وجه.

إذا قال الرّحل لامرأته: لا أنفق على أحد من خدمك، لكن أعطي لك خادماً من خدمي ليخدمك، وأبت المرأة ذلك، لم يكن للزّوج ذلك، ويجبر على نفقة خادم واحد من خدم المرأة؛ لأنّ المرأة عسى لا تتهيّاً لها الخدمة من خدم الزّوج.

المرأة إذا كانت من بنات الأشراف، ولها خدم؟ يجبر الزُّوج على نفقة خادمين؛ لأنَّها محتاجة إلى خادمين. إحداهما: للخدمة، والأخرى: للرسالة.

امرأة فرض لها النفقة مشاهرة يدفع إليها في كلّ شهر، فإن لم يدفع فطلبت في كلّ يوم كان لها أن تطلب عند المساء؛ لأنّه حصة كلّ يوم معلومة، ولا كذلك ما دون اليوم؛ لأنها تقدر بالسَّاعات، ولا يمكن اعتبارها.

رجل طلق امرأته ثلاثاً بائناً، وهي معتدة، فجاء رجل إلى المرأة، وقال: أنا أنفق عليك ما دمت [في العدة] بشرط أن تروّجي نفسك مني إذا مضت عدتك فرضيت به، فأنفق عليها حتى مضت عدّتها إن لم تتزوج به يرجع عليها بمثل ما أنفق؛ لأنه أنفق عليها بشرط فاسد. هذا إذا أنفق عليها بهذا الشّرط، فإن أنفق عليها بغير شرط، لكن علم عرفاً أنه ينفق عليها بشرط أن تزوّج المرأة نفسها منه، ثم لم تتزوج اختلف المشايخ فيه؟ منهم من قال: يرجع؛ لأنّ المعروف كالمشروط، ومنهم من قال: لا يرجع، وهو الصّحيح؛ لأنه أنفق على قصد التزوّج عادةً لا على شرط التزوّج.

إذا غاب الزَّوج، وله مال حاضر، فطلبت المرأة النَّفقة فرض القاضي لها النفقة إذا

⁽١) في ١٩٠١: أوثى به. . . . فيكون: ساقطة . (١) في ١٩٠١: ساقطة.

علم بالتكاح ؛ لأن هذا إيفاء وليس بقضاء؛ لأن القاضي عرف سب وحوب النفقة، وهو التكاح إنما الحاجة إلى الإيفاء، والغببة تمنع القضاء لا تمنع الإيفاء، كمن أقر بدين، ثم غاب، وله مال حاضر من حنس الدين قطلب صاحب الدين من القاصي الإيفاء كان له الإيفاء كذا هنا، لكن بشرط أن ينظر إلى الغائب، وذلك بأن يحلمها أنه لم يعطها النفقة لحواز أن يعطيها النفقة أحد منها كهيلاً، حتى لو لحواز أن يعطيها النفقة قبل أن يغيب، فإذا حلفت، وأعطاها النفقة أحد منها كهيلاً، حتى لو حضر، وأثبت بالبينة أنه كان أوفاها أمرت برد ما أخذت؛ لأنه ظهر آلها أحدت بعير حق، وللزوج خيار: إن شاء أخذها بذلك، وإن شاء أخذ الكفيل، وإن لم يكن النكاح بينهما معلوماً، فأرادت إقامة البينة على النكاح لم يقبل القاضي ذلك مها، ولا يعطيها التفقة عند علمائنا الثلاثة رحمهم الله تعالى، وعند زفر رحمه الله تعالى: يسمع، ولا يقضي بالتكاح، ويعطيها النفقة من مال الزوج، وإن لم يكن للزوج مال؟ يأمرها القاضي بإعادة البينة (۱)، وإن لم تقدر؟ أمرها برد ما أخذت، ولم يقض لها بشيء مما استدانت على الزوج، وهذا قول لم تقدر؟ أمرها برد ما أخذت، ولم يقض لها بشيء مما استدانت على الزوج، وهذا قول زفر، وغيره لحاجة الناس إليه، فينقذ لكونه مذهب علمائنا الثلاثة، بل لكونه مختلفاً فيه مع زفر، وغيره لحاجة الناس إليه، فينقذ لكونه قضاء في محصل مجتهد فيه.

وكذلك إذا كان مال الزّوج ديناً على إنسان، أو كانت وديعة في يد رجل يقرّ بذلك، وبأنها امرأته؛ لأنه يثبت النّكاح، والمال للغائب بتصادقهما، فوجب على القاضي الإيفاء، فإن جحد المال للغائب، أو النّكاح، أو كلاهما؛ لم يقبل من المرأة بينة عليهما.

أمّا على المال: فلأنها تثبت الملك للغائب، وهي ليست بخصم في إثبات الملك للغائب.

وأمّا على النّكاح؛ فلأنها تثبت النّكاح، والمودع، والديون ليست بخصم في إثبات النّكاح على (٢) الغائب، وهذا قول أبي حنيفة الآخر، وهو قول محمد رحمه الله تعالى: وكان أبو حنيفة، وأبو يوسف يقولان: أولاً يقبل منها بينة على النّكاح، لكن على قول أبي حنيفة الأول: لا يقض،

ولو لم يكن له مال حاضر لم يفرض لها النفقة؛ لأنّه قضاء على الغائب، وكان أبو حنيفة أولاً يقول: يفرض، فكأن لأبي حنيفة رحمه الله تعالى في جواز القضاء على الغائب: قولان.

ولا يبيع العروض في نفقتها عند الكل، وينفق عليها من غلّة الدَّار، والعبد؛ لأنه من جنس حقها، ويعطيها الكسوة من ثيابه: إن كان له ثياب، والنفقة من طعامه إن كان له طعام؛ لأنه جنس حقها، ويأخذ منه (٣) كفيلاً لما ذكرنا، فإن رجع الزَّوح وأقام البيّنة (٤) على

⁽١) في اب: كلمة البيّنة عير واردة. . (٣) في اب: منها،

⁽٢) في اب: للعالب: (٤) في دب: ساقطة،

وصول النفقة إليها، فالكفيل ضامن للنفقة؛ لأنَّه النزم الكفالة، وإن لم يكن له سِنة، وحلفت المرأة، فلا شيء على الكفيل، وإن نكلت على اليمين ألزمها النفقة، وللزوج أن يأخذ الكفيل بالنَّفقة إن شاء؛ لأنَّه كفل بما يلزمها من النَّفقة. وقد لزمها بنكولها.

الأب يستحق النَّفقة على الابن بمجرد الحاجة، وغيره من الأقارب لا يستحقون النَّفقة إلاّ بالحاجة، والعجز عن التكسب؛ لأنَّ للأب ضرب مزيَّة في استحقاق النَّفقة على غير. من الأقارب، ولهذا يثبت له ولاية بيع مال الابن من المنقول في النَّفقة حالة الغيبة عند أبي حنيفة، وليس لغيره من الأقارب دلك بالإجماع.

وليس للمرأة التي تزوّجها الرّجل نكاحاً فاسداً نفقة على زوجها ما دامت مقيمة معه على ذلك النَّكاح، ولا يعدُّ تفريق بينه وبينها، وإن كان قد دخل بها. أمَّا قبل الدُّخول: فلانه لا يتمكن من الانتفاع بها، وأمّا بعدم الدّخول والفرقة؛ فلأن هذه عدة وجبت لاشتغال رحمها بالماء(١)، فكان بمنزلة الوطء بالشِّبهة.

ومن وطيء امرأة بشبهة حتى وجبت العدة عليها، فإنَّها لا تستحق النَّفقة، فكذا هنا.

وليس للناشزة على زوجها نفقة ما دامت على تلك الحالة لما روي عن الحسن رضي الله تعالى عنه(٢): «أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ نَفَقَةِ النَّاشِرَة هَلْ يَجِبُ لَهَا عَلَى زُوْجِهَا نَفَقَةٌ؟ فَقَالَ: نَعَمُ خَوَالِقُ مِنْ تُرَابِ، يعني: لا نققة؛ ولأنها منعت نفسها من الاستمتاع، والانتفاع، فلا يكون لها النَّققة.

وكذا إذا حبست بحق نحو: دين عليها؛ لأنّها إذا كانت قادرة على أداء الدّين يجب عليها أن تؤدِّي فتخرج، فإذا لم تفعل جاء الحبس من قبلها.

وكذلك لو وجبت عليها حجة الإسلام مع محرم لها؟ لم يكن لها على زوجها نفقة حتى ترجع إليه؛ الأنها لما خرجت من بيت الزُّوج فات قيام الزُّوج عليها، بخلاف ما إذا صامت عن رمضان، وصلَت؛ لأنَّ الصُّوم والصلاة لا ينعدم قيام الزُّوج عليها، وهي إقامتها أعمال الزُّوج؛ وإن خرج الزوج معها؟ تستحق النَّفقة لقيام المقام عليها؛ فإن غصبها إنسان، أو حبست لا تستحق النفقة. هكذا ذكر في بعض المواضع، وذكر الخصاف: أنَّها لا تستحق النَّفقة، وعليه الفتوى؛ لأنَّه فات القيام عليها لا من جهة الزُّوج، فإن كان الحس من جهة الزُّوج بحق، أو بغير حق لا تسقط النُّفقة.

وتفسير الناشزة: الخارجة من منزل زوجها، المانعة لنفسها عنه.

الأمة المنكوحة إذا بوأها المولى بيتاً، وسلَّمها إلى الزُّوج، ولم يطالبها بالخدمة.

⁽١) في اب: بالحال. وهو تصحيف وقد أثنتناء كما في أ.

 ⁽٢) الحسن: بن علي رضي الله تعالى عند، وابن فاطمة بنت رسول الله ﷺ.
 (٣) في البا: حبسها والمثبت أعلاه أصبع.

نستحق المفقة؛ لأنه إذا فعل هكذا تمكّن الرَّوج من الانتفاع بها، وكان لها النفقة، فإن (١) لم بفعل هكذا لم بنمكن، فلا يكون لها النفقة، فإن [تصالح] الرُّوج مع المرأة عن النفقة على شيء معلوم، وفرض ذلك، ثم غاب عنها، فأنفقت بدين، أو عيره، فإنها ترجع عليه بالنفقة ما مضى ما دام حياً؛ لأن لهما ولاية على أنفسهما، فصار اتفاقهما بمنزلة قضاء القاضي.

إذا كان للرّجل نسوة: بعضهن حرائر مسلمات، وبعضهن: إماه، أو ذميات، فهن في النفقة سواء لاستوائهن في سبب النفقة، وهو قيام الزّوج عليهن إلاّ أن الحرّة تستحق نمقة خادمها، والأمة لا تستحق؛ لأن الحرة تستخدم الأمة، أمّ الأمة خادمة نفسها، فلا تستحق نفقة الخادم.

القاصي إذا فرض للمرأة فرض كسوة في مدة ستة أشهر مثلاً، فهلكت منها، أو سرقت، أو حرقتها قبل الوقت، فليس عليه أن يكسوها حتى يمضي الوقت الذي لا تبقى إليه الكسوة، وأصل هذه المسألة أنّ القاضي متى تبين له الخطأ في قضائه يردّه، ومتى لم يتبين يمضيه. فنقول:

إذا هلكت، أو سرقت الكسوة قبل الوقت لم يتنيّن خطأو، فيمضيه، ولا يقضى بكسوة أخرى حتى تمضي تلك المدَّة، وإن تخرقت الكسوة ينظر: إن استعملت الكسوة قبل المدَّة، وتحرَّفت بخرق استعمالها لم يتبيّن الخطأ فيمضيه، ولا يقضى بكسوة أخرى، فإن لم تتخرق بخرق استعمالها، بل تخرقت باستعمال المعتاد يتبين الخطأ؛ لأنَّه وقت وقتاً لا تبقى الكسوة إلى ذلك الوقت فيرد قضاؤه، ويقضى لهما بكسوة أخرى، وكذلك الجواب على هذه التفاصيل في النّفقة إذا ضاعت، أو سرقت، أو أكلت، أو سرقت، أو لم تسرق، فرق بين نفقة المرأة، وبين نفقة المحارم إذا فرض للمحارم النفقة، فضاعت من أيديهم، فإنه يفرض مرّة أخرى، والفرق: أن نفقة المحارم إنّما تجب بسبب الحاجة، والحاجة بعد ضياع النّفقة باقية. أمّا نفقة المرأة: لا تجب بسبب الحاجة، فلهذا تجب، وإن كانت موسرة فجأز أن لا يفرض، وإن بقيت الحاجة إذا مضى الوقت والكسوة باقية ينظر: إن(٢) لم تستعمل المرأة تلك الكسوة واستعملت معها كسوة أخرى يفرض لها الكسوة مرّة أخرى؛ لأنّه لم يظهر خطأ القاضي، فإن استعملت، ولم تتخرق لم يفرض لها كسوة أخرى؛ لأنَّه تبيَّن خطأ الفاضي؛ لأنَّه وقت وقتاً تبقى الكسوة وراء ذلك الوقت فيردَّ قضاؤه، ولا يمضيه، ولا يقضي لها يكسوة أخرى، وإن فرص لها نفقة، أو كسوة فأعطاها الرُّوج ذلك السنة، أو أكثر، أو أقل، فماتت المرأة في يعض السُّنة، وتلك قائمة، أو استهلكت، فما كان فيما مضى كان مبراثاً لورثتها إن كان قائماً، ولا يصير ديناً عليها إن كان مستهلكاً، وما بقى من الوقت، فكذلك في قول أبي يوسف، وقال محمد: يردُّ على الزُّوج إن كان قائماً، ويصير ديناً في مالها إن كان مستهلكاً. محمد يقول: سبب استحقاق النّفقة والكسوة القيام عليها، وأنّه يتجدّد ساعة

⁽١) في هب»: رإن بالواو . (٢) في هب»: إن ساقطة .

فساعة، وإذا قامت بطل السبب فيمتنع الوجوب فوجب الرّد بحساب ما بقي من الوقت كالمستأجر إذا عجّل الأجرة، ثم مات في المدّة. أبو يوسف يقول: النفقة، والكسوة صلات والصِلاتُ لا تصير ديناً. ألا ترى أنها لو لم تأخذ من الزّوج (١١ حتى مضى الوقت لا نصير ديناً عليها؛ لأنها تملكت بالقبض، فصارت كالهبة.

المودع أو المديون إذا أنفق على ولد المودع، أو امرأته بغير إذن القاضي؟ يضمن المودع، ولا يبرأ المديون؛ لأن نفقتها لا تكون أعلى من دين واجب عليه، والمودع لوقضى دين المودع بغير إذنه يضمن، فهذا أولى،

ولا يرجع المنفق على المنفق عليه؛ لأنه ملكه بالضّمان، فتبيّن أنّه دفع له ملك نمسه، فكان متبرعاً، فلا يرجع عليه، فإن أنفق بأمر القاضي؟ لا يضمن؟ لأنّه وجب الدّفع بأمر القاضي.

والعبد إذا تزوّج بإذن مولاه، هل يجبر على النفقة؟ وإذا اجتمعت النفقات عليه، هل يباع في النفقة والمهر؟ يباع فيهما؛ لأن السبب كان بإذن المولى، فظهر الوجوب في حق المولى فياع فيهما كسائر الدّيون إلا أنّ النفقة والمهر يفترقان في شيء، وهو أنه إذا بيع في المهر مرة. وبقي شيء من المهر بأن لم يف الشّمن يكلّ المهر لا يباع مرة أخرى بل يتأخر إلى ما(٢) بعد العتق، وإذا بيع في النفقة مرة يباع مرة أخرى، والفرق أن العبد إنّما بيع في جميع المهر، فإنّ المهر جمعه واجب، فإذا بيع في جميع المهر مرّة لا يباع مرة أخرى، وإن بقي شيء من ذلك المهر. فأمّا النفقة: إنّما تجب شيئاً فشيئاً، فإذا بيع فيها، فإنما بيع فيما اجتمع من النفقة وصارت واجبة، فأمّا فيما لم يجتمع، فلم تصر واجبة لا يتصور البيع فيما اجتمع من النفقة أخرى، فهذا دين حادث لم يبع فيه العبد [مرّة](٣) فحاز بيعه، ولو فيه، وإذا وجبت نفقة أخرى، فهذا دين حادث لم يبع فيه العبد [مرّة](٣) فحاز بيعه، ولو أحرار تبعاً للأم، والحرّ لا يستوجب النفقة على الزّوح إلا الزّوجة، فإنّها تستحق النققة على الزّوج العبد، وإن كانت طرة، وإن كانت المرأة أمة؟ فنفقة الأولاد على مولى الأمة، وإن كانت نفقتها الأولاد على مولى الأمة، وإن كانت نفقتها الأولاد على الملك فتكون نفقة الأولاد على المالك لا على الزّوج.

المعتدة إذا لم تأخذ النّعقة حتى انقضت عدتها، فلا نفقة لها، كما في حال قيام النكاح أمّا إذا فرض القاضي لها النفقة ولن تقبض حتى انقضت عدتها ترجع عليه، كما في حال قيام النّكاح.

وإذا(٥) مات الزُّوج بعدما فرض القاضي لها عليه النَّفقة بأشهر بطل ما كان وجب لها

⁽¹⁾ في البه: امرأة. ولعل العقواب العثبت أعلاه. (٤) في البه: نفقتهما بالنشية. والإفراد أصح-

⁽٢) في وب: ما: ساقطة. (٥) في وب: وإن، وما في داء أصحّ.

⁽٣) في الله: ساقطة.

سواء استدانت، أو لم تستدن، وأنفقت من مالها، ولم تأخذ ذلك من ميراثه؛ لأنّ أصل ذلك لم يكن مالاً، فكانت النّفقة في حق وصف المالية صلة (١٠)، والصّلات لا تتم إلاّ مالتّمليم، فإذا مات قبل التّسليم سقط.

المختلعة والمبانة لهما النفقة والسكنى، فإن اختلعت سها^(۲) فالبراءة من النفقة جائزة، ومن السكنى لا، حتى تبقى السكنى واجبة؛ لأنّ النفقة حق المرأة، فإذا رضيت بالخلع بشرط أن^(۳) لا تجيب صح هذا الشرط، فلم تجب، فأمّا السّكنى، فهي حق الله تعالى، وحق الله تعالى، وحق الله تعالى لا يسقط برضى المرأة، فإن احتلعت بشرط أن لا سكنى لها^(٤) لم يصح هذا الشرط، حتى لو اختلعت بشرط الإبراء عن مؤونة السّكن إن أمرأت عن مؤونة السّكن إن أمرأت عن مؤونة السّكني حقها.

نفقة زوحة الأب إذا لم تكن أم ولد الكبير لا تجب على الولد، وكذا أم ولد الأب لا يجبر الابن على نفقتها أن إلى نفقة الأب إنما تجب بسبب القرابة، ولا قرابة بينه وبين امرأة أبيه وأم ولد أبيه إلا أن يكون الأب عيلة لا يقدر على خدمة نفسه، فيحتاج إلى من يخدمه، فإذا أن كذلك أجبر الابن على أن ينفق على الذي يخدمه زوجة كانت، أو أم ولد؛ لأنّ الأب لا يستغني عنها، قصار ذلك من فروض حاجات الأب، فصار كنفقة الأب، فجاز أن تستحق بقرابة الأب.

امرأة معسرة لها ابن موسر، ولها زوج، وليس هو أب الابن، والزّوج معسر كانت نفقتها على زوجها إلا أنه يؤمر الابن بأن يقرضها من زوجها، فإذا أيسر الزّوج يرجع عليه بما أقرضه؛ لأنّ الروجية تسقط النفقة عن ذوي المحارم. ألا ترى أنّ الأب يفرض عليه نفقة ابنته المراهفة، فإذا زوجها تسقط عنه نفقتها إلا أن الزّوج ها معسر، ونفقة الزّوجة لا تسقط إلاّ بالإعسار، بل تجب النفقة عليه، لكن يؤمر الابن بالإقراض؛ لأنّه أقرب إليها، وهي تحتاج إلى الاستدانة فتستدين من أقرب النّاس إليها. قال الحسن بن زياد رحمه الله تعلى (٧) وفإن أبى الابن أن يَقْرض لَها عَلَيْهِ النَّفَقَة، وَتُؤخَذُ مِنْه، وَتُذْفَعُ إلَيْهَا؛ لأنْ الزَّوْجَ لَمًا كَانَ مُعْسِراً وَأَبَى الابْنُ أَنْ يُقْرض كَانَ الرَّوْجُ بِمَنْزِلَةِ الْمَيْتِ فَيَقْرِضُ عَلَى الابْنُ النَّ يُقْرض وحمه الله عَلَى الابْنُ النَّ يُقْرض كَانَ الرَّوْجُ بِمَنْزِلَةِ الْمَيْتِ فَيَقْرضُ عَلَى الابْنُ النَّ يَقْرض دَا قول الحسن بن زياد؛ لأنه [لا] (٨) رواية عن أبي حنيفة في على الابْنُ النَّ تعالى.

ولو أنَّ رجلاً له البنة بنت، أو ابن بنت، وله أخ لأب وأم، كان نفقته على ولد ابنته، ذكراً كان، أو أنثى، وإن سفل ولد الولد، وكانوا أولاد بنات ابن فهم سواء في النفقة دون

 ⁽۵) في دب: بالتثبية وهو الضراب.

⁽٢) في وبا إفران. والسيدون اصلاه أقرب

للطبواب ولذا نقد اعتمداه.

 ⁽٧) سبئت ترجنته.
 (٨) نی دآه: سائطة.

⁽١) في قاسه: صلاة بالجمع والمؤدي واحد،

 ⁽٢) في دبه: منها بالإفراد رهو الأصح.

⁽٣) في قبه: حرف أن: ساقط،

⁽٤) في وب، يشرط الشكنى لها والمدون أعلاه

الآخ؛ لأنَّه ولدٌ، والعبرة لمقرب القرابة لا للإرث؛ لأن الميراث للآخ دون أولاد البنات.

رجل له بنت وابن ابن، وهما موسران كانت نفقته على البنت خاصة؛ لأنها أقرب الناس إليه، وإن كان الميراث بينهما، ولا يجبر على نفقة أحد من الرّجال ليس مهم زمانة إلا على والده، أو جده، وإن علا، فإنّه يجبر على أن ينفق عليهما، وإن لم يكن بواحد منهما زمانة، والفرق: أن نفقة ذري الأرحام إنما تفرض عند العجز عن الكسب، وذا إنما يثبت بالزمانة. أمّا نفقة الوالدين إنّما تفرض عند العسرة.

والعسرة [إنّما](١) تتحقق مع الصّحة، والجد من قبل الأم: بمنزلة الجد من قبل الأب في النفقة لما قلما.

ولو أنَّ رجلاً فرض له القاضي نفقة وكسوة، فأعطاه نفقة [شهر وكسوة] سنة، فضاع ذلك، فطلب من ابنه النفقة والكسوة، فإنه يجبر على النفقة والكسوة ثانياً لما ذكرنا، فإنّ كساء الأب سنة، وأعطاه نفقة شهر، فمضت تلك المدة، والنفقة، والكسوة عند الأب، فإنّه لا يعطيه نفقة، ولا كسوى ما دام عنده ما ينفق، ويكتسي؛ لأن الحاجة لا تنجذه، بخلاف الزوجة حيث استحقت كسوة أخرى؛ لأنّ السبب في حقها قد تجدّد.

ولو أنّ رجلاً محتاجاً له ابن كبير فطلب منه نفقة، فقال الابن للقاضي: أنا فقير أيضاً، فإنّ القاضي لا يجبر الابن على النفقة على أبيه إلا أن يعلم أنه يطبق ذلك؛ لأنّ شرط وجوب الإنفاق. القدرة عليه، والأب يدّعي عليه النّفقة، وهو يشكوا، فعلى الأب أن يثبت الشّرط بالحجة، فإن قال الأب: إنّه يكتسب ما يقدر على أن ينفق علي منه، فإن القاضي ينظر في كسب الابن، فإن كان فيه فضلٌ عن قوته أجبر الابن على أن ينفق على أبيه من ذلك الفضل؛ لأنّ شرط وجوب النّفقة على الأب لبس هو اليسار، إنّما لشّرط القدرة على الإنفاق، وقد وجد، فإن لم يكن في ذلك فضل؟ فلا شيء عليه في الحكم، لكن يؤمر من حيث الذيانة أن لا يضبع والده، وقال بعض العلماء: يجبر الابن على أن يدخل الأب في قوته، ويجعلم واحداً من عباله إذا كان ما يصيب ذلك الابن من ذلك القوت بقدر ما يقوم معه بدنه، لقوله عليه الصّلاة والسّلام: قابَدأ بِنَعْسِكَ، شُمّ بِمَن تَعُولُ، هذا إذا كان الابن وحده، فإن كان للإمن زوجة والاد صغار وباقي المسألة بحالها، فإنّ القاضي يجبر الابن على أن يدخل الأب في كسه، وأولاد صغار وباقي المسألة بحالها، فإنّ القاضي يجبر الابن على أن يدخل الأب في كسه، ويجعله كأحد العبال الذي ينفق عليهم، ولا يجبره أن يعطيه شيئاً على حدة.

فرق بين هذا وبين ما إذا كان الابن وحده، والفرق: أن الابن إذا كان يكسب مقدار ما يكفي له ولزوجته، ولأولاده الضغار، فإذا دخل الأب في طعامهم يقل المضرر؛ لأن طعام الأربعة إذا فرق على خمسة يقل الضّور، فأمّا إذا دخل الواحد مع الواحد يتفاحش الصرر.

ولو قال الأب: إن ابني كسوب يقدر على أن يعمل بقدر ما يكفيه، ويكفيني، ولكنه

⁽١) في (أء: ساقطة, (٢) غي (أء: ساقطة.

يدع العمل على عمل كيلا يفضل عندما يعطيني مه شيئاً يريد بذلك عقوقي؟ ينظر الفاضي في ذلك بطريق النظر. بأن يسأل من أهل حرفته؛ لأن لهم نظر في ذلك الباب، فإذا تبق له الأمر على ما قال الأب: أجبر الابن على نعقة الأب؛ لأنه قصد الإضرار بالأب، هدا إذا لم يكن الأب كسوباً؟ فإن كان الأب كسوباً هل يجر الابن على الكسب والنفقة من كسبه إن كان الأبن يكتسب الزيادة؟ ذكر الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى (٢٠): أنه يجبر؛ لأن الأب منى اشتغل بالكسب يلحقه النعب، وذكر الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني: أنه لا يجبر؛ لأن الكسوب لا يجبر على نفقة الكسوب، كما في نفقة ذوي الرحم المحرم.

الأم هل تملك الإنفاق على ولدها من ماله أم لا تملك إذا كان الولد في حجره؟ وكذلك الأخ، والعمّ الملتقط: إذا كان في حجرهم؛ لأنّه من ضرورة حال الصغار، وكذلك شراء ما لا بدّ للصغير منه وبيعه، فإذا ملك هؤلاء فالأولياء أولى إلاّ أنّه لا يشترط في حق الأولياء أن يكون في حجرهم ويدهم، وكذا هؤلاء لا يملكون قبول الهبة، والضدقة، والقبض؛ لأنّه نفع محض فأشبه الإنفاق عليه، هذا إذا كان الأخ في حجرهم: إن كان طعاما ينفق عليه، وإن كان دراهم، أو دنانير، أو شيئا آحر يحتاج إلى بيعه؛ لا يملك إلا أن يجعل القاضي إياه وصيا له من باب الولاية، فلا يملك إلا من هو ولي أولاد البنات مع الأخ لأب وأم كلهم مياسير فنققة الأب المعسر على أولاد البنات، فيستوي فيه الذّكر والأنشى؛ لأنّه يجمعهم اسم الولد، وفي الأولاد لا يعتبر الإرث، فما دام الأولاد قائمين تكون النّفقة على الأولاد.

رجلٌ زوج أمته من عبده فنفقتهما على المولى بوأهما بيتاً، أو لم يبوّ هما؛ لأنهما جميعاً ملك المولى، فإن قال المولى: لا أنفق على أحدهما يجبر على ذلك.

وأمّا في علف البهائم: في ظاهر الرّواية: أنّه لا يجبر، والقرق: أن العبد آدمي، والآدمي من أهل الاستحقاق في الجملة، ولا كذلك البهائم.

ولو زوج ابنته من عبده فطلبت النفقة من العبد، فإنّه يفرض لها النّفقة على العبد؛ لأن البنت تستحق النفقة على عبد الأب [فجاز أن تستحق النفقة على عبد الأب](٢) نفقة الأولاد

 ⁽¹⁾ في اأء: الابن. والطحيح الأب رقد أثبناه حتى يستقيم الكلام.

⁽٢) أبو بكر الشرخسي: محمد بن أحمد بن أبي سهل أبو بكر السرخبي شمس الأشة. تفقه على عبد العزيز، شمس الأثمة العلواني وبرهان الآثمة صد العزيز بن عمر بن مازه ومحمود بن عبد العزيز الأوزجندي، فصار إماماً علامة حجة متكلماً فقيها أصولياً مناظراً، وكان من طبقة المجتهدين في المسائل فقد أخد في التصنيف وناظر الأقران وظهر اسمه وشاع خبره، أملى المبسوط من خاطره من غير مطالعة كتب ولا مراجعة وهو الشجن وله أيضاً كتاب أصول الفقه وشرح الشير الكبير وشرح مختصر الطحاوي. مات في حدود ٥٠٥ه. انظر: تاح التراجم (٢٣٤، ٢٣٥) وقم (٢٠١)، طبقات الفقهاء (٧٥)، الفوائد البهية (٢٠١)، الجواهر المغينة (٢٨/١).

⁽۲) ئى (b): سائطة.

في جميع ما ذكرنا أن نفقة الأولاد كذا مدخل فيه أولاده وأولاد أولاده () وأولاد البيات والبنين والأجداد والجدّات من قبل الأب والأم.

عدد مشترك غاب أحدهما فأنفق الشريك الثّاني، فهو متطوع؛ لأنّه على نصيب صاحه بغير إذنه، وإذن من يقوم مقامه، وإذا أعتق عبداً صغيراً، أو أمة لا تجب النّفقة على المعتن؛ لأن سبب النّفقة: إنّا القرابة، وإما الولادة، ولم توجد.

إذا اختلف الزوجان الرّحل والمرأة في النفقة، فجاءت المرأة برجلين أخبرا القاضي أنّه موسر يقبل؛ لأن في النفقة حق الله تعالى، وحق المرأة: لأنّها وجبت بإزاء الاحتباس، والاحتباس حق الله تعالى، وحق المرأة، فما وجب بإزائه يكون حق الله تعالى، وحق الله تعالى: يثبت بقول الواحد إذا كان عدلاً شهد بذلك، أو أخبر، وحقوق العباد: لا تشت إلا باثنين بلفظة الشهادة، فإذا كان بين حق الله تعالى، وحق العباد: يشترط العدد، ولم يشترط لفظة الشهادة عملا بهما، بخلاف ما إذا ادّعت عليه ديناً آخر؛ لأنّه حق العبد من كل وجه.

في الأمة المنكوحة إذا قاتت البيتوتة قبل الطلاق، ثم عادت بعد الطلاق لا تعود النّفقة، وإن فاتت بعد الطلاق، ثم عادت تعود النفقة، وفي الحرّة النّاشزة إذا عادت إلى بيت الزّوج تعود النّفقة (٢) سواء نشزت قبل الطلاق، وعادت بعد الطلاق، أو نشزت بعد الطلاق وعادت بعد الطلاق لان في الأمة في الوجه الأول: النكاح حالة الطلاق لم يكن سبباً لوجوب الاحتباس، ولهذا لو أراد الزّوح أن يعيدها الى ببته الا يقدر وبالطلاق زال النّكاح من وجه، ويقي من وجه، فياعتبار البقاء إن صار سبباً فباعتبار الزّوال الا يصبر سبباً. أمّا في الوجه الثاني: النّكاح حالة الطلاق كان سبباً فباعتبار الزّوال إن خرج من أن يكون سبباً، فباعتبار البقاء الا يخرج، فلا يخرج بالشك، فباعتبار الزّوال إن خرج من أن يكون سبباً، فباعتبار البقاء الا يخرج، فلا يخرج بالشك، والاحتمال، فأمّا في الحرّة: النّكاح حالة الطلاق في الوجهين جميعاً، كان سبباً لوجوب النفقة؛ الآنه كان سبباً لوجوب الاحتباس إلاّ أنّها فوتت الاستيفاء على الزّوج، فمنعت من الشيفاء، فإذا عادت إليه تمكّن الزّوج من استيفاء ما وجب عليها، فمكنت من استيفاء ما

والنفقة تجب على ذي الرحم المحرم على قسمة الميراث إن كان أخاً وأختاً لأب رأم، أو لأب أثلاثاً لقوله تعالى: ﴿وَعَلَ ٱلْوَارِثِ مِثْلُ ذَالِكُ ﴾ (٤) اعتسر الله تعالى الإرث أحدهما؛ فإن ورث أحدهما، ولم يرث الآخر مثل العمة والعم كان عليهما أثلاثاً؛ لأنهما استويا في القرب من جهة واحدة، قيل: هذه المسألة لا توجد في «المبسوطة، وهي في عمختصر العصام».

وإن ورث ذو الرّحم ولم يورّث ذو الرّحم المحرم مثل: ابن العم، والعمة، والخالة

 ⁽١) في البعرة التّعقة: ساقطة (١) في البعرة التّعقة: ساقطة

 ⁽٣) في (ف): لوجوب النفقة الأنه كان صيباً: سائطة.
 (٤) سورة البقرة، آية: رقم ٢٣٣٠.

كانت النَّفقة على العمة والخالة والميراث لابن العم ممّا [لا]^(١) تحب عليه النَّفقة بحال؛ لأنه ليس بدي رحم محرم، فصار كالمعدوم في حق النَّفقة، ولا يفرض عليه، وهو مسلم لأهل الكفر إلا الأبويس والزَّوجة، والولد؛ لأن نفقة عير (٣) هؤلاء وجبت بصفة أن يكون وارثاً، واختلاف الدَّين يمنع التَّوارث.

ولو صالحت المرأة المعتدة مع زوحها من نفقتها، ونفقة أولادها الضغار، وأحر الرّضاع لها؟ جاز إذا كان الطّلاق باتناً، وإن كان الطّلاق رجعياً؟ لا أحر لها.

أمَّا صلحها عن نفقتها: جائز؛ لأن نفقتها حقها.

وأمّا صلحها عن نفقة أولادها: جائز أيضاً؛ لأنّ الأب هو العاقد من الجانبين، والأب يصلح كي يكون عاقداً من الجابين، مصار عاقداً من الحانبين؛ لأنّه هو الذي عقد الصلح عن الصّغير. ألا ترى أنّه يبيع منه ويشتري منه.

وأمّا صلحها على أجر رضاعها؛ فلأن الصّلح على أن يعطيها أجراً على الرّضاع استثجار على رضاع ولده منها، وذلك جائز في ظاهر الرّواية بعد الطلاق البائن، ولا يجوز بعد الطلاق الرفض.

ولو مات الزّوج وقد بقي عليه أجرها على الإرضاع؟ أخذت من تركنه، وصارت غريماً من عرمائه، وخاصته؛ لأن الأجرة عوض، والعوض لا يسقط بموت من عليه العوض، كالثمن، والمهر، بخلاف النّفقة.

المعتدة إذا كانت لا تلازم بيت العدّة بل تخرج رماناً، وتسكن زماناً؟ لا تستحق الثّفة؛ لأنها ناشزة.

المرأة إذا كانت في بيت الزّوج؟ لا تستحق النّفقة (٣) حتى تبلغ مبلغ الجماع، تكلموا في تفسير البلوغ: مبلغ الجماع: والمختار: أنها ما لا تبلغ تسعاً لا تبلغ مبلغ الجماع. والله تعالى أعلم.

الفصل الثالث

في الخلوة، وحرمة المصاهرة، والنّسب، والألفاظ التي ينعقد بها النكّاح

أمّا الخلوة:

رجل تزوّج امرأة، وخلا بها في المسجد أو في الحمّام لا تكون خلوة؛ لأن المسجد والحمام بيت مأذون في دخولهما.

 ⁽¹⁾ في هأ»: ساقطة (٣) في هس»: الأنها ناشرة... النففة: ساقطة.

⁽٢) في اب: ساقطة.

المرأة إذا دخلت ولم يكن معها أحد، ولم يعرفها الزُّوج لا تكون خلوة ما لم يعرفها الزّوج: هكذا اختار الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى؛ لأنّ التسليم لا يتحقق إلاّ بالمعرفة.

رجل حمل امرأته إلى الرستاق إن حمل [في] طريق الجادة لا تكون حلوة؛ لأنّ طريق الجادة لا تكون خالبة غالباً.

إذا خلا المجبوب بامرأته صحت الخلوة، ولها المهر كاملاً، وعليها العدة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقال أبو يوسف ومحمد رحمة الله تعالى عليهما: لها نصف المهر، وعليها العدة. هما يقولان: [لأن](١) الجب أمنع من الوطىء من المرض، ثم المرض يمنع صحة الخلوة فهذا أولى، ولأبي حنيفة: أن الجب لا يمنع التسليم المعقود عليه، وهو منفعة المساس.

ولو كان الزّوج أو المرأة صائماً يصوم صوم الفرض، أو محرماً فرضاً كان أو نفلاً يمنع صحّة الخلوة؛ لأنّه مانع من الوطء شرعاً، وإن كان صائماً يصوم صوم النّطوع. اختلف المشايخ: قال بعضهم: يمنع صحة الخلوة؛ لأنّه لا يحل إبطاله شرعاً، وقال بعضهم لا يمنع، وهذا أصح، وكذلك الحكم في حقّ الصّلاة، وصوم القضاء لا يمنع صحة الخلوة في أظهر الرّوايتين اعتباراً بالفعل.

وإن كان ثمة ثالث لا تصح الخلوة، إلا أن يكون الثّالث ممن لا يشعر بذلك كصغير لا يعقل، أو مغمى عليه.

وإن كان ثمة أمته تمنع عند أبي حنيفة، وأبي يوسف، ومحمد رحمهم الله تعالى فقام لقيام المانع طبعاً (٢) فإنه يمنع من عشيانها بين يدي أمته طبعاً، وعلى هذا: لو خلا بزوجته لم تصح الخلوة لما قلنا. وإن كان ثمة أمنها تمنع بالإجماع والمكان الذي تصح فيه الخلوة: أن يأمنا فيه إطلاع غيرهما عليهما (٢) بغير إذن كالدّار، والبيت، وما أشه ذلك حتى لا تصح الحلوة على السّطح الذي على جوانبه خُص (٤) ولا في المسجد والطريق الأعطم لما قلنا.

ولو خلا بها وهي رتفاء أو قرناء، ثم طلقها اختلف المشايخ فيه، فقال بعضهم: نصح الخلوة، ويحب المهر كاملاً، وقال بعضهم: يجب نصف المهر.

ولو كانت مريضة؟ إن كان مرضاً يؤثّر في الجماع، ويلحقها بذلك ضرر يمنع صحة الخلوة؛ لأن الإضرار بها حرام، فإن كان لا يلحقها ضرر؟ لا يمنع صحة الخلوة بكل حال؛ لأنه يوجب فتوراً أو تكسراً، والحيض يمنع صحة الخلوة؛ لأنّه ماتع حكماً وشرعاً

⁽١) في الله: ساقطة. (٢) في الله: طبعاً. وفيه س: هليه.

⁽٣) في دب: ساقطة.

⁽٤) النَّعَسُ: يضم الخام بيت من شجر أو قصب وجمعه أخصاص وخصاص وحصوص. انظر، القرمي، المصباح.

وأمّا حرمة المصاهرة، وغيرها:

رجل من امرأة بشهوة، وعليها درع، فإن كان الذرع صعيقة تمنع وصول حراوة بدنها إلى يده لا تثبت حرمة المصاهرة؛ لأنه من الدرع، وإن كانت رقيقة لا نمنع وصول حوارة بدنها إلى يده؟ تثبت حرمة المصاهرة؛ لأنه مس المرأة.

رجل نظر إلى فرج أم امرأته بشهوة تحرم عليه امرأته؛ لأنه بسبب الوطء، لكن إنّما يحرم إذا نظر إلى موصع الجماع، حتى قالوا: لو نظر إلى فرجها، وهي قائمة، لا تحرم؛ لأنّه لا يمكنه النظر إلى موصع جماعها، ولو نظر إلى فرحها وهي متكتة تحرم لأنّه نظر إلى موضع الجماع.

ولو نظر إلى فرج امرأة بشهوة من خلف ستر أو زجاجة تبين من خلفهما فرجها حرمت عليه أمها؛ لأنه نظر إلى فرجها، بخلاف ما لو نظر في مرآة؛ لأن المرثي من المرأة عكس فرجها لا عينها.

رجل نظر إلى فرج ابنته بغير شهوة، فتمنّى أن تكون له جارية مثلها، فوقعت منه شهوة مع رفع بصره إن كانت الشهوة وقفت على ابنته حرمت عليه امرأته، وإن كانت الشهوة على ما تمنّاها: لم تحرم؛ لأنّ النّظر إلى فرج البت لا يكون بشهوة حينتذِ.

إذا نظر إلى دير امرأة بشهوة لم تحرم عليه أمّها؛ لأنّ النظر إلى فرجها جعل قائماً مقام وطنها في إيحاب حرمة المصاهرة، ولو وطنها في ديرها لا تشت حرمة المصاهرة، فكذلك إذا نظر إلى ديرها.

رجل قصد أن يضم امرأته إلى فراشه ليجامعها، وهي نائمة مع ابنتها المشتهاة فوقع يد الرّحل على ابنته فقرصها بإصبعه فظنّ أنها امرأته، فإن كانت يده وصلت إلى البنت وهو يشتهي لها حرمت عليه امرأته، وإن كان يحسبها أنها امرأته؛ لأنه مسها بشهوة، وإن كان لا شهوة له في وقت ملامستها فلا تحرم؛ لأنه لم يوجد المسّ(١) بشهوة، وإن اختلفا في ذلك: فالقول: قول الزوج: لأنه منكر للحرمة. هذه الجملة في «فتاوى الصدر الشهيد» رحمه الله تعالى.

إذا قبلت المعتدة أو المنكوحة ابن الزّوج بشهوة ثبتت حرمة المصاهرة، وحَرُمَتْ على الأب وإن كانت معتدة لا تسقط نفقة عدتها. فرق بين هذا وبينما إذا ارتدت المعتدة حيث تسقط النفقة، والفرق: أنّ المعتدة تحبس في الردّة حتى تتوب، وهذا الحبس بحق واجب عليها وهو الإصلام، والحبس إذا كان بحق واجب عليها كان مسقطاً للتفقة، فأمّا في التّقبيل لا تحبس فلا تسقط النّفقة، أما المكوحة إذا قبلت ابن الزّوج بالشّهوة تسقط النّفقة، فرق بين المنكوحة وقعت بمعنى مضاف إليها،

⁽١) في (أه: المسك. والطَّحيح المس كما أثبتناه وهي في ب هكدا.

⁽٢) - في دب: أن الفرقة: ساقطة.

وهي معصية فجاز أن تسقط به النفقة، فأمَّا في المعتدة لم يقع بهذا التقبيل فرقة.

المتى بشهوة إذا اتصل به الإنزال قبل الجماع لا يوجب حرمة المصاهرة؛ لأن لمتى بالشهرة إنما يوجب حرمة المصاهرة الكونه سبباً للوطى . وبعدما اتصل به الإنزال لا يتى سبباً للوطى .

وكذا لو أنى امرأة في دبرها لا تحرم عليه أنها وابنتها وإن كان هذا الفعل لا يخلو عن المسلّ عن شهوة، ولكن المسلّ بالشهوة إنما يوجب حرمة المصاهرة لكونها سبباً للفعل في محل الحرث فيقام مقامه، وهذا النّوع من المسّ ليس سبباً للفعل في محل الحرث.

إذا قبَل أمّ امرأته أو⁽²⁾ امرأة أجنبية نفتي بالحرمة ما لم يبيّن أنّه قبّل بغير شهوة؛ لأنّ الأصل في التقبيل هو: الشهوة بخلاف المسّ وأصل هذا في «الجامع الكبير».

إذا أقامت المرأة البينة على الزَّوج أنّه تزوّج أمها، وجامعها، أو أبنها، أو قبلها، أو لمسها بشهوة، فُرُقَ بينه وببنها، قَيَّدَ المسَّ بالشَّهوة ولم بُقَيَّدِ التَّقْبِيلُ بالشَّهْوَةِ؛ لأنْ تقبيل المتكوحة بشهوة غالباً، ولا كذلك المس.

ثم حد الشهوة في المس والنظر أن تنتشر آلته بالمس، والنظر إلى الفرج إن لم [يكن] منتشراً قبل ذلك؛ لأن الانتشار لا يكون إلا عن شهوة، فإن كان منتشراً قبل ذلك، فإن كان يزداد قوة وشدة كأن نظر أو مس عن شهوة، وإلا فلا، وإن كان شيخاً أو عنيناً؟ فحد الشهوة: أن يتحرك قلبه بالاشتهاء؛ فإن لم يكن متحرّكاً قبل ذلك بالاشتهاء؛ فإن كان متحركاً، فإن ازداد كأن نظر أو مس عن شهوة وإلا فلا، والله سبحانه وتعالى أعلم.

أمّا المحرّمات على التأبيد: أربع عشرة: سبع منهن حرمن بالنسب، ومبع منهنّ: حرمن بالسّب.

فأمّا السبع الذي حرمن بالنّب: الأم، والبنت، والأخت، والعمة، والخالة، وبنات الأخ، وبنات الأخ، وبنات الأخت لقوله تعالى: ﴿ مُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَنْهَكَ ثُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَالْمَوْتُكُمْ وَعَمَّنَكُمْ وَعَمَّنَكُمْ وَبَنَاتُ الْأَحْتِ ﴾ (١٠).

وأمّا السبع اللاتي حرمن بالسّبب: فالأم، والأخت من الرضّاع، وأمّ المرأة، والرّبيبة إذا دخلت بأمها، وحليلة الابن، ومنكوحة الأب، والجمع بين الأحتين، لقوله تعالى:

⁽١) في البعد: لأن المسر.... المصاهرة: ساقطة. ﴿ ٤) في دب،: بدون أو. وما أتساه أصلح،

 ⁽٣) سُورة البقرة، آبة: رقم ٣٣٣.
 (٥) في اله ما الملة .

⁽٣) سورة المزمنون، آية: رقم ٦. (١) سورة النسام، آية: رقم ٢٣

﴿ وَالْنَهُ نُكُمُ الَّذِي الْرَصَعَنَكُمْ وَالْمَوْنُكُمْ مِنَ الرَّصَدَعَةِ وَأَمْهَدُتُ بِسَآيِكُمْ وَرَسَبُكُمُ الَّذِي فِي خُبُورِكُمْ مِن نِسَآيِكُمْ اللَّذِي دَخَلَتُم بِهِنَ فَإِن لَمْ تَكُونُواْ دَخَلَتُم بِهِنَ فَلَا خُسَاعَ عَلَمْكُمُ مُن خُبُورِكُمْ مِن لِسَآيِكُمُ اللَّذِي دَخَلَتُم بِهِنَ فَإِن لَمْ تَكُونُواْ دَخَلَتُم بِهِنَ فَلَا خُسَاعَ عَلَمْكُمُ وَكُونُواْ مَنْكُمْ بِهِنَ اللَّهُ مَا قَدْ سَلَقَ ﴾ (١٠ مذا وَحَلَيْهُ أَن اللَّهُ مِن اللَّهُ مِن اللَّهُ مِن اللَّهُ مِن اللَّهُ مَا فَدُ سَلَقَ ﴾ (١٠ مذا مناه على: ﴿ وَلَا شَكِمُواْ مَا نَكُمْ مَا بَالَوْكُمْ ﴾ (١٠ مناه وله تعالى: ﴿ وَلَا شَكِمُواْ مَا نَكُمْ مَا بَالَوْكُمْ ﴾ (١٠ مناه وله تعالى: ﴿ وَلَا شَكِمُواْ مَا نَكُمْ مَا بَاللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْمُ وَلَا مُنْكِمُواْ مَا نَكُمْ مَا بَاللَّهُ عَلَيْمُ اللَّهُ اللَّهُ مَا مُنْكُومُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ مَا فَا لَكُمْ مَا فَا لَكُومُ اللَّهُ اللَّهُ مَا فَا مُنْكُمُ مَا اللَّهُ وَلَا لَهُ وَلَا لَهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مَا فَا لَكُمْ مَا فَاللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ فَاللَّهُ مُنْ أَلُولُوا مُنْكُمُ وَاللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْكُولُولُوا مُنْكُولُوا مُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللّهُ مُنْ اللَّهُ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْكُولُوا مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ وَلَوْلًا مُنْكُولُ مُنْكُمُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ اللَّهُ مُنْكُولُ مُنْ اللَّهُ مُنْكُولُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللّهُ مُنْ اللَّهُمُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ ا

وأمّ المرأة تحرم بنفس النّكاح على النت حتّى أنَّ من تزوّج امرأة وطلقها أو ماتت قــل أن يدخل بها، فأراد أن يتزوج أمها ليس له ذلك.

وبنت المرأة لا يحرم بنفس النكاح على الأم ما لم يدخل بالأم حتى إن من تزوج امرأة، ولم يدخل بها حتى إن من تزوج امرأة، ولم يدخل بها حتى طلقها أو ماتت ثم أراد أن يتزوج ابنتها جاز؛ لأن الله تعالى ذكر أمهات النساء وعلق حرمتها بكون ابنتها من نسائنا، وعطف عليها الزبائب وعلق حرمتها بكون أمها من نسائنا وبالدخول [على] أمها لقوله تعالى: ﴿وَأَنْهَتُكُمُ الَّيْقَ أَرْضَعَتُكُمُ وَرُبَيْبُكُمُ مِنْ اللَّهِ بدخول أمها.

امرأة الابن حرام على أبيه وجده من قبل الرّجال والنّساء دخل بها أو لم يدخل وكذلك امرأة الأب حرام على ابنه، تحرم على امرأة الأب حرام على ابنه دخل بها الأب أو لم يدحل، وكما تحرم على ابنه، تحرم على نوافله من قبل الرّجال، والنّساء (٥) كابن الابن وابن البنت؛ لأنّ اسم الأب يحتمل الكل.

ولا يجوز للرّجل أن يجمع بين امرأتين ذواتي رحم محرم ولا ذواتا رضاع من جهة النّكاح.

أمّا ذواتي رحم محرم: لقوله تعالى: ﴿وَأَن تَجْمَعُواْ بَيْنَ ٱلْأَخْتَيْنِ﴾ (٢) [حرم الجمع بين الأختين] (٧) نكاحاً، والتحريم ما كان باسم الأختين بدليل أن هذا الاسم ثابت بين الأختين لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْتُوْمِنُونَ إِخْوَةً ﴾ (٨) فكان باعتبار أن بينهما قرابة محرّمة القطع فكل امرأتين بينهما قرابة محرّمة القطع حرم الجمع بينهما نكاحاً، وعلاقة ذلك أن كل امرأتين تنسب إحداهما إلى صاحبها أو يُنْسَبَان إلى شخص واحد بلا واسطة أو تنسب إحداهما إلى شخص والله واسطة، والأخرى إلى ذلك الشخص بواسطة، فإن وجدت هذه العلاقة؟ كان بينهما قرابة محرمة القطع فيحرم الجمع بينهما، وكل امرأتين ينسبان إلى شحص واحد بواسطة لم يكن بينهما ثلك القرابة، وجار الجمع بينهما. ألا ترى أنّ النّاس كلّهم ينسبون إلى آدم عليه الصّلاة والسّلام، وجاز النّكاح بينهما.

وأمّا ذواتي رضاع: لقوله عليه الضلاة والسّلام: ايَخرُمُ مِنَ الرَّصاع مَا يَخرُمُ مِنَ

⁽١) سورة النساء، آية: رقم ٢٣. (١) ستق تخريجها،

 ⁽۲) مسورة النساء، آية: رقم ۲۲.
 (۷) في ۱۱۱: ساقطة.

 ⁽٣) في داء: ساقطة . أ (٤) سبق تخريجها. (٨) سورة الحجرات، آية: رقم ١٠٠.

 ⁽a) في اب»: دخل بها.... من قبل الرّجال والسّاه: ماقطة.

النَّسَبِ (١) وإن جمعهما في عقد؟ فسد نكاحهما؛ لأنّه ليست إحداهم بأولى من الأخرى، ويتزوج إحداهما لوجود شرط الجواز، ولو دخل بهما تزوج إحداهما إدا انقضت عدة الأخرى، لأنّه إذا انقضت عدّة الأخرى زال المانع. هذه الجملة في «العصام» و الكافي»، و الزّيادات»، و الجامع الكبير» في باب نكاح ما يقام عليه البيّنة.

وأمّا النّسب:

رجل تزوج امرأة نكاحاً فاسداً فجاءت بولد على ستة أشهر يثبت النسب لكن المدّة تعتبر عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى: من وقت النّكاح، وعند محمد رحمه الله تعالى: من وقت الدُّخول إلى ستة أشهر، والفنوى على قول محمد. هكذا اختار الفقيه أبو اللبث رحمه الله تعالى؛ لأنّ النّكاح الصّحبح إنما قام مقام الوطاء؛ لأنّه داع إليه شرعاً؛ والنّكاح الفاسد ليس بداع فلا يقوم مقامه.

رجل زنى بامرأة فحبلت منه، فلما استبان حملها، فتزوجها الذي زنى بها فالنكاح جائز، فإن جاءت بولد بعد النكاح لسنة أشهر فصاعداً يثبت النسب منه ويرث منه؛ لأنه جاءت به في مدة حمل تام عقيب نكاح صحيح، وإن جاءت به لأقل من سنة أشهر لا يثبت النسب ولا يرث منه؛ لأن هذا ما جاءت به لمدة حمل تام.

رجل تزوج امرأة فجاءت بسقط قد استيان خلقه، فإن جاءت به لأربعة أشهر جاز النكاح؛ ويشت النّس من الزّوج الثاني، وإن جاءت لأربعة أشهر إلا يوماً؟ لم يجز النّكاح؛ لأن في الوجه الأول: الولد من الزّوح الثاني، وفي الوجه الثاني: من الزّوج الأول؛ لأن خلقه لا يستبين إلا في مائة وعشرين يوماً، فيكون أربعين يوماً، نطقة، وأربعين علقة، وأربعين مضغة.

رجل غاب عن امرأته، وهي بكر، أو ثيب عشرين سنة مثلاً، فتزوجت، وجاءت بأولاد. قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: الأولاد أولاد الزّوج الأول، حتى جاز للزّوح الثاني دمع الزّكاة إلى هؤلاء، وتجوز شهادتهم له وروي عن أبي حنيفة: أنّ الأولاد للثّاني [نم] رجع إلى هذا القول، وعليه الفتوى؛ لأن هذا أمر قبيح. هذه الجملة في افتاوى الصّدر الشهيدة رحمه الله تعالى.

وأمًا الألفاظ التي يتمقد بها النَّكاح :

رجل قال لامرأته بمحضر من الشهود: واجعتك، فقالت المرأة: رضبت يكون

⁽۱) رواء البخاري (۲/۹) في الجهاد: باب: ما جاء في بيوت أزواج النبي ﷺ وما مسب من البيوت أليهن وفي الشهادات: باب الشهادة على الأنساب والرضاع المستفيض (۱٤٨/۳) وفي النكاح وأمهاتكم اللاتي أرصعتكم (۲/ ۱۲۲) ورواه مسلم برقم (۱٤٤٤) في الرضاع باب يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة وفي الموطأ (۲/ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲) في الرضاع باب رضاع الصغيرة ورواه الترمدي برقم (۱۱٤۷) في الرضاع باب ما جاه في يحرم من الرضاع ما يحرم من النسائي (۲/ ۹۹) في النكاح باب ما يحرم من الرضاع، نصب الراية (۱۱۸۷) وتلخيص الحير (۱۲۸/۳).

كاحاً، فإنّه بض في «الجامع الكبير»: لو قال للمطلقة طلاقاً بائناً أو طلاقاً ثلاثاً. إن راجعتك فعبدي حزّ تنصرف الرّحعة إلى النكاح، لأنّ الرّحعة: قد يراد بها: النكاح، وقد يراد بها المعروفة، ينظر إلى المحل، والمحل ها هنا لا يقبل الرّحعة المعروفة، فانصرفت إلى النكاح بلفظ الرّجعة.

أمَّا الكلام في الرَّجعة بلفط النكاح: هل يثبت؟ سيأتي في كتاب الطلاق إن شاء الله تعالى.

رجل طلب من امرأة زنى بها فقالت: وهبت نفسي لك بمحضر من الشهود، فقبل الرّجل بمحضر من الشهود، لا يكون نكاحاً. فرق بين هذا وبينهما إذا وهبت نفسها على وحه النّكاح، وقبل الزّواج، يكون [نكاحاً] (٢). والفرق [وهو] (٢): أنه لما طلب منها الرّنى فهبة (١) المرأة نفسها منه يكون تمكياً من الزّنا لا هبة حقيقية، ولو كانت هبة، لم يكن جواباً لمّا التمس، بخلاف ما إذا وهبت نفسها على وجه النّكاح؛ لأنّه هبة حقيقية فيكون نكاحاً، فصار كما لو قال لاّخر: وهبت ابنتي منك بمحضر (٥) من الشهود، وقال الآخر: قبلت، كان نكاحاً.

رجل قال لآخر: زوجني ابنتك مني بألف درهم، فقال والدها: ادفعها واذهب حيث شئت بمحضر من الشهود؟ لا ينعقد النّكاح؛ لأنّ هذا الكلام يحتمل الإجابة، ويحتمل الوعد. وإذا قال الرّجل بالفارسية: (دختر خويش مراد اذي بزلي) فقال الرّجل (داذم) لا ينعقد النكاح ما لم يقل الخاطب: (بذر فتم) فرق بين هذا وبينما إذا قال: (دختر خويش مراده) فقال الرّجل (داذم) يعقد النّكاح، والفرق أن قوله: (ختر خويش مراده) هذا توكيل إياه بالتزويج فيقتضي الأمر بالتزويج والواحد يصلح أن يكون وليّاً من جانب، ووكيلاً من جانب، وقوله. (دادم) لبس بأمر بل استثمار فلا يثبت التوكيل مقتضاه، هذا إذا لم يرد بقوله التحقيق، أمّا إذا أراد به التحقيق دون السّوم؟ صح. هذه الجملة في افتاوى الصدر الشهيد؟.

والنّكاح ينعقد بلفظين يعبر بهما عن الماضي نحو قوله: زوَّجت، وقال الآخر: قبلت، لأنّ اللّفظ يفتضي عقد آ⁽¹⁾ سابقاً ليصح! فيتضمن ذلك إنشاء العقد، وينعقد بلفظين يعبر بأحدهما عن المستقبل نحو: أن يقول: زوجني، فيقول الآخر: زوجت؛ لأن العدة ما جرت بالمساومة في النّكاح؛ فإذا قال: زوجني، وجد دليل القبول، فاكنفينا به، وينعقد يكل لفظ يصلح لتمليك الأعيان، نحو: الهبة والصدقة، ولفظة التمليك.

أمّا الوصيّة: لا ينعقد بها النّكاح؛ لأنه عقد استخلاف في التركة بعد موت الموصى - هدا إذا أطلق، أو أضاف إلى ما بعد الموت، وقبل الآخر. أمّا إذا قال: أوصيت ببضع (٧)

⁽۱) في اب: قد يراد بها النَّكاح وقد يراد: (٤) في اب: فوهبت والمعنى تام بكليهما. ساقطة.

⁽٦) في لاپ، غدا.

 ⁽٢) ني (أ): ساقطة.
 (٣) مي (أ): ساقطة.

⁽٧) في (بع: ساقطة.

ابنتي للحال بألف درهم فقبل الآخر ينعقد.

وأمّا لفظة التّحليل والتمنّع، والعارية: لا ينعقد بها النّكاح؛ لأن لفظة التّحليل والتمتّع لا يقع بهما الملك أصلاً؛ لأنّ الإحلال، والإباحة سواء، ولفظة: العارية لا يقع مها الملك في البضع في موضع ما، فلا تقام هذه الألفاظ مقام النّكاح.

أمَّا لَفَظَةَ البيعِ والشراء: اختلف المشايخ فيه؟ والصَّحيح: أنَّه ينعقد بهما النَّكاح.

وأما لفظة الإجارة: اختلف المشايخ قيه؟ قال بعضهم: يمعقد بها النُكاح^(۱)، وقال بعضهم: لا ينعقد، وعن أبي حنيفة أنه قال: كل لفظ يملك به شيء ينعقد به النُكاح فتدل هذه الرّواية على أنّ النُكاح ينعقد بلفظ الإجارة، وعن محمد أنّه قال: كل لفظ تملك به الرّقاب ينعقد به النّكاح وإلاّ فلا فتدل هذه الرّواية على أنَّ (٢) النّكاح لا ينعقد بلفظة الإجارة.

وأمَّا لفظة الغرض والرهن: اختلف المشايخ فيه؟ والصَّحيح: أنَّه لا ينعقد.

رجل قال الامرأة (٣)؛ أتزوحك بكذا وكذا، فقالت: قد فعلت، فهو بمنزلة قولها: قد زوجتك؛ الأنا أخرجت الكلام مخرج الجواب يتضمن إعادة ما في السوال، وليس يحتاج في هذا أن يقول الزُوج: قد قبلت. فرق بين هذا وبين البيع، فإنّه ما لم يقل المشتري: اشتريت ثانياً لا ينعقد البيع، والعرق: أن قوله: أتزوجك عُدَّةً حقيقية إلا أنّه جُعِلَ عبارة عن قوله: تزوجتك بدلالة الحال؛ لأن النّكاح لا يباشر إلا بعد مقدمات فصار إبجاباً بدلالة الحال، وأمّا البيع: يقع فجأة فلم توجد دلالة الحال، فيعقى عدة علم يصر إبجاباً، فكان الموجود شطر العقد، وكذلك إدا قال: خطبتك إلى نفسي (٤) على ألف درهم فقالت: قد روجتك نفسي فهذا كله نكاح جائز إذا كن عليه الشهود؛ لأنّه يراد بهذا الإيجاب فجعلناه إيحاباً للحال. هذه الجملة في «العصام» و«الكافي»، و«القدوري» (٥)، والله أعلم.

⁽١) في (به: وأما لفظة التجارة.... بها النَّكاح: ساقطة.

⁽٢) أن «باء: أنّ سائطة.

⁽٣) في وب،: امرأته بإضافة الضمير وهذا ليس صحيحاً؛ لأنّ المقام مقام إنشاء فالصواب ما في اأه وقد احتمدناه.

⁽٤) في (أ): نفسك. وهذا غير صحيح.

ك) ترجمة القدوري: أحمد بن محمد بن أحمد أبو الحسين البغدادي القدوري الضم قبل إنه نسة إلى قرية من قرى بغداد يقال لها: قدورة، وقبل: نسبة إلى بيع القدور وهو صاحب المختصر المبارك المتداول بين أيدي الطلبة أخذ الفقه عن أبي عبد الله الفقيه محمد بن يحبى الجرجاتي عن أحمد الجفي عن عبد الله أبي الحسن الكرخي عن أبي سعيد الردعي عن موسى الرّازي عن محمد كان ثقة مدوقاً. انتهت إليه رئاسة الحنفية في زمانه: شرح مختصر الكرخي وصنف المختصر وكتاب التجريد المستعمل على الخلاف بين أبي حبيفة والشافهي مجرّداً عن الدلائل. مات سنة ١٤٦٨هـ ببغداد، الخراد المهاتد البهية (٣٠).

القصل الزابع

في الرّضاع والعنين والمجبوب، واختلاف الرُّوج والمرأة والشهادة والمحرم والاستحلاف والخيار

وأمّا الرّضاع:

الجارية إذا فطمت وهي ابنة سنتين أو أقل أو أكثر، وقد استغنت^(۱) بالطّعام، ثم أرصعت لم يكن هذا رضاعاً محرّماً، هكذا روي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى. وهذا خلاف ظهر الرّواية، فإن المذهب عند أبي حنيفة أنّ مدّة الرّضاع سنتان ونصف، والرّضاع في مدّة الرّضاع محرّم سواء قطم قبل ذلك واستغنى أو لم يقطم، والفتوى على ظاهر الرواية.

رجل تزوج امرأتين رضيعتين فجاءت امرأتان، ولهما منه لبن، فأرضعت كلّ واحدة منهما إحدى الرّضعتين معاً وتعمّدتا الفساد؛ لا ضمان على واحدة منهما؛ لأن كل واحدة منهما غير مفسدة بضعها خاصة، وهذا كرجل قال لامرأتين له في مرضه: إن دخلتما الدّار فأنتما طالقان فدخلتا لا يحرمن الميراث، هكذا ذكر في بعض المواضع، وهذا ليس بصحيع، فإنّ كل واحدة منهما مفسدة نكاح التي أرضعتها بضعها خاصة، لأنّها تصير بإرضاعها ابنة الرّوح، فحيئذٍ لا يصح هذا الجواب، وهذا التعليل، وهو الإشهاد. وأمّا هذا جواب مسألة أخرى، وهو أنّه لو تزوّج امرأتين رضيعتين، فجاءت امرأتان، ولهما من رجل واحد لبن، والمسألة بحالها؟ لأنّ في هذه المسألة الفساد بعلة الأختية. والأختية إنّما تثبت من صنعها فلم تصر كل واحدة منهما مفسدة بضعها كما في مسألة الميراث.

رجل له امرأتان: إحداهما صغيرة والأخرى: مجنونة، فأرضعت المجنونة الصغيرة؟ بانتا منه؛ لأنهما صارتا أمّاً وبنتاً، وإن كانت المجنونة لم يدخل بها الزَّوج فلها نصف المهر ولا يرجع الزّوح (٢) على المجنونة بمهر الصغيرة؛ لأنّ فعلها لا يوصف بالجناية، وكذلك الصغيرة لو جاءت إلى الكبيرة، وهي نائمة، وأخذت ثديها وارتضعته؟ بانتا منه، ولكل واحلة منهما نصف الصّداق، ولا يرجع الزَّوج على الصغيرة بصداق الكبيرة لما قلنا.

رجل أخذ لبن الكبيرة فأوجر الصّغيرة؟ بانتا منه، ولكل واحدة منهما نصف الصّداق^(٣) على الزّوج، وإن تعمّد الرّجل الفساد يغرم للزَّوج نصف المهر الذي لكل واحدة مهما.

رجل له أمّ ولد فزوّجها من صبي، ثم أعتقها، فاختارت نفسها، ثم تزوحت بآخر

⁽١) في وبه: استعلت والعثبت أنصح. (٣) في وبه: ساقطة.

⁽٢) في وبه: ساقطة.

وولدت فحاءت إلى الصُّمي، وأرضعته، بانت من زوجها؛ لأنَّها صارت امرأة ابنه مر الرَّضاع، وهذا لا يجوز.

صبية أرضعتها بعض نساء أهل(١) القرية ولا تدري من أرضعتها من النساء فتزوّجها رجل من أهل تلك القرية فهو في سعة من المقام معها في الحكم؟ لأنَّه لم يطهو المانع، والواجب على النساء: أن لا يرضعن كلّ صبي من غير ضرورة، فإن فعلن فليحفظن وليتشنن احتماطاً.

امرأة مرضعة ظهر بها حبل وانقطع لبنها وتخاف على ولدما الهلاك؛ وليس لأب هذا الصّغير سعة حتى يستأجر الظئر؟ هن يباح لها أن تعالج في استنزال الدم؟ يباح ما دام نطفة أو علقة أو مضغة لم يخلق له عضو؛ لأنَّه ليس بآدمي ومدته في الأيام. مر من قبل.

امرأة أدحلت حلمة ثديها في فم رضيع، ولا تدري أدخل اللَّبن في حلقه أم لا؟ لا بحرم، التَّكاح؛ لأنَّه [في](١) المانع شك. هذه الجملة في «فتاوي الصَّدر الشهيد».

ولو شهدت امرأة أنّها أرضعت زوجين أو امرأتين أو رجل وامرأة لم يقبل إلاّ ما يقبل في الأحكام؛ لأنَّ هذه شهادة قامت على زوال الملك فلا تثبت إلاَّ بحجة كاملة، ولو ثنزه عن ذلك كان أفضل فيطلقها ويوفيها المهر إن دخل بها أو خلا بها، ونصفه إن لم يخل بها، والنسب ثابت، لأنَّ النبي عليه الصَّلاة والسَّلام أمر في مثل هذه الحادثة بالمفارقة تنزهاً.

ويحرم من الرّصاع ما يحرم من النّسب إلاّ في مسألتين.

إحداهما: إذا تزوج بأخت ولده (٣) من الرّضاع يجوز؛ لأنّه في أخت ابنته من النّسب لا يجوز؛ لأنَّها ابنة امرأته التي دخل بها بالمصاهرة لا بالنَّسب، ولو صنع لبن امرأته (١) في طعام فأكله صبى فإن كانت النَّار قد مست اللَّبن وأنضجت الطعام حتى تغير فليس برضاع، ولا يحرّم كان اللَّبن غالباً، أو مغلوباً؛ لأن اللّبن، وإن كان غالباً لكن بالطبخ؟ صار تَبعاً للطعام روصماً من أوصاعه صار مغلوباً به معنى؛ لأن التبع يكون مغلوباً بالمتبوع، وإن كانت النَّار لم تمنه، كان الطَّعام هو الغالب لم يكن رضاعاً ؛ لأنَّ الطَّعام إذا كان هو العالب تفوت منفعة اللَّبن فيكون هالكاً معنى، وإن كان اللَّبن هو العالب فكذلك في قول أبي حنيفة، وفي قول أبي يوسف ومحمد: يكون وضاعاً لهما لأنَّ العبرة للغالب؛ لأنَّ المغلوب يصير مستهلكاً بالغالب معنى؛ لأنَّ منفعته تفوت فصار كما لو خلط لبن المرأة بلبن شاة، وكان لبن المرأة هو الغالب تثبت الحرمة، فكذا هنا؛ ولأبي حنيفة أنَّ اللَّبن غالب حال ما يكون في القصعة، وأمّا حال الوصول إلى المعدة(٥): الطعام هو الغالب: إدا أكل لقمة بعد لقمة إلا حسوا، والحسو: إنَّما يتعلق بالوصول إلى المعدة. فيعتبر الغالب والمغلوب حالة

⁽١) في قب: أهل: ساتطة،

 ⁽³⁾ في الله المرأة وما في ب أصح وقد أثنتاه.
 (a) في الها: في المعدة. والشعير ما أثنتاه. (٢) في دأه. سانطة.

في «أ»: ولدها، والصّواب ما أثبتناه.

الوصول إلى المعدة وفي ثلك الحالة الطعام هو الغالب فلا تثبت به الحرمة وليس كما لو خَلَط بلبن الشَّاة؛ لأنَّ اللَّبن مما يشرب فتكون العلبة للَّمن الآدمي حالة الشَّرب و لوصول إلى المعدة، وهكذا لو جعل لبن المرأة في دواء فأوجر منه صبي، واستعط منه، واللَّبن هو الغالب، فهذا رضاع لما قلنا، وإن خلط لبن المرأة بلبن امرأة أخرى، فأوجر منه صبى؟ عن أبي يوسف: أنَّه اعتبر الغالب، وعن أبي حنيفة: أنَّه تثبت الحرمة منهما.

امرأة لها لبن من زوج، وطلقها زوجها فتزوجت بزوج آخر فحبلت من الآخر، ونزل لها لبن (١) فاللَّبن من الأول، حتى تند في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقال أبو يوسف: إن عرف أن هذا اللَّبن من الحبل الثاني، فهو من النَّاني، وقد انقطع لبن الأول، وإن عرف أنَّه من الأول، أو لم يعرف فهو من الأول، وقال محمد رحمه الله تعالى: يكون منهما حميعاً حتى تضع، فإذا وضعت كان من النَّاني. لمحمد: أنَّ اللَّبن كان للأول، وقد حدث بالثاني حيث ازداد ولا يضايق في إثبات الحرمة بهما فثبت، ولأبي يوسف. أن اللبن ينرل تارة بعد الولادة، وتارة بعد الحبل قبل الولادة، فإذا عرف نزول اللَّبن من النَّاني ينفسخ به حكم اللَّبن من الأول كما ينفسخ بالولادة من الثَّاني، ولأبي حنيفة؛ أن اللبن من الأول ثابت بيقين فإنما ينقطع من الأول إذا ثبت النَّرول من النَّاني بيقين ، وبالحبل لم يثبت النَّرول من النَّاني بيقين (٢) فلا تنقطع من الأول وإذا بقي من الأول فلا تثبت من الثاني [وبالولادة يثبت النزول من الثاني] (٣) وبالولادة يثبت بالنزول من الثاني بيقين فانقطع من الأول.

الرَّضَاعُ قَلْيُلُهُ وَكَثْيُرُهُ سُواءً، وكذلك لو كانت مصَّة أو مصَّتَين لقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهَنَّكُمُ اَلَئِينَ أَرْضَمَنَّكُمْ إِنَّ عَلَق الحرمة بأصل الرَّضاع، وكذلك لو كان سعوطاً أو وجوراً؛ لأنهما يوصلان اللَّبن إلى المعدة فيحصل الإثبات، وأمَّا الإقطار في الأذن أو في الإحليل: لا يثبت الحرمة؛ لأنَّه لا يوصل اللَّبن إلى المعدة فلا يحصل الإنبات، وكذلت الحقنة في ظاهر الرّواية، وعن محمد رحمه الله تعالى: أنّها تثبت الحرمة؛ لأنها(٥) توصل اللّبن إلى النجوف، ولهذا يفسد الصَّوم، وجه ظاهر الرَّواية: أنَّ الوصول إلى النجوف يُثْبِتُ الْحُرْمَةَ بواسطة الإثبات وذا إنَّما يحصل من الأعالي لا من الأسافل، ولا تحل له أخته من الرَّضاعة إن كانت ابنة التي أرضعته، أو ابنة زوجها التي رضعته بلبنه؛ لأنَّ الأولى أخته من جهة الأم من الرَّضاع والنَّانية أخته من جهة الأب من الرَّضاع، والأخت لأم، والأحت لأب من النسب: لا تحل، فكذا من الرّضاع ولا يحلُّ له شيء من أولاد التي أرضعته ونوافلها، ولا شيء من أولاد زوجها التي أرضعته بلبنه، ونوافله، ولا عمَّته من الرَّضاعة، ولا خالته منها؛ لأنَّها لا تحلُّ من النُّسب فكذا من الرَّضاع،

⁽١) سبق تخريجها. (١) في اب: ساقطة.

⁽ه) في أدبه: إلى المعدة. . . . الأنها سائطة (٢) في لاب، وبالحيل... بيقين: سائطة.
 (٣) عي اله: سائطة.

والعمّة من الرّضاعة: هي التي أرضعت من امرأة جده أب الأب حتى صارت أحناً لأبيه من الرّضاعة فتكون عمّته من الرّضاعة.

والخالة من الرّضاعة: هي التي أرضعت من أم أمّه حتى صارت أختاً لأمه من الرّصاعة فتكون خالته من الرّضاعة أولا رضاع بعد الفصال لقوله عليه الصّلاة والسّلام: الا رضاع بعد الفصال القوله عليه الصّلاة والسّلام: الا رضاع بعد الفصال القصال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: مقدرة بحولين، ونصف، إن وجد الرّضاع في هذه المدّة تثبت الحرمة فطم أو لم يفطم، وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى. مقدر بحولين.

إذا نزل للمرأة لبن وهي بكر لم تتزوح فأرضعت به فهو رضاع؛ لأنّ الحرمة تعلقت بالإثبات وقد وجد. وإذا حلب اللّبن من ثدي المرأة، ثم ماتت، أو حلب بعد موتها فشربه صبى فهو رضاع؛ لأنّه حصل معنى الإثبات.

ولو ارتضع صبيًّ من مهيمة لم يكن ذلك إرضاعاً، لأن الحرمة لو تثبت بذلك إنما تثبت بثبوت الأختية والأختية لا تثبت إلا بعد الأمية لصاحب اللمن والمهيمة لا بتصور أن تكون أمّاً للآدمي من حيث الولادة فكذا من حيث الرّضاع.

إذا أقرّ الرّجل أن هذه المرأة أمّه أو أخته أو ابنته من الرّضاعة، ثم أراد أن يتزوجها بعد ذلك، وقال: أوهمت، أو أخطأت، أو نسيت فصدقته المرأة فهما مصدّقان على ذلك، وله أن يتزوجها، وإن ثبت على قوله الأول، وقال: هو حق كما قلت^(٢) ثم تزوجها؟ فرق بينهما، وكذلك لو أقرت المرأة بذلك، وأنكر الزّوج ثم أكذبت المرأة نفسها، وقالت: أخطأت، أو نسيت، وصدقها الزّوج، ثم تزوجها الرّجل، فهو جائز؛ لأنّ هذا أمر يجري فيه الغلط فإن الإنسان قد يرى امرأة فيحسب أنها أحته وهي أجنية أو يحسبها أجنية، وهي أخت له فإذا ادّعى أنّه أوهم فيما أقرّ به أو أخطأ وقد ادّعى الرّضاع⁽²⁾ عمّا أقرّ به، وله دليل ظاهر. فوجب أن يصدّق بخلاف ما لو ثبت عليه، وقال: هو حق.

ولو أقرّت المرأة بذلك، وأنكر الزّوج ثم تزوجها قبل أن تكذب نفسها فالنكاح حائز؛ لأنّ إقرارها بالحرمة بعد العقد باطل فكذا قبل العقد بخلاف الرّجل فهذا بدلٌ على أنّ المرأة بعد الطّلاق لو أقرت بالطّلقات الثّلاث أنّه يحل لها أن تتزوجه، وقد قال برهان الأئمة رحمه الله تعالى(٥): بخلاف هذا، وإذا أقرّ الرّجل بهذه المقالة، وثبت عليها، وأشهد الشهود عليها، ثم تزرجته المرأة، ولم تعلم بذلك، ثم جاءت بهذه الحجة بعد النكاح عرق بينهما،

⁽١) في «ب»: فتكون خالته من الرّضاعة. سافطة.

 ⁽٢) التَّحديث ليس في روايته شيء يثبت ولكن حديث ابن عباس الآخر (لا رضاع إلا ما كان في الحوايس) يشهد له والحديث رواه أبو داود الطبالسي انظر; نيل الأرطار (٧/ ١٣١)

⁽٣) في «ب»: قالت. والصواب ما أثبتناه. (1) في «ب»: الرَّجوع وهذا هو الصحيح.

⁽٥) ترجمة برهان الأقمة: عبد العزير بن عمر بن مازه برهان الأثمة وبرهان الذين الكبير أنو محمد. أحد العلم عن السرخسي عن الحلواني وتفقّه عليه ولذاه الصدر الشعيد ثاح الذين والعندر الشهيد حسام الدين وطهير الذين الكبير على بن عبد العزيز الميرغيناتي وغيرهم. انظر، العوائد البهية (٩٨)

لآنه لما ثبت على مقالته في الابتداء وقال: هو حق لزمه حكم إقراره، ولو أقرًا جميعاً بدلك ثم (١٠) أكذب أنفسهما، وقالا: قد أخطأن ثم تزوّجها بالنكاح جائز، وكذلك هذا في السب؛ لأنَّ الغلط فيه أطهر: لأنَّ سبب النَّسب أخفى من سبب الرَّضاع.

ولو أنَّ رجلاً نزوج امرأة، ثم قال بعد النَّكاح: هي أختي من الرَّضاعة، أو أمي، أو ابنتي، ثم قال: أوهمت ليس الأمر كما قلت: لا يفسد نكاحها، ولو ثبت على هذا النَّطق، وقالَ ؛ هو حن قرّق بينهما. لأن إقراره موجب للفرقة بشرط الثّبات عليه، فإذا قال: أوهمت، فقد انعدم ما هو شرطه فلا يوجب الفرقة، فإذا ثبت على ذلك فقد وجد ما هو شرطه، فثبت حكمه، وهو الفرقة(٢).

ولو قال لامرأته هذه ابنتي من النُّسب، وثبت على هذا، ولها نسب معروف، لا يقرق بينهما، وكذلك لو قال هي أمه، وثبت عليه، وله أم معروفة؛ لأنه ثبت كذب إقراره بدليل شرعي، ولو قال عي (٣) امنتي، وليس لها نسب معروف، ومثلها يولد لمثله، وثبت على ذلك؟ فرَق يَنهما؛ لأنه أقرُّ بالخفية، وليس ها هنا مانع يمنع من صحة إقراره بالخفية، فإن أقرَّت المرأة آنها الله ثلث السب وإلا فلا ، لأنَّ حقيقة إقراره في حقها لا يثبت إلا بإقراره، وإن كان مثلها لا يولد لمثله لا يثبت السب، ولا يفرق بينهما؛ لأنَّه ثبت كذب إقرار. حقيقة.

إذا أبت الأمة أن ترضع الولد، وهي منكوحة؟ في ظاهر الزّواية أنّها لا تجبر إلاّ إذا كان الولد(1) يأخذ من لبن غيرها. وقال بعض المشايخ: تجبر مطلقاً، سواء أخذت(٥) من لين عبرها، أو لم تأخذ، والصحيح: أنه إذا لم يكن للصبي وللأب مال تجبر الأم على الرَّصاع كيلا يؤدِّي إلى إثلاف الصبي.

ولو تروح [ثلاث](٢) صبيات فأرضعتهن امرأة أجنبية وليست بمنكوحة لهذا الزوج واحدة بعد واحدة حرمت الأولى، والثانية تحرم الثالثة؛ لأن الأولى والثانية صارتا أختين وهما مجتمعتان في [نكاحه فوجب إبطال](٢) نكاح إحداهما، وليست إحداهما بالأولى من الأخرى، فبطل نكاحهما، فأما الثالثة: صارت أختاً لهما وليست تحته، ولو أرضعت ثنتين مماً ثم أرضعت الثالثة لم تحرم الثالثة لما قلنا، ولو أرضعت واحدة ثم ثنتين معاً، [ثم أرضعت][^^ الثالثة لم تحرم النَّالثة لما قلنا، ولو أرضعت واحدة ثم ثنتين معاً حَرُمنَ عليه؛ لأنهن صرن أخوات من الرّضاعة، وهن مجتمعات في نكاحه، ولا يأس لأخ الغلام أنه بتزوج التي أرضعت أخاه؛ لأنه يجوز لأبيه ذلك فلان يُجوز لأخته كان أولى، وكذا ما بدا

⁽١) - في البه: ساقطة،

مَنَّ قَالُهُ: الفَرَقُ. والصَّحِيجُ مَا هُو فِي قَالُهُ وَقَدُ أَبْقَيْنَاهُ كُمَّا هُو.

فَيْ أَبِهُ: أَمِيًّا: سَاقَطَةً

في ٥ب٥. الولَّد، وفي أأه اللاتي والأول هو الصحيح وأتبتناه.

 ⁽٥) في دبه: أخذ يدرن تاء التأنيث وهو الضحيح.

عَى قأة: ساقطة.

 ⁽٧) في (b): سائطة. (٨) في (b): سائطة.

له من ولدها؛ لأنه لمًا جاز أن يتزوجها فلأن يجوز أن يتزوجها ولدها كان أولى. هد، الجملة في «الكافي» و«العصام».

وأمّا المجبوب:

إذا تزوج الرجل، وهو مجبوب فعلمت بعد النّكاح كان لها الخيار فإن سكتت زماناً وهو يضاحعها كانت على خيارها؛ لأنّ هذا ليس برضى دلالة فإن علمت بحاله حين تزوجها فلا خيار لها لأنّها رضيت بذلك.

رجلاً تزوج امرأة نقالت المرأة: هو مجبوب، وقال الزّوح: هي رتقاء، فالقاضي بريها النّساء فإن شهدن (١) أنها رتقاء فلا خيار لها؛ لأنّ الخيار إنّما بثبت لها إذا فأت الإمساك بالمعروف من قبل الزوج ولم يثبت؛ لأنّ الزّوج لو لم يكن مجبوباً لا يقدر على جماعها قلم بصر الجب مفوّتاً للإمساك بالمعروف بتقويت الجماع. [هذه الجملة](٢) في افتاوى الصدر الشهيدة فإن علمت المرأة أنّه مجبوب فرافعته إلى السّلطان كان الجواب فيه كالجواب في العنّبن على ما نذكر إلاّ في خصلة واحدة: وهي أن العنّبن يؤجّل سنة، والمجبوب لا يؤجّل؛ لأنه لا يقدر (٢)؛ لأن الآلة بعد القطع لا تنبت.

ولو أنّ رجلاً تزوج امرأة (1) فخاصمته إلى القاضي فقالت: إنّه مجبوب، وقال هو: ما أنا بمجبوب فالقاضي يرى الرّجل فإن كان يتبيّن حقيقة حاله بالمسّ وراء الثوب من غير أن يكشف وينظر إليه فعل ذلك؛ لأن كشف العورة لا يحل من غير ضرورة فإنّ لم يتبين ألا بالكشف والنظر: أمّرَ أنْ يُنظَرَ إِلَيْهِ ولا ينظر بنفسه؛ لأنّ في النظر بنفسه استخفافاً فلا يفعل لكن يأمر أميناً [لينظر] (1) إلى ذلك الموضع؛ لأنّ النظر إلى العورة يحلّ عند الضرورة، إلا ترى أن (1) الذمي إذا أسلم وهو أقيف قد احتاج إلى الحتان حلّ له النظر، وكذا شهود الزّنا ينظرون إلى الفرج لتحمل الشهادة، ويحل لهم ذلك، فإذا نظر إن وجده صحيحاً؟ فلا خيار لها، وإن وجده مجبوباً؟ خيرها، ولا يؤجّل لما قلنا.

وأمّا العثين:

الزّوح إذا ظهر أنّه عنين يؤجّل سنة، فإن وصل إلى امرأته فهي امرأته، وإن لم يصل إليها فرّق بينهما وجعلها تطليقة بائنة، وجعل لها [مهراً] كاملاً، وحصل عليها العدة، أمّا التأجيل سنة؛ لأنه صار ظالماً بإمساكها؛ لأنّه يسدّ عليها باب قضاء الشّهوة بكاحه، ولا حاجة له إليها لعجزه عن الجماع؛ إلاّ أن العجز عن الجماع قد يكون بآفة أصلية، وقد يكون بعارص اعترض، وإنّما تبيّن أحدهما بالمدة، فلهذا يؤجّل والأجل في هذا سنة،

⁽١) - في دبه: شهدوا والصّواب ما هو مثبت في المنن كما في«أه.

⁽٢) في (١٥: سائمات.

 ⁽٣) في «ب»: لا يقبل والضحيح المثبت أهلاء.

⁽¹⁾ في اب: سائطة.

 ⁽a) في فأه: سائطة. (٦) في دبه: إلى بدل أنّ.

وإنَّمَا قُدَّرُ بِالسَّهُ؛ لأنَّ السُّمَّة تشتمل على فصول أربعة: كل فصل بصلح لعنة، فإذا عولج في كل فصل بما يوافق ذلك الفصل، فلم تَزلُ تلك العلة يعلم أن تلك افة أصلية، ولا يكُونَ أَجِلَ العنينَ إلاَّ عند القاضي؛ لأنَّ هذا مقدمة أمر لا يكونَ إلاَّ عند الفاضي، وهو الفرقة، فكذا مقدَّمته، فإذا رفعا إليه أجل سنة مستقبلة (١) من يومنذ؛ لأنَّ القضاء لا يسبق الخصومة ولو ثبت الأجل من وقت العقد سبق القضاء الخصومة، ثم اختلفوا أن السنة تعتبر بالأيام أم بالأهلة؟ عن محمد رحمه الله تعالى: أنَّ العنين يؤجِّل سنة شمسية لا قمرية، يريد بالشَّمسية: الأيام، وبالقمرية: الأهلة، فإذا مضت السُّنة، وادَّعي الزُّوج أنَّه وصل إليها وأنكرته فإن كانت بكراً بنظر إليها النساء؛ لأنّ البكارة لا يطلع عليها الرّجال(٢) وتجزى، الواحدة العدلة، والثنتين، والثلاثة: أفضل، فإن قلن(٢): هي بكر؟ لم يصدق الزُّوج، وخيّر القاضي المرأة؛ لأن الثابت بالبيّنة العادلة كالتَّابت معاينة، ولو ثبتت بكارتها معاينة ينعدم الوصول، فكذا إذا ثبتت بالبيَّة؛ فإن اختارت زوجها أو قامت عن مجلسها أو قام القاضي قبل أن يختار، ولا يفرق بيمهما، وسقط خيارها؛ لأن التفريق كان لحفها، فإن اختارت الفرقة؟ أمر القاضي الزوج بالطلاق، فإن أبي، فرق بينهما، وكانت تطليقة بائية؛ لأن يعد مضي السَّنة وجب على الزُّوح التفريق، فإذا لم يفرِّق ناب القاضي منابه في التفريق دفعاً للظلُّم(٤)، وصار كتفريق الزَّوج، ولو فرَّق الزُّوج كان طلاقاً بِاثْناً فكذا ها هنا، وهو تطليقة (٥٠)؛ لأنَّ هذه تطليقة وقعت قبل الدُّخول، فتكون باثنة. هذا إذا قلن: هي بكراً، أمَّا إذا قلن: هي ثيب، لا يثبت الوصول بقولهن، فبقي الزوج مذَّعياً للوصول، والمرأة مكرة، فيكون القول: قول الزُّوج مع يمينه؛ لأن المرأة تذع عليه حق الفرقة، وهو ينكر فكان القول، قول المنكر، هذا إذا كانت المرأة بكراً وقت النَّكاح، فإن كانت ثيباً لا ينظر إليها النساء فيكون القول: قوله مع يمينه أنّه وصل إليها؛ لأنَّه منكر وجوب التَّفريق، رهي مدَّعية، وكذلك إن كان يصل إلى غيرها من نسائه وجواريه، فإنه يؤجل؛ لأنَّه عنِّين في حقها، فإن كان وطئها مرة واحدة ثم انقطع بعد ذلك؟ فلا خيار لها أبداً؛ لأن الوطئات لا نهاية لها فتعلق الحكم بأقلها، وهي الواحدة.

ثم العنين إذا أجّل سنة، ثم مرض من ذلك شيئاً، هل يعوض مكانه؟ عن محمد رحمه الله تعالى: أنَّه إن مرض شهراً يعوض له شهراً آخر، وكذا إن مرض أكثر من نصف شهر، وإن كان نصف شهر، أو أقل: لا يعوض، وهو إحدى الزُّوايتين عن أبي بوسف، وفي رواية أخرى: أنَّه إنْ مرض سنة يعوض، وإن كان أقلَّ: لا يعوض، وكذلك الجواب إذا مرضت المرأة، والصّحيح: أنّه يعوض مقدار مرضه، وعليه الفتوى، فرق بين هذا وبين شهر رمضان، وأيام حيضها: فإنّه لا يجعل مكان شهر رمضان(١) شهر آخر، ولا مقدار أيام

ني دب، مقبولة: والضواب ما هو مثبت أعلاه.

 ⁽٣) في وب: الرّجل والصحيح الرّجال كما في داً،
 (١) في دب، الرّجل والصحيح الرّجال كما في دب، ويكون بتطليقة، والحكم تأذّى بكليهما.
 (١) في دب، وأيام..., رمضان: سائطة.

أخر، والفرق: أن الشَّرع لمَّا قدر مدة العنِّين بالسَّنة مع أن السنة لا تعرى عن شهر رمصان، وأيام حيضها، كان هذا دليلاً على أنَّه لا يجعل مكانها مدَّة أخرى؛ ولا كذلك المرض، فإن حجّت لم يحتسب على الزُّوج مدّة الخروج؛ لأن العجز ما جاء بفعله الذي هو مختار ميه فيجعل العجز عجز فإن حج الزُّوج احتسب عليه، لأن العجز جاء بفعله وإن حبس مي السُّجِن فامتنعت من أنه تأتيه إلى المجلس لم يحتسب عليه بذلك الأيام، لأنَّ العجز ما كان يسبب العنَّة ولا يسبب من جهته، فإن كان القاضي لمَّا أَجُلُه سنة طلبت هي حبسه بمهرها فحبسه القاضي فامتنعت في إتيانه في الحبس لم يحتسب عليه بتلك الأيام لما قلنا، وإن لم يمتنع من إتيانه إلى الحبسّ، وكان له هناك [موضع](١) خلو يحتسب عليه بتلك الأيام لأن العجز جاء بسبب العنَّة، وكذلك لو حبست هي في حق لرمها، فإن كان الزُّوج يصل إليها، ويمكنه الخلوة معها احتسبت بتلك الأيام، وإن لم يمكنه لم تحسب عليها(؟) لما قلما في جانب^(٣) الزُّوج، ولو هربت لم يحتسب عليه الأيام التي غابت فيها من السّنة؛ لأن العجزّ إنَّما جاء بسبب من جهتها بخلاف ما إذا كان الزُّوج هو الذي غاب فإن تلك الأيام تحسب عليه، لأنَّ العجز إنما جاء من جهته، فإن أقامت (٤) معه بعد الأجل مطاوعة له في المضاجعة لم يكن هذا رضى كذا قال أبو يوسف: وعليه الفتوى، لأن الرّضى دلالة بالإقدام على فعل لا يصحّ إلاّ بالرّضي، وهنا صحّ فإنَّ النَّكاح بينهما قائم إلى أن يفرّق القاضي بينهما، وإذا فرق القاضي بينه وبين امرأته، ثم تزوّج هذه المرأة لم يكن خياراً؛ لأنها رضيت بالمقام معه؛ لأن النَّكاح إنما يباشر للمقام مع الزُّوج.

ولو تزوج امرأة أخرى وهي عالمة بحاله ذكر في بعض المواضع أن لها الخيار، وذكر في نكاح الأصل أن لا خيار لها وعليه الفترى؛ لأنّها رضيت بالمقام معه.

إذا تزوَّج الرجل المرأة فوصل إليها، ثم فارقها، ثم تزوَّجها بمكاح جديد ولم يصل اليها أَجَل كما يؤخل العنين؛ لأنَّ هذا النّكاح غير نكاح الأول فلا يعتبر الوصول في النّكاح الأول فيما استحق النّكاح الثّاني.

الأمة إذا زرّجت فوجدت زوجها عنيناً فالخيار إلى المولى في قول أبي حنيفة، وعليه الفتوى، لأن المقصود من الوطىء الولد، والولد حق المولى، ولهذا قال أبو حنيفة. الإذن في العزل إلى المولى.

والعنين: يؤجّل سنة قمرية لا شمسية، هو الصّحيح؛ لأن المنطوق هو السّه، والسّه مطلقاً تنصرف إلى القمرية والقمرية: أقل من الشّمسية بأحد عشر يوماً، والحصي كالعنين الأنّ رجاء الوصول في حقه موجود^(ه) لقيام الآلة، وينبعي للقاضي أن يشهد على تأحيله إيّاه، ويثبت دلك عنده في سجلٌ حتى لا تشتبه عليه المدة عبد القضاء المدّة فإذا القصت

 ⁽١) في (أ): ساقطة.
 (٤) في (ب): قامت بدون ألف والضحيح أعلاء؟

 ⁽٦) في اب: عليه ولعله الطبيح.
 (٥) في اب: سائطة.
 (٣) في اب: حباب. والضحيح كما في أله

المدّة ثم مات القاضي أو عزل قبل أن تخبر المرأة فولي قاض غيره بدب الزوج إليه أو أقامت البيّنة عنده أن فلاناً القاضي أحّلها (١) في أمرها سنة منذ وقت كذا، أو أن السّنة قد مضت؛ فإن القاضي بناء على هذا حتى لو أقر الزّوج بعدم الوصول عند ثمام السّمة خيرها فإن ادّعى الوصول يريها النّساء؛ لأنّ التأجيل حكم من القاضي، وكلّ حكم أمضاه القاصي ليس للقاضي الذي يأتي بعده أن يبطله فيبني عليه.

ولو أنّ المرأة نازعته في ذلك لم يترافعا إلى القاضي فدخل قومه فيما بينهما فاصطلحا على أن أخلته سنة حتى يوكّل القاضي فلمّا كان بعد السّنة أبى أن يخير فارتفعا إلى القاضي فإن القاضي يستأنف الناجيل، ولا يلتفت إلى ذلك الأجل الذي كان بينهما؛ لأنّ سبب ذلك الأجل التراضي فصار بمنزلة ما لم يخاصم زوجها زماناً بعدما علمت " بذلك ثم خاصمته إلى القاضي ولو أجّله القاضي سنة فلم يصل إليها فسأل الزّوج القاضي أن يؤجله سنة أخرى أو شهراً أو أكثر من ذلك فإنّه لا ينبغي لعقاضي أن يفعل ذلك إلا برضى المرأة، فإن رضبت بأن يؤجله " أجّله (أ) بعد الأجل الأول فعل القاضي ذلك؛ لأنّ صاحبة الحق [قد] رضبت به، فإن أرادت بعد ذلك الرّجوع في الأحل فرجعت فيه، فلها ذلك، ويبطل الأجل ويخيرها القاضي؛ لأنّ التأجيل إنّما يلزم فيما صار مستحقاً في الذّمة ديناً وليس هنا دين ليلزمه التأحيل، فكان هذا تأخيراً لحقها بمنزلة التأقيت في العارية، فلا يكون لازماً، ولو ويخيرها القاضي؛ كن هذا تأخيراً لحقها بمنزلة التأقيت في العارية، فلا يكون لازماً، ولو فأقامت معه على ذلك زماناً وهي بكر أو ثيب لم يصل إليها في المرج، ثم خاصمته فأقامت معه على ذلك زماناً وهي بكر أو ثيب لم يصل إليها في المرج، ثم خاصمته فأقامت معه على ذلك زماناً وهي بكر أو ثيب لم يصل إليها في المرج، ثم خاصمته وقالت: ليس يصل إلي في الفرح، فكان ممنزلة العنين. هذه الجمنة في العاوى المصدر وقالت؛ والله أعلم.

وأمًا في اختلاف الزُّوج والمرأة في النَّكاح ومتاع البيت وغيرها:

رجل زوج ابنته البالغة، ولم يعلم رضاها حتى مات زوجها، فقال ورثة الزوج إنها لم تعلم بالنّكاح، ولم ترض به، إن قالت المرأة: زوجني أبي بأمري: وأنكر ورثة الزّوح، فالقول قولها، ولها الميراث، والعدّة، لأنهما اختلفا في تمام العقد، فالقول: قول من يدعي التمام، وإن قالت المرأة زوجني أبي يغير أمري فبلغني الخبر فرضيت فلا مهر لها لأنهما اتفقا على أن العقد لم يكن تاماً ثم ادّعت بعد العقد تمامه فلا تصدق.

رجل زوح ابنته وحقوها، فعاتت البنت، فزعم أبوها أنّه الذي دفع إليها أنوها أنه الذي دفع إليها أنوها أنه البنة؛ الجهاز كان ماله وأنه لم يهبها منه، وإنّما أعاره منها فالقول قول الزّوح، وعلى الأب البنة؛ لأنّ الظاهر أنّ الأب إذا جهز ابنته يدفع العال إليها بطريق التعليك، فصار كس دفع ثوبه إلى

⁽١) في اب: أجله. (٣) في اب: يؤجلها.

⁽Y) لَيْ ابْ: عملت. (٤) نَيْ «بْ: أَجِلاً. (٥) في دبه: ساقطة

قصًار ليقصر ثوبه ولم يذكر له أجرآ^(۱) حمل على الإجارة بشهادة الظَّاهر. كذا ها هما، ولا يقبل قول الأب إلا ببيّنة، والبيّنة الصَّحيحة أن يشهد الأب عند التسليم إلى المرأة أتي إنّما سلّمت هذه الأشباء بطريق العارية، وكتب نسخة معلومة، ويشهد الأب على إقرارها أن جميع ما في هذه النسخة ملك والذي عارية منه في يدي، ولكن هدا يصلح للقضاء لا للاحتياط لجواز أنّه اشترى لها بعض هذه الأشياء حالة الصغر فبهذا الإقرار لا يبرأ الأب فيما بينه وبين الله تعالى، والاحتياط أن يشتري جميع هذه النسخة بثمن معلوم، ثم إن البنت تبرئه من الثمن، وهو المختار للفتوى.

رجل زوج وليَّته فادَّعى الزّوج أنَّها صغيرة وادّعت أنَّها بالغة فالقول قولها إن كانت مراهقة؛ لأنَّ المخبر به يحتمل الشوت.

رجل أقام البيّنة على امرأة أنه زوجها أبوها منه قبل بلوغها، وأقامت هي بيّنة أنه زوجها منه بعد بلوغها بغير رضاها فبيّنتها أولى؛ لأن البلوغ معنى حادث يثبت ببيّنتها (٢) فكانت بيّنتها أكثر إثباتاً، ثم يثبت فساد النّكاح ضرورة إذا غزلت المرأة قطن زوجها ثم وقعت بينهما فرقة، ثم اختلفا في الغزل قال كل واحد منهما: هو لي، فإن [كان] الزّوج بياع القطن فالقول: قولها، وعليها مثل (٢) قطن الزّوج (١)؛ لأن الظاهر أنه يشتري القطن للتحارة لا لغزل المرأة، فصارت غاصبة بالغزل، وإن لم يكن الزّوج بياع القطن فالقول قوله؛ لأنّ الظاهر أنه إن حمل القطن إلى البيت لتغزل المرأة، والظاهر: أن المرأة غزلت للزوج، وكذلك على هذا، إذا طبخت المرأة القدر من اللحم الذي جاء به الزّوج، ولو قال الرجل، وللمرأة: أجر مثلها؛ لأنّه استأجرها ببعض الخارج، فإن اختلفا كان القول: يكون الرجل، وللمرأة: أجر مثلها؛ لأنّه استأجرها ببعض الخارج، فإن اختلفا كان القول قول الرّوج؛ لأن شرط الأجر يستفاد من قبله فيكون القول: قوله مع يمينه.

رجلٌ تزوّج امرأة، وبعث إليها هدايا، وعوّضته المرأة على ذلك عوضاً ثم زفّت إليه، ثم عارقها وقال (ه): إنّما بعثت إليك عاربةً وأراد أن يسترد وأرادت المرأة أن تسترد العوض فالقول قوله في الحكم؛ لأن ملكه كان، وقد أنكر التّمليك، فكان لكل أحدٍ أن يسترد ما أعطى. هذه الجملة في افتاوى الصّدر الشهيدة.

ولو تنازع رجلان في امرأة كلّ واحد منهما يقيم البيّنة، فإن كانت في بيت أحدهما أو قد كان دخل لها فهي امرأته إلاّ أن يقيم الآخر البيّنة أنّه تزرّجها قبله ؛ لأنهما ادعيا تلقي الملك في بضعها(١) من جهتها بالنّكاح، ولأحدهما يد فيقضى لصاحب اليد في دعوى المال.

وإذا اختلف الزوج والمرأة في المهر، فقال الزُّوج: ألف، وقالت المرأة: ألفان. فهذه المسألة بتمامها قد مرت في فصل المهر.

⁽١) في قب، أجلا. والصُّوابِ المثبت أعلاه. ﴿ (٤) في قب، الزُّوجة.

⁽٢) في ابه: ينتهما وهذا أصوب. (٥) في اب: وقال. وهو الصحيح.

⁽٣) في (ب): ساقطة. (٦) في (ب)، بمصهار

وإذا ادّعى رجل مكاح امرأة وأقام عليها البيّنة وأقامت أختها عليها البيّنة أمها امرأته، عالقول قول الزّوج، والبينة بينته، صدقته أم لم تصدقه؛ لأنّ الجمع بين البيّننيس لا يمكن، فكانت بيّنة الروج أولى؛ لأن ملك البُصع يثبت للرّجل فكان إثبات ملث بيّنته أولى من إثبات ملك بيّنته أولى من إثبات ملكه بيّنة غيره.

ولو أقامت (١) أختان كلّ واحدة منهما ببينة أنه تزوّجها أولاً كان ذلك إلى الزّوج فأبهما قالت هي الأولى: كانت امرأته، ويفرّق بينه وبين الأخرى، لأنهما استويا في إقامة البينة، وتعذّر القضاء بينهما، فنظرنا إلى التصديق فإن صدق إحداهما ثبت النكاح بتصدقهما وإلا فلا. وإن قال: لا أدري؟ فرّق بينهما وبينه، فإن لم يدخل بهما كان عليه نصف المهر بينهما؛ لأنه أحد النكاحين ثابت، وإن تعدر القضاء به رقد وقعت الفرقة قبل الدُّخول لمعنى من حهة الزَّوج، وهو عدم التصديق، فيجب نصف المهر بينهما؛ لاستوائهما في الاستحقاق، ولو دخل بإحداهما فهي امرأته دون الثّانية حملاً لأمره على الصلاح، فإن أشار إلى الثّانية، وقال: هذه هي الأولى كانت امرأته وفارق الثّانية ولا يصدق عليها إن حط مهرها إلى مهر مثلها؛ لأنه ثبت صحة نكاحها بدلالة الدّخول ووجب لها المسمّى فلا يبطل مهرها عن المسمّى بإقراره بخلاف ذلك، وكانت الأخرى امرأته بتصادقهما على النّكح.

وإذا اختلف الزُوجان في متاع البيت؟ قما كان للنساء كالدرع، والخمار، والحلي، والبساط والسرير، والصندوق فهو للمرأة، وما كان للرجال كالسلاح، والأقبية، والقلسوة، والمنطقة، والطيلسان، والسراويل، والعمامة، والقوس، والبردون، وما أشبه ذلك فهو للرّجل، وما كان للرّجال، والنساء: كالمنزل، والحادم، والعبد، والغنم السّائمة، والإبل، والبقر، وما أشبه ذلك، فهو للباقي منهما في الموت، وفي الطّلاق، فهو للرّجل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى: ما يكون للرّجل وللنساء فهو للرجل في الوجهين، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: يعطى للمرأة من متاع النساء ما يجهز به مثلها، وما بقي فهو للرّجل في الوجهين؛ لأن المرأة؛ وما في يديها كلّها في يد الزوج؛ لائموال كلّها في يد الزوج وكانت الأموال كلّها في يد الزوج فبعد ذلك أبو يوسف يقول. إن المرأة لا تأتي إلى بيته إلا مع جهاز مثلها ظهراً فترك القياس، ومحمد فترك القياس، ومحمد عني يقول: ورثة الزُوج يقومون مقام الزُّوج كما أن في المشكل له (٣٠) القول: قوله في حياته، فكذلك يكون القول: قول ورثته بعد مماته، وأبو حنيفة يقول. بعد موت الزُّوج المال في يدها، وهي ليست في يد الزُّوج حتى يكون المال في يد الزُّوج، والودثة يدعون ما في يدها، وهي منكرة فيكون القول: قولها.

⁽١) في قبه: ساقطة. (٣) في قبه: له: ساقطة.

 ⁽٢) في وب، الأنها في يد الزوج: ساقطة .

وما كان من متاع التجارة والرّجل معروف بتلك التجارة: فهو للرّجل؛ لأن الطّاهر شاهد له.

وجبّة الحشو، وجبّة الفرو، وجبّة الجز، فهو للرّجل: إن كانت لبيّنة؛ لأنّ هذا مما يستعمله الرّجال دون النّساء، وإن⁽¹⁾ كان أحدهما حرّاً والآخر مملوكاً، فإن كان محجوراً: فالمتاع للحر منهما؛ لأنّه لا يد للمحجور، وإن كان مأذوناً أو مكاتباً: فكذلك عند أبي حنيفة، وعلى قولهما: هدا، وما لو كانا حرين سواء، هما يقولان: لهما يد معتبرة، وأبو حنيفة يقول: المازعة وقعت في مال ثبتت يدهما عليه سسب النّكاح، فكانت هذه منازعة وقعت في حل النّكاح، والمأذون والمكاتب في حق النّكاح والمحجور سواء؛ لأن الإذن، والكتابة لا يتناول النكاح حتى يصح منهما النّكاح، وفي المحجور يقضي بالمتاع للحد منهما، فكذا في المأذون والمكاتب، وإن كان أحدهما مسلماً والآخر كافراً فالمسلم، والكافر في ذلك سواء؛ لأنهما سواء في حكم النّكاح.

وإن كان له نسوة فوقع بينه وبينهن الاختلاف في المتاع؛ فإن كن في بيت واحد، فمتاع النساء بينهن سواء، لأن يدهن ثابنة على السواء فإن كان كل واحدة منهن في بيت واحد فما كان في بيت كل امرأة منهن بينها (٢) وبين زوجها (٣) على ما وصفنا، ولا يشارك بعضهن بعضاً؛ لأنه لا بد لكل واحدة منهن فيما في بيت ضرتها. هذه الجملة في «القدوري»، وفي «العصام»، والله تعالى أعلم.

وأمّا الشهود:

رجل قال: اشهدوا أنّي قد تزوّجت هذه المرأة التي في هذا البيت، وقالت المرأة: قبلت، فسمع الشهود من مقالتها، ولم يروا شخصها، إن كانت المرأة في البيت وحدها؟ جاز النكاح؛ لأنه زالت الجهالة⁽³⁾، وإن كانت معها امرأة أخرى لا يجوز النّكاح؛ لأنها لم تزل الحهالة؛ وكذلك لو وكلت المرأة رحلاً فسمع الشهود قولها ولم يرو شخصها فعلى ما ذكرنا من الوجهين.

رجل زوج ابنته رجلاً بحضرة رجلين، فسمع أحدهما ولم يسمع الآخر، ثم أعاد الزُّوج فسمع الآخر ولم يسمع الأول فهذا فاسد؛ لأنَّ كلّ واحد من النكاحين لم يحضر سماع الشّاهدين.

رجل زوّج ابنته بمحضر من السّكارى، وهم عرفوا النكاح، غير أنّهم لا يذكرونه معد ما صحوا كما هو عادة السّكران ينعقد النكاح؛ لأن هذا نكاح بحضرة الشهود.

من تزوج امرأة بشهادة الله ورسوله لا يجوز النُكاح، وحكي عن أبي القاسم رحمه الله تعالى (٥٠): إن هذا كفر محض، لانه اعتقد أن رسول الله ﷺ يعلم الغيب وهذا كفر.

⁽١) في هبه: إدا. (٤) في دبه: وإن كانت....، الجهالة ساقطة،

 ⁽٢) في ابه: يبهما. (٣) في ابه: زوجهما. (٥) سُبقت ترجمته.

رجل بعث أقواماً لخطبة امرأة إلى والدها قال الأب: زوحت. تكدموا فيه منهم من قال: ينعقد النكاح وإن قبل عن الزّوج إنسان؛ لأن هذا النكاح بغير شهود، لأن القوم جميعاً خاطبون، من تكلم، ومن لم يتكلم، لأن التعارف هكذ أن يتكلم واحد ويسكت الباقون، والخاطب لا يصلح شاهداً، ومنهم من قال: يصح النكاح، وهو الصحيح: وعلي الفتوى؛ لأنّه لا ضرورة إلى جعل الكل خاطباً قجعلنا المتكلم خاطباً، والباقي شاهداً. هده الجملة في «فتاوى الصدر الشهيد».

ولو تزوج امرأة بشهادة أعجميين، أو محدودين في قذف، أو فاسقين، جاز النكاح لقوله عليه الصلاة والسلام: الأ نِكَاحَ إِلاَّ بِشَهُودِه. وهذا نكاح شهود، وكذلك لو تزوحها بشهادة ابنيه أو بشهادة ابنيها أو ابنيهما جاز النكاح بشهود، وإن أقر بالنكاح يثبت النكاح بإقرارهما، فإن وقع التجاحد، والنكاح بشهادة ابنيه، وإن كان الزَّوج منكراً؟ تقبل الشهادة؛ لأنها شهادة على الأب، وإن كان مدّعياً لا تقبل؛ لأنها شهادة للأب، وإن عقد بشهادة ابنيهما لا تقبل في الوجهين جميعاً؛ لأنها شهادة ابنيها؟ كان على العكس، وإن عقد بشهادة ابنيهما لا تقبل في الوجهين جميعاً؛ لأنها شهادة للأب أو للأم، فإن قبل: إذا لم تقبل، لا يفيد الأداء، فلا يفيد المقصود، قبل له: بفيد الأداء في الجملة، فإن قبل: إذا لم تقبل، لا يفيد الأداء، فلا يفيد المقصود، قبل له: بفيد وصارا مؤدين الشهادة لكن بلسان غيرهما بهذا الطريق بشهادة أعجميين أو('') محدودين في القذف.

إذا زوج الرجل ابنته بشهادة ابنيه، شم جحد الزّوج النّكاح، وادّعاه الأب، والمرأة فشهد الابنان، فشهادتهما باطلة في قول أبي يوسف، وفي قول محمد: جائزة، وإن كانت المرأة صغيرة، فشهادتها باطلة بالإجماع، وإن كانت المرأة كبيرة، وكان الأب منكراً جازت شهادتهما عليه، وعليها للزّوج بالإجماع، فالحاصل: أنّ شهادتهما لأحتهما، وعلى أختهما جائزة وعلى أبيهما فيما يجحده جائزة (٢)، ولأبيهما فيما يدعيه إن كان له فيه نقع، نحو أن يشهد بتعلق الحقوق له باطلة، فإن لم يكن فيه منفعة؟ قال أبو يوسف: باطلة وقال محمد: جائزة، وأصل المسألة فيما إذا قال لعبده: إن كلّمك فلان فأنت حز: وشهد ابنا فلان: أن أباهما قد كلم العبد، فإن كان أبوهما جاحداً؟ شهادتهما جائزة، وإن كان مقراً فعلى الاختلاف. محمد يقول: بأن هذه شهادة خلت عن النّهمة؛ لأنهما بهذه الشهادة لا يحرّان إلى أبيهما مغنماً، ولا يدفعان عنه مغرماً فتقبل، كما لو كان الأب منكراً، أبو يوسم يقول: إنهما يجرّان إلى أبيهما مغنماً، وهو منفعة نفاذ القول، فلا تقبل.

⁽١) في الله الشهادة. . . أعجمين أو ساقطة . (٢) في اب: ساقطة

إذا زوّج الأب ابنته فأنكرت الرّضى؟ فشهد عليها أبوها بالرّضى، لم يجز؛ لأنّ الأب شهد على نفاذ قوله فلا يجوز.

رجل تزوج امرأة بغير شهود أو شاهد واحد، ثم أشهد بعد ذلك لم يحز؛ لأن العقد انعقد فاسدا فلا ينقلب جائزاً.

ولا يجوز النّكاح بين المسلمين بشهادة كافرين أو عبدين أو صبيين أو معتوهين أو المعتوهين أو معتوهين أو المعتوهين أو المعتوهين أو المعتود الماء ليس معهن رجل؛ لأنه لا شهادة لهؤلاء فكان نكاحاً بغير شهود، فإن أدرك الصبيان، وأعتق العبدان، وأسلم الكافران، ثم شهدوا بذلك عند الحاكم جازت شهادتهما؛ لأن تحملهم أن الشهادة قد صح؛ لأن صحة التحمل تنبني على العلم، وهذه المعاني لا تمنع صحة العلم فصع التحمل.

إذا قال [الرجل](") لامرأته: تزوحتك بغير شهود، وقالت هي: تزوجتني بشهود فلقول قولها وكذلك لو قال: تزوجتها ولها زوج، أو هي معتدة من غيري، أو هي أمة بغير إذن مولاها وأنكرت المرأة جميع ذلك؛ لأنهما اتفقا على أصل العقد، واختلفا في شرط الصحة فالقول: قول من يدّعي الصّحة؛ لأنّه مستمسك بالأصل، ولو ادعت المرأة جميع ذلك، وأنكر الزوج فالقول: قوله، وإن كان المدعي للصحة هي المرأة؟ يفرق بينهما؛ لأنّ الرّوج زعم أنها حرام عليه، ولها عليه نصف المهر إن لم يكن دخل بها، وجميع ما سعى إن كان دخل بها، وعليها العدة، وإن كان المدعي للصحة هو الزّوج فهي امرأته لا يفرق بينهما، وإن ادّعي أحدهما: أن النّكاح كان في صغره؟ فالقول: قول من يدعي ذلك؛ لأنّه لمنا أصاف العقد إلى حال عدم الأهلية، وهي حالة الصّغر كان منكراً وجود العقد معنى بخلاف ما تقدم.

وإذا زوّج الرّجل الرّجل أمرأة بإذنه، ثم اختلفا، فقال الوكيل: أشهدت على النّكاح، وقال الزوج [لم] تشهد؟ فالقول: قول الوكيل، ويفرق بينهما، وعليه نصف الصّداق لما قلنا، وإن اختلفت المرأة ووكيلها في مثل ذلك؟ فالقول: قول الزّوج، وهي امرأته، ولا يفرق بينهما لما قلنا، ولو قالت للوكيل: لم تزوجني؟ لم يلزمها إقرار الوكيل عند أبي حنيفة، ويلزمها عندهما؛ والمسألة معروفة.

وأمّا المحرم:

رجل فجر بامرأة ثم تاب يكون محرّماً لاينتها، وأمها، لأنّه لا يجوز له نكاح أمها أو ابنتها.

⁽¹⁾ في اب: أو معتوقين. وهذا أصلح. (2) في اب: ساقطة.

 ⁽٢) في البا: تحمل علم الشهادة.
 (٥) في دأه: ساقطة.

زوج حدة المرأة محرم لها إن كان دخل بها سواه كانت الجدّة من قبل أبيها أو أمها لما قلنا.

زوج بنت أبيها محرم لها إن كان دخل بها، وزوج بنت بنتها محرم لها [دخل بها] (۱) أو لم يدخل؛ لأنّ البنت لا تحرم بنفس نكاح الأم فكذا لا تحرم ينفس نكاح الجدّة. والأم تحرم بنفس نكاح البنت. هذه الجملة في فناوى الصدر الشهيد والكافى وغيره.

وأمّا الاستحلاف:

رجل تزوّج امرأة بشهادة شاهدين، ثم أنكرت المرأة النّكاح، فتزوّجت بآخر وقد مات شهود الأول ليس للزّوج الأول أن يخاصمها؛ لأنّ المخاصمة للتحليف، والمقصود من التحليف: النّكول، ولو أقرّت صريحاً بعدما تزوّجت بالثاني؟ لم يجز إقرارها، فكذا ها هنا، لكن يخاصم الزّوج الثّاني، ويحلّفه فإن حلف: برىء، وإن نكل عن اليمين: فله أن يحاصمها ويحلّمها فإن نكلت: يقضي بها للمدعي، فهذا الحواب على قول أبي يوسف ومحمد، والفتوى على قولهما، هذا اختيار الفقيه أبى الليث.

امرأة اذعت على رجل أنّه نزرّجها وأنكر الزّوج يحلف بالله تعالى ما هي بزوجة لي، فإن كانت هي زوجة لي فهي طالق بائن؛ لأن الاستحلاف يجري في النّكاح. هو المختار للفنوى، ويجوز أن يكون كاذباً في الحلم، ولا يقع عليها الطلاق، فتبقى معلقة لا دات زوج ولا مطلقة، فكان السّبيل ما ذكرنا. هذه الجملة في «فتاوى الصّدر الشهيد».

إذا ادّعت المرأة على رجل النّكاح فجحد، واستحلف، عندهما: يحلف، ولا يحلف عند أبي حنيفة، ثم عزم (٢) على ترك الخصومة معه في النّكاح لم ينفسح النّكاح حتى لو تزوجت بزوج آخر (٣) لا يجوز؛ لأنّ النّكاح لا يحتمل الفسخ بسائر أسباب الفسخ من العيب وعدم الرؤية، وغيره فكذا بهذا السّب، بخلاف البيع، فإنّه لو استحلف محلف، وعزم على ترك الخصومة ينفسخ البيع، أما إذا عزم قبل التحليف لا ينفسخ، لأنه غير مضطر في فسخ البيع الثاني، لجواز (٤) أنّه متى حلّفه ينكل، فاعتس (٥) جديداً في حق النّالث، أما إذا حلف صار مضطراً إلى ترك الخصومة فلا يكون راضياً، فكان فسخاً في العبب.

⁽٤) في قده: توازنه والشجيع العلبت في أ.

⁽a) في اب: واعتبر بالوار

 ⁽۱) في الله: ساقطة.
 (۲) في هب؛ زغم.
 (۳) في هب؛ حسر. والصواب آخر كما هو في أ.

أمَّا الخيار:

صغيرة زوجها عمّها، فبني بها، فبلعت عند الزُّوج، فهي على خيارها ما لم ترضي بالنَّكاح إمَّا نصاً بأن تقول: ما رضيت، أو دلالة: مأن مكَّنته من الجماع، أو طالبت (١) النفقة، أمَّا لو أكلت من طعامه أو خدمته كانت على خيارها؛ لأنَّه ليس بمعنى دلالة.

معتوهة زوَّجها عمها أو أخوها، ثم عقلت(٢) فلها الخيار، وإن زوَّجها أبوها أو جدَّتها فلا خيار لها إذا عقلت (٣٠)؛ لأنَّ المعتوهة منزلة الصغيرة، وإن زوجها ابنها فلا رواية عن أبي حنيفة، ويجوز أن لا يكون لها خيار؛ لأن عند أبي حنيفة إذا اجتمع الأب والابن في البالغة المعتوهة، فولاية النَّكاح للابن، فكان الابن مقدِّماً على الأب عثله، ثم إن كان للزّوج أبّ لم يكن لها الخيار، فإذا كان أبناً كان أولى في «فتاوى الصدر الشهيد».

وإذا تزوَّج الرُّل امرأة، واشترط فيه أو لأحدهما خيار، فالنَّكاح جائز والخيار باطل؛ لأن الخيار شرع للفسخ، والنَّكاح لا يحتمل الفسخ فيلغوا الشرط، فبقي النَّكاح جائزاً، وليس لواحد منهما فيه خيار الرَّوية.

ولا يرد الرّجل امرأته بعيب، وإن فحش، لكنه بالخيار إن شاء طلّق، وإن شاء أمسك، وكدلك لو وجدت المرأة بالرّجل عيوباً لم يكن لها أن تردّه بها في قول أبي حتيفة، وأبي يوسف رحمهما الله تعالى، وقال محمد رحمه الله تعالى: كذلك إلاَّ في خصلة واحدة وهي إذا ما وجدته على حال لا تطيق المقام معه من جذام أو نحوه(٤) فلها الخيار؛ لأنها عجزت عن الوصول إلى حقها في الوطء لمعنى فيه، فثبت لها خيار المطالبة بالتفريق، كما لو وجدت زوجها عنيناً. هما يقولان: بأن هذا العبب لا يعدم حقها في الوطىء أصلاً، فلا يثبت لها الخيار، كالمرض، وكذلك إن شرط أحدهما على صاحبه السلامة عن العمي، والشَّلل، وما أشبه ذلك من العيوب، أو شرط الجمال، أو البكارة. فوجد بخلاف ما شرط فلا خيار فيه، لأن فوت المشروط في معنى العيب، والخيار لا يثبت بالعيب فلا يثبت بقوات المشروط.

وإدا أعتقت الأمة، ولها زوج قد كانت تزوّجته بإذن المولى فلها الخيار: إن شاءت أقامت معه، وإن شاءت فارقته، سواء كان زوجها حزاً، أو عبداً، وقد ذكرنا بعض مسائل الخيار، في فصل تزريج الولي. هذه الجملة في «الكافي»، وغيره، في باب: النَّكاح فيه الخيار.

⁽۱) في اب: طلبت.

 ⁽٢) في هأه: علقت وما أثبتناه أصبح.
 (٣) في هأه: علقت وما أثبتناه أصبح.
 (٤) في هده: ونحوه. وكلا الحرفين يؤديان نفس المعنى.

الفصل الخامس فيمن أحق بالولا، والنّكاح بغير ولي، والنّكاح بغير ولي، ونكاح الفضولي وفيما يكره للمرأة أن تقول، وفيما لا يكره، والإقرار بالنّكاح

أمّا فيمن أحقّ بالولد:

إذا وقعت الفرقة بين الزّوجين: فالأم أحقّ بالولد ما لم تتزوج بزوج آخر، فإن تزوّجت بأح زوجها، أو بذي رحم محرّم من الولد، كانت الأُمّ أحق بولدها، وكذلك الجدّة، وكل امرأة لها حق إمساك الولد؛ لأن الزّوح إذا كان ذا رحم محرم من الولد لا يتضرّر الولد.

إذا امتنعت الوائدة عن إمساك الصبية، ولا زوج لها؟ لا تجبر على إمساكها. قال الفقيه أبو جعفر (١): تجبر، وتنفق من مال الصبية، وبه أخذ الفقيه أبو اللّيث، والفتوى على الأول؛ لأبها ربّما لا تقدر على الحضائة.

خالة الصبية التي لا زوج لها إذا أبت أن تمسكها وأن تعاهدها؟ قال الفقيه أبو اللّبيث رحمه الله تعالى: للأم أن تمسك الولد وليس لها ولد تجبر على إمساك الولد أمّا ما اختاروا من الجواب أنّها لا تجبر الأم؛ فلأن لا تجبر الخالة كان أولى.

إذا وقعت الفرقة بين الزَّوجين وبينهما، ولد صغير فادَعى أنَّها تزوَّجت بزوج آخر، وأسكرت المرأة، فالقول: قولها؛ لأنَّ الزَّوج يدعي بطلان حقها في الحضانة، فإن أقرت أنَّها تزوَّجت بزوج آخر، لكن ادعت أنَّه طلقها إن لم تعين الرَّوج الثاني؟ القول قولها؛ لأنها لم تقي الرَّوج الثاني؟ القول قولها؛ لأنها لم تقرّ لأحد بحق على نفسها. ألا ترى أن كلَّ من ادّعى عليها النّكاح يحكم هذا الإقرار لا يلزمها، وإن عيّنت الزَّوج النَّاني لا يقبل قولها حتى يقرّ به دلك الرّجل.

رجل طلق امرأته وبينهما صبي، وللصّبي عمة أرادت أن تربيه، وتمسكه من غير أجر، من غير أن تمنع الأم عنه، فالأم تأبى ذلك، وتطالب الأب بالأجر، وبفقة الولد، فالأم أحق بالولد، وإنّما يبطل حق الأم، إذا تحكمت الأم في أجر الرّضاع بأكثر من أحر مثلها،

⁽۱) سفت ترجت . (۲) ني دبه: لا

والصّحيح: أنّه يقال للأم: إمّا أن تمسكي الولد بغير أحر، وإمّا أن تدفعي إلى العمّة، وتمامها في «الجامع الصغير».

وإذا وقعت الفرقة بين الزّوجين، وبينهما ولد صغير، فاختلفا، فقالت الأم: آنه ابن ست سنين، وأنا أحق بإمساكه، وقال الوالد: إنّه ابن سبع سنين، فأنا أحق بإمساكه وقال الوالد: إنّه ابن سبع سنين، فأنا أحق بإمساكه أن فالقاضي لا يشتغل بتحليف الوالدة، لكن يدعى الصبي فينظر في حاله وإلا قلا كان يستغني عن الوالدة، بأن كان يأكل ويشرب، ويلبس وحده وقعه إلى الوالد، وإلا قلا الأن سبع سنين أقمن مقام الاستغناء، فإذا وقع الخلاف في هذا القائم مقام الاستغناء يتعرف القاضي عن حقيقة الاستغناء! لأنّه أمكنه التعرّف (1) عن حقيقته. هذه الجملة في «قتاوى الصّدر الشهيد».

إذا طُلِّقَت المرأة، وهي: أمة، أو أم ولد، أو مكاتبة فليس لها حق إمسك الولد، والأب أولى الشتغالها بخدمة المولى، كما لا يكون للحرة إذا تزوِّجت حق الحضانة الانشغالها بخدمة الزُّوج، فيكون غيرهم أولى، لكن إن كان الولد حزاً لا يكون مولاهن أولى بالولد، وإن كان الولد رقيقاً كان مولاهن أولى بالولد؛ الآنه مملوك لمولى الأم، والمالك أحق بالمملوك هذا الذي ذكرنا. إذا ولدت المكاتبة قبل الكتابة، أمّا إذا ولدت بعد الكتابة كانت هي أولى من غيرها؛ الآنه يصير داخلاً في كتابتها، فتكون هي أولى.

المرأة إذا أرادت الانتقال بعد انقضاء العدّة مع أولادها الصّغار لا يخلو: إمّا أن تقصد الانتقال من قرية ، أو من قرية إلى مصر، أو من مصر إلى قرية ، أو من مصر إلى مصر.

أمّا الانتقال^(r) من القرية التي وقع فيها العقد إلى قرى المصر: إن كانت قرية بحيث يمكن الأب أن يطالعهم ويبيت بأهله كان لها ذلك وإلاّ فلا.

وكذلك إذا أرادت أن تنتقل من القرية التي وقع فيها العقد إلى المصر: إن كانت القرية قريبة من المصر؟ فلها ذلك، وهذا أولى من الأول؛ لأنّه فيه مصلحة الصّغار.

وأمّا إذا أرادت أن تنتقل من المصر الذي وقع فيه العقد إلى القرية، لا يكون لها ذلك، وإن كانت القرية قريبة؛ لأنّ فيه مفسدة الصّغار إلاّ إذا كان العقد في تلك القرية.

وأمّا إذا أرادت أن تنتقل من مصر إلى مصر: فإن لم يكن [المصر](1) الذي تريد الانتقال إليه مصرها، ولا أصل العقد فيها؟ ليس لها ذلك لعدم دليل الإلتزام عادة وشرعاً لما تبيّن.

فين كان ذلك مصرُها، وكان أصل العقد فيها: فلها ذلك؛ لأنَّ الزُّوجِ التزم الإمساكِ في ذلك الموضع عادة وشرعاً.

أمّا عادة: فإنّ من تزوّج امرأة في بلدة (٥) يقصد المقام بتلك البلدة، وكذا أقرباء المرأة

⁽١) في دبه: وقال الوالد.... بإمساكه: (٣) في دبه: قالانتقال

⁽٤) في (أه: سائطة.

 ⁽٥) قي اله: في بلدا، سائطة.

مأَلَّطَةً. (٢) - في دب: التعريف، وكلاهما صحيح.

لا بمكنون من إخراحها.

وأمَّا شرعاً: بحكم العقد، فإن العقد متى وجب في مكان وجب تحصيل أحكام العقد فيها، إذا كان العقد موجباً للأحكام بنفسه، ولهذا وجب تسليم المبيع والنَّمن في مكان العقد في باب البيع، والنكاح مما يوجب الأحكام بنفسه، والأولاد ثمرات النَّكاح، فوجب استحقاق الإمساك في مكان العقد، وإن كان ذلك مصرها، لكن إذا لم يكن أصل العقد فيها؟ لم يكن(١) لها ذلك باتفاق الزوايات؛ لأنَّ الزُّوج لم يلنزم الإمساك في ذلك الموصع عادة وشرعاً؛ وإن لم يكن مصرها لكن أصل العقد فيها؟ ذكر في الجامع الصغير: أن لها ذلك، وذكر في كتاب الطلاق: أنَّه ليس لها ذلك. فعلى رواية كتاب الطلاق: ما لم يجتمع الأمران، وهو: أن يكون المصر، مصرها، والعقد ثمة: لا يكون لها أن تبتقل، وهدا أصح؛ لأن في النَّقل ضور الأب لما فيه من عجزه عن مطالعتهم، فلا يلزمه هذا الصرر إلا بالتزامه من كلّ وجه. وقد وقع الشُّك ها هنا في الرّضي؛ لأن العادة ما جرت بين النَّاس أن من تزوِّج امرأة في غير بلدتها يعقد المقام ثمة؛ لأنَّها لا تمكث في دار القرية حتى يقصد هو المكث معها ثمة، ولا تستحق المرأة إمساك أولادها ثمة. هذا كله إذا كان بين المصرين بون بعيد. أمّا إذا تقاربا لا بأس بالنّقل كيفما كان، فإنّ ماتت الأم حتّى وصلت الحصانة إلى الجدة أم الأم ليس لها أن تنتقل إلى مصرها، وإن كان أصل العقد فيه؛ لأن ولاية الإخراج بحكم العقد؛ ولم يكن بينهما عقد.

وليس لأم الولد إذا أعتقها أن تخرج الولد من المصر الذي فيه أبوه؛ لأن ولاية الإخراج بحكمه (٢) العقد، ولم يجر بين أب الضبي وأمّه عقد.

الابن إذا بلغ يتخبّر بين الأبوين، فإن (٢) أراد أن ينفرد؟ له ذلك، وإن كان فاسقاً يخشى عليه شيء فالأب أولى من الأم، وله أن يضمه مع نفسه؛ لأنَّه أقدر على صيانته، فإن كانت ثيباً بالغة: فأراد الأب أن يضمُّها مع نفسه إن كانت مأمونة: ليس له الزوال ولايته عنها. والأخ والعم لا يكون لهما ولاية الضم إلى نفسه إذا(٤) كانت بنت غير مأمونة، وللأب ذلك، والفرق: أن الأب والجد كان لهما حق الحجر في التداء حالها، فجاز لهما أن يعيداها إلى حجرهما إذا لم تكن مأمونة. أمّا غير الأب والجد: لم يكن لهم حق الحجر في ابتداء حالها، فلا يكون لهم أن يعيدوها إلى حجرهم أيضاً، لكن يترافعوا إلى القاصي ليسكنها بين قوم صالحين؛ لأن الفاضي ولايته على النَّاس، ولو لم يرفعوا رئما نرتكب ما يلحقهم الضّرر بذلك من العار وغير ذلك.

جدة الأم، وهي أمّ الأم إذا استخصمت (·) مع الخالة، فإن الجدة أولى، وإن علت هو

⁽١) في قبه: أصل.... يكن، سائطة،

⁽٣) ني (به: وإن، (٤) في (به: وإن في أنه اختصمت وفي فبدد استجعمت. وأثبتا الثاني. (٢) في اب: بحكم وكالا اللفظين يؤدي المعنى

جدة الأم من قبل الأب، وهي أم أب الأم: لا تكون بمنزلة من كانت من قرابة الأم، لأنّ هذا الحقّ لقرابة الأم، وإن كان للصغير إخوة، فأعضلهم أولى، وإن كانوا سواء فأكبرهم سنّا؛ لأنّ الأكبر بمنزلة الأب، وهو أكثر شعقة.

وإذا بلغ الصّغير زالت ولاية الأب عنه، ولا حق للأب فيه إن كان مأموناً عليه؟ وإن كان مخوماً عليه له أن يضمّه إلى نفسه لما ذكرنا، وكذلك البنت البالغة.

وإن اختلف الأب والبنت البالغة يسأل عن حالها، فإن كانت، كما يقول؟ ضمّها إلى نفسه. أمّا البكر فلأبيها أن يضمها إلى نفسه؛ لأنها سريعة الانخداع.

إذا ماتت أمّ الصغيرة، أو تزوّجت بزوج آخر؟ ترفع إلى الجدة التي من قبل الأم، وإن بعدت، فإن لم يكن من جانب الأم واحدة من الأمهات؟ تدفع إلى الجدّة التي من قبل الأب، وإن بعدت، فإن لم تكن؟ ذكر في اللجامع الصغيرا: أنّها تدفع إلى الخالة ولم يذكر الأخت، وفي بعض المواضع: ذكر أنّها تدفع إلى الأخت لأب وأم، فإن لم يكن فالأخت لأب، وذكر في بعض المواضع: أن الخالة أولى من الأخت لأب؛ قصار في تقديم الأخت لأب على الخالة روايتان، فإن لم تكن الخالة لأب وأم، أو لأم، أو لأب، ترفع إلى العمّة لأب وأم، أو لأم، أو لأب على هذا الترتيب بدون هذا الحقّ.

وأولاد الأخوال لأب وأم، أو لأم أحق من الخالات على الزوايات كلها، وكذا من العمّات، وأمّا الأولاد الأخوات لأب: على إحدى الزوايتين أحق من الخالات اعتباراً بالأصل، والصّحيح: أن الأخوات أولى من أولاد الأخوات لأب، والأخت لأم أحق من ولد الأخت لأب وأم، والعمّة أحق من ولد الخالة.

ثم الضغير إنما يكون عند من يكون أؤلى به (٢) حتى (٣) يستغني عن الحضائة، فإذا استغنى [عن الحضائة] دفع إلى الأب؛ لأنه إذا استغنى يحتاج إلى معرفة آداب الرجال، والأب أهدى إليه، فإن لم يكن له أب؟ فالجد أب الأب، وإن علا، ثم إلى الأخ لأب وأم، ثم إلى الأخ الأب] ثم إلى أولادهما إذا كانوا عصبة، ثم إلى العم لأب وأم، ثم إلى العم لأب، ثم إلى أولادهما إذا كانوا عصبة، وهذا في الغلام، فأمّا في الجارية: فلا إلى العم لأب، ثم إلى أولادهما إذا كانوا عصبة، وهذا في الغلام، فأمّا في الجارية: فلا تدفع إلى أولاد الأعمام؛ لأنهم غير محارم، فلا يصح [الدفع] إليهم ويدفع الذّكر إلى مولى المتاقة، ولا تدفع الأنثى. فالصغير يدفع إلى كلّ محرم، والصّغيرة لا تدفع إلا إلى محرم، وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى: إذا لم يكن للصّغير عصبة يدفع الصّغير إلى الأخ لأم؛ لأنّ عنده يقوم مقام الأم في ولاية النّكاح على ما عرف في كتاب النّكاح، ثم إنّما يكون الصّغير عندهن حتى يستغنى.

⁽١) في دأه: ساقطة. (٤) في دأه: ساقطة.

⁽٢) في دبه: ساقطة، (٥) في دأه: ساقطة،

⁽٣) في ابا: ساتطة,

واختلفوا في -حد الاستغناء؟ قال بعضهم: يأكل، ويشرب، ويلبس وحده، ليكون هذا دليل الاستغناء، وذكر في بعض المواضع: أن الأم أحق به ما لم يبلغ سبع سنين، فإذا بلغ كان الآب أولى به، وعليه القترى، وهذا في الضغير، فأمّا في الصّغيرة إذا كانت عند الأم، أو عند الجدتين كن أولى بها حتى تحيض، وذكر في بعض المواضع حتى تبلغ حذ الشهوة، وليس في حد الشهوة تقدير؛ لأنّه يختلف باختلاف حال المرأة، وإذا كانت عند غير الأم والجدتين كن أولى حتى استغنت؛ لأنها بعد الاستغناء تحتاج معرفة آداب النساه، وفي تعليم آداب النساء استخدامها، وللأم والجدة ذلك وليس لغيرهما ذلك. هذه الحملة في «الكافي»، وهآداب القاضي (۱) وانفقات الخصاف» (۱).

وأمّا النّكاح بغير الولي:

أمرأة جاءت إلى قاض وقالت: إنّي أريد أن أنزوج، وليس لي ولي، ولا يعرفني أحد؟ فللمناصي أن يأذن لها بالنّكاح؛ لأنّ القاضي لو علم أنّ لها ولياً فللقاضي أن يقول لها: لك أن تتزوجي؛ لأن النّكاح بغير الولي صحيح، وبهذا سئل القاضي الإمام أبو علي الشغدي رحمه الله تعالى (٢٠) أن كل من ابتلي بهذا فالأولى: أن يعقد، أو يترك حتى يرفع الأمر إلى القاصي؛ قال: فالأولى أن يعقد؛ لأن محمد رحمه الله تعالى رجع إلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى رجع إلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى رجع إلى قول أبي حنيفة

القاضي إذا زوّج صغيرة لا ولي لها، ولم يأذن له السّلطان بذلك، ثم أذن له السّلطان بذلك ثم أذن له السّلطان بذلك فأجاز ذلك النّكاح لم يجز. هكذا ذكر في بعض المواضع، والصّحيح: أنّه يجوز، فإنّه نص محمد رحمه الله تعالى في [كتاب] الجامع: أن العبد إذا تزوج امرأة بغير إذن المولى فأذن له المولى بالنكاح فأجاز ذلك النكاح يجوز؛ لأن الإجازة بعض النّكاح فتدخل تحت الأمر بالنكاح.

القاضي إذا زوّج صغيرة لا وليّ لها. إن شرط تزويج الصّغار في عهد القاضي يحوز؟ لانّه يستمدّ الولاية من جهة السُلطان، فإن مؤض السّلطان إليه تثبت له الولاية(٤) وإلاّ فلا.

إذا تزوج امرأة بغير وليّ، ثم طلّقها الزّوج عند محمد: تصير متاركة حتى لو أجاز الولي لا ينفذ، ولا يخرج المحلّ، ولكن يكره له أن يتزوجها بعد الثلاث قبل النزوج بالآخر الاحتمال ثبوت الحرمة. هذه الجملة في «فناوي الصّدر الشهيد» رحمه الله تعالى.

⁽¹⁾ آداب القاضي للحضاف، رقد سبق النعريف به،

⁽٢) نفقات الخصاف. نفس المؤلِّف السابق.

⁽٣) أبو على السفدي؛ على بن الحسين بن محمد السفدي. شيخ الإسلام أبو الحسن، كان إماماً فاصلاً وفقيهاً مناظراً، سكن بخارى وتصدر للإنساء، وولي القضاء وانتهت إليه رئاسة الحنفية، روى هنه شمس الأقمة السرخسي: الشير الكبير من تصانيعه: الثنف في الفتارى، وشرح الشير الكبير. مأت ببخارى سنة (٤٦١). أنظر تاج التراجم رقم (١٦٧)، الفوائد البهية (٣٠٢)، طبقات الفقهاء (٧٣).

⁽٤) فَي قَابِه: مَنْ جَهَةً الوَّلاية ، سأَقَطَة .

وأمّا نكاح الفضولي:

إن حلف أن لا يتزوج فأجاز النّكاح الذي باشره الفضولي لا يحنث؛ لأن الإجازة ليست بإنشاء، ثم (1) في نكاح الفضولي إذا جاز بالفعل يجب أن يكون ذلك الفعل بسوق الهدي إليها دون الوطىء والقبلة، فإن ذلك حرام قبل أن ينعقد العقد. روي عن محمد رحمه الله تعالى: أنّه لا يحنث في يمينه صواء أجاز بالقول، أو بالفعل، وبه كان يفني محمد بن سلمة (٢)، وجماعة من الأثمة كانوا يقولون: إن أجازه بالقول يحنث في يمينه، وإن أجاره بالفعل لا يحنث، وبه كان يفتي القاضي الإمام أبو عاصم العامري (١) والشيخ الإمام [الأجل] (١) برهان الأثمة. هكذا ذكر الصّدر الشهيد في الرّوايات، في باب: ما يقع بالحنث في العنين قبل [باب] (٥) جناية أم الولد ببابين.

وأمَّا ما يكره للزَّوج، وللمرأة أن تفعل، وما لا يكره:

إذا أراد أن يمنع أبوي المرأة من الدّخول عليها للزيارة ليس له ذلك في كلّ جمعة، وله أن يمنع من الكينونة (٢)؛ لأن الزّيارة في كلّ جمعة هي الزّيارة؛ المعتادة، وأمّا غير الأبوين من المحارم لا يمنع في كلّ سنة: هذا إذا أرادوا الدّخول عليها. أما إذا أرادت المرأة الخروج إلى زيارة الأبوين، أو إلى زيارة المحارم، فهو على هذا.

امرأة أبت أن تسكن مع ضرتها أو مع أقرباء زوجها من أمّه وغيرها، فإن كان في الدّار بيوت، وفرغ لها بيتاً، وجعل لبيتها غلقاً على حدة، لم يكن لها أن تطلب من الزّوج بيناً على حدة، وإن لم يكن في الدّار إلا بيناً واحداً؟ كان لها المطالبة ببيت آخر؛ لأنّه يكره أن يجامعها، ومعها أحد في البيت، فلهذا فالوا: لو جامعها وهناك نائم، أو صبي، أو مجنون، أو مغمى عليه، يكره، ولهذا إذا أخذ بيد جاريته وأدخلها في البيت وأغلق الباب والناس علموا أنّه يريد جماعها؟ يكره، ولهذا كره أهل بخارى النّوم على السّطوح من غير الخص.

وللزُّوج أن يضرب امرأته على أربع خصار، وما هو في معنى الأربع.

أحدها: على ترك الزينة للزوج والزّوج بريده.

والثاني: على ترك الإجابة إذا دعاها إلى فراشه.

والثالث: على الصلاة، وعلى ترك الغسل.

والزابع: الخروج من المنزل؛ لأنّ الأول والثّاني يخلُّ بمقصود النّكاح، والثالث والرّاربع معصية.

المرأة إذا أرادت أن تخرج إلى مجلس العلم بغير رضى الزّوج ليس لها ذلك؟ لأنّ

⁽١) في اب: سِاقطة، (٢) مسقت ترجمته،

 ⁽٣) محمد بن أحمد، القاضي أبو عاصم العامري، كان قاضياً وإماماً بدمشق من تصانيفه: المنسوط في ثلاثين مجلداً، انظر: الجواهر المضيئة (٥٨/٤)، الغوائد البهية (٣٦٣).

 ⁽³⁾ في (آه: ساقطة، (٥) في (أه): ساقطة، (٦) في (ب): البيترنة.

الزُّوج أحق بحدمتها، فإن وقعت لها نازلة أن يسأل الزوج من العالم، فإن أخبرها بذلك، لا يسعها الخروج، وإن امتنع من السُّؤال يسمها الخروج من غيررضي الرُّوج؛ لأنَّ طلب العلم بقدر ما يحتاج إليه فرض على كلّ مسلم، ومسلمة، والفرض مقدم على حق الزُّوج، فإن لم يقع لها نازلة، لكن أرادت أن تخرج إلى مجلس العلم لتتعلم(١) مسألة من مسائل الوضوء إن كان الزُّوح يحفظ المسائل ويذكر عـدها؟ له أن يمنعها من الخروج، وإن كان لا بحفظ المسائل؟ له أن يأذن لها أحياناً لتخرج، فإن لم يأذن، فلا شيء عليه، ولا يسع لها الخروج ما لم تقع لها واقعة.

المرأة إذا رصلت شعرها بشعر عيرها يحرم ذلك لقوله عليه الصلاة والسلام: «لَغَنَّ اللَّهُ الْوَاصِلَةِ وَالْمُسْتَوْصِلَةِ؛، وهي التي تصل شعر غيرها بشعرها لتنزين به، وإنما جاز الرَّخصة فيما يتخذ من الوبر، فيزداد في قرون النَّساء وذوائبهن.

العبد إذا كان له شعر في الجبهة، لا بأس للنَّجَّار أن يتركوا ذلك؛ لأنَّ فيه زيادة الثمن، وهذا دليل على أن العبد إذا كان للخدمة، ولا يريد بيعه لا يستحب له أن ينرك ذلك، وهذه المسألة وإن لم تكن من جنس مسائل النكاح، لكن أوردها الفقيه أبو اللَّيث فرعاً لمسألة أخرى.

امرأة حامل فاعترض الولد في بطنها ولم يوجد سبيل لاستخراجه إلا بقطع الولد إرباً إرباً، وإن لم يفعل يخاف على الأم، إن كان الولد ميتاً في البطن: لا بأس به؛ لأنَّه ليس فيه قتل الولد، وإن كان الولد حياً لا يفتي بجواز القطع إرباً إرباً؛ لأن هذا قتل نفس لصيانة نفس أخرى وهذا شيء لم يرد به الشَّرع.

رجل أراد أن يطلق امرأته بغير ذنب منها يسعه بينه وبين الله تعالى إذا سرَّحها بإحسان، وهو أن يعطيها مهرها. ونفقة عدِّتها لما روي عن الحسن بن علي رحمة الله تعالى عنهما أنَّه كان [كثير](٢) النَّكاح كثير الطلاق قيل له: فلم؟ فقال: لأني أحب الغني، والله تعالى: جمع الغني في النَّكاح، والطلاق.

> أما النَّكاح: فلقوله تعالى: ﴿إِن يَكُونُواْ فَقَرَآةَ يُشْبِهِمُ آللَهُ مِن مَشْلِكِ ﴾ (٢٠-وأمَّا الطلاق: فلقوله تعالى: ﴿وَإِن يَنْفَرَّفَا يُغُينِ اللَّهُ كُلًّا بِّن سَعَيَرُ. ﴾ (١٠).

امرأة ليس لها أب صحيح، أو لها أب زامن، وليس من يقوم على الأب غير البنت ويمنعها الزُّوج من تعاهده؟ جَازَ لها أن تعصي زوجها وتطبيع أباها؛ كان الأب مؤمناً، أو كافرا؛ لأنَّ القيام عليه فرض في هذه الحالة.

امرأة منكوحة، أو معتدة أبت أن تطبخ، أو تخبر: إن كانت المرأة لها علَّة لا تقدر

⁽١) في لاب؛ ساقطة،

 ⁽٢) غير وأردة في أ و ب لكن الكلام يقتضى التقدير كما جاء في الروايات عنه فلذا قمت بإدخالها
 (٣) صورة النور، آية: رقم ٣٢.

على الطبخ، أو الخبز، أو كانت من بات الأشراف، فعلى الزوج أن يأتيها بمر (' بطبخ ويخبز الأنها غير متعنّة، وأما إذا كانت تقلر، وهي ممن يخدم بنفسها تجبر الأنها متعنّة، فإن رسول الله ولله على الحدمة التي هي داخل البيت على المرأة اكذا قضى بين علي وفاطمة رضى الله تَعَالَى عَنْهُمَا الله وفاطمة رضى الله تَعَالَى عَنْهُمَا الله الله تعالى على المرأة الكذا على المرأة المراة المراة

رجل طلق امرأته في البادية، وهي مع زوجها في الخيمة والزّوج ينتقل من موضع إلى موضع في الخلا هل يسع الزوح أن ينتقل بها؟ إن لم يدخل عليها ضررٌ في نفسها، ومالها في تركها في ذلك الموضع ليس له أن يسير مها، ولا لها أن تنتقل من ذلك الموضع؛ لأنّ الاعتداد في موضع الطلاق أوحب، وإن دخل عليها ضرر بين له دلك؛ لأنّ الضرر يبيح المحظور.

رجل له امرأة وأمة، فقالت المرأة: لا أسكن مع أمتك، وأرادت بيتاً آخر، ليس لها ذلك؛ لأنّ الأمة بمنزلة متاع البيت ودوابه، وكذلك لو قالت: لا أسكن مع ولدك. هكذا ذكر في افتاوى القاضي برهان الأثمة؛ رحمه الله تعالى. هذه الجملة في فتاوى الصدر الشهيد.

وأمّا الإقرار بالنَّكاح وغيره:

المطلقة الثلاث إذا طلقها الزوج الثاني، وعادت إلى الزوج الأول بنكاح جديد، ثم ادّعت أن الزّوج الثاني لم يدخل بها، إن كانت المرأة عالمة بشرائط ما يحل لا تصدق، وله أن يمسكها، لأن الإقدام على النّكاح إقرار (٢) منها بالدُّخول، وإن كانت جاهلة صدقت؛ لأن الإقدام على النّكاح لا يكون إقراراً بهذه الشرائط.

رجل وامرأة أقرًا بين يدي الشهود بالنّكاح بأن قال بالفارسية: (زن شويم) لا ينعقد النكاح بينهما هو المختار؛ لأن النّكاح إثبات، وهذا إظهار، والإظهار غير الإثبات، ولهذا لو أقرّ بالمال لإنسان كاذباً لا يعتبر ملكاً.

امرأة قالت: تزوجت زيداً بعد ما تزوجت عمراً، فادّعى الزوجان النّكاح، فهي امرأة زيد في قول أبي يوسف، ومحمد رحمهما الله تعالى، وبه يفتى؛ لأنّ قولها: تزوجت زيداً: إقرار له بالنّكاح، وصح الإقرار، وهي تريد بقولها: بعدما تزوجت عمراً: إبطال الإقرار الأول، فلا تملك.

إذا قال الرحل لامرأة: هذه امرأتي، وقالت المرأة: هذا زوجي، وكان بمحضر من الشهود؟ لا يكون نكاحاً لما مرّ من قبل، فإن قال الشهود: رضيتما، أو أجزتما، فقالا: رضينا أو أجزنا؟ لا يكون نكاحاً؛ لأنّ الرّضا والإجازة يعملان في العقد، ولا عقد ها ها؛ فإن قال الشهود: جعلتما هذا نكاحاً؟ فقالا: نعم، فحينئذ يكون نكاحاً جديداً. هذه الجملة في فقاوي الصّدر الشهيد».

المطلقة إذا تزوجت بزوج، ثم قالت: كنت معتدة ينظر: إن كان بين الطّلاق الأول، وتزويج الثاني أقل من شهرين؟ صدّقت، وفسد النّكاح الثاني، وإن كان شهرين فصاعداً لا

⁽١) في (٤٠٠: لمن: ساقطة. (٢) في (٤٠٠: إقدام والضحيم ما أثبت أعلاه.

تصدق، وصحَّ بكاح النَّاسي؛ لأن في الوجه الأول: لا يحتمل انقضاء العدَّة في هذه المدَّة، وفي الوجه الثَّاني: يحتمل.

إذا قالت المطلقة الثلاث: تزوّجت بزوج آخر، أو قالت: (حلال كردم) هل يصدقها الزّوج الأول؟ إن كانت عدلة عصدقها، وإن لم تكن عدلة: لكن ركن في قلبه أنها صادقة؛ لأنّ النّساء مثل هذا مؤتمنات فتصدق فيما قالت كالمودع، وكذلك لو قالت المرأة: قد طلقني زوجي ثلاثاً، وانقضت عدّتي، فإن كانت المرأة ثقة، أو كانت غير ثقة، وتحرّى، ووقع في قلبه أنها صادقة، فلا بأس بأن يتزوجها.

وكذلك لو أن امرأة غاب عنها زوجها، فأتاها مسلم ثقة، فأخبرها أنّ زوجها قد طلفها ثلاثً، أو مات عنها، أو أتاها بكتاب من زوجها بطلاق، ولا تدري أنّه كتابه أم لا؟ إن كان ثقة، أو غير ثقة إلا أنّه إن كان أكبر رأيها أنه حق، ووقع تحريها على أنّه حق: فلا بأس بأن تعتد، ثم تتزرّج؛ لأنّه أخبر بإباحة المعاملة، فليس له منازع فثبتت الإباحة.

ولو أنّ امرأة أتاها رحل أخبر أن أصل نكاحها كان فاسداً، أو أن زوجها كان أخاها من الرضاعة، أو مرتداً لم يسعها أن تتزوج بقوله، وإن كان ثقة؛ لأنّه أقرّ بالمنازعة وخبر الواحد في المعاملات حالة المنازعة لا يقبل إلا بحجة كاملة.

إذا ادّعى رجلان نكاح امرأة فأقرت بأحدهما، فهي امرأته؛ لأنّ النّكاح يثبت بتصادقهما، وإن أقام الآخر البيّنة أنّها امرأته قضى له بها؛ لأنّ البيّنة أقوى من الإقرار فيكون النّاني: أولى، فإن أقام كل واحد منهما البيّنة أنّها امرأته: إن وقتا وقتاً فالوقت الأول أولى لأنّها أكثر إثباتاً، فإن لم يوقتا وقتاً، وزكيت بينة أحدهما، فهر أولى، وإن زكيت البينتان جميعاً؟ لم يحكم بها لواحد منهما؛ لأن المرأة الواحدة لا تصلح أن تكون لكل واحد منهما، ولا مشتركة بينهما.

هذه الجملة في «أدب القاضي» في باب ما يحل له القضاء، وما لا يحل، وفي كتاب الاستحسان قبل باب: الرّجل يرى إنساناً يقتل أباه.

الفصل الشادس(١)

في المسائل المتفرقة

امرأة غزلت قطن زوجها بإذنه، وكانا يبيعان من ذلك، ويشتربان بذلك أمنعة لحاجة بينهما، واتخذا ببعض الكرباس ثياب البيت، فجميع ذلك من الكرباس، وما اشتري به للرّجل؛ لأن المرأة تعمل للرّجل إلاّ إذا كان شيئاً اشترى لها وسمى عند الشراء، أو علم عادة أنه اشترى لها فيكون لها.

⁽١) في اب: الثاني: وما في الله هو الصحيح.

البكر إذا جامعها زوجها فيما دون الفرج فحبلت بأن دخل الماء فرجها فلما دنت أوان ولادتها تزال عذرتها إما ببيضة، أو بحرف درهم، فإنّه لا يخرج الولد بدونه.

امرأة ماتت واتخذت والدتها مأتماً فبعث زوج المرأة بقرة إلى والدتها فذبعتها، وانقضت أيام المأتم فطلب الزّوج قيمة البقرة، فإن اتفقا أنّ الزّوج بعث إليها وأمرها بأن تذبح وتطعم من عندها، ولم يذكر القيمة ليس له أن يرجع بالقيمة؛ لأنها فعلت بإذنه، وإن اتفقا على أنّه بعث لتذبح وتطعم [من اجتمع](١) عندها ليطلب منها القيمة؟ له أن يرجع عليها بالقيمة، فإن اختلفا في ذكر القيمة. فالقول: قولها؛ لأن حاصل الخلاف يرجع إلى شرط الضمان، وهي تنكر.

رجل له والدة شابة تخرج مع الزينة للوليمة والمآتم بغير إذنه، ولا زوج لها ليس للولد أن يمنع ما لم يثبت عنده أنها تخرج لفساد، وليس له أن يمنعها، فإن صحّ ذلك عنده يرفع الأمر إلى القاضي حتى يأمره القاضي بالمنع؛ لآنه إذا أمره القاضي كان المانع هو القاضي فيكون أبعد عن فوات الإحسان المأمور به.

امرأة خرجت من منزلها وتركت صبيها في المهد فسقط المهد، فمات الصبي. لا شيء عليها؛ لأنها لم تضيّعه وصار كالمرأة إذا خرجت من منزلها فجاء طرّار وطرّ^(۲) ما في البيت لا ضمان عليها كذا هنا.

رجل اشترى لابنه الصّغير خادماً، أو ثوباً لا يرجع عليه إلاّ أن يشهد أنّه اشتراه ليرجع؛ لأنّه متطوّع عادة، وإن لم ينقد النّمن حتى مات، ولم يكن أشهد؟ يؤخذ من ماله، ولا يرجع عليه بقية الورثة. فرق بين النّمن، والمهر، والفرق: ما ذكرنا في فضل المهر.

رجل خطب امرأة، وهي في منزل زوج أختها فأبى زوج أختها أن يزوجها ما لم يؤد الخاطب إليه خمسمائة درهم فسمّاه فأذى فتزوّج هذه العرأة كان له أن يستردّ تلك الدراهم؛ لأن هذه رشوة.

المرأة المنكوحة إذا ارتدت والعياذ بالله تعالى، تكلموا فيه؟ قال بعضهم: لا يفسد النّكاح، والصّحيح: أنه يفسد، لكن تجبر على تجديد النّكاح؛ لأن الزّجر قد حصل بالجبر (٢) على التّجديد، فلا ضرورة إلى إبقاء النّكاح مع الزّدة.

إذا طلَّقت الآيسة تعتد بثلاثة أشهر بالنص.

وحد الإياس: تكلموا فيه (٤) والمختار: أنه خمس وخمسون سنة فصاعداً؛ لأنه أعدل الأقوال، فكان الأخذ به أولى. هذه الجملة في افتاوى الصدر الشهيد، رحمه الله تعالى.

إذا أقام الرَّجل عند إحدى امرأتيه شهراً ؟ ليس للثَّانية أن يقيم عندها شهراً ؛ لأن القسم

⁽۱) في الله: ساقطة. (۳) في البه: بالزجر، (۲) في البه: طرار. (٤) فر أ ب : به ولما

 ⁽٤) في أرب: به ولعل الصواب فيه ما أثبتناه.

لا يصير ديناً في الذِّمة، لكن يستقبل العدل بينهما، [كما] في «الكافي».

إذا شكّت المرأة أن زوجها(١) يضربها وطلبت أن يسكنها القاضي عند الصالحين إن علم القاضى بذلك زجره (٢)؛ لأنه علم أنه (٦) ارتكب ما لا يحل (١)، وإن لم يعلم؟ إن كان جيرانه من الصالحين؟ أقرها ثمة؛ لأنه لو أمره بنقلها من هذه المواضع (c) ينقلها إلى قوم آخرين مثلهم، فلا يفيد ذلك، فلا يأمر، لكن يسألهم، فإن أخبروا، كما شكت زجره، وإن لم يكونوا صالحين، ويميلون إليه أمره بإسكانها عند قوم صالحين ويسأل عنهم ويبني الأمر على خبرهم، كما ذكرنا.

الدَّخول على المعتدة للإطلاع، هل يباح؟ فيه روايتان. وهذا بناء على أنَّ من سرق من امرأته المعتدة المبتوتة في منزل على حده، هل يقطع؟ فيه روايتان: في رواية: لا يقطع؛ لأنَّه تمكَّنت الشبهة في الحرز؛ لأنَّ الدَّخول لكل واحد منهما في منزل الآخر مباح حال قيام العدَّة أمَّا الرُّوج: للإطلاع عليها صيانة لمانه. وأمَّا المرأة؛ فلأنها أقرَّت بأن تسكن حيث يسكن الزُّوج لقوله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَشُدُ﴾^(١)، وفي رواية: يقطع^(١)؛ لأنّ كلُّ واحد منهما ممنوع من الخلوة بصاحبه؛ وإذا حرمت الخلوة حرم الدَّخول فيجب القطع، كما بعد انقضاء العدَّة، فإذا عرفنا هذا ثبت وجه الرّوايتين في الدّخول على المعتدة للإطلاع في «أدب القاضي».

للرّجل أن يجمع بين امرأة وابنة زوج كان لها من قبل ذلك، ولو جعل إحداهما ذكراً يعني به (٨): ابنة الزُّوج لا يحل له، وكل امرأتين لو جعلت إحداهما ذكراً؟ لا يحلُ له أن يتزوج بالأخرى، وكذلك لو جعلت الأخرى ذكراً؛ لأنَّه إذا كان كذلك علم أنَّ بينهما معنى مانعاً من النكاح.

أمَّا في هذه المسألة: لو جعلت ابنة الزُّوج ذكراً يتأتى في هذا(١) فيما لو جعلت امرأة الأب ذكراً لا يتأتى؛ لأنَّها لا تبقى امرأة الأب. هذه الجملة في «الكاني» قبل باب: قطع الطريق. والله أعلم بالصواب.

⁽٦) سورة الطلاق، آية: رقم ٦.

ني دب: الزوج وكلاهما صحيح. ني دب: زوجة. والضواب المثبت أعلاه. (٧) في دبه: سائطة،

⁽٨) في ابه: به: القطة. في دب: يهمل والصواب العبت.

⁽⁴⁾ (٩) نى دب: نى: ساقطة. في دبه: يحصل. والشواب ما أثبتناه.

في اب: هذا الموضع ولعله الصّواب.

فهرس المحتويات

-:3	
تقريظ مفتي زحلة والبقاع الشيخ خليل الميس	
يين يدي الكتابه	
نبذة عن المؤلف ٧	
كما أنعمت فزد: مقدمة	
كتاب الطّهارة	
الفصل الأول: في الحياض والآبار وغير ذلك	
الفصل الثَّاني: في النجاسة التي تصيب الثوب والبدن والخف والأرض والآجر والبساط	
وغيرها	
الفصل الثالث: في المعاني الموجبة للوضوء وغيره	
الفصل الرّابع: في أحكام الحمام وأحكام المسجد	
الفصل الخامس: في النَّفَاس والْحيض إلَى آخره ٥٦	
الغصل الشادس: في المسح على الخفين وغير ذلك إلى آخره	
الفصل السّابع: في التّيمّم	
الفصل الثَّامن: في الأذان، وقراءة القرآن، إلى آخره٧٠	
الفصل التاسع: في الحدث الطارىء على الصّلاة إلى آخره	
الفصل العاشر: في حق المريض ومن بمعناه إلى آخر الفصل	
الفصل الحادي عشر: في الأفعال الواجبة بالنَّذر إلخ الفصل	
الفصل الثاني عشر: في السّفر وسجدة التّلاوة إلى آخره	
الفصل الثالث عشر: في الجنائز وغسل الميّت وغيره إلى آخره	
الفصل الرّابع عشر: في المسائل المتفرقة	
كتاب الشجدات	
كتاب الزكاة	
الفصل الأول: فيمن تحلُّ له الزِّكاة، وفيمن لا تحلُّ له	
الفصل الثاني: فيما يقع عن الزّكاة، وفيما لا يقع إلى آخره	
الفصل الثالث: في تعجيل الزُّكاة، وتأخيرها إلى آخر الفصل	
الفصل الثانية: فيما يمرّ على العاشر، وفي العشر إلى آخره	

الفصل الخامس: في المسائل المتفرقة
كتاب الضوم
الفصل الأول: فيما يفسد صومه، وفيما لا يفسد، والأعذار التي يجوز معها الفطر ٢١٧
الفصل الثَّاني: فيما يوجب الكفارة، وفيما لا يوجب إلى آخره
الفصلُ الثالث: في رؤية الهلال والنّيّة
الفصل الرّابع: في الاعتكاف، وصدقة الفطر
الفصل الخامس: في المسائل المتفرقة ٢٤٨
كتاب الحج
الفصل الأول: في شرائط وجوب الحج، وكيفية الشروع في الحج، والمواقيت والنذور . ٢٥٣
الفصل الثاني: فيما يلزم المحرم، وفيما لا يلزم إلى آخره
الفصل الثالث: فيمن يحجُّ عن غيره
الفصل الرابع: في الوصية بالحج، وفيما يجب عليه بنرك الطُّواف والسَّعي ورمي
الجمار، وفيما صار محصوراً، وفيما لا يصير
الفصل الخامس: فيما يستحب للحاج أن يفعل
النصل السادس: في المسائل المتفرقة
كتاب النَّكَاح
الفصل الأول: في إذن المولى وإجازته النَّكاح
الفصل الثاني: في التّوكيل بالنكاح والرّسالة إلى آخره
الفصل الثالث: في الخلوة، وحرمة المصاهرة، والنّسب، والألفاظ التي ينعقد بها النّكاح ٢٥٥
الفصل الزابع: في الرّضاع والعنين والمجبوب، واختلاف الزُّوج والمرأة والشهادة والمحرم
والاستحلاف والخيار
الفصل الخامس: فيمن أحقّ بالولد، والنَّكاح بغير ولي، ونكاح الفضولي وفيما يكره
للمرأة أنْ تقول، وفيما لا يكره، والإقرار بالنُّكاح
الفصل السّادس: في المسائل المتفرقة
فهرس المحتويات